

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح

الفَيْزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
عفا الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



شرح
 الفَيْتْرَانِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 المجلد الأول

ح. مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى / محمد بن صالح العثيمين - الرياض، ١٤٣٤هـ

٦٢٢ ص؛ ٢٤×١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٢٢)

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ - العنوان

١٤٣٤/٥٨١٣

ديوي ٤١٥.١

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣

ردمك: ٩-٤-٩٠٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثِمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه غيرًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الرابعة

١٤٤٤هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثِمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القسم - حيزة - ٥١٩١١ ص. ب. ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٣١٠٧ - فاكس: ٠١٦/٣٦٤٣٠٠٩

جسوال: ٠٥٥٧٦٤٢١٠٧ - جسوال المبيعات: ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothalmeen.net

info@binothalmeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٢٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الهي الشامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة.

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (١٢٢)

شرح الفيتا ابن صالح

رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

المجلد الأول

من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ،
أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَغَ الرِّسَالَةَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ،
وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَّوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى
آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَّا بَعْدُ:

فَلَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْجُهُودُ الْمُبَارَكَةُ الْمَوْفُوقَةُ الَّتِي تَهَيَّضُ بِهَا فَضِيلَةُ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ
الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَأَكْثَرَ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا فِي مَجَالِ التَّعْلِيمِ
وَالتَّأْلِيفِ مَحْصُورَةً فِي مِيدَانِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فَحَسْبُ؛ بَلْ عُنِيَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -
عَنَاءَةً تَامَةً بِتَدْرِيسِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ، وَشَرَحِ مَثُونِ الْمُؤَلَّفَاتِ فِي هَذَا
المِيدَانِ.

وَقَدْ كَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يُقَرِّرُ لَطَّلَايِهِ فَضْلَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَهْمِيَّةَ الْإِمَامِ
بِقَوَاعِدِهَا وَأُصُولِهَا وَمَعْرِفَتِهَا؛ لِفَهْمِ نُصُوصِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ
الشَّرِيفَةِ؛ نَظَرًا لِازْتِبَاطِ عُلُومِهَا بِالْإِسْلَامِ، كَمَا وَرَدَ فِي كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ».

ولقد كان ضَمَنَ الدُّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي عَقَدَهَا - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى - فِي جَامِعِهِ
بُعْثِيرَةَ شُرُوحَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِمُؤَلَّفَاتِ النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ، وَفِي مُقَدِّمَتِهَا: (أَلْفِيَّةُ ابْنِ
مَالِكٍ) الشَّهِيرَةُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَالَّتِي نَظَّمَهَا وَجَعَلَهَا غَايَةً فِي الْإِحْكَامِ
وَالْجُودَةِ، وَمَرْجِعًا فِي بَابِهَا إِمَامٌ مِنْ أَيْمَةِ النَّحْوِ، وَهُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَمَالُ الدِّينِ
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، الْمُتَوَفَّى عَامَ (٦٧٢هـ) تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِوِاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ،
وَأَسْكَنَهُ فُسَيْحَ جَنَّتِهِ.

وإِنْفَاذًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ وَالتَّوْجِيهَاتِ الَّتِي قَرَّرَهَا - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى -
لِإَخْرَاجِ ثُرَائِهِ الْعِلْمِيِّ تَمَّ إِعْدَادُ مَا سُجِّلَ صَوْتِيًّا مِنْ شُرُوحِ الْأَلْفِيَّةِ، وَتَجْهِيْزُهُ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا الْعَمَلَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ؛ نَافِعًا لِعِبَادِهِ،
وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ
الْمُثُوبَةَ وَالْأَجْرَ، وَيُعْلِي دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ،
وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

القِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ الْخَيْرِيَّةِ

٢٥ شَوَّال ١٤٤٣ هـ



نُبذةٌ مُختصرةٌ عن
فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين
١٣٤٧-١٤٢١ هـ

نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيهَ الْمَفْسِّرُ، الْوَرَعَ الزَّاهِدُ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عَثِيمِينَ مِنَ الْوَهْبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ) فِي غَنِيَّةٍ -إِحْدَى مُحَافَظَاتِ الْقَصِيمِ- فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، ثُمَّ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الدَّامِغِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ مُعَلِّمِ الْقُرْآنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَتَانِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوَزِ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمْرِهِ بَعْدُ.

وَبِتَوْجِيهِ مِنَ وَالِدِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ

فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي^(١) - رحمه الله تعالى - يُدرّس العلوم الشرعية والعربية في الجامع الكبير بعنيزة، وقد رتب اثنين من طلبته الكبار^(٢) لتدريس المبتدئين من الطلبة، فانضمَّ الشيخ إلى حلقة الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع - رحمه الله تعالى - حتى أدرك من العلم - في التوحيد، والفقه، والنحو - ما أدرك.

ثم جلس في حلقة شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -، فدرّس عليه في التفسير، والحديث، والسيرة النبوية، والتوحيد، والفقه، والأصول، والفرائض، والنحو، وحفظ مختصرات المتن في هذه العلوم. ويعدُّ فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -

(١) ترجم له الكثيرون، وقد كان على جانب كبير من العلم الغزير والأخلاق الفاضلة وسعة الأفق والعناية البالغة بالتدريس والتأليف، فألف في التوحيد، والتفسير، والفقه، والحديث، والأصول، والآداب، وغيرها، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٦هـ).
انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٢١٨-٢٧٣)، روضة الناظرين للقاضي (٢١٩/١).

(٢) هما الشيخان:

١- الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوع.
لازم شيخه عبد الرحمن السعدي ملازمة طويلة، حتى صار أكبر تلامذته، وتولى القضاء بعنيزة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٨٧هـ).
انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٦/ ٧٨)، روضة الناظرين للقاضي (٢٩١/٢).

٢- الشيخ علي بن حمد الصالحي.
لها رأى شيخه عبد الرحمن السعدي منه المثابرة في التحصيل، أمره أن يجلس لتدريس الصغار من الطلبة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤١٥هـ).
انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٥/ ١٨٠).

هو شيخه الأول؛ إذ أخذ عنه العلم - معرفة وطريقة - أكثر مما أخذ عن غيره، وتأثر بمنهجه وتأصيله، وطريقة تدريسه، وأتباعه للدليل.

وعندما كان الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان^(١) - رحمه الله تعالى - قاضياً في عينة قرأ عليه في علم الفرائض، كما قرأ على الشيخ عبد الرزاق عفيفي^(٢) - رحمه الله تعالى - في النحو والبلاغة أثناء وجوده مدرّساً في تلك المدينة.

ولما فُتح المعهد العلمي في الرياض أشار عليه بعض إخوانه^(٣) أن يلتحق به، فاستأذن شيخه العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي - رحمه الله تعالى -، والتحق بالمعهد عامي (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقد انتفع - خلال السنتين اللتين انتظم فيهما في معهد الرياض العلمي - بالعلماء الذين كانوا يُدرّسون فيه حينذاك، ومنهم: العلامة المفسر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي^(٤)، والشيخ الفقيه عبد العزيز بن ناصر بن رشيد^(٥)، والشيخ

(١) توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٤هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ١٣٠)، روضة الناظرين للقاضي (٢١٥/ ١).

(٢) ولد في مصر، وتلقى تعليمه في الجامع الأزهر، وقدم إلى المملكة عام (١٣٦٨هـ)، ودّرس في مناطق شتى من المملكة، ثم اختير عضواً بهيئة كبار العلماء، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤١٥هـ). انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٢٧٥).

(٣) هو الشيخ علي بن حمد الصالحي - رحمه الله تعالى -.

(٤) نشأ وتعلّم في شنقيط من بلاد موريتانيا، ثم قدم إلى المملكة للحج عام (١٣٦٧هـ)، وتولى التدريس في المعهد العلمي بالرياض، ثم بالمسجد النبوي والجامعة الإسلامية، واختير عضواً بهيئة كبار العلماء، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٩٣هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٦/ ٣٧١).

(٥) نشأ في الرّس إحدى محافظات القصيم، ثم انتقل إلى الرياض، ودّرس بالمعهد العلمي، وتوجه

المُحَدَّث عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ^(١) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -.

وفي أثناء ذلك اتَّصَلَ بِسَاحَةِ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، فَقَرَأَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ: مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَمِنْ رَسَائِلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛ وَانْتَفَعَ بِهِ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَالنَّظَرِ فِي آرَاءِ فُقَهَاءِ الْمَذَاهِبِ وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَهَا، وَيُعَدُّ سَاحَةُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - هُوَ شَيْخُهُ الثَّانِي فِي التَّخَصُّلِ وَالتَّأَثُّرِ بِهِ.

ثُمَّ عَادَ إِلَى عُنْيَةِ عَامٍ (١٣٧٤هـ)، وَصَارَ يَدْرُسُ عَلَى شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ، وَيَتَابِعُ دِرَاسَتَهُ انْتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، حَتَّى نَالَ الشَّهَادَةَ الْعَالِيَةَ.

= للوعظ والإرشاد والتدريس بالمسجد الحرام والمعهد العلمي بمكة المكرمة، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤٠٨هـ).

انظر ترجمته في: علماء نجد خلال ثمانية قرون للبسام (٣/ ٥٣١).

(١) نشأ في بلاد مالي بأفريقيا، ثم قدم للحج، وجاور بمكة والمدينة، وطلب العلم على علماء المسجد النبوي، ودرس بدار الحديث بالمدينة النبوية، وعُيِّن مُدْرِّسًا بِهَا، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٣٧٧هـ).

(٢) ترجم له الكثيرون، وأفردوا ترجمته في مؤلفات عديدة، تولى قضاء الحرج، ثم انتقل إلى الرياض للتدريس في المعهد العلمي ثم كلية الشريعة، إلى أن عُيِّن نائِبًا لرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم رئيسًا لها، ثم مفتيًا عامًا للمملكة العربية السعودية، ورئيسًا لهيئة كبار العلماء، توفي - رحمه الله تعالى - عام (١٤٢٠هـ).

انظر ترجمته في: روضة الناظرين للقاضي (٣/ ١٤٤).

تدريسه:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- النَّجَابَةَ
وَسُرْعَةَ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ فَشَجَّعَهُ عَلَى التَّدْرِيسِ وَهُوَ مَا زَالَ طَالِبًا فِي حَلَقَتِهِ، فَبَدَأَ
التَّدْرِيسَ عَامَ (١٣٧٠هـ) فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بِعُنْيَةٍ.

وَلَمَّا تَخَرَّجَ فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ فِي الرِّيَاضِ عَيْنَ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ بِعُنْيَةٍ
عَامَ (١٣٧٤هـ).

وَفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوِّفِيَ شَيْخُهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ
-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بَعْدَهُ إِمَامَةَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فِي عُنْيَةٍ، وَإِمَامَةَ الْعِيدَيْنِ فِيهَا،
وَالتَّدْرِيسَ فِي مَكْتَبَةِ عُنْيَةِ الْوَطَنِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلْجَامِعِ؛ وَهِيَ الَّتِي أَسَّسَهَا شَيْخُهُ
-رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- عَامَ (١٣٥٩هـ).

وَلَمَّا كَثُرَ الطُّلَبَةُ، وَصَارَتِ الْمَكْتَبَةُ لَا تَكْفِيهِمْ؛ بَدَأَ فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-
يُدْرُسُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ نَفْسِهِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَّابُ وَتَوَافَدُوا مِنَ الْمَمْلَكَةِ
وغيرها؛ حَتَّى كَانُوا يَبْلُغُونَ الْمِائَاتِ فِي بَعْضِ الدُّرُوسِ، وَهَؤُلَاءِ يَدْرُسُونَ دِرَاسَةً
جَادَّةً بِهَدَفِ التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ، وَلَيْسَ لِمُجَرَّدِ الْاسْتِزَاعِ. وَيَبْقَى عَلَى ذَلِكَ -إِمَامًا
وَخَطِيبًا وَمُدَرِّسًا- حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدَرِّسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامِ (١٣٧٤هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨هـ)
عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ
لِلْجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسَاتِذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى-.

وكان يُدرّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي، في مواسم الحج ورمضان والإجازات الصيفية، منذ عام (١٤٠٢هـ) حتى وفاته -رحمه الله تعالى-.

وللشيخ -رحمه الله تعالى- أسلوب تعليمي فريد في جودته ونجاحه، فهو يناقش طلابه ويتقبل أسئلتهم، ويُلقي الدروس والمحاضرات بهمة عالية ونفس مطمئنة وإثقة، مُبتهجاً بنشره للعلم وتقريبه إلى الناس.

آثاره العلمية:

ظهرت جهوده العظيمة -رحمه الله تعالى- خلال أكثر من خمسين عاماً من العطاء والبذل في نشر العلم والتدريس والوعظ والإرشاد والتوجيه وإلقاء المحاضرات والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

ولقد اهتم بالتأليف، وتحرير الفتاوى والأجوبة، التي تميّزت بالتأصيل العلمي الرصين، وصدرت له العشرات من الكتب والرسائل والمحاضرات والفتاوى والخطب واللقاءات والمقالات، كما صدر له آلاف الساعات الصوتية التي سجّلت محاضراته وخطبه ولقاءاته وبرامجه الإذاعية ودروسه العلمية؛ في تفسير القرآن الكريم، والشروحات المتميزة للحديث الشريف والسيرة النبوية، والمثنون والمنظومات في العلوم الشرعية والتحوية.

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قرّرها فضيلته -رحمه الله تعالى- لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه، ولقاءاته؛ تقوم مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية -بِعَوْنِ اللهِ تعالى وتوفيقه- بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنشِئَ لَهُ مَوْقِعٌ خَاصٌّ عَلَى شَبَكَةِ الْمَعْلُومَاتِ الدَّوْلِيَّةِ^(١)، مِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ الْمَرْجُوءَةِ -بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وَتَقْدِيمِ جَمِيعِ آثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ مِنَ الْمَوْلاَفَاتِ وَالتَّسْجِيلَاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وَجُهُدُهُ الْأُخْرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلْكَ الْجُهُودِ الْمُثْمِرَةِ فِي مَجَالَاتِ التَّدْرِيسِ وَالتَّأْلِيفِ وَالْإِمَامَةِ وَالْحَقَّابَةِ وَالْإِفْتَاءِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- كَانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعْمَالٌ كَثِيرَةٌ مُوَفِّقَةٌ مِنْهَا:

- عَضُوءًا فِي هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، مِنْ عَامِ (١٤٠٧هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- عَضُوءًا فِي الْمَجْلِسِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ، فِي الْعَامَيْنِ الدَّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عَضُوءًا فِي مَجْلِسِ كُتَيْبَةِ الشَّرِيعَةِ وَأَصُولِ الدِّينِ، بِفَرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَصِيمِ، وَرَئِيسًا لِقِسْمِ الْعَقِيدَةِ فِيهَا.
- وَفِي آخِرِ فِتْرَةِ تَدْرِيسِهِ بِالْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ شَارَكَ فِي عَضُوءِيَّةِ لَجْنَةِ الْخِطَطِ وَالْمَنَاهِجِ لِلْمَعَاهِدِ الْعِلْمِيَّةِ، وَأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الْكُتُبِ الْمَقْرُورَةِ فِيهَا.
- عَضُوءًا فِي لَجْنَةِ التَّوَعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ، مِنْ عَامِ (١٣٩٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-، حَيْثُ كَانَ يُلْقِي دُرُوسًا وَمُحَاضَرَاتٍ فِي مَكَّةَ وَالْمَشَاعِرِ، وَيُقْتَنَى فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

- تَرَأَسَ جَمِيعَةَ تَحْفِيزِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْحَيَرَةِ فِي عُنْزَةٍ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا عَامَ (١٤٠٥ هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَدِيدَةً دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى فَنَائِتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَبْرَ الْهَاتِفِ عَلَى تَجْمُعاتٍ وَمَرَاكِزِ إِسْلَامِيَّةٍ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.
- مِنْ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُجِيبُونَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْسِرِينَ عَنِ الْأَحْكَامِ وَالْمَسَائِلِ؛ عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً وَسُلُوكًا، وَذَلِكَ عَبْرَ الْبَرَامِجِ الْإِذَاعِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَأَشْهَرُهَا بَرْنَامِجُ (نُورٌ عَلَى الذَّرْبِ) مِنْ إِذَاعَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- نَذَرَ نَفْسَهُ لِلْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ؛ مُهَاتِفَةً وَمُكَاتَبَةً وَمُشَافَهَةً.
- رَتَّبَ لِقَاءَاتٍ عِلْمِيَّةً مُجْدُولَةً، أَسْبُوعِيَّةً وَشَهْرِيَّةً وَسَنَوِيَّةً.
- شَارَكَ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَوْثَمَاتِ الَّتِي عُقِدَتْ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- وَلَأنَّهُ يَهْتَمُّ بِالسُّلُوكِ التَّربُويِّ وَالْجَانِبِ الْوَعْظِيِّ اعْتَنَى بِتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى سُلُوكِ النُّهْجِ الْجَادِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَعَمِلَ عَلَى اسْتِقْطَائِهِمْ وَالصَّغْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحْمُلِ أَسْئَلَتِهِمْ الْكَثِيرَةَ الْمُتَنَوِّعَةَ، وَالْإِهْتِمَامِ بِأُمُورِهِمْ.
- وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أَعْمَالٌ عَدِيدَةٌ فِي مَيَادِينِ الْخَيْرِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ وَمَجَالَاتِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِهِمْ وَكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ وَالْعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْدَاءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ.

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنْ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِعَمَلِهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلاً وَمَلَكَهُ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَرَّ أَغْوَارِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِغْرَابًا وَبِلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأْنَنُوا لِاخْتِيَارَاتِهِ الْفَقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَفَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةُ الْمَلِكِ فَيَصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- الْعَالِمِيَّةُ لَخِدْمَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لَجَنَةُ الْإِخْتِيَارِ لِمُنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحْلِيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أَبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاقِصَتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيفًا.
- ثَالِثًا: إِلْفَاؤُهُ الْمُحَاضِرَاتِ الْعَامَّةَ النَّافِعَةَ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُقْبِدَةَ فِي مُؤْتَمَرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أَسْلُوبًا مُتَمَيِّزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقِبُهُ :

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللَّهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ،
وإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتَهُ :

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي مَدِينَةِ جَدَّةَ، قَبِيلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ
عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَدِّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ
صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحَشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ
مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَقْبَرَةِ الْعَدْلِ بِمَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِي صُلِّيَ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ
الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللَّهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَرْسِحَ جَنَّاتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ
وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبيِّنا محمد خاتم النبيين، وإمام
المتقين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
أما بعد:

فنبداً شرَحنا -بعون الله تعالى وتوفيقه- في النحوِ لألفية ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ
بيان أهمية علم النحو، فنقول:

الحقيقة أن علم النحو مهم جداً؛ لما فيه من الفوائد الكثيرة التي منها:
أولاً: تقويم اللسان، وتقويم البنان: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم
البنان عند الكتابة، والنطق إن كان الناس يتخاطبون فيما بينهم باللهجة العامية
فيُعذرون؛ لأنك لو أردت أن تُخاطبَ العاميَّ باللغة العربية الفصحى لقال: هذا
رجلٌ أعجميٌّ؛ لأنه لا يفهم اللغة العربية الفصحى إلا من ندر، أما الكتابة التي
يكون بالنحو تقويمها، فهي المهمة بالنسبة لطلبة العلم؛ لأن بعض الطلبة
يكتب ما يكتب من الأجوبة على الأسئلة، أو يكتب بحوثاً، أو غير ذلك، ومع
ذلك نجد عنده من اللحن ما تكاد تقول: إنه في أول الدراسة، مع أنه قد يحصل
على الشهادة العالية بعد شهر، أو شهرين، وهذه محنة نعيشها اليوم.

ونأسف أن بعض الطلبة إذا تكلم في علم الحديث، أو الفقه، أو التفسير،

وَجَذَتْ كَلَامَهُ جَيِّدًا، لَكِنَّهُ عِنْدَمَا يَتَكَلَّمُ تَجِدُهُ يَلْحَنُ لَحْنًا جَلِيًّا، يَقُولُ مَثَلًا:
(بَاضَتِ الدَّجَاجَةُ الْبَيْضَةَ) فَيَجْعَلُ الدَّجَاجَةَ بَيْضَةً لِلْبَيْضَةِ، وَهَكَذَا مِنْ هَذِهِ
الْأَشْيَاءِ الْغَرِيبَةِ، فَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ تَطْبِيقِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى وَضَوَابِطِهَا؛
وَلِهَذَا أَرَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الطَّلَبَةِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا النَّحْوَ؛ فَإِنَّ تَعَلُّمَهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَأَنْ
يُمرَّنُوا أَلِسْتَهُمْ، وَأَنْ يُمرَّنُوا أَقْلَامَهُمْ عَلَيْهِ؛ حَتَّى لَا تَسُوءَ سُمْعَتُهُمْ بَيْنَ النَّاسِ؛
لَأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ لَا يَعْرِفُونَ عَنِ الْإِعْرَابِ شَيْئًا.

وَعِلْمُ النَّحْوِ سَهْلٌ صَعْبٌ، فَهُوَ فِي أَوَّلِ ابْتِدَائِهِ صَعْبٌ، لَكِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا
فَهِمَ قَوَاعِدَهُ صَارَ سَهْلًا، وَيَسِيرًا عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: «إِنَّ النَّحْوَ بَابُهُ حَدِيدٌ،
وَدَاخِلُهُ قَصَبٌ» فَهُوَ سَهْلٌ، لَكِنَّ بَابَهُ حَدِيدٌ، فَإِذَا دَخَلْتَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلَنْ
يَبْقَى أَمَامَكَ شَيْءٌ يَشْقُ عَلَيْكَ، لَكِنْ ادْخُلِ الْبَابَ وَلَا تَيَأَسْ.

وَمِمَّا يُسَهِّلُ عِلْمَ النَّحْوِ أَنَّكَ تَجِدُ تَمَارِينَهُ فِي كُلِّ مَا تَنْطَلِقُ بِهِ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ تَقُولُهَا،
أَوْ تَسْمَعُهَا، فَهِيَ تَمْرِينٌ عَلَى النَّحْوِ، يَعْنِي: لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفٍ أَمْثَلَةٍ، فَهُوَ تَمْرِينٌ
فِي نُطْقِكَ، وَفِي قِرَاءَتِكَ، وَفِي كِتَابَتِكَ؛ وَلِلذَلِكَ لَا يَكُونُ صَعْبًا عَلَى مَنْ أَرَادَهُ
بِجِدٍّ.

ثَانِيًا: يُعَيَّنُ عَلَى فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ إِذْ يُعْرِفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ،
وَيُعَيَّنُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَعْنَى، فَكَمِ مِنْ آيَةٍ اخْتَلَفَ إِعْرَابُهَا، وَاخْتَلَفَ الْمَعْنَى بِإِعْرَابِهَا،
فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [الْمائدة: ٦] أَوْ ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ هُنَا اخْتَلَفَ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] أَوْ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾
فِيخْتَلَفَ الْمَعْنَى كَذَلِكَ!

فأنت إذا فهِمْتَ النَّحْوَ أعانَكَ على فَهْمِ المعنى؛ حتى تُتَرَّلَ الآياتِ والأحاديثَ على المرادِ بها، وكم من آيةٍ ظَهَرَ معناها، وكم من حديثٍ ظَهَرَ معناه، بواسطة عِلْمِ النَّحْوِ!

ثالثاً: إحياءُ اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصْحى، ولا شكَّ أنَّ إحياءَ اللُّغةِ العربيَّةِ الفُصْحى، وانتشارها بين النَّاسِ يُؤدِّي إلى أن يَسْهُلَ فَهْمُ الكِتَابِ والسُّنَّةِ على كثيرٍ من النَّاسِ، وبهذا نَعْلَمُ أنَّ مَنْ قامَ بِنَشْرِ اللُّغاتِ غيرِ العربيَّةِ بين العامَّةِ، فَقَدْ جَنَى على نفسه، وعلى لُغَتِهِ، وعلى مَنْ مَكَّنَهُ، أو عَلَّمَهُ تلكَ اللُّغةَ، نَسَمِعُ أنَّ من سُفْهائِنا مَنْ يُعَلِّمُ صِبْيَانَهُ بعضَ الكَلِماتِ غيرِ العربيَّةِ، كَبَدِيلٍ لِلعربيَّةِ الفُصْحى المُسْتَعْمَلَةِ بين النَّاسِ.

رابعاً: يُعَيَّنُ على الإِضْغَاءِ إلى التَّكَلُّمِ؛ فَإِنَّ التَّكَلَّمَ إذا كانَ مِمَّنْ يَلْحَنُ في كَلَامِهِ - لا سِيَّما عندَ مَنْ يَعْرِفُ اللُّغةَ العربيَّةَ الأصيلةَ - فَإِنَّ السَّمْعَ يَمُجُّهُ وَيَسْتَقِيلُهُ، وأما مَنْ لم يَعْرِفِ اللُّغةَ العربيَّةَ، فهو لا يَهْتَمُّ بهذا، ولا يَعْرِفُهُ.

فالنَّحْوُ فيه فوائدٌ عظيمةٌ؛ ولذلك يقولون: «إِنَّ النَّحْوَ في الكَلَامِ كالمِلْحِ في الطَّعامِ»^(١) بمعنى أَنَّهُ يُجَسِّنُهُ وَيُجَمِّلُهُ، بل هو أَشَدُّ مِنَ المِلْحِ في الطَّعامِ؛ لِأَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لِكُلِّ إنسانٍ يَريدُ أن يُقِيمَ لسانَهُ على وَفْقِ كَلَامِ اللَّهِ، وكَلَامِ رَسولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فلهذا أقولُ: إِنَّ تَعَلَّمَ اللُّغةَ العربيَّةَ يُؤدِّي إلى سَهولَةِ التَّخاطُبِ بها، والتَّخاطُبِ بها يُقَوِّي الإنسانَ على مَعْرِفَةِ الكِتَابِ والسُّنَّةِ.

وعلم النحو إنما احتاج الناس إليه حين بدأ اللسان يختلف، ويقال: إنَّ
 أوَّلَ مَنْ ابتكره أبو الأسود الدؤلي^(١) في زمن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينما دخل أبو الأسود على إبتيه، وهي مضطجعة على فراشها، تنظر إلى
 السماء، وإلى المصابيح في الدجى، فقالت: (يا أبت ما أحسن السماء؟) فأجابها:
 نُجومُها، وجوابه صحيح؛ لأنَّ قولها: (ما أحسن السماء؟) يعني: أي شيء
 أحسن في السماء؟ لأنَّ (ما) مُبتدأ، و(أحسن) خبرُ المُبتدأ، قال: نُجومُها، وهي
 لا تريدُ هذا، بل تريدُ أن تتعجب من حسن السماء، فقالت: لست أريدُ هذا، أنا
 أريدُ أن أتعجب من حُسْنِها، قال: (يا بُنَيَّةُ، إِذْنُ فافتحي فاك، وقولي: ما أحسن
 السماء!) لأنها إذا قالت: (ما أحسن السماء!) صارت الجملة جملة تعجب، وهذا
 هو المراد، وهذه الجملة يجوزُ فيها أن تقول: (ما أحسن السماء؟) ويجوزُ أن
 تقول: (ما أحسن السماء!) ويجوزُ أن تقول: (ما أحسن السماء) فكلُّ ذلك
 جائز، لكن لكلُّ جملة معنى.

فالأولى: (ما أحسن السماء؟) هذا استفهام عن الأحسن فيها.

والثانية: (ما أحسن السماء!) هذا تعجب من حُسْنِها.

والثالثة: (ما أحسن السماء) يعني: ما كانت حسنة، أو ما أحسنت، يعني:
 (ما أُمطرت) مثلاً، بناءً على المجاز، فالمعنى اختلف باختلاف الإعراب، فذهب
 أبو الأسود الدؤلي إلى علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأخبره الخبر - يعني - وكأنه

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكتاني، واضع علم النحو، كان معدوداً من
 الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان، سكن البصرة في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وولي
 إمارتها في أيام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، توفي سنة (٦٩ هـ). انظر الأعلام للزركلي (٣/ ٢٣٦).

يقول: أَدْرِكِ النَّاسَ لَا يَفْسُدُ لِسَانُهُمْ، فَوَضَعَ لَهُ شَيْئًا مِنَ الْقَوَاعِدِ، وَقَالَ لَهُ: «انْحُ هَذَا النَّحْوُ»^(١) فَسُمِّيَ عِلْمُ النَّحْوِ، وَيُقَالُ: إِنَّ أَبَا الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيَّ وَضَعَ بَابَ التَّعَجُّبِ بِنَاءً عَلَى جَوَابِ ابْتِئِهِ.

وَعِلْمُ النَّحْوِ وَعِلْمُ الصَّرْفِ صِنَوَانِ، يُكْمَلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، لَكِنِ النَّاسُ إِلَى عِلْمِ النَّحْوِ أَحْوَجُ مِنْهُمْ إِلَى عِلْمِ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ النَّحْوِ هُوَ الَّذِي تَتَغَيَّرُ بِهِ الْكَلِمَاتُ كَثِيرًا، أَمَّا عِلْمُ الصَّرْفِ، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ تَبْقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي اللَّغَةِ، لَا تَتَغَيَّرُ، سِوَاءَ كَانَتْ فَاعِلًا، أَمْ مَفْعُولًا، أَمْ مَجْرُورًا، لَكِنِ عِلْمُ النَّحْوِ هُوَ الَّذِي يَكْثُرُ فِيهِ التَّغْيِيرُ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ حَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِ أَعْظَمَ مِنْ حَاجَتِهِمْ إِلَى عِلْمِ الصَّرْفِ، وَهُمْ مَحْتَاجُونَ إِلَى هَذَا، وَإِلَى هَذَا، لَكِنِ لِكُلِّ دَرَجَاتٍ.

وَقَدْ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ عِلْمًا مُسْتَقْلًا، وَبَدَأَ الْعُلَمَاءُ يُصَنِّفُونَ فِيهِ، مَا بَيْنَ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَمَنْظُومٍ وَمَنْثُورٍ، وَانْقَسَمَ النَّاسُ إِلَى فَرِيقَيْنِ: بَصْرِيِّينَ، وَزَعِيمِيَّيْنِ سَيِّبَوِيَّيْنِ^(٢) وَكُوفِيِّينَ وَزَعِيمِيَّيْنِ الْكِسَائِيِّ^(٣) وَصَارَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ كَفَرَسِيِّ رِهَانِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَصَارِعَةَ إِذَا دَخَلَتْ أَيْ فَنًّا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَنْمُوَ بِسُرْعَةٍ وَبِقُوَّةٍ؛ وَلِهَذَا كَثُرَتْ كُتُبُ النَّحْوِ، وَالْأَخْذُ وَالرَّدُّ فِي النَّحْوِ، وَكَثُرَتْ الْمَنَاطِرَاتُ النَّحْوِيَّةُ، فَانْتَشَرَ هَذَا الْعِلْمُ، وَصَارَ لَهُ أَتْبَاعٌ، كَمَا لَهُ أَئِمَّةٌ وَشُيُوخٌ.

(١) هذه الحكاية ذكرها السيرافي في أخبار النحويين البصريين (ص: ١٥)، وابن الأنباري في نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص: ٢١) وغيرهما.

(٢) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه إمام النحاة، وأول من بَسَطَ عِلْمَ النَّحْوِ، تَوَفَّى سَنَةَ (١٨٠هـ). الأعلام (٥/ ٨١).

(٣) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة، تَوَفَّى سَنَةَ (١٨٩هـ). الأعلام (٤/ ٢٨٣).

ومن أحسن ما أُلِّفَ في هذه الكتبِ المتوسِّطةِ هذه الألفية، وهي ألفيةٌ مُختصرةٌ وجامعةٌ وسليسةٌ وسهلةُ الحفظ؛ لذلك هي خيرٌ ما اختيرَ في هذا الباب، وهاتان المدرستانِ - أعني مدرسةَ البصرةَ ومدرسةَ الكوفةِ - لكُلٍّ منهما نظراتٌ في عِلْمِ النَّحْوِ.

وغالبُ ما يذهبُ إليه البصريُّونَ التَّعْقِيدُ، والحفاظُ على القواعدِ، وأمَّا الكوفيُّونَ، فهم أسهلُّ منهم في هذا البابِ، وأنا إلى رأيهم أُمِيلُ مِنِّي إلى رأيِ البصريِّينَ.

والقاعدةُ عندي: إذا اختلفَ الكوفيُّونَ والبصريُّونَ في مسألةٍ فَأَتَّبِعُ الأسهلَ - الذي ليس بالتَّعْقِيدِ - فَإِنَّهُ أسهلُّ؛ لأنَّ هذا ليس أمراً شرعياً يَثْبُتُ بالأدلةِ الشرعيَّةِ، حتى ننظرَ ونتعبَ، فما دام هذا جائزاً عند جماعةٍ من العلماءِ، هُم أئمةٌ فلتَتَّبِعْهُ.

وتتَّبِعُ الرَّخْصَ في هذا البابِ جائزٌ، ولا حرجَ فيه؛ لأنَّ تَتَّبِعْهَا في هذا البابِ أسهلُّ.

وسَيَمُرُّ بنا - إن شاء الله تعالى - مسائلٌ كثيرةٌ نجدُ أنَّ البصريِّينَ فيها مُتَشَدِّدُونَ، وأنَّ الكوفيِّينَ مُتَسَاهِلُونَ.

والمؤلَّفُ: هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، الأندلسيُّ مولداً، الدِّمَشْقِيُّ موطناً ووفاءً؛ لَأَنَّهُ سَكَنَ دِمَشْقَ، ومات بها، رحمه الله.

وهذا الرَّجُلُ عالمٌ من علماءِ النَّحْوِ، بل من أئمةِ النَّحْوِ، وكان رَحِمَهُ اللهُ مُجَبِّاً للعلمِ ونَشْرِهِ، لكنَّهُ - كما قيلَ عنه - لم يكنْ له طُلَّابٌ كثيرونَ، وكان يخرجُ عند

بابه ويقول: «أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَعَلَّمَ النَّحْوَ فَلْيَأْتِ» ولكن لم يتعلَّم عنده من النَّاسِ إِلَّا قَلِيلٌ، ولكن لو لم يكن مَن تَعَلَّمَ عنده إِلَّا النَّوَوِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ لَكَفَى، فَإِنَّهُ مِنْ تَلَامِيذِهِ حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ فِي الْأَلْفِيَّةِ: (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ.

وَنَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَوْفِيقَهُ وَالصَّوَابَ وَالسَّدَادَ.



(١) هو يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن الحزامي الحوراني النووي الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نَوا، وإليها نِسْبَتُهُ، توفي سنة (٦٧٦هـ). انظر الأعلام للزركلي (٨/١٤٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال ابن مالك - رحمه الله تعالى -:

١- قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ: أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

٢- مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَإِلَيْهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

الشرح

قوله: «قَالَ مُحَمَّدٌ» القول لا بُدَّ له من قائل ومقول، فالقائل هنا صرَّح به المؤلف فقال: (قَالَ مُحَمَّدٌ) والمقول هو كُلُّ الألفيَّة؛ ولهذا نقول في الإعراب: (قَالَ) فِعْلٌ ماضٍ، و(مُحَمَّدٌ) فاعِلٌ، وجملة: (أَحْمَدُ رَبِّي) إلى آخِرِ أَلْفِيَّتِهِ، أي: إلى قوله:

وَإِلَيْهِ الْغُرُّ الْكَرَامُ الْبَرَّةُ وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِيزِينَ الْخَيْرَةُ

كُلُّ هذا جملة واحدة، تُعتبرُ مقول القولِ في محلِّ نصبٍ.

وبعضُهم يقول: لا، بل جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ) هذه الجملة الأولى مقول القول، وجملة (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ) معطوفة على جملة (أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ) في موضع نصبٍ مقول القول، وهكذا كُلُّ جملة تُعْطَفُ على الجملة الأولى، وهذا عندي أحسن؛ لأنَّ الإنسانَ يَسْتَحْضِرُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ عِنْدَ كُلِّ جُمْلَةٍ قَوْلًا، وَأَمَّا هَذِهِ فَكَأَنَّهُ شَيْءٌ لَفَّهُ فِي مَنَدِيلٍ، وَوَضَعَ عَلَيْهِ خَتَمًا، وَقَالَ: أَقُولُ هَذَا الَّذِي فِي الْمَنَدِيلِ، فَكُونُنَا نَسْتَحْضِرُ أَنَّهُ يَقُولُ كُلُّ قَوْلٍ عِنْدَ كُلِّ جُمْلَةٍ أَحْسَنُ.

قوله: «هُوَ ابْنُ مَالِكٍ» لَمَّا كَانَ (مُحَمَّدٌ) عَلَمًا، لَكِنَّ الْمُسَمَّى بِهِ كَثِيرُونَ، بَيَّنَّه بِقَوْلِهِ: (هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) فَالْجُمْلَةُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: (مُحَمَّدٌ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ، يَعْنِي: مُبَيِّنًا بِأَنَّهُ ابْنُ مَالِكٍ.

ومالك هو اسمُ جدِّه، لكنَّه اشتهرَ به، واسمُ أبيه (عبدُ الله) ويجوزُ للإنسانِ أَنْ يَتَسَبَّأَ إِلَى مَنْ اشتهرَ به، مع العلمِ بأبيه الأدنى، كما قال النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثَقِيفٍ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»^(١) مع أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، لكنَّه قال: «أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ» لِأَنَّ جَدَّهُ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ أَشْهُرُ مِنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهَذَا ابْنُ مَالِكٍ اشتهرَ بهذا الاسمِ (مُحَمَّدُ بْنُ مَالِكٍ) وَإِلَّا فَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

قوله: «أَحْمَدُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، فَهُوَ أَتَى بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ فِعْلٌ يُجَدِّدُهُ الْإِنْسَانُ بِلِسَانِهِ، وَالنَّعْمُ كَثِيرَةٌ تَتَجَدَّدُ، وَكُلُّ نِعْمَةٍ تَحْتَاجُ إِلَى مَحْدٍ.

والحمدُ هو وصفُ المَحْمُودِ بِالْكَمَالِ مَعَ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ، فَقَوْلُنَا: (وَصِفُ الْمَحْمُودِ بِالْكَمَالِ) خَرَجَ بِهِ الذَّمُّ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الْمَدْحِ، وَقَوْلُنَا: (مَعَ الْمَحَبَّةِ وَالتَّعْظِيمِ) خَرَجَ بِهِ الْمَدْحُ؛ لِأَنَّ الْمَدْحَ قَدْ يَقْتَرِنُ بِهِ الْحُبُّ وَالتَّعْظِيمُ، وَقَدْ لَا يَقْتَرِنُ بِهِ، فَمَنْ مَدَحَ مَلِكًا مِنَ الْمُلُوكِ لِينَالَ مِنْهُ جَائِزَةً، فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ حَمْدًا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي قَلْبِ الْمَادِحِ حُبٌّ وَتَعْظِيمٌ لِهَذَا الْمَلِكِ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَحِبُّ الْمَلِكَ وَلَا يُعَظِّمُهُ، لَكِنْ اضْطُرَّ إِلَى مَدْحِهِ؛ لِيَأْخُذَ مِنْ جَائِزَتِهِ، فَهَذَا لَا يُسَمَّى حَمْدًا، إِنَّمَا يُسَمَّى مَدْحًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

وقد ذكر ابن القيم^(١) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (بدائع الفوائد)^(٢) -الذي هو اسمٌ على مُسمًى- بحثًا عَظِيمًا عن الفَرْقِ بين الحَمْدِ والمدحِ، وقال: كان شَيْخُنَا -يقصدُ ابنَ تَيْمِيَّةَ^(٣) رَحِمَهُ اللهُ- إذا تكلَّمَ في هذا البابِ أتى بالعَجَبِ العُجَابِ، ولكنه كما قيل:

تَأْتَى الْبَرْقُ نَجْدِيًا فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَيُّهَا الْبَرْقُ إِنِّي عَنْكَ مَشْغُولٌ^(٤)
 أي إِنَّهُ رَحِمَهُ اللهُ مَشْغُولٌ عن مَبَاحِثِ النَّحْوِ، وما يَتَعَلَّقُ به بِأُمُورِ أَهَمٍّ،
 بِمُجَادِلَةِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُنْطَقِيَّينَ وَغَيْرِهِمْ.

وقد جَرَى بينه، وبين أبي حَيَّانَ^(٥) -الإمامِ المشهورِ في النَّحْوِ- في مِصْرَ

(١) هو العَلَّامةُ الحافظُ شمسُ الدِّينِ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حُرَيْزِ الرُّزْمِي ثم الدَّمَشْقِي، ابنُ قَيْمِ الْجَوْزِيَّةِ ولد في (٦٩١هـ)، وتوفي عام (٧٥١هـ) تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأسكنه فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، ترجم له الكثيرون.
 انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) لابن رجب رَحِمَهُ اللهُ (٥/ ١٧٠)، (الدرر الكامنة) لابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ٢١)، (البدر الطالع) للشوكاني رَحِمَهُ اللهُ (٢/ ١٤٣)، وغيرهم.
 (٢) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٩٩، ٢/ ٨١).

(٣) هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الحضر بن محمد بن تيمية الحَرَّانِي، ثم الدَّمَشْقِي، ولد في (٦٦١هـ)، وتوفي عام (٧٢٨هـ)، تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه وأدخله فسيح جناته وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرًا، وقد أفردت في ترجمته كتب ورسائل عديدة.
 انظر: (الذَّيْلُ على طبقات الحنابلة) لابن رجب رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ٤٩١)، و(تذكرة الحفاظ) للذهبي رَحِمَهُ اللهُ (٤/ ١٤٩٦)، و(الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة) لابن حجر رَحِمَهُ اللهُ (١/ ١٤٤).

(٤) بدائع الفوائد (١/ ١١٦).

(٥) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّانِ الْغُرْنَاطِي الْأَنْدَلُسِي الْحَيَّانِي النَّفْزِي، أثير الدين، أبو حيان، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وُلِدَ في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها سنة (٧٤٥هـ) بعد أن

مُناظرةٌ في مسائلِ نحويّةٍ، وكان أبو حَيَّان يُعَظِّمُهُ وَيُجِلُّهُ، وقال فيه قصيدةً عَصَاءَ يَمْدُحُهَا فِيهَا، ومنها:

قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَضَرِ شَرْعَتِنَا مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرٌ^(١)
و(سَيِّدِ تَيْمٍ) هو أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعِصْيَانُ مُضَرٍ فِي الرَّدَّةِ.

ولَمَّا قَدِمَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ إِلَى مِضَرَ، وَجَرَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي حَيَّانَ مُنَازَعَةٌ فِي النَّحْوِ، وَاحْتَجَّ أَبُو حَيَّانَ عَلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ بِمَا فِي كِتَابِ سِيَبَوِيهِ، وَقَالَ: إِنَّ مَا ذَكَرْتَهُ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْكِتَابِ، فَقَالَ: أَيُّ كِتَابٍ؟ قَالَ: كِتَابُ سِيَبَوِيهِ، قَالَ: وَهَلْ سِيَبَوِيهِ نَبِيُّ النَّحْوِ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ؟ لَقَدْ غَلَطَ سِيَبَوِيهِ فِي كِتَابِهِ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا لَا تَعْرِفُهَا، لَا أَنْتَ وَلَا سِيَبَوِيهِ، فَحَمِيَ الرَّجُلُ وَغَضِبَ، وَهَجَاهُ بِقَصِيدَةٍ، لَا قُرُونَ لَهَا وَلَا آذَانَ، فَهُوَ هَجَاهُ؛ لِأَنَّهُ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ^(٢).

قَوْلُهُ: «اللَّهُ» هَذَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ عَطْفُ بَيَانٍ، يُبَيِّنُ مَنْ رَبُّهُ، وَهُوَ اللَّهُ، وَ(اللَّهُ) هُوَ الْمَأْلُوءُ، أَيِ الْمَعْبُودِ حُبًّا وَتَعْظِيمًا، وَالرَّبُّ - فِي الْأَصْلِ - كُلُّ مُتَصَرِّفٍ فِي شَيْءٍ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ لِمَالِكٍ الدَّابَّةُ: (رَبُّ الدَّابَّةِ) وَلِمَالِكٍ الدَّارُ: (رَبُّ الدَّارِ) لَكِنَّ (الرَّبَّ) الَّذِي هُوَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ نَقُولُ فِي تَفْسِيرِهِ: (الْخَالِقُ الْمَالِكُ الْمُدَبِّرُ) وَالْمُلْكُ الْمَطْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، وَالْحَقْلُقُ الْمَطْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، وَالتَّدْبِيرُ الْمَطْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، فَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمَخْلُوقِ مِنَ الْحَقْلُقِ، فَلَيْسَ خَلْقًا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ، فَفِي

= كَفَ بِصَرِّهِ. الْأَعْلَامُ (٧/١٥٢).

(١) انظر هذا البيت، وما بعده، والقصة بكاملها في نَفْحِ الطَّيِّبِ لِلْمُقَرِّي (٢/٥٧٨).

(٢) انظر الرد الوافر، لابن ناصر الدين (ص: ٦٥)، والدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر (١/١٧٨).

الحديث يُقَالُ لِلْمُصَوِّرِينَ: «أَخْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»^(١) وهل خَلَقُوا؟

الجواب: لا، بل حَوَّلُوا الشَّيْءَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ.

وَأَمَّا الْإِبْجَادُ، فِهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ، فَالْحَلْقُ الْمُضَافُ إِلَى الْمَخْلُوقِ لَيْسَ خَلْقًا حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ تَغْيِيرٌ وَتَحْوِيلٌ فَقَطْ، حَوَّلَهُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ.

كَذَلِكَ الْمُلْكُ، فَالْمُلْكُ الْحَقِيقِيُّ لِلَّهِ، وَالْمُلْكُ الْمُضَافُ لِلْمَخْلُوقِ لَيْسَ هُوَ مُلْكًا مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ مُلْكٌ قَاصِرٌ فِي شُمُولِهِ، وَقَاصِرٌ فِي تَصْرِيفِهِ، قَاصِرٌ فِي شُمُولِهِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ مِنَ الْخَلْقِ لَا يَمْلِكُ إِلَّا مَا تَحْتَ يَدِهِ، وَمَا عِنْدَ غَيْرِهِ لَيْسَ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي تَصْرِيفِهِ؛ إِذْ إِنَّ الْمَالِكَ لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ عَلَى مَا يُرِيدُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ عَلَى حَسَبِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: «خَيْرٌ» حَالٌ مِنْ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ).

و«مَالِكٌ» مُدَبِّرٌ وَمَتَصَرِّفٌ، فَهَذِهِ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ، يَعْنِي أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَيْرٌ مِنْ مَلِكٍ، حَتَّى فِيمَا يُصِيبُ الْعَبْدَ مِنَ الْمَصَائِبِ وَالنَّكَابَاتِ، فَهِيَ خَيْرٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ، وَلَيْسَ ذَاكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»^(٢).

وَبَيْنَ (مَالِكٍ) الْأُولَى، وَ(مَالِكٍ) الثَّانِيَةِ مِنْ عِلْمِ الْبَدِيعِ مَا يُسَمَّى بِالْجِنَاسِ التَّامِّ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَتَيْنِ اتَّفَقَتَا فِي اللَّفْظِ، وَاخْتَلَفَتَا فِي الْمَعْنَى، فَالْأُولَى: (ابْنُ مَالِكٍ)

(١) أخرجه البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، رقم (٥٩٥١)، ومسلم:

كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٨).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الزهد والرقائق، باب المؤمن أمره كله خير، رقم (٢٩٩٩).

عَلَمٌ، والثَّانِيَةُ: صِفَةٌ، فَاللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَيْرُ مَالِكٍ، وَهُوَ خَيْرُ حَاكِمٍ، وَهُوَ خَيْرُ رَاحِمٍ، إِلَى آخِرِ صِفَاتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: (أَحْمَدُ اللهُ رَبِّي) لِأَنَّ كَلِمَةَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (الله) هِيَ الْعَلَمُ الَّذِي لَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُ اللهِ، وَهُوَ الَّذِي تَتَّبَعُهُ جَمِيعُ الصِّفَاتِ، وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ۝۱ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١-٢] لَكِنَّهُ بَدَأَ بِالرَّبُّوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ اسْتِعَانَةٍ، وَالِاسْتِعَانَةُ تَتَعَلَّقُ بِالرَّبُّوبِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ الْأُلُوهِيَّةِ، أَوْ يُقَالُ: قَدَّمَ ذَلِكَ لِصِيقِ النَّظْمِ؛ لِأَنَّ صِيقَ النَّظْمِ يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ يُقَدِّمُ مَا هُوَ أَوْلَى بِالتَّأْخِيرِ، وَالْعَكْسُ.

قَوْلُهُ: «مُصَلِّيًّا» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (أَحْمَدُ) يَعْنِي: أَحْمَدُ اللهُ حَالَ كَوْنِي مُصَلِّيًّا عَلَى النَّبِيِّ، أَي: سَائِلًا اللهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ.

وَهَذَا يَرُدُّ عَلَيْنَا إِشْكَالًا: كَيْفَ يَقُولُ: (أَحْمَدُ) وَهُوَ يُصَلِّي؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ مُتَعَلِّقٌ بِاللِّسَانِ، وَالصَّلَاةُ مُتَعَلِّقَةٌ بِاللِّسَانِ، وَهَلْ يُمَكِّنُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِجُمْلَتَيْنِ فِي آيٍ وَاحِدَةٍ؟

وَالْجَوَابُ: لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَارَ بِحَمْدٍ فَلَا يُصَلِّي، وَإِنْ صَارَ يُصَلِّي فَلَا بِحَمْدٍ، إِذِنْ الْإِشْكَالُ: كَيْفَ صَحَّ أَنْ يَقُولَ: (أَحْمَدُ رَبِّي اللهُ مُصَلِّيًّا) أَي: حَالَ كَوْنِي مُصَلِّيًّا، مَعَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَنْطِقَ بِجُمْلَتَيْنِ فِي آيٍ وَاحِدَةٍ؟

يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْحَالُ مَنْوِيَّةٌ، يَعْنِي: (أَحْمَدُ رَبِّي نَاوِيًا أَنْ أَصَلِّيَ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ) قَالُوا: لَا تَصَحُّ الْحَالُ مَنْوِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ نَوَى أَنْ يُصَلِّيَ، وَلَمْ يُصَلِّ مَا صَلَّى، وَلَوْ صَارَ مُصَلِّيًّا فَيَتَنَاقَضُ، قَالُوا: إِذَنْ هِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ، مِثْلُ قَوْلِهِ

تعالى: ﴿أَدْخُلُوهَا وَسَلِّمْ ءَامِينَ﴾ [الحجر: ٤٦] والأمنُ بعدَ الدُّخُولِ، لكنَّها مُقَدَّرَةٌ، وتقديرُ كُلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، فهي مُقَدَّرَةٌ، وصارتَ صفةً له حالَ حَمْدِهِ؛ لأنَّها مُقْتَرَنَةٌ بالحمدِ، بمعنى أَنَّهُ مِنْ يَوْمِ حَمْدِهِ لِلَّهِ سَيُصَلِّي.

وعلى كُلِّ حالٍ: المعنى واضحٌ، فهو يُريدُ رَحْمَةَ اللَّهِ أَنْ يَجْمَعَ بينَ الحمدِ لِلَّهِ، وبينَ الصَّلَاةِ على رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وصَلَاةُ اللَّهِ على نبيِّه هي ثَنَاؤُهُ عليه في الملأِ الْأَعْلَى^(١) وليست الصَّلَاةُ من اللَّهِ هي الرَّحْمَةُ - كما زَعَمَ بعضُ العلماءِ - بل الصَّلَاةُ أَخْصُ منَ الرَّحْمَةِ، والدليلُ على التَّبَايُنِ بينهما قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧] حيث قال: ﴿صَلَوَاتٌ﴾، ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ والأصلُ في العطفِ الْمُغَايَرَةُ.

وعلى هذا فنقول: الصَّلَاةُ أَخْصُ منَ الرَّحْمَةِ، ولو كانت الصَّلَاةُ هي الرَّحْمَةُ لَجَازَ أَنْ نُصَلِّيَ على كُلِّ واحدٍ، كما جازَ أَنْ نَرْحَمَ على كُلِّ واحدٍ، ومَعْرُوفٌ أَنَّ الصَّلَاةَ على غيرِ الأنبياءِ لَا تَجُوزُ إِلَّا تَبَعًا، أو لِسَبَبٍ، إِلَّا تَبَعًا كما في قوله: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(٢) أو لِسَبَبٍ، كما في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] وَأَمَّا أَنْ تُتَّخَذَ شعارًا لشخصٍ مُعَيَّنٍ سِوَى الأنبياءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

(١) قاله أبو العالية رَحْمَةُ اللَّهِ وَأَخْرَجَهُ البخاري في صحيحه تعليقًا بصيغة الجزم في كتاب تفسير القرآن، سورة الأحزاب، باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾.

(٢) جزءٌ من حديث صفة الصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ في التشهد الأخير في الصَّلَاةِ، أَخْرَجَهُ البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب، رقم (٣٣٧٠)، ومسلم: كتاب الصَّلَاةِ، باب الصَّلَاةِ على النَّبِيِّ ﷺ بعد التشهد، رقم (٤٠٦).

قوله: «النَّبِيُّ» قيل: إِنَّ أَصْلَهُ (النَّبِيُّ) بِالْهَمْزَةِ، لَكِنَّهُ سُهِّلَ، وَجُعِلَتِ الْهَمْزَةُ يَاءً، وَأُذْغِمَتْ فِي الْيَاءِ الْأُولَى، وَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ (النَّبَا) وَهُوَ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ مُنبَأٌ مُنْبِئٌ، فَهُوَ مُنبَأٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، وَمُنْبِئٌ لِلخَلْقِ عَنِ اللَّهِ، وَقِيلَ: إِنَّ (النَّبِيَّ) لَيْسَ بِهِ تَسْهِيلٌ، وَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ (النَّبُوءَةِ) وَهِيَ الِازْتِفَاعُ؛ وَذَلِكَ لِارْتِفَاعِ رُتْبَةِ النَّبِيِّ.

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ هَذَا وَمِنْ هَذَا، فَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمَعْنَيْنِ، وَالْوَصْفَانِ صَالِحَانِ لِلنَّبِيِّ، فَهُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُنْبِئٌ وَمُنْبَأٌ، وَعَالِي الرُّتْبَةِ.

قوله: «المُصْطَفَى» أَصْلُهَا: (المُصْتَقَى) فَالطَّاءُ أَصْلُهَا تَاءٌ، لَكِنَّ الْقَاعِدَةَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَتِ التَّاءُ وَالصَّادُ قُلِبَتِ التَّاءُ طَاءً، وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الصَّفْوَةِ، فَـ (المُصْطَفَى) أَي: الْمُخْتَارُ، لَكِنَّ الْمُخْتَارَ مِمَّنْ؟ الْجَوَابُ: مِنَ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يُخْتَارُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْأَنْبِيَاءُ أَنْفُسُهُمْ مِنْهُمْ مَنِ اخْتَارَهُ اللَّهُ، مِثْلُ أُولَى الْعَزْمِ الْخَمْسَةِ، وَهُمْ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَنُوحٌ وَعِيسَى - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَهُمْ مَذْكُورُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فِي مَوَاضِعٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِذَآ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الاحزاب: ٧] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] فَهُوَ ﷺ مِنَ الْمُصْطَفَيْنِ، فَقَدْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ الرُّسُلِ، بَلْ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ كَمَا قَالَ النَّاطِلُ:

وَأَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ نَبِيُّنَا، فَمِلَ عَنِ الشَّقَاقِ^(١)

(١) البيت لبرهان الدين إبراهيم اللقاني.

وَمَا يَدُلُّ عَلَى اصْطِفَائِهِ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَصَّهُ بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَا يُوجَدُ فِي الرِّسَالَاتِ مِثْلُهَا، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى اصْطِفَائِهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

قوله: «آلِه» المرادُ بها هنا: أتباعُهُ على دينِهِ؛ لِأَنَّ (الآلَ) -على القولِ الرَّاجِحِ- إِنْ قُرِئَتْ بِالْإِتْبَاعِ، فالمرادُ بها المؤمنونَ مِنْ قَرَابَتِهِ، وَإِنْ أُفْرِدَتْ، فالمرادُ بها أتباعُهُ على دينِهِ، كما في قوله ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ»^(١).

وفي قولِ القائلِ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَتْبَاعِهِ) المرادُ المؤمنونَ مِنْ قَرَابَتِهِ، هذا هو الصَّحِيحُ، وَلَا يَتِمُّ الْمَعْنَى إِلَّا بِذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ حَمَلَ (الآلَ) عَلَى الْإِتْبَاعِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَقَارِبِهِ مُطْلَقًا، ففِي قَوْلِهِ نَظَرٌ، لَكِنَّ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ سِيَاقِ الْمُؤَلَّفِ أَنَّ الْمُرَادَ بِ(آلِهِ) قَرَابَتُهُ الْمُؤْمِنُونَ؛ لِقَوْلِهِ: (الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا) لَكِنَّ قَدْ يُقَالُ: هَذِهِ الْأُمَّةُ أَيْضًا مُسْتَكْمِلَةٌ لِلشَّرَفِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأُمَمِ الْآخَرِينَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْأُمَّةِ أَفْضَلَ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَنْ نَأْخُذُ بِالْعُمُومِ.

قوله: «الْمُسْتَكْمِلِينَ» أَي: الطَّالِبِينَ لِلْكَامِلِ، كـ(مُسْتَغْفِرٍ) طَالِبٍ لِلْمَغْفِرَةِ، فَهَمَّ طَالِبُونَ لِلْكَامِلِ، وَقَدْ نَالُوهُ لِقَوْلِهِ: (الشَّرَفَا).

وقيل: (الْمُسْتَكْمِلِينَ) السَّيِّئُ وَالتَّائِبُ زَانِدَتَانِ لِلْمُبَالِغَةِ، فَمَعْنَى (الْمُسْتَكْمِلِينَ) أَي: الْكَامِلِينَ، فَيَصِيرُونَ عَلَى هَذَا كَامِلِينَ بَأَنْفُسِهِمْ، فَهَمَّ أَكْمَلُوا الشَّرَفَ فِي أَخْلَاقِهِمْ، وَفِي عِبَادَتِهِمْ، فَإِنَّ الشَّرَفَ وَالسِّيَادَةَ لِأَتْبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) جزءٌ من حديثِ صفةِ الصلاةِ على النَّبِيِّ ﷺ في التَّشَهُدِ الْآخِرِ فِي الصَّلَاةِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَابٌ، رَقْمُ (٣٣٧٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشَهُدِ، رَقْمُ (٤٠٦).

وإذا كانوا من قرابته نالوا شرفَيْن: شَرَفَ الإيمانِ، وشَرَفَ النَّسَبِ والقِرايةِ من رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «الشَّرْفَا» ويجوزُ (الشُّرْفَا) فَإِنْ قُلْنَا: (الشُّرْفَا) جمعُ (شَرِيفٍ) صارتُ صفةً لـ(آلٍ) وَإِنْ قُلْنَا: (الشَّرْفَا) مُفْرَدٌ، صارتُ مفعولاً به لـ(المُسْتَكْمِلِينَ).



٣- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَخْوِيَةٌ

الشرح

قوله: «وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ» هنا أظهر في موضع الإضمار، ولم يقل: (وَأَسْتَعِينُهُ فِي أَلْفِيَّةٍ) لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: أن باب الدعاء ينبغي فيه البسط.

السبب الثاني: لما طال الفصل بين قوله: (أَحْمَدُ رَبِّي) (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ) حَسَنَ أن يُظْهِرَ في موضع الإضمار.

السبب الثالث: أنه لما قال: (مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ) فلو قال: (وَأَسْتَعِينُهُ) لتوهم الواهم أنه يستعين بالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فلهذه الأسباب الثلاثة أظهر رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ) ولم يقل: (أَسْتَعِينُهُ) ومعنى (أَسْتَعِينُ) أطلب العون، كقول القائل: (أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ) يعني: أطلب المغفرة.

وما ذهب إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من بدء العمل بهذه الألفيَّة، مع استعانة الله، مطابق تمام المطابقة لقول النبي ﷺ: «اُخْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجِزْ»^(١) فالملوَّف - بِهَيْمَتِهِ الْعُلْيَا لِنَظْمِ الْأَلْفِيَّةِ - حَرَصَ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ قَالَ: (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ) وَمَنْ اسْتَعَانَ بِاللَّهِ مُلْتَجِئًا

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤).

إليه صادقاً في قصده، فإنَّ الله تعالى يُعِينُهُ، فإذا كان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَمْرَ بِمَعُونَةٍ مِّنْ استعانتك، وأنت مخلوق، فإِعانتُهُ مِّنْ استعان به مِّنْ بابٍ أَوَّلِي، ولكن اِضْذُقِ اللهَ بِأَنَّكَ تَسْتَعِينُهُ حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا أَكْثَرْنَا - نَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُعَامِلَنَا بِعَفْوِهِ - يَعْتَمِدُ عَلَى مَا أَعْطَاهُ اللهُ مِنَ الْقُوَّةِ، وَيَنْسَى الْمُعْطِيَّ، وَرُبَّمَا يَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ يَدُلُّ عَلَى إِعْجَابِهِ بِنَفْسِهِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - فيقول: فعلتُ وفعلتُ وفعلتُ، إلى آخره، لكنَّ المؤمنَ حقًّا هو الذي يَحْرُصُ عَلَى مَا يَنْفَعُهُ، وَيَقُومُ بِمَا يَسْتَطِيعُ، لكنَّ مع الاستعانة بالله عَزَّ وَجَلَّ.

وقوله: «فِي أَلْفِيَّةٍ» أي: فِي نَظْمِهَا، وليس المرادُ مجردَ النظم، بل فِي نَظْمِهَا وَجْمَعِهَا وَسَبْكِهَا، وَجَمِيعُ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَتَقْدِيرُ بَعْضِ الْمُقَدِّرِينَ: (فِي نَظْمِ أَلْفِيَّةٍ) فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْقُصُورِ، فَلَيْسَ مُجَرَّدَ النِّظْمِ، بَلْ حَتَّى فِي الْإِتْقَانِ وَالْجَمْعِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وقوله: «أَلْفِيَّةٌ» نِسْبَةً إِلَى الْأَلْفِ، وَهَذِهِ الْمَنْظُومَةُ لَا تَزِيدُ عَلَى أَلْفِ بَيْتٍ إِلَّا بَيْتَيْنِ فَقَطْ، وَالْكَسْرُ عِنْدَ الْعَرَبِ مُغْتَفَرٌ، عَلَى أَنَّكَ إِذَا تَأَمَّلْتَ وَجَدْتَ أَنَّهَا لَمْ تَزِدْ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْهَدَ فِي ضِمْنِهَا بَيْتٌ لِّغَيْرِهِ، فَيَسْقُطُ، وَتَكُونُ أَلْفًا وَوَاحِدًا.

والبَيْتُ الْأَوَّلُ هُوَ افْتِتَاحُ الْأَلْفِيَّةِ: (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) إِلَى الْآنَ لَمْ يَأْتِ مَقُولُ الْقَوْلِ، فَيُضْذَقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا أَلْفُ بَيْتٍ، لَا تَزِيدُ وَلَا تَنْقُصُ، وَالْخَطْبُ فِي هَذَا سَهْلٌ، يَعْنِي: لَوْ قَرَضْنَا أَنَّهَا أَلْفٌ وَخَمْسَةٌ، أَوْ أَلْفٌ وَعَشْرَةٌ، فَالْكَسْرُ دَائِمًا عِنْدَ الْعَرَبِ، إِمَّا أَنْ يُجَبَّرَ، وَإِمَّا أَنْ يُلْغَى.

قوله: «مَقَاصِدُ» جَمْعُ (مَقْصِدٍ) يَعْنِي أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النَّحْوِ قَدْ حَوَتْهُ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةُ.

قوله: «بها» الباء بمعنى (في) أي مجموعة فيها مقاصد النحو.

قوله: «محوية» أي: مجموعة.

لكن كيف يسوغ لإنسان أن يُثني على عمله؟

نقول: ثناء الإنسان على عمله - في الحقيقة - يكون حسب نيته، فإن أراد بذلك الفخر والزهو والعلو، فهو مذموم، وإن أراد بذلك نفع الخلق، فليس بمذموم، بل يكون هذا من الوسائل، وهو رَحمة الله لم يقل هذا لأجل أن يُثني على نفسه، وعلى عمله، لكنه أراد منا بهذا القول أن نُقبل على الفيتة التي فيها مقاصد النحو.



ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفِيَّةَ -مَعَ شُمُولِهَا وَجَمْعِهَا لِمَقَاصِدِ النَّحْوِ- هِيَ سَهْلَةٌ،
فَقَالَ:

٤- تَقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبَسَّطُ الْبَدَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ

الشرح

قوله: «الأقصى» اسم تفضيل بمعنى الأبعد، وهو يحتاج إلى مسافة طويلة،
لكنها -أي ألفية- تُقَرَّبُ بلفظ قصير؛ لأنَّ الموجزَ هو القصيرُ، فهي تجمع لك
شَتَاتَ النَّحْوِ البعيدة، بلفظ قصير فتقربُ، ومع كون لفظها موجزًا، نفهم أنَّ
عطاءها قليل؛ لأنَّ القليل لا يُعْطَى إِلَّا القليل، فلو كان عندك وعاء صغير فيه
دراهم تكون الدراهم التي فيه قليلة، فحتى لا يفهم أحدٌ ذلك قال: (وَتَبَسَّطُ
الْبَدَلُ...).

قوله: «وتبسط البدل» يعني: تبدل بدلًا موسعًا؛ لأنَّ البسطَ بمعنى التوسيع،
قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦] فهي تبسط البدل،
أي توسع العطاء.

قوله: «بوعيد منجز» يعني: تعدُّ بالعطاء، ثُمَّ تُنْجِزُهُ بدون تأخير، بل هو
مُوفٍ به على وجه الإنجاز والسرعة، فجمعت بين أربع صفات:

- الصِّفَةُ الْأُولَى: تَقَرُّبُ الْأَقْصَى، أي البعيد.
- الصِّفَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِيجَازُ، فَلَفْظُهَا مُوجَزٌ، لَيْسَ بِكَثِيرٍ يَمَلُّ مِنْهُ الْإِنْسَانُ، بَحِيثٌ
يَقْرَأُ وَيَقْرَأُ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا عَلَى فَائِدَةٍ قَلِيلَةٍ.

■ الصِّفَةُ الثَّالِثَةُ: بَسْطُ البَذْلِ، أي: توسيعُهُ، والبذلُّ يعني العطاء، فهي تُوسِّعُ العطاء.

■ الصِّفَةُ الرَّابِعَةُ: الإنْجَارُ، فهي تُنْجِزُ ما وَعَدَتْ به، دون تأخير.

ولا يخفى ما في هذا البيت من الاستعارة؛ حيث صَوَّرَ هذه الألفيَّةَ بحَيٍّ ذي إدراكٍ، وذِي عطاءٍ، وذِي بَسْطٍ، وذِي وَعْدٍ، وإلَّا فالألفيَّةُ كلماتٌ مَنْظُومَةٌ، لكنَّ هذا يسمِّيهِ علماءُ البلاغةِ الاستعارةَ، وهي أن تَسْتَعِيرَ صِفَةً الْحَيِّ ذِي الشُّعُورِ والإرادةِ، إلى جَمَادٍ لَا شُعُورَ لَهُ، وَلَا إِرَادَةَ.



٥- وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ

الشرح

قوله: «وَتَقْتَضِي رِضًا» هل المعنى: تَطْلُبُ مِنَّا أَنْ نَرْضَى عَلَى مُؤَلَّفِهَا، أو المعنى: نَسْتَوْجِبُ الرِّضَا، بمعنى أَنْ مَنْ يَفْرُؤُهَا يَرْضَى عَنْهَا، بما تَحْتَوِيهِ مِنَ المعاني، وما فيها مِنَ الْعِلْمِ؟ الجواب: الثاني، فهو أَقْرَبُ.

قوله: «بِغَيْرِ سُخْطٍ» هذا مِنْ بَابِ بَيَانٍ أَنَّ هَذَا الرِّضَا كَامِلٌ، لَا يَصْحَبُهُ سُخْطٌ؛ لِأَنَّ الرِّضَا قَدْ يُطْلَقُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ السُّخْطِ، فَإِذَا قَالَ: (بِغَيْرِ سُخْطٍ) تَبَيَّنَ أَنَّهُ رِضًا تَامٌ، لَيْسَ فِيهِ سُخْطٌ.

قوله: «ابْنِ مُعْطٍ» ابْنُ مُعْطٍ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تُوْفِيَ سَنَةَ (٦٢٨هـ) وَالْمُؤَلَّفُ تُوْفِيَ سَنَةَ (٦٧٢هـ) وَابْنُ مُعْطٍ لَهُ أَلْفِيَّةٌ فِي النَّحْوِ، وَهُوَ مُعَاَصِرٌ لِلْمُؤَلَّفِ، لَكِنَّ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطٍ تَنْقُصُ عَنْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ مِنْ وَجْهَيْنِ كَمَا يَقُولُونَ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَى بَحْرِ وَاحِدٍ، بِخِلَافِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، فَهِيَ عَلَى بَحْرِ وَاحِدٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَصِيدَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى بَحْرِ وَاحِدٍ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَجِدُ فِيهَا قَلَقًا.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ مَعَانِيَهَا أَقَلُّ، بِخِلَافِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، فَهِيَ أَكْثَرُ جَمْعًا لِلْمَسَائِلِ، وَأَسْلَسُ فِي اللَّفْظِ.

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق، وأشهر كتبه (الدرة الألفية في علم العربية)، توفي سنة (٦٢٨هـ).

وقد رأيتُ قطعةً من شرح على ألفية ابن مُعْطٍ، وفي الحقيقة لا تَقَارِبُ ولا تَسَاوِي بين ألفية ابن مُعْطٍ وألفية ابن مالك، فقولُ ابن مالك بأنها فائقةٌ لها -يعني زائدةٌ عليها- صحيحٌ.

وهل يُعَدُّ هذا من باب الحَسَدِ؟ أعني: أن يَصُدَّ الإنسانُ النَّاسَ عن قِراءةِ كُتُبِ فلانٍ وفلانٍ؟

الجواب: النِّيةُ هي الأصلُ، فإن كانت نِيَّةُ نُصْحِ الخَلْقِ، فليس من الحَسَدِ في شيءٍ، والذي يدلُّنا على طريق -ولو كان هو الذي صنَعَهُ- أحسنَ من الطريق الآخرِ، ناصحٌ لنا، أمَّا إن كان الغَرَضُ الحِيلولةُ بين انتفاعِ النَّاسِ بِكُتُبِ هذا الرَّجُلِ -الذي إذا انتَفَعُوا بِكُتُبِهِ ازدادَ أَجْرًا عند الله- فهذا مَذْمُومٌ بلا شك.



٦- وَهُوَ سَبَقَ حَازِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلًا

الشرح

قوله: «وَهُوَ» أي ابنُ مُعْطٍ.

قوله: «سَبَقَ» الباءُ لِلْسَّبِيَّةِ، أي بسببِ سَبْقِهِ لنظم ألفيَّة في النَحْوِ، وليس المرادُ بسببِ سَبْقِهِ في الزَّمَنِ؛ لأنَّ السَّابِقَ قد يكونُ له الفضلُ، وقد لا يكونُ.

قوله: «حَازِزٌ تَفْضِيلًا» أي مُذَرِّكٌ لِلتَّفْضِيلِ بسببِ سَبْقِهِ لنظم ألفيَّة في النَحْوِ، ووجهُ ذلك أَنَّهُ لَمَّا سَبَقَ إلى هذا فَتَحَ البابَ للنَّاسِ؛ ليسيروا على مَنَوَالِهِ، فكان له فضلُ القُدوةِ والأُسوةِ، وهذا مِن إنصافِ ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ.

قوله: «مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلًا» أي: مُسْتَحِقٌّ لِلثَّنَاءِ الجميلِ، وهل (الجميلُ) صفةٌ كاشفةٌ، أو صفةٌ مُقَيِّدةٌ؟ الجوابُ: ينبنى على الخلافِ بين العلماءِ في: هل الثَّنَاءُ لا يكونُ إِلَّا في الخيرِ؟

فإن كان الثَّنَاءُ لا يكونُ إِلَّا في الخيرِ كان قوله: (الجميلًا) صفةً كاشفةً، وإن كان الثَّنَاءُ يكونُ في الخيرِ والشرِّ، فإنَّها صفةٌ مُقَيِّدةٌ.

والصَّحِيحُ: أَنَّهُ يكونُ في هذا وهذا، كما في الجنَازَةِ التي مَرَّتْ فَأَثْنُوا عليها شرًّا، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «وَجَبَتْ»^(١) فالثَّنَاءُ يكونُ في الخيرِ، ويكونُ في الشرِّ، بحسبِ ما يُضَافُ إليه، وبناءً على هذا يكونُ قوله: (الجميلًا) صفةً مُقَيِّدةً، على أَنَّهُ يُمكنُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت، رقم (١٣٦٧).

أَنْ نَقُولَ: حَتَّى وَإِنْ كَانَ الثَّنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْخَيْرِ، فَإِنَّ (الْجَمِيلًا) صِفَةٌ مُقَيَّدَةٌ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الثَّنَاءِ فِي الْخَيْرِ قَدْ يَكُونُ جَمِيلًا، وَقَدْ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ.

إِذَنْ: فَابْنُ مُعْطٍ مُسْتَوْجِبُ الثَّنَاءِ؛ لِأَنَّهُ سَبَقَ إِلَى نَظْمِ الْأَلْفِيَّةِ، وَفَتَحَ الْبَابَ لِلنَّاسِ، وَ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»^(١) وَ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا...»^(٢).

وَقَوْلُهُ هَذَا هُوَ مِنْ حَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِمَا بَيْنَهُمْ، فَإِنَّ بَعْضَهُمْ يُثْنِي عَلَى بَعْضٍ فِيهِمَا هُوَ أَهْلُهُ، فَلَا يَحْطُ مِنْ قَدْرِهِ، وَلَا يُثْنِي عَلَيْهِ فَوْقَ قَدْرِهِ، بَلْ يُعْطِيهِ مَا هُوَ أَهْلُهُ، وَالْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

فَلَا تَظَنَّ أَنَّكَ إِذَا أَثْنَيْتَ عَلَى شَخْصٍ عَالٍ يَسْتَحِقُّ الثَّنَاءَ أَنَّ هَذَا يَحْتَوِلُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ التَّوْفِيقِ، بَلْ هَذَا مِنْ تَوْفِيقِكَ، فَالَّذِي قُدِّرَ لَكَ سَيَأْتِيكَ، فَلَيْسَ كَوْنُكَ تُغْطِي مُحَاسِنَ النَّاسِ وَفَضَائِلَهُمْ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُكَ، بَلْ إِنَّهُ لَا يَرْفَعُكَ، لَا عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا عِنْدَ النَّاسِ، لَكِنَّ الَّذِي يَرْفَعُكَ أَنْ تُبَيِّنَ الْحَقَّ أَيْنَمَا كَانَ، فِي أَيِّ مَكَانٍ، وَفِي أَيِّ زَمَانٍ، وَمِنْ أَيِّ شَخْصٍ يَكُونُ الْحَقُّ فَيَجِبُ أَنْ تُبَيِّنَهُ، وَمَا دُمْتَ نَاصِحًا لِلأُمَّةِ بِحَقٍّ فَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَفْرَحَ إِذَا صَدَرَ الْحَقُّ مِنْكَ، أَوْ مِنْ غَيْرِكَ.

صَحِيحٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَوْدُ أَنْ يَكُونَ صَدُورُ الْحَقِّ مِنْ عِنْدِهِ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ سَابِقًا بِالْخَيْرَاتِ، وَأَنْ يَكُونَ نَافِعًا لِعِبَادِ اللَّهِ، لَكِنْ لَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَحْتَوِلَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ الْحَقِّ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَضْرِبَ وَجْهَ النَّاسِ إِلَيْهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ.

(١) كما أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله، رقم (١٨٩٣).

(٢) كما أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب من سن سنة حسنة أو سيئة، ومن دعا إلى هدى أو ضلالة، رقم (١٠١٧).

والحاصل: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَثْنَى عَلَى ابْنِ مُعْطٍ بِالْجَمِيلِ؛ لَسَبْقِهِ إِلَى هَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي فَتَحَهُ لِلنَّاسِ.

وجاء السيوطي^(١) - بعد ابن مالك - وَنَظَّمَ أَلْفِيَّةً، قَالَ فِيهَا:

فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ لِكَوْنِهَا وَاضِحَةً الْمَسَالِكِ^(٢)

وَأَلْفِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدِي بِخَطِّي، لَكِنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ مَا فَاقَتْ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ، فَعِنْدَمَا تَقْرَوُهَا تَحْزَنُ فِيهَا قَلْقًا، فَلَيْسَتْ بِأَوْضَحَ مِنْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ، فَلَا تَكَادُ تَفْهَمُ مِنْهَا شَيْئًا.

ثُمَّ جَاءَ آخَرُ بَعْدَ السُّيُوطِيِّ، وَنَظَّمَ أَلْفِيَّةً، وَقَالَ: (فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ السُّيُوطِيِّ) وَلَا أَدْرِي هَلْ يَأْتِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَحَدٌ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ؟

عَلَى كُلِّ حَالٍ: الْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ، وَالَّذِي حَصَلَ لِابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ عَدَمِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ بَعْدَ مَمَاتِهِ؛ حَيْثُ أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَى كُتُبِهِ.



(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيرى السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب، توفي سنة (٩١١هـ). انظر الأعلام (٣/ ٣٠١).

(٢) طبعت في القاهرة، في مكتبة المنار، مطبعة الترقى، سنة (١٣٣٢هـ)، والبيت في (ص: ٢).

٧- وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

الشرح

قوله: «يَقْضِي» أي يحكم؛ لأنَّ القضاء يكون بمعنى الحكم، والجملة هنا خبرية لفظاً، إنشائية معنى؛ لأنَّ المراد بها الدعاء، يعني: أسأل الله أن يقضي بهباتٍ وافرة، و(الهبات) جمع (هبة) وهي العطية والمنحة، و(الوافرة) الكثيرة.

قوله: «وَلَهُ» أي: لابنٍ مُعطٍ، وبدأ بنفسه أولاً؛ لأنه ينبغي للإنسان إذا دعا أن يبدأ بنفسه أولاً، قال موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾ [الأعراف: ١٥١] وقال نوحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَيَّ﴾ [إبراهيم: ٤١] فَقَدَّمَ نَفْسَهُ عَلَى وَالِدَيْهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ»^(١) والبداء بالنفس هي الأولى في الدعاء.

قوله: «فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ» يعني: يوم القيامة، وهذا بالنسبة لابنٍ مُعطٍ؛ حيث إنه قد مات، ولا يمكن له الهبات إلا في الآخرة، أمّا بالنسبة لابنٍ مالك، فيمكن أن تكون له هبات في الدنيا، وهبات في الآخرة؛ لأنه موجود، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ اخْتَارَ أَنْ تَكُونَ الْهَبَاتُ فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْبَاقِيَةُ.

وقد أوردَ بعضُ النَّاسِ على هذا البيِّنِ إيرادَينِ:

الإيرادُ الأوَّلُ: وصفُ (الهَبَاتِ) وهي جَمْعُ بـ(وَافِرَةٍ) وهي مُفْرَدٌ، والأفصحُ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثُمَّ أهله ثُمَّ القرابة، رقم (٩٩٧).

فيها المطابقة، فيقال: (بِهَبَاتٍ وَافِرَاتٍ) كما قال تعالى: ﴿وَقُدُّوْهُ رَأْسِيَّتٍ﴾ [سبا: ١٣] ولم يقل: (رَاسِيَّة).

الإيرادُ الثاني: في قوله: (لِي وَلَهُ) حيث حصَّ نفسه وابنَ مُعْطٍ بالدُّعاء، ولم يدعُ لجميع المسلمين، وقالوا: لو قال:

وَاللّٰهُ يُفْضِي بِالرَّضَا وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَّةِ
فلو قال ذلك لكان أحسن.

والجوابُ عن الأول أن نقول: إذا كان الجمعُ لهما لا يَعْقِلُ، فإنه يجوزُ أن يوصَفَ بالمفرد، وهذا في جمعِ الكثرة كثير، ولكنه في جمعِ القِلَّةِ قليل، وإن كان الأفصحُ في جمعِ القِلَّةِ المطابقة، وفي جمعِ الكثرة الإفراد، و(بِهَبَاتٍ) من جمعِ القِلَّةِ؛ لأنَّ جُمُوعَ القِلَّةِ نوعان:

الأول: الجمعُ السَّالِمُ مِنْ مُذَكَّرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ يُعْتَبَرُ مِنْ جَمْعِ القِلَّةِ، مثل: (المُسْلِمُونَ وَالْمُسْلِمَاتُ).

الثاني: جُمُوعُ التَّكْسِيرِ الدَّالَّةُ عَلَى أَوْزَانٍ مُعَيَّنَةٍ لِلْقِلَّةِ، فَجَمْعُ القِلَّةِ أَوْزَانُهُ أَرْبَعَةٌ، قال ابنُ مالكٍ فيها:

أَفْعِلَّةٌ أَفْعَلُ ثُمَّ فِعْلَةٌ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّةٍ

وجمعُ التَّكْسِيرِ له أوزانٌ لِلْقِلَّةِ مُعَيَّنَةٌ، وكذلك له أوزانٌ مُعَيَّنَةٌ للكثرة.

المهمُّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ قَالَ: (بِهَبَاتٍ وَافِرَةٌ) لَسَبِينِ:

السَّبَبُ الأول: أَنَّهُ قَالَ: (بِهَبَاتٍ وَافِرَةٌ) وذلك مِنْ أَجْلِ النَّظْمِ، فَالنَّظْمُ

يَحْمِلُ الْإِنْسَانَ عَلَى شَيْءٍ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ.

السَّبَبُ الثَّانِي: كَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَرَادَ (بِهَيَاتٍ وَافِرَةً) لَمَّا كَانَ الْوَفُورُ دَالًّا عَلَى الْكَثْرَةِ، اسْتَغْنَى بِالْمَعْنَى عَنِ اللَّفْظِ عَنْ قَوْلِهِ: (وَافِرَاتٍ).

وعلى كُلِّ حَالٍ: فَالْقَاعِدَةُ الَّتِي نَسْتَفِيدُهَا مِنْ ذَلِكَ -بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ- رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- هِيَ أَنَّهُ فِي نَعْتِ الْجَمْعِ لَغَيْرِ الْعَاقِلِ إِذَا كَانَ جَمْعَ كَثْرَةٍ -فَالْأَفْصَحُ الْإِفْرَادُ، وَإِذَا كَانَ جَمْعَ قَلَّةٍ فَالْأَفْصَحُ الْمِطَابَقَةُ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، يَعْنِي يَجُوزُ أَنْ تَجْمَعَ فِي حَالٍ يَكُونُ الْأَفْصَحُ فِيهَا الْإِفْرَادُ، وَيَجُوزُ أَنْ تُفْرَدَ فِي حَالٍ يَكُونُ الْأَفْصَحُ فِيهَا الْمِطَابَقَةُ، وَهَذَا بِخِلَافِ التَّشْبِيهِ، فَالتَّشْبِيهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْمِطَابَقَةِ.

الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: أَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَدْعُو الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ، وَلِغَيْرِهِ مِمَّنْ يَرَى تَخْصِيصَهُ، نَعَمْ لَوْ قَالَ: (لِي وَلَهُ وَلَا تَقْضِي بِالْهَيَاتِ لِغَيْرِنَا) لَكَانَ هَذَا خَطَأً، أَمَّا تَخْصِيصُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ بِالِدُّعَاءِ، أَوْ مِنْ شَاءٍ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّهُ لَا يُلَامُ عَلَيْهِ، وَلَا يُذَمُّ.

وَقَدْ جَاءَتِ السُّنَّةُ بِالتَّخْصِيصِ لِلنَّفْسِ كَثِيرًا، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...»^(١) وَيَدْعُو فِي صَلَاتِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَائِلًا: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَاهْدِنِي...»^(٢) وَجَاءَتِ السُّنَّةُ أَيْضًا بِتَخْصِيصِ الْغَيْرِ كَثِيرًا، كَقَوْلِ النَّبِيِّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَا يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ، رَقْمُ (٧٤٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقَالُ بَيْنَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْقِرَاءَةِ، رَقْمُ (٥٩٨).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، رَقْمُ (٢٨٤).

ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَيِّ سَلَمَةٍ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ...»^(١) وهو -بلا شك-
أنصح الأمة للأمة، وأشدُّهم رَحمةً بالمؤمنين، ومع ذلك يدعو لنفسه ولغيره،
بل ويبدأ بنفسه.

إِذْنُ: لا اعتراض على ابن مالك في ذلك، فهو ذَكَرَ رَجُلًا تَقَدَّمَ فِي فِعْلِ
الْخَيْرِ، فدعا لنفسه وله، فهذا حَقُّهُ، ولا إشكال في ذلك.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت، والدعاء له إذا حُضِرَ، رقم (٩٢٠).

الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

قوله: «الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ» هذه ترجمة، وأصلها: (هَذَا بَابُ الْكَلَامِ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ) ففيها محذوفان:

المحذوفُ الأوَّلُ: المبتدأ.

المحذوفُ الثَّاني: الخبرُ الذي هو المضاف؛ حيث حُذِفَ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه.

فصارَ (الكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ) أي: ما يجتمعُ منه الكلامُ.

قال رحمه الله تعالى:

٨- كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ (اسْتَقِمَ) وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

٩- وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَم وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

الشرحُ

قوله: «كَلَامُنَا» أي كلامنا نحن النحويين، فالضميرُ يعودُ على النحويين؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أئِمَّةِ النَّحْوِ، فإذا قال: (كَلَامُنَا) وأضاف الكلامَ إلى نفسه وَمَنْ كان كَلَامُهُ على مِثْلِ شاكلته صارَ المرادُ: (كَلَامُنَا نَحْنُ النَّحْوِيِّينَ)؛ احترازًا مِنَ الكلامِ في اللُّغَةِ؛ لأنَّ الكلامَ في اللُّغَةِ أَعَمُّ ممَّا قاله رَحِمَهُ اللهُ فَالكَلَامُ في اللُّغَةِ يُطْلَقُ على كُلِّ شَيْءٍ، فَكُلُّ ما تكلَّم به الإنسانُ مِنْ مُفيدٍ وغيرِ مُفيدٍ، فَإِنَّهُ

كَلَامٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لَكِنْ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ (الكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ).

قَوْلُهُ: «لَفْظٌ» اللَّفْظُ هُوَ مَا يَنْطَقُ بِهِ اللِّسَانُ، فَخَرَجَ بِهَذَا الْقَيْدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الْكِتَابَةُ، وَالْإِشَارَةُ، وَالْعَلَامَاتُ - أَوْ النَّصُبُ - وَالْعَقْدُ بِالأَصَابِعِ، فَإِنَّهَا تُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ الْكَلَامُ، وَلَيْسَتْ كَلَامًا.

فَالْإِشَارَةُ: مِثْلُ أَنْ أُشِيرَ لِشَخْصٍ بِيَدِي لِلذَّهَابِ.

وَالْكِتَابَةُ بِالْقَلَمِ: فَهِيَ تُفِيدُ مَا يُفِيدُهُ الْكَلَامُ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ لَفْظًا.

وَالْعَقْدُ بِالأَصَابِعِ: كَمَا فِي حَدِيثِ صِفَةِ الصَّلَاةِ: «عَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ»^(١) يَعْنِي أَنَّ الْعَرَبَ تَعْقِدُ بِأَصَابِعِهَا عُقُودًا تَدُلُّ عَلَى عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، وَهَذَا أَيْضًا يُفِيدُ بِلَا شَكٍّ، وَيَقُومُ مَقَامَ الْكَلَامِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ لَفْظًا، فَلَا يَكُونُ كَلَامًا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ.

وَالْعَلَامَاتُ - أَوْ النَّصُبُ -: مِثْلُ عِلَامَاتِ الطَّرِيقِ الَّتِي تُوَضَّعُ فِي الطَّرِيقِ كَأَحْجَارٍ، أَوْ أَخْشَابٍ مَنْصُوبَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا، بِدُونِ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ، هَذِهِ كَأَنَّهَا تَقُولُ لَكَ: الطَّرِيقُ مِنْ هُنَا، فَهِيَ قَائِمَةٌ مَقَامَ النُّطْقِ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ لَفْظًا، فَلَا تَكُونُ كَلَامًا.

قَوْلُهُ: «مُفِيدٌ» قَالُوا: الْفَائِدَةُ هِيَ أَنْ يُفِيدَ الْكَلَامُ فَائِدَةً يُحْسِنُ السَّكُوتُ عَلَيْهَا، مِنْ قِبَلِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِنْ قِبَلِ الْمُخَاطَبِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَا يَتَرَقَّبُ شَيْئًا سِوَى ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتُ: (أَذَنْ الْمَوْذُنُ) فَإِنَّكَ لَا تَتَرَقَّبُ شَيْئًا آخَرَ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ تَمَّتْ، فَلَا نَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، إِذَنْ: هُوَ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب صفة الجلوس في الصلاة، رقم (٥٨٠).

فإذا قلت: (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ) فهنا لا يَحْسُنُ أَنْ تَسْكُتَ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَتَرَقَّبُ شَيْئًا يَسْتَفِيدُ بِهِ، وَأَنْتِ الْآنَ لَمْ تُفِدْهُ بِشَيْءٍ، بَلْ عَلَّقْتَهُ بِهَذَا الشَّرْطِ، وَسَيَكُونُ فِي ذَهْنِهِ كُلِّ الاحْتِمَالَاتِ: (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ خَرَجْنَا مِنَ الْمَسْجِدِ) (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ صَارَ كَذَا وَكَذَا) لَا يَذَرِي، فَكُلُّ شَيْءٍ يُقَدَّرُهُ.. فَأَنْتِ بِذَلِكَ لَمْ تُفِدْهُ مَعْنَى يَقِفُ عَلَيْهِ، فَالْكَلَامُ هُنَا لَمَّا زَادَ نَقْصٌ، فَقَوْلُكَ: (أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ) هَذَا كَلَامٌ تَامٌ، وَقَوْلُكَ: (إِنْ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ) زِدْنَا (إِنْ) فَتَقْصُصَ الْمَعْنَى، وَيُلْغِزُ بِهَا فَيَقَالَ: (مَا الشَّيْءُ الَّذِي إِذَا زِدْتُهُ نَقْصٌ؟) نَقُولُ: هُوَ الْكَلَامُ الْمَفِيدُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَدَاةُ الشَّرْطِ.

وكذلك أيضًا: إذا قلت: (إِنْ جَلَسْتَ فِي الْمَسْجِدِ تَرَأَى وَتَذَكِّرُ، وَتَبْحَثُ مَعَ زُمَلَانِكَ، وَتَنْظُرُ فِي كُتُبِكَ) فهذا ليس كلامًا مع أَنَّهُ طَوِيلٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفِيدٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (...أَذْرَكْتَ الْعِلْمَ) صَارَ الْآنَ كَلَامًا، وَلَا حَاجَةَ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْكَلَامَ يَتَرَكَّبُ مِنْ اسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، فَهَذَا لَا نَحْتَاجُهُ؛ لِأَنَّهُ يَطُولُ بِنَا الْكَلَامِ، وَالْمَقْصُودُ أَنْ نَفْهَمَ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ هُوَ كُلُّ لَفْظٍ مُفِيدٍ.

وقوله: «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ» لَمْ يُبَيِّنْ أَنْ تَكُونَ الْفَائِدَةُ جَدِيدَةً، أَوْ غَيْرَ جَدِيدَةٍ، بَلْ أَطْلَقَ، فَإِذَا كَانَ مُفِيدًا، فَسَوَاءٌ كَانَتِ الْفَائِدَةُ جَدِيدَةً أَمْ مَعْلُومَةً مِنْ قَبْلُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ كَلَامًا عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، فَإِذَا قُلْتَ: (السَّمَاءُ فَوْقَنَا) فَهَلْ هَذَا كَلَامٌ؟ نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ، وَيَرَى بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِفَائِدَةٍ جَدِيدَةٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِكَلَامٍ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ -بِلا شَكٍّ- أَنَّهُ كَلَامٌ، صَحِيحٌ أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَمْ يَسْتَفِدِ الْفَائِدَةَ الْمَطْلُوبَةَ، لَكِنَّهُ كَلَامٌ لَوْ خَاطَبْتَ بِهِ مَنْ لَا يَعْلَمُ لَاسْتِفَادَ فَائِدَةً جَدِيدَةً.

إِذَنْ: إِذَا قُلْتَ: (رَبُّنَا اللَّهُ) فَإِنَّهُ كَلَامٌ؛ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (نَبِيِّنَا مُحَمَّدٌ)

فهذا كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ، وإذا قلتَ: (النَّارُ حَارَّةٌ) فهذا كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ وإن كانت الفائدة معلومةً، وإذا قلتَ: (المَاءُ جَوْهَرٌ سَيَّالٌ) فهذا كلامٌ؛ لأنَّه مفيدٌ.

قوله: «كَاسْتَقِمَّ» الكافُ هنا للتمثيل، أي مثاله: (اسْتَقِمَّ) يعني: كفائدة: (اسْتَقِمَّ) وعلى هذا فالتمثيلُ للتقييد، وذلك أنَّك إذا قلتَ: (اسْتَقِمَّ) استفدتَ -أيها المخاطبُ- فائدةً تامَّةً، فلا تترقَّبُ، ولا تنتظرُ كلامًا آخرَ، فـ(اسْتَقِمَّ) لفظٌ مفيدٌ، وقد أفاد رغمَ أنَّه كلمةٌ واحدةٌ؛ لأنَّها تضمَّنَت كلمةً أخرى، فإنَّ قولك: (اسْتَقِمَّ) أي: (أَنْتَ) فهو مُكوِّنٌ من فعلٍ وفاعلٍ، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا، وهو في حُكم الظاهر، وعليه: فلا يحتاجُ أن يكونَ الكلامُ مُركَّبًا من كلمتين فأكثرَ تركيبًا محسوسًا، بل إذا رُكِّبَ ولو تركيبًا تقديرًا، فإنَّه يُعتبرُ كلامًا.

إذن: يُشترطُ في الكلام أن يكونَ لفظًا، وخَرَجَ بهذا أربعةُ أشياء: الإشارةُ، والكتابةُ، والعلاماتُ، والعقدُ، وأن يكونَ (مُفيدًا) ويخرجُ به ما لا يُفيدُ، فإنَّه لا يُسمَّى كلامًا ولو طال، والمرادُ بالفائدة ما يحسُنُ الشُّكوتُ عليها، سواء كانت مُتجدِّدة أم غير مُتجدِّدة.

قوله: «الكَلِمُ» جمعُ (كَلِمَةٍ) والمرادُ به كلامُ النَّاسِ، وهو ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اسمٍ، وفعلٍ، وحرفٍ، ولا يُمكنُ لأيِّ كلمةٍ أن تخرجَ عن هذه الأقسامِ الثلاثةِ.

- فإن دَلَّ بهيئته على معنى وزمانٍ، فهو فعلٌ.
- وإن دَلَّ على معنى دون زمانٍ، فهو اسمٌ.
- وإن دَلَّ على معنى في غيره، فهو حرفٌ.

وكون الاسم هو الأصل، أو الفعل هو الأصل، هذا محل خلاف، لا دخل لنا به، فنخشى أن نكون مثل الذين غزيت بلادهم وهم يتجادلون: هل البيضة أصل الدجاجة، أو الدجاجة أصل البيضة؟ وعموماً الذي نرى أنه ما من فعل إلا وله اسم، إما مستتر، وإما ظاهر، فهما متلازمان دائماً.

وبداً بالاسم؛ لأنه أشرف الأقسام الثلاثة، ثم تنى بالفعل بالواو دون (ثم) إما لضيق النظم وضرورة الشعر، وإما لأن الاسم والفعل ليس بينهما كما بين الاسم والفعل والحرف، وأخر الحرف؛ لقصوره، ولأنه لا يمكن أن يكون له معنى في نفسه.

ف(من) - مثلاً - حرف جر ليس له معنى في نفسه أبداً، فلا يُعرف معنى الحرف إلا بغيره.

أما الفعل فيُعرف معناه بنفسه وإن كان ليس كلاماً، فلو قلت: (قام) لعرفت معنى القيام.

وكذلك الاسم، ف(البيت) - مثلاً - تعرف معناه وإن كان ليس كلاماً.

لكن (من) وجميع الحروف لا تعرف معناها، فهو متأخر رتبة.

فإذا قال قائل: ما الدليل على أن الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟

قلنا: التبّع والاستقراء؛ لأن العلماء الذين اعتنوا باللغة العربية تبّعوا كلام العرب، ووجدوه لا يخرج عن هذه الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

فإن قال قائل: ما تقولون في أسماء الأفعال مثل: (مَه) و(صَه) وما أشبههما، هل تجعلونها قسماً رابعاً، أو تجعلونها من الأقسام الثلاثة؟

قلنا: من الأقسام الثلاثة؛ ولهذا نقول: اسمُ فعلٍ، فمثلاً (صَه) بمعنى: (اسْكُتْ) كما تقول: (مُحَمَّدٌ) تُسَمَّى به شخصاً، فأنا سَمَّيْتُ (اسْكُتْ) بكلمة (صَه) ولهذا نقول: (اسمُ فعلٍ) يعني: اسماً دالاً على فعلٍ، كما يدلُّ العَلَمُ على شخصٍ.

قوله: «الكَلِمُ وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ» يعني: واحدُ الكَلِمِ -الذي ينقسمُ إلى ثلاثة أقسامٍ- كَلِمَةٌ، والكلمةُ هي (اللفظُ الموضوعُ لمَعْنَى مُفْرَدٍ) وقولنا: (المَوْضُوعُ لمَعْنَى) خرج بذلك المَهْمَلُ الذي ليس له معنى، مثل: (دَيْرٍ) مقلوبٍ (زَيْدٍ) فهذا يُسَمَّى لفظاً، لكنه ليس كلمةً ولا كلاماً، فليس كلمةً؛ لأنَّه لم يُوضَعْ لمَعْنَى، وليس كلاماً؛ لأنَّه ليس مُفيداً.

وعلى هذا فـ(الكَلِمُ) اسمُ جنسٍ جمعيٌّ، واسمُ الجنسِ الجمعيُّ هو الذي يُفَرِّقُ بينه وبين مُفْرَدِهِ بالتَّاءِ أو بالياءِ، بالتَّاءِ مثل: (شَجَرَةٌ وَشَجَرٍ) وبالياءِ مثل: (رُومِيٌّ وَرُومٍ، وَإِنْسِيٌّ وَإِنْسٍ).

وقوله: «الكَلِمُ» هو ما تركَّبَ مِن ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، مثاله: قولك: (إِنْ قَامَ مُحَمَّدٌ) فهذا كَلِمٌ؛ لأنَّه مُكوَّنٌ من ثلاثِ كَلِمَاتٍ، ولا يُمكنُ أن تُسمَّيَهُ كلاماً؛ لأنَّه لم يُفدَّ.

كلمة «عَمَّ» تحتُمَلُ أن تكونَ فعلاً ماضياً، يعني أن القولَ عَمَّ الكلامَ والكلمةَ، وتحتُمَلُ أن تكونَ اسمَ تفضيلٍ، أي: (القولُ أَعَمُّ) أي: أعمُّ مِنَ الكلمةِ، وأعمُّ مِنَ الكَلِمِ، وتحتُمَلُ أن تكونَ اسمَ فاعِلٍ، حُذِفَتْ منها الألفُ تخفيفاً، والتَّقْدِيرُ: (وَالْقَوْلُ عَامٌّ) ولكن أحسنُ التَّقْدِيرَاتِ أن نجعلَهَا فعلاً ماضياً، لأنَّنا إذا جَعَلْنَاهَا فعلاً ماضياً لم نَحْتَجِ إلى تَقْدِيرٍ.

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا اسْمٌ تَفْضِيلٌ فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ حُذِفَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا اسْمَ فَاعِلٍ، فَمَعْنَاهُ حُذِفَ مِنْهَا شَيْءٌ، وَهُوَ الْأَلِفُ، وَإِنْ جَعَلْنَاهَا فِعْلاً مَاضِيًا لَمْ يُحْذَفْ مِنْهَا شَيْءٌ، وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ.

إِذَنْ: (الْقَوْلُ) يَعْنِي الْكَلَامَ وَالْكَلِمَةَ، فَالْكَلَامُ - وَهُوَ اللَّفْظُ الْمَفِيدُ - يُسَمَّى قَوْلًا، وَ(الْكَلِمَةُ) وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ - أَيْ غَيْرِ مُرَكَّبٍ - تُسَمَّى (قَوْلًا) فَإِذَا قُلْنَا: (قَامَ مُحَمَّدٌ) نُسَمِّيهِ كَلَامًا، وَنُسَمِّيهِ قَوْلًا، وَلَا نُسَمِّيهِ كَلِمَةً، وَإِذَا قُلْنَا: (مُحَمَّدٌ) فَقَطْ، نُسَمِّيَهَا (كَلِمَةً) وَنُسَمِّيَهَا (قَوْلًا) وَلَا نُسَمِّيَهَا (كَلَامًا).

وَقَوْلُهُ: «يَوْمٌ» بِمَعْنَى: يُقْصَدُ، يَعْنِي: أَنَّ الْكَلِمَةَ - الَّتِي هِيَ قَوْلٌ مُفْرَدٌ - قَدْ يُرَادُّ بِهَا الْكَلَامُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُّ بِهَا فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ) ^(١) يَعْنِي أَنَّ: الْمُرَادَّ بِ(الْكَلِمَةِ) فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ هُوَ الْكَلَامُ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ (كَلِمَةً) فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فَالْمُرَادُّ بِهَا الْكَلَامُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُّ بِهَا الْقَوْلُ الْمُفْرَدُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ﴾ ^(٢) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴿[الْمُونُونَ: ٩٩-١٠٠] الْكَلِمَةُ هُنَا يَعْنِي بِهَا: رَبِّ ارْجِعُونِ ۚ﴾ ^(٣) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴿فَالْكَلِمَةُ هُنَا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] فَقَالَ: ﴿كَلِمَةً﴾ مَعَ أَنَّهُمْ قَالُوا جُمْلَةً ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [الكهف: ٤] وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ» ^(٤) وَالَّذِي قَالَهُ الشَّاعِرُ

(١) انظر مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٠/٢٣٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، رقم (٣٨٤١)، ومسلم: كتاب الشعر، رقم (٢٢٥٦).

كلام، وليس كلمة، وتقول: (قَامَ فُلَانٌ خَطِيْبًا، فَقَالَ كَلِمَةً مُؤَثَّرَةً) أي: خَطَبَ
خُطْبَةً طَوِيلَةً فَأَثَرَتْ.

إِذَنْ: قوله: «قَدْ يُؤَمَّ» (قَدْ) هنا لِلتَّحْقِيقِ، وليست لِلتَّقْلِيلِ، ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَهَا
لِلتَّقْلِيلِ؛ باعتبارِ اصطلاحِ النُّحَوِيِّينَ، وليس بالنسبة للغةِ العربيةِ؛ لأنَّ النُّحَوِيِّينَ
لا يُريدونَ بالكلمةِ الكلامَ، بل يُريدونَ بالكلمةِ القولَ المُفْرَدَ، فيجعلونَ مثلاً:
(قَامَ مُحَمَّدٌ) كلمتين: (قَامَ) و(مُحَمَّدٌ) فعلى هذا نقولُ: إِنَّ (قَدْ) في كلامِ ابنِ مالك،
إمَّا لِلتَّحْقِيقِ وإمَّا لِلتَّقْلِيلِ، لكنَّ لِلتَّحْقِيقِ باعتبارِ اللغةِ العربيةِ، فإنَّ اللغةَ العربيةَ
تعني بالكلمةِ الكلامَ المفيدَ، حتى ولو كانت خُطْبَةً مُؤَلَّفَةً مِنْ ثَلَاثِ صَفْحَاتٍ،
فهي في اللغةِ العربيةِ كلمةٌ، أو لِلتَّقْلِيلِ بناءً على اصطلاحِ النُّحَوِيِّينَ؛ لأنَّ الكلامَ
في اصطلاحِ النُّحَوِيِّينَ لا بُدَّ أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ كلمتين فأكثرَ.



ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْكَلَامَ تَنْقَسِمُ مُفْرَدَاتُهُ إِلَى: اسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ، بَدَأَ بِعَلَامَاتِ الْاسْمِ، فَقَالَ:

١٠- بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَاءِ وَالْأَلِ (وَمُسْنَدٍ لِلْاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ

الشرح

يعني: حَصَلَ لِلْاسْمِ تَمْيِيزٌ عَنِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: (الْجَرُّ، وَالتَّنْوِينُ، وَالنَّدَاءُ، وَالْأَلِ، وَالْإِسْنَادُ).

قَوْلُهُ: «بِالْجَرِّ» يَعْنِي أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَقْبَلُ الْجَرَّ فَهِيَ اسْمٌ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ تَجْرُهَا فَهِيَ اسْمٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: كُلُّ كَلِمَةٍ تَجْرُهَا فَهِيَ اسْمٌ، جَاءَ شَخْصٌ وَقَالَ: أَنَا أَجَرُّ (ضَرَبَ) وَأَقُولُ: (ضَرَبَ) وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّنِي عِنْدَمَا أَرَى كَلِمَةً مَكْسُورَةً تَكُونُ اسْمًا، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى نَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ﴾ [البينة: ١] فَلَا نَقُولُ: ﴿يَكُنِ﴾ اسْمٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُجَرَّ، بَلْ حُرِّكَتْ بِالْكَسْرِ لِعَارِضٍ، وَهُوَ التَّقَاءُ السَّاكِنَيْنِ، وَإِلَّا فَهِيَ بِمَجْرُومَةٍ، لَكِنَّ الْمَعْنَى: كُلُّ كَلِمَةٍ تَقْبَلُ الْجَرَّ فَهِيَ اسْمٌ، فَهِيَ عَلَامَةٌ تُبَيِّنُ الْمَعْلُومَ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (الْعَرَبُ عَلَامَتُهُمْ لُبْسُ الْعِمَامَةِ) يَعْنِي أَنَّهُمْ يَتَمَيَّزُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ بِذَلِكَ، فَكُلَّمَا وَجَدْنَا شَخْصًا ذَا عِمَّةٍ، فَهُوَ عَرَبِيٌّ، كَذَلِكَ كُلَّمَا وَجَدْنَا كَلِمَةً بِمَجْرُورَةٍ، فَهِيَ اسْمٌ، وَهَذِهِ هِيَ الْعَلَامَةُ الْأُولَى.

وَالْجَرُّ: يَشْمَلُ الْجَرَّ بِالْحَرْفِ، وَالْجَرَّ بِالْإِضَافَةِ، وَالْجَرَّ بِالتَّبَعِيَّةِ، وَقَدْ اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي الْبَسْمَلَةِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فَكَلِمَةُ (اسْمِ) بِمَجْرُورَةٍ بِحَرْفِ (الْبَاءِ) وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ بِمَجْرُورٍ بِالْإِضَافَةِ، وَلَفْظُ (الرَّحْمَنِ) بِمَجْرُورٍ بِالتَّبَعِيَّةِ.

قوله: «والتَّنوين» المعنى: كُلُّ كلمةٍ مُنَوَّنةٍ فهي اسمٌ، وهذه هي العلامةُ الثانيةُ من علاماتِ الأسماءِ، والتَّنوينُ: نونٌ ساكنةٌ تلحقُ أواخرَ الكلامِ لفظًا لا خطأً، ف(زَيْدٌ) -مثلاً- فيها نونٌ ساكنةٌ غيرُ مكتوبةٍ.

وقال مُعلِّمونا -ونحنُ في أوَّلِ الطَّلَبِ-: (التَّنوينُ ضَمَّتَانِ، أَوْ فَتَحَتَانِ، أَوْ كَسْرَتَانِ) وهذا التعريفُ صحيحٌ وواضحٌ، لكن عند التَّعمُّقِ نقولُ: إنَّ الضَّمَّتَيْنِ والْفَتَحَتَيْنِ والكَسْرَتَيْنِ علامةٌ على التَّنوينِ، وليس هو التَّنوينُ.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] ف﴿صِرَاطٍ﴾ منوَّنةٌ، و﴿مُسْتَقِيمٍ﴾ منوَّنةٌ، فكلُّ منهما اسمٌ؛ لوجودِ علامتين: الجرُّ والتَّنوينِ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠] ف﴿صِرَاطًا﴾ اسمٌ، وفيها علامةٌ واحدةٌ، وهي التَّنوينُ.

إذن: كُلُّ كلمةٍ فيها تنوينٌ فهي اسمٌ، واستثنى بعضهم تنوينَ التَّركِيبِ، والتَّنوينُ الغالي، ولكن لا حاجةٌ للتَّطويلِ، بل نقولُ: المرادُ بذلك التَّنوينُ الذي يكونُ به الصَّرفُ، هذا هو الذي يكونُ علامةً للاسمِ، ومن ذلك قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّا آغْنِيكُمْ سَلْسِلًا وَأَغْنِيكُمْ سَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤] ف﴿أَغْنِيكُمْ﴾ و﴿سَعِيرًا﴾ مُنَوَّنَتَانِ، فهما اسمانِ، وأمَّا ﴿سَلْسِلًا﴾ فهي اسمٌ أيضًا مع أنَّها غيرُ منوَّنةٍ لوجودِ مانعٍ، لكنَّها في الأصلِ قابلةٌ للتَّنوينِ، على أنَّ فيها قراءةً أيضًا: (سَلَسِلًا) بالتَّنوينِ.

قوله: «والنِّداءُ» النِّداءُ هو العلامةُ الثالثةُ من علاماتِ الاسمِ، فكلُّ كلمةٍ مُناداةٍ فهي اسمٌ، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يٰٓيَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢] ف﴿يَحْيَىٰ﴾ اسمٌ؛ لأنَّها مُناداةٌ، فالنِّداءُ علامةٌ، سواء كانت في التَّركِيبِ أم في

التَّقْدِيرُ، فَقَوْلُنَا: (يَا رَجُلُ) كَلِمَةٌ (رَجُلُ) اسْمٌ؛ لِأَنَّهَا مُصَدَّرَةٌ بِـ(يَا) النَّدَاءِ، كَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (يَا ضَرْبُ) تَكُونُ (ضَرْبُ) اسْمًا، لِأَنَّهَا نَادِيْنَاهَا، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ عِنْدَنَا رَجُلًا اسْمُهُ (ضَرْبُ) فِي اللُّغَةِ اسْمٌ (يَزِيدُ) وَأَصْلُهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفِيهَا (شَمَرٌ) وَهِيَ فِعْلٌ مَاضٍ.

إِذَنْ: كُلُّ كَلِمَةٍ صَحَّ أَنْ تُنَادَى فِيهَا اسْمٌ، وَكُلُّ كَلِمَةٍ صُدِّرَتْ بِالنَّدَاءِ فِيهَا اسْمٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] فَإِنَّ (يَا) لَيْسَتْ لِلنَّدَاءِ، وَلَكِنَّهَا لِلتَّنْبِيهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لِلنَّدَاءِ يَكُونُ الْمُنَادَى مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: (يَا رَبِّي لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ) وَكَذَلِكَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥] فَعَلَى قِرَاءَةِ (أَلَا يَا اسْجُدُوا لِلَّهِ) إِمَّا أَنْ نَجْعَلَ (يَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لِلنَّدَاءِ يَكُونُ الْمُنَادَى مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: (أَلَا يَا قَوْمِ اسْجُدُوا).

قَوْلُهُ: «وَأَلِ» الْعَلَامَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: (أَلِ) كُلُّهَا أَدَاءُ تَعْرِيفٍ، فَ(الْمَسَاجِدُ) -مَثَلًا- اسْمٌ، وَ(الْيَتِيمُ) اسْمٌ، وَ(الْإِبِلُ) اسْمٌ، وَالْجِبَالُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ... كُلُّ كَلِمَةٍ فِيهَا (أَلِ) فَهِيَ اسْمٌ، لَكِنْ رَبِّمَا سَيَأْتِينَا -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- فِي بَابِ الْمَوْصُولِ أَنَّ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ (أَلِ) وَأَنَّ صِلَتَهَا رَبِّمَا تَكُونُ فِعْلًا، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)

(١) من البسيط، وهو مشهور النسبة للفرزدق في كتب الأدب، وهو في الإنصاف لابن الأنباري (٥٢١/٢)، وشرح التصريح (٣٨/١، ١٤٢)، وخزانة الأدب (٣٢/١)، وليس في ديوانه.

فـ(أَل) في (التَّرْصِي) هنا اسمٌ موصولٌ، إِذَنْ: المرادُ في قولِ المؤلفِ: (أَل) هو ما سوى (أَل) المَوْصُولَةِ؛ لأنَّ (أَل) المَوْصُولَةَ قد تَوَصَّلَ بالفعلِ.

قوله: «وَمُسْنَدٌ» - وهذه هي العلامةُ الخامسة - أي: إسنَادٌ، والإسنَادُ هو إضافةُ شيءٍ إلى شيءٍ آخرَ، وهي مصدرٌ ميميٌّ، وليست اسمٌ مفعولٌ، قال ابنُ هشامٍ ^(١) رَحِمَهُ اللهُ: (وَهَذِهِ الْعَلَامَةُ - يعني الإسنَادَ - أَنْفَعُ الْعَلَامَاتِ) ^(٢)؛ لأنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَقْبَلُ إِلَّا هَذِهِ الْعَلَامَةَ، فَكُلُّ مَا يَقْبَلُ الْعَلَامَاتِ الْأَرْبَعَ السَّابِقَةَ يَقْبَلُ هَذِهِ الْعَلَامَةَ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَقْبَلُ هَذِهِ الْعَلَامَةَ يَقْبَلُ الْعَلَامَاتِ السَّابِقَةَ، كَالضَّمَائِرِ، فَالضَّمَائِرُ فِي مِثْلِ: (قُمْتُ، قَامَا، قُمْنَا، قَامُوا، قُمْنَ... إلخ) لَا تُعْرَفُ اسْمِيَّتُهَا إِلَّا بِالْإِسْنَادِ، فَهِيَ لَا تَقْبَلُ الْعَلَامَاتِ الْأَرْبَعَ، إِذَنْ: هِيَ أَعَمُّ وَأَشْهُرُ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ يَصِحُّ أَنْ تُسْنَدَ إِلَيْهَا شَيْئًا، فَهِيَ اسْمٌ.

فلو قال لك قائلٌ: التَّاءُ في (قُمْتُ) هل هي اسمٌ؟

الجوابُ: نعم، اسمٌ، ولكنها لَا تَقْبَلُ الْعَلَامَاتِ السَّابِقَةَ، فلا تُجَرُّ، ولا تُنَوَّنُ، ولا تُنَادَى، ولا تُحَلَّى بـ(أَل).

إِذَنْ: ما الذي دَلَّنَا على أَنَّهَا اسمٌ؟

الجوابُ: إسنَادُ الْقِيَامِ إِلَيْهَا، تقولُ: (قُمْتُ) فـ(التَّاءُ) الآن أُسْنَدَ إِلَيْهَا الْقِيَامُ، فَهِيَ اسْمٌ، كَذَلِكَ الْكَافُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ مِثْلًا: (إِنَّكَ قَائِمٌ) هي اسمٌ؛ لأنَّ الْخَبَرَ أُسْنَدَ إِلَيْهَا، وَهُوَ (قَائِمٌ) فَالْإِسْنَادُ إِذَنْ أَعَمُّ الْعَلَامَاتِ وَأَحْسَنُهَا؛ لِذُخُولِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ.

(١) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية، توفي سنة (٧٦١ هـ). الأعلام (٤/ ١٤٧).

(٢) انظر كلامه في شرح قطر الندى (ص: ٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص: ٤٣).

العلامة السادسة: صحّة عَوْدِ الضَّمِيرِ إليه، فكلُّ كلمة يصحُّ عَوْدُ الضَّمِيرِ إليها فهي اسمٌ، وهذه العلامة مُهمّةٌ جدًّا، وابنُ مالكٍ لم يذكرها، والظاهرُ أنّه لم يذكرها لأنّه لم يُردِّ الاستيعابَ، وهذه العلامة عَرَفْنَا بها اسميّة (مَا) المَوْصُولَةِ مثلاً، واسميّة (أَيْنَ) صحيحٌ أنّ (مَا) المَوْصُولَةَ يصحُّ الإسنادُ إليها، فتقولُ: (ذَهَبَ مَا ذَهَبَ مِنَ الْأَيَّامِ) لكنّ توجدُ أيضًا أشياء لا يصحُّ الإسنادُ إليها، لكنّ عَوْدَ الضَّمِيرِ إليها يدلُّ على اسميّتها، مثاله: (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ) فـ(زَيْدٌ) الآنَ اسمٌ؛ لأنّ فيه التَّنوينَ، واسمٌ؛ لأنّه عادَ إليه الضميرُ، وهو الهاءُ في (ضَرَبَتْهُ) إذن: هو اسمٌ، ودلّت عليه علامتان.

وَإِذَا قَرَأْتَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ عَايَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢] فـ(تَأْتِي) مُسْنَدٌ إِلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِيهِ، أَي: (تَأْتِنَا بِهِ أَنْتَ) وهي أيضًا لا تقبلُ الجَرَّ، ولا التَّنوينَ، ولا النِّداءَ، ولا (أَلْ) ولا تقبلُ الإسنادَ، لكنّ فيها عَوْدُ الضَّمِيرِ (بِهِ) فَالضَّمِيرُ فِي (بِهِ) يَعُودُ عَلَى (مَهْمَا) فَعَوْدُ الضَّمِيرِ دَلَّلَنَا عَلَى أَنَّ (مَهْمَا) اسْمٌ.

والخلاصة: أنّ ابنَ مالِكٍ ذَكَرَ أنّ للأسماءِ خمسَ علاماتٍ، وهي: (الجرُّ، والتَّنوينُ، والنِّداءُ، وَآلٌ، وَالْإِسْنَادُ) وَأَشْمَلُهَا وَأَعَمُّهَا الْإِسْنَادُ، وَنَزِيدُ عَلَامَةٍ سَادِسَةٍ، وَهِيَ صِحَّةُ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ.



ثُمَّ انتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى بَيَانِ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، فَذَكَرَ لَهَا أَرْبَعَ عِلَامَاتٍ، فَقَالَ:

١١- بِتَا (فَعَلْتَ) وَ (أَتَتْ) وَيَا (افْعَلِي)

وَنُونٌ (أَقْبَلَنْ) فِعْلٌ يَسْجَلِي

الشَّرْحُ

معنى البيت: يَتَضَحُّ الْفِعْلُ وَيَتَيَّنُّ بِهِ الْعِلَامَاتُ الْأَرْبَعُ، وَهِيَ: تَاءُ (فَعَلْتَ) وَتَاءُ (أَتَتْ) وَيَا (افْعَلِي) وَنُونُ (أَقْبَلَنْ).

قَوْلُهُ: «تَا فَعَلْتَ» هَذِهِ ضَمِيرٌ، وَالْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ الْفَاعِلِ فَهِيَ فِعْلٌ، وَمِثْلُهَا تَاءُ (فَعَلْتُ) وَتَاءُ (فَعَلْتُمَا) وَتَاءُ (فَعَلْتُنَّ...) مِثْلُهَا، إِذَنْ: تَاءُ الْفَاعِلِ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَامَةُ الْأُولَى.

قَوْلُهُ: «وَأَتَتْ» أَي: تَاءُ (أَتَتْ) وَهِيَ تَاءُ التَّائِيثِ، مِثْلُ: (صَرَبْتَ) إِذَنْ: (تَاءُ) التَّائِيثِ السَّاكِنَةُ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَامَةُ الثَّانِيَّةُ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ اتَّصَلَتْ بِهَا تَاءُ التَّائِيثِ السَّاكِنَةُ، فَهِيَ فِعْلٌ، وَلَيْسَتْ اسْمًا وَلَا حَرْفًا، وَخَرَجَ بِالسَّاكِنَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ تَاءُ التَّائِيثِ، مِثْلُ: (شَجَرَةٌ) وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ سَاكِنَةً، وَالْمَقْصُودُ هُنَا السَّاكِنَةُ.

قَوْلُهُ: «وَيَا افْعَلِي» أَي: يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (افْعَلِي) يَخَاطَبُ امْرَأَةً، بِأَمْرِهَا أَنْ تَفْعَلَ، وَمِثْلُهَا الْيَاءُ فِي (اضْرِبِي) وَ(كُلِّي) قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلِّي وَأَشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦] إِذَنْ: يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، وَهِيَ الْعِلَامَةُ الثَّالِثَةُ.

قوله: نون (أَقْبَلَنَّ) هي نون التوكيد، فكل كلمة تقبل نون التوكيد، أو فيها نون التوكيد، فهي فعل، وهذه هي العلامة الرابعة.

والمؤلف هنا رحمه الله خلط علامات الأفعال بعضها ببعض، ولكنه سيُفصل، فصارت علامات الأفعال التي ذكرها ابن مالك أربع علامات:

الأولى: تاء الفاعل، وعبر عنها بقوله: (بِتَا فَعَلْتُ).

الثانية: تاء التانيث الساكنة، وعبر عنها بقوله: (وَأَنْتَ).

الثالثة: ياء المخاطبة، وعبر عنها بقوله: (وَيَا أَفْعَلِي).

الرابعة: نون التوكيد، وعبر عنها بقوله: (وَنُونِ أَقْبَلَنَّ).



١٢- سِوَاهُمَا الْحَرْفُ، كَ (هَلْ) وَ (فِي) وَ (لَمْ)

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ: (يَشْمُ)

الشرح

قوله: «سِوَاهُمَا الْحَرْفُ» الضميرُ في (سِوَاهُمَا) يعودُ على الاسمِ والفعلِ، و(الحَرْفُ) هو الذي لا يقبلُ علاماتِ الاسمِ، ولا علاماتِ الفعلِ.

قال بعضهم: (الجِيمُ) علامتها نُقْطَةٌ من أسفل، و(الحَاءُ) علامتها نُقْطَةٌ من فوق، و(الحَاءُ) ليس لها علامة، فأنْتَ إِذَا جَعَلْتَ لِلْاسْمِ عِلَامَةً، وَلِلْفِعْلِ عِلَامَةً، وَقُلْتَ: الْحَرْفُ مَا لَا عِلَامَةَ لَهُ، تَبَيَّنَ أَنَّ الَّذِي لَا يَقْبَلُ عِلَامَاتِ الْاسْمِ، وَلَا عِلَامَاتِ الْفِعْلِ، تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَرْفٌ.

إِذَنْ: الْحَرْفُ عِلَامَتُهُ عَدَمِيَّةٌ لَا وَجُودِيَّةٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عِلَامَاتِ الْاسْمِ، وَلَا عِلَامَاتِ الْفِعْلِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْحَرِيرِيُّ^(١) فِي (مُلَحَّةِ الْإِخْرَابِ):

وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عِلَامَةٌ فَنَسِيَ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عِلَامَةٌ^(٢)

فَإِذَا قُلْتَ: (قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) فَإِنَّ (قَدْ) حَرْفٌ، وَ (قَامَ) فِعْلٌ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَ (الصَّلَاةُ) اسْمٌ؛ لِأَنَّ فِيهَا (أَل) التَّعْرِيفِيَّةَ.

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، الأديب الكبير، صاحب المقامات الحريرية، توفي سنة (٥١٦ هـ). الأعلام (٥/١٧٧).

(٢) البيت في الملحة، رقم (١٧).

فَالآنَ الحَرْفُ علامتهُ عدمُ العلامةِ، وهذا يُشيهُ قولنا -أحيانًا -: (الدَّلِيلُ عَدَمُ الدَّلِيلِ).

قوله: «كَهْلٌ وَفِي وَلَمْ» هذه ثلاثة حُرُوفٍ مَثَلٌ بها المؤلَّفُ، منها ما هو خاصٌّ، ومنها ما هو عامٌّ، ف(هَلْ) عامَّةٌ، تدخلُ على الأسماءِ، وعلى الأفعالِ، و(فِي) خاصَّةٌ، تدخلُ على الأسماءِ فقط؛ لأنَّها من حُرُوفِ الجرِّ، و(لَمْ) خاصَّةٌ، تدخلُ على الأفعالِ، وعلى الفعلِ المضارعِ خاصَّةً.

فالمؤلَّفُ رَحِمَهُ اللهُ نَوْعَ الأمثلةِ؛ لِيُسِيرَ إلى أَنَّ الحَرْفَ يكونُ مُختَصًّا، ويكونُ مُشْتَرَكًا، والغالبُ أَنَّ الحُرُوفَ المُشْتَرَكَةَ لا تَعْمَلُ، وَأَنَّ الحُرُوفَ المُخْتَصَّةَ تَعْمَلُ.

قوله: «هَلْ» حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ، لَكِنَّهَا لا تَعْمَلُ، ولا تُخْتَصُّ بالاسمِ، ولا بالفعلِ، فهي مُشْتَرَكَةٌ، فتدخلُ على الاسمِ، فتقولُ: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟) وتدخلُ على الفعلِ، فتقولُ: (هَلْ فَهِمْتُ؟) وَلَكِنَّهَا لا تُؤَثِّرُ شَيْئًا، وهذا هو الغالبُ في الحُرُوفِ المُشْتَرَكَةِ، تقولُ: (هَلْ تَعْلَمُ أَنَّ فُلَانًا قَدْ بَدَأَ بِدِرَاسَةِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ؟) ف(هَلْ) هنا لم تُؤَثِّرْ في الفعلِ شَيْئًا، ومثل (هَلْ) (لَا) النَّافِيَةُ، فهي مُشْتَرَكَةٌ، تقولُ: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ وَلَا امْرَأَةٌ) وتقولُ: (لَا يَفْعَلُ فُلَانٌ كَذَا وَكَذَا) ولذلك لا تَعْمَلُ.

قوله: «فِي» حَرْفٌ جَرٌّ، والجرُّ من علاماتِ الاسمِ، فهي خاصَّةٌ بالاسمِ، وتَعْمَلُ فيه الجرَّ.

قوله: «لَمْ» تَعْمَلُ الجَزْمَ، والجَزْمُ من علاماتِ الأفعالِ، إِذَنْ: هي مُخْتَصَّةٌ

بالأفعال، ومثلها (لا) النّاهية، فهي خاصّة بالفعل المضارع؛ ولهذا تعمل فيه الجزم.

إذن: يتبيّن من تمثيل المؤلف بالأمثلة الثلاثة أنّ الحروف منها ما هو عامل، مثل: (في) و(لم) ومنها ما هو غير عامل، مثل: (هل) ومن الحروف ما يختصّ بالاسم، مثل: (في) ومنها ما يختصّ بالفعل، مثل: (لم) ومنها ما هو مشترك، مثل: (هل).

وهذه القاعدة - أعني أنّ المختصّ يعمل، والمشارك لا يعمل - هي أغلبية، وليست مطّردة، فقد توجد أشياء خاصّة ولا تعمل، وأشياء عامّة وتعمل.

قوله: «فعل مضارع يلي (لم) كـ: (يشم)» في إعراب هذا الشّطر إشكال؛ لأنّه قال: (فعل) فبدأ بالنكرة، والمعروف أنّ البداءة بالنكرة لا تصح؛ لأنّ المبتدأ لا بدّ أن يكون معرفة؛ لأنّه محكوم عليه، والنكرة لا يُحكّم عليها، لكنّ هذه النكرة وُصفت، وإذا وُصفت النكرة تخصّصت، و(مضارع) صفة، وجملة (يلي) خبر المبتدأ.

وإنّ قال قائل أيضًا: ذكر ابن مالك أنّ من علامات تمييز الاسم الجرم بالحرف، ثمّ هو في هذا البيت يقول: (فعل مضارع يلي (لم) كيشم) فأدخل (الكاف) على الفعل (يشم) فما وجه ذلك؟

نقول: إنّ هذا يجري كثيرًا في كلام العلماء، وقالوا: في إعرابه وجهان: الوجه الأوّل: أنّ جملة (يشم) في محل نصب، مقول لقول محذوف، والتقدير: (كقولك: يشم).

الوجه الثاني: أن الفعل هنا يُرادُ به اللَّفْظُ، فقوله: (كَيْسَمُ) أي (كَهَذَا اللَّفْظِ) فهو مُؤَوَّلٌ، وتكون الكافُ حَرْفَ جَرٍّ، و(يَسَمُ) اسمًا مجرورًا بالكاف؛ لأنه مُرادٌ به لفظُهُ، وعلامةُ جرِّه كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الحكايةُ.

وهنا شَرَعَ المؤلفُ في بيانِ العلاماتِ الخاصَّةِ لكلِّ نوعٍ من أنواعِ الأفعالِ، وأنواعِ الأفعالِ: مُضارعٌ، وماضيٌّ، وأمرٌ.

فعلامَةُ الفعلِ المُضارعِ الخاصَّةُ به (لَمْ) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ﴾ (٢) ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ، كُفُّوا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤] ﴿فَكِيدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يُؤَكِّدْ﴾: فعلٌ مضارعٌ، و﴿يَكُنْ﴾: فعلٌ مضارعٌ؛ لأنَّ (لَمْ) دخلت على هذه الأفعالِ، فكلُّ كلمةٍ تقبلُ (لَمْ) فهي فعلٌ مُضارعٌ.

ويمكنُ أن نقولَ للمبتدئ: كلُّما وَجَدْتَ كلمةً قَبْلَها (لَمْ) فهي فعلٌ مُضارعٌ؛ ولهذا يقولُ المؤلفُ: (فِعْلٌ مُضارعٌ يَلِي لَمْ).

قوله: «فِعْلٌ مُضارعٌ» هنا نسألُ لماذا سُمِّيَ مُضارعًا؟

قالوا: إِنَّ المُضارَعَةَ هي المُشابهَةُ، والفعلُ المضارعُ يُشَبِّهُ اسمَ الفاعِلِ في حَرَكَاتِهِ، ف(بَضِرْبُ) يُشَبِّهُ (ضَارِبُ) فأوَّلُهُ مَفْتُوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثُهُ مَكْسُورٌ، و(ضَارِبُ) كذلك؛ فالأوَّلُ مَفْتُوحٌ، وثانيه ساكنٌ، وثالثُهُ مَكْسُورٌ، ومثلُها (يُكْرِمُ) يُشَبِّهُ في حَرَكَاتِهِ اسمَ الفاعِلِ (مُكْرِمٌ) ومثلُها أيضًا (يُسْتَغْفِرُ) يُشَبِّهُ في حَرَكَاتِهِ اسمَ الفاعِلِ (مُسْتَغْفِرٌ).

قوله: «يَسَمُ» مِنْ (السَّمِّ) وهو الحاسَّةُ المعروفةُ في الأنفِ، فإذا قلتَ: (فَلَانٌ يَسَمُّ الرَّيْحَانَ) صارتَ (يَسَمُ) فِعلاً مضارعًا؛ لأنه يَقْبَلُ (لَمْ) ومثلُهُ (يَقُومُ)

فِعْلٌ مُضَارِعٌ، أَدْخِلْ عَلَيْهِ (لَمْ) يُصْبِحْ (لَمْ يَقُمْ) وَ(يَضْرِبُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ،
 نَقُولُ: (لَمْ يَضْرِبْ) وَ(يَفْعَلُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ، نَقُولُ: (لَمْ يَفْعَلْ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].



١٣- وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ، وَسِمِ بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُ فُهِمَ

الشرح

قوله: «بالتاء» جازٌ ومجروحٌ، و(مز) فعلٌ أمرٌ، يعني: مَيَّزَ ماضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ، وعلى هذا المعنى نقول: إِنَّ (مَاضِي) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِكَلِمَةِ (مِز) يعني: مَيَّزَ ماضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ، وهناك تاءان: تاءُ الفاعلِ وتاءُ التَّأْنِيثِ السَّكَنَةِ، وتقدَّمَ الكلامُ عليهما، فأَيُّ التَّائِينَ يُرَادُ؟

والجواب: كِلْتَاهُمَا، فـ(تاءُ) الفاعلِ لا تَدْخُلُ إِلَّا على الماضي؛ ولذا قال: (بِتَا فَعَلْتُ) وتاءُ التَّأْنِيثِ السَّكَنَةِ لا تَدْخُلُ إِلَّا على الماضي؛ ولذا قال: (وَأَتَتْ) وعلى هذا فنقول: (أَلَّ) في قولِ ابنِ مالٍ: (بِالتَّاءِ) للعهدِ الذُّكْرِيُّ، أي: أَنَّهَا تُشِيرُ إلى تاءِ سَبَقَ ذِكْرُهَا، وهي: (بِتَا فَعَلْتُ وَأَتَتْ).

فالفعلُ الماضي يَتَمَيَّزُ عن المضارعِ والأمرِ بقبولِ التَّاءِ، مثال ذلك نقول: (جَاءَ) فإذا أَدْخَلْتَ عليها (تاءُ التَّأْنِيثِ) صَارَتْ (جَاءَتْ) و(قَامَ) نصيرُ (قَامَتْ) و(رَمَى) نصيرُ (رَمَتْ) وإذا أَدْخَلْتَ عليها تاءُ الفاعلِ نقول: (جِئْتُ) و(قُمْتُ) و(رَمَيْتُ).

قوله: «سِمِ بِالنُّونِ» يعني: اجْعَلْ سِمَةً فِعْلَ الْأَمْرِ، والسِّمَةُ هي العلامةُ، أي: اجْعَلْ علامتهُ النُّونَ، لَكِنَّهُ قَيَّدَ فَقَالَ: (إِنْ أَمُرُ فُهِمَ).

إِذَنْ: فِعْلُ الْأَمْرِ يَتَمَيَّزُ عن صاحِبِيهِ بقبولِ النُّونِ مع إفهامِ الأمرِ، وما المرادُ بالنُّونِ؟

الجواب: النون السابقة، ف(أل) للعهد الذكري، والنون السابقة هي نون (أقبلن) أي: نون التوكيد، يعني: علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد، لكن بشرط أن يفهم منه الأمر، وإنما قال المؤلف: (إن أمر فهم) ليخرج بذلك المضارع؛ لأن المضارع يقبل نون التوكيد، لكن لا يفهم منه الأمر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّبِيِّ﴾ [التكاثر: ٨] وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّةً وَلَكِنَّا مِنَ النَّارِ﴾ [يوسف: ٣٢].

فإذا قال قائل: أليس الفعل المضارع تدخل فيه النون مع الدلالة على الأمر فيما إذا اقترنت به لام الأمر، مثل أن تقول: (لتفهمن أيها الطالب)؟

فالجواب: بلى، لكن فهم الأمر ليس من الفعل، بل هو من (اللام) ومراد ابن مالك بقوله: (إن أمر فهم) أي: أن الأمر يفهم من نفس الكلمة، لا من أمر خارج، والمضارع إذا فهم منه الأمر في قول القائل: (لتفهمن) فإنما كانت الدلالة هنا بـ(اللام) لا من حيث صيغة الفعل.

إذن: القيد الأول (سم بالنون) يخرج الفعل الماضي؛ لأن الفعل الماضي لا يقبل نون التوكيد، والقيد الثاني (إن أمر فهم) يخرج المضارع؛ لأن المضارع لا يفهم منه الأمر.

والآن تميزت الأفعال بعضها عن بعض بأمور:

■ الأول: يتميز الفعل الماضي عن صاحبه بقبول (التاء) تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة.

■ الثاني: يتميز المضارع عن صاحبه بقبول (لم).

■ الثالث: يَتَمَيَّزُ الأَمْرُ عن صاحِبِيهِ بِقَبُولِ (نُونِ التَّوَكِيدِ) مع دَلَالَتِهِ على الأَمْرِ.

وهل هناك عَلاماتٌ أُخرى للأَفْعَالِ؟

الجواب: نعم، له عَلاماتٌ، لكنَّ ابنَ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ نَمُودَجًا من هذه العَلاماتِ، يُعَرِّفُ بها الفِعْلَ، وإِلَّا فِهناكَ عَلاماتٌ أُخرى، فَمِثْلًا: (قَدْ) مِنْ عَلاماتِ الأَفْعَالِ، لَكِنَّها تَدْخُلُ على المَاضِي وعلى المُضارِعِ، ولا تَدْخُلُ على الأَمْرِ. و(السَّيْنُ) و(سَوْفَ) مِنْ عَلاماتِ الأَفْعَالِ، وَلَكِنَّها تَخْتَصُّ بِالمُضارِعِ، فَهذه عَلاماتٌ، لكنَّ لا حَرَجَ على المُوَلِّفِ إِذا اقْتَصَرَ على شَيءٍ مِنْها.



وَلَمَّا وَجِدَتْ كَلِمَاتٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَلَمْ تَقْبَلْ عِلَامَتُهُ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٤- وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ

فِيهِ هُوَ اسْمٌ، نَحْوُ: (صَه) وَ(حَيْهَل)

الشرح

أشار المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْكَلِمَةُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ وَلَكِنْ لَا تَقْبَلُ عِلَامَتَهُ، فَإِنَّا نُسَمِّيْهَا (اسْمَ فِعْلٍ) مِثْلُ: (صَه) بِمَعْنَى: اسْكُتْ، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ النُّونَ، فَلَا يُقَالُ: (صَهَنَ) وَمِثْلُ (مَه) بِمَعْنَى: اكْفُفْ، وَ(حَيْهَل) وَيُقَالُ: (حَيْهَلًا) وَيُقَالُ: (حَيْهَلًا) وَلَا تَقْبَلُ النُّونَ، فَلَا تَقُولُ: (حَيْهَلَنَ) وَيُقَالُ: (حَيَّ) فَقَطْ، فَقَوْلُ الْمُؤَدِّنِ: (حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ) نَقَوْلُ: (حَيَّ) اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى: (أَقْبِلْ).

قَوْلُهُ: «صَه» يَقُولُ النَّحْوِيُّونَ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُسْكِتَ شَخْصًا عَنْ كُلِّ كَلَامٍ فَقُلْ: (صَه) بِالنُّونِ؛ حَتَّى يَسْكُتَ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُسْكِتَهُ عَنْ كَلَامٍ مُعَيَّنٍ فَقُلْ: (صَه) بِدُونِ نُونٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِذَا نُوتَتْ صَارَتْ نَكِيرَةً، وَإِذَا لَمْ تُنَوَّنْ فَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ، لَكِنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَإِذَا سَمِعْتَ شَخْصًا يَتَحَدَّثُ بِكَلَامٍ لَيْسَ بِجَيِّدٍ، قُلْ: (صَه) يَعْنِي: اسْكُتْ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ الْمُعَيَّنِ، وَإِذَا سَمِعْتَ شَخْصًا يَتَحَدَّثُ عِنْدَ نِيَامٍ فَقُلْ: (صَه) يَعْنِي: اسْكُتْ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ؛ لِثَلَاثَةِ تَوْفِظِ النَّيَامِ.

قَوْلُهُ: «حَيْهَل» يُقَالُ: إِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ (حَيَّ) بِمَعْنَى (أَقْبِلْ) وَ(هَلِ) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ الدَّالَّةُ عَلَى الْحَضِّ؛ وَلِهَذَا إِذَا قُلْتَ لَكَ: (حَيْهَل) يَعْنِي: أَقْبِلْ بِسُرْعَةٍ، لَكِنْ عَلَى

الرغم من كونها مُركَّبةً من كلمتين، فإنَّها كلمةٌ واحدةٌ؛ ولهذا تقول: (حَيْهَلِ) اسمٌ فعلٍ أمرٍ، وهو مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، أو مَبْنِيٌّ على الفتحِ بدونِ تَنْوِينٍ (حَيْهَلًا) أو مَبْنِيٌّ على الفتحِ مع التَّنْوِينِ (حَيْهَلًا).

وهذا البيتُ ذَكَرَ فيه ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ حُكْمَ الأمرِ، أي: ما دَلَّ على الأمرِ، ولم يقبل علامته، فهو اسمٌ فعلٍ أمرٍ، فهل نقول: وما دَلَّ على المضارعِ، ولم يقبل علامته، فهو اسمٌ فعلٍ مضارعٍ؟ وما دَلَّ على الماضي، ولم يقبل علامته، فهو اسمٌ فعلٍ ماضٍ؟

والجواب: نعم، هو كذلك قياسًا على اسمِ فعلٍ الأمرِ، إِذَنْ: نأخذُ قاعدةً هنا: أنَّ ما دَلَّ على معنى الفعلِ، ولم يقبل علامته، فهو اسمٌ لذلك الفعلِ، ونحنُ نَعْتَذِرُ عن المؤلفِ أنَّه لم يذكر اسمَ الفعلِ المضارعِ، واسمَ الفعلِ الماضي؛ لأنَّه سيذكرُ له بابًا خاصًّا في (بابِ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ).

مثالُه: قوله تعالى: ﴿هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَا تَوَعَّدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] ف﴿هَيَّاتِ﴾ اسمٌ فعلٍ ماضٍ بمعنى (بَعُدْ) وهي لا تقبلُ علامةَ الفعلِ الماضي، فلا يصحُّ أن تقول: (هَيَّاتَتْ) ولا يصحُّ أن تقول: (هَيَّاتْتُ) وكذلك: (شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا) بمعنى: (افْتَرَقَ) فهذه اسمٌ فعلٍ ماضٍ، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَفِي﴾ [الإسراء: ٢٣] ﴿أَفِي﴾ اسمٌ فعلٍ مضارعٍ بمعنى (أَنْضَجِرْ) مع أنَّ (أَفً) عندنا في اللُّغة العامِّيَّةِ بمعنى (مَهْ) إلَّا أنَّها ليست كذلك في اللُّغة العربيَّةِ، ومثلها (أَوْه) يعني: اتَّوَجَّعُ، فهي اسمٌ فعلٍ مضارعٍ.

لكن يبقى النَّظَرُ في البيتِ الأخير: (وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ...) لو أنَّه رَحِمَهُ اللهُ ذكر القاعدةَ العامَّةَ، لكان أحسنَ، بحيث يقول: ما دَلَّ على الفعلِ، ولم يقبل علامته،

فهو اسمٌ لذلك الفعلِ، وهذا يُشبه ما سَبَقَ مِنْ بعضِ المُحَشَّنِ؛ حيثُ قال في قولِ ابنِ مالك:

وَاللَّهُ يَقْضِي بِيَبَاتٍ وَافِرَةً لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

قال: لو قال:

وَاللَّهُ يَقْضِي بِالرَّضَا وَالرَّحْمَةِ لِي وَلَهُ وَلِجَمِيعِ الْأُمَمِ

فلو قال هذا لكان هذا أعمَّ، مع أنَّ ابنَ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يُعْتَرِضُ عَلَيْهِ هُنَا؛ لِأَنَّ الَّذِي يَدْعُو لِنَفْسِهِ، وَلِوَاحِدٍ مَعَهُ، أَوْ لاثْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ، أَوْ عَشْرَةٍ، لَا يُبْلَغُ، وَإِنَّمَا يُبْلَغُ لَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَلَا تُغْفِرْ لغيري، كما قال الأعرابيُّ الَّذِي دَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ فَصَلَّى، فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا، فَالْتَمَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «لَقَدْ نَحَجَّرْتَ وَإِسْعَاءً»^(١)؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].



(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب رحمة الناس والبهائم، رقم (٥٦٦٤)، ومسلم: كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، رقم (٢٨٥).

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ

قوله: «المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ» هذا عنوانٌ لهذا الباب، وبدأ بالمُعَرَّبِ؛ لَشَرَفِهِ، وأَخَّرَ الْمَبْنِيَّ لَأَنَّ مَرْتَبَتَهُ دُونَ الْمُعَرَّبِ؛ وَلِأَنَّ الْمَبْنِيَّ أَقْلُ مِنَ الْمُعَرَّبِ؛ وَلِأَنَّ الْإِعْرَابَ هُوَ الْأَصْلُ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْإِعْرَابُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ، بَيْنَمَا الْمَبْنِيُّ يَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ، فَبَيَّنَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَابِ الْمُعَرَّبَ وَالْمَبْنِيَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ.

أَمَّا الْأَسْمَاءُ: فَفَسَّمَهَا إِلَى قِسْمَيْنِ فَقَالَ:

١٥- وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي

الشرح

قوله: «مِنْهُ مُعَرَّبٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، الْمُبْتَدَأُ: (مُعَرَّبٌ) وَالْخَبَرُ: (مِنْهُ).

قوله: «وَمَبْنِيٌّ» الْوَأُو: حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(مَبْنِيٌّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَمِنْهُ مَبْنِيٌّ) فَالْعَطْفُ هُنَا عَطْفٌ جَمْلَةٌ عَلَى جَمْلَةٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ) جَمَعْتَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، وَلَكِنَّ الْوَاقِعَ أَنَّ مِنْهُ مُعَرَّبًا، وَمِنْهُ مَبْنِيًّا، وَنَظِيرُ هَذَا التَّعْبِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥] فَلَا يَصْلَحُ أَنْ تَقُولَ: (سَعِيدٌ) مَعْطُوفٌ عَلَى (شَقِيٌّ) بَلْ تَقُولَ: (سَعِيدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ، أَيْ: (وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ).

قوله: «مِنَّة» (مِنْ) للتَّبْعِيضِ، وَيَصِيرُ التَّقْدِيرُ: (بَعْضُهُ مُعَرَّبٌ، وَبَعْضُهُ مَبْنِيٌّ).

وهل هذا يدلُّ على انحصارِ الاسمِ في المُعَرَّبِ والمَبْنِيِّ، أَوْ رُبَّمَا يُوجَدُ شَيْءٌ ثَالِثٌ، لَا هُوَ مُعَرَّبٌ وَلَا هُوَ مَبْنِيٌّ؟ الْحَقِيقَةُ أَنَّنَا إِذَا نَظَرْنَا إِلَى مُجَرِّدِ التَّرْكِيبِ فَلَيْسَ بِحَضَرٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (مِنَّةٌ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ) وَيَمُوزُ (وَمِنَّةٌ لَا مُعَرَّبٌ وَلَا مَبْنِيٌّ) لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَتَكَلَّمْ إِلَّا عَلَى الْبِنَاءِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: (وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا) عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَّا مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ.

فَمَا هُوَ الْمُعَرَّبُ؟ وَمَا هُوَ الْمَبْنِيُّ؟

المُعَرَّبُ: هُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، مِثْلُ: (زَيْدٌ) عِنْدَمَا تُدْخِلُ عَلَيْهِ (قَامَ) تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ) وَأَدْخِلْ عَلَيْهِ (صَرَبْتُ) فَتَقُولُ: (صَرَبْتُ زَيْدًا) وَأَدْخِلْ عَلَيْهِ حَرْفَ الْجَرِّ، فَتَقُولُ: (سَلَّمْتُ عَلَى زَيْدٍ) أَوْ (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ).

وَمِثْلُهُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: (هَذَا مُحَمَّدٌ) وَتَقُولَ: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا) وَتَقُولَ: (مَرَزْتُ بِمُحَمَّدٍ) فَالذَّالُّ صَارَتْ مَرَّةً مَضْمُومَةً، وَمَرَّةً مَفْتُوحَةً، وَمَرَّةً مَكْسُورَةً.

وَقَوْلُنَا: (هُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ) إِذَنْ: مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَيْسَ لَهُ دَخْلٌ فِي الْإِعْرَابِ.

وَسُمِّيَ مُعَرَّبًا؛ لِأَنَّهُ يُفْصَحُ عَنِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَتِ الْحَرَكَاتُ فَهِمَ الْمَعْنَى.

وَأَمَّا الْمَبْنِيُّ: فَهُوَ مَا لَزِمَ حَالًا وَاحِدَةً، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: (مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ) فَشَمَلَ مَا لَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ مُطْلَقًا، مِثْلُ: (كَمْ) وَمَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ، لَكِنْ لَيْسَ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، مِثْلُ: (حَيْثُ) فـ (حَيْثُ) فِيهَا (حَيْثُ، وَحَيْثُ، وَحَيْثُ).

لكن هل هذا الاختلاف من أجل اختلاف العامل؟

الجواب: لا، بل لاختلاف اللغة، فالمبني إذن: ما لا يتغير آخره باختلاف العوامل؛ ولهذا تقول: (جاء الذي إذا وعد وفى) و(أكرمتم الذي إذا وعد وفى) و(مررت بالذي إذا وعد وفى) ف(الذي) في الجملة لم تتغير؛ لأنها مبنية، والمبني لا يتغير باختلاف العوامل.

ثم شرع المؤلف رحمه الله في بيان المبني.

فإن قال قائل: لماذا بدأ بالمبني مع أن المعرب هو الأصل والأشرف؟

فالجواب: بدأ بالمبني؛ لأنه أقل من المعرب في الشرح، وفي الوجود، وإذا كان أقل كان حصره أسهل.

قوله: «لشبه من الحروف مُدني» أي: سبب بناء الأسماء قُرْبها من الحروف في الشبه، والحروف كلها مبنية، فما قاربها شَبهاً من الأسماء أُعطي حُكمها، هكذا ذهب المؤلف رحمه الله وأكثر النحويين؛ حيث التمسوا عللاً للبناء، واختلفوا في هذه العلل، وأكثرهم على ما قال ابن مالك رحمه الله: (لشبه من الحروف مُدني).

أما أنا -ولست بنحوي- فأقول: (منه مبنية) لسماح ذلك عن العرب، ووروده، يعني: أن المبنية ليست له علة، بل تكلم به العرب مبنية، فليكن مبنية، فهم لم يُغيروا هذه الكلمات المبنية باختلاف العوامل.



١٦- كَالشَّبهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي (جِئْتَنَا)

وَالْمَعْنَوِيُّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

الشرح

الشَّبَهُ الْوَضْعِيُّ هُوَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْ أَنْوَاعِ الشَّبهِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْحَرْفِ، وَهُوَ مَاخُذٌ مِنَ الْوَضْعِ، يَعْنِي: أَنَّ الْأِسْمَ وَضَعَ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، فَهَذَا شَبَهُ وَضْعِي؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْحُرُوفِ إِمَّا حَرْفٌ أَوْ حَرْفَانِ، وَقَدْ تَكُونُ ثَلَاثَةً، مِثْلَ: (إِلَى) وَقَدْ تَكُونُ أَرْبَعَةً مِثْلَ: (كَلَّا) وَ(هَلَّا) وَلَكِنَّ الْأَصْلَ وَالْأَكْثَرَ الْغَالِبَ أَنَّ الْحُرُوفَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَمَا شَابَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كَانَ مَبْنِيًّا لِلشَّبهِ الْوَضْعِيِّ.

فَإِنْ قِيلَ: كَلِمَةُ (يَدٍ) عَلَى حَرْفَيْنِ، وَفِيهَا شَبَهُ وَضْعِيٍّ، وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ مُعْرَبَةٌ فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ: أَنَّ الشَّبَةَ هُنَا لَيْسَ بِمُقَرَّبٍ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ (يَدٍ) مَحْذُوفٌ مِنْهَا شَيْءٌ، وَأَصْلُهَا: (يَدَيٍّ) وَلِذَا قَالَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ: (لشَّبهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي).

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ شَيْئًا شَبَّهَا قَرِيبًا مِنَ الْحَرْفِ؛ حَتَّى يَكُونَ مَبْنِيًّا، أَمَّا الشَّبَهُ الْبَعِيدُ، فَلَا عِزَّةَ بِهِ.

قَوْلُهُ: «فِي اسْمِي جِئْتَنَا» أَيِ: (التَّاءُ) وَ(نَا) فَ(التَّاءُ) فَاعِلٌ، وَ(نَا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَ(التَّاءُ) مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَ(نَا) مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ.

إِذَنْ: إِذَا وَجَدْنَا اسْمًا مَوْضُوعًا عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ، فَالْتَّاءُ -التي

هي ضَمِيرٌ - اسمٌ، وهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمَّةِ، أَوْ عَلَى الْفَتْحَةِ، أَوْ عَلَى الْكَسْرِ، بِحَسَبِ الْمُخَاطَبِ وَالتَّكَلُّمِ.

ولماذا هي مَبْنِيَّةٌ؟

قالوا: لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ؛ حَيْثُ كَانَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: (أَكْرَمْنَا) ف(نَا) اسمٌ، وهي مَبْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا أُشْبِهَتْ الْحَرْفَ فِي الْوَضْعِ عَلَى حَرْفَيْنِ.

وَنَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْمَثَالِ أَنَّ جَمِيعَ الضَّمَائِرِ الَّتِي فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ وَالَّتِي فِي مَحَلِّ النَّصْبِ وَالَّتِي فِي مَحَلِّ الْجَرِّ مَبْنِيَّةٌ، فَأَخَذْنَا أَنَّ الضَّمَائِرَ الْمَرْفُوعَةَ مَبْنِيَّةٌ مِنَ (النَّاءِ)؛ لِأَنَّ النَّاءَ فاعِلٌ، وَأَخَذْنَا أَنَّ الضَّمَائِرَ الْمَنْصُوبَةَ وَالْمَجْرُورَةَ مَبْنِيَّةٌ مِنَ (نَا)؛ لِأَنَّ (نَا) تَصْلُحُ لِلنَّصْبِ وَالْجَرِّ.

إِذَنْ: فَكُلُّ الضَّمَائِرِ مَبْنِيَّةٌ، ضَمَائِرُ الرَّفْعِ، وَضَمَائِرُ النَّصْبِ، وَضَمَائِرُ الْجَرِّ، الْمُتَّصِلَةُ وَالْمُنْفَصِلَةُ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ لَمْ يَذْكُرِ الْمُتَّصِلَةَ، لَكِنْ ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ، وَفِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ رَاحَةٌ لِلْإِنْسَانِ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ ضَمِيرًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ؛ بِسَبَبِ الشَّبهِ الْوَضْعِيِّ.

قَوْلُهُ: «وَالْمَعْنَوِيُّ» أَي: وَالشَّبهِ الْمَعْنَوِيُّ، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «فِي (مَتَى)» الشَّبَهُ الْمَعْنَوِيُّ فِي (مَتَى) ف(مَتَى) تُشَبِّهُ الْحَرْفَ فِي الْمَعْنَى، لَا فِي الْوَضْعِ؛ لِأَنَّ (مَتَى) حُرُوفُهَا ثَلَاثَةٌ، وَلَكِنَّهَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ شَرْطًا، وَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا، وَالشَّرْطُ قَدْ وُضِعَ لَهُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَيْهِ، وَالْاسْتِفْهَامُ قَدْ وُضِعَ لَهُ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَيْهِ، فَإِذَا جَعَلْنَاهَا شَرْطِيَّةً أُشْبِهَتْ فِي الْمَعْنَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ، وَإِذَا جَعَلْنَاهَا اسْتِفْهَامِيَّةً أُشْبِهَتْ فِي الْمَعْنَى (هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ) وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ:

تُشْبِهُ (هَلْ) وهي إلى (هَلْ) أَقْرَبُ مِنَ الْهَمْزَةِ؛ لِأَنَّ (هَلْ) مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ،
و(مَتَى) عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَهِيَ إِلَى (هَلْ) أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى الْهَمْزَةِ، لَكِنَّهُمْ جَعَلُوهَا
مُشَبِّهَةً لِلْهَمْزَةِ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ هِيَ الْهَمْزَةُ.
إِذَنْ: جَمِيعُ أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ مَبْنِيَّةٌ إِلَّا (أَيَّا) وَكَذَلِكَ جَمِيعُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ مَبْنِيَّةٌ
إِلَّا (أَيَّا).

ولماذا كانت (أَيُّ) الشَّرْطِيَّةُ مُعْرَبَةً، وَبَقِيَّةُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ مَبْنِيَّةٌ؟

فالجواب: أَنْ نَقُولَ: (أَيُّ) الشَّرْطِيَّةُ مُسْتَنَاءَةٌ وَإِنْ شَابَهَتْ الْحَرْفَ فِي الْمَعْنَى،
لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّمَا لَمَّا كَانَتْ تَلْزِمُ الْإِضَافَةَ أَبْعَدَهَا ذَلِكَ عَنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ، كَمَا أَنَّ
(أَيَّا) الْاسْتِفْهَامِيَّةَ كَذَلِكَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ
تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١].

قَوْلُهُ: «هُنَا» إِشَارَةٌ إِلَى الْمَكَانِ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ أَسْمَاءِ
الْإِشَارَةِ.

فَأَيْنَ الْحَرْفُ الَّذِي يُشَبِّهُ اسْمَ الْإِشَارَةِ فِي الْمَعْنَى، مَعَ مُلَاحَظَةِ أَنَّ (هُنَا)
ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ؟

الجواب: قَالَ النَّحْوِيُّونَ: لَا يُوجَدُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِشَارَةِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ
الْإِشَارَةُ مَعْنَى وَجَبَ أَنْ يُقَدَّرَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ حَرْفٌ لِلْإِشَارَةِ، فَأَنْشَبَهُتْ (هُنَا)
حَرْفًا مُقَدَّرًا، كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُوَضَّعَ لَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، لَكِنْ أَبَتْ لُغَةُ الْعَرَبِ
وَضَاقَتْ أَنْ تَضَعَ لَاسْمِ الْإِشَارَةِ حَرْفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

إِذَنْ: هَذِهِ الْعِلْلُ صَارَتْ عَلِيلَةً، فَهَلْ يَعْنِي أَنَّكُمْ لَمَّا لَمْ تَجِدُوا مَا قُلْتُمْ، قُلْتُمْ:

مَفْرُوضٌ عَلَى الْعَرَبِ أَنْ يَضَعُوا حَرْفًا لِلإِشَارَةِ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يَضَعُوا؟ فَمَعْنَاهُ أَنَّ الْعَرَبَ آثَمُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَرَكُوا الْوَاجِبَ، أَوْ غَافِلُونَ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا حَرْفًا.

وَقَالَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ: الْعَرَبُ وَضَعُوا حَرْفًا لِلإِشَارَةِ، وَهُوَ (أَل) الَّتِي لِلْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الإِشَارَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] أَي: هَذَا الْيَوْمَ، فـ(أَل) الَّتِي لِلْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ، تُشِيرُ إِلَى الْمَذْكُورِ، وَهِيَ حَرْفٌ.

وَلَكِنِّي لَوْ أَخْلِفْتُ أَنَّ الْعَرَبَ مَا طَرَأَ بِيَالِهِمْ هَذَا مَا حَثِثْتُ، فَهَلِ الْعَرَبُ فَكَّرُوا وَمَا وَجَدُوا حَرْفًا يُوضَعُ لِلإِشَارَةِ إِلَّا (أَل) الَّتِي لِلْعَهْدِ الْحَضُورِيِّ؟

نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْمَرْجَعَ فِي الْبِنَاءِ وَالْإِغْرَابِ إِلَى السَّمَاعِ وَنَسْتَرِيحُ، فَمَا سَمِعَ عَنِ الْعَرَبِ مَبْنِيًّا فَهُوَ مَبْنِيٌّ، وَمَا سَمِعَ مُعْرَبًا فَهُوَ مُعْرَبٌ.

إِذَنْ: الشَّبَهُ الْمَعْنَوِيُّ فِي (مَتَى) هُوَ الْاسْتِفْهَامُ وَالشَّرْطُ، فَالْاسْتِفْهَامُ مَوْضُوعٌ لَهُ (الْهَمْزَةُ) وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ، وَالشَّرْطُ مَوْضُوعٌ لَهُ (إِنْ) وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ.

أَمَّا (هُنَا) فَلَيْسَ هُنَاكَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِلإِشَارَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: (كَانَ الْمَفْرُوضُ عَلَى الْعَرَبِ أَنْ يَضَعُوا الْكِينَ لَمْ يَضَعُوا).



١٧- وَكِتَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْثِرٍ، وَكَافِتَقَارِ أَصْلًا

الشرح

قوله: «بِلَا تَأْثِرٍ» هنا إشكال من الناحية الإعرابية، وهو أن حُرُوفَ الْجَرِّ لا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وهنا حرفُ الْجَرِّ دَخَلَ عَلَى حَرْفٍ (لَا) فما الجواب؟ يقولون: إِنَّ (لَا) هنا بمعنى (غَيْرٍ) فهي -إِذْن- اسمٌ، فـ(الْبَاءُ) حرفُ جَرٍّ، و(لَا) اسمٌ بمعنى (غَيْرٍ) نُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدها، و(لَا) مضافٌ، و(تَأْثِرٍ) مجرورٌ بالإضافة، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الإِعَارَةُ؛ لِأَنَّ جَرَّ (تَأْثِرٍ) مُسْتَعَارٌ هُنَا مِنْ (لَا) فـ(لَا) لَا يَظْهَرُ عَلَيْهَا الإِعْرَابُ، فَنُقِلَ إعرابُها إلى ما بعدها.

ومن ذلك قولهم أيضًا: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ) تقول: (الْبَاءُ) حَرْفُ جَرٍّ، و(لَا) اسمٌ مجرورٌ بمعنى (غَيْرٍ) وَنُقِلَ إعرابُها إلى ما بعده؛ لِعَدَمِ ظُهُورِ الإِعْرَابِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حَرْفٌ، و(لَا) مضافٌ، و(زَادٍ) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٌ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الإِعَارَةُ.

ولما كانتِ المسألة ليست تَعْبُدِيَّةً أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ: (الْبَاءُ) حَرْفُ جَرٍّ، و(لَا) نافيةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإِعْرَابِ، و(زَادٍ) اسمٌ مجرورٌ بالباءِ.

قوله: «وَكِتَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْثِرٍ» هذا هو القسم الثالث من أنواع الشبهِ، وهو (الشَّبَهُ النَّيَّابِيُّ) يعني: أَنَّ يُشَبِّهَ الْحَرْفَ فِي النَّيَّابَةِ، وَذَلِكَ بِالْعَمَلِ بِلَا تَأْثِرٍ بِالْعَوَامِلِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يَعْمَلُ وَلَا يَتَأَثَّرُ، فَهُوَ يَعْمَلُ وَلَا يُعْمَلُ فِيهِ، فَالْحَرْفُ (فِي)

-مثلاً- يَعْمَلُ الجُرَّ، ولكن لا يُعْمَلُ فيه، فلو قلتَ مثلاً: (جَلَسْتُ فِي الْمَسْجِدِ) فـ(جَلَسْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(فِي) حرفُ جرٍّ، و(الْمَسْجِدِ) مجرورٌ بـ(فِي) فَعَمِلْتُ (فِي) ولم يُعْمَلْ فيها، فما شَابَهَ الحرفَ من هذه النَّاحِيَةِ -أي: صار يَعْمَلُ ولا يُعْمَلُ فيه- فهو مَبْنِيٌّ، وهذا هو اسمُ الفعلِ، فجميعُ أسماءِ الأفعالِ مَبْنِيَةٌ.

مثالُها: (صَه) و(أَفْ) و(شَتَان) فهذه أسماءُ أفعالٍ، وتُشَبِّهُ الحرفَ في أَنَّها تُشَبِّهُ في النِّيَابَةِ عن الفعلِ بلا تَأَثُّرٍ؛ لأنَّ الحروفَ تنوبُ عن الأفعالِ، تقولُ: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا) فـ(كَأَنَّ) حَرْفٌ نَابَ عن (أَشْبَهَ زَيْدٌ أَسَدًا) فهي نَابَتْ عن الفعلِ بلا تَأَثُّرٍ، فتكونُ مَبْنِيَّةً.

إِذَنْ: أسماءُ الأفعالِ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ.

والأسهلُ أنْ نقولَ للنَّاسِ: أسماءُ الأفعالِ مَبْنِيَّةٌ لِلِسَّمَاعِ عن العَرَبِ، ولا نقولُ كما يقولُ بعضُ النُّحَوِيِّينَ: الاسمُ إذا شَابَهَ الحرفَ في كونه يَعْمَلُ ولا يُعْمَلُ فيه فهو مَبْنِيٌّ، ولا نقولُ كما قال ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ: أنْ ينوبَ عن الفعلِ بلا تَأَثُّرٍ.

وقوله: «وَكَيْفَايَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأَثُّرٍ» يعني: أَنَّهُ يَعْمَلُ ولا يُعْمَلُ فيه، وَخَرَجَ بذلك (المَصْدَرُ النَّائِبُ عَنِ الْفِعْلِ) فَإِنَّهُ يَنوبُ عن الفعلِ، ولكنْ بِتَأَثُّرٍ، مِثْلُ أنْ تقولَ: (ضَرْبًا زَيْدًا) بمعنى (اضْرِبْ زَيْدًا) فكَلِمَةُ (ضَرْبًا) هنا غيرُ مَبْنِيَّةٍ مع أَنَّها تَعْمَلُ ولا يُعْمَلُ فيها، ولكنها تتأثَّرُ بالعواملِ؛ فلذلك لم تكن مَبْنِيَّةً، ويُمكنكَ أنْ تقولَ أيضًا: (يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا) وتقولُ: (أَنْكَرْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا) وتقولُ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا) فتجدُ كَلِمَةَ (ضَرْبٍ) تتأثَّرُ بالعواملِ، إِذَنْ: لا تُبْنَى.

لكننا نقول: هذه ليست علة في الحقيقة، فكوئها تتأثر بالعوامل دليل على الإغراب، لكنهم يقولون ذلك لأجل ألا تُنتقد عليهم القاعدة فقط، مما يدل على أن أصحاب العِللِ عللهم علية، وإلا فالمسألة سماعية.

قوله: «وَكَافِتِقَارٍ أَصْلًا» هذا هو القسم الرابع من أنواع الشبه، وهو (الشبه الافتقاري) يعني: كون الكلمة مفتقرة إلى غيرها افتقارًا أصليًا، بشرط أن تكون مفتقرة إلى جملة؛ لأن الحرف يفتقر إلى جملة؛ إذ إن الحرف لا بد له من متعلق: بفعل أو معناه.

إذن: إن كان افتقاره أصليًا فهو مبني، وإن كان غنيًا فهو معرب، وإن كان افتقاره لعارض فهو معرب أيضًا.

مثال ما كان افتقاره أصليًا: الاسم الموصول، فهو مفتقر إلى صلته، وصلته جملة، ولو قال ابن مالك أو غيره من العلماء: الأسماء الموصولة كلها مبنية لكان أوضح من أن نقول: (وما شابه الحرف في افتقار أصلي).

مثال ما كان افتقاره عارضًا: النكرة الموصوفة بالجملة، تقول: (مررت برجل يشكو ألمًا في رجله) فانت تريد أن تبين حال الرجل، فلا بد أن تقول: (يشكو ألمًا في رجله) لكن هذا الافتقار عارض، ولو أردت ألا تبين، وقلت: (مررت برجل) لاستقام الكلام.

ومن الافتقار العارض قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤-٥] فالجملة الأولى مفتقرة إلى الثانية: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ وكقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء: ٤٣] فالجملة الأولى مفتقرة إلى الثانية: ﴿وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾... وهكذا.

كذلك أيضًا لا بُدَّ أن يكونَ الافتقارُ إلى جملةٍ أو شبهها، فإن كان الافتقارُ إلى مُفردٍ لم تكنِ الكلمةُ مَبْنِيَّةً، مثلُ ﴿سُبْحَنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] فهي مُفْتَقِرَةٌ إلى الإضافة؛ لأنَّها مُضَافَةٌ دائِمًا، ولا تأتي مُفْرَدَةً، ومع ذلك فهي مُعْرَبَةٌ؛ لأنَّ اِفْتِقَارَهَا إلى غيرِ جُمْلَةٍ لا لَجُمْلَةٍ.

فالأسماءُ المَوْصُولَةُ -إِذَنْ- مَبْنِيَّةٌ، وهناك كلماتٌ تُشَبِّهُ المَوْصُولَ من حيثِ اِفْتِقَارُهَا إلى الجُمْلِ، مثل: (حَيْثُ) فتكونُ مَبْنِيَّةً، ومثل: (إِذَا) و(إِذَا) مُفْتَقِرَتَانِ إلى الجُمْلِ، فتكونانِ مَبْنِيَّتَيْنِ، مع أَنَّهُ يُمكنُ أنْ نقولَ: (إِذَا) إذا كانت ظَرْفًا، فَصَحِيحٌ أَنَّ العِلَّةَ في بِنَائِهَا الافتقارُ، لكن إذا كانت شَرْطًا فهي تُشَبِّهُ الحَرْفَ في المعنى (الشَّبَهَ المَعْنَوِيَّ).

فالذي يَفْتَقِرُ إلى جُمْلَةٍ معناه أَنَّ اِفْتِقَارَهُ شَدِيدٌ، مثل الذي يَفْتَقِرُ إلى دراهِمٍ كثيرة، بخلاف الذي يَفْتَقِرُ إلى مُفْرَدٍ، فهذا بَسِيطٌ.

فالحاصلُ: أَنَّ المؤلفَ رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ لَنَا سِتَّةَ أَبْوَابٍ مَبْنِيَّةٍ^(١) إِلَّا مَا اسْتَشْنِي، وهذه الأبوابُ هي:

أولاً: الضَّمائرُ، وهي مأخوذةٌ من قولِ المؤلفِ: (كَاسَمِي جِسْتًا).

ثانيًا: أسماءُ الشَّرْطِ، من قوله: (مَتَى).

ثالثًا: أسماءُ الاستِفْهَامِ، من قوله: (مَتَى).

رابعًا: أسماءُ الإِشارةِ، من قوله: (هَنا).

خامسًا: أسماءُ الأَفْعَالِ، من قوله: (وَكُنْيَايَةَ عَنِ الفِعْلِ بِلا تَأْثَرٍ).

(١) هذا بالنَّظَرِ إلى أوجهِ الشَّبَهِ المذكورة، وإلَّا فتوجد أسماءٌ مَبْنِيَّةٌ غيرُ ما ذُكِرَ.

سادساً: الأسماء الموصولة، من قوله: (وَكَا فِتْقَارٍ أَصْلًا).

وعِلَّةُ الْبِنَاءِ فِيهَا مُشَابَهَةُ الْحَرْفِ، وَمُشَابَهَةُ الْحَرْفِ أَنْوَاعٌ: الشَّبَهُ الْوَضْعِيُّ،
وَالشَّبَهُ الْمَعْنَوِيُّ، وَالشَّبَهُ الْاِفْتِقَارِيُّ، وَالشَّبَهُ النَّيَابِيُّ، وَهَذِهِ هِيَ أَنْوَاعُ الشَّبهِ الَّتِي
ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْأَفْضَلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ عِلَّةَ الْبِنَاءِ هِيَ السَّاعُ عَنْ الْعَرَبِ
بِتَّبَعِ لُغَتِهِمْ، وَبِهَذَا نَسْتَرِيحُ وَنُرِيحُ.



١٨- وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا

مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَس: (أَرْضِي) وَ(سَمَا)

الشرح

قوله: «مُعَرَّبُ» خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَا) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، ويجوزُ أَنْ نقولَ: (مُعَرَّبُ) مُبْتَدَأٌ، و(مَا قَدْ سَلِمًا) خبرُهُ؛ لَأَنَّا إِن أردْنَا أَنْ نُخْبِرَ عَنِ الْمُعَرَّبِ مَا هُوَ؟ فـ(مُعَرَّبُ) مُبْتَدَأٌ، وَإِن أردْنَا أَنْ نُخْبِرَ عَمَّا سَلِمَ مِنْ مُشَابَهَةِ الْحَرْفِ، هل هو مُعَرَّبٌ أَوْ لَا؟ فـ(مُعَرَّبُ) خبرٌ، والمعنى لا يَخْتَلِفُ، و(سَلِمًا) بِالْأَلِفِ، وَالْأَلِفُ هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّشْبِيهِ، بَلْ هِيَ لِإِطْلَاقِ شَطْرِ الْبَيْتِ.

قوله: «مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضِي، وَسَمَا»: هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ: (وَمَبْنِي لِشَبِّهِ مَنِ الْخُرُوفِ مُدْنِي).

إِذَنْ: تَسْتَطِيعُ الْآنَ - عَلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْمَبْنِيَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا شَابَهُ الْحَرْفَ، وَأَنَّ الْمُعَرَّبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا سَلِمَ مِنْ مُشَابَهَةِ الْحَرْفِ؛ لِأَنَّ هَذَا تَعْرِيفٌ لِلْمُعَرَّبِ، لَكِنْ مَا الَّذِي يُدْرِينَا أَنَّهُ مُشَابَهُ أَوْ غَيْرُ مُشَابِهِ؟ الْجَوَابُ: نَرْجِعُ إِلَى الْقَوَاعِدِ السَّابِقَةِ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْقَوَاعِدَ مُتَقَدِّمَةٌ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ نَرْجِعَ فِي ذَلِكَ إِلَى السَّلَامِ عَنِ الْعَرَبِ.

لَكِنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا قَالَ: (وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا) وَهُوَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: (وَمَبْنِي لِشَبِّهِ مَنِ الْخُرُوفِ مُدْنِي)؟

فالجواب عن هذا من وجهين:

الوجه الأول: أن كوننا نعرف أن مُعَرَّبَ الأسماء ما قد سَلِمَ مِنْ شَبهِ الحَرْفِ مِنَ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ عَنْ طَرِيقِ الْمَفْهُومِ، وَهَذَا عَرَفْنَاهُ عَنْ طَرِيقِ الْمَنْطُوقِ، وَالدَّلَالَةُ بِالْمَنْطُوقِ أَقْوَى مِنَ الدَّلَالَةِ بِالْمَفْهُومِ.

الوجه الثاني: إِنَّمَا ذَكَرَ الْمُعَرَّبَ هُنَا لِلتَّوْطِئَةِ وَالتَّمْهِيدِ؛ لِبَيَانِ أَنَّ الْمُعَرَّبَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَمُعْتَلٍّ، وَيُظْهَرُ ذَلِكَ بِالْمِثَالِ (كَأَرْضٍ وَسُمَا).

إِذَنْ: يَرَى ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمُعَرَّبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَمْ يُشَابِهِ الْحُرُوفَ، وَنَحْنُ نَقُولُ: الْمُعَرَّبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَهَذَا أَوْضَحُ، فَكُلُّ كَلِمَةٍ يَخْتَلِفُ آخِرُهَا بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ فَهِيَ مُعَرَّبَةٌ، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ.

قَوْلُهُ: «كَأَرْضٍ وَسُمَا» أَوَّلُ مَا تَقْرَأُ تَنْظُرُ أَنَّ الصَّوَابَ (وَسَمَا)؛ لِأَنَّ السَّمَاءَ تُقَابِلُ دَائِمًا بِالْأَرْضِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُشِيرُ بِتَغْيِيرِ الْمِثَالِ إِلَى أَنَّ الْأِسْمَ الْمُعَرَّبَ مِنْهُ صَحِيحٌ، وَيَكُونُ إِعْرَابُهُ ظَاهِرًا، وَمِنْهُ مُعْتَلٌّ، وَيَكُونُ إِعْرَابُهُ مُقَدَّرًا.

فَالصَّحِيحُ: مِثْلُ: (أَرْضٍ) آخِرُهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ الضَّادُ، تَقُولُ: (هَذِهِ أَرْضٌ وَاسِعَةٌ) وَ(سَكَنْتُ أَرْضًا وَاسِعَةً) وَ(قَدِمْتُ إِلَى أَرْضٍ وَاسِعَةٍ).

وَالْمُعْتَلُّ: مِثْلُ: (سُمَا) آخِرُهَا حَرْفٌ عَلِيٌّ، وَهُوَ الْأَلِفُ، فإِعْرَابُهَا مُقَدَّرٌ.

فَإِذَا قُلْتَ: مَا مَعْنَى (سُمَا)؟

الجواب: هِيَ لُغَةٌ فِي (اسْمٍ) فَكَمَا تَقُولُ: (اسْمٌ وَلَدِي مُحَمَّدٌ) يُمَكِّنُكَ أَنَّ تَقُولَ: (سُمَا وَلَدِي مُحَمَّدٌ) فَ(سُمَا) بِمَعْنَى (اسْمٍ) وَهِيَ لُغَةٌ فِيهِ.

إِذَنْ: جاءَ المؤلَّفُ بهذه اللُّغةِ الغريبةِ (سُما) ولم يقل: (كَأَرْضٍ وَاسِمٍ) حتَّى لا يفوتَ المقصودُ؛ إذ إنَّه يُريدُ التَّمثِيلَ بـ(أَرْضٍ) للاسْمِ الصَّحِيحِ، وبـ(سُما) للاسْمِ المُعْتَلِّ، وجاءَ أيضًا بـ(سُما) لأجلِ الرَّويِّ، ولو قال: (كَأَرْضٍ وَاسِمٍ) لانكسرَ البيتُ.

والمثالُ من الصَّحِيحِ غيرُ (أَرْضٍ) كثيرٌ، كـ(زَيْدٍ) و(عَمْرٍو) و(مَسْجِدٍ) و(بَكْرٍ) و(خَالِدٍ) والمُعْتَلُّ غيرُ (سُما) كثيرٌ أيضًا كـ(هُدًى) و(رِضا) و(فَتًى).
وسياتينا - إن شاء الله - أنَّ المُعْتَلَّ يكونُ مُعْتَلًّا بالواوِ، أو مُعْتَلًّا بالآلِفِ، أو مُعْتَلًّا بالياءِ، بكلامٍ أَوْضَحَ من هذا.



لَمَّا انْتَهَى الْمُؤَلَّفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَأَنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى مُعَرَّبَةٍ وَمَبْنِيَّةٍ، ذَكَرَ الْأَفْعَالَ،
وَالْأَفْعَالَ أَيْضًا تَنْقَسِمُ إِلَى مُعَرَّبَةٍ وَمَبْنِيَّةٍ، وَالْمُعَرَّبُ أحيانًا يَكُونُ مَبْنِيًّا، قَالَ
رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٩- وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِبَا

٢٠- مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونٍ إِنَاثٍ كَ: (يَرْغَبُ مَنْ فُتِنَ)

الشرح

قوله: «وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنِيًّا» فعلُ الأمرِ مَبْنِيٌّ، والفعلُ الماضي مَبْنِيٌّ،
وَالْأَلِفُ فِي (بُنِيًّا) لِلشَّيْءِ؛ لِأَنَّهَا تَعُودُ عَلَى اثْنَيْنِ، ففِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ، وَقِيلَ: مُعَرَّبٌ،
وهو قولُ الكوفيِّينَ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَيُنْبَنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ، فَإِنْ
كَانَ مُضَارِعُهُ يُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَإِنْ كَانَ مُضَارِعُهُ يُجْزَمُ
بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، أَوْ حَذْفِ النُّونِ، فَهُوَ كَذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ،
أَوْ حَذْفِ النُّونِ، وَيُنْبَنَى أَيْضًا عَلَى الْفَتْحِ.

إِذَنْ: فِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: يُنْبَنَى عَلَى الْفَتْحِ، إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوْكِيدِ، مِثْلُ: (أَذْهَبَنَّ) وَ(أَضْرِبَنَّ)
وَ(اسْمَعَنَّ) فَالْعَيْنُ مَفْتُوحَةٌ؛ لِاتِّصَالِ الْفِعْلِ بِنُونِ التَّوْكِيدِ.

الثَّانِي: يُنْبَنَى عَلَى حَذْفِ آخِرِهِ، إِنْ كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، فَمِثْلًا لَوْ أَمَرْتُ
أَحَدًا أَنْ يُزَكِّيَّ، تَقُولُ لَهُ: (زَكِّ مَالَكَ) وَأَصْلُهَا: (زَكِّي) بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ (زَكَّى)
يُزَكِّي (فَحُذِفَ حَرْفُ الْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَلٌّ، وَتَبَقَّى الْكُسْرَةُ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَمَرْتُ إِنْسَانًا

بالصلاة، فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (صَلِّ) فَحَذَفْنَا آخَرَ الْفِعْلِ، وَبَقِيَ الْكَسْرَةُ، وَمِثْلُهُمَا:
(أَزِم) وَلَوْ أَمَرْتَ إِنْسَانًا بِالذُّعَاءِ تَقُولُ لَهُ: (ادْعُ) بِحَذْفِ الْوَاوِ، وَبَقَاءِ الضَّمَّةِ
عَلَى الْعَيْنِ، وَلَوْ أَمَرْتَ إِنْسَانًا بِالسَّعْيِ فَإِنَّكَ تَقُولُ لَهُ: (اسْعِ) بِحَذْفِ الْأَلِفِ،
وَبَقَاءِ الْفَتْحَةِ عَلَى حَرْفِ الْعَيْنِ.

الثالث: يُبْنَى عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ -وهو النون- إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ
الْاِثْنَيْنِ، أَوْ وَاوُ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَمْرَ اثْنَيْنِ بِالْقِيَامِ فَقُلْ:
(قُومَا) فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ، وَإِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةً بِالْقِيَامِ
فَقُلْ: (قُومُوا) فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَالْوَاوُ فَاعِلٌ، وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ
تَأْمُرَ امْرَأَةً بِالْقِيَامِ فَقُلْ: (قُومِي) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمْرُؤُا أَتَقْبَلُ لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي
وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] فَهَذِهِ أَفْعَالٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَالْيَاءُ
فَاعِلٌ.

الرابع: يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، فَإِذَا أَمَرْتَ وَاحِدًا قُلْتَ: (اسْمَعْ)
وَإِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةً نِسْوةً قُلْتَ: (اسْمَعْنَ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾
[الأحزاب: ٣٣].

ولهذا يقولون: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَصَوِّغَ فِعْلَ أَمْرٍ فَأَتِ بِفِعْلِ مُضَارِعٍ مُجْزُومٍ، ثُمَّ
انْزِعْ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَالْحَرْفَ الْجَازِمَ، مِثْلًا: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْأَمْرِ مِنْ
(نَامَ) تَقُولُ: (لَمْ يَنْمَ) ثُمَّ احْذِفْ (لَمْ) وَ(الْيَاءَ) فَيُصْبِحُ الْأَمْرُ (نَمَ) أَوْ أَرَدْتَ أَنْ
تَأْتِيَ بِأَمْرٍ مِنْ (خَافَ) تَقُولُ: (لَمْ يَخَفْ) ثُمَّ احْذِفْ (لَمْ) وَ(الْيَاءَ) فَيُصْبِحُ الْأَمْرُ
(خَفَ) وَ(الْبَعْضُ يَقُولُ: (خَفَ) بِكسْرِ الْخَاءِ، أَوْ (خُفَ) بِضَمِّهَا، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ،
بَلْ يَبْقَى الْفِعْلُ عَلَى تَشْكِيلَتِهِ بَعْدَ الْحَذْفِ، وَلَا تُغَيَّرُ فِيهِ شَيْئًا.

إِلَّا إِنْ كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا، فَإِنَّا نَأْتِي قَبْلَهُ بِأَلِفٍ وَصَلٍ، حَتَّى نَتِمَّكَنَ مِنَ النُّطْقِ بِهِ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ لَا يُمَكِّنُ النُّطْقَ بِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ إِلَّا بِأَلِفِ الْوَصَلِ.

مثال ذلك: (عَمِلَ) مضارعة (يَعْمَلُ) نَجَزِمُهُ فنقول: (لَمْ يَعْمَلْ) ثُمَّ نَحْذِفُ (لَمْ) وَ(الْيَاءَ) فَيُقَابِلُنَا حَرْفٌ سَاكِنٌ، وَهُوَ (الْعَيْنُ) وَلَا يُمَكِّنُ النُّطْقَ بِالسَّاكِنِ أَوَّلًا؛ وَلِهَذَا نَأْتِي بِأَلِفِ الْوَصَلِ، فنقول: فَعِلَ الْأَمْرُ مِنْ (عَمِلَ: اْعْمَلْ) وَمِنْ (ضَرَبَ: اضْرِبْ) وَمِنْ (يَضْرِبُونَ: اضْرِبُوا) وَمِنْ (يَضْرِبَانِ: اضْرِبَا) وَمِنْ (تَضْرِبِينَ: اضْرِبِي) وَمِنْ (دَعَا: ادْعُ) وَأَتَيْنَا بِأَلِفِ الْوَصَلِ لِلضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ النُّطْقَ بِالسَّاكِنِ أَبَدًا إِلَّا بِأَلِفِ الْوَصَلِ، وَالْأَمْرُ مِنْ (قَاءَ: قِئْ) وَمِنْ (وَقَى: قِ) وَمِنْ (وَعَى: عِ) وَمِنْ (وَقَى: فِ) وَهَكَذَا حَسَبَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ.

وبهذا نقول: فَعِلَ الْأَمْرُ يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارَعُهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي فَعِلِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَّمْتُ أَبْتَهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠] مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْفَعْلِ (سَأَلَ) فَحَقُّ الْأَمْرِ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ (اسْأَلَ) بِحَسَبِ الْقَاعِدَةِ؟

قُلْنَا: إِنَّ (سَلَ) لُغَةٌ فِي (اسْأَلَ) مُحْفَفَةٌ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ أَيْضًا: ﴿وَسَلَّمْتُ عَنْ الْقَرْبَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] كَمَا جَاءَتْ: ﴿سَلَّمْتُ أَبْتَهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ [القلم: ٤٠] فَهِيَ لُغَتَانِ فِي الْأَمْرِ مِنْ (سَأَلَ).

وَأَمَّا الْفَعْلُ الْمَاضِي: فَيُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَعَلَى السُّكُونِ، وَعَلَى الضَّمِّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ أَبَدًا، فَيُبْنَى عَلَى الضَّمِّ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ وَאוُ الْجَمَاعَةِ، مِثْلُ:

(ضَرَبُوا، أَكَلُوا، سَمِعُوا، فَهِمُوا، لَعِبُوا، نَامُوا) وهكذا، وتقولُ مثلاً في إعرابِ (سَمِعُوا) بأنَّها فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ لاتِّصالِهِ بواوِ الجماعة، والواوُ فاعلٌ.

ويُبنى على السُّكونِ إذا اتَّصَلَتْ به تاءُ الفاعلِ، أو نَا الفاعلين، أو نونُ الإناثِ، مثل: (ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، وَضَرَبْنَا) فالفعلُ هنا مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لأنَّه وَلِيَهُ ضَمِيرُ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٌ، وإنْ شئتَ فقل: إذا اتَّصَلَ به ضَمِيرُ الرَّفْعِ المُتَحَرِّكُ.

ويُبنى على الفَتْحِ فيما عدا ذلك، سواءً كان الفتحُ ظاهراً على آخرِهِ كـ (سَمِعَ) و (رَضِيَ) أم مُقَدَّراً على آخرِهِ كـ: (صَلَّى) و (دَعَا) فـ (دَعَا) هنا لا نقولُ: إنَّه مبنيٌّ على السُّكونِ؛ لأنَّه لا يُبنى على السُّكونِ إلَّا إذا اتَّصَلَ به ضَمِيرُ الرَّفْعِ المُتَحَرِّكُ، وقولنا: (مَا عَدَا ذَلِكَ) يَشْمَلُ ما لم يَتَّصِلْ بِضَمِيرٍ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ [المجادلة: ١] وكقولك: (سَمِعَ الْقَاضِي قَوْلَ الْخَصْمِ) ويُبنى على الفتحِ أيضاً إذا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ النَّصْبِ، مثل: (سَمِعَهُ) (سَمِعَكَ) ويُبنى على الفتحِ إذا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ رَفْعٍ ساكنٍ، كقولك: (الرَّجُلَانِ سَمِعَا) وكقولك: (ضَرَبَا) ويُبنى على الفتحِ أيضاً إذا كان فاعلهُ ضَمِيراً مُسْتَتِراً، مثل: (الرَّجُلُ سَمِعَ) و (الْمَرْأَةُ سَمِعَتْ) فالفاعلُ هنا ضَمِيرُ رَفْعٍ، لكنَّه مُسْتَتَرٌ.

فإذا قال قائلٌ: ما تقولونَ في بناءِ الأفعالِ الموجودةِ في قولِ الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]؟
الجواب: عندنا الآنَ أربعةُ أفعالٍ: ﴿ءَامَنُوا﴾، ﴿وَعَمِلُوا﴾، ﴿وَتَوَّصَوْا﴾،
﴿وَتَوَّصَوْا﴾.

﴿ءَامَنُوا﴾ فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ؛ لَاتِّصَالِهِ بِوَإِ الجماعةِ، وآخرُ الفعلِ نونٌ، وهذا الفعلُ على القاعدةِ.

﴿وَعَمِلُوا﴾ كذلك على القاعدةِ، فأخِرُ الفعلِ لامٌ اتَّصَلَتْ بهِ واوُ الجماعةِ.

﴿وَتَوَاصَوْا﴾ آخرُ الفعلِ -هنا- أَلِفٌ مَحذُوفَةٌ، وليست الصَّادُ؛ لأنَّ أصلَهُ: (تَوَاصَى) بِالْأَلِفِ.

إِذَنْ: الواوُ -في الحقيقةِ- ما اتَّصَلَتْ بِأَخِرِ الفعلِ لأنَّ أَخِرَ الفعلِ مَحذُوفٌ؛ فَإِنَّ الواوَ ساكنَةٌ، والألفُ في (تَوَاصَى) ساكنَةٌ، فَحُذِفَتِ الألفُ، وَلَمَّا كانَ بينَ الصَّادِ وبينَ الواوِ حَرْفٌ مَحذُوفٌ بَقِيََتْ على فَتْحِهَا؛ ولهذا بعضُ النَّاسِ إذا قالَ: (الْجَمَاعَةُ صَلُّوا) لأنَّ أَخِرَ الفعلِ مَحذُوفٌ، فيقولُ: (صَلُّوا) في حالِ الماضي؛ لأنَّ واوَ الجماعةِ هنا ليست مُتَّصِلَةً بِالْفِعْلِ الْآنَ؛ لأنَّ الألفَ مَحذُوفَةً، والفتحةُ قَبْلَهَا دليلٌ على الألفِ الْمَحذُوفَةِ، ولو قلنا: (صَلُّوا) بِالضَّمِّ لَفَسَدَ المعنى، وانْقَلَبَ الفعلُ الماضي إلى فِعْلِ أمرٍ.

فَالْمَاضِي إِذَنْ: يُبْنَى على ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ: على السُّكُونِ، وعلى الضَّمِّ، وعلى الفَتْحِ، فَصَارَ عِنْدَنَا قِسْمَانِ مِنَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَيْنِ، الْأَوَّلُ: الْأَمْرُ، والثَّانِي: الْمَاضِي.

ويرى بعضُ العلماءِ أَنَّ الفعلَ الماضي مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ دَائِمًا، لكنْ يَقْدَرُ الْفَتْحُ معِ واوِ الجماعةِ، ومعِ ضميرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكِ، وهذا ليسَ بِصَحِيحٍ، والصَّوَابُ أَنَّهُ يُبْنَى على الضَّمِّ، وَيُبْنَى على السُّكُونِ أيضًا، لكنَّ الْأَكْثَرَ بِنَاؤُهُ على الفَتْحِ، لا على الضَّمِّ، ولا على السُّكُونِ؛ لأنَّ بِنَاءَهُ على الضَّمِّ والسُّكُونِ مَعْدُودٌ، أي: مَحْصُورٌ، وبِنَاؤُهُ على الْفَتْحِ مَحْدُودٌ.

قوله: «وَأَعْرَبُوا»: الواو في (أَعْرَبُوا) ضَمِيرٌ يعودُ على العرب، أو يعودُ على النَحْوِيِّينَ، فإن كانت خَبَرًا، والمعنى: تَكَلَّمُوا بِالْمُضَارِعِ مُعْرَبًا، فَإِنَّهَا تعودُ على العرب، وإن كانت حُكْمًا، والمعنى: حَكَمُوا بِإِعْرَابِ الْمُضَارِعِ، فَإِنَّهَا تعودُ على النَحْوِيِّينَ، والعَرَبُ هم الأَصْلُ، فالعَرَبُ أَعْرَبُوا الْمُضَارِعَ، لَكِنْ بِشَرَطٍ (إِنْ عَرَبًا) إِلَى آخِرِهِ، أي: بِشَرَطِ أَلَّا تَتَّصَلَ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ، وَلَا نُونُ الْإِنَاثِ.

وهنا نسأل: هل كلامُ المؤلفِ رَحْمَةُ اللَّهِ يَفِيدُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُضَارِعِ الْإِعْرَابُ، أَوْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْبِنَاءُ؟

الجواب: يقولون: كُلُّ مَا احتاج إلى قَيْدٍ فَالْأَصْلُ الْعَدَمُ، وقد قال: (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبًا...).

إِذَنْ: الْأَصْلُ الْإِعْرَابُ، بِشَرَطِ أَنْ يَعْرَى؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ هُنَا عَدَمِيٌّ، وَلَيْسَ وُجُودِيًّا.

المهم: أَنَّنَا إِذَا وَجَدْنَا مُضَارِعًا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ، وَلَا نُونُ الْإِنَاثِ، فَإِنَّهُ يُعْرَبُ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، مِثَالُهُ: (يَقُومُ) فَعَلَ مُضَارِعٌ خِلَا مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ، وَمِنْ نُونِ الْإِنَاثِ، فَتَقُولُ -مِثْلًا-: (يَقُومُ الرَّجُلُ، وَلَنْ يَقُومَ الرَّجُلُ، وَلَمْ يَقُمْ الرَّجُلُ) فَتُغَيِّرُ آخِرَهُ بِتَغْيِيرِ الْعَامِلِ. إِذَنْ: إِذَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ، وَلَا نُونُ الْإِنَاثِ، فَإِنَّهُ مُعْرَبٌ.

وقوله: «مِنْ نُونِ تَوَكِيدِ مُبَاشِرٍ» احْتِرَازٌ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ غَيْرِ الْمُبَاشِرَةِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ لَمْ يَعَرَ عَنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا، يَعْنِي: إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا.

مثال ذلك: تقول: (يَقُومُ زَيْدٌ) فالفعلُ الآن مُعْرَبٌ؛ لعدم وجودِ نونِ توكيدٍ، ولا نونِ إناثٍ، فإذا قُلْتَ: (لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ) فالآن اتَّصَلَتْ به نونُ التَّوكِيدِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا (لَفْظًا وَتَقْدِيرًا) وهكذا إذا كان الفعلُ المضارعُ مُسْنَدًا لِمُفْرَدٍ وفيه نونُ التَّوكِيدِ، فالإتصالُ مُبَاشِرٌ على كُلِّ حالٍ.

ففي الأوَّلِ قلنا: (يَقُومُ زَيْدٌ) فالفعلُ مَرْفُوعٌ، وهنا قلنا: (لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ) فالفعلُ ليس مَرْفُوعًا ولا مَنْصُوبًا، ولكنه مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لانتِصاليه بنونِ التَّوكِيدِ المُبَاشِرَةِ، قال اللهُ تعالى في القرآنِ الكريمِ: ﴿وَلَكِنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا ءَامُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢] لم يقل: (لَيُسْجَنَنَّ) بل قال: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ ولم يقل: ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾؛ لأنَّه اتَّصَلَ به نونُ التَّوكِيدِ الثَّقِيلَةُ في ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾، والخفيفةُ في ﴿وَلَيَكُونَا﴾ وَسُمِّيَتِ الأولى ثَقِيلَةً؛ لأنَّها مُشَدَّدَةٌ، وكُلُّ حَرْفٍ مُشَدَّدٍ فهو ثَقِيلٌ، وَسُمِّيَتِ الثَّانِيَةُ خَفِيفَةً؛ لأنَّها سَاكِنَةٌ، وكُلُّ حَرْفٍ سَاكِنٍ، فهو خَفِيفٌ.

وعند الإعرابِ في مثل ذلك نقولُ في قولِهِ تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] اللامُ موطنَةٌ لِلْقَسَمِ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَاللهُ لَيُسْجَنَنَّ) و(يُسْجَنَنَّ) فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لانتِصاليه بنونِ التَّوكِيدِ، ونونُ التَّوكِيدِ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ على الفتح لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ ﴿وَلَيَكُونَا﴾ (الواوُ) حَرْفٌ عَطْفٍ، واللامُ موطنَةٌ لِلْقَسَمِ، و(يَكُونَنَّ) فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لانتِصاليه بنونِ التَّوكِيدِ، ونونُ التَّوكِيدِ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ لا محلَّ له مِنَ الإعرابِ.

وتقولُ أيضًا: (إِلَّا تَفْعَلَنَّ يَا زَيْدٌ) بفتحِ اللامِ، مع أَنَّ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ دَخَلَتْ على الفعلِ؛ لأنَّه مَبْنِيٌّ، لَا يَتَغَيَّرُ بِالْعَوَامِلِ، وتقولُ: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَفْعَلَنَّ كَذَا)

- إنَّ صَحَّ التَّعْبِيرُ - لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَتَقُولُ: (لَنْ تَفْعَلَنَّ كَذَا) فَتَبْنِيهِ عَلَى الْفَتْحِ.

ومثال ذلك أيضًا: قولك: (لَا تَكْسَلَنَّ عَنْ طَلَبِ الْعِلْمِ) ف(تَكْسَلَنَّ) فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ بِـ(لَا) النَّاهِيَةِ، وَالتَّوْنُ لِلتَّوْكِيدِ، فَانْظُرِ الْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْفِعْلُ، لَا حِينَ كَانَ مَرْفُوعًا، وَلَا حِينَ كَانَ مَجْزُومًا؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْمَبْنِيُّ لَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (مَنْ نَوْنٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ).

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ اتِّصَالَ (نَوْنِ التَّوْكِيدِ) بِالْفِعْلِ مُبَاشِرًا أُعْرِبَ، وَذَلِكَ إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ إِلَى وَאו الْجَمَاعَةِ، أَوْ أَلِفِ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُعْرَبُ وَلَا يُبْنَى؛ وَلِذَا قَالَ: (مَنْ نَوْنٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ).

إِذَنْ: هُوَ يُعْرَبُ إِنْ عَرِيَ مِنْ نَوْنِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] فَهَذَا نَوْنُ التَّوْكِيدِ فِي ﴿تَتَّبِعَانِ﴾ لَمْ تُبَاشِرِ الْفِعْلَ، لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، بَلْ فَصَلَتْ بَيْنَهُمَا أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، فَهَذَا لَا يُبْنَى الْفِعْلُ، بَلْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْأَمْثَلَةِ (الْأَفْعَالِ) الْحَمْسَةِ، وَيُقَالُ فِي الْإِعْرَابِ: (لَا) نَاهِيَةٌ، ﴿تَتَّبِعَانِ﴾: فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِـ(لَا) النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النَّوْنِ، وَالْأَلْفُ فَاعِلٌ، وَالتَّوْنُ لِلتَّوْكِيدِ حَرْفٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، لَا مَحَلَّ لَهُ.

ومثال ما بَاشَرَتْهُ النَّوْنُ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنُشْأَنَّهُ بِيَوْمٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨] فَالنَّوْنُ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْفِعْلِ مُبَاشِرَةً، فَجَاءَ مَرْفُوعًا، أَيِ: مُعْرَبًا؛ لِأَنَّ أَصْلَ (تُسَالَنَّ: تُسَالُونَنَ) فَعِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثُ نُونَاتٍ، فَنَحْذِفُ النَّوْنَ

الأولى لتوالي الأمثال، فَتَحْتَجُّ النُّونُ الأولى قائلة: لماذا تُحَذِّفُونَنِي وَأَنْتِ أَيْتُهَا النُّونُ الثَّقِيلَةُ طَارِئَةٌ عَلَيَّ، فَأَنْتِ الَّتِي دَخَلْتَ عَلَيَّ، وَأَنَا مُلَاصِقَةٌ لِلْفِعْلِ؟ فَتَحْتَجُّ عَلَيْهَا، وَتَقِيمُ الدُّنْيَا ضِدَّهَا، فَتَقُولُ نُونُ التَّوَكُّيدِ: أَنَا جِئْتُ لَغَرَضٍ مَقْصُودٍ، وَهُوَ التَّوَكُّيدُ؛ لَذَا فَأَنَا أَحَقُّ بِالْمَكَانِ مِنْكَ، وَأَنْتِ أَيْتُهَا النُّونُ تُحَذِّفِينَ كَثِيرًا، فَإِذَا دَخَلَ نَاصِبٌ عَلَى الْفِعْلِ طَرَدُكَ، وَإِذَا دَخَلَ جَازِمٌ طَرَدُكَ، إِذَنْ: فَأَنْتِ جَبَانَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَطْرُدُكَ، وَأَنَا جِئْتُ هُنَا لَغَرَضٍ، وَهُوَ التَّوَكُّيدُ، إِذَنْ: أَبْقَى، وَلَا يُؤْخَذُ عُضْوٌ مِنْ أَعْضَائِي، فَأَبْقَى بِشِدَّتِي، يَعْنِي: مُشَدَّدَةٌ.

إِذَنْ: نُونُ الرَّفْعِ أَحَقُّ بِالْحَذْفِ، وَإِذَا حُذِفَتْ بَقِيََتْ نُونُ التَّوَكُّيدِ الْمَشْدَدَةُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَرْفَ الْمَشْدَدَ أَوَّلُهُ سَاكِنٌ، فَالْتَقَتِ الْوَاوُ مَعَ النُّونِ الْمَشْدَدَةِ، فَحَصَلَتْ بَيْنَهُمَا أَيْضًا خُصُومَةٌ، قَالَتِ الْوَاوُ لِلنُّونِ: أَنْتِ طَارِئَةٌ، فَادْهَبِي، أَوْ عَلَى الْأَقْلَى يَذْهَبُ بَعْضُكَ، وَهُوَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ مِنْكَ، فَادْهَبِي وَدَعِينِي أَبْقَى فِي مَكَانِي، فَتَقُولُ نُونُ التَّوَكُّيدِ لَوَاوِ الْفِعْلِ: إِذَا حُذِفَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنِّي وَهُوَ نِصْفِي السَّاكِنُ فَاتَ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّوَكُّيدِ، وَصَارَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ؛ وَلِذَا لَا بُدَّ أَنْ أَبْقَى، ثُمَّ أَحْتَجُّ عَلَيْكَ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا أَحْسِرْ مَا سَبَقُ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنَا فَحَذِّفْهُ اسْتُحِجْ^(١)

وَأَنْتِ لَيْنُ الْآنَ، إِذَنْ تُحَذِّفِينَ، فَيَصِيرُ الْفِعْلُ: (تُسَالْنُ) وَنَحْنُ جَعَلْنَا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْحِوَارِ؛ لِأَجْلِ التَّقْرِيبِ لِلْأَفْهَامِ، وَإِلَّا فَالْمَسْأَلَةُ أَبْسَطُ مِنْ هَذَا. فِخْلَاصَةٌ مَا سَبَقَ: أَنَّ أَصْلَ (تُسَالْنُ) (تُسَالُونُنَّ) فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ نُونَاتٍ،

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

والتَّخْوِيُونَ يَقُولُونَ فِي تَغْلِيلِهِمْ -الذي يكونُ عَلِيًّا أحيانًا- لَا يَجْمَعُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ، فَعِنْدَنَا الْآنَ ثَلَاثَةُ أَمْثَالٍ: النُّونُ الْأُولَى، وَالنُّونُ الْمُسَدَّدَةُ عَنْ اثْنَتَيْنِ: عَنْ نُونٍ سَاكِنَةٍ، وَعَنْ نُونٍ مُتَحَرِّكَةٍ، فَحُذِفَتِ النُّونُ الْأُولَى لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَهِيَ نُونُ الرَّفْعِ دُونَ نُونِ التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّهَا تُحَذَفُ عِنْدَ الْجَزْمِ، وَعِنْدَ النَّصْبِ، فَلَا غَرَابَةَ أَنْ تُحَذَفَ عِنْدَ تَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَلِأَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ إِذَا حُذِفَتْ اخْتَلَّ الْمَعْنَى، وَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَصَارَتِ الْجُمْلَةُ: (تُسَالَّنْ).

وَفِي الْإِعْرَابِ نَقُولُ: (تُسَالَّنْ) فَعَلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِتَقْدِيرِ النُّونِ الْمَحْذُوفَةِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَالْوَاوُ الْمَحْذُوفَةُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ نَائِبٌ فَاعِلٌ، وَالنُّونُ لِلتَّوَكِيدِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦] فَأَنْتَ تَرَى الْآنَ أَنَّ آخَرَ الْفِعْلِ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ وَهُوَ الْعَيْنُ مُتَّصِلٌ بِنُونِ التَّوَكِيدِ، لَكِنَّهَا مُبَاشِرَةٌ لَهُ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا؛ وَلِهَذَا صَارَ الْفِعْلُ -الآنَ- مُعْرَبًا؛ لِأَنَّ أَصْلَ ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾: (وَلَتَسْمَعُونَنَّ) حُذِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، وَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لِأَنَّا لَمَّا حَذَفْنَا النُّونَ الْأُولَى جَاءَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ مُسَدَّدَةً، وَالْحَرْفُ الْمُسَدَّدُ أَوَّلُ الْحَرْفَيْنِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَالْوَاوُ سَاكِنَةٌ فَحُذِفَتْ، وَصَارَ (لَتَسْمَعَنَّ).

وَمِثْلُهُ قَوْلُكَ: (هَلْ تَقْهَمُنَّ يَا قَوْمُ؟) فَنُونُ التَّوَكِيدِ مُبَاشِرَةٌ لِلْفِعْلِ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا؛ وَلِهَذَا نَجِدُ أَنَّ الْفِعْلَ مُعْرَبٌ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا إِذَا اتَّصَلَ بِيَاءِ الْمُخَاطَبَةِ مِثْلُ: (لَتَسْمَعَنَّ يَا هِنْدُ) فَهِنَا نُونُ التَّوَكِيدِ بَاشَرَتِ الْفِعْلَ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا؛ لِأَنَّ أَصْلَ (لَتَسْمَعَنَّ) (تَسْمَعِينَ) فَحُذِفَتْ نُونُ الْإِعْرَابِ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، ثُمَّ جَاءَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ مُسَدَّدَةً، وَالْحَرْفُ الْمُسَدَّدُ أَوَّلُ الْحَرْفَيْنِ مِنْهُ سَاكِنٌ، وَجَاءَتْ يَاءُ

المُخَاطَبَةُ سَاكِنَةً، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَوَجَبَ حَذْفُ الْأَوَّلِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا التَّقَى سَاكِنَانِ، فَإِنْ أَمَكَنَّ تَحْرِيكُ الْأَوَّلِ مِنْهَا بِالْكَسْرِ فَعَلْنَا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ حُذِفَ، وَلِذَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقَى انْكَسَرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذَفْهُ اسْتُجِزْ^(١)

وحروف اللين هي: الألف والواو والياء.

وأما قوله تعالى: ﴿فَلَنَسْفَكَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦] فالفعل هنا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْنَدْ إِلَى وَاوِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ أَلِفِ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، بَيْنَمَا فِي الْآيَةِ الْأُولَى لَمْ يَتَّصِلْ بِالنُّونِ اتِّصَالًا مُبَاشِرًا؛ إِذْ بَيَّنَّهُ وَبَيْنَهَا (الْوَاوُ) وَ(نُونُ) الرَّفْعِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ رَفْعِ الْأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ، فَجَاءَ مُعْرَبًا.

وَيَتَبَيَّنُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

■ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ مُبَاشَرَةً لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، وَحَيْثُذُ يَكُونُ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا.

■ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا، وَحَيْثُذُ يَكُونُ الْفِعْلُ مُعْرَبًا.

■ الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَلَّا تَتَّصِلَ بِهِ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَحَيْثُذُ يَكُونُ الْفِعْلُ مُعْرَبًا.

فَالْخِلَاصَةُ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ يُعْرَبُ إِلَّا فِي حَالَيْنِ:

الْحَالُ الْأَوَّلُ: إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ التَّوَكِيدِ (الْمُبَاشَرَةُ) وَكَلِمَةُ (الْمُبَاشَرَةُ) زِيَادَةٌ

فِي الْإِبْضَاحِ، يَعْنِي: لَوْ حَذَفْنَا هَا لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: (إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ) يَكْفِي.

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

الحال الثانية: إذا اتَّصَلَتْ به نونُ الإناثِ، والمرادُ نونُ المؤنَّثِ، ولا نقولُ: نونُ النسوةِ؛ لأنَّ منَ المؤنَّثِ ما هو نسوةٌ كـ(بناتِ آدمَ) ومنه ما ليس بنسوةٍ كـ(الغنمِ) و(النخلِ) كما في قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾ [ق: ١٠] فـ(النَّخْلَ) مؤنَّثٌ، ومع ذلك ليس بنسوةٍ، فكُلُّ نسوةٍ إناثٌ، وليس كُلُّ إناثٍ نسوةٍ؛ ولهذا قال المؤلفُ: (نُونِ إناثٍ) ولم يقل: (نُونِ نساءٍ) ولو قال: (نُونِ نساءٍ) لصارتْ أضيؤُ، مثاله: (كَبُرُوعَنَ مَنْ فُتِنَ) فالنِّساءُ يَرُوعَنَ مَنْ فُتِنَ بهنَّ؛ لأنَّه يخافُ منهنَّ؛ لأنهنَّ يأخذُنَ قلبه، فيمشي وراءهنَّ، وفِعْلاً هذا هو الواقع - نسألُ الله العافية - أنَّ مَنْ فُتِنَ بالنِّساءِ أخذَ قلبه، وصارَ يمشي كالبهيمة؛ ولهذا حذَّرَ النبي ﷺ من فِتْنَةِ النِّساءِ، فقال: «اتَّقُوا النِّساءَ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّساءِ»^(١).

وابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ يقولُ: (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) تحذيراً من الافتتانِ بهنَّ.

والمؤلفُ لم يُمَثِّلْ لِنُونِ التَّوكِيدِ، وقد مثَّلنا لها سابقاً، وإنَّما مثَّلْ لِنُونِ الإناثِ فقال: (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) وأصلُ (يُرْعَنَ) (يُرُوعُ) بالواوِ، لكنَّ لَمَّا بُنِيَ الفعلُ على السُّكُونِ؛ لا تَصَالِيهِ بنونُ النسوةِ التَّقَى ساكنانِ، (الواوِ) و(العَيْنُ) فَحُذِفَتِ الواوُ؛ لأنَّها حَرَفُ لِينٍ، وإذا التَّقَى ساكنانِ وكانَ الأوَّلُ حَرَفَ لِينٍ وَجَبَ حَذْفُهُ، وهذه قاعدةٌ ثابتةٌ كما سبق.

وفي إعرابِ (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ) نقولُ: (يُرْعَنَ) فعلٌ مضارعٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ؛ لا تَصَالِيهِ بنونُ الإناثِ في محَلِّ رَفْعٍ، و(النُّونُ) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ رَفْعٍ فاعِلٍ، و(مَنْ) اسمٌ موصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ نَصْبٍ

(١) أخرجه مسلم: كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء، وبيان الفتنة بالنساء، رقم (٢٧٤٢).

مَفْعُولٍ بِهِ، وَ(فُتِنَ) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْجُمْلَةُ صَلَةُ الْمَوْصُولِ،
وَالْفِعْلُ (يُرْغَنَ) مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ: (هُنَّ يُرْغَنَ مَنْ فُتِنَ) وَتَقُولُ:
(لَمْ يُرْغَنَ مَنْ فُتِنَ) وَتَقُولُ: (لَنْ يُرْغَنَ مَنْ فُتِنَ) تَتَوَالَى عَلَيْهِ الْحُرُوفُ وَمَعَ ذَلِكَ
لَا يَتَغَيَّرُ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا: (يُعَلِّمَنَ) وَ(يَلْبَسَنَ) فَكُلُّ مَنَّهُمَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ؛
لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ النَّسْوَةِ، وَالنُّونُ لِلنَّسْوَةِ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
فَاعِلٍ.



٢١- وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا

وَالْأَضْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٢٢- وَمِنْهُ: ذُو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمٍّ

كَ: (أَيْنَ) (أَمْسِرَ) (حَيْثُ) (وَالسَّائِكِينَ): (كَمْ)

الشرح

قوله: «كُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا» أي: جميع الحروف مَبْنِيَّةٌ، وقد انتقدوا ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في قوله: (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ) حيث قالوا: إِنَّ الاستِحْقَاقَ لَا يَتَعَيَّنُ مِنْهُ الْحَقُّ، فَقَدْ يَسْتَحِقُّ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ وَلَا يُعْطَاهُ، وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ؛ وَلِهَذَا يَقُولُونَ: لَوْ قَالَ: (كُلُّ حَرْفٍ مَبْنِيٌّ) لَكَانَ أَصَوْبَ، وَلَكِنْ لَنَا أَنْ نَقُولَ دِفَاعًا عَنْ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَالَهَا عَنْ قَصْدٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَالَهَا عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَإِنْ كَانَ قَالَهَا عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ، وَلَكِنْ هَذَا هُوَ الَّذِي تَهَيَّأَ لَهُ لِأَجْلِ الْوِزْنِ، فَإِنَّهُ قَالَهَا لِأَجْلِ الْوِزْنِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْحُرُوفَ مَبْنِيَّةٌ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ الْاسْمَ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، وَالْمَبْنِيُّ هُوَ الَّذِي يُشَارِكُ الْحَرْفَ، فَإِذَا كَانَ مَا شَابَهُ الْحَرْفَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَبْنِيًّا؛ فَالْحَرْفُ مِنْ بَابِ أَوَّلٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا.

وإن قلنا: إِنَّهُ قَالَهَا عَنْ قَصْدٍ، فَيَكُونُ قَصْدَ بَقَوْلِهِ: (مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا) أَنَّ الْحَرْفَ مَبْنِيٌّ بِنَاءً يَسْتَحِقُّهُ، فَيَكُونُ فِي قَوْلِهِ: (مُسْتَحِقٌّ) فائدتان:

الفائدة الأولى: بَيَانُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ.

الفائدة الثانية: بيان أنه مَبْنِيٌّ عن امْتِحَاقٍ، وحيثُ لا أحدَ يَمْنَعُهُ مِنْ أَخْذِ حَقِّهِ، فلا خصمَ يَمْنَعُهُ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْرَبَ لَأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ بَيَانُ أَثَرِ الْعَامِلِ، وَالْحَرْفُ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ الْعَوَامِلُ شَيْئًا.

إِذَنْ: فلا حاجةَ إلى كونه مُعْرَبًا، فهو مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ، فَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ اعْتِرَاضٌ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَمُخْلَصَةُ الْكَلَامِ: أَنَّ جَمِيعَ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَمْ عَلَى حَرَفَيْنِ، أَمْ عَلَى ثَلَاثَةٍ، أَمْ عَلَى أَرْبَعَةٍ، فَعَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، مِثْلُ: (الَّامِ، وَالْبَاءِ) وَعَلَى حَرَفَيْنِ، مِثْلُ: (مِنْ، وَهَلْ، وَيَلْ) وَعَلَى ثَلَاثَةٍ، مِثْلُ: (إِلَى، وَعَلَى، وَيَلَى) وَعَلَى أَرْبَعَةٍ، مِثْلُ: (كَلَّا، وَهَلَّا).

فَالْمَهْمُ: أَنَّ جَمِيعَ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (مِنْ) حَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَتَقُولُ: (سَوْفَ) حَرْفٌ مُضَارَعَةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، وَتَقُولُ: (لَنْ) حَرْفٌ نَصْبٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ.

وَهَلْ لِلْحُرُوفِ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ؟ الْجَوَابُ: لَا، كُلُّ الْحُرُوفِ لَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، فَتَقُولُ: (مِنْ) حَرْفٌ جَرٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

قَوْلُهُ: «وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا» قَالَ مُبِينًا: هَلِ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ الْحَرَكَةُ أَوِ السُّكُونُ؟ وَالْجَوَابُ: الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ؛ لَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ تُحَرَّكَ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، فَحَيْثُ يَكُونُ الْأَصْلُ فِيهِ السُّكُونُ؛ وَلِذَلِكَ لَا تَقُولُ: الْمَبْنِيُّ عَلَى السُّكُونِ لِمَاذَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ؟ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ، لَكِنْ

ما بُنِيَ على غير الشُّكُونِ، فَإِنَّهُ يُسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ لِمَاذَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ؟ لِمَاذَا بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ، مِثْلُ: (ضَرَبُوا)؟ الْجَوَابُ: لِاتِّصَالِهِ بِوَاوِ الْجَمَاعَةِ.

وَهَلْ نَقُولُ: (يَضْرِبُونَ) لِمَاذَا بُنِيَ عَلَى الشُّكُونِ؟ الْجَوَابُ: لَا، فَلَا حَاجَةَ لِلتَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، نَعَمْ لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (يُرْعَنُ) لِمَاذَا بُنِيَ أَصْلًا، وَهُوَ مُضَارِعٌ مَعَ أَنَّ الْمُضَارِعَ مُعَرَّبٌ؟ تَقُولُ: لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ النُّسُوءِ.

لَكِنْ لِمَاذَا بُنِيَ عَلَى الشُّكُونِ؟

نَقُولُ: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ؛ وَلِذَا فَلَا يُعَلَّلُ الْمُنْبِيُّ عَلَى الشُّكُونِ.

قَوْلُهُ: «وَمِنْهُ» أَيُّ: مِنَ الْمُنْبِيِّ، وَ(ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ) يَعْنِي: وَذُو ضَمٍّ، إِذَنْ: مِنْهُ مَفْتُوحٌ، وَمَكْسُورٌ، وَمَضْمُومٌ.

قَوْلُهُ: «كَأَيْنَ» مِثَالٌ لِذِي الْفَتْحِ، وَمِثْلُ (أَيْنَ) كَيْفَ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَإِنَّ... إلخ.

قَوْلُهُ: «أَمْسٍ» مِثَالٌ لِذِي الْكَسْرِ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ: (سَكَنْتُ عِنْدَكَ أَمْسٍ) فـ(سَكَنْتُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(عِنْدَ) ظَرْفٌ، (الْكَافُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ(أَمْسٍ) ظَرْفٌ زَمَانٍ مُبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَتَقُولُ مِثْلًا: (أَتَى أَمْسٍ وَالْمَطَرُ يَنْزِلُ) فـ(أَتَى) فَعْلٌ مَاضٍ، (أَمْسٍ) مُبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ فَاعِلٍ، وَإِذَا صَحَّ أَنْ تَقُولَ: (زُرْتُكَ فِي أَمْسٍ) فـ(أَمْسٍ) مُبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

وَمِثَالُ الْمُنْبِيِّ عَلَى الْكَسْرِ أَيْضًا: (حَذَامٍ) (نَزَالٍ) بِمَعْنَى (أَنْزِلُ) فَهِيَ مُبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ.

قَوْلُهُ: «حَيْثُ» هَذَا مِثَالٌ لِذِي الضَّمِّ، وَمِثْلُ (حَيْثُ) (مُنْذُ).

قوله: «وَالسَّاكِنُ: (كَمْ)» ولم يقل: (وَكَمْ) فقط، وذلك لِنَاسِبَةِ لَفْظِيَّةٍ وَمُنَاسِبَةِ مَعْنَوِيَّةٍ، فَأَمَّا الْمُنَاسِبَةُ اللَّفْظِيَّةُ؛ فَلأَجْلِ إِقَامَةِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (وَكَمْ) فَقَطْ لَانْكَسَرَ الْبَيْتُ، وَأَمَّا الْمُنَاسِبَةُ الْمَعْنَوِيَّةُ؛ فَلِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) كَأَنَّهُ قَالَ: وَالسَّاكِنُ الَّذِي جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، مِثْلُ: (كَمْ) فَجَعَلَ لَهُ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَهَذِهِ مُنْقَبَةٌ لِلْسَّاكِنِ.

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْمُحْشِينَ: إِنَّمَا جَعَلَ لَهُ جُمْلَةً مُسْتَقْلَةً؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى السُّكُونِ كَثِيرٌ، فَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَدْ أَرَادَهُ الْمُؤَلِّفُ، لَكِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى السُّكُونِ كَثِيرٌ مَعْرُوفٌ مِنْ قَوْلِنَا: (الْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا) فَالَّذِي نَرَاهُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَى بِجُمْلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ لِلتَّمَثِيلِ بِالسَّاكِنِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْأَصْلُ.

وقوله: «كَ: (أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ، وَالسَّاكِنُ: كَمْ)» ما ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْحُضْرِ.

وهل هذا البناءُ الْمُخْتَلَفُ سَبَبُهُ اخْتِلَافُ الْعَوَامِلِ؟

الجواب: لا، لَيْسَ سَبَبُهُ اخْتِلَافُ الْعَوَامِلِ؛ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ لَا يَتَغَيَّرُ أَبَدًا، تَقُولُ -مَثَلًا-: (يُسَرِّني مَنْ يُكْرِمْكَ) و(أَكْرِمْ مَنْ يُكْرِمْكَ) و(مَرَزْتُ بِمَنْ يُكْرِمْكَ) ف(مَنْ) لَمْ تَتَغَيَّرْ مَعَ أَنَّ الْعَوَامِلَ اخْتَلَفَتْ، ف(مَنْ) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ، وَفِي الْمَثَالِ الثَّانِي فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٍ بِهِ، وَفِي الْمَثَالِ الثَّلَاثِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

فَالْخُلَاصَةُ: أَنَّ الْكَلِمَةَ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٍ، وَفَعْلٍ، وَحَرْفٍ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْأِسْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُعَرَّبٍ وَمَبْنِيٍّ.

والفعلُ يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ مَبْنِيٍّ بِكُلِّ حَالٍ، وهو الماضي والأمرُ،
وقِسْمٍ مُعَرَّبٍ وَمَبْنِيٍّ، وهو المضارعُ.

والحرفُ كُلُّهُ مَبْنِيٌّ، والسَّبَبُ في ذلك أنَّ العواملَ لا تَتَسَلَّطُ على الحرفِ،
فلم يَخْتِجْ إلى الإعرابِ، فلو قلتَ مثلاً: (مَرَزْتُ بِرَيْدٍ) فالفعلُ هنا لم يَتَسَلَّطْ على
الباءِ، بل تَسَلَّطَ على المَجْرُورِ؛ ولهذا صَارَتِ الحروفُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةً؛ لأنَّ العواملَ
لا تَتَسَلَّطُ عليها، فلا تَحْتَاجُ إلى تَغْيِيرٍ أَوْ إِخْرَافٍ.



٢٣- وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِغْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابًا)

الشرح

قوله: «وَالرَّفْعَ» بالنَّصْبِ، مَفْعُولٌ بِهِ أَوَّلُ مُقَدَّمٍ لـ (اجْعَلْنِ) مَنْصُوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ الفَتْحَةُ، «وَالنَّصْبَ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ، و«اجْعَلْنِ» فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِاتِّصَالِهِ بِنَوْنِ التَّوَكِيدِ، وَالنُّونُ حَرْفُ تَوْكِيدٍ، لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، و«إِعْرَابًا» مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ مَنْصُوبٌ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

قوله: «لِاسْمٍ» (الْأَم) حَرْفُ جَرٍّ، و(اسْمٍ) مَجْرُورٌ بِاللَّامِ، و«فِعْلٍ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَجْرُورِ مَجْرُورٌ، و«نَحْوُ» خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (ذَلِكَ)، و«لَنْ» حَرْفٌ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ، و«أَهَابًا» فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ (لَنْ) وعلامةُ نصبِهِ الفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَرٌّ تَقْدِيرُهُ: (أَنَا) وَجُمْلَةُ (لَنْ أَهَابًا) فِي مَحَلِّ جَرٍّ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (نَحْوُ قَوْلِكَ: لَنْ أَهَابًا).

سَبَقَ أَنَّ الْاسْمَ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ، فَالْمُعْرَبُ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَالْمَبْنِيُّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ.

إِذْنِ: الْمُعْرَبُ لَهُ عِلَامَاتٌ، فَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ يَخْتَصَّانِ بِالْمُعْرَبِ.

قوله: «اجْعَلْنِ» فِعْلٌ أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ.

قوله: «لِاسْمٍ وَفِعْلٍ» هَذَا الْحُكْمُ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا.

قوله: «أَهَابًا»: بالنَّصْبِ، وأَضْلُهَا قَبْلَ دُخُولِ (لَنْ) (أَهَابٌ) والأَلِفُ فِي (أَهَابًا) هَلْ هِيَ نُونُ التَّوَكِيدِ، وَقُلِبَتْ أَلِفًا، أَوْ أَنَّهَا لِلإِطْلَاقِ؟ الْجَوَابُ: لِلإِطْلَاقِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا نُونَ توكيدٍ؛ لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهَا نُونَ توكيدٍ لَصَارَ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا.

يقول: اجْعَلِ الرَّفْعَ والنَّصْبَ إعرَابًا لِلْإِسْمِ والفِعْلِ، فَالْإِسْمُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، وَالْفِعْلُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، وَالْإِسْمُ يَكُونُ مَنْصُوبًا، وَالْفِعْلُ يَكُونُ مَنْصُوبًا.

إِذَنْ: يَشْتَرِكُ الْإِسْمُ وَالْفِعْلُ فِي الرَّفْعِ والنَّصْبِ.

مثالٌ لِلْإِسْمِ الْمَرْفُوعِ: قَوْلُكَ: (قَامَ مُحَمَّدٌ) وَلَوْ قَالَ أَحَدٌ: (قَامَ مُحَمَّدًا) لَقُلْنَا: خطأ، وَلَا يَجُوزُ.

ومثالٌ لِلْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩].

إِذَنْ: صَارَ الرَّفْعُ لِلْإِسْمِ والفِعْلِ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمَعُوفِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨] فَالْفِعْلُ هُوَ ﴿يَعْلَمُ﴾ وَالْإِسْمُ هُوَ ﴿اللَّهُ﴾ وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُكَ: (يَقُومُ زَيْدٌ) فَالْفِعْلُ (يَقُومُ) هُنَا مَرْفُوعٌ، وَالْإِسْمُ (زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ.

مثالٌ لِلْإِسْمِ الْمَنْصُوبِ: قَوْلُكَ: (رَأَيْتُ مُحَمَّدًا) وَمِثَالٌ لِلْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ قَوْلُكَ: (لَنْ يَقُومَ...) وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِكَ: (لَنْ أَهِيَنَّ الطَّالِبَ) فـ(أَهِيَنَّ) فِعْلٌ مَنْصُوبٌ، وَ(الطَّالِبَ) إِسْمٌ مَنْصُوبٌ.

وَالْمَوْثُفُ رَحْمَةُ اللَّهِ مِثْلُ الْفِعْلِ بِقَوْلِهِ: (لَنْ أَهَابًا) فـ(لَنْ) نَاصِبَةٌ، وَ(أَهَابَ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بـ(لَنْ) وَلَمْ يُمِثَّلْ لِلْإِسْمِ، فَلِمَاذَا؟

نقول: أمّا التَّمثِيلُ للاِسْمِ فَبَسِيطٌ، وَكُلُّ الْأَسْمَاءِ تُعَرَّبُ إِلَّا الْمَبْنِيَّاتِ، لَكِنْ
لَمَّا قَالَ: (اجْعَلْنِي إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ) فَإِنَّ كَلِمَةَ (فِعْلٍ) تَشْمَلُ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ
وَالْمُضَارِعَ، فَاضْطُرَّ إِلَى التَّمثِيلِ لِلْفِعْلِ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مُحْتَصٌّ بِالْمُضَارِعِ، وَأَمَّا الْإِسْمُ
فَمَعْرُوفٌ لِكُلِّ طَالِبٍ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: يُمْكِنُ أَنْ نَجْعَلَ هَذَا الْمَثَالَ مَثَالًا لِلْفِعْلِ
وَالْإِسْمِ، مِثْلُ أَنْ أَقُولَ: (لَنْ أَهَابَ عَدُوًّا) فَ(أَهَابَ) هُنَا مَنْصُوبَةٌ بِـ(لَنْ)
و(عَدُوًّا) مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ.



٢٤- وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

الشرح

قوله: «وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ» خُصَّصَ مِنْ قِبَلِ مَنْ؟ إِنْ كَانَ خُصَّصَ مِنْ قِبَلِ النَّحْوِيِّينَ فَهُوَ حُكْمًا، وَإِنْ كَانَ خُصَّصَ مِنْ قِبَلِ أَهْلِ اللُّغَةِ فَهُوَ اسْتِعْمَالًا، وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ إِذَا خُصَّصَ اسْتِعْمَالًا فَقَدْ خُصَّصَ حُكْمًا؛ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ بِحَسَبِ قَوَاعِدِ كَلَامِ الْعَرَبِ.

وقوله: «بِالْجَرِّ» الْمُؤَلَّفُ هُنَا عَبَّرَ بِالْجَرِّ وَهُوَ تَعْيِيرُ الْبَضْرِيِّينَ، وَصَاحِبُ الْأَجْرُومِيَّةِ^(١) عَبَّرَ بِالْخَفْضِ، وَهُوَ تَعْيِيرُ الْكُوفِيِّينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ كِتَابًا فِي النَّحْوِ يُعَبِّرُ صَاحِبُهُ بِالْخَفْضِ بَدَلِ الْجَرِّ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ كُوفِيٌّ، وَإِذَا رَأَيْتَ مَنْ يُعَبِّرُ بِالْجَرِّ بَدَلِ الْخَفْضِ فَهُوَ بَضْرِيٌّ.

قوله: «خُصَّصَ الْفِعْلُ» أَي: خُصَّصَ اسْتِعْمَالًا وَحُكْمًا.

قوله: «وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ» هَذِهِ الْعَلَامَةُ خَاصَّةٌ بِالْإِسْمِ، وَهِيَ الْجَرُّ، فَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَجْرُورًا أَبَدًا، (كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) فَلَا يَكُونُ الْإِسْمُ مَجْرُومًا أَبَدًا.

إِذَنْ: أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ، وَجَزْمٌ) تَشْتَرِكُ الْأَسْمَاءُ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ دَاوُدَ بْنِ أَجْرُومِ الصَّنَهَاجِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، نَحْوِيٌّ، اشتهر برسائله (الْأَجْرُومِيَّةِ)، وَقَدْ شَرَحَهَا كَثِيرُونَ، وَقَدْ طُبِعَتْ مَرَارًا، تَوَفَّى سَنَةَ (٧٢٣هـ). انظر الأعلام (٣٣/٧).

والأفعال في نوعين، هما: (الرَّفْعُ، والنَّصْبُ) يعني: أنَّ الاسم يكون مَرْفُوعًا، والفعل يكون مَرْفُوعًا، والاسم يكون مَنْصُوبًا، والفعل يكون مَنْصُوبًا، ويختص الاسم بالجرِّ، والفعل يختص بالجزم، يعني: أنَّ الفعل لا يكون مجرورًا، والاسم لا يكون مجزومًا، وقد تقدَّم في أوَّل الألفية أنَّ من علامات الاسم الجرَّ، يعني: أنَّه خاصُّ به.

فإن قال قائل: وهل يدخل الجزم في الفعل الماضي وفعل الأمر؟

فالجواب: لا؛ لأنَّهما مَبْنِيَّانِ، فالماضي مَبْنِيٌّ، ولا يدخله الجزم بالاتِّفاق، والأمر مَبْنِيٌّ، ولا يدخله الجزم على قول البصريين - وهو الصحيح - ونحن نتكلَّم هنا عن الإعراب، وعلى ذلك فقول المؤلف: (قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) لا يريد به العموم، بل يريد به الفعل المضارع، فهو الذي يدخله الجزم.



وإذا كانت أنواع الإعراب أَرْبَعَةً، فما علامات هذه الأنواع؟ يعني: ما علامات كون الاسم مَرْفُوعًا، أو كون الفعل مَرْفُوعًا، أو كونها مَنْصُوبَيْنِ، أو كون الاسم مَجْرُورًا، أو كون الفعل مَجْرُومًا؟ ذَكَرَ ذلك في البَيِّنَتَيْنِ التَّالِيَيْنِ فَقَالَ:

٢٥- فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَانْصِبْنَ فَتْحًا، وَجُرْ كَسْرًا، كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ

٢٦- وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرِ مَا ذُكِرَ يَنْوُبُ، نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرَ)

الشرح

قوله: «فَارْفَعْ بِضَمٍّ» هذه علامة الرَّفْعِ، و(ارْفَعْ) فعلٌ أمرٌ، والأمرُ هنا للوجوبِ، أي: يجبُ أن تَرْفَعَ بالضَّمِّ، فتقول: (قَامَ زَيْدٌ) ولا يجوزُ أن تقول: (قَامَ زَيْدٌ) ولا يجوزُ أن تقول: (قَامَ زَيْدًا).

قوله: «وَانْصِبْنَ فَتْحًا» يعني: وانْصِبْنَ بفتح، و(انْصِبْنَ) فعلٌ أمرٌ مبنيٌّ على الفتح؛ لاتِّصَالِهِ بِنونِ التَّوكِيدِ، وقوله: (فَتَحًا) مَنْصُوبٌ على نَزْعِ الخَافِضِ، والتَّعْدِيرُ: وَانْصِبْنَ بفتح.

قوله: «وَجُرْ .. كَسْرًا» يعني: وَجُرْ بِكسرٍ، و(كَسْرًا) مِثْلُ (فَتَحًا) مَنْصُوبٌ على نَزْعِ الخَافِضِ.

فإذا قال قائلٌ: النَّصْبُ على نَزْعِ الخَافِضِ لا يَطْرُدُ إِلَّا في (أَنَّ) و(أَنْ) ولا يَطْرُدُ في الاسمِ الخَالِصِ، فماذا تقولون؟

قُلْنَا: هذا صَحِيحٌ، لكنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ كَثُرَ عِنْدَهُمْ جَدًّا اسْتِعْمَالُ النَّصْبِ على نَزْعِ الخَافِضِ في غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ).

إِذَنْ: الضَّمَّةُ علامةُ الرَّفْعِ، والفتحةُ علامةُ النَّصْبِ، والكسرةُ علامةُ الجَرِّ.

«ك» الكافُ: حَرَفُ جَرٍّ، وَ(ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) اسمٌ مَجْرُورٌ بالكافِ، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

فإذا قال قائلٌ: كيف يكونُ هذا؟

قُلْنَا: يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْجُمْلَةَ بِمَعْنَى (هَذَا اللَّفْظِ) يَعْنِي: كَأَنَّهُ قَالَ: (كَهَذَا اللَّفْظِ) فَهِيَ قَائِمَةٌ مَقَامَ قَوْلِ الْقَائِلِ: (هَذَا اللَّفْظِ) وَإِنْ شِئْتَ فَقُلِ: (الْكَافُ) حَرَفُ جَرٍّ، وَالْمَجْرُورُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَقَوْلِكَ: (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) وَ(ذِكْرُ) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَ(عَبْدَهُ) مَفْعُولُ (ذِكْرُ) وَ(ذِكْرُ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ لِلْفَاعِلِ (اللَّهُ) وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَ (أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسُرُّ) وَ(يَسُرُّ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ، وَجُمْلَةُ (يَسُرُّ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرٌ الْمُبْتَدَأِ.

وَقَوْلُهُ: «ك»: (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) هَذَا مِثَالٌ صَرَبَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ وَيَصِحُّ: (كَ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) فَإِذَا قُلْنَا: (كَ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) صَارَ الْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ إِذَا ذَكَرَ عَبْدَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ يَسُرُّ الْعَبْدَ، وَإِذَا قُلْنَا: (كَ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ) صَارَ الْمَعْنَى: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ سُرَّ بِذَلِكَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأَحْسَنَ أَنْ يَذْكُرَكَ اللَّهُ، فِذْكُرِ اللَّهِ لَكَ أَحْسَنُ مِنْ ذِكْرِكَ اللَّهَ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] وَيَقُولُ: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] فَالْأَحْسَنُ إِذَنْ أَنْ نَقُولَ: (كَ) (ذِكْرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ).

وهذا المثالُ فِيهِ رَفْعٌ فِي الْاسْمِ وَالْفِعْلِ، فَ(ذِكْرُ) رَفْعٌ فِي الْاسْمِ، وَ(يَسُرُّ)

رفع في الفعل، وكلاهما مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وهذا قوله: (فَارْفَعِ بِضَمٍّ) وفيه جرٌّ في لفظ الله (كَذَكَرُ الله) فلفظ الجلالة (الله) اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة، وهذا قوله: (وَجَرَّ كَسْرًا) وفيه نصبٌ في (عَبْدٌ) من قوله: (عَبْدُهُ يَسُرُّ) فـ(عَبْدٌ) مفعولٌ به لـ(ذَكَرُ) منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة، وهذا قوله: (وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا) ومثال الفعل المنصوب قولك: (لَنْ يَقُومَ).

ولا جزم في هذا المثال؛ لأن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ قال بعد هذا: (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) يعني: إذا جِزِمَ الفعل فإنه يُجْزَمُ بالسكون، تقول: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ) فـ(يَقُمْ) مجزومٌ بالسكون، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] فـ(يَشَأِ) في الموضعين مجزومة، وهذا قوله: (وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ).

وابن مالك رَحِمَهُ اللهُ لا أدري بقصدي، أو بغير قصدي، أو ضرورة النظم الجأته، فقال: (فَارْفَعِ بِضَمٍّ... وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) فالطرفان جاء فيهما بحرف الجر، وفي الوسط نزع حرف الجر، فقال: (وَأَنْصِبَنَّ فَتَحًا وَجَرَّ كَسْرًا) فكأنه يقول: إنَّ الباطن كالظاهر، فالباطن في الوسط كالظاهر في الجوانب، يعني: أن قوله: (أَنْصِبَنَّ فَتَحًا وَجَرَّ كَسْرًا) منصوبان بنزع الخافض، كما قلنا: (فَارْفَعِ بِضَمٍّ... وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ) فلا أدري: هل قصد هذا، أو أن النظم الجأه إلى ذلك؟

قوله: «وَعَبِّرْ مَا ذَكَرَ يَنْوُبُ» يريد بقوله: (مَا ذَكَرَ) الضم والفتح والكسر والسكون، يعني: غير هذه الأربعة ينوُبُ، فإذا جاء اسمٌ مرفوعٌ، وليس فيه ضمة، قلنا: المَوْجُودُ نائبٌ عن الضمة، أو جاء اسمٌ منصوبٌ، وليس فيه فتحة، قلنا: المَوْجُودُ نائبٌ عن الفتحة، أو جاء اسمٌ مجرورٌ، وليس فيه كسرة، قلنا: المَوْجُودُ

نائبٌ عن الكسرة، أو جاءَ فعلٌ مجزومٌ، وليسَ فيه سُكُونٌ، قلنا: المَوْجُودُ نائبٌ عن السُّكُونِ، وهكذا.

فصارتِ العلاماتُ الأربعُ: وهي: (الضَّمَّةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، والسُّكُونُ) لها نوابٌ، إذا غابتْ نابتَ عنها.

مثالُه: نحو: (جَا أَخُو بَنِي نَعْمٍ) ف(جَا) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ، وحُذِفَتِ الهمزةُ للضرورةِ أو للتخفيفِ (أَخُو) فاعلٌ، والفاعلُ يكونُ مرفوعاً بالضمةِ، لكنْ لا تُوجَدُ هنا ضَمَّةٌ، فنقولُ: الواوُ الآنَ نائبةٌ عن الضَّمَّةِ، و(أَخُو) مُضَافٌ، و(بَنِي) مُضَافٌ إليه، والمُضَافُ إليه يكونُ مجروراً، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، لكنْ لا تُوجَدُ هنا كسرةٌ، فنقولُ: الياءُ -الآنَ- نائبةٌ عن الكسرةِ، ف(أَخُو) نابتَ فيها الواوُ عن الضَّمَّةِ، و(بَنِي) نابتَ فيها الياءُ عن الكسرةِ، و(بَنِي) مُضَافٌ، و(نَعْمٍ) مُضَافٌ إليه، فهي مُعْرَبَةٌ بالحركاتِ.



فإن قال قائل: متى تأتي الواو نيابة عن الضمة؟ ومتى تأتي الياء نيابة عن الكسرة؟

فالجواب: أن المؤلف سيذكر ذلك في مواضعه بالتفصيل، فيما يلي:

٢٧- وَارْفَعِ يَوَاوِ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ، وَاجْرُزْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ

الشرح

قوله: «وَارْفَعِ يَوَاوِ، وَانْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ، وَاجْرُزْ بِيَاءٍ» هذه ثلاثة أفعال: (ارفع) (انصب) (اجرز) وكلها تطلب (ما) في قوله: (مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ) و(ما) اسم موصول بمعنى الذي، وهي مفعول للأخبر من هذه الأفعال الثلاثة؛ لأنه تنازع فيها ثلاثة عوامل، والذي يعمل هو الأخير؛ ولذا يقول ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالثَّانِ أَوَّلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبُصْرَةِ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

فيكون قوله: (مَا مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ) مفعولاً للفعل (اجرز) وأما الفعلان السابقان وهما: (ارفع، وانصب) فيقدر فيهما المفعول تقديرًا؛ لأنه محذوف.

قوله: «مَا» الموصولة محتاج إلى صلة، وصلتها جملة (أَصِفْ) وهي فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا، تقديره: (أنا) والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، و(مِنَ الْأَسْمَاءِ) متعلق بالفعل (أَصِفْ) ومعنى (أَصِفْ) أذكر.

معنى البيت: ارفع بالواو، وانصب بالالف، واجرز بالياء ما أذكره من

الأسماء، ولم يذكر الشكون؛ لأن الشكون لا يدخل على الأسماء، وهذه علامات إعراب الأسماء الخمسة، وهي مما خرج عن الأصل، فهي علامات مخالفة لما سبق؛ حيث يقول هناك: (ارفع بضم) وهنا يقول: (ارفع بواو) ويقول هناك: (وانصب فتحة) وهنا يقول: (وانصب بالالف) ويقول هناك: (وجر كسرا) وهنا يقول: (اجز بياء) فكيف يتلاءم الكلام الأول والثاني؟

نقول: إن قوله: (وغير ما ذكر ينوب) يعني: إذا وجدت مرفوعا بغير الضمة، فهو نائب عن الضمة، وإذا وجدت منصوبا بغير الفتحة فهو نائب عن الفتحة، وإذا وجدت مجرورا بغير الكسرة فهو نائب عن الكسرة.

إذن: هذه الأسماء الخمسة، أو الستة، تُعرب بالحروف كما سبق، وهذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل، وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن هذه الأسماء مُعرَبة بحركات مُقدَّرة، فالرفع بضمة مُقدَّرة على الواو، والنصب بفتحة مُقدَّرة على الألف، والجر بكسرة مُقدَّرة على الياء، واختار هذا القول ابن عقيل^(١) رحمه الله وهذا غير صحيح، وابن عقيل من المُقلِّدين، حتى قال -رحمه الله تعالى- في شأن سيبويه:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ^(٢)

لكننا نقول: سيبويه ليس بحذام، والصواب ما عليه الجمهور، وهو أنها

(١) انظر: شرح ابن عقيل (٤٦/١).

(٢) البيت غير منسوب في الاشتقاق: (١١٨)، وهو في اللسان (حذم)، ونسبه إلى وسيم بن طارق أو لجيم بن صعب وحذام امرأته، وهو من شواهد النحويين، انظر شرح شواهد المغني (٥٩٦/٢)، وابن عقيل (٦٣/١).

تُعَرَّبُ بالحروف؛ ولذا قال النَّاظِمُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (وَأَرْفَعُ بِوَاوٍ، وَأَنْصِبَنَّ
بِالْأَلِفِ...).

إِذَنْ: كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ هُوَ الصَّوَابُ بِلَا شَكٍّ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ.



٢٨- مِنْ ذَاكَ: (ذُو) إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا وَ(الْقَم) حَيْثُ السِّمِّ مِنْهُ بَانََا

الشرح

قوله: «ذَاكَ» المشار إليه ما يَصِفُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ، فالإشارة هنا تعودُ إلى (مَا).

و(ذُو) بمعنى صاحب؛ ولهذا قال: (إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا) يعني: إِنَّ أَظْهَرَ وَبَيِّنَ صُحْبَةً، فهو مِنَ الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَحِينَئِذٍ تُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ: بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا.

تقولُ مثلاً: (جَاءَنِي ذُو مَالٍ) فـ(ذُو) فاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عَنِ الضَّمَّةِ، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ۖ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۖ﴾ [النجم: ٥-٦] فـ(ذُو) هنا بِالْوَاوِ رَفْعًا، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝﴾ [البروج: ١٤-١٥] فـ(ذُو) خَبَرٌ ثَالِثٌ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواوُ نيابةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۖ﴾ [القلم: ١٤] وَبِالْيَاءِ جَرًّا كما فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۖ﴾ [١٩] ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ۖ﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

فإن قال قائل: لماذا اِحْتَرَزَ بهذا القيد (إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا)؟

فجوابه: أَنْ نَقُولَ: إِنَّ (ذُو) تَأْتِي بِغَيْرِ مَعْنَى صَاحِبٍ، فَتَأْتِي أَسْمَاءَ مَوْصُولًا عَلَى لُغَةِ طَبِيعٍ، وَ(ذُو) الَّتِي هِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) لَا تَدْخُلُ مَعْنَا فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَوْصُولَةَ مَبْنِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُعْرَبَةٌ،

كما قال الشاعر الطائي:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَيَبْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوْنْتُ^(١)
 فقوله: «يَبْرِي ذُو حَفَرْتُ» يعني: يَبْرِي الذي حَفَرْتُ، والذي طَوْنْتُ،
 وليس معناها: صاحب حَفَرْتُ.

وقوله: «مِنْ ذَاكَ: (ذُو)... وَ(الْفَمُ)» أي: مِنْ (ذَاكَ) (ذُو) وَمِنْ (ذَاكَ) (فُو)
 هذا هو المعنى، لكن كيف قال: (مِنْ ذَاكَ) و(مِنْ) للتبعيض؟ نقول: لأنه لم يذكر
 إلا اسمين فقط، وهما: (ذُو) و(فُو) فلهذا أتى بـ(مِنْ) التي للتبعيض.

قوله: «وَالْفَمُ» الفم معروف، وهو في اللغة العربية يُسْتَعْمَلُ استعمالين:
 الاستعمال الأول: أَنْ تُجْعَلَ فِيهِ الْمِيمُ، فَإِذَا جُعِلَتْ فِيهِ الْمِيمُ رُفِعَ بِالضَّمَّةِ،
 تقول مثلاً: (هَذَا فَمُكَ) وَنُصِبَ بِالْفَتْحَةِ فتقول: (رَأَيْتُ فَمَكَ) وَجُرَّ بِالْكَسْرِ
 فتقول: (نَظَرْتُ إِلَى فَمِكَ).

الاستعمال الثاني: أَلَّا يَكُونَ بِالْمِيمِ، وَإِذَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِالْمِيمِ صَارَ بِالْفَاءِ فَقَطْ،
 فَإِذَا أَضْفَتْ إِلَيْهَا عِلَامَاتُ الْإِعْرَابِ صَارَ النُّطْقُ بِهِ (فُو) حَالُ الرَّفْعِ، وَ(فَا)
 حَالُ النَّصْبِ، وَ(فِي) حَالُ الْجَرِّ، تقول: (هَذَا فُوكَ) فهنا مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ، وتقول:
 (رَأَيْتُ فَاكَ) فَتَنْصِبُهُ بِالْأَلِفِ، وَ(نَظَرْتُ إِلَى فَيْكَ) فَتَجَرُّهُ بِالْيَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
 النَّبِيِّ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ

(١) البيت من الوافر، وهو لِسنان بن الفحل، كما في الإنصاف (ص: ٣٨٤)، وخزانة الأدب
 (٦/ ٣٤-٣٥)، وشرح التصريح (١/ ١٣٧)، والمقاصد التَّحْوِيَّة (١/ ٤٣٦)، والدرر (١/ ١٥١)،
 وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص: ٥٩١).

إِلَّا أُجِزَتْ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ»^(١) وَبَعْضُ الطَّلَّابِ يَنْطِقُهَا: (فِي) وَهَذَا خَطَأً، فَهِيَ بِدُونِ تَشْدِيدِ اللَّيَاءِ.

وَلَوْ قَالَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ: (حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ) لَصَحَّ، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ، إِذَا كُنَّا نَحَدِّثُ الْعَامَّةَ فَإِنَّا نَقُولُ: (حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ) وَهَذَا مِنْ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مِنْ أَجْلِ الْبَيَانِ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ.

إِذْنِ: اشْتَرَطَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْقَمِ) أَلَّا تَقْتَرِنَ بِالْمِيمِ، بَلْ تَنْفَصِلُ؛ وَلِذَا قَالَ: (وَالْقَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا).



(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْنِيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى، رَقْمُ (٥٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْوَصِيَّةِ، بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثَّلَاثِ، رَقْمُ (١٦٢٨).

٢٩- (أَبْ) (أَخْ) (حَمْ) كَذَاكَ (وَهَنْ) وَالتَّقْصُرُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

الشرح

قوله: «أَبْ، أَخْ، حَمْ كَذَاكَ» أي: أَبْ وَأَخْ وَحَمْ، بحذف حرف العطف؛
لضرورة النظم، إِذَنْ (أَبْ) مُبْتَدَأٌ، (أَخْ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِحَرْفٍ مَحْذُوفٍ، و(حَمْ)
كَذَلِكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِحَرْفٍ مَحْذُوفٍ، و(كَذَاكَ) خبرُ المبتدأ.

قوله: «حَمْ»: الحَمْوُ: قَرِيبُ الزَّوْجِ، وَقَدْ سُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ
خَلْوَةِ الحَمْوِ بِزَوْجَةِ قَرِيبِهِ، فَقَالَ: «الحَمْوُ المَوْتُ»^(١) وقيل: قَرِيبُ الزَّوْجَةِ أَيْضًا
يُسَمَّى بِالْحَمْوِ، فَأَخُو زَوْجِ المَرَأَةِ هُوَ الحَمْوُ، وَعَلَى القَوْلِ الثَّانِي: أُخْتُ زَوْجَةِ
الرَّجُلِ أَيْضًا حَمْوٌ.

قوله: «كَذَاكَ» أي: كَالَّذِي ذَكَرَ، وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ هُوَ: (ذُو) و(فُو) فَهِيَ تُرْفَعُ
بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِاليَاءِ، فَفَصَلَ الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ، وَوَجَّهَهُ ذَلِكَ أَنْ
فِي (ذُو) وَفِي (الفم) شَرْطًا لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا بَعْدَهُمَا، فَالشَّرْطُ الْخَاصُّ بِ(ذُو) أَنْ
تَكُونَ بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وَبِ(فُو) أَنْ تَخْلُوَ مِنَ المَيِّمِ؛ وَلِهَذَا فَصَلَّاهُمَا عَمَّا بَعْدَهُمَا؛
لَاخْتِصَاصِهِمَا بِهَذَا الشَّرْطِ.

وهذه الأسماء يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ، وَبِالأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، بِنَاءً عَلَى أَنْ
(هَنْ) مِنْهَا، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا مِنْهَا، فَهِيَ سِتَّةٌ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا، فَهِيَ خَمْسَةٌ، وَابْنُ مَالِكٍ

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا يخلون رجل بامرأة، رقم (٥٢٣٢)، ومسلم: كتاب
السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها، رقم (٢١٧٢).

رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ سِتَّةَ أَسْمَاءٍ، لَكِنَّهُ فَصَلَ (هَنْ) عَنْهَا؛ لِأَنَّ سِتَيْتَيْنِ.

قوله: «هَنْ» من الأسماء الستة، ويقولون: إنها كناية عن كل شيء يُسْتَفْجَعُ ذِكْرُهُ، فهي كناية عن الفرج، ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعْضُوهُ بَيْنَ أَبِيهِ، وَلَا تُكْنُوا»^(١) أو كناية عن الغائط، أو كناية عن البول، أو عن العيب، ومنه قول عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين بلغه عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما بلغه، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الْفَضْلِ، إِنَّهُ لَغَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ»^(٢) يعني: على العيب؛ وذلك أَنَّ الرَّافِضَةَ جَاءُوا لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالُوا لَهُ: أَنْتَ اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَقْصِدُونَ حُبَّ عَلِيٍّ، بَلْ يَقْصِدُونَ إِضْلَالَ بَنِي آدَمَ، إِضْلَالَ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ لَتَقَعَ فِي الشَّرِكِ، فَأَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْأَخَادِيدِ فَخُذَتْ، ثُمَّ أَمَرَ بِحَطَبٍ فَمِلَتْ حَطَبًا، ثُمَّ أَمَرَ بِإِقَادِهَا فَأُوقِدَتْ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْقَائِمِ فِي هَذِهِ النَّارِ، أُحْرِقَهُمُ بِالنَّارِ؛ وَذَلِكَ لِإِعْظَمِ بِدْعَتِهِمْ - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - لِأَنَّهَا ضِدُّ مَا جَاءَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَمَامًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ» وَلَقَتَلْتَهُمْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»^(٣) وَفِي رَوَايَةٍ: فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَقَالَ: «وَيْحَ ابْنِ أُمِّ الْفَضْلِ، إِنَّهُ لَغَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ»^(٤) يعني:

(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٦/٥) والنسائي في الكبرى: (٢٧٢/٥) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

(٢) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان القسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (٥١٦/١) بهذا اللفظ، وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٢٠٢/٨)، ونحوه عند أحمد في المسند: (٢١٧/١)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَغَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، رقم (٣٠١٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، رقم (٣٠١٧).

(٤) أخرجه الحافظ يعقوب بن سفيان القسوي في كتابه المعرفة والتاريخ: (٥١٦/١) بهذا اللفظ،

على العيب، والعيب - لا شك - أنه مما يُستَقْبَحُ ذِكْرُهُ.

وعلى هذه اللغة - وهي لغة الإتمام - نقول: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ هَنًا زَيْدٍ، ونَظَرْتُ إلى هَنِي زَيْدٍ).

قوله: «وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ» الأخيرُ هُوَ (هَنُ) ومعنى النقص أن تُعْرِبُهُ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، فتقول: (هذا هَنُكَ، وَاجْتَنِبْ هَنَكَ، وَتَفَكَّرْ فِي هَنِكَ) وتقول: (هذا هَنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ هَنَ زَيْدٍ، ونَظَرْتُ إِلَى هَنِ زَيْدٍ).

ومنه كما تقدّم في الحديث: «فَاعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ»^(١) فتعربه بالحركات الظاهرة، وهذا هو الأحسن، وإذا كان هذا هو الأحسن، فالأحسن أن نُخْرِجَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السُّتَّةِ، وتكونُ الْأَسْمَاءُ خَمْسَةً، كما هو معروفٌ عند ابنِ أَجْرُومٍ وغيره.



= وهو كذلك عند البيهقي في السنن الكبرى: (٢٠٢/٨)، ونحوه عند أحمد في المسند: (٢١٧/١)، رقم (١٨٧١) دون الشاهد، وهو قوله: «لَغَوَاصٌّ عَلَى الْهَنَاتِ». وأصله في البخاري دون هذه الزيادة في كتاب الجهاد والسير، باب لا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، رقم (٣٠١٦).
(١) أخرجه أحمد في مسنده (١٣٦/٥) والنسائي في الكبرى: (٢٧٢/٥) وصححه ابن حبان رقم (٣١٥٣).

٣٠- وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَضَرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ

الشرح

قوله: «وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ» الضمير في (يَنْدُرُ) يعودُ على النقص، وتالياؤه في (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) هما: (أَخٌ وَحَمٌّ) يعني: أَنَّ النقصَ يَنْدُرُ فيها، أي: يَقِلُّ.

لكن ما هو النقص؟

النقص: هو أن تُعَرَّبَ هذه الأسماء بحركات ظاهرة على آخرها، تُرفعُ بالضمَّة، وتُنصَبُ بالفتحة، وتُجرُّ بالكسرة، وعلى ذلك قولُ الشاعر:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ^(١)

ولم يقل: (بِأَبِيهِ اقْتَدَى) ولم يقل: (وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَاهُ).

وتقولُ في (أَخٌ) (هذا أَخٌ زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ أَخَ زَيْدٍ، وَمَرَزْتُ بِأَخِ زَيْدٍ).

قوله: «وَقَضَرُهَا» أي: قَضَرُ (أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهُرُ) أي: قَضَرُهَا أَشْهُرُ مِنْ نَقْصِهَا.

وبهذا عَرَفْنَا أَنَّ (أَبَا وَأَخًا وَحَمًّا) يجوزُ فيها ثلاثُ لغاتٍ: الإتمام، والنقص، والقصر.

(١) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص: ١٨٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٩)، وشرح الشواهد للعينبي (١/ ١٢٩)، وشرح الأسموني (١/ ١٧٠)، وفتح الهوامع (١/ ٣٩)، وجميع الأمثال للميداني (٢/ ٣٠٠)، وغيرها.

أَوَّلًا: الإتمام: وهو أن تُرْفَعَ بالواو، وتُنْصَبَ بالالف، وتُجَرَّ بالياء، وهذا هو المشهور، وهو الذي في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [الفصص: ٢٣] فـ﴿أَبُونَا﴾ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ الرَّفْعِ الواو، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] فـ﴿أَبَانَا﴾ مَنْصُوبٌ، وعلامةُ النَّصْبِ الألف، وقال تعالى: ﴿أَرْجِعُونَا إِلَىٰ أَبِيكُم﴾ [يوسف: ٨١] فـ﴿أَبِيكُم﴾ مُجْرُورٌ، وعلامةُ الْجَرِّ الياء، وتقول: (جاء أبو زيد، وأكرمْتُ أبا زيد، وعَجِبْتُ مِن أَبِي زيد).

وفي الإعرابِ تقولُ في (جاء أبو زيد) (جاء) فعلٌ ماضٍ، و(أبو) فاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الواو نيابةً عن الضمَّة؛ لآَنَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الرَّأْيِ الْأَشْهَرِ خِلَافَ ذَلِكَ، (وَأَبُو) مُضَافٌ، و(زيد) مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ الكسرةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

وتقولُ في: (أَكْرَمْتُ أبا زيد) (أَكْرَمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أبا) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الألفُ نيابةً عن الفتحَةِ؛ لآَنَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، و(أبا) مُضَافٌ، و(زيد) مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ الكسرةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

وتقولُ في (عَجِبْتُ مِن أَبِي زيد) (عَجِبْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مِن) حرفُ جَرٍّ، و(أبي) اسمٌ مجرورٌ بـ(مِن) وعلامةُ جَرِّهِ الياءُ نيابةً عن الكسرة؛ لآَنَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ، و(أبي) مُضَافٌ، و(زيد) مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ الكسرةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

ثانيًا: النقص: وهو أن تُرْفَعَ بالضمَّة، وتُنْصَبَ بالفتحَةِ، وتُجَرَّ بالكسرة، فالنقصُ هو الإعرابُ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ، تقولُ: (جاء أَبُ زيد، وأَكْرَمْتُ أَبَ زيد، وعَجِبْتُ مِن أَبِ زيد).

وفي الإعرابِ تقولُ في (جاءَ أبُ زيدٍ) (جاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(أبُ) فاعِلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ على آخِرِهِ، و(أبُ) مضافٌ، و(زيد) مضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةُ على آخِرِهِ.

وتقولُ في (أَكْرَمْتُ أبَ زيدٍ) (أَكْرَمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أبُ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ على آخِرِهِ، و(أبُ) مُضافٌ، و(زيد) مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةُ على آخِرِهِ.

وتقولُ في (عَجِبْتُ من أبِ زيدٍ) (عَجِبْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(من) حرفٌ جرٌّ، و(أبُ) اسمٌ مجرورٌ بـ(من) وعلامةُ جَرِّهِ الكَسْرَةُ الظَّاهِرَةُ على آخِرِهِ، و(أبُ) مُضافٌ، و(زيد) مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ ظَاهِرَةُ على آخِرِهِ.

ثالثاً: القَصْرُ: وهو أن تكونَ بالألفِ دائماً، فتُعَرَّبُ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الألفِ، وعلى هذا جاءَ قولُ الشاعرِ:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا^(١)

والشَّاهدُ فيه قولُهُ: (وَأَبَا أَبَاهَا) ولو أعرَبَهَا بالحروفِ لقال: (وَأَبَا أَبِيهَا).

وعلى هذه اللُّغَةِ تقولُ: (جاءَ أبَا زيدٍ، وأَكْرَمْتُ أبَا زيدٍ، وعَجِبْتُ من أبَا زيدٍ).

(١) هذا البيت اختلف على قائله، ف قيل: هو أبو النجم العجلي، وبه جزم الجوهري كما في خزانة الأدب (١/ ١٣٣)، واختاره البغدادي، وهو في ديوان أبي النجم (ص: ٢٢٧)، وقيل: هو لرؤية ابن العجاج، قال البغدادي: وليس في ديوانه. والخزانة (١/ ١٣٣)، وانظر ملحق ديوان رؤية (ص: ١٦٨)، والإنصاف (١/ ١٨).

وفي الإعراب نقول في: (جاءَ أبا زيد) (جاءَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على الفتح،
و(أبا) فاعلٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا
التَّعَذُّرُ، و(أبا) مُضافٌ، و(زيد) مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كَسْرَةٌ ظاهِرةٌ
على آخِرِهِ.

وتقول في (أَكْرَمْتُ أبا زيد) (أَكْرَمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أبا) مفعولٌ به
منصوبٌ، وعلامةُ نصبِهِ فَتْحَةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ،
و(أبا) مُضافٌ، و(زيد) مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ الكَسْرَةُ الظَّاهِرَةُ على
آخِرِهِ.

لكن لو قال قائل: لماذا أعرَبْتُها بفتحِ مُقدَّرةٍ، ولم تقل: علامةُ نصبِها الألفُ
نيابةً عن الفتحِ؟

أقول: لأنِّي عرفتُ مِنَ التَّكَلُّمِ أَنَّهُ يَسْتَعْمَلُهَا مَقْصُورَةً، وحينئذٍ لا بُدَّ
مِنْ قَرِينَةٍ، مثْلُ أَنْ يَقُولَ التَّكَلُّمُ: (أَكْرَمْتُ أبا زيد، وَعَجِبْتُ مِنْ أبا زيد) فأمَّا إذا
لم توجدْ قَرِينَةٌ، فإنَّنا نُعرِبُها على الأصلِ بأن تكونَ منصوبةً بالألفِ نيابةً عن
الفتحِ.

وتقول في (عَجِبْتُ مِنْ أبا زيد) (عَجِبْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مِنْ) حرفُ
جرٍّ، و(أبا) اسمٌ مجرورٌ بـ(مِنْ) وعلامةُ جرِّهِ كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ مَنَعَ مِنْ
ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، و(أبا) مُضافٌ، و(زيد) مُضافٌ إليه مجرورٌ، وعلامةُ جرِّهِ كَسْرَةٌ
ظاهِرةٌ على آخِرِهِ.

ولغةُ القَصْرِ لغةٌ فَصِيحَةٌ، ولكنَّ الأولى أَفْصَحُ، وقد يُقالُ: إِنَّ الَّذِي يُنَاسِبُ
الطَّلَبَةَ الْمُتَبَدِّلِينَ لغةُ القَصْرِ؛ لأنَّهم لَنْ يَغْلَطُوا أَبَدًا.

فإذا قال قائل: أنا إذا أردتُ أن أنشيَ كلامًا الآنَ، فعلى أيِّ اللُّغاتِ الثلاثِ أمشي؟

قلنا: على الأفصح، وهي أن تُعربها تامَّةً، مَرْفُوعَةً بالواوِ، وَمَنْصُوبَةً بِالْألفِ، وَجَرُورَةً بِالْيَاءِ؛ لأنَّنا الآنَ ليس لنا خيارٌ؛ لأنَّه يَحْسُنُ بنا أنْ نَمْشِيَ على الأفصحِ مِنْ كَلامِ العَرَبِ، والأفصحُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ ما نَظَقَ به القرآنُ، قال تعالى: ﴿أَرْجِعُوا إِلَى آبَائِكُمْ﴾ [يوسف: ٨١] ولم يقل: (إِلَى آبَائِكُمْ) ولا (إِلَى آبِكُمْ) وقال تعالى: ﴿إِنَّ آبَاءَنَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يوسف: ٨] ولم يقل: (إِنَّ آبَاءَنَا) وقال تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣] ولم يقل: (أَبَانَا) ولم يقل: (أَبْنَا).

إِذَنْ: إذا أَرَدْنَا أنْ نَتَكَلَّمَ، أو أَرَدْنَا أنْ نُؤَلِّفَ كِتَابًا، فَإِنَّا نَمْشِي على اللُّغةِ الفُصْحَى، لكنْ إذا ضاقتْ بنا، وأخطأنا اللُّغةَ الفُصْحَى، وأتينا بِالْمَرْفُوعِ بِالْألفِ، فهناكَ نَافِقَاءُ^(١) اليزْبُوع^(٢) فنقول: هذه لُغةٌ، وفائدةُ مَعْرِفَةِ هذه اللُّغاتِ:

أولاً: أَنَّا إذا جِئْنَا مِنْ كَلامِ العَرَبِ نَظِّمُ أو نَثُرُ على خِلافِ الفُصْحَى نَعْرِفُ أَنَّها لُغةٌ، وَأَنَّها لَيْستَ خَطَأً مَطْبَعِيًّا، ولا خَطَأً في النِّقْلِ.

ثانيًا: أَنه إذا ضاقتْ بنا الحِيلُ نَجِدُ مَخْرَجًا، والآنَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَدِّينَ يَقُولُ: (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ) ولو أَنَّا مَشِينَا على اللُّغةِ الفُصْحَى في هذه الجُمْلَةِ لَقُلْنَا: إِنَّ أَذَانَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لأنَّ الخَبَرَ لم يَأْتِ بَعْدُ، فالجُمْلَةُ لم تَتِمَّ، فَأَشْهَدُ أَنَّ

(١) النافقاء إحدى جحرة اليزبوع يكتُمها، ويُظهر غيرَها وهو موضعُ يَرْقُقه، فإذا أتى مِنْ قِبَلِ القاصِيعاءِ صَرَبَ النافقاء برأسه فانتَفَقَ، أي خَرَجَ. اللسان: نفق.

(٢) اليزبوع واحدُ الترابيع، والياءُ زائدةٌ، لأنَّه لَيْسَ في كَلامِ العَرَبِ فَعْلُولٌ سِوَى ما نَذَر، مثلُ صَغُوفِي، وَهي قَارَةٌ بَحْثَرها أَرْبَعَةُ أَبْوابٍ، وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: دُونِيَّةٌ فَوْقَ الْجَرْدِ، الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ. انظر تاج العروس: ربع.

مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ... أَشْهَدُ أَنَّهُ مَاذَا؟! فَلَإِنَّ بَدَّ أَنْ يَأْتِيَ بِالْخَيْرِ، كَأَنْ يَقُولَ مِثْلًا:
(أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ نَبِيٌّ صَادِقٌ) أَوْ (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ
وَرَسُولُهُ) مع أَنَّ الْجُمْلَةَ تَامَّةٌ، فنَقُولُ اغْتِذَارًا لِهَذَا الرَّجُلِ: إِنَّ هُنَاكَ لُغَةً، بَلْ إِنَّ
هُنَاكَ لُغَتَيْنِ تُجِيزُ نَصْبَ الْجُزْأَيْنِ فِي (إِنَّ) أَي: تَجْعَلُ (إِنَّ) تَنْصِبُ الْجُزْأَيْنِ: اسْمَهَا
وَحَبْرَهَا، وَهَذَا الْمُؤَدَّنُ يُؤَدِّنُ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، مع أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ اللَّغَةَ! لَكِنْ لَوْ سَأَلْتُهُ:
مَا مَعْنَى (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ)؟ لَقَالَ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ،
يَعْنِي: أَنَّ الْمَعْنَى الَّتِي يُرِيدُهُ صَحِيحٌ، لَكِنَّ الْعِبَارَةَ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: قَوْلُ بَعْضِ الْمُؤَدِّنِينَ: (اللَّهُ وَكَبَرُ) بِالْوَاوِ بَدَلُ الْهَمْزَةِ،
وَلَوْ أَخَذْنَا بِاللُّغَةِ الْفُضْحَى لَقُلْنَا: هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُكْمِلِ الْجُمْلَةَ، بَلْ
أَتَيْتَ بِوَاوٍ عَطْفٍ، لَكِنْ هُنَاكَ لُغَةٌ -وَهِيَ فُضْحَى أَيْضًا لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ- تُجِيزُ إِبْدَالَ
الْهَمْزَةِ وَآوًا إِذَا ضُمَّ مَا قَبْلَهَا، وَهَنَا فِي قَوْلِهِ: (اللَّهُ أَكْبَرُ) الْهَمْزَةُ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا،
فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (اللَّهُ وَكَبَرُ).

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (اللَّهُ أَكْبَارُ) بِمَدِّ الْبَاءِ فَهَذِهِ لَيْسَتْ لُغَةً، بَلْ خَطَأٌ مُحْضٌ،
وَلَا يُجْزِئُ الْأَذَانُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ هَذَا تَحْرِيفٌ مُحْلٌ بِالْمَعْنَى، وَ(أَكْبَارُ) مَعْنَاهَا جَمْعُ
(كَبَرٍ) وَهُوَ الطَّبْلُ، وَبَعْضُهُمْ يُمَدُّ هَمْزَةُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ أَكْبَرُ) فَكَأَنَّهُ يَسْتَفْهِمُ: هَلْ
اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ لَا؟ وَهَذَا أَيْضًا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ مُحْلٌ بِالْمَعْنَى، وَلَا يَصَحُّ.
خُلَاصَةٌ مَا سَبَقَ:

أَوَّلًا: (ذُو) الَّتِي بِمَعْنَى (صَاحِبٍ) فِيهَا لُغَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ لُغَةُ الْإِتْمَامِ.
ثَانِيًا: (فَمَ) فِيهَا لُغَتَانِ: الْأُولَى: الْإِتْمَامُ، بِشَرْطِ أَلَّا تَقْتَرِنَ بِالْمِيمِ، وَالثَّانِيَةُ:
تُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ إِنْ اقْتَرَنْتَ بِالْمِيمِ.

ثالثًا: (أَبَّ) و(أَخَّ) و(حَمَّ) فيها ثلاثُ لغاتٍ: أفصحُها الإتمام - وهو الذي يُريدُه المؤلفُ - ثُمَّ القصرُ، ثُمَّ النَّقْصُ.

رابعًا: (هَنْ) فيها لغتان: النَّقْصُ - وهو الأفصحُ - والإتمام.



٣١- وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاءَ، كَذ: (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

الشرح

قوله: «ذَا» اسمُ إشارة يعودُ إلى الإعرابِ المذكور، وهو الإتمام، أي: الإعرابُ بالحروف، أي: الرَّفْعُ بالواوِ، والنَّصْبُ بالالفِ، والجَرُّ بالياءِ، شرطُهُ: (أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَاءَ) فَإِنْ لَمْ يُضَفَّنَ أُعْرِبْنَ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨] فـ﴿أَبَا﴾ منصوبةٌ بِالْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ، وَتَقُولُ: (هَذَا أَبٌ كَرِيمٌ) فـ(أَبٌ) مَرْفُوعَةٌ بِالضَّمَّةِ، وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ أَبًا رَجِيمًا) فـ(أَبٌ) مَجْرُورَةٌ بِالْكَسْرِ، فَإِذَا لَمْ يُضَفَّنَ، وَجَبَ إِعْرَابُهُنَّ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، بِضَمَّةٍ حَالِ الرَّفْعِ، وَبِفَتْحَةٍ حَالِ النَّصْبِ، وَبِكَسْرَةٍ حَالِ الْجَرِّ.

فَإِذَا أُضِفَّنَ لـ(الْيَاءِ) فَيُعْرِبْنَ أَيْضًا بِحَرَكَاتٍ، لَكِنَّهَا حَرَكَاتٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ الْيَاءِ، فَتَقُولُ: (هَذَا أَبِي، وَأَكْرَمْتُ أَبِي، وَنَظَرْتُ إِلَى أَبِي).

وَعِنْدَ الْإِعْرَابِ تَقُولُ فِي: (هَذَا أَبِي) (هَذَا) اسمُ إشارة مُبْتَدَأٌ، وَ(أَبِي) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

وَتَقُولُ فِي: (أَكْرَمْتُ أَبِي) (أَبِي) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

وَتَقُولُ فِي: (نَظَرْتُ إِلَى أَبِي) (أَبِي) اسمٌ مَجْرُورٌ بـ(إِلَى) وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغْثَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

فإذا قال قائل: (أبي) مكسورة، قلنا: هذا الكسر ليس للإعراب، ولكنه
لِنَاسِبَةِ (الياء).

إِذَنْ: هذه الأسماء إن لم تُصَفْ أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ، تقول: (هَذَا أَبٌ،
وَرَأَيْتُ أَبًا، وَمَرَزْتُ بِأَبٍ) وَإِنْ أُضِيفَتْ لِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ تُعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى
مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، تقول: (هَذَا أَبِي، وَأَكْرَمْتُ أَبِي، وَنَظَرْتُ إِلَى أَبِي) وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾ [ص: ٢٣] فقال: ﴿أَخِي﴾ وَإِنْ أُضِيفَتْ
إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ تُعْرَبُ - كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ - بِالْحُرُوفِ: (بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْأَلِفِ
نَصْبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا) وَالْعَوَامُّ يُعْرَبُونَ بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَلَوْ أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ،
فَيَقُولُونَ: (جَاءَ أَبُوي) وَلَكِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: (رَأَيْتُ أَبَاي) بَلْ يَقُولُونَ: (رَأَيْتُ
أَبُوي) وَلَا يَقُولُونَ: (مَرَزْتُ بِأَبِي) بَلْ يَقُولُونَ: (مَرَزْتُ بِأَبُوي) إِذَنْ هِيَ عِنْدَهُمْ
مُلَازِمَةٌ لِلْوَاوِ؛ وَلِذَا فَلَعَنَهُمْ غَيْرُ سَلِيمَةٍ.

إِذَنْ: شُرُوطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ مَا يَلِي:
أَوَّلًا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً.

ثَانِيًا: أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُهَا لِغَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، كَمَا مَثَّلْنَا.

ثَالِثًا: أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُفْرَدَةً، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُثَنًّا، وَإِمَّا أَنْ
تَكُونَ جَمْعًا، فَإِنْ كَانَتْ مُثَنًّا أُعْرِبَتْ إِعْرَابُ الْمُثَنَّى: بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا
وَجَرًّا، كَقَوْلِنَا: (جَاءَ أَبَوَا زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَبُوي زَيْدٍ، وَمَرَزْتُ بِأَبُوي زَيْدٍ) وَإِنْ
كَانَتْ جَمْعًا أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ: فُتْرَفُ بِالضَّمَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْتُمْ
وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦] وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا

﴿أَبَاءَنَا﴾ [الزخرف: ٢٢] وَتَجَرُّ بِالْكَسْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [غافر: ٨] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمْ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَتَوْا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الدخان: ٣٦] فَأَعْرَبَهَا بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (هَؤُلَاءِ آبَاؤُكَ، وَرَأَيْتُ آبَاءَكَ، وَمَرَزْتُ بِآبَائِكَ).

رَابِعًا: أَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، وَالْمُكَبَّرَةُ ضِدُّ الْمَصْغَرَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مُصْغَرَةً أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، بِضَمَّةٍ حَالِ الرَّفْعِ، وَفَتْحَةٍ حَالِ النَّصْبِ، وَكَسْرَةٍ حَالِ الْجَرِّ، تَقُولُ: (هَذَا أُبَيْكَ، وَرَأَيْتُ أُبَيْكَ، وَمَرَزْتُ بِأُبَيْكَ) وَتَقُولُ: (هَذَا أُخَيْكَ، وَرَأَيْتُ أُخَيْكَ، وَمَرَزْتُ بِأُخَيْكَ).

فهذه أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ، فَإِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الْأَرْبَعَةُ أُعْرِبَتْ بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا.

وَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ شَرْطَيْنِ، وَنَحْنُ أَخَذْنَا الشَّرْطَ الثَّلَاثَ، وَالشَّرْطَ الرَّابِعَ مِنْ كَوْنِ الْمَوْلُفِ لَمْ يَذْكُرْهَا إِلَّا بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ، وَبِصِغَةِ التَّكْبِيرِ، وَمِنْ الشُّرُوطِ أَيْضًا - وَهُوَ خَاصٌّ - أَنْ تَكُونَ (فَوْ) خَالِيَةً مِنَ الْمِيمِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمَوْلُفُ، وَأَنْ تَكُونَ (ذَوْ) بِمَعْنَى (صَاحِبٍ) وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمَوْلُفُ أَيْضًا، وَبِهَذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ لِإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْأَلِفِ نَصْبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا، وَأَخَذْتُ مِنْ كَلَامِ الْمَوْلُفِ، إِمَّا عَنْ طَرِيقِ التَّمثِيلِ، وَإِمَّا عَنْ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ.

قَوْلُهُ: «جَا» فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ ظَاهِرٍ عَلَى آخِرِهِ الْمَحذُوفِ، وَأَصْلُهُ: (جَاءَ) وَ(ذَا) حَالٌ مِنْ (أَخُو) أَوْ مِنْ (أَبِي)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى صَالِحٌ لِلْوَجْهَيْنِ، فَإِذَا كَانَ الْأَبُ ذَا اعْتِلَاءٍ، فَذُرِّيَّتُهُ مِثْلُهُ فِي الْعَالِبِ، وَإِذَا كَانَ الْأَخُ ذَا اعْتِلَاءٍ، فَلَا بُدَّ

من بابِ أَوَّلَى في الغالبِ، وعلى كُلِّ حالٍ: هي صالحةٌ للوجهينِ على ما نرى،
و(اغْتَلَا) مضافٌ إليه مَجْرُورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ الظَّاهِرَةُ على آخرِه المَحذُوفِ،
وأصلُه: (اغْتِلَاءٌ) لأنَّه يجوزُ قَصْرُ الممدودِ للضرورة، والاعتلاءُ مِنَ العُلُوِّ، ف(ذَا
اغْتِلَا) يعني: ذا عُلُوٍّ، تقولُ: اغْتَلَى الرَّجُلُ يَغْتَلِي، أي: عَلَا، يعني: حالةُ كونهِ ذا
عُلُوٍّ، والمعنى: أنَّه جاءَ عاليًا مُكْرَمًا مُحْتَرَمًا، ولم يأتِ مَهِينًا سافِلًا.

وقولُه: «كَبَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِلَا» هذا المثالُ مُتَضَمِّنٌ لِلْأَسَاءِ الْخَمْسَةِ
أَوِ السَّيِّئَةِ، مَرْفُوعَةٌ وَمَجْرُورَةٌ وَمَنْصُوبَةٌ، فَذَكَرَ كُلَّ الْأَحْوَالِ.



- ٢٢- بِالْأَلِفِ اِزْفَعَ الْمُثْنَى وَ(كِلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا
 ٢٣- (كِلَا) كَذَاكَ (اِثْنَانٍ) وَ(اِثْنَانٍ) كَـ (اِثْنَيْنِ وَابْتَيْنِ يَجْرِيَانِ)
 ٢٤- وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَضْبًا، بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ

الشرح

قوله: «بِالْأَلِفِ» جازٌ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(اِزْفَعَ) وَ(الْمُثْنَى) مَفْعُولُ (اِزْفَعَ) وَ(كِلَا) مَغْطُوفَةٌ عَلَى (الْمُثْنَى) وَ(مُضَافًا) حَالٌ مِنْ نَائِبِ الْفَاعِلِ فِي (وَصِلَا) وَالْأَلِفُ فِي (وَصِلَا) لِلإِطْلَاقِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّثْنِيَةِ.

وقوله: «بِالْأَلِفِ اِزْفَعَ الْمُثْنَى» هذا هو الْحُكْمُ، يُرْفَعُ الْمُثْنَى بِالْأَلِفِ، فَتَقُولُ: (قَامَ الرَّجُلَانِ، وَأَتَى الْمُحَمَّدَانِ، وَزَارَ الْأَسْدَانِ، وَالتَّقَى الْحَجَرَانِ) فَمَا هُوَ الْمُثْنَى؟

يقولون في تعريفه في الاصطلاح: (هُوَ كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ، بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ أَغْنَتْ عَنْ مُتَعَاظِفَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى) وَسَوَاءٌ أَكَانَ مِمَّا يَعْقِلُ، أَمْ مِمَّا لَا يَعْقِلُ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ اسْمًا جَامِدًا، أَمْ وَصْفًا، أَوْ أَيَّ شَيْءٍ، مِثَالُهُ: (مُحَمَّدَانِ) مُثْنَى؛ لِأَنَّهَا أَغْنَتْ عَنْ (مُحَمَّدٍ) وَ(مُحَمَّدٍ) وَمِثْلُهُ: (رَجُلَانِ) وَ(قَائِمَانِ) وَ(أَسْدَانِ).

وقولهم: (كُلُّ لَفْظٍ دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ اثْنَتَيْنِ) خَرَجَ بِهِ مَا دَلَّ عَلَى وَاحِدٍ، وَمَا دَلَّ عَلَى جَمَاعَةٍ.

وقولهم: (بِزِيَادَةٍ) خَرَجَ بِهِ مَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ بغيرِ زِيَادَةٍ، مثلُ: (زَوْج) فهو يدلُّ على مُثْنَى، ولكنَّه بغيرِ زِيَادَةٍ.

وقولهم: (أَغْنَتْ عَنْ مُتَعَاطِفَيْنِ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا أَغْنَتْ عَنْ مُتَعَاطِفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، مثلُ: (العُمَرَيْنِ) فَإِنَّهُمَا غَيْرُ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا؛ لِأَنَّهُمَا يُطْلَقَانِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُمَا غَيْرُ مُتَّفَقَيْنِ لَفْظًا، وَمِثْلُهُ أَيْضًا: (القَمَرَانِ) لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ، كَذَلِكَ لَا يَتَّفَقَانِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وقولهم: (مَعْنَى) احْتِرَازٌ مَّا إِذَا قُلْتَ: أَكْرَمْتُ الْوَاقِفَيْنِ، تُرِيدُ بِأَحَدِهِمَا الْوَاقِفَ قَائِمًا، وَتُرِيدُ بِالْآخَرِ الَّذِي وَقَفَ بَيْتُهُ، فَهَذَانِ مُتَّفَقَانِ لَفْظًا، لَكِنْ مُخْتَلِفَانِ مَعْنَى، فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِالْمُثْنَى، وَلَيْسَ مُثْنَى، أَمَّا إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ بِهِمَا أَتَمًّا وَاقِفَيْنِ عَلَى أَقْدَامِهِمَا، فَهُوَ مُثْنَى.

ومِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُكَ: (الْبَحْرَيْنِ) إِنْ كُنْتَ تَقْصِدُ بَحْرًا وَبَحْرًا، فَهُوَ مُثْنَى، وَإِنْ كُنْتَ تَقْصِدُ الْبَلَدَ الْمَعْرُوفَ، فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْمُثْنَى، وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُكَ: (عَيْنَانِ) إِذَا قَصَدْتَ الْعَيْنَ الْبَاصِرَةَ، وَالْعَيْنَ النَّابِعَةَ مِنَ الْأَرْضِ، فَهَذَا اتَّفَقَا لَفْظًا، وَاخْتَلَفَا مَعْنَى، فَيَكُونُ مُلْحَقًا بِالْمُثْنَى.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ مَا يُلْحَقُ بِالْمُثْنَى، فَقَالَ: «وَ(كِلا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا» (كِلا) مَغْطُوفٌ عَلَى الْمُثْنَى، وَالْأَصْلُ فِي الْعَطْفِ الْمُغَايِرَةُ، إِذَنْ هِيَ مُلْحَقَةٌ بِالْمُثْنَى، وَالْمَعْنَى: وَارْفَعْ (كِلا) أَيْضًا بِالْأَلْفِ إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلًا. وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا وَصِلَ بِمُضْمَرٍ حَالٌ كَوْنِهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ.

وقوله: «وَصِلًا» الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: (وَصِلَ) يَعُودُ عَلَى (كِلا).

يعني: أَنَّ (كِلا) تُعْرَبُ إعرابَ المثنى، بشرط أن تُضَافَ إلى ضمير، وتكونُ هنا مُلْحَقَةً بالمثنى، تقولُ مثلاً: (جاءني كِلَاهُمَا، ورَأَيْتُ كِلَيْهِمَا، وَمَرَزْتُ بِكِلَيْهِمَا) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَلَفَعْنَ فِيكَ الْكَبِيرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى﴾ [الإسراء: ٢٣] فإن أُضِيفَتْ لغير الضمير لم تُلْحَقْ بالمثنى، بل تُعْرَبُ بحركات مُقَدَّرَةٍ على الألفِ، فتقولُ: (جاء كِلَا الرَّجُلَيْنِ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَزْتُ بِكِلا الرَّجُلَيْنِ).

إذن: (كِلا) لا يُمكنُ أن تكونَ مثنى، بل هي إمَّا مُلْحَقَةٌ بالمثنى، أو مُعْرَبَةٌ إعرابَ الاسمِ المفردِ بحركات مُقَدَّرَةٍ على الألفِ، ومثلُ (كِلا) (كِلتا) قال الله تعالى: ﴿كِلتا الْجَنَنِينِ مَاتَ أَكْلُهُمَا وَلَمْ يُظْلَمِ مِنْهُ شَيْئًا﴾ [الكهف: ٣٣] فـ ﴿كِلتا﴾ هنا ليست مَرْفُوعَةٌ بالألفِ، بل مَرْفُوعَةٌ بِضِمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ على الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ؛ لِأَنَّهَا أُضِيفَتْ إِلَى اسْمِ ظَاهِرٍ، وَهُوَ ﴿الْجَنَنِينِ﴾.

قوله: «كِلتا كَذَاكَ» المشارُ إليه (كِلا) يعني: (كِلتا) كـ (كِلا) تُلْحَقُ بالمثنى، إذا أُضِيفَتْ إِلَى ضَمِيرٍ، لَكِنْ (كِلا) لِلْمُذَكَّرِ، وَ(كِلتا) لِلْمُؤَنَّثِ، وَكِلَاهُمَا لِلتَّوَكِيدِ.

ولمَّا كانت (كِلا) وَ(كِلتا) لَمَّا كَانَ لَفْظُهُمَا مُفْرَدًا، وَمَعْنَاهُمَا مُثْنَى قَالَ النُّحَوِيُّونَ: إِنَّ (كِلا) -تَبَعًا لِمَا وَرَدَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ- يَجُوزُ فِيهَا مِرَاعَاةُ اللَّفْظِ فِي الْإِفْرَادِ، وَمِرَاعَاةُ الْمَعْنَى فِي التَّثْنِيَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَائِمٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَائِمَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كِلَاهُمَا قَائِمٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: كِلَاهُمَا قَائِمَانِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كِلاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَابِي^(١)

وهذا البيت فيه فوائد مهمة، منها:

أولاً: فيه إعراب (كِلا) إعراب المثنى؛ حيث قال: (كِلاهُمَا)؛ لأنها أُضِيفَتْ إلى ضمير، إِذَنْ: هي مُلْحَقَةٌ بِالمثنى في الشَّطْرِ الأوَّل، ومُعَرَّبَةٌ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ على الألف، حين أُضِيفَتْ إلى اسم ظاهر في الشَّطْرِ الثَّاني.

ثانياً: قوله: (كِلاهُمَا... بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا) فيه مراعاة الضمير لمعنى (كِلا)؛ لأنها دالَّةٌ على اثنتين، والضمير في (بَيْنَهُمَا) دالٌّ على اثنتين، والضمير في (أَقْلَعَا) دالٌّ على اثنتين.

ثالثاً: قوله: (كِلا) -هنا- ليست مُلْحَقَةٌ بِالمثنى؛ لأنها أُضِيفَتْ إلى اسم ظاهر؛ ولهذا قال في الخبر: (رَابِي) ولم يقل: (رَابِيَانِ) فراعى اللفظ. وقد يتعيَّنُ الإفرادُ في مثل قولِ الشَّاعر:

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا^(٢)

الشَّاهدُ قوله: (كِلاَنَا غَنِيٌّ) فهنا يجبُ الإفرادُ؛ لأنَّه هنا ذَكَرَ المُقَابِلَ، وهو قوله: (أَخِيهِ) وإلا لو قال: (كِلاَنَا غَنِيَانِ) لصَحَّ.

قوله: «اثْنَانِ» مُبْتَدَأٌ، و«اثْنَانِ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، و«كَابَتَيْنِ»: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، و«ابْتَيْنِ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَجُمْلَةُ «يَجْرِيَانِ» هي الخبرُ، و«كَابَتَيْنِ وَابْتَيْنِ» مُعَلَّقَةٌ بِ«يَجْرِيَانِ».

(١) هذا البيت قاله الفرزدق، كما في أسرار العربية (ص: ٢٨٧)، والخصائص (٣/ ٣١٤)، وشرح المفصل (١/ ٥٤)، وتمع الهوامع (١/ ٤١).

(٢) عزاه في اللسان: (غنا) إلى لمغيرة بن حَبَاء التَّمِيمِي.

والمعنى: أَنَّ (اثنَيْنِ واثنَتَيْنِ) أَيضًا مُلْحَقَتَانِ بِالْمُثْنَى، تُرْفَعَانِ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبَانِ وَتُجَرَّانِ بِالْيَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] وتقول: (رَأَيْتُ اِثْنَيْنِ مِنَ النَّاسِ) وتقول: (أَقْبَلَ اثْنَانِ مِنَ الرِّجَالِ) وتقول: (مَرَزْتُ بَاثْنَيْنِ مِنَ الرِّجَالِ).

و(اثنَتَانِ) كذلك، تقول: (عِنْدِي امْرَأَتَانِ اِثْنَتَانِ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ اِثْنَتَيْنِ، وَمَرَزْتُ بَامْرَأَتَيْنِ اِثْنَتَيْنِ) لَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ (اِثْنَيْنِ) وَ(اِثْنَتَيْنِ) أَنَّ الْأَوَّلَ لِلْمَذْكَرِ، وَالثَّانِي لِلْمُؤَنَّثِ.

وقوله: «كَابَتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ يَجْرِيَانِ» هَذَا مِثَالٌ، وَيَعْنِي: أَنَّ ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ تُعْرَبَانِ كَذَلِكَ، تُرْفَعَانِ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبَانِ وَتُجَرَّانِ بِالْيَاءِ، سِوَاءٍ أَصِيفَتَا أَمْ لَمْ تُضَافَا، فَتَقُولُ: (ابْنَا زَيْدٍ) وَتَقُولُ: (ابْنَانِ مِنْ زَيْدٍ) وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَا مُضَافَتَيْنِ.

إِذَنْ: ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْمُثْنَى يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ، وَأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ: (كِلَا) وَ(كِلْنَا) بِشَرْطِ الْإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ، وَ(اِثْنَانِ) وَ(اِثْنَتَانِ) مُطْلَقًا، وَذَلِكَ أَنَّ (كِلَا) وَ(كِلْنَا) لَيْسَ لِهَمَا مُفْرَدٌ، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمَا حَدُّ الْمُثْنَى، وَنَحْنُ قُلْنَا: إِنَّ الْمُثْنَى (مَا دَلَّ عَلَى اثْنَيْنِ أَوْ اِثْنَتَيْنِ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ أَهْنَتْ عَنْ مُتَعَاظِفَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى).

وَكَذَلِكَ (اِثْنَانِ) وَ(اِثْنَتَانِ) أَيْضًا، لَيْسَ لِهَمَا مُفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهِمَا، فَلَا يُقَالُ: (اِثْنٌ وَاثْنٌ) وَلَا (اِثْنَةٌ وَاثْنَةٌ) لَكِنْ لِهَمَا مُفْرَدٌ مِنْ مَعْنَاهُمَا، فَوَاحِدٌ مِنْ اِثْنَيْنِ، وَوَاحِدَةٌ مِنْ اِثْنَتَيْنِ، فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِمَا حَدُّ الْمُثْنَى.

أَمَّا قَوْلُهُ: «كَابَتَيْنِ وَابْتَتَيْنِ يَجْرِيَانِ» فَلَيْسَ (ابْنَانِ) وَ(ابْنَتَانِ) مُلْحَقَيْنِ بِالْمُثْنَى،

بل هما مُثْنَى حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّ (ابْنَيْنِ) نَابَتْ عَنْ (ابْنٍ وَابْنٍ) وَ(بِئْتَيْنِ) نَابَتْ عَنْ (بِنْتٍ وَبِنْتٍ) وَلَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقِيسُ الْمُلْحَقَ بِالْمُثْنَى عَلَى الْمُثْنَى حَقِيقَةً، وَالْمَعْنَى: أَنَّ (اِثْنَيْنِ) وَ(اِثْنَتَيْنِ) يُلْحَقَانِ بِالْمُثْنَى، وَيُعْرَبَانِ إِعْرَابَ (ابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ) وَلِذَا قَالَ: (كَابْنَيْنِ) وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ، وَالْمُشَبَّهُ غَيْرُ الْمُشَبَّهِ بِهِ، وَعَلَى هَذَا فـ(اِثْنَانِ) وَ(اِثْنَتَانِ) مُلْحَقَتَانِ بِالْمُثْنَى.

قوله: «الْيَا» فاعِلٌ (تَخْلُفُ) وَ(الْأَلِفُ) مَفْعُولٌ بِهِ، يَعْنِي: أَنَّ الْيَاءَ تَكُونُ بَدَلًا عَنْ الْأَلِفِ، نَصَبًا وَجَرًّا، يَعْنِي: فِي حَالِ الْجَرِّ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ.
قوله: «فِي جَمِيعِهَا» أَي: فِي الْمُثْنَى، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ.

وَمِنْ هُنَا عَرَفْنَا حُكْمَ الْمُثْنَى، وَأَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، فَتَقُولُ:
(قَامَ الرَّجُلَانِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَزْتُ بِالرَّجُلَيْنِ) فَلَا يَخْتَلِفُ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ.

قوله: «بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أُلِفَ» يَعْنِي: قَدْ أُلِفَ لُغَةً عِنْدَ الْعَرَبِ، فَالْعَرَبُ لَا يَكْسِرُونَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي الْمُثْنَى، بَلْ يَفْتَحُونَهَا كَقَوْلِكَ: (مَرَزْتُ بِالرَّجُلَيْنِ، وَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَيْنِ)؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُثْنَى لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا؛ اخْتِرَازًا مِنْ يَاءِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْجَمْعِ مَا قَبْلَهَا يَكُونُ مَكْسُورًا، فَتَقُولُ فِي الْمُثْنَى: (مُسْلِمَيْنِ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] وَأَمَّا فِي الْجَمْعِ، فَتَقُولُ: (مُسْلِمِينَ).

فَصَارَ الْمُثْنَى الْآنَ يُعْرَبُ كَالتَّالِي: إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَبِالْأَلِفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَإِذَا كَانَ مَنْصُوبًا فَبِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَإِذَا كَانَ مُجَرَّرًا فَبِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ

الكسرة، وما ألحق به مثله، وهذا هو الباب الثاني من الأبواب التي خرجت عن الأصل.

فإذا قال قائل: كيف عرفنا هذا؟

قلنا: من تتبع كلام العرب، وعلماء اللغة تعبوا تعباً عظيماً في طلب اللغة، حتى كان الواحد منهم يسافر إلى البادية في شِعَافِ الجبال، وفي مَهَابِطِ الرِّمالِ، يَبْحَثُ عن أعرابيٍّ واحدٍ يسأله عن مسألةٍ في النُّحو، وهذا من لُطْفِ الله؛ لأنَّ هذا يُحْفَظُ اللغةَ العربيَّةَ التي هي لغةُ القرآن والحديث.

فهذان بابان من الأبواب التي تنوب فيها الحروف عن الحركات.



٣٥- وَارْفَعِ بِـ (وَإِ) وَبِـ (يَا) اجْرُزْ وَانْصِبِ

سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ (مُذْنِبٍ)

الشرح

هذا هو الباب الثالث من الأبواب التي تنوب فيها الحروف عن الحركات، وهو باب جمع المذكر السالم، وما ألحق به، فهو مستثنى مما يرفع بالضمة، ويُنصب بالفتحة، ويُجر بالكسرة، فقولنا: (جمع المذكر) احتراز من جمع المؤنث، وقولنا: (السالم) يعني: الذي سَلِمَ فيه بناء المفرد، ولم يتغير، فخرج به الجمع الذي يتغير به المفرد، كـ (الأعراب والرجال والأقوام) فهذا لا يرفع بالواو، ولا ينصب ويجر بالياء؛ لأنه ليس جمع مذكر سالتا؛ لأن الجموع تنقسم إلى قسمين: مجموع لا يسلم مفردهما من التغير عند الجمع، فهذه خارجة بقوله: (سالم جمع) ومجموع لا يتغير مفردهما، وهي داخلية في قوله: (سالم جمع).

قوله: «ارفع بواو» أي: نيابة عن الضمة.

و«يا اجرز وانصب» أي: نيابة عن الكسرة في الجر، والفتحة في النصب، مثال ذلك: (مسلم) جمعه (مسلمون) جمع مذكر سالم؛ لأن المفرد لم يتغير، فالميم مضمومة في المفرد والجمع، والسين ساكنة، واللام مكسورة، والميم الأخيرة بحسب الإعراب؛ ولهذا سمي جمع مذكر سالتا، فإن تغير المفرد، فإنه لا يعتبر جمع مذكر سالتا، مثل: (رجل) جمعها: (رجال).

تقول: (انْتَصَرَ الْمُسْلِمُونَ، وَنَصَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرَزَتْ بِالْمُسْلِمِينَ) ولو قال قائل: (انْتَصَرَ الْمُسْلِمِينَ) لم يَجُزْ، ولو قال: (نَصَرَ اللَّهُ الْمُسْلِمُونَ) لم يَجُزْ أيضًا؛ ولهذا يجب أن تَتَّبَعَ هذه القواعد التي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ لِيَكُونَ كَلَامُنَا مُطَابِقًا لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وقوله: «وَأَرْفَعُ بِ(وَإِوِ) وَبِ(يَا) اجْزُرْ وَأَنْصِبِ» يعني: أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُجْرُ بِالْيَاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَهَذِهِ الْحُرُوفُ هِيَ عِلَامَاتُ إِعْرَابٍ، وَلَيْسَ عَلَى مَا قِيلَ: إِنَّ عِلَامَاتِ الإِعْرَابِ هِيَ الضَّمَّةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْوَاوِ، وَالْفَتْحَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، وَالْكَسْرَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا هِيَ نَفْسُهَا عِلَامَاتٌ.

قوله: «سَالِمٌ بَجْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ» كلمة (عَامِرٍ) يَشِيرُ بِهَا إِلَى الْعِلْمِ، وَ(مُذْنِبٍ) يَشِيرُ بِهَا إِلَى الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ (مُذْنِبٍ) وَصِفٌ، وَ(عَامِرٍ) عَلَمٌ عَلَى رَجُلٍ، وَلَا يَرِيدُ الْمُؤَلِّفُ بِكَلِمَةِ (عَامِرٍ) اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي (عَمَرَ الْبَيْتَ) مَثَلًا، إِنَّمَا يَرِيدُ عَلَمَ الرَّجُلِ، مِثْلَ: (عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ) فَأَبُوهُ اسْمُهُ (عَامِرٌ) فَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ أَبَاهُ عَمَرَ بَيْتًا، وَلَكِنَّهُ عَلَمٌ، فَابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ (عَامِرٍ) اسْمَ فَاعِلٍ، لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهُ اسْمَ فَاعِلٍ لَصَارَ مُكْرَّرًا مَعَ قَوْلِهِ: (مُذْنِبٍ) وَحَيْثُ نَقُولُ: (عَامِرٍ) عَلَمٌ جَامِدٌ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا.

فَأَشَارَ بِهِذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ إِلَى الْعِلْمِ وَإِلَى الصِّفَةِ، وَأَفَادَنَا رَحِمَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ يَكُونُ جَمْعًا لِلْأَعْلَامِ، وَيَكُونُ جَمْعًا لِلْأَوْصَافِ، وَهُوَ كَذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً، فَ(عَامِرٌ) -مَثَلًا- جَمْعُهُ: (عَامِرُونَ) وَ(مُذْنِبٌ) جَمْعُهُ: (مُذْنِبُونَ) فَالْمُقَرَّدُ مِنْهُمَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، غَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ لِحَقَّقَتِ الْعِلَامَةُ، وَهِيَ الْوَاوُ وَالنُّونُ فَقَطْ.

فصارَ الآنَ جمعُ المذكرِ السالمِ هو الذي سَلِمَ فيه بناءُ مُفْرَدِهِ، وأما (رِجَالٌ) -مثلاً- فجمعُ مُذَكَّرٍ، ولكن ليسَ بسالمٍ؛ لأنَّ (رِجَالٌ) جمعُ: (رَجُلٍ) وقد تغيَّرَ مُفْرَدُهُ عندَ الجمعِ، فهو قبلَ الجمعِ مَفْتُوحُ الرَّاءِ، مَضْمُومُ الجيمِ، فلما جُمِعَ صارَ مَكْسُورَ الرَّاءِ، مَفْتُوحَ الجيمِ، وزِيدَ فيه أَلِفٌ، أما جمعُ المذكرِ السالمِ فلا يَتَغَيَّرُ المُفْرَدُ فيه عندَ الجمعِ.

وبالنَّظَرِ إلى كلمةِ (عَامِرٍ) نجدُ أنَّها عَلَمٌ لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ مِنْ تاءِ التَّأْنِيثِ، ومن التَّرْكِيبِ، والمؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ لاختصارِهِ يُحِيلُ الإنسانَ بِمَعْرِفَةِ الشُّرُوطِ على المثالِ، فصارتْ شُرُوطُ جمعِ الاسمِ الجامدِ^(١) جمعَ مذكرٍ سالتما خمسةَ شُرُوطٍ:

الشَّرْطُ الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، مثلُ: (عَامِرٍ) فَيُجْمَعُ على (عَامِرُونَ) و(زَيْدٍ) فَيُجْمَعُ على (زَيْدُونَ) و(مُحَمَّدٍ) فَيُجْمَعُ على (مُحَمَّدُونَ) و(عَمْرٍو) فَيُجْمَعُ على (عَمْرُونَ) و(صَالِحٍ) عَلَمٌ لِرَجُلٍ، فَيُجْمَعُ على (صَالِحُونَ) فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ، مثلُ: (ثَوْبٍ) فلا يُجْمَعُ إِلَّا إِنْ سُمِّيَ بِهِ، فَيَقَالُ: (ثَوْبُونَ) ومثلهُ: (رَجُلٍ) لا يُجْمَعُ جمعَ مذكرٍ سالتما، فلا يُمكنُ أَنْ تَقُولَ: (رَجُلُونَ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا وَلَا وَصْفًا، بل هو اسمُ جنسٍ، كذلك (إِنْسَانٌ) لا يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (إِنْسَانُونَ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا وَلَا وَصْفًا، ومثلهُ: (بَشَرٌ) لا يُقَالُ فِي جَمْعِهِ: (بَشَرُونَ)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا وَلَا وَصْفًا.

(١) ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق، فالجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلَّ على حَدَثٍ، أو معنى من غير ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رَجُلٌ وشَجَرٌ وبَقَرٌ، وأسماء الأجناس المعنوية، كنَضَرٍ وفَهْمٍ وقيام وقعود وضوء ونور وزمان. والمشتق: ما أُخِذَ من غيره، ودلَّ على ذاتٍ، مع ملاحظة صفة، كعالمٍ وظريف. انظر: شذا العرف (ص: ٥٦).

أَمَّا إِذَا سَمَّيْتَ إِنْسَانًا رَجُلًا أَوْ إِنْسَانًا أَوْ بَشَرًا، وَأَرَدْتَ الْجَمْعَ، فَحِينَئِذٍ يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (رَجُلُونَ) و(إِنْسَانُونَ) و(بَشَرُونَ).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ لِمَذْكَرٍ، فَإِنْ كَانَ لِمُؤَنَّثٍ فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ، مِثْلُ: (سُعَادَ) فَلَا تَقُولَ: (سُعَادُونَ)؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ عَلَى مُؤَنَّثٍ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ لِعَاقِلٍ، أَيْ مِنْ جِنْسِ الْعُقَلَاءِ، إِذَنْ: الْمُرَادُ بِالْعَاقِلِ هُنَا مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَعْقَلَ، فَلَوْ فُرِضَ أَنَّ عِنْدَنَا عَشْرَةَ مَجَانِينَ، اسْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ (عَامِرٌ) فَيُجْمَعُونَ جَمَعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا، وَلَوْ سَمَّيْنَا حِصَانًا بِاسْمِ عَلَمٍ، وَسَمَّيْنَا أَيْضًا بِهَذَا الْعَلَمِ خُيُولًا أُخْرَى، فَهَلْ نَجْمَعُهَا جَمَعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ لِعَاقِلٍ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ، مِثْلُ: (لَاحِقٍ) و(وَاشِقٍ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ وَلِذَا لَمْ يَقُلْ: (عَامِرَةٌ) بَلْ قَالَ: (عَامِرٍ) فَإِنْ كَانَ فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، مِثْلُ: (حَمْزَةٌ) و(طَلْحَةٌ) فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - وَهُوَ الصَّحِيحُ: يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ هَذَا الْجَمْعَ؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي (طَلْحَةٍ) لَيْسَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى التَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا هِيَ تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ فَقَطْ، وَالْعِبْرَةُ بِالمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ، فَالتَّاءُ فِيهِ بَنِيَّةُ الْإِنْفِصَالِ؛ لَكُونِهَا زَائِدَةً.

وَعَلَى هَذَا يَصَحُّ أَنْ نَقُولَ: (طَلْحُونَ، وَحَمْزُونَ، وَقَتَادُونَ) فِي جَمْعِ (طَلْحَةٍ، وَحَمْزَةٍ، وَقَتَادَةٍ).

وعلى الرَّأْيِ الأوَّلِ: فَإِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ لَا تُجْمَعُ جَمْعَ مَذَكَّرٍ سَالِمًا، بَلْ تُجْمَعُ جَمْعَ مؤنَّثٍ سَالِمًا، أَوْ يُؤْتَى بِكَلِمَةِ (ذَوُو) مُضَافَةً إِلَى الْمُفْرَدِ، فَتَقُولُ: (ذَوُو طَلْحَةَ) أَي: أَصْحَابُ هَذَا الْاسْمِ، عَلِمًا أَنَّ الْمُخَاطَبَ إِذَا قُلْتَ لَهُ: (جَاءَ ذَوُو طَلْحَةَ) لَا يَفْهَمُ أَنَّ هُنَاكَ ثَلَاثَةَ أَشْخَاصٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اسْمُهُ (طَلْحَةُ) بَلْ سَيَفْهَمُ أَنَّكَ تَرِيدُ (أَصْحَابَ طَلْحَةَ) لِذَلِكَ كَانَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا أَصَحَّ.

وقاعدتي في بَابِ النَّحْوِ: أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ أَسْهَلَ فَهُوَ أَضَوْبُ، مَا دَامَتِ الْمَسْأَلَةُ لَيْسَ فِيهَا مُحَالَفَةٌ لِلشَّرْعِ، وَلَا شَيْءٌ تَمْنَعُهُ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، ثُمَّ لِمَاذَا يُصَحِّحُونَ جَمْعَ (زَيْدٍ) عَلَى (زَيْدُونَ) وَلَا يُصَحِّحُونَ جَمْعَ (طَلْحَةَ) عَلَى (طَلْحُونَ)؟ الْعِبْرَةُ بِالْمَعْنَى، وَاللُّغَةُ لَمْ تَأْتِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، حَتَّى (زَيْدُونَ) مَا سَمِعْنَا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَأْتِي جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ فِي الصِّفَةِ، أَمَّا الْعِلْمُ، فَلَا أَظُنُّ أَنَّ جَمْعَهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، فِيمَا أَعْلَمُ.

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: أَنَّ يَكُونَ خَالِيًا مِنَ التَّرْكِيبِ الْمَرْجِيِّ وَالْإِضَافَةِ وَالْإِسْنَادِيِّ، فَأَمَّا التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ: وَهُوَ ضَمُّ كَلِمَتَيْنِ بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِضَافَةِ، مِثْلُ: (بَعْلَبِكَ) فَيَقُولُونَ: لَا يَصِحُّ أَنْ تَجْمَعَهَا عَلَى (بَعْلَبِكُونَ) فَلَا تَقُولُ: (جَاءَ بَعْلَبِكُونَ) وَمِثْلُهَا: (مَعْلَبِكْرَب) فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُجْمَعَ إِلَّا بِوَاسِطَةِ (ذَوُو) مُضَافَةً إِلَى الْمُفْرَدِ، فَتَقُولُ: (جَاءَ ذَوُو بَعْلَبِكَ) أَي: أَصْحَابُ هَذَا الْاسْمِ.

وذهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى جَوَازِ جَمْعِ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا جَمْعَ مَذَكَّرٍ سَالِمًا، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: (جَاءَ بَعْلَبِكُونَ) وَيَصِحُّ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: فِي جَمْعِ (سَيَوْنِهِ) (سَيَوْنُهُونَ) وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْقَاعِدَةِ السَّائِرَةِ السَّائِدَةِ الشَّائِخَةِ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي مَسْأَلَةٍ أَخَذْنَا بِالْأَسْهَلِ، فَتَقُولُ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ: (جَاءَ بَعْلَبِكُونَ) وَلَا مَانِعَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، نَحْوُ: (عَبْدُ اللَّهِ) فَكَيْفَ يُجْمَعُ؟ إِنْ جُمِعَتْ
 الْمُضَافَ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: (عَبْدُ اللَّاهُوتِ) فِيهِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاحِدٌ، وَهَذَا
 مَانِعٌ شَرْعِيٌّ، وَإِنْ قُلْتُ: (عَبْدُو اللَّهِ) بِالْوَاوِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ صَرَتْ كَأَنَّكَ أَضَفْتَ
 جَمِيعَ هَؤُلَاءِ إِلَى وَاحِدٍ، فَلَا يَعْلَمُ الْمَخَاطَبُ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ، فَقَدْ يَظُنُّ أَنَّهُ لَفْظٌ مُجْمُوعٌ
 عَلَى صِغَةِ الْجَمْعِ، وَهُوَ لَوَاحِدٌ؛ وَلِذَا عِنْدَ الْجَمْعِ تَأْتِي بِكَلِمَةِ (ذَوُو) فَتَقُولُ:
 (جَاءَ ذَوُو عَبْدِ اللَّهِ) أَيْ: أَصْحَابُ هَذَا الْاسْمِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصْخُ، وَأَنَّهُ يُجْمَعُ
 الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ، وَيُضَافُ إِلَى الْجُزْءِ الثَّانِي، فَتَقُولُ: (جَاءَ عَبْدُو اللَّهِ) كَمَا تَقُولُ فِي
 الْمَثْنَى: (عَبْدَا اللَّهِ) وَمِنْهُ قَوْلُ الْمَلْغِزِ:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَ اللَّهِ بِالْبَيْتِ سَبْعَةً حَجَّ مِنَ النَّاسِ الْكِرَامِ الْأَفَاضِلُ^(١)
 هَذَا الْبَيْتُ فِيهِ أَلْغَازٌ: الْأَوَّلُ: نَصَبُ (عَبْدَا اللَّهِ) فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ فَاعِلٌ
 لـ (طَافَ) وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَرَادَ تَنْثِيَةَ (عَبْدِ اللَّهِ) فَهِيَ مُثْنَى مَرْفُوعَةٌ بِالْأَلِفِ، وَالثَّانِي:
 نَصَبُ (الْبَيْتِ) وَالظَّاهِرُ جَرُّهُ بِالْبَاءِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَرَادَ اتِّصَالَ الْبَاءِ بِإِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ،
 وَالْأَصْلُ: (بِیَ الْبَيْتِ) وَ(الْبَيْتِ) مَفْعُولُ (طَافَ) وَالثَّلَاثُ: رَفْعُ (النَّاسِ) وَالظَّاهِرُ
 جَرُّهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ أَرَادَ (مِنَى) إِخْدَى الْمَشَاعِرِ، وَ(النَّاسِ) فَاعِلٌ،
 وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ:

لَقَدْ طَافَ عَبْدَا اللَّهِ بِیَ الْبَيْتِ سَبْعَةً وَحَجَّ مِنی النَّاسِ الْكِرَامِ الْأَفَاضِلُ
 وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) الْأَلْعَازُ النَحْوِيَّةُ لِابْنِ هَشَامٍ (ص: ١٠٧)، وَرَوَايَةُ الشُّطْرِ الثَّانِي فِيهِ:

فَسَلَ عَنْ عِبِيدِ اللَّهِ ثُمَّ أَبَا بَكْرٍ

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ^(١)
إِذْنُ: يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ صَدْرُ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِضَافِيًّا، وَيُضَافَ إِلَى عَجْزِهِ،
وَلَا مَانِعَ.

وَأَمَّا التَّرْكِيبُ الْإِسْنَادِيُّ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي فِي جَمْعِهِ إِشْكَالٌ، فَقَالُوا: لَا بُدَّ أَنْ
نَأْتِيَ بِ(ذَوُو) فَتَقُولُ: (جَاءَ ذَوُو شَابٍ قَرْنَاهَا) أَي: أَصْحَابُ هَذَا الْاسْمِ؛ لِأَنَّكَ
لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَجْمَعَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِعَ فِي الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا أَوْ إِضَافِيًّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ
أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا، وَأَمَّا الْمُرَكَّبُ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ.

قَوْلُهُ: «مُذْنِبٍ»: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ (أَذْنَبَ) يَعْنِي: فَاعِلًا لِلذَّنْبِ، وَهُوَ وَصَفٌ
لِلْمُذَكَّرِ عَاقِلٍ، وَلَيْسَ اسْمًا، فَلَا أَحَدٌ يُسَمِّي ابْنَهُ (مُذْنِبًا).

وَهَذَا الْوَصْفُ إِذَا تَأَمَّلْنَاهُ وَجَدْنَا أَنَّهُ لِلْمُذَكَّرِ عَاقِلٍ، خَالٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ،
وَيَقُولُونَ: لَيْسَ مِنْ بَابِ (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) وَلَا (فَعْلَانُ فَعَلًى) وَلَا مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمُذَكَّرُ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَعِزَاهُ ابْنُ مَفْلُحٍ فِي الْفُرُوعِ لِتَمِيمِ بْنِ رَافِعِ الْمَخْزُومِيِّ، وَعِزَاهُ غَيْرُهُ لِلْمَعْرِيِّ،
وَهَذَا مِنَ الْآيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ، حَيْثُ نَصَبَ (اللَّهُ) يَرِيدُ: أَقُولُ: لِعَبْدَةٍ، فَرَحَّمُ، وَنَصَبَ اللَّهُ عَلَى
الْإِغْرَاءِ، وَ(سَقَاؤُنَا): فَاعِلٌ يَفْعَلُ مَحْذُوفٌ يَفْسُرُهُ (وَهَى) بِمَعْنَى سَقَطَ، وَ(هَاشِمٍ) مَرْكَبَةٌ مِنْ
كَلِمَتَيْنِ: الْأُولَى: (وَهَى) بِمَعْنَى ضَعُفَ، وَ(شِمٍ): فَعْلٌ أَمْرٌ، وَهُوَ مَعْمُولُ الْقَوْلِ، وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ:
أَقُولُ لِعَبْدَةِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَى شِمٍ

كَأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ: أَقُولُ لِعَبْدَةِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَهَى وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ - وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ شَيْءٌ
مِنَ الْمَاءِ: أَتَى اللَّهُ، وَشِمُ الْبَرَقِ، عَسَى أَنْ يَعْقِبَهُ الْمَطَرُ، وَقَرِينَةُ (هَاشِمٍ) لِدِ (عَبْدِ شَمْسٍ) أَبْعَدَتْ
فَهَمَّ الْمُرَادِ. وَانْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي الْفُرُوعِ لِابْنِ مَفْلُحٍ (٦/٣٨)، وَنَفَحَ الطَّيْبُ لِلْمَقْرِي
(٥/٢٤٦)، وَمَعْنَى اللَّيْبِ لِابْنِ هِشَامٍ (١/٣٧٠)، وَالزَّهْرُ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ لِلْسَّيْطَوِيِّ (١/٤٥٩)،
وَالْإِحَاطَةُ فِي أَخْبَارِ غَرْنَاطَةِ لِسَانِ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ (٢/١٤٣).

والمؤنث، وأمّا التركيب، فغير وارد؛ لأنّه لا تركيب في الصفات.

فصارت الآن شروط جمع الوصف بجمع مذكّر سألها ستة شروط:

الشرط الأول: أن يكون الوصف للمذكّر، مثل: (مذنب) فتقول في جمعه: (مذنبون) و(قائم) و(قائمون) و(راكع) و(راكعون) و(ساجد) و(ساجدون) وهلمّ جرّاً.

فإن كان وصفاً لمؤنث، فلا يجمع هذا الجمع مثل: (حائض)؛ لأنّها ممّا خصّ به المؤنث.

وهل (حامل) مثلها، لا يجمع جمع مذكّر سألها؟ الجواب فيه تفصيل: إن أريد به المرأة الحامل فلا؛ لأنّه وصف لمؤنث، فلا يقال: (حاملون) وإن أريد حمل المتاع والأرزاق، وما أشبه ذلك، فيجوز أن يجمع جمع مذكّر سألها، تقول مثلاً: (جاءني رجال حاملو أمتعتهم).

الشرط الثاني: أن يكون الوصف لعاقلي؛ ولذا ما أذكرى الناظم حيث قال: (مذنب)؛ لأنّ الذنب إنّما يكون من العقلاء، فالمتعانين ليس لهم ذنوب، والبهائم لا توصف بأنّها مذنبة، فكأنه رحمه الله أشار إلى أنّه لا بدّ أن يكون الوصف وصفاً لعاقلي، وضدّ العاقلي من لا يعقل مثل: البهائم والجماد وغيرهما، وعلى هذا إذا قلت: (شهاب ثاقب) فهل يجمع (ثاقب) على (ثاقبون)؟

الجواب: لا؛ لأنّها ليست لعاقلي، ومثل ذلك أيضاً: (مضرع)^(١) فلا يصحّ

(١) أضرعت الشاة: نزل لبنها قبل التّاج. وأضرعت الناقة، وهي مضرع: نزل لبنها من ضرعها. التاج: ضرع.

أن تقول: (مُضَرِّعُونَ)؛ لأنها ليست لعاقِلٍ، وكذلك هي لِمُوَثَّثٍ.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ: أن يكونَ الوصفُ خَالِيًا مِنَ التَّاءِ، فإن كان مَقْرُونًا بالتَّاءِ لم يُجْمَعْ جمعَ مذكَّرٍ سَالِمًا، ولو كان وَضْفًا لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ، مثل: (عَلَّامَةٍ) و(نَابِغَةٍ) فلا يُقَالُ: (عَلَّامُونَ) و(نَابِغُونَ) وهذا الشَّرْطُ فيه خِلَافٌ، فالذين قالوا: لا يجوزُ، قالوا: لأنَّك إذا قلتَ: (عَلَّامُونَ) في جَمْعِ (عَلَّامَةٍ) لم تُفْصِحْ بالتَّاءِ التي فيها زيادةُ مُبَالِغَةٍ؛ لأنَّ (عَلَّامَةً) أَشَدُّ في المُبَالِغَةِ مِنْ (عَلَّامٍ) فإذا قلتَ: (عَلَّامُونَ) ظَنَّ السَّامِعُ أَنَّها جَمْعُ (عَلَّامٍ) وهي أَقْلُ رُتْبَةٍ مِنْ (عَلَّامَةٍ).

وقال بعضُ النَحْوِيِّينَ: إذا عَلِمْنَا المرادَ فهو جَائِزٌ، حتَّى وإن كان مَقْرُونًا بالتَّاءِ. ونحن نقولُ: إنَّ اشتراطَ ألاَّ يكونَ مَحْتَوًى بالتَّاءِ ليس عليه دَلِيلٌ، لا مِنَ القرآنِ، ولا مِنَ السُّنَّةِ، ولا مِنَ الإجماعِ، فإذا لم يكنْ كذلك، فإنَّه لا يُعْتَبَرُ، فالصَّحِيحُ أَنَّهُ يجوزُ الجَمْعُ، والمهمُّ أنْ نَفْهَمَ المعنى المرادَ.

الشَّرْطُ الرَّابِعُ: ألاَّ يكونَ الوصفُ على وَزْنِ (أَفْعَلٍ) الذي مُؤَنَّثُهُ (فَعَلَاءٌ) فلا تقولُ: (أَحْمَرُونَ) في جمعِ (أَحْمَرٍ) ولا (أَصْفَرُونَ) في جمعِ (أَصْفَرٍ)؛ لأنَّ المُؤَنَّثَ منهما: (حَمْرَاءٌ) و(صَفْرَاءٌ) على وزنِ (فَعَلَاءٍ).

الشَّرْطُ الْخَامِسُ: ألاَّ يكونَ الوصفُ على وَزْنِ (فَعْلَانٍ) الذي مُؤَنَّثُهُ (فَعْلَى) فلا تقولُ: (سَكْرَانُونَ) في جمعِ (سَكْرَانٍ) ولا (غَضْبَانُونَ) في جمعِ (غَضْبَانٍ)؛ لأنَّ المُؤَنَّثَ على وَزْنِ (فَعْلَى).

الشَّرْطُ السَّادِسُ: ألاَّ يكونَ الوصفُ ممَّا يَسْتَوِي فِيهِ المُذَكَّرُ والمُؤَنَّثُ؛ ولذا قال: (مُذْنِبٌ) فهي للمذكَّرِ، أمَّا (مُذْنِبَةٌ) فهي للمؤنَّثِ، وعلى ذلك لا تقولُ:

(جَرِيحُونَ) في جمع (جَرِيح) ولا (صَبُورُونَ) في جمع (صَبُور) لكن إذا وُجِدَ ما يدلُّ على أنه يُرادُ به المذكرُ، جاز جمعه، مثل قولك: (عِنْدِي رِجَالٌ شَرِيفُونَ)؛ لأنَّ المحظورَ زال الآن، وتقول: (عِنْدِي خَدَمٌ صَبُورُونَ) فيجوز؛ لأنَّ أصلَ منع الوصفِ - إذا كان ممَّا يَسْتَوِي فيه المذكرُ والمؤنثُ - أنه لم يَتَعَيَّنْ للمذكرِ، هذا السَّبَبُ، فإذا وُجِدَ ما يدلُّ على أنه يَتَعَيَّنُ للمذكرِ زال المحظورُ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ في الوصفِ أَنْ يَكُونَ لِلْمُذَكَّرِ عَاقِلٌ خَالِيًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ، وليس من بابِ (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) ولا مِنْ بَابِ (فَعْلَانُ فَعْلَى) ولا ممَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ، فَإِنْ وَجِدَتْ صِفَةٌ مَجْمُوعَةٌ لَا تَنْطَبِقُ عَلَيْهَا هَذِهِ الشُّرُوطُ، فَهِيَ مَسْمُوعَةٌ، أَيْ: تُحْفَظُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

وَأَنَا أَرَى أَنْ نَحْذِفَ مَا زَادَ عَلَى (وَصَفِ لِلْمُذَكَّرِ عَاقِلٍ خَالٍ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ)؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ خِلَافٍ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ نُدْخِلَ أَنْفُسَنَا فِي غِمَارِ خِلَافٍ مَرْجُوحٍ.



- ٣٦- وَشِبْهُ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا) وَبَابُهُ الْحَقُّ، وَ(الْأَهْلُونَا)
 ٣٧- (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عَلَيُونَا) وَ(أَرْضُونَ) شَذَّ وَ(السَّنُونَا)
 ٣٨- وَبَابُهُ وَمِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

الشرح

قوله: «وَشِبْهُ ذَيْنِ» يعني: ما شابهتهما في كونه عِلْمًا أو صِفَةً على الشُّرُوطِ التي ذكرنا.

قوله: «وَبِهِ» أي: بهذا الجمع، يعني: وألحق بهذا الجمع (عِشْرُونَ) وبابُهُ، وبَابُ (عِشْرُونَ) هو: (ثَلَاثُونَ، وَأَرْبَعُونَ، وَخَمْسُونَ، وَسِتُّونَ، وَسَبْعُونَ، وَثَمَانُونَ، وَتِسْعُونَ) فهذا مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم؛ لأنه ليس عِلْمًا ولا صِفَةً، فإذا قلتَ: (جَاءَنِي عِشْرُونَ رَجُلًا) فـ(جاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(النُّونُ) للوقاية، و(الياءُ) مَفْعُولٌ به، و(عِشْرُونَ) فاعلٌ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رفعه الواوُ نيابةً عن الضمة؛ لأنه مُلْحَقٌ بجمع المذكر السالم.

وهو في الحقيقة مُلْحَقٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أنه ليس عِلْمًا ولا صِفَةً.

الثاني: أنه لا يدلُّ على مُفْرَدِهِ، فمثلاً: (عِشْرُونَ) ليست تدلُّ على المُفْرَدِ (عِشْرٍ) لأنَّك لو قلتَ: (عِشْرٌ) مُفْرَدُ (عِشْرُونَ) ثُمَّ قلتَ: (عِشْرُونَ) فيكونُ أَقَلُّ الجمعِ ثلاثون؛ لأنَّك لو جَمَعْتَ (عِشْرٌ) وأقلُّ جمعٍ هو ثلاثة، فيكونُ عندك (عِشْرٌ

وَعَشْرٌ وَعَشْرٌ) فيكون أقلّ الجمع ثلاثون، وليس الأمر كذلك، ثُمَّ إِنَّهُ مع كونه غير جمع للعشرِ يَخْتَلِفُ عن (العَشْرِ)؛ لأنَّ (العَشْرَ) مَفْتُوحُ الْعَيْنِ، ساكنُ الشَّيْنِ، و(العَشْرُونَ) مَكْسُورُ الْعَيْنِ، ساكنُ الشَّيْنِ، إِذَنْ هُوَ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وإن شئتَ فقل: لأنّه ليس علماً ولا صفةً، واكتفِ بهذا.

قوله: «وَالْأَهْلُونَ»: أي: و(الْأَهْلُونَ) مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ أَيْضًا، فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، قال الله تعالى: ﴿سَقَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١] فـ ﴿أَهْلُونَا﴾ مَرْفُوعَةٌ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْفَاعِلِ الْمَرْفُوعِ، وقال الله عَزَّجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ [التحریم: ٦] فـ ﴿أَهْلِيكُمْ﴾ هنا منصوبةٌ بِالْيَاءِ، وقال عَزَّجَلَّ في المنافقين: ﴿بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾ [الفتح: ١٢] فـ ﴿أَهْلِيهِمْ﴾ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَجْرُورَةٌ بِـ ﴿إِلَى﴾.

و(أَهْلُونَ) اسمُ جنسٍ، وليس علماً ولا صفةً، فهو اسمٌ جامدٌ؛ فلذلك نقول: هو مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ.

قوله: «أُولُو»: بمعنى (أَصْحَابٍ) وهي مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢] فقال: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا﴾ بِالْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا فَاعِلٌ، و﴿أَنْ يُؤْتُوا أُولَى﴾ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، و(أُولُو) مُلَازِمَةٌ لِلإِضَافَةِ؛ ولهذا لا تأتي معها التَّوْنُ، نقول: (جاء أُولُو الْفَضْلِ، وَرَأَيْتُ أُولَى الْفَضْلِ، وَمَرَزْتُ بِأُولَى الْفَضْلِ) ومعناها: أصحابُ.

وَأَلْحَقْتُ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، ولم تكن جمعاً؛ لأنّه ليس لها واحدٌ مِنْ لَفْظِهَا، فهي ليست جمعاً لفظاً، وإن كانت في مَعْنَاهَا كَالْجَمْعِ، وهل يصحُّ أن نقول: ولأنّها ليست علماً ولا وصفاً؟ نقول: هي وَصْفٌ؛ لأنَّ (أُولُو) بمعنى أصحابٍ.

قوله: «عَالَمُونَ»: عَالَمُونَ أَيضًا مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ، قال الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] فهي مجرورة هنا، فـ(العالم) جمعها: (عالمون) وهو مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ في إعرابه؛ لأنه ليس علمًا ولا صفةً، ولا دالًّا على مفرد؛ لأنَّ (عالم) و(عالمون) معناهما واحدٌ، كلاهما يدلُّ على الجمع، و(عالمون) هذه غيرُ (عالمون) فالثانية جمعُ مُذَكَّرٍ سَالِمٍ.

قوله: «عَلِيُونَا»: اسمٌ لأعلى الجنة، مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ، قال الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ ۝ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩] فَرَفَعَهَا بِالْوَاوِ، وَجَرَّهَا بِالْيَاءِ، فَأُلْحِقْتُ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ؛ لأنها ليست علمًا لعاقِلٍ، بل هي علمٌ لمكانٍ، وهو الجنة، وكذلك هي علمٌ لمؤنَّثٍ، وليست لمُذَكَّرٍ.

قوله: «وَأَرْضُونَ»: جمعُ (أرض) و(الأرضون) مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ، قال النبي ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(١) فـ(أرضين) بالياء؛ لأنها مجرورة، وهي مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ؛ لأنها ليست علمًا ولا صفةً، ولا مُذَكَّرٍ، واخْتَلَفْتُ أَيضًا حَرَكَاتُهَا مع الْمُفْرَدِ، فَاَلْمُفْرَدُ (أَرْض) وهذه (أَرْضُونَ) لا (أَرْضُونَ) فَإِذَنْ هِيَ مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُهٍ؛ ولهذا قال: (شَدَّ) فهو شاذٌّ، يُعْذَرُ عَنْ الْقِيَاسِ.

وقوله: «شَدَّ» في الحقيقة أَنَّ الشُّدُودَ وَقَعَ فِي الْجَمِيعِ، وَهَذَا الشُّدُودُ بِحَسَبِ الْقَوَاعِدِ، لَا بِحَسَبِ الِاسْتِعْمَالِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ، وَمَا كَانَ مَوْجُودًا

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض، رقم (٢٤٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، رقم (١٦١٠).

في القرآن فليس بِشَادٍ، ووجهُ ذلك أَنَّ (الْأَرْضُونَ) خَرَجَتْ عن الأصلِ من عدَّة أوجهٍ كما سبق.

قوله: «وَالسُّنُونَا» يعني: وكذلك أُلْحِقَ بجمعِ المَذَكَّرِ السَّالِمِ (السُّنُونُ) وهو جمعُ (سَنَةٍ) يُرْفَعُ بالواو، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، قال الله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِي السَّجَنِ بِضَعِ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٢] فلما كان مُلْحَقًا بجمعِ المَذَكَّرِ السَّالِمِ جُرَّ بالياء، وإنَّما أُلْحِقَ به؛ لأنَّه ليس عَلَمًا ولا صِفَةً، ولا مُذَكَّرًا، ولا لعاقِلٍ، ولا وَافِقَ المُفْرَدِ في حَرَكَتَيْهِ؛ ولهذا صار شَادًا.

وقوله: «وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسُّنُونَا» أي: والسُّنُونُ كذلك شَذَّ.

قوله: «وَبَابُهُ» أي: وبابُ (سِنِينَ) وبابُ السَّيْنِ عند النَحْوِيِّينَ هو كُلُّ اسمٍ ثَلَاثِيٍّ حُذِفَتْ لَامُهُ، وَعَوَّضَ عنها تاءُ التَّائِيثِ المَرْبُوطَةِ ولم يُكْسَرْ، أي: لم يُجْمَعْ جمعُ تَكْسِيرٍ، ومَثَلُوا لذلك بـ (مِثَّةٍ) قالوا: جَمَعُهَا: (مِثِينَ) في النَّصْبِ والجُرِّ، و(مِثُونَ) في الرَّفْعِ، تقولُ مِثَلًا في حالِ الرَّفْعِ: (مَرَّ عَلَى هَذَا الْمَسْجِدِ مِثُونَ مِنْ السَّيْنِ) فإِعْرَابُهَا هنا إِعْرَابُ جمعِ المَذَكَّرِ السَّالِمِ، وتقولُ في حالِ النَّصْبِ: (بَقِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ مِثِينَ مِنَ السَّيْنِ) وتقولُ في حالِ الجُرِّ: (سَيَبْقَى هَذَا الْمَسْجِدُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِلَى مِثِينَ مِنَ السَّيْنِ).

ويصحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا بالياءِ دائِمًا، ونُعْرِبَهَا بحَرَكَاتِ ظَاهِرَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرُدُّ ذَا الْبَابِ) فيجوزُ مِثَلًا أَنْ تقولَ: (أَتَى عَلَى هَذَا الْمَسْجِدِ مِثِينَ مِنَ السَّيْنِ) وتقولَ: (بَقِيَ هَذَا الْمَسْجِدُ مِثِينًا مِنَ السَّيْنِ) وتقولَ: (وَسَيَبْقَى - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - إِلَى مِثِينَ مِنَ السَّيْنِ) كما أَنَّهَا تُجْمَعُ أَيْضًا على (مِثَاتٍ)

جمع مُؤَنَّثٍ سَالِمًا، لَكِنَّهَا إِذَا جُمِعَتْ جَمَعَ الْمَذْكَرُ السَّالِمَ أَلْحَقْتُ بِهِ إِنْحَاقًا وَلَمْ تَكُنْ مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَمًا وَلَا صِفَةً، وَقَدْ تَكُونُ لِمُذْكَرٍ، وَقَدْ تَكُونُ لِمُؤَنَّثٍ، فَهِيَ لَيْسَتْ خَاصَّةً بِالْمُذْكَرِ، تَقُولُ: (مِثْلُهُ رَجُلٌ، وَمِثْلُهُ امْرَأَةٌ).

مِثَالٌ آخَرُ: (ثُبَّةٌ) بِمَعْنَى: جَمَاعَةٍ، تَقُولُ: (أَتَى ثُبُونٌ مِنَ النَّاسِ) أَيِ: الْجَمَاعَةِ مِنَ النَّاسِ، وَتَقُولُ: (أَكْرَمْتُ ثُبِينَ مِنَ النَّاسِ) وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بَشِيرًا مِنَ النَّاسِ) أَوْ تَقُولُ عَلَى اللَّغَةِ الثَّانِيَةِ: (جَاءَ ثُبِينٌ مِنَ النَّاسِ، وَأَكْرَمْتُ ثُبِينًا مِنَ النَّاسِ، وَمَرَزْتُ بَشِيرًا مِنَ النَّاسِ).

فَصَارَ (سِنُونُ) وَبَابُهُ يَخْتَلِفُ عَمَّا سَبَقَ بِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ (حِينَ) يَعْنِي: يُعَرَّبُ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةٍ عَلَى النَّوْنِ مَعَ لُزُومِ الْيَاءِ.

وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ جَاءَتْ بِهَا اللَّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، فَعَامَلْتُهَا مُعَامَلَةً جَمَعَ الْمَذْكَرُ السَّالِمِ.

قَوْلُهُ: «وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ»: وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْبَابِ بَابُ السَّنِينَ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ، فَقَدْ يَرِدُ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلُ: (حِينَ) فَيُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهِ، وَهُوَ النَّوْنُ، وَيَلْزَمُ الْيَاءُ كَمَا أَنَّ الْيَاءَ فِي (حِينَ) لَازِمَةٌ.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّ (سِنِينَ) جَمْعُ (سَنَةٍ) تَأْتِي فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَى لُغَتَيْنِ:

اللُّغَةُ الْأُولَى: أَنَّ تَكُونُ مُلْحَقَةً بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، فَتَرْفَعُهَا بِالْوَاوِ، وَتَنْصِبُهَا وَتَجَرُّهَا بِالْيَاءِ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ، تَقُولُ مِثْلًا: (هَذَا الْمَسْجِدُ أَتَى عَلَيْهِ سِنُونٌ طَوِيلَةٌ) وَتَقُولُ مِثْلًا: (مَكَثْتُ هَاهُنَا سِنِينَ طَوِيلَةً) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ فِينَا مِنْ عُمَرَاكُ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨] وَلَمْ يَقُلْ: (سِينِينًا) وَتَقُولُ:

(طَلَبْتُ الْعِلْمَ فِي سِنِينَ كَثِيرَةٍ) وهذه اللغة مُلْحَقَةٌ بجمع المذكر السالم، كما تقول: (جاءَ المُسْلِمُونَ، وَرَأَيْتُ المُسْلِمِينَ، وَمَرَزْتُ بِالْمُسْلِمِينَ).

اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: يَجْعَلُونَ (سِنِينَ) وَبَابَهَا كـ (حِينَ) يعني: أَنَّهَا تُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ عَلَى آخِرِهَا، وَهُوَ التَّنُونُ، وَتَلْزُمُ الْبَاءِ، كَمَا أَنَّ الْبَاءَ فِي (حِينَ) لَازِمَةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا آتٍ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١] وَتَقُولُ: (مَكَثْتُ حِينًا) وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ بَنَاءُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨] فَكَمَا أَنَّ (حِينَ) تُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ، فَكَذَلِكَ (سُنُونٌ) تُعَرَّبُ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةِ عَلَى التَّنُونِ، مَعَ لُزُومِ الْبَاءِ.

تَقُولُ مِثْلًا: (أَتَى عَلَى هَذَا الْمَسْجِدِ سِنِينَ كَثِيرَةً) فَ(أَتَى) فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(سِنِينَ) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعِلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، فَتُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ إِعْرَابَ (حِينَ) وَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَسْتَعْمِلَهَا اسْتِعْمَالَ الْمُلْحَقِ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ قُلْتُ: (أَتَى عَلَى هَذَا الْبَيْتِ سُنُونٌ) فَأَرْفَعُهُ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَالتَّنُونُ مَفْتُوحَةٌ، وَتَقُولُ: (مَكَثْتُ فِي هَذَا الْبَلَدِ سِنِينًا) كَمَا تَقُولُ: (مَكَثْتُ فِيهِ حِينًا) وَلَوْ أَرَدْتُ أَنْ أُلْحِقَهُ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ لَقُلْتُ: (مَكَثْتُ فِي هَذَا الْبَلَدِ سِنِينَ) وَلِذَا يَخْتَلِفُ الْإِعْرَابُ، فَعَلَى الْأَوَّلِ تُعَرَّبُ (سِنِينًا) ظَرْفَ زَمَانٍ مَنْصُوبًا بِفَتْحَةِ ظَاهِرَةِ، وَعَلَى الثَّانِي تَكُونُ (سِنِينَ) مَنْصُوبَةً بِالْبَاءِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، وَالتَّنُونُ عِيَاضٌ عَنِ التَّنوينِ فِي الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ، وَتَقُولُ: (جَلَسْتُ هُنَا فِي سِنِينَ كَثِيرَةٍ).

إِذَنْ: عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، فَإِنَّهَا تُعَرَّبُ إِعْرَابَ الْمَفْرَدِ بِحَرَكَاتِ ظَاهِرَةِ مَعَ لُزُومِ الْبَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرَدُّ).

وفي الحديث الصحيح أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»^(١) فهنا على أَنَّها مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ، وقد حُذِفَتِ النُّونُ للإضافة.

وَلْيَعْلَمْ أَنَّ بَعْضَ الطَّلِبَةِ يُشَدُّ الْيَاءَ، فيقول: (كَسَنِي يُوسُفَ) وهذا خطأ؛ لأنَّ ياءَ جَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ ساكنةٌ، وليست مُشَدَّدةً. وروِيَ أَنَّهُ قال: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ» بالحرركات. ومن هذه اللَّغَةِ أيضًا قولُ الشاعر:

دَعَايَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شِيئًا وَشَيْئَنَا مُرْذَا^(٢)

ولو أتى به على أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ لَقَالَ: (فَإِنْ سِنِينِهِ) وبعضُ الطَّلِبَةِ يَقْرَؤُهَا (سِنِينَةً) وهذا لَحْنٌ قَبِيحٌ كما سبق، والصَّحِيحُ أَنْ يَقُولَ: (سِنِينِهِ) أو يَقُولَ: (سِنِينَةً) لَكِنَّهُ لَمَّا قال: (فَإِنْ سِنِينَةً) عَلِمْنَا أَنَّهُ أَعْرَبَهَا إِعْرَابَ (حِينَ) بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى النُّونِ.

قَوْلُهُ: «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ» يعني: هذا البابُ يَطْرُدُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ قَوْمٍ، كـ(حِينَ) فلا يُلْحِقُونَهُ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ مُطْلَقًا، وَيَرَوْنَ أَنَّ إلْحَاقَهُ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ غَيْرُ صَحِيحٍ، وهذا خطأ، والصَّوَابُ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُرِ السَّالِمِ عَلَى الْأَفْصَحِ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلْيَتُوبَا فِي كَهْفِهِمَا فَلَمَّثَ مِائَتَ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥]

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب يهوي بالتكبير حين يسجد، رقم (٨٠٤)، ومسلم: كتاب

المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم (٦٧٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو للضَّعَةِ الْقَشِيرِي، كما في خزنة الأدب: (٥٨/٨)، وشرح المفصل

(١١/٥)، وشرح التصريح (٧٧/١).

ولم يقل: (سِينًا) فالأفصحُ أن يكون مُلحقًا بجمع المذكر السالم.

وقوله: «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرِدُ» أي: فيكون قياسيًا، مع أن الباب كله ليس قياسيًا، وإنما هو سماعي؛ لأن جمعه جمع مذكر سالتما خلاف القاعدة، فهو مُلحق بجمع المذكر السالم كما مر.

إذن: قوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرِدُ) أي: فيكون قياسيًا، بخلاف قوله: (وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ) يعني: سماعًا، فيصيرُ على رأي المؤلف أن (سِينَ) وبابها قد يَرِدُ مِثْلُ (حِينَ) ووروده على جمع المذكر السالم حكمه أنه شاذٌ قياسًا، وإن كان غير شاذٍ استعمالًا، فيصيرُ ووروده مِثْلُ (حِينَ) شذوذًا على شذوذ.

وقيل: إن معنى قوله: (وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرِدُ) يعني: أنه يَطْرِدُ في جميع جمع المذكر السالم، أي: أن جميع جمع المذكر السالم يُسْتَعْمَلُ استعمال (حِينَ) وليس خاصًا بباب السنين، بل لجميع جمع المذكر السالم، فتقول مثلاً: (جَاءَنِي مُسْلِمِينَ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ).

لكن هذا بعيد، والظاهر من كلام المؤلف - وإن كان مُحتملاً - أن قوله: (وَهُوَ) أي: هذا الباب، فيكون هذا مُقابلاً لقوله: (قَدْ يَرِدُ) فيصيرُ هذا الباب يَطْرِدُ عند قوم، فيستعملونه استعمال (حِينَ).

وعلى رأي المؤلف لو أننا استعملنا هذا الباب استعمال (حِينَ) وهو لم يُسْمَعْ في اللغة العربية، فعلى رأيه لا يجوز؛ لأنه مقصورٌ على السماع، وعلى هذا لا يجوز لي أنا الآن مثلاً أن أكتب رسالة وأقول فيها: (مَكُنْتُ سِينًا)؛ لأن هذا مبنيٌّ على السماع، أمّا على رأي مَنْ يَرَوْنَهُ أَنَّهُ مُطَرِدٌ، فإنه يجوز، والمشهور عند

النَّحْوِيِّنَ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ؛ لِأَنَّ الْأَفْصَحَ أَنْ يُعْرَبَ إِعْرَابَ جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ.

والخلاصة: أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُزْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيَجْرُ بِالْيَاءِ، وَأَنَّ الْمُلْحَقَ بِهِ هُوَ كُلُّ مَا اخْتَلَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ، بِأَلَّا يَكُونَ عَلَمًا وَلَا صِفَةً، أَوْ يَكُونَ عَلَمًا أَوْ صِفَةً لغيرِ عَاقِلٍ، أَوْ عَلَمًا أَوْ صِفَةً لْمَوْثِقِ، أَوْ عَلَمًا مَخْتومًا بِالتَّاءِ، أَوْ عَلَمًا مُرَكَّبًا، أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ.

المهم: مَا اخْتَلَّ فِيهِ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ، وَعُومِلَ مَعَامَلَتُهُ، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فِي إِعْطَائِهِ حُكْمَهُ إِعْرَابًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ حَقِيقَةٌ.



لَمَّا كَانَ الْمُثَنَّى وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمُ وَمَا أُلْحِقَ بِهِ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ، فَهُوَ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ كَالْمُثَنَّى، ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْفَرْقَ بَيْنَ ثَوْنَيْهِمَا فَقَالَ:

٣٩- وَثَوْنٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقِيقُ فَافْتَحْ، وَقُلْ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطْقُ

٤٠- وَثَوْنٌ مَا ثَنَّى وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَغْمَلُوهُ، فَاثْنَيْهِ

الشرح

قوله: «وَوُثْنٌ» مفعولٌ به مُقَدَّمٌ لـ (افْتَحْ) والفاءُ في (فَافْتَحْ) هنا زائدةٌ لتحسين اللفظ، وكونها زائدةٌ لا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ (افْتَحْ) عاملاً في (وُثْنٌ) وهذه الفاءُ غيرُ الفاءِ الرَّابِطَةِ لِلجَوَابِ؛ إذِ الفاءُ الرَّابِطَةُ لِلجَوَابِ لا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فيما قبلها.

قوله: «وَوُثْنٌ» مُبْتَدَأٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً هُنَا عَلَى أَنَّهَا مُشْتَغَلَةٌ عَنْهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (اسْتَغْمَلُوهُ) اشْتَغَلَ بِضَمِّهَا، فَيَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفْسِّرُهُ قَوْلُهُ: (اسْتَغْمَلُوهُ) وَيَكُونُ الْمَعْنَى: اسْتَغْمَلُوا نَوْنَ مَا ثَنَّى وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ، وَلَكِنْ مَعَ الْجَوَازِ الْأَفْصَحُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ بَابَ (الِاسْتِغَالِ) فِي النَّحْوِ مِثْلُ بَابِ (الْوَصِيَّةِ) فِي الْفِقْهِ، فَالْوَصِيَّةُ تَجْرِي فِيهَا الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ، وَبَابُ (الِاسْتِغَالِ) يَجْرِي فِيهِ الْأَحْكَامُ الْخَمْسَةُ أَيْضًا، وَهِيَ: (وُجُوبُ النَّصْبِ، وَوُجُوبُ الرَّفْعِ، وَتَرْجُّحُ الرَّفْعِ، وَتَرْجُّحُ النَّصْبِ، وَجَوَازُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ) عَلَى مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وكلمة (نُونُ) هنا يَتَرَجَّعُ فيها الرَّفْعُ، ويجوزُ النَّصْبُ.

قوله: «وَنُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُوقُ فَانْفَتْحٌ» أي: نونُ جمعِ المذكرِ السَّالمِ وما أُلْحِقَ به مَفْتُوحَةٌ، سواءَ كانَ مَرْفُوعًا أم مَنْصُوبًا أم مَجْرُورًا، تقول: (جَاءَ الْمُسْلِمُونَ، وَأَكْرَمْتُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمِينَ) وهذه هي اللُّغَةُ الْفُصْحَى.

قوله: «وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ» يعني: قَلَّ مَنْ نَطَقَ بِكَسْرِ الثُّونِ مِنَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ وَجِدَ، لَكِنَّهُ قَلِيلٌ، فتقول: (رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ، وَمَرَرْتُ بِالْمُسْلِمِينَ) ولكن مع الواو لا يُمكنُ كَسْرُ الثُّونِ؛ ولهذا فَإِنَّ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَنُونٌ مَجْمُوعٌ... نَطَقُ) يَشْمَلُ الْمَرْفُوعَ وَالْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ، لَكِنَّهُ فِي الْمَرْفُوعِ مَا سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَكْسِرُونَ الثُّونَ، فلا يقولون: (جَاءَ الْمُسْلِمُونَ) لكنَّ اخْتِلَافَ اللُّغَةِ فِيهَا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا، وأَيُّهَا أَفْصَحُ الْكَسْرُ أَوْ الْفَتْحُ؟ الجواب: الْفَتْحُ أَفْصَحُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ).

قوله: «وَنُونٌ مَا ثَنِيَّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ» يعني: أَنَّ نُونَ الْمُثَنَّى وَمَا أُلْحِقَ بِهِ مَكْسُورَةٌ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، تقول: (قَامَ الرَّجُلَانِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ).

إِذَنْ: هِيَ مَكْسُورَةٌ، وَكَذَلِكَ (قَلَّ مَنْ يَفْتَحُهُ نَطَقُ) وهنا لا فَرْقَ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، يعني: فِي الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ نُونَ الْمُثَنَّى فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فتقول: (قَامَ الرَّجُلَانِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ) وهذه لُغَةُ عَرَبِيَّةٌ لَكِنَّهَا قَلِيلَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَيَّانَا^(١)

والمؤلف رحمه الله أتى بيئتين في حكم نون جمع المذكر السالم وما ألحق به، وفي حكم نون المثني وما ألحق به، وفي (الكافية) التي هي أصل للألفية أتى بيت واحد فقال:

وَالنُّونُ فِي جَمْعٍ لَهُ الْفَتْحُ، وَفِي تَثْنِيَةٍ كَسْرٌ، وَعَكْسٌ قَدْ يَفِي^(٢)

وهذا البيت أوضح وأخصر من بيتي ابن مالك السابقين، لكن ما حكم ما قبل النون فيهما؟ الجواب: أمّا في المثني وما ألحق به، فما قبل النون مفتوح، مثل: (الرجلين) وفي الجمع وما ألحق به مكسور كما في (المسلمين) لكن يقول الله تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَئِنِ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِيَارِ﴾ [ص: ٤٧] فهنا النون مفتوحة.

والقاعدة: أنك متى وجدت النون مفتوحة في القرآن فهي جمع؛ لأنه لا يمكن كسرها في القرآن؛ ولذا قال: (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهَا نَطَقَ) لكن بقينا فيما قبل النون، فنجد أن الفاء، وهي ما قبل النون في كلمة «المصطفين» مفتوحة، فما الجواب؟ الجواب أن يقال: إن كلمة (المصطفى) معتلة بالالف، وهي ساكنة، والياء علامة الإعراب ساكنة أيضا، وإذا التقى ساكنان أحدهما حرف علة حذف الأول، فعلى هذا يكون آخر (المصطفى) محذوفا، والذي تليه الياء حكما هو

(١) هذا الرجز لرجل من بني ضبة، أو لرؤية كما في الدرر اللوامع: (١/ ٥٥)، والمقاصد النحوية

(١٨٤/ ١)، ولرؤية في ملحقات ديوانه (ص: ١٨٧)، ولرجل في نوادر أبي زيد (ص: ١٥)،

وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٥)، وقال ابن هشام هناك: وقيل: البيت مصنوع. اهـ.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/ ٧٦).

الألفُ المَحذوفَةُ، فتَبْقَى الفاءُ على ما هي عليه، أي: تَبْقَى مَفْتُوحَةٌ، وتكونُ الياءُ التي في ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾ لم تَلِ آخِرَ الاسمِ، بل وَلِيَتْ ما قَبْلَ الآخِرِ، فلا يُشْكَلُ على هذا.

فما دُمنا وَجَدنا التَّوْنَ مَفْتُوحَةً فهو جَمْعٌ، ولا نَنْظُرُ إلى ما قَبْلَ الياءِ، فقد يكونُ مَفْتُوحًا ﴿الْمُصْطَفَيْنَ﴾، ومثْلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩] ولم يَقُلْ: (الْأَعْلَوْنَ) مع أَنَّ الواوَ لا يكونُ الذي قَبْلَها إِلَّا مَضمومًا، لكنَّهُ هنا لم يُضَمَّ؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الأمرِ أَنَّ الذي قَبْلَ الواوِ هي الألفُ المَحذوفَةُ، واللَّامُ هذه ليست في الأصلِ مُواليةً للواوِ، فهذه نفسُ الشَّيْءِ.

وكسَرُ نونِ الجمعِ وما ألْحَقَ به، وفتحُ نونِ المُثنى وما ألْحَقَ به لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ، لا مُعَوَّلٌ عليها، ولا يُقْبَلُ مِنِ أيِّ إنسانٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ بها الآنَ؛ لأنَّ لُغَتَنَا الآنَ ليستْ لُغَةٌ عَرَبِيَّةً، حتَّى نقولَ: هذه لَهْجَتُنَا، بل هي لُغَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِن عَرَبِيَّةٍ وَعَجَمِيَّةٍ، فيجبُ أَنْ نَرْجِعَ إلى اللُّغَةِ الفُصْحَى في خِطَابَاتِنَا.



لَمَّا فَرَعَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ تَمَّا نَابَ عَنْهُ حَرْفٌ عَنْ حَرَكَةٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: الْأَسْمَاءُ السَّتَّةُ، وَالْمُثَنَّى، وَجَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ، وَالتَّائِبُ فِيهَا حُرُوفٌ عَنْ حَرَكَاتٍ.

فـ(الْوَاوُ) فِي الْأَسْمَاءِ السَّتَّةِ نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَ(الْأَلِفُ) نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ، وَ(الْيَاءُ) نِيَابَةٌ عَنِ الْكَسْرِ.

وَ(الْأَلِفُ) فِي الْمُثَنَّى نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَ(الْيَاءُ) نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ. وَ(الْوَاوُ) فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ، وَ(الْيَاءُ) نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ.

لَمَّا فَرَعَ مِنْ ذَلِكَ شَرَعَ فِي بَيَانِ مَا يَنْوِبُ فِيهِ حَرَكَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ، وَهُوَ مَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ، فَقَالَ:

٤١- وَمَا بِ(تَا وَأَلِفٍ) قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

الشرح

قَوْلُهُ: «وَمَا» مُبْتَدَأٌ، وَ«بِ(تَا وَأَلِفٍ) مُتَعَلِّقٌ بِ«جُمِعَا» وَجُمْلَةُ «يُكْسَرُ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، يَعْنِي: الَّذِي يُجْمَعُ بِالتَّاءِ وَالْأَلِفِ يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا.

وَهَذَا يَقُولُ: يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَسَكَتَ عَنِ الرَّفْعِ، فَيَقْبَى عَلَى الْأَصْلِ، يَعْنِي: يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ وَيُجَرُّ بِالْكَسْرِ، فَفِي حَالِ النَّصْبِ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نِيَابَةٌ عَنِ الْفَتْحَةِ، أَمَّا فِي حَالِ الْجَرِّ فَعَلَى الْأَصْلِ، لَكِنْ لِمَاذَا أَتَى بِقَوْلِهِ: (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ) مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ؟ الْجَوَابُ: لِأَجْلِ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ النَّصْبَ بِالْكَسْرِ مُحْمُولٌ عَلَى الْجَرِّ بِهِ، وَلَكِنْ مَا الَّذِي هَذَا حُكْمُهُ؟

يقول: «وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا» أي: ما كان مجموعاً بزيادة الألف والتاء، يعني: جيء بالألف والتاء ليكون جمعاً، فهذا يُكسّر في الجرّ على الأصل، ويُكسّر في حال النصب بالنّابة، ويُرفع بالضمة على الأصل.

وقوله: «وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا» الباء للسّبية، أي: ما كان جمعه، أو ما كانت دلالتُه على الجمع بسبب التاء والألف، إذن: التاء والألف تُعتبران زائدتين، وأني بهما للدلالة على الجمع.

مثال ذلك تقول: (مُسْلِمَةٌ) جمعها: (مُسْلِمَاتٌ) زِيدَت ألف وتاء، فصارت جمعاً، ولا تقل: التاء في (مُسْلِمَةٍ) هي التاء في (مُسْلِمَاتٍ)؛ لأنّ التاء في (مُسْلِمَةٍ) ليست تاء حقيقة، ولكنها هاء، والدليل على ذلك أنّ كتابة التاء في (مُسْلِمَةٍ) غير كتابة التاء في (مُسْلِمَاتٍ) ففي (مُسْلِمَةٍ) مَرْبُوطَةٌ، وفي (مُسْلِمَاتٍ) مُطْلَقَةٌ.

وتقول في جمع (عَائِشَةٌ) عَلَمًا: (عَائِشَاتٌ) فيكون جمع مؤنث سالماً، وتقول في (أَسْمَاءٌ) عَلَمًا: (أَسْمَاوَاتٌ) فيكون جمع مؤنث سالماً؛ لأنّ الألف والتاء فيه زائدتان، و(أَسْمَاءٌ) وزنها (فَعْلَاءٌ) من السُّمُو؛ ولهذا لا تُنصَرَفُ؛ لأنّ فيها أَلِفَ التَّائِيثِ الممدودة بخلاف (أَسْمَاءٍ) التي هي جمع (اسم) فإنّها تنصرف، يقول الله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣] لأنّ الألف فيها ليست أَلِفَ التَّائِيثِ.

وكذلك (هِنْدٌ) تُجْمَعُ على (هِنْدَاتٍ) فتكون جمع مؤنث سالماً؛ لأنّ الألف والتاء فيها زائدتان، وتقول في (بَوَابَةٌ) (بَوَابَاتٌ) وفي (دَرَجَةٌ) (دَرَجَاتٌ) ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنَاطَاتٍ يَتَّبِعْنَ عَذَابَ مَحْجَرٍ يُنَبِّئُ﴾ [التحریم: ٥].

وتقول في (زَيْنَبٌ) (زَيْنَبَاتٌ) وفي (فَاطِمَةٌ) (فَاطِمَاتٌ) و(زَيْنَبَاتٌ) و(فَاطِمَاتٌ).

كِلَاهُمَا جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ (فَاطِمَةً) جُمِعَتْ بِالْفِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي (فَاطِمَةً) لِلتَّائِيثِ، وَفِي (فَاطِمَاتٍ) لِلجَمْعِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا فِي (فَاطِمَةً) مَرْبُوطَةٌ، وَفِي (فَاطِمَاتٍ) مَفْتُوحَةٌ، فَالْجَمْعُ الْآنَ سَالِمٌ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ بَقِيَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ (فَاطِمَةً - فَاطِمَاتٍ) وَ(رَيْنَبُ - رَيْنَبَاتٍ) وَأَمَّا (رَكْعَةٌ) فَفِي الْجَمْعِ تَقُولُ: (رَكْعَاتٍ) تَغَيَّرَ فِيهَا الْمُفْرَدُ، فَإِنَّهُ جُمِعَ بَتَاءٍ وَالْفِ، فَيَكُونُ لَهُ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ، وَهُوَ أَنَّهُ يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ؛ وَلِذَا قَالَ: (وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا) وَهَذَا مِنْ دَقَّةِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التَّعْبِيرِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: (جُمِعَ الْمُؤَنَّثُ السَّالِمُ) بَلْ قَالَ: (وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا) سِوَاءً كَانَ سَالِمًا أَمْ مُكْسَّرًا إِذَا جُمِعَ بَتَاءٍ وَالْفِ مَزِيدَتَيْنِ عَلَى مُفْرَدِهِ، لِعَاقِلٍ أَوْ لَغَيْرِ عَاقِلٍ، عَلَمًا أَوْ صِفَةً لِمَذْكَرٍ أَوْ لِمُؤَنَّثٍ.. لَا يَشَيْءٌ، فَكُلُّ جَمْعٍ جُمِعَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ الزَّائِدَتَيْنِ عَلَى مُفْرَدِهِ نَرَفَعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَنْصِبُهُ بِالْكَسْرِ، وَنَجْزُهُ بِالْكَسْرِ.

وَأَمَّا (أَبْيَاتٍ) جَمْعُ (بَيْتٍ) وَ(أَمْوَاتٍ) جَمْعُ (مَيِّتٍ) - مَثَلًا - فَلَيْسَتْ بِجَمْعِ مُؤَنَّثٍ سَالِمٍ؛ لِأَنَّ التَّاءَ الَّتِي فِي (أَبْيَاتٍ) وَ(أَمْوَاتٍ) أَصْلِيَّةٌ، فَهِيَ التَّاءُ الَّتِي فِي (بَيْتٍ، وَمَيِّتٍ)؛ وَلِهَذَا فِي (أَبْيَاتٍ) - مَثَلًا - فِيهَا زَوَائِدُ وَأُصُولٌ، أَمَّا الزَّوَائِدُ فَالْهَمْزَةُ الْأُولَى وَالْأَلِفُ، وَأَمَّا الْأُصُولُ فَالْبَاءُ وَالْيَاءُ، إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ ثَالِثَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجَدُ اسْمٌ يَقِلُّ عَنْ ثَلَاثَةِ حُرُوفٍ أَبَدًا، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ أَلْفًا وَتَاءً عَلَى الْمُفْرَدِ.

إِذَنْ: مَا لَمْ تُجْمَعْ بِالْفِ وَتَاءٍ، فَلَا تُنْصَبُ بِالْكَسْرِ، تَقُولُ مَثَلًا: (حَفِظْتُ أَبْيَاتًا مِنَ الشُّعْرِ) وَلَا تَقُولُ: (أَبْيَاتٍ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَجْمُوعًا بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ هُنَا أَصْلِيَّةٌ.

كذلك (غَزَاة) جمعُ (عَازٍ) ليست جمعٌ مؤنَّثٌ سالماً؛ لأنَّ الألفَ في (غَزَاة) أصليةٌ، أمَّا التَّاءُ - وإنَّ كانت زائدةً - فهي ليست تاءَ الجمعِ، والدليلُ على أنَّها ليست تاءَ الجمعِ أنَّها تأتي مَرْبُوطَةً، وتاءُ الجمعِ تأتي مَفْتُوحَةً غيرَ مَرْبُوطَةٍ، وأصلُ (غَزَاة) (غَزَوَةٌ) على وزنِ (فُعَلَةٍ) وتقولُ: (هَؤُلَاءِ قَوْمٌ غَزَوَةٌ) لكنَّ ماذا حَدَّثَ؟ الجوابُ: أصلُها (غَزَوَةٌ) ثم تحرَّكتِ الواوُ، وانفَتَحَ ما قَبْلَها، ثُمَّ قُلِبَتِ الواوُ أَلِفًا، فصارتِ الألفُ التي معنا أصليةً؛ ولذلك ليست بِمُجمِوعَةٍ بِألفٍ وتاءٍ؛ ولذلك تقولُ: (رَأَيْتُ قَوْمًا غَزَاةً) ولا تقولُ: (غَزَاةً) ومثلُها ما جاء في الحديثِ: «وَجَعَلْنَا هَذَاهُ مُهْتَدِينَ»^(١) ولم يقل: (هَذَاهُ)؛ لأنَّ الألفَ هنا أصليةٌ.

إِذْنُ: إذا وَجَدْنَا جَمْعًا التَّاءُ فيه أَصْلِيَّةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثلُ: (أَيَّاتٍ) وإذا وَجَدْنَا جَمْعًا الألفُ فيه أَصْلِيَّةٌ والتَّاءُ زائدةٌ فلا يُنْصَبُ بالكسرة، مثلُ: (غَزَاةً)؛ لأنَّ الألفَ أَصْلِيَّةٌ، وإذا وَجَدْنَا جَمْعًا الألفُ فيه زائدةٌ والتَّاءُ زائدةٌ حينئِذٍ يُنْصَبُ بالكسرة نِيبَةً عن الفَتْحَةِ.

تقولُ -مثلاً- في حالِ النَّصْبِ: (رَأَيْتُ المُسْلِمَاتِ) ولا تقولُ: (رَأَيْتُ المُسْلِمَاتِ) ومن أمثلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤] ولم يقل: (السَّمَوَاتِ) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيدُهُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] فـ(ثُبَاتٍ) أصلُها:

(١) أخرجه أحد (٤/ ٢٦٤، رقم ١٨٣٥١)، والنسائي: كتاب السهو، باب نوع آخر من الدعاء، رقم (١٣٠٥).

(ثُبَّةٌ) ثُمَّ زِيدَتْ الْأَلِفُ وَالتَّاءُ فَصَارَتْ ﴿ثَبَاتٍ﴾؛ وَلِهَذَا نُصِبَتْ بِالْكَسْرِ، وَقَوْلُهُ
 تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ مِثْرَ﴾ [المتحة: ١٠] ف(إِنْ) شَرْطِيَّةٌ، وَ(الهاءُ) فِي ﴿عَلِمْتُمْ﴾
 مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَ﴿مِثْرَ﴾: مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ(عَلِمْتُمْ) مَنْصُوبٌ بِالْكَسْرِ نِيَابَةٌ عَنِ
 الْفَتْحَةِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ مِثْرٍ سَالِمٍ.



٤٢- كَذَا (أُولَاتُ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَ (أَذْرَعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

الشرح

قوله: «كَذَا» خبرٌ مقدَّم، «أُولَاتُ» مُبتدأٌ مؤخَّر، يعني: كالذي جُمِعَ بِأَلْفٍ وتاءٍ.

والمعنى: أَنَّ كَلِمَةَ (أُولَاتُ) تُعَرَّبُ إِعْرَابَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، فترْفَعُ بالواو، وتُنْصَبُ وتُجَرُّ بالكسرة، مع أَنَّهُ لَا يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا التَّعْرِيفُ، لَكِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّ (أُولَاتُ) لَيْسَ لَهَا مُفْرَدٌ مِنْ لَفْظِهَا، وَإِنْ كَانَ لَهَا مُفْرَدٌ مِنْ مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّ (أُولَاتُ) بِمَعْنَى (صَاحِبَاتٍ) فَلَهَا مُفْرَدٌ مِنْ مَعْنَاهَا، وَهُوَ (صَاحِبَةٌ) لَكِنْ مِنْ لَفْظِهَا لَا، فَلَا تَكُونُ مَجْمُوعَةً بِأَلْفٍ وَتَاءٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلًا﴾ [الطلاق: ٦]. فـ «أُولَئِكَ»: هُنَا خَبَرٌ (كُنَّ) مَنْصُوبَةٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهَا الْكُسْرَةُ؛ لِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَلَمْ يَقُلْ: (أُولَاتُ) مَعَ أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ، وَلَكِنَّهَا نَصِبَتْ بِالْكَسْرِ.

وترْفَعُ بِالضَّمَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَنْحَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وتُجَرُّ بِالْكَسْرِ عَلَى الْأَصْلِ، هَذَا وَاحِدٌ مِمَّا يُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ» أَي: وَالَّذِي قَدْ جُعِلَ اسْمًا، يَعْنِي مِمَّا صَوْرَتُهُ صَوْرَةُ الْجَمْعِ، وَلَكِنَّهُ جُعِلَ اسْمًا لِمُفْرَدٍ فَإِنَّهُ يُنْصَبُ أَيْضًا بِالْكَسْرِ، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي.

قوله: «كَأَذْرِعَاتٍ» (أَذْرِعَاتٍ) اسمٌ لبلدةٍ في الشَّامِ، وهي اسمٌ موضعٍ واحدٍ، وليس جمعٌ (أَذْرِعَةٍ) لكنه سُمِّيَ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، فيُلْحَقُ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ، فيُنْصَبُ بالكسرة، ومثلها: (عَرَفَاتٍ) لو نظرنا إلى صيغته لقلنا: إنه جمعٌ (عَرَفَةٍ) وإذا نظرنا إلى معناه قلنا: ليس بجمعٍ؛ لأنه لا يدلُّ على مُتَعَدِّدٍ، إنما هو اسمٌ لموضعٍ واحدٍ، فتقولُ على أنه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ: (وَقَفْتُ فِي عَرَفَاتٍ، وَسَكَنْتُ عَرَفَاتٍ) ومثل ذلك أيضًا (بَرَكَاتٍ) اسمٌ رجلٍ، لو نظرنا إلى لفظه لقلنا: هو جمعٌ مؤنَّثٍ سالمٍ؛ لأنه جمعٌ (بَرَكةٍ) لكن لما سُمِّيَ به واحدٌ قلنا: إنه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ.

فإذن: إذا سُمِّيَ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ شيءٌ واحدٌ قلنا: إنه مُلْحَقٌ بجمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ.

قوله: «وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرِعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبِلَ» يُشِيرُ رَحِمَةُ اللَّهِ إِلَى أَنَّ فِيهِ وَجْهًا آخَرَ، وهو كذلك، بأن يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ؛ لِتَأْنِيثِ لَفْظِهِ، فيُنْصَبُ بالفتحة غيرِ مُنَوَّنٍ، ويُجَرُّ بالفتحة غيرِ مُنَوَّنٍ، ويُزْفَعُ بالضمَّة غيرِ مُنَوَّنٍ، فيَقَالُ مثلاً: (نَزَلْتُ عَرَفَاتٍ، وَمَرَزْتُ بِعَرَفَاتٍ، وَهَذِهِ عَرَفَاتٍ) وكذلك (أَذْرِعَاتٍ)؛ لأنه يقول: (فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبِلَ) فيدُلُّ على أَنَّ فِيهِ وَجْهًا آخَرَ، وهو كذلك.

وجمعُ المؤنَّثِ السَّالِمِ واضحٌ سهلٌ، فالتَّائِبُ فِيهِ حَرَكَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ، والتَّيَابَةُ فِيهِ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ مِنَ الْإِغْرَابِ، وَهُوَ النَّصْبُ فَقَطْ، فَالرَّفْعُ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْجُرُّ عَلَى الْأَصْلِ، وَالتَّيَابَةُ حَرَكَةٌ عَنْ حَرَكَةٍ مِنْ جَنْسِهَا، لَكِنْ جَمَعَ الْمَذْكَرُ السَّالِمَ حَرْفٌ

عن حَرَكَةٍ، ثُمَّ هُوَ مُعَقَّدٌ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا أَوْ صِفَةً، وَعَلَمًا مُقَيَّدًا بِشُرُوطٍ،
أَوْ صِفَةً مُقَيَّدَةً بِشُرُوطٍ، وَالْمُلْحَقَاتُ بِهِ كَثِيرَةٌ، وَالنِّيَابَةُ فِيهِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ: فِي الرَّفْعِ
وَالنَّصَبِ وَالْجَرِّ، يُزْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ، وَيُجَرُّ بِالْيَاءِ.



٤٣- وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ

مَا لَمْ يُضَفْ، أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدِف

الشرح

قوله: «جُرَّ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا مَاضِيًا مَبْنِيًّا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَيَكُونُ الَّذِي جَرَّهُ الْعَرَبُ، يَعْنِي: أَنَّ الْعَرَبَ جَرُّوا مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (جُرَّ) فِعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى (اجْرُرْ) يَجُورُ هَذَا وَهَذَا، فَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ فِعْلٌ أَمْرٌ، يَكُونُ قَوْلُهُ (مَا) مَفْعُولٌ (جُرَّ) وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ تَكُونُ (مَا) نَائِبَ فَاعِلٍ.

لَكِنَّ قَوْلَهُ فِي بَيْتٍ سَابِقٍ: (وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (جُرَّ) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِنَّمَا اخْتَرْنَا ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَتَنَاسَبَ الْكَلَامُ.

قوله: «وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ» بِاعْتِبَارِ أَنَّ (جُرَّ) فِعْلٌ أَمْرٌ، فَهَلِ الْأَمْرُ يَقْتَضِي الْوَجُوبَ أَوِ الْاسْتِحْبَابَ؟ إِنْ قُلْنَا: لِلْوَجُوبِ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ مَنْ جَرَّهُ بِالْكَسْرِ فَقَدْ أَثِمَ، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ مَثَلًا: (مَرَزْتُ بِمَصَابِيحَ كَثِيرَةٍ) بِجُرَّ (مَصَابِيحَ) بِالْكَسْرِ، فَهَلِ نَقُولُ لَهُ: عَصَيْتَ رَبِّكَ؟ الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَلَامًا لِلَّهِ، وَهَلِ نَقُولُ لَهُ: عَصَيْتَ ابْنَ مَالِكٍ؟ الْجَوَابُ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ تُلْجِئُهُ ضَرُورَةُ الشَّعْرِ إِلَى أَنْ يُصَدِّرَ الْحُكْمَ بِالْأَمْرِ فَيَقُولَ: (افْعَلْ) وَيَكُونُ هَذَا وَاجِبًا لُغَةً؛ لِأَنَّهُ لُغَوِيٌّ.

وقوله: «جُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ» هذا مما نَابَتْ فيه حَرَكَةُ عَنْ حَرَكَةٍ، نَابَتْ فِيهِ الْفَتْحَةُ عَنِ الْكُسْرَةِ، فَخَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَهُوَ الْجُرُّ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا عَنِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ نَابَتْ فِيهِ حَرَكَةُ عَنْ حَرَكَةٍ، الْفَتْحَةُ عَنِ الْكُسْرَةِ، وَفِي حَالِ الرَّفْعِ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ عَلَى الْأَصْلِ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ يُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ.

إِذَنْ: هُوَ يُشَبِّهُ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ؛ حَيْثُ يَنْوِبُ فِيهِ حَرَكَةُ عَنْ حَرَكَةٍ، وَفِي وَجْهِ وَاحِدٍ مِنْ وَجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَلَكِنْ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ تَنْوِبُ فِيهِ الْكُسْرَةُ عَنِ الْفَتْحَةِ، وَهَذَا بِالْعَكْسِ تَنْوِبُ الْفَتْحَةُ عَنِ الْكُسْرَةِ.

قوله: «مَا لَا يَنْصَرِفُ» مَا الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ؟ وَهَلْ نَصَرِفُ كُلَّ كَلِمَةٍ؟ الْجَوَابُ: لَا نَصَرِفُ إِلَّا مَا يَسْتَحِقُّ الصَّرْفَ؛ وَلِذَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْرِيفِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ: (هُوَ مَا كَانَ فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسْنَعُ، أَوْ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ) وَمَعْنَى (الصَّرْفِ) (التَّنْوِينِ) كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ:

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَوْ مُبَيَّنٌ مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا

وَقَدْ جُمِعَتْ هَذِهِ الْعِلَلُ التَّسْعُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

اجْمَعْ وَزْنَ عَادِلًا، أَنْتَ بِمَعْرِفَةِ

رَكْبٍ وَزْدٍ عُجْمَةٍ، فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا^(١)

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِبِهَاءِ الدِّينِ بْنِ النَّحَّاسِ النَّحْوِيِّ، وَقَبْلَهُ قَوْلُهُ:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تَسْنَعُ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِيَتَبَلَّغَ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمَلَا

انظر: شرح شعور الذهب (ص: ٤٥٣)، وشرح قطر الندى (ص: ٣٥٠)، ومنحة الجليل (٢/ ٢٩٤).

وينبغي للطالب أن يحفظ مثل هذه الآيات الصغيرة والمفيدة؛ لأنها سهلة،
وتقرب له المعنى.

قوله: (الجمع) يشير بهذه الكلمة إلى ما يُسمَّى بصيغة مُنتهى الجموع، وهو
كُلُّ ما كانَ على وزنِ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) مثل: (مَسَاجِد) و(مَصَابِيح).

فـ(مَسَاجِدُ) على وزنِ (مَفَاعِل) ومثلها: (مَنَاجِلُ) و(مَنَاجِلُ) و(مَفَاتِيحُ)
و(مَعَايِشُ) و(عَجَائِزُ) و(غَرَائِبُ) و(قَوَائِلُ).

و(مَصَابِيحُ) على وَزْنِ (مَفَاعِيل) قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَزَقْنَاهُ آلَاسَمَةَ الدُّنْيَا
بِمَصْبِيحٍ﴾ [الملك: ٥] ومثلها: (طَوَاحِينُ) و(مَفَاتِيحُ) و(مَحَارِبُ) و(تَمَائِيلُ)
و(عَصَافِيرُ) وغيرها.

وليس الذي أوَّلُهُ ميمٌ هو المرادُ بـ(مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) فلا يلزمُ أن يكونَ
بهذه الحروف، بالميم والفاء والألف مثلاً، بل إذا جاء بحروفٍ أخرى، وهو على
وزنه، فهو مثله، فـ(فَعَائِلُ) كـ(صَحَائِفَ) مثل: (مَفَاعِل) وإن لم يكن بلفظه،
المهم أن يكونَ على هذا الميزان: (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فكلُّ جمع جاءَ على هذا
الوزن، فإنه ممنوعٌ من الصَّرف، تقول: (مَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ كَثِيرَةٍ) وقلنا: (بِمَسَاجِدَ)
ولم نقل: (بِمَسَاجِدَ)؛ لأنه ممنوعٌ من الصَّرف؛ ولذا جُرَّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة،
والمانعُ له من الصَّرفِ صيغةُ مُنتهى الجموع.

وهل نحتاجُ إلى عِلَّةٍ أخرى مع هذه العِلَّةِ، وهي صيغةُ مُنتهى الجموع؟

الجواب: لا، فمتى وَجَدْنَا اسماً على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) منعناه من
الصَّرفِ، سواءً أكانَ علماً أم صِفةً، أم اسماً جامداً، أم غيرَ ذلك؛ لأنَّ هذه العِلَّةُ

تقوم مقامَ عِلَّتَيْنِ، ونحن قلنا: إِنَّ الاسمَ الذي لا يَنْصَرِفُ هو الذي اجْتَمَعَتْ فيه عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسْعُ، أو عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ.

قوله: «وَزَنَ»: يُشيرُ إلى وَزَنِ الْفِعْلِ، يعني: أن تكونَ الكلمةُ على وَزَنِ فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ، مثاله: (أَحْمَدُ) اسمٌ على وَزَنِ (أَفْعَلَ) بل إِنَّ (أَحْمَدَ) نَفْسَهَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ فِعْلاً، فلو قلتُ: (أَحْمَدُ اللَّهُ) لَصَارَتْ فِعْلاً، فما كان على وَزَنِ الْفِعْلِ فهو لا يَنْصَرِفُ.

وهل يُشْتَرَطُ انْضِمَامُ عِلَّةٍ أُخْرَى إِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ؟

الجوابُ: نعم، وهو أن يكونَ عَلَمًا أو صِفَةً، يعني: يُشْتَرَطُ لِلَّذِي يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عَلَى وَزَنِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا أو صِفَةً، فَالْعَلَمُ مِثْلُ: (أَحْمَدُ، وَيَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَيَسْعُ، وَيَنْبَغُ، وَيَعْمُرُ) وَالصِّفَةُ مِثْلُ: (أَحْمَرُ، وَأَخْضَرُ، وَأَسْوَدُ) فَصَارَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ انْضِمَامِ عِلَّةٍ أُخْرَى إِلَيْهَا، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا أو صِفَةً، فَإِنْ كَانَ اسْمًا جَامِداً، فَإِنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَوْ كَانَ عَلَى وَزَنِ الْفِعْلِ؛ لَأَتْنَا نَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا أو صِفَةً.

وعلى ذلك كلمةُ (حَجَرٍ) مَضْرُوفَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَمًا وَلَا وَضْفاً، لَكِنْ لَوْ سَمَّيْتُ ابْنِي بـ(حَجَرٍ) فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا أو وَضْفاً، وَلَوْ سَمَّيْتُ ابْنَكَ (صَرَبَ) فَلَا يَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزَنِ الْفِعْلِ، وَأَيْضاً (رَجَبٌ) هِيَ مَضْرُوفَةٌ؛ وَلِذَا فِي الْجُرْ تَقُولُ: (رَجَبٍ) وَإِنْ كَانَتْ عَلَى وَزَنِ الْفِعْلِ كـ(صَرَبَ) فَإِنْ كَانَتْ عَلَمًا فَإِنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ لِلْعَلَمِيَّةِ وَوَزَنِ الْفِعْلِ، وَهَكَذَا.

إِذْنِ الْحَاصِلِ: أَنَّ كُلَّ عِلْمٍ أَوْ صِفَةٍ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ، وَيُجْرَى
بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ.

قوله: «عَادِلًا» إشارة إلى العَدَلِ، وهو أن تكون الكلمة مَعْدُولَةً عن كلمة
أخرى، وهي ألفاظٌ قليلة، وَمَبْنَاهَا عَلَى السَّامِعِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، قَالُوا: مَثَلُ:
(عُمَرَ) مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ، وَ(زُحْلَ) مَعْدُولٌ عَنْ زَاحِلٍ، وَ(زُفَرَ) مَعْدُولٌ عَنْ
(زَافِرٍ) فَكُلُّ اسْمٍ حُوِّلَ مِنْ مُشْتَقٍّ إِلَى مُشْتَقٍّ آخَرَ، أَوْ مِنْ عِلْمٍ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ
مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدَلِ.

وَهَلْ يُشْتَرَطُ انْتِصَامُ شَيْءٍ إِلَى الْعَدَلِ أَوْ لَا؟

الْجَوَابُ: نَعَمْ، إِمَّا الْعِلْمِيَّةُ - كَمَا سَبَقَ - أَوْ الْوَصْفِيَّةُ، وَالْوَصْفِيَّةُ مَثَلُوا لَهَا
بِقَوْلِهِمْ: (أَخَرَ) وَ(مَثْنَى) وَثَلَاثَ، وَرُبَاعَ، وَخَمَاسَ، وَسُدَّاسَ، وَسُبَاعَ، وَثَمَانَ،
وَتِسَاعَ، وَعُشَارَ) مِنَ الْأَعْدَادِ، وَقَالُوا: إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ (الْآخِرِ) فِي (أَخَرَ) وَمِنْهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعِذَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] وَلَمْ يَقُلْ: (آخِرٍ) وَعَنْ اثْنَيْنِ
اثْنَيْنِ فِي (مَثْنَى) وَعَنْ ثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ فِي (ثَلَاثَ) وَعَنْ أَرْبَعَةٍ أَرْبَعَةٍ فِي (رُبَاعَ) كَمَا فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَّلَىٰ آخِنَعِمَ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١] وَهَلُمَّ جَرًّا، وَبِهِ نَعْرِفُ أَنَّ
الْعَدَلَ يُشْتَرَطُ أَنْ تَنْضَمَّ إِلَيْهِ عِلَّةٌ أُخْرَى هِيَ الْعِلْمِيَّةُ أَوْ الْوَصْفِيَّةُ.

قوله: «أَنْتَ» إشارة إلى التَّأْنِيثِ، وَالتَّأْنِيثُ هُنَا خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: مُؤَنَّثٌ بِالتَّاءِ لَفْظًا لَا مَعْنَى.

الثَّانِي: مُؤَنَّثٌ بِالتَّاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

الثَّالِثُ: مُؤَنَّثٌ مَعْنَوِيٌّ بِغَيْرِ تَاءٍ.

الرَّابِعُ: مُؤَنَّثٌ بِالْفِ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ.

الخَامِسُ: مُؤَنَّثٌ بِالْفِ التَّائِيثِ الْمَقْصُورَةِ.

فهذه خمسة أنواع كُلُّها داخلَةٌ في قولِهِ: (أَنْثُ).

فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى، وَهِيَ: الْمُؤَنَّثُ بِالتَّاءِ لَفْظًا لَا مَعْنَى، وَالْمُؤَنَّثُ بِالتَّاءِ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَالْمُؤَنَّثُ الْمَعْنَوِيُّ بِغَيْرِ تَاءٍ، فَلَا يَكُونُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ عَلَمٍ فَإِنَّهُ يُصَرَّفُ، سَوَاءٌ كَانَ وَصْفًا أَمْ اسْمًا جَامِدًا، مِثَالُ الْأَسْمِ الْجَامِدِ: (شَجَرَةٌ) وَ(طَلْحَةٌ) اسْمٌ لِلشَّجَرَةِ، تَقُولُ: (هَذِهِ طَلْحَةٌ كَبِيرَةٌ، وَجَلَسْتُ تَحْتَ طَلْحَةٍ كَبِيرَةٍ). وَ(نَخْلَةٌ) أَيْضًا مَصْرُوفَةٌ، لَكِنْ إِذَا سَمَّيْتَ -مِثْلًا- بِنَتِّكَ نَخْلَةً، فَإِنَّهَا تَكُونُ غَيْرَ مَصْرُوفَةٍ.

مِثَالُ الْوَصْفِ: (كَبِيرَةٌ، وَقَائِمَةٌ) فَهَذِهِ مَصْرُوفَةٌ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ، وَمِثْلُهَا: (مُسْلِمَةٌ) وَ(مُؤْمِنَةٌ) فَتَقُولُ: مَرَزْتُ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ.

فَمِثَالُ اللَّفْظِيِّ الْمَعْنَوِيِّ: (فَاطِمَةٌ، وَعَائِشَةُ، وَخَدِيجَةُ، وَمُنِيرَةٌ، وَلَوْلُؤَةٌ، وَمَاجِدَةٌ).

وَمِثَالُ اللَّفْظِيِّ فَقَطْ: (قَتَادَةٌ، وَخَمْزَةٌ، وَمُعَاوِيَةُ، وَخَلِيفَةُ، وَطَلْحَةُ، عَلَمٌ عَلَى رَجُلٍ).

وَمِثَالُ الْمَعْنَوِيِّ فَقَطْ: (زَيْنَبُ، وَسَعَادُ، وَهِنْدُ، عَلَى خِلَافٍ فِي الْأَخِيرِ).

وَأَمَّا الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ، وَهُمَا: الْمُؤَنَّثُ بِالْفِ التَّائِيثِ الْمَمْدُودَةِ الَّتِي فِي آخِرِهَا هَمْزَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ وَصْفًا، مِثْلُ: (حَمْرَاءَ، وَخَضْرَاءَ، وَصَفْرَاءَ، وَسَوْدَاءَ) أَمْ عَلَمًا، مِثْلُ: (أَسْمَاءَ) وَالْمُؤَنَّثُ بِالْفِ التَّائِيثِ الْمَقْصُورَةِ سَوَاءٌ كَانَتْ عَلَمًا مِثْلُ: (عُزَّى،

وَسَلَمَى، وَسَلَوَى، وَهَيَا، وَلَيْلَى) أم وَضَفًا مثل: (حُبْلَى) فهذه تُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، سواءً كانت عَلَمًا أم وَضَفًا، أم اسْمًا جامدًا، فهي ممنوعةٌ مِنَ الصَّرْفِ، وهي مِنَ التي فيها عِلَّةٌ واحدةٌ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ، وبإضافتها إلى ما سَبَقَ مِنَ عِلَّةٍ واحدةٍ يكونُ عندنا ثلاثةُ أشياءٍ كُلُّها تُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةٍ واحدةٍ؛ لأنَّها تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ.

وهذه الأشياءُ الثلاثةُ هي: صِيغَةُ مُنتَهَى الجُمُوعِ، وأَلْفُ التَّائِيثِ الممدودةُ، وأَلْفُ التَّائِيثِ المقصورةُ.

قوله: «بِمَعْرِفَةٍ»: هذه ليست عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، ويعني بها العَلَمِيَّةُ.

قوله: «رَكْبٌ» يعني به: التَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ، وعندهم أَنَّ التَّرْكِيبَ أنواعٌ: إِضَافِيٌّ وَمَزْجِيٌّ وَإِسْنَادِيٌّ، والمرادُ هنا التَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ، وهو ضَمُّ كلمةٍ إلى أُخْرَى، لا على سَبِيلِ الإِضَافَةِ، ولا على سَبِيلِ الإِسْنَادِ، بَلْ على سَبِيلِ المَزْجِ؛ لأنَّه مُزْجٌ وَخُلِطَ حَتَّى صَارَتِ الكَلِمَتَانِ عن كلمةٍ واحدةٍ، مثل: (بَعْلَبَكَ، وَحَضَرَمَوْتَ، وَمَعْدِيكَرَبَ) وهذه ممنوعةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والتَّرْكِيبِ المَزْجِيِّ، وَيُشْتَرَطُ فيها أَنْ تكونَ عَلَمًا، فالوصفيَّةُ لا تأتي هنا، والجامدُ لا يأتي، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ عَلَمًا.

قوله: «وَزِدْ»: الزِّيَادَةُ، أي: زِيَادَةُ الألفِ والنونِ، فكلُّ عَلَمٍ أو وَضَفٍ فيه زِيَادَةُ أَلْفٍ وَنُونٍ، فهو ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ، مثل: (سَلَمَانٌ، وَسَلَيَانٌ) قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: ٣٠] ولم يقل: (مِنْ سُلَيْمَانٍ) و(سَلْمَانٌ، وَسَلَيَانٌ) لِلْعَلَمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الألفِ والنونِ، والوصفُ مثل: (سَكْرَانٌ، وَعَطْشَانٌ، وَغَضَبَانٌ،

وَرَيَّانَ) والأمثلة كثيرة، فهذه ممنوعةٌ مِنَ الصَّرْفِ للوصفيةِ وزيادة الألفِ والتَّوْنِ.

قوله: «عُجْمَةٌ»: لا بُدَّ فيها مِنْ عِلَّتَيْنِ: الْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَالْعُجْمَةُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ أَعْجَمِيًّا غَيْرَ عَرَبِيٍّ، وَأَسْمَاءُ الْمَلَائِكَةِ كُلُّهَا أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا مَا اسْتَشْنِي، وَسَنَبِيَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [البقرة: ٩٨] فَقَالَ: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾، وَلَمْ يَقُلْ: (وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالِ) لِأَنَّهَا تَمْنُوعَانِ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَأَسْمَاءُ الْأَنْبِيَاءِ كُلُّهَا أَعْجَمِيَّةٌ إِلَّا مَا اسْتَشْنِي، وَسَنَبِيَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، ف(إِسْرَائِيلُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَإِسْمَاعِيلُ، وَإِسْحَاقُ، وَيَعْقُوبُ) كُلُّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ﴾ [آل عمران: ٣٣] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [النساء: ١٦٣].

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلِ الْوَصْفِيَّةُ تُؤَثِّرُ، وَتَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ الْعُجْمَةِ؟

فَالْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْعُجْمَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَمًا، فَإِنْ كَانَ وَصْفًا فَإِنَّهُ غَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنَ الصَّرْفِ، وَلَوْ كَانَ أَعْجَمِيًّا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (قَالُونَ) أَيِ: (جَيْدٌ) فِي الرُّومِيَّةِ، فَقَدْ جَاءَتْ امْرَأَةٌ مُطَلَّقَةً إِلَىٰ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، زَعَمَتْ أَنَّ عِدَّتَهَا قَدْ انْتَهَتْ فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ، فَأَحَالَ الْقَضِيَّةَ عَلَىٰ شُرَيْحِ الْقَاضِي، فَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ جَاءَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ بَطَانَةِ أَهْلِهَا تَشْهَدُ بِأَنَّ الْحَيْضَ قَدْ جَاءَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَدْ خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالُونَ^(١).

(١) أخرجه الدارمي (١/ ٢٣٣)، رقم (٨٥٥).

الشَّاهِد قَوْلُهُ: (قَالُونَ) بِالتَّنْوِينِ، فَهَذَا أَعْجَبِيٌّ، لَكِنَّهُ يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعَلَمٍ.

وَالْخِلَاصَةُ أَنَّ عِلَلَ الْمَنْعِ تَسَعُ: ثَلَاثٌ مِنْهَا تَكْفِي بِنَفْسِهَا عَنْ غَيْرِهَا، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عِلْمِيَّةٍ أَوْ وَصْفِيَّةٍ، وَهِيَ: أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةُ، وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ، وَصِيفَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَهَذِهِ مَتَى وَجَدْتَهَا فِي أَيِّ كَلِمَةٍ، فَهِيَ تَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ.

وِثَلَاثٌ مِنْهَا تَكْفِي فِيهَا الْعِلْمِيَّةُ دُونَ الْوَصْفِيَّةِ -أَي: يُشْتَرَطُ فِيهَا الْعِلْمِيَّةُ- وَهِيَ: التَّأْنِيثُ اللَّفْظِيُّ أَوْ الْمَعْنَوِيُّ، وَالتَّرَكِيبُ الْمَزْجِيُّ، وَالْعُجْمَةُ. وَثَلَاثٌ مِنْهَا لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ فِيهَا الْعِلْمِيَّةُ أَوْ الْوَصْفِيَّةُ عَلَى السَّوَاءِ، وَهِيَ: وَزْنُ الْفِعْلِ، وَالْعَدَلُ، وَزِيَادَةُ الْأَلِفِ وَالتَّنُونِ.

وَهَذَا التَّقْسِيمُ يَخْصُرُ لَكَ الْأَسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، فَيَسْهُلُ عَلَيْكَ.

قَوْلُهُ: «مَا لَمْ يُضَفْ» أَي: الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، فَإِنْ أَضِيفَ فَإِنَّهُ يُصَرَفُ، لَكِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ مِنْ أَجْلِ الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِأَفْضَلِ الْقَوْمِ) فَتَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ أَضِيفَ، وَمِثْلُهَا: (مَرَزْتُ بِأَفْضَلِكُمْ).

قَوْلُهُ: «أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ» يَعْنِي: تَقَعَرُنُ بِهِ (أَلٍ) فَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِالْأَفْضَلِ) فَتَجَرُّهُ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ حُلِيَ بِ(أَلٍ).

وَقَالُوا: لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَهُ أَوْ حَلَيْتَهُ بِ(أَلٍ) ابْتَعَدَ عَنْ مُشَابَهَةِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ (أَلٍ) لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَالْإِضَافَةُ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ؛ فَلِهَذَا انْصَرَفَ.

أَمَّا إِذَا جُرِّدَ مِنَ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مِنَ الْاسْمِ، شَبِيهٌ بِالْفِعْلِ؛
وَلِهَذَا يُسَمُّوهُ مُتَمَكِّنًا غَيْرَ أَمْكَنٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَسْمَاءَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَسْمِيَّةِ
ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: مُتَمَكِّنٌ أَمْكَنٌ، وَمُتَمَكِّنٌ غَيْرُ أَمْكَنٍ، غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، وَهَذَا تَقْسِيمٌ
عَجِيبٌ، وَكُلُّ قَوْمٍ لَهُمْ فَلَاسِفَةٌ.

الْمُهْمُ أَنَّ غَيْرَ الْمُتَمَكِّنِ هُوَ الْمُبْنِيُّ، وَالْمُتَمَكِّنُ غَيْرُ الْأَمْكَنِ هُوَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ،
وَالْمُتَمَكِّنُ الْأَمْكَنُ هُوَ الَّذِي يَنْصَرِفُ، فَإِذَا أُضِيفَ أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَل) فَإِنَّهُ يَكُونُ
مُتَمَكِّنًا أَمْكَنًا؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ مَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْأَسْمَاءِ.

فَصَارَ الْاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ يُخْرُجُ عَنِ الْقَاعِدَةِ فِي الْإِعْرَابِ فِي وَجْهِ
وَاحِدٍ، وَهُوَ الْجَرْ؛ حَيْثُ يُجْرُ بِالْفَتْحَةِ، بِشَرَطِ أَلَّا يُضَافَ أَوْ يُحَلَّى بِـ(أَل) فَإِنْ
أُضِيفَ أَوْ حُلِّيَ بِـ(أَل) صَارَ مَضْرُوفًا، لَكِنَّهُ لَا يُنَوَّنُ مِنْ أَجْلِ الْإِضَافَةِ، أَوْ مِنْ
أَجْلِ الْاِقْتِرَانِ بِـ(أَل).



٤٤- وَاجْعَلْ لِنَحْوِ: (يَفْعَلَانِ) النَّوْنَا رَفَعَا، (وَتَذْعِينِ) وَ(تَسْأَلُونَا)

٤٥- وَحَذَفُهَا لِلجَزْمِ وَالتَّضْبِ سِمَةً كَ: (لَمْ تَكُونِي لِتَرْوِي مَظْلَمَةً)

الشرح

يُشير المؤلف بهذين البيتين إلى الأفعال الخمسة، وهي: كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ، أَوْ وَאוُ الْجَمَاعَةِ، أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: هِيَ: (يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ) فَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

إِذَنْ: الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ، يَكُونُ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ، يَعْنِي: لَهُ صُورَتَانِ، هُمَا: (يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ) وَالَّذِي اتَّصَلَ بِهِ وَאוُ الْجَمَاعَةِ، يَكُونُ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ، يَعْنِي: لَهُ صُورَتَانِ، وَهُمَا: (يَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ) وَالَّذِي اتَّصَلَ بِهِ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ يَكُونُ بِالتَّاءِ فَقَطْ، يَعْنِي: لَهُ صُورَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ: (تَفْعَلِينَ).

وَالْقَاعِدَةُ فِي الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ أَنَّهُ يُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَيُجْزَمُ بِالسُّكُونِ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْخَمْسَةَ تُخَالِفُ، فَهِيَ تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النَّونِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا رَفَعًا) يَعْنِي: اجْعَلِ النَّونَ فِي حَالِ الرَّفْعِ، مِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ ① تُوْ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ② [النبا: ٤-٥] وَتَقُولُ: (أَنْتُمْ تَقُومُونَ، وَالرَّجَالُ يَقُومُونَ) ف(يَقُومُونَ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النَّونِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْوَاوُ: فَاعِلٌ.

وَتَقُولُ: (أَنْتُمْ تَقُومَانِ، وَالرَّجُلَانِ يَقُومَانِ) ف(يَقُومَانِ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النَّونِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْأَلِفُ: فَاعِلٌ.

وَتَحَاطِبُ الْمَرَأَةَ فَتَقُولُ: (أَنْتِ تَقُومِينَ) فَ(تَقُومِينَ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ،
وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَالْيَاءُ: فَاعِلٌ؛ وَلِذَا
لَوْ قُلْتَ: (أَنْتِ تَقُومِي) أَوْ (أَنْتِ تَبْكِي) لَكَانَ خَطَأً، وَالصَّوَابُ: (تَقُومِينَ)
و(تَبْكِينَ)؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ يَثْبُوتُ النُّونُ.

هذه خمسة أفعال تُسَمَّى الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ،
وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ عَلَى انْحِصَارِهَا فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ؟

فَالْجَوَابُ: الْاسْتِقْرَاءُ وَالتَّبَعُ، يَعْنِي: لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَمْثَلَةُ خَمْسَةٍ
إِلَّا هَذِهِ.

قَوْلُهُ: «سِمَةٌ» يَعْنِي: عَلَامَةٌ، فَإِذَا نَصَبْتَ أَحَدَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ فَاحْذِفِ
النُّونَ، وَإِذَا جَرَّمْتَهُ فَاحْذِفِ النُّونَ.

مِثَالُ النَّصْبِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾
[آل عمران: ٩٢] حَيْثُ حَذَفَ النُّونَ مِنَ الْفِعْلَيْنِ: ﴿تَنَالُوا﴾، وَ﴿تُنْفِقُوا﴾.

وَمِثَالُ الْجَزْمِ: قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾
[آل عمران: ١٠٥] فَ﴿تَكُونُوا﴾ مَجْزُومٌ بِ(لَا) النَّاهِيَةِ، وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ حَذْفُ
النُّونِ.

وَمِثَالُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْأَمْرَانِ -الْجَزْمُ وَالنَّصْبُ-: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ
تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] فَ﴿تَفْعَلُوا﴾ الْأُولَى مَجْزُومَةٌ، وَ﴿تَفْعَلُوا﴾ الثَّانِيَةُ
مَنْصُوبَةٌ.

وتقول مُحَاطِبًا جَمَاعَةً مِنَ الرِّجَالِ: (لَا تَكُونُوا مِنَ السُّفَهَاءِ) والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ مِنْ (تَكُونُوا) الْجَزْمُ بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ، وتقولُ أَيْضًا مُحَاطِبًا جَمَاعَةً: (لَمْ يَخْلُقْكُمْ اللَّهُ لِتَكُونُوا كَالْبَهَائِمِ) والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ مِنْ (تَكُونُوا) النَّصْبُ، وتقولُ مُحَاطِبًا امْرَأَةً: (لَا تَتَّبِعِي تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ) والذي أَوْجَبَ حَذْفَ النُّونِ الْجَزْمُ بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ.

إِذَنْ: خَرَجَتِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ عَنِ الْأَصْلِ فِي جَمِيعِ أَوْجُهِ الْإِعْرَابِ.
ولو قلتَ: (الرِّجَالُ لَمْ يَقُومُوا) لَقُلْنَا: خَطَأً؛ لِأَنَّهَا مَجْزُومَةٌ، فَيَجِبُ حَذْفُ النُّونِ، وَكَذَلِكَ (الرِّجَالُ لَمْ يَقُومُوا) خَطَأً، يَجِبُ أَنْ تُحْذَفَ النُّونُ هُنَا؛ لِأَنَّهَا مَجْزُومَةٌ.

ولو قلتَ: (أَنْتُمْ لَنْ تَأْلُوا جُهْدًا) لَقُلْنَا: خَطَأً، وَالصَّوَابُ: (لَنْ تَأْلُوا جُهْدًا) فَيَجِبُ حَذْفُ النُّونِ؛ لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ.

قَوْلُهُ: «تَكُونِي» أَصْلُهَا: (تَكُونِينَ) حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ أَجْلِ الْجَزْمِ (لَمْ).
و«لِتَرْوِي» مَنْصُوبَةٌ بِلَامِ الْجُحُودِ، وَهِيَ لَامُ النَّفْيِ؛ لِأَنَّ الْجُحُودَ يَعْنِي النَّفْيَ، فَ(تَرْوِي) مَنْصُوبٌ بِاللَّامِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْيَاءُ: فَاعِلٌ.
و«مَظْلَمَةٌ»: مَفْعُولٌ بِهِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ النُّونَ لَا تُحْذَفُ إِلَّا فِي حَالِ النَّصْبِ أَوِ الْجَزْمِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَذَا مُرَادَهُ، بَلْ مُرَادُهُ أَنَّهَا إِذَا نُصِبَتْ وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ، وَإِذَا جُزِمَتْ وَجَبَ حَذْفُ النُّونِ، وَقَدْ تُحْذَفُ النُّونُ لغير ذلك، فَتُحْذَفُ جَوَازًا لِلتَّخْفِيفِ بِقِلَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى

تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(١) والأصلُ (لَا تَدْخُلُونَ) و(لَا تُؤْمِنُونَ) هذا هو الواجبُ، لأنَّ (تَدْخُلُوا وَتُؤْمِنُوا) الآنَ مَرْفُوعَةٌ، فَإِنَّ (لَا) نافيةٌ ههنا، وحُذِفَتْ النُّونُ تَخْفِيفًا، وَأَمَّا (حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَحَتَّى تَحَابُّوا) فهذه على الأصلِ مَنْصُوبَةٌ بِحَذْفِ النُّونِ.

وكذلك تُحَذَفُ النُّونُ مع نُونِ الْوَقَايَةِ جَوَازًا بِكَثْرَةِ، فتَقُولُ مثلاً: (أَتَكْرِمُونِي) بدل (أَتَكْرِمُونَنِي) فالأصلُ: (أَتَكْرِمُونَنِي) لكن تُحَذَفُ النُّونُ مع الْوَقَايَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وكراهةٍ تَوَالِي نُونَيْنِ زَائِدَتَيْنِ.

وتُحَذَفُ النُّونُ وَجُوبًا مع نُونِ التَّوَكِيدِ، مثل: (لَتَقُومَنَّ) وأصلُها: (لَتَقُومُونَنَّ) فَتُحَذَفُ مع نُونِ التَّوَكِيدِ وَجُوبًا لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

إِذَنْ: تُحَذَفُ وَجُوبًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ، ومع نُونِ التَّوَكِيدِ، وقد تُحَذَفُ تَخْفِيفًا فِي حَالِ الرَّفْعِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ.



(١) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب في إفشاء السلام، رقم (٥١٩٣)، والترمذي: كتاب الاستئذان والأدب، باب ما جاء في إفشاء السلام، رقم (٢٦٨٨)، وابن ماجه: كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب في الإيمان، رقم (٦٨).

- ٤٦- وَسَمُّ مُعْتَلٍّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَ: (المُضْطَقَّى) وَ(الْمُرْتَقِي مَكَارِمًا)
 ٤٧- فَالْأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا بِجَمِيعِهِ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
 ٤٨- وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَضْبُهُ ظَهَرَ وَرَفْعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضًا يُجَرَّ

الشرح

قوله: «سَم» فعل أمر، و«مُعْتَلٍّ» مفعول ثانٍ مُقَدَّم، و«مَا» مفعول أول مؤخَّر، يعني: سَمَّ مَا كَالْمُضْطَقَّى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا، سَمَّه مُعْتَلًّا، وعلى هذا فيكون المفعول الثاني لـ(سَم) مُقَدَّمًا على المفعول الأول.

والمعتل ما آخره أَلِفٌ - ولا حاجة أن نقول: مفتوح ما قبلها؛ لأنَّ كُلَّ أَلِفٍ مفتوح ما قبلها - أو ياء مكسور ما قبلها، ولا بُدَّ أن نقول: مكسور ما قبلها، أو واو مضموم ما قبلها، ولا بُدَّ أن نقول: مضموم ما قبلها.

فالمعتل إذن ما كان آخره أَلِفًا أو ياء أو واو، ولا بُدَّ أن تكون الألف لازمة لا تتغير، والياء لازمة لا تتغير، والواو لازمة لا تتغير.

فقولنا: أن يكون آخره أَلِفًا لازمة، خرج به المُشْنَى؛ لأنَّ المُشْنَى أَلِفُهُ غير لازمة، فهي في الرَّفْع لازمة، وفي النَّصْب والجَرِّ لا تكون لازمة.

وقولنا: (الياء اللازمة) خرج بذلك ياء المُشْنَى، وياء جمع المذكر السالم في حالتَي النَّصْب والجَرِّ، وياء الأسماء الخمسة في حالة الجرِّ، فإنه لا يُسَمَّى مُعْتَلًّا؛ لأنَّ الياء غير لازمة.

وقولنا: (مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا) احترازٌ من الياءِ التي لا يُكْسَرُ ما قَبْلَهَا، مثل: (ظَبْيٍ) آخِرُهَا (يَاءٌ) لكن ما قَبْلَهَا غيرُ مَكْسُورٍ، فلا يكونُ مُعْتَلًّا؛ ولهذا تَظْهَرُ عليها الحَرَكَاتُ، فنقول: (هذا ظَبْيٍ، ورَأَيْتُ ظَبْيًا، ومَرَزْتُ بِظَبْيٍ).

وخرَجَ بقولنا: (الواوُ اللَّازِمَةُ) الواوُ في الأسماءِ الخمسةِ في حالةِ الرَّفْعِ، وفي جمعِ المذكرِ السَّالمِ في حالةِ الرَّفْعِ؛ لأنَّ الواوُ في هذه الأسماءِ غيرُ لازِمةٍ.

وخرَجَ بقولنا: (مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا) ما لو كان ما قَبْلَهَا ساكنًا مثل: (دَلُوٍ) فهذه غيرُ مُعْتَلَّةٍ، وإن كان آخِرُهَا واوًا؛ لأنَّه لم يُضَمَّ ما قَبْلَهَا.

فالمؤلَّفُ رَحِمَهُ اللهُ يقول: سَمَّ هذا النَّوعَ مِنَ الأسماءِ، سَمَّه مُعْتَلًّا، ثُمَّ مَثَلَ بقوله: (المُضْطَقَّى) للمُعْتَلِّ بالألفِ، و(المُرْتَقِي) للمُعْتَلِّ بالياءِ، فصار المُعْتَلُّ مِنَ الأسماءِ ما آخِرُهُ حرفٌ عِلِّيٌّ، يعني: ما آخِرُهُ أَلِفٌ لازِمةٌ، أو ياءٌ لازِمةٌ مَكْسُورَةٌ ما قَبْلَهَا، أو واوٌ لازِمةٌ مَضْمُومَةٌ ما قَبْلَهَا.

وذكرَ المؤلَّفُ هذا تمهيدًا لما سيأتي بعدُ في قوله: (فالأوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا بَهِيمَةٌ) وَيَقْصِدُ بالأوَّلِ المُعْتَلَّ بالألفِ، كـ(المُضْطَقَّى) فالإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرٌ بَهِيمَةٌ، (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) يعني: يُسَمَّى المَقْصُورَ، فالأوَّلُ - وهو المُعْتَلُّ بالألفِ، وَيُسَمَّى المَقْصُورَ - تُقَدَّرُ فِيهِ جَمِيعُ الحَرَكَاتِ، ولا تَظْهَرُ عَلَيْهِ أَيُّ حَرَكَةٍ، فنقول: (جاءَ مُوسَى، ورَأَيْتُ مُوسَى، ومَرَزْتُ بِمُوسَى) فلا يَتَغَيَّرُ، ونقول - مثلاً - في إِعْرَابِ (مُوسَى) في المَثَالِ الأوَّلِ: فاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الألفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ.

قوله: «وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ» وَيَقْصِدُ بِالثَّانِي (الْمَنْقُوصَ) وَهُوَ: كُلُّ اسْمٍ مُعَرَّبٍ آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ^(١) مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَمِثْلُ لَهُ بِ(الْمُرْتَقِي) فَالْمُعْتَلُّ بِالياءِ يُسَمَّى مَنْقُوصًا.

قوله: «وَنَضْبُهُ ظَهَرٌ» يَعْنِي: تَظَهَّرَ عَلَيْهِ عَلَامَةُ النَّصْبِ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ^(٢).

قوله: «وَرَفْعُهُ يُنَوِّي كَذَا أَيْضًا يُجَزَّ» يَعْنِي: تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَتُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْكَسْرَةُ فِي حَالِ الْجَزِّ.

مِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمُعْتَلِّ بِالياءِ: (جَاءَ الْقَاضِي) فـ(جَاءَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَ(الْقَاضِي) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقُلُ، وَلَا نَقُولُ: التَّعَذَّرُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الْقَاضِي) لَكِنَّ هَذَا ثَقِيلٌ عَلَى اللِّسَانِ.

وَكَذَلِكَ: (مَرَزْتُ بِالْقَاضِي) فـ(مَرَزْتُ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْبَاءُ: حَرْفُ جَرٍّ، وَ(الْقَاضِي) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقُلُ، وَلَا نَقُولُ: التَّعَذَّرُ؛ لِأَنَّكَ يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (مَرَزْتُ بِالْقَاضِي) لَكِنَّ هَذَا ثَقِيلٌ.

وَأَمَّا الْاسْمُ الْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ فَتَظَهَّرَ عَلَيْهِ الْفَتْحَةُ فِي حَالِ النَّصْبِ، وَفِي حَالِ

(١) اشترط النحاة في هذه الياء أن تكون غير مشددة، ليخرج مثل: (عَلِيٍّ)، فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ،

وَمَا شَابِهَا تُعَامَلُ فِي الْإِعْرَابِ مَعَاملةً الصَّحِيحِ.

(٢) كقولك: (رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ).

الرَّفْعِ يُعَرَّبُ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقَلُ، وَأَمَّا فِي حَالِ الْجَرِّ
فَيُعَرَّبُ بِكَسْرَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الثَّقَلُ، مثاله: (سَمْنَدُو)^(١)
يُمَثَّلُ بِهِ النَّخْوِيُّونَ، وَهُوَ آخِرُهُ وَأَوْ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا.



(١) هي بَلَدٌ فِي وَسْطِ بِلَادِ الرُّومِ غَزَاهَا سَيْفُ الدَّوْلَةِ فِي سَنَةِ (٨٣٩هـ). انظر معجم البلدان (٣/ ٢٦١).

- ٤٩- وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلًّا عُرِفَ
- ٥٠- فَالْأَلِفُ ائِنُو فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبَدِ نَصَبَ مَا كَدَ: (يَدْعُو يَزْمِي)
- ٥١- وَالرَّفْعَ فِيهِمَا ائِنُو، وَاخْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ، تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا

الشرح

لما انتهى المؤلف رَحِمَهُ اللهُ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَّةِ أَوْ آخِرُهَا، شَرَعَ فِي ذِكْرِ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ أَوْ آخِرُهَا، وَالْفِعْلُ يَعْتَلُّ بِالْأَلِفِ وَبِالْوَاوِ وَبِالْيَاءِ، بِالْأَلِفِ مِثْلُ: (يَسْعَى) وَبِالْوَاوِ مِثْلُ: (يَغْزُو) وَبِالْيَاءِ مِثْلُ: (يَزْمِي).

قَوْلُهُ: «وَأَيُّ» مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (حُرِفَ) خَبَرُهُ، وَالْمَعْنَى: أَيُّ فِعْلٍ صَارَ آخِرُهُ أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً، فَإِنَّهُ يُسَمَّى مُعْتَلًّا.

إِذْنُ: فِي الْأَفْعَالِ يُقَالُ: مُعْتَلَّةٌ، وَفِي الْأَسْمَاءِ يُقَالُ: مَقْصُورٌ وَمَنْقُوصٌ.

وَالْفِعْلُ إِذَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ يُسَمَّى نَاقِصًا، كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ وَسْطُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ يُسَمَّى أَجُوفًا، وَإِذَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ يُسَمَّى مِثَالًا.

قَوْلُهُ: «فَالْأَلِفُ ائِنُو فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ» يَعْنِي: إِذَا كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا فَائِنُو فِيهِ، أَيُّ: قَدْزَ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ، وَغَيْرُ الْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ هُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ، تَقُولُ فِي حَالِ الرَّفْعِ مِثَالًا: (الرَّجُلُ يَسْعَى) فـ(يَسْعَى) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَذُّرُ، وَمِثْلُهُ: (الرَّجُلُ يَخْشَى) نَقُولُ: (يَخْشَى) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَلِفِ، مَنَعَ مِنْ

ظُهِرَها التَّعَذُّرُ، وتَقُولُ في حَالِ النَّصَبِ: (الرَّجُلُ لَنْ يَخْشَى) فـ(يَخْشَى) فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ، وَعلامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْإِلْفِ، مَنَعَ مِنْ ظُهورِها التَّعَذُّرُ.

قوله: «وَأَبْدِ نَصَبَ مَا» أي: نَصَبَ الَّذِي (كَيَدْعُو بَرْمِي) يعني: كـ(يَدْعُو) وهو المَعْتَلُّ بِالْوَاوِ، وَ(يَرْمِي) وهو المَعْتَلُّ بِالْيَاءِ، وَفي هَذَا التَّمثِيلِ إِشْكَالَانِ:

الإشْكَالُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْكَافَ دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ، وَقَدْ عَلِمْنَا فِيما سَبَقَ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، فَمَا الْجَوَابُ؟

نَقُولُ: الْجَوَابُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهَا اللَّفْظُ، وَالْمَعْنَى: (كَهَذَا اللَّفْظِ) وَعَلَيْهِ فَنَقُولُ: (الْكَافُ) حَرْفُ جَرٍّ، وَ: «يَدْعُو» اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالْكَافِ، وَعلامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهورِها الْحِكَايَةُ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ مَقُولٌ لِقَوْلٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: كَقَوْلِكَ: (يَدْعُو).

الإشْكَالُ الثَّانِي: أَنَّ (يَرْمِي) لَا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَهَا بَدَلًا مِنْ (يَدْعُو) لِاخْتِلَافِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، فَمَاذَا نَجْعَلُهَا؟

الْجَوَابُ: أَنَّ نَجْعَلُهَا مَعْطُوفَةً عَلَى (يَدْعُو) وَحَرْفُ الْعَطْفِ مَحْذُوفٌ لِلزُّرُورَةِ الشُّعْرِيَّةِ، وَ(الْكَافُ) هُنَا لِلتَّشْبِيهِ.

وَالْمَعْنَى: أَبْدِ نَصَبَ كُلِّ مَا يُشَبِّهُ هَذَا الْفِعْلَ مِمَّا هُوَ مُعْتَلٌّ بِالْوَاوِ، مِثَالُهُ: تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَنْ يَدْعُو الْمُنِيبُ رَبَّهُ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَغْزُو الْإِنْسَانُ عَدُوَّهُ الْكَافِرَ، وَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ لَنْ يَرْجُو عَفْوَ اللَّهِ) فَهَذِهِ أَمْثَلَةٌ لـ(يَدْعُو) وَ(يَغْزُو) وَ(يَرْجُو).

وكذلك (يُزِمِي) فتقول: (يُعْجِبُنِي أَنْ يَزِمِيَ الرَّجُلُ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَقْضِيَ بِالْحَقِّ، وَيُعْجِبُنِي أَنْ يَحْمِيَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ مِنَ الدَّنَسِ) فهذه أمثلة لـ (يُزِمِي، وَيَقْضِي، وَيَحْمِي).

فإذا قال قائل: لماذا تَظْهَرُ الْفَتْحَةُ عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَلَا تَظْهَرُ عَلَى الْأَلِفِ؟

فالجواب: أَنْ نَقُولَ: لِأَنَّ الْأَلِفَ صَامِدَةٌ صَامِتَةٌ، لَا تَلِينُ، وَلَا تَخْضَعُ؛ وَلِهَذَا قُلْنَا: الْمَانِعُ لَهَا مِنَ الظُّهُورِ التَّعَذُّرُ، وَالْيَاءُ لَيِّنَةٌ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ هَيِّنَةٌ، لَيْسَتْ فَطَّةً وَلَا غَلِيظَةً؛ وَلِهَذَا تَحْمِلُ الْفَتْحَةَ لِحِفَّتِهَا، وَلَا تَحْمِلُ الضَّمَّةَ لِثِقَلِهَا، فَاجْتَمَعَ الْآنَ أَمْرَانِ:

الْأَمْرُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ سَهْلَةٌ، بِخِلَافِ الْأَلِفِ.

الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهَا تَظْهَرُ عَلَيْهَا الْفَتْحَةُ؛ لِحِفَّتِهَا، وَلِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ فِيهَا لَيِّنٌ؛ وَلِهَذَا يُمَكِّنُ أَنْ تَظْهَرَ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ، وَلَكِنْ يَثْقُلُ، فَيَمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (فَلَانٌ يَدْعُو رَبَّهُ، وَفَلَانٌ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ).

قوله: «وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَنْوُ»: أي: فِي الَّذِي كـ (يَدْعُو) وَكَـ (يَزِمِي) (أَنْوِ الرَّفْعُ) يعني: قَدَّرَ فِيهِمَا الرَّفْعَ، فَهُمَا مَرْفُوعَانِ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ.

قوله: «وَاحْذِفْ جَازِمًا ثَلَاثُهُنَّ» يعني: احْذِفْ حَرْفَ الْعِلَّةِ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ فِي حَالِ الْجَزْمِ، فَتَقُولُ مَثَلًا: الْجَاهِلُ لَمْ يَسْعَ لِنَيْلِ الْعِلْمِ، فَـ (يَسْعَ) حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَلِفُ؛ لِأَنَّهُ مَجْزُومٌ، وَتَقُولُ: فَلَانٌ لَمْ يَأْتِ، وَأَصْلُهَا: (يَأْتِي) بِالْيَاءِ، لَكِنْ حُذِفَتْ الْيَاءُ لِلْجَازِمِ، وَتَقُولُ: الْمُسْتَكْبِرُ لَمْ يَدْعُ رَبَّهُ، فَـ (يَدْعُ) حُذِفَتْ الْوَاوُ

كما في قول الله تعالى: ﴿ذُرُوْهُنَّ أَفْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾ [غافر: ٢٦] وحُذِفَتِ الواوُ في (لِيَدْعُ) لدخولِ الجازمِ عليها.

قوله: «تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمًا» أي: تَأْتِي بِهِ.

فصارَ الآنَ الْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ تُقَدَّرُ عَلَيْهِ حَرَكَةُ الرَّفْعِ: الضَّمَّةُ، وَحَرَكَةُ النَّصْبِ: الْفَتْحَةُ، وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ تُقَدَّرُ عَلَيْهِمَا حَرَكَةُ الرَّفْعِ: الضَّمَّةُ فَقَطْ، وَتُظْهَرُ عَلَيْهِمَا حَرَكَةُ النَّصْبِ: الْفَتْحَةُ، وَأَمَّا الْجُزْمُ، فَالْجَمِيعُ يُحْذَفُ مِنْهُ حَرْفُ الْعِلَّةِ إِذَا جُزِمَ، كَمَا مَثَّلْنَا آنِفًا.



النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

قوله: «النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ» يريد بذلك أن الاسم قسمان: نَكِرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ، والدليل عليه السَّبْعُ والاستِقْرَاءُ، والأصل في الأسماء أنها نَكِرَةٌ؛ لأنَّ المعرفة لا بُدَّ لها من سَبَبٍ، والنَّكِرَةُ والمَعْرِفَةُ اسمانِ مُتَضَادَّانِ، فالْمُنْكَرُ ضِدُّ الْمَعْرُوفِ، قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكَّرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠] أي: اسْتَنَكَرَهُمْ واستَغْرَبَهُمْ، ولم يَعْرِفَهُمْ، والمَعْرِفَةُ هي ما كان مَعْرُوفًا، والنَّكِرَةُ مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ، والمَعْرِفَةُ فيها ما يَدُلُّ على التَّخْصِيسِ، وفيها ما يَدُلُّ على الْعُمُومِ، ولكنها ليست مِنْ بَابِ الْمُطْلَقِ.

والفَرْقُ بَيْنَ الْمُطْلَقِ وَالْعَامِّ: أَنَّ الْمُطْلَقَ شَامِلٌ لْجَمِيعِ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، وَالْعَامُّ شَامِلٌ لْجَمِيعِ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، لَا عَلَى وَجْهِ الْبَدَلِ، فَإِذَا قُلْتُ: (أَكْرِمَ رَجُلًا) فَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ رَجُلٍ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تُكْرِمَ رَجُلَيْنِ وَأَنْتَ تَقُولُ: (أَكْرِمَ رَجُلًا)؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، يَعْنِي: وَاحِدًا بَدَلَ وَاحِدٍ.

أَمَّا الْعَامُّ: فَيَشْمَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ، فَإِذَا قُلْتُ: (لَا تُكْرِمَ كَسُولًا) وَامْتَنَعْتَ عَنْ إِكْرَامِ كَسُولٍ وَاحِدٍ، وَأَكْرَمْتَ آخَرَ، فَأَنْتَ لَمْ تُمَثِّلْ؛ لِأَنَّ (كَسُولًا) هُنَا لِلْعُمُومِ، وَإِذَا قُلْتُ: (أَكْرِمَ جَدًّا) يَعْنِي: مُجْتَهِدًا، فَأَكْرَمْتَ اثْنَيْنِ لَمْ تَكُنْ مُمَثِّلًا؛ لِأَنَّ الْمُطْلَقَ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَفْرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، فَالنَّكِرَةُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَهِيَ اسْمٌ شَائِعٌ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِهِ؛ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ.

والمعرفة على اسمها، وهي اسم يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ، لكن إِمَّا بِقَيْدٍ، وإِمَّا بِغَيْرِ قَيْدٍ،
كما سيأتي إن شاء الله.

إِذِنْ: النِّكَرَةُ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ الْآخِرِ، مِثْلُ:
(رَجُلٍ، نَجْمٍ، مَطِيرٍ، بَيْتٍ، شَخْصٍ، إِنْسَانٍ) كُلُّ هَذِهِ نِكْرَةٌ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ شَائِعٌ فِي
جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ الْآخِرِ، وَكَوْنُهُ يَخْتَصُّ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ نَظَرًا لِعَدَمِ
وُجُودِ غَيْرِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ نِكْرَةً، مِثْلُ: (شَمْسٍ وَقَمَرٍ) فَـ(شَمْسٍ) نِكْرَةٌ،
لكن خَصَّهَا بِالشَّمْسِ الْمُعَيَّنَةِ عَدَمُ وُجُودِ غَيْرِهَا.
أَمَّا عَلَامَةُ النِّكَرَةِ فَفَسَّرَهَا الْمُؤَلِّفُ بِقَوْلِهِ:

٥٢- نِكْرَةٌ قَابِلٌ (أَل) مُؤَثَّرًا أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

الشرح

وهذا التعريف تعريف بالعلامة، وليس تعريفًا تامًّا، فهو تعريفٌ رَسْمِيٌّ
لَا ذَاتِيٌّ، فَتَعْرِيفُ النِّكَرَةِ الذَّاتِيُّ - كما ذَكَرْنَاهُ آنفًا - وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ،
لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ دُونَ الْآخِرِ، وَتَعْرِيفُهَا الرَّسْمِيُّ - وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِالْعَلَامَةِ - مَا
ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: (نِكْرَةٌ قَابِلٌ (أَل) مُؤَثَّرًا) والمعنى: النِّكَرَةُ كُلُّ
اسْمٍ يَقْبَلُ (أَل) مُؤَثَّرَةً فِيهِ التَّعْرِيفَ.

مثال ذلك: (رَجُلٌ) اسْمٌ عَامٌّ، أَذْخِلْ عَلَيْهِ (أَل) تَقُولُ: (الرَّجُلُ) فَتَصْبِحُ
مَعْرِفَةً بِتَأْثِيرِ (أَل) عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ (الرَّجُلَ) مَفْهُومُهُ غَيْرُ مَفْهُومِ (رَجُلٍ) فَمَفْهُومٌ مِنْهُ
أَنَّ هَذَا رَجُلٌ مُعَيَّنٌ، كَذَلِكَ (رَسُولٌ) هِيَ نِكْرَةٌ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهَا (أَل) فَتَوَثَّرُ فِيهَا،

فَتُصْبِحُ (الرَّسُولُ) وَتَكُونُ مَعْرِفَةً، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَهِيدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَصَحَّىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل: ١٥-١٦] فَانْظُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ «رَسُولًا» الْأَوَّلَى، وَ«الرَّسُولَ» الثَّانِيَةَ، فَ«الرَّسُولَ» يَعْنِي: الَّذِي عُرِفَ وَذُكِرَ.

قَوْلُهُ: «قَابِلُ آلٍ» خَرَجَ بِهِ مَا لَا يَقْبَلُ (آل) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ نَكِرَةً، مِثَالُهُ: الضَّمَائِرُ، فَالضَّمَائِرُ لَا تَقْبَلُ (آل) فَلَا يَصِحُّ أَبَدًا أَنْ تَقُولَ: (الْأَنَا) فَتَدْخُلُ (آل) عَلَى الضَّمِيرِ (أَنَا) فَالضَّمَائِرُ لَا تَكُونُ نَكِرَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ (آل) وَكَالْكَافِ فِي (أَكْرَمَكَ) ضَمِيرٌ لَا تَقْبَلُ (آل) إِذَنْ: لَيْسَتْ نَكِرَةً؛ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ (آل) كَذَلِكَ (زَيْدٌ) لَا يَقْبَلُ (آل) فَلَا تَقُولَ: (الرَّيْذُ) فَهُوَ غَيْرُ نَكِرَةٍ، وَمِثْلُهُ (مُحَمَّدٌ).

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (مُؤَثِّرًا) مَا يَقْبَلُ (آل) وَلَكِنَّهَا لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ شَيْئًا، مِثْلُ: (عَبَّاسٌ) يَقْبَلُ (آل) فَتَقُولُ: (الْعَبَّاسُ) لَكِنْ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ؛ لِأَنَّ (عَبَّاسٌ) مَعْرِفَةٌ، سَوَاءٌ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (آل) أَمْ لَمْ تَدْخِلْهَا، فَهِيَ لَا تُؤَثِّرُ شَيْئًا، إِذَنْ فَ(عَبَّاسٌ) الْعَلَمُ لَيْسَتْ نَكِرَةً.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ لَا يَكُونُ نَكِرَةً، أَلَيْسَ يَقْبَلُ (آل) فَتَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ قُلْنَا: نَعَمْ، هُوَ يَقْبَلُ (آل) لَكِنْ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ التَّعْرِيفَ؛ لِأَنَّهُ عَلَمٌ، فَهُوَ مَعْرِفَةٌ، سَوَاءٌ دَخَلْتَ عَلَيْهِ (آل) أَمْ لَمْ تَدْخُلْ، فَإِنْ كَانَتْ (عَبَّاسٌ) وَضَفًا لَا عَلَمًا، فَهِيَ نَكِرَةٌ؛ وَلِهَذَا تَصِفُ بِهَا النُّكِرَةَ، فَتَقُولُ: رَجُلٌ عَبَّاسِيٌّ، وَإِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ (آل) أَثَرَتْ فِيهِ التَّعْرِيفَ.

فلو سألك سائل الآن: هل (عبّاس) نكرة أو غير نكرة؟

فقل: إن أردت به علماً فليس بنكرة، وإن أردت به وصفاً فهو نكرة، ومثله: (ضحكك) فيه نفس التفصيل.

إذن: كل اسم يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف، فهو نكرة، فإن لم يقبل (ال) فليس بنكرة، وإن قبل (ال) لكن لم تؤثر فيه التعريف لكونه معرفة من قبل دخولها، فليس بنكرة.

لكن يرد على هذا أن كلمة (ذو) بمعنى (صاحب) نكرة، ولا تقبل (ال) تقول: جاءني رجل ذو مال. ف(ذو) صفة لـ(رجل) و(رجل) نكرة، والنكرة لا توصف إلا بنكرة، فما الجواب مع أن (ذو) لا تقبل (ال) ولو اجتمع الناس كلهم على أن يَدْخُلُوا (ال) على (ذو) ما غلبوها، ولأبت عليهم، فلا يصح أن تقول: جاءني رجل ذو مال، ف(ذو) تأتي عليك أشد الإباء.

إذن: كيف يمكن أن نجيب عن هذا؟

نقول: إن حجة النحويين نافقاء^(١) يربوع^(٢) إذا حجزته من بابه وجدّ مخرجا من جهة أخرى، قالوا: إن (ذو) واقعة موقع ما يقبل (ال)؛ ولهذا قال ابن مالك رحمه الله غيره من العلماء: (أو واقع موقع ما قد ذكرنا).

(١) النافقاء إحدى حجارة التربوع يكتُمها، ويظهر غيرها وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتفخ، أي خرج. اللسان: نفخ.

(٢) التربوع واحد الترابيع، والباء زائدة، لأنه ليس في كلام العرب فعلول سوى ما نذر، مثل صغفوق، وهي قارة لجحرها أربعة أبواب، وقال الأزهري: دونية فوق الجرذ، الذكر والأنثى فيه سواء. انظر تاج العروس: ربع.

وبذلك تَخَلَّصُوا مِنْ هذا الإِيرادِ بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ (ذو) بمعنى صَاحِبٍ،
 فـ(جَاءَنِي رَجُلٌ ذُو مَالٍ) أي: صَاحِبُ مَالٍ، و(صَاحِبُ) تَقَبَّلُ (أَل) وتُؤَثِّرُ فيها
 التَّعْرِيفَ، فتقول: هذا رَجُلٌ صَاحِبُ فُلَانٍ، وتقول: هذا الرَّجُلُ صَاحِبُ فُلَانٍ،
 فلَمَّا كانت واقِعَةُ مَوْقِعٍ ما يَقْبَلُ (أَل) المؤثِّرة فيه التَّعْرِيفَ صار لها حُكْمُهَا،
 فصَارَتْ نَكِيرَةً.



٥٣- وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: كَ: (هُم) وَ(ذِي)

وَ(هِنْدَ) وَ(ابْنِي) وَ(الْغَلَامَ) وَ(الَّذِي)

الشرح

قوله: «غَيْرُهُ»: يَشْمَلُ مَا لَا يَقْبَلُ (أَل) وَمَا يَقْبَلُ (أَل) مِنْ غَيْرِ أَنْ تُؤَثَّرَ فِيهِ التَّعْرِيفَ؛ لِكَوْنِهِ مَعْرِفَةٌ مِنْ قَبْلُ.

قوله: «كُهُم، وَذِي، وَهِنْدَ، وَابْنِي، وَالْغَلَامَ، وَالَّذِي» هذه أقسامُ المَعْرِفَةِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ غَيْرَ مُرْتَبَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ.

قوله: «هُمْ» إشارَةٌ لِلضَّمِيرِ، فَالضَّمَائِرُ كُلُّهَا مَعْرِفَةٌ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، وَضَمِيرُ الْغَائِبِ، وَضَمِيرُ الرَّفْعِ، وَضَمِيرُ النَّصْبِ، وَضَمِيرُ الْجَرِّ.

قوله: «ذِي» إشارَةٌ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَعْرِفَةٌ، وَهِيَ: (ذَا، وَذِي، وَذَانِ، وَتَانِ، وَأُولَاءِ).

قوله: «هِنْدَ»: إشارَةٌ إِلَى الْعَلَمِ، سِوَاءِ أَكَانَ الْمَذْكُورُ أَمْ لِمَوْثِقٍ، فَإِنَّهُ مِنْ أَقْسَامِ الْمَعْرِفَةِ، وَاخْتَارَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (هِنْدَ) وَلَمْ يَخْتَرْ عَلَمًا مُذَكَّرًا؛ وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ وَزَنِ الْبَيْتِ، فَلَوْ قَالَ مِثْلًا: (وَزَيْدٍ) أَوْ (عَمْرٍو) لاحتَاجَ إِلَى تَنْوِينٍ.

قوله: «ابْنِي»: أَيِ: الْمُضَافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ، لَكِنْ رُتِبَتْهُ فِي الْحَقِيقَةِ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَهُوَ لَيْسَ لَهُ رُتْبَةٌ مُعَيَّنَةٌ، وَسَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- التَّرْتِيبُ بَعْدَ ذَلِكَ.

قوله: «الْغَلَامَ» إشارَةٌ إِلَى الْمُحَلَّى بِـ(أَل).

قوله: «الَّذِي» إشارة إلى الاسم الموصول.

فالجميع ستة أنواع: الضمائر، واسم الإشارة، والعلم، والمضاف إلى معرفة، والمحل بـ(أل) والاسم الموصول بجميع أنواعه، المفرد والمثنى والجمع، فالمفرد مثل: (الذي، والتي) والمثنى مثل: (اللذان واللتان) والجمع مثل: (الذين، واللاتي).

ولم يذكر المؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ تَرْتِيبَهَا لَمَّا ذَكَرَهَا مُجْمَلَةً، لَكِنَّهُ عِنْدَ التَّفْصِيلِ ذَكَرَهَا مُرْتَبَةً، فَبَدَأَ بِالضَّمَائِرِ، ثُمَّ بِالْعِلْمِ، ثُمَّ بِالإِشَارَةِ، ثُمَّ بِالمَوْصُولِ، ثُمَّ بِالمُحَلِّ بـ(أل) ولم يذكر المضاف لمعرفة؛ لأنَّ المضاف لمعرفة ليس له رُتَبَةٌ مُعَيَّنَةٌ؛ إِذْ إِنَّهُ بِحَسَبِ المضافِ.

والضمائر هي أعرف المعارف؛ وذلك لأنها أشدُّ المعارف تخصيصًا، والمعرفة كلها مبناهما على التَّعْيِينِ والتَّخْصِصِ؛ لأنَّ النِّكَرَةَ - كما ذكرنا - مُطْلَقَةٌ، لَكِنْ كُلُّ مَا كَانَ أَخْصَّ فَهُوَ أَعْرَفُ، وَأَخْصَّ المعارفِ الضَّمَائِرُ، وَلَا شَكَّ، فَإِنَّ التَّاءَ فِي (قُلْتُ) لَا تَحْتَمِلُ غَيْرَ نَفْسِي أَنَا، وَفِي (قُلْتَ) لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا المُخَاطَبَ، وَ(الْيَاءُ) فِي (أَكْرَمَنِي) لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا المُتَكَلِّمَ؛ فَلهَذَا كَانَتْ أَعْرَفَ المعارفِ، لَكِنْ (زَيْدٌ) عَلَّمَ تَصْلُحُ لـ(زَيْدٍ) الذي أمامي، و(زَيْدٌ) الذي خَلْفِي.

وبعد الضمائر يأتي العلم؛ لأنه يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، بِخِلَافِ الإِشَارَةِ وَالمَوْصُولِ، فَالْعِلْمُ يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ، فَكَانَ أَشَدَّهَا تَخْصِصًا مَا عدا الضمير، إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَشْنَوْا الأَسْمَاءَ الخَاصَّةَ بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا أَعْرَفُ مِنَ الضَّمَائِرِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَحْدَهُ، مِثْلُ: (اللَّهُ) فَهُوَ أَعْرَفُ المعارفِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحْتَمِلُ إِلَّا الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ فَلَا اشْتِرَاكَ فِيهَا، لَكِنْ (قُمْتُ) تَصْلُحُ التَّاءَ ضَمِيرًا لِي أَنَا (مُحَمَّدٌ)

وَتَصْلُحُ النَّاءُ فِي (قُمْتُ) لِرَجُلٍ آخَرَ يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: إِنَّهُ قَامَ، فَالضَّمَاثُ فِيهَا اشْتِرَاكٌ، وَإِنْ كَانَتْ تُعَيِّنُ مَرَجِعَهَا.

فلهذا قالوا: إِنَّ الضَّمَاثَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ، مَا عدا الْأَسْمَاءَ الْخَاصَّةَ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ فَهِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ الْعَلَمِ اسْمُ الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمَ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بَغَيْرِ قَرِينَةٍ مُطْلَقًا، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ لَكِنْ بِقَرِينَةٍ، مِثْلُ أَنْ أَقُولَ: (هَذَا) إِشَارَةٌ لِلْحَاضِرِ، فَيُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بِقَرِينَةٍ الْحُضُورِ؛ فَلهذا كَانَ أَقْلَ مَرْتَبَةٍ مِنَ الْعَلَمِ.

ثُمَّ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ بَعْدَ الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ، وَقَدْ يَكُونُ لِلْغَائِبِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ لِلْحَاضِرِ؛ وَلِهَذَا كَانَ أَعْرَفَ مِنَ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ، تَقُولُ مِثْلًا: (أَكْرِمُ الَّذِي يُكْرِمُنِي) فَ(الَّذِي يُكْرِمُنِي) هَذِهِ مَعْرِفَةٌ، وَصَارَ مَعْرِفَةً بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ، فَهُوَ مُعَيَّنٌ لِمُسَمَّاهُ بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ، وَهِيَ الصَّلَةُ.

ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ الْمُحَلَّى بِـ(أَل) وَمَرْتَبَتُهُ دُونَ مَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ مَا دَلَّ تَعْرِيفُهُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ أَصْلًا فِي مَذْلُولِهِ، بِخِلَافِ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ، فَالاسْمُ الْمَوْصُولُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصَحَّ بَدُونِ صَلَاتِهِ، وَالْمُحَلَّى بِـ(أَل) يَصَحُّ بَدُونِ (أَل) فَلهذا كَانَ أَقْلَ رُتَبَةٍ مِنَ اسْمِ الْمَوْصُولِ.

وآخَرُهَا الْمُضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ، فَقَالُوا: إِنَّهُ كَالْعَلَمِ، فَإِذَا قُلْتُ: (هَذَا كِتَابِي) صَارَتْ (كِتَاب) مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الضَّمِيرِ صَارَ مَعْرِفَةً، فَكُلُّ مَا أُضِيفَ

إلى المعرفة فهو معرفة، ومثله: (قَلَمْ هَذَا) فـ(قَلَمْ) معرفة؛ لأنه أُضِيفَ إلى اسم الإشارة، فيكونُ معرفة، ومثله: (هَذَا كِتَابُ الطَّالِبِ) فـ(كِتَابُ) معرفة؛ لأنه أُضِيفَ إلى المُحَلَّى بـ(أَل) ومثله: (هَذَا غُلَامٌ الَّذِي فِي السُّوقِ) فـ(غُلَامٌ) هنا معرفة؛ لأنه أُضِيفَ إلى معرفة، وهو الاسمُ الموصولُ، لكن لو قلتَ: (هَذَا غُلَامٌ) فقط، كانت (غُلَامٌ) نكرةً.

فالمعارفُ إِذْنُ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ:

أَوَّلًا: الضَّمِيرُ.

ثَانِيًا: الْعَلَمُ.

ثَالِثًا: اسْمُ الْإِشَارَةِ.

رَابِعًا: الْاسْمُ الْمَوْصُولُ.

خَامِسًا: الْمُعَرَّفُ بـ(أَل) أَوْ الْمُحَلَّى بـ(أَل) وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

سَادِسًا: مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، فَهُوَ بِمَنْزِلَتِهِ، أَوْ بِمَرْتَبَتِهِ، إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ، فَإِنَّهُ كَالْعَلَمِ، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَسْتَشِنْ، بَلْ يَقُولُ: حَتَّى الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ بِمَنْزِلَةِ الضَّمِيرِ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ الْإِسْتِثْنَاءُ.

بَقِيَ أَمْرٌ آخَرُ، وَهُوَ النِّكَرَةُ الْمَقْصُودَةُ، لَكِنْ هَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ: بَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَعْرِفَةٌ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لَيْسَتْ مَعْرِفَةٌ.



ثُمَّ شَرَعَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ بَيَانِ تَعْرِيفِ كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ السَّتَةِ، فَقَالَ فِي تَعْرِيفِ الضَّمِيرِ:

٥٤- فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَ: (أَنْتَ) وَ(هُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

الشرح

قوله: «مَا» اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) في محلِّ نصبٍ مفعولٍ به مُقَدَّمٌ للفعلِ (سَمَّ).

و«لِذِي غَيْبَةٍ» شبهُ جملةٌ صلةُ الموصولِ، يعني: فالذي لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ سَمَّهُ بِالضَّمِيرِ، والباءُ في قوله: (بِالضَّمِيرِ) أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّ (سَمَّى) يَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦] ولم يقل: (سَمَّيْتُهَا بِمَرْيَمَ) وَيَصِحُّ أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ فَتَقُولُ: (سَمَّيْتُ ابْنِي بِعَبْدِ اللَّهِ).

قوله: «ذِي غَيْبَةٍ»: نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى نَكْرَةٍ، وَهِيَ عَمَّا وَقَعَ مَوْقِعَ مَا يَقْبَلُ (أَل) ف(ذِي غَيْبَةٍ) أَي: صَاحِبِ غَيْبَةٍ.

قوله: «أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ» الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ قَالَ: مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ، كَدَلَالَةِ (أَنْتَ، وَهُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ، وَلَوْ قَالَ: (فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ) وَأُطْلِقَ، وَلَمْ يَقَيِّدْهُ بِالْمِثَالِ لَكَانَ التَّعْرِيفُ غَيْرَ مَانِعٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقَيِّدْهُ لَكَانَتْ كَلِمَةُ (غَائِبٍ) ضَمِيرًا، وَكَلِمَةُ (حَاضِرٍ) ضَمِيرًا، فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا دَلَّ عَلَى الْغَيْبَةِ وَالْحُضُورِ بِإِدَّتِهِ، مِثْلُ: (غَابَ، وَحَضَرَ) لَكِنَّهُ قَيَّدَ، فَقَوْلُهُ: (كَأَنْتَ وَهُوَ) لَيْسَ مُجَرَّدَ مِثَالٍ، بَلْ هُوَ مِثَالٌ مُقَيَّدٌ لِلتَّعْرِيفِ.

والمؤلف لما قال: (فَمَا لِيْذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ) مَثَلٌ لَهُ بِـ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) وَ(أَنْتَ) ضَمِيرٌ لِلْمُخَاطَبِ، وَإِذَا كَانَ (أَنْتَ) لِلْحُضُورِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى مُخَاطَبِ فـ(أَنَا) مِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ أَكُونَ لِلْحُضُورِ؛ لِأَنِّي أَتَكَلَّمُ عَنْ نَفْسِي، وَأَنَا حَاضِرٌ مَعَ نَفْسِي، فـ(أَنْتَ) دَالٌّ عَلَى (أَنَا) بِطَرِيقِ الْأَوَّلَوِيَّةِ، فَعَلَيْهِ نَقُولُ: (أَنْتَ، وَأَنَا) دَالٌّ عَلَى الْحُضُورِ، وَ(هُوَ) دَالٌّ عَلَى الْغَيْبَةِ.

فَالضَّمَائِرُ إِذْنٌ دَالَّةٌ عَلَى الْحُضُورِ، وَيَشْمَلُ الْمُتَكَلِّمَ وَالْمُخَاطَبَ، وَدَالَّةٌ عَلَى غَيْبَةٍ، وَيَشْمَلُ الْغَائِبَ، وَالدَّالُّ عَلَى الْغَيْبَةِ مَثَلٌ لَهُ بِقَوْلِهِ: (هُوَ) وَالدَّالُّ عَلَى الْحُضُورِ بِـ(أَنْتَ) وَلَمْ يُمَثَّلْ لـ(أَنَا) الدَّالُّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَوَّلَى مِنَ الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا الْحَدُّ -أَوِ التَّعْرِيفُ- حَدٌّ ذَاتِيٌّ، وَلَيْسَ حَدًّا بِالرَّسْمِ، وَبَعْضُهُمْ حَدَّهُ بِتَعْرِيفٍ آخَرَ فَقَالَ: (مَا كُنِّي بِهِ عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا).

وَقَالُوا -مَثَلًا-: إِذَا قُلْتُ: (أَنَا قَائِمٌ) فـ(أَنَا) كَلِمَةٌ نَابَتْ عَنْ (مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ) فـ(أَنَا قَائِمٌ) تُغْنِي عَنْ قَوْلِكَ: (مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ قَائِمٌ) فَكُنِّي بِهَا عَنِ الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا، وَأَخَاطِبُ -مَثَلًا- عَبْدَ اللَّهِ فَأَقُولُ: (عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ) وَهُوَ أَمَامِي، وَإِذَا قُلْتُ: (أَنْتَ قَائِمٌ) فَقَدْ كُنِّيْنَا بِـ(أَنْتَ) عَنِ الظَّاهِرِ -وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ- اخْتِصَارًا، وَهُوَ أَيْضًا مَعَ كَوْنِهِ يَدُلُّ عَلَى الظَّاهِرِ اخْتِصَارًا، هُوَ أَدَلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، فَلَوْ قُلْتُ لِلَّذِي أَمَامِي: (عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ) لَكَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا، وَأَنْ يَكُونَ غَائِبًا، وَلَكِنْ (أَنْتَ قَائِمٌ) لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَائِبًا، فَصَارَ لَدَيْنَا تَعْرِيفَانِ فِي الضَّمِيرِ:

الأوَّلُ: وَذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ مَا دَلَّ عَلَى الْغَيْبَةِ أَوْ الْحُضُورِ، كَدَلَالَةِ (أَنْتَ، وَهُوَ).

الثاني: ما كُنِّيَ به عن الظَّاهِرِ اختصارًا، وهذا وإن كَانَ لا بأسَ به، فهو أَخْصَرُ من كلامِ المؤلِّفِ، لكنَّه ليس فيه تَبَيُّنٌ واضحٌ، فما كُنِّيَ به عن الظَّاهِرِ قد يَلْزَمُ منه الدَّوْرُ؛ لأنَّ ما كُنِّيَ به عن الظَّاهِرِ هو الضَّمِيرُ، فيكونُ عَرَفَ الضَّمِيرِ بالضَّمِيرِ، وهو نَوْعٌ مِنَ الدَّوْرِ.

وبعضُ النُّحَوِيِّينَ -كابنِ أَجْرُومَ رَحِمَهُ اللهُ- لم يُعَرِّفْهُ لا بهذا ولا بهذا، بل سَلَكَ مَسَلَكَ العَدِّ، وَسَرَدَ الضَّمَائِرَ دُونَ تعريفٍ؛ لِنَعْرِفَهَا بأعيانها دُونَ حُدُودِهَا، ولكنَّ مثلَ هذه الكُتُبِ الرَّفِيعَةِ التي تَصْلُحُ لِمُسْتَوَى عالٍ في النُّحُوِّ يُفسَّرُ وَهِيَ بالتعريفاتِ.

قوله: «سَمَّ» فعلٌ أمرٌ، يعني: سَمَّهْ ضَمِيرًا، وهو مأخوذٌ مِنَ الإِضْمَارِ.

وقد أعجَبَنِي طَالِبٌ حينما كُنْتُ مُدَرِّسًا في المعهدِ العِلْمِيِّ، وكُنَّا نَخْتَبِرُ الطَّلَبَةَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا في المَعْهَدِ في القَوَاعِدِ، وبعضُ الفقهِ والتَّوْحِيدِ، فَاخْتَبَرْتُ طَالِبًا فَقُلْتُ لَهُ: (زَيْدٌ قَامَ) أَيْنَ فاعِلُ (قَامَ)؟ فَفَكَّرَ قَلِيلًا، ثُمَّ قَالَ: فاعِلُ (قَامَ) خَفِيٌّ، فجاءَ بالمعنى؛ لأنَّ (خَفِيٌّ) بمعنى (مُسْتَتَرٍ) وكانَ الطَّالِبُ ذَكِيًّا، فعَرَفْتُ أَنَّ الطَّالِبَ جَاءَ بِهَا مِنْ عِنْدِهِ، لكنَّه أَصَابَ في المعنى، فَأَعْطَيْتُهُ دَرَجَةً كَامِلَةً؛ لِأَنِّي عَرَفْتُ أَنَّهُ فَاهِمٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (مُسْتَتَرٍ) لَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الطَّالِبُ قَدْ حَفِظَ كَلِمَةَ (مُسْتَتَرٍ) فَقَطْ، لكنْ إِذَا قَالَ: (خَفِيٌّ) عَرَفْتُ أَنَّ الطَّالِبَ فَاهِمٌ فَهَمَّا تَامًا؛ وَلِهَذَا السَّبَبُ أعجَبَنِي.



٥٥- وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ: مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا

٥٦- كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (إِنِّي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكَ)

الشرح

قوله: «وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ» أي: مِنَ الضَّمِيرِ.

«مَا لَا يُبْتَدَأُ» يعني: به، و(ذُو) مُبْتَدَأٌ، و(مَا) اسمٌ موصولٌ خبرٌ المُبْتَدَأُ، يعني: أَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ هو الذي لَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ، وَسَيُمَثَّلُ لَهُ.

يَبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةً لِلَّهِ أَنَّ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ مِنْ حَيْثُ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ، يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُتَّصِلٍ، وَمُنْفَصِلٍ.

فَالْمُتَّصِلُ: مَا لَا يُمَكِّنُ انفصاله، أو ما لَا يُنْطَقُ بِهِ مُنْفَصِلًا، مثل التَّاءِ فِي (ضَرَبْتُ) حَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُنْطَقَ بِالتَّاءِ وَخَدَّهَا، وَكَذَلِكَ الْكَافُ فِي (أَكْرَمَكَ) لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُنْطَقَ بِهَا وَخَدَّهَا، فَكُلُّ مَا لَا يُنْطَقُ بِهِ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُتَّصِلٌ.

أَمَّا الْمُنْفَصِلُ: فَمَا صَحَّ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مُنْفَرِدًا، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ، وَقَدْ صَبَّغَهُ الْمُؤَلِّفُ بِمَا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؛ فَقَالَ: (وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) هَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: مَا صَحَّ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مُنْفَرِدًا، يَعْنِي: الْمُنْفَصِلُ، وَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مُنْفَرِدًا فَهُوَ مُتَّصِلٌ.

قوله: «وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا» يعني: وَلَا يَقَعُ بَعْدَ (إِلَّا) فِي حَالِ الْإِخْتِيَارِ، وَالْمُرَادُ بِحَالِ الْإِخْتِيَارِ الْكَلَامُ الْمُشْتَوَرُّ، وَعَكْسُهُ الْاضْطِرَّارُ، وَهُوَ الشَّعْرُ،

فإنَّ المتَّصَلَ قد يلي (إِلَّا) في حالِ الضَّرورةِ الشَّعْرِيَّةِ، مثْلُ قولِ الشَّاعِرِ:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّا نَاصِرٌ^(١)

فهنا الهاءُ ضميرٌ مُتَّصِلٌ جاءتْ بعدَ (إِلَّا) للضَّرورةِ، والضَّرورةُ على اسمِها تُسْتَعْمَلُ في محَلِّ الضَّرورةِ، ولا تُسْتَعْمَلُ في محَلِّ الاختيارِ، والضَّرورةُ الموجودةُ عن العَرَبِ مُسَلِّمٌ بها؛ لأنَّنا لا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُخْضِعَ العَرَبَ لقواعدِ النَّحوِ، لكنْ لو أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ نحنُ شِعْرًا مِنْ عِنْدِنَا، فهل لنا أَنْ نَسْلُكَ هذا الْمَسْلُكَ؟

والجوابُ: نعم، لنا أَنْ نَسْلُكَ؛ لأنَّ أَهْلَ الجاهليَّةِ ليسوا أَوْلَى بِالْعُذْرِ مِنَّا، وإنْ كانوا هم أَعْرَفَ مِنَّا، وهم أَهْلُ العُروبةِ، لكنْ نقولُ: الذي أَجَازَهُ لَهُمْ لَعَلَّهُ يَسْمَحُ لَنَا، ولكنْ لو جَاءَنَا رَجُلٌ يَنْظِمُ كُلَّهُ ضَرورةً فلا نَأْخُذُ بِهِ.

فإذا عَرَفْنَا ضابِطَ المتَّصِلِ بأنَّه ما لا يُبْتَدَأُ بِهِ، ولا يلي أداةَ الاستِثناءِ (إِلَّا) في الاختيارِ، عَرَفْنَا ما هو المتَّنَفِصِلُ، فالمتَّنَفِصِلُ -إِذَنْ- هو ما يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ، وما يلي: (إِلَّا) في الاختيارِ؛ لأنَّ الْأَشْيَاءَ تَتَبَيَّنُ بِضِدِّهَا.

قوله: «كَالْبَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ» فباءُ المتكَلِّمِ من (ابْنِي) ضميرٌ مُتَّصِلٌ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، ولا تلي (إِلَّا) في الاختيارِ.

وحينما جَاءَتْ بَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مَنْصُوبَةً كما في قوله: (أَكْرَمَنِي) أو مَجْرُورَةً مثْلُ: (ابْنِي) فَإِنَّهَا مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ.

(١) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعَرَفُ لها قائلٌ، ذكره ابن عقيل في شرحه (١/ ٨٩) وغيره.

وكذلك كافُ الخطابِ في (أَكْرَمَكَ) هي ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ؛ لَأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهَا، وَلَا تَلِي (إِلَّا) فِي الْاِخْتِيَارِ، وَهِيَ فِي هَذَا الْمَثَالِ مَنْصُوبَةٌ، وَحَيْثُمَا جَاءَتْ فَهِيَ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، سَوَاءٌ جَاءَتْ مَنْصُوبَةً - كَمَا فِي الْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ - أَمْ جَاءَتْ مَجْرُورَةً، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (مَرَّ بِكَ وَغُلَامِكَ) فَإِنَّ الْكَافَ هُنَا فِي مَحَلِّ جَرٍّ، الْأَوَّلُ بِالْحَرْفِ، وَالثَّانِي بِالإِضَافَةِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ هُنَا لِلْمُفْرَدِ كـ (أَكْرَمَكَ) وَالْمُفْرَدَةِ كـ (أَكْرَمَكِ) أَوْ لِلْمُثَنَّى كـ (أَكْرَمَكُمَا) أَوْ لْجَمَاعَةِ الذُّكُورِ كـ (أَكْرَمَكُمُ) أَوْ لْجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ كـ (أَكْرَمَكُنَّ) وَالضَّمِيرُ فِيهَا هُوَ الْكَافُ فَقَطْ، وَمَا بَعْدَهَا فَهُوَ عَلَامَةٌ تَشْنِيَّةٌ، أَوْ جَمْعٌ ذُكُورٍ، أَوْ جَمْعٌ إُنَاثٍ.

قَوْلُهُ: «سَلِيهِ» الْيَاءُ فِي (سَلِيهِ) غَيْرُ الْيَاءِ فِي (إِنِّي) فَهِيَ فِي (إِنِّي) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، وَفِي (سَلِيهِ) ضَمِيرٌ مُخَاطَبَةٌ، فَالْيَاءُ الَّتِي هِيَ ضَمِيرٌ مُخَاطَبَةٌ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، وَهِيَ هُنَا فِي (سَلِيهِ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَأْتِيَ إِلَّا مَرْفُوعَةً، وَمِثْلُهَا يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ فِي (تَقُولِينَ) وَفِي (أَكْرِمِيهِ) وَالْهَاءُ فِي (سَلِيهِ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَوَّلٌ، وَهِيَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، وَ(مَا) فِي قَوْلِهِ: (مَا مَلَكَ) هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي.

إِذَنْ: (الْهَاءُ) تَكُونُ مَنْصُوبَةً كَمَا فِي مَثَالِ الْمُؤَلِّفِ: (سَلِيهِ) وَتَكُونُ مَجْرُورَةً مِثْلَ: (مَرَّ بِهِ وَكِتَابِهِ) فَالْأَوَّلَى مَجْرُورَةٌ بِالْحَرْفِ، وَالثَّانِيَةُ بِالإِضَافَةِ، وَتَكُونُ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ، وَتَكُونُ لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، مِثْلَ: (مَرَّ بِهَا) وَتَكُونُ لِلْمُثَنَّى، مِثْلَ: (مَرَّ بِهِمَا) وَلِجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، مِثْلَ: (مَرَّ بِهِمْ) وَلِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ، مِثْلَ: (مَرَّ بِهِنَّ).

فاسْتَقْدْنَا الْآنَ أَنَّ ضَمِيرَ الْمُخَاطَبَةِ يَكُونُ مُتَّصِلًا، وَأَنَّ هَاءَ الْغَائِبِ يَكُونُ
مُتَّصِلًا بِخِلَافِ (إِيَّا) فِي (إِيَّاهُ) فَسَيَأْتِي أَنَّهَا مِنْ الضَّمَائِرِ الْمُتَفَصِّلَةِ.

إِذَنْ: الْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَثَلٌ لِلضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ بِأَرْبَعَةِ أَمْثَلَةٍ:

الْأَوَّلُ: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ.

الثَّانِي: كَافُ الْمُخَاطَبِ.

الثَّالِثُ: هَاءُ الْغَائِبِ.

الرَّابِعُ: يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ.



٥٧- وَكُلُّ مُضْمِرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَحِبُّ وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

الشرح

قوله: «وَكُلُّ مُضْمِرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَحِبُّ» هذا الشَّطْرُ أتى به المؤلفُ تَوْطِئَةً لِمَا بعده؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ مَعْرُوفٌ مِنَ الْبَابِ الَّذِي سَبَقَ فِي قَوْلِهِ:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِيٌّ لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنِي

كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْنَا

وعلى كُلِّ حالٍ: فَالضَّمَائِرُ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، وهذا ممَّا يُرِيحُ طَالِبَ الْعِلْمِ الضَّعِيفِ فِي النَّحْوِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ الضَّمِيرَ، وَيَجْعَلُ بِنْيَتَهُ وَاحِدَةً، سِوَاهُ أَكْأَنَ مَرْفُوعًا، أَمْ مَنْصُوبًا، أَمْ مَجْرُورًا، فَجَمِيعُ الضَّمَائِرِ مَبْنِيَّةٌ، فَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ، مِثْلُ: (أَنَا) وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، مِثْلُ: (نَحْنُ) وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، مِثْلُ: (التَّاءُ) فِي (قُضِمْتَ) وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ، مِثْلُ: (التَّاءُ) فِي (قُضِمْتَ) وَالسُّكُونُ أَيْضًا يُبْنَى عَلَيْهِ، فَلَهُ أَزْيَعَةٌ أَوْجُهُ فِي الْبِنَاءِ: الضَّمُّ، وَالْفَتْحُ، وَالْكَسْرُ، وَالسُّكُونُ.

قوله: «وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ» والمعنى: أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ يَصْلُحُ لِلْجَرِّ وَلِلنَّصْبِ، فَإِنَّ الْلفْظَ فِيهِ وَاحِدٌ، مِثَالُهُ: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، تَصْلُحُ لِلنَّصْبِ وَلِلْجَرِّ، فَتَقُولُ: (أَكْرَمَنِي) هَذِهِ مَنْصُوبَةٌ، وَتَقُولُ: (مَرَّي) وَهَذِهِ مَجْرُورَةٌ، وَلَا تَجِدُ تَغْيِيرًا فِي لَفْظِهَا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا (الهاءُ) تَقُولُ: (أَكْرَمَهَا) هَذِهِ مَنْصُوبَةٌ، وَتَقُولُ: (مَرَّ بِهَا)

وهذه مجرورة، فالياء لفظ ما جَرَّ كلفظ ما نُصِبَ، ولكنَّ الهاء إذا قلت: (أَكْرَمَهُ) فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، وإذا قلت: (مَرَّ بِهِ) فهي مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ.

إِذْنِ: القاعدة هنا تَنْخِرمُ؛ لوجود الكسرة قَبْلَها، فالقاعدة التي ذَكَرَها ابنُ مالك رَحِمَهُ اللهُ يُسْتَشْنَى منها ما يُوجِبُ المُخَالَفَةَ، فَإِنْ وُجِدَ ما يُوجِبُ المُخَالَفَةَ، فَإِنَّهُ يَتَّبَعُ ما اقْتَضَاهُ سَبِيئُهُ؛ ولذلك نَقَرَأُ مثلاً قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبَتَكَ إِزْهَقَ رَيْهَ﴾ [البقرة: ١٢٤] بِضَمِّ الهاءِ فِي ﴿رَيْهَ﴾، ونَقَرَأُ قوله: ﴿فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّيِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢] بِكسْرِ الهاءِ فِي ﴿رَيْهِ﴾، وعلى ذلك فقول ابنِ مالك: (وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ) هذا ليس على إطلاقِهِ.

وقوله: «وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظُ مَا نُصِبَ» في هذه العبارة تَسَامَحٌ مِنْ ابنِ مالك رَحِمَهُ اللهُ لَأَنَّ الضَّائِرَ لَا تُجَرُّ وَلَا تُنْصَبُ، ولكنها تكونُ في محَلٍّ جَرٍّ أَوْ في محَلٍّ نَصْبٍ، وهذا الإشكال الذي يُورَدُ على ابنِ مالك يَنْدَفِعُ بقوله: (وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ).



٥٨- لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ (نَا) صَلَحَ ك: (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ)

الشرح

قوله: «نَا» مِنَ الضَّائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، وَالْمَوْلُفُ يَقُولُ: يَصْلُحُ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ لَا يَتَغَيَّرُ، وَهَذَا هُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي يَصْلُحُ لْجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ، لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ.

قوله: «ك: اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ» فَالْجَرُّ فِي قَوْلِهِ: (بِنَا) وَالنَّصْبُ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّا) وَالرَّفْعُ فِي قَوْلِهِ: (نِلْنَا)، وَقَوْلُهُ: (الْمِنْحَ) هَذَا تَمَامُ الْبَيْتِ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا: لَوْ قُلْتَ: (قُمْنَا) فَالضَّمِيرُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَتَقُولُ: (أَكْرَمْنَا) هُنَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَتَقُولُ: (مَرَّ بِنَا) فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾ [آل عمران: ١٩٣] فَالْأَوَّلُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا﴾ وَالثَّانِي فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا﴾ وَالثَّالِثُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَهُوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَمِعْنَا﴾.

إِذْنُ: (نَا) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ صَالِحٌ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ.



٥٩- وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَذ: (قَامَا، وَاعْلَمَا)

الشرح

قوله: «أَلِفٌ» يُريدُ به أَلِفَ الاثْنَيْنِ، (وَالْوَاوُ) واوُ الجماعَةِ، (وَالنُّونُ) نونُ النسوةِ.

قوله: «لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ» أي: وغيرِ الغائبِ، وغيرِ الغائبِ عامٌّ يشملُ المُخَاطَبَ والمُتَكَلِّمَ، لكنَّهُ هنا يُريدُ به المُخَاطَبَ فقط، وليس مرادُ المؤلفِ بغيرِ الغائبِ المُتَكَلِّمِ والمُخَاطَبِ؛ لأنَّ الألفَ والواوَ والنونَ لا تكونُ للمُتَكَلِّمِ، وإنَّما هي للغائبِ والمُخَاطَبِ، ويدلُّ على ذلك تمثيلُ المؤلفِ رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: (كَقَامَا) وهذه للغائبِ، و(اعْلَمَا) وهذه للمُخَاطَبِ، والمُخَاطَبُ حاضرٌ.

إِذَنْ: هي للغائبِ وللحاضرِ، إِذَنْ: لا شكَّ أنَّ إطلاقَ المؤلفِ (وَغَيْرِهِ) لا ينبغي.

ومثالُ (الألفِ) للغائبِ: (قَامَا) ومثالُهُ للمُخَاطَبِ: (قَوْمَا) ومثالُ (الواوِ) للغائبِ: (قَامُوا) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥] ف﴿كَانُوا﴾ للغائبِ، ومثالُها للمُخَاطَبِ: (قَوْمُوا) ومنه قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨].

مثالُ (النونِ) للغائبِ: (النِّسَاءُ قَمْنَ) وللمُخَاطَبِ: (اجْتَهِدْنَ آيَتِهَا الطَّالِبَاتُ) وتقول: (قَمْنَ).

و(قُمْنَ) تَصْلُحُ لِلْمُخَاطَبِ، وَتَصْلُحُ لِلغَائِبِ، فَتَقُولُ: (النِّسَاءُ قُمْنَ) فهي هنا تَصْلُحُ لِلغَائِبِ والحَاضِرِ، والذي يُعَيِّنُ ذلك هو السِّيَاقُ.

وهل هذه الضَّمائرُ الثلاثةُ تأتي للنَّصْبِ أو للجَرِّ كما هي للرَّفْعِ؟

الجواب: لا تأتي للنَّصْبِ ولا للجَرِّ، وإنَّما هي من ضَمائرِ الرَّفْعِ فقط.

وهل هي من الضَّمائرِ الْمُتَّصِلَةِ أو من الضَّمائرِ الْمُتَفَصِّلَةِ؟

الجواب: من الْمُتَّصِلَةِ، بدليل قوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) وقوله بعد ذلك: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ) فهذه ضَمائرُ مُتَّصِلَةٌ.

وهل هي من الضَّمائرِ البارِزةِ أو من الضَّمائرِ المُستَتِرةِ؟

الجواب: من الضَّمائرِ البارِزةِ.

إِذَنْ: أَلِفُ الاثْنَيْنِ، وواوُ الجَمَاعَةِ، ونونُ النِّسْوَةِ ضَمائرُ رَفْعٍ مُتَّصِلَةٌ بارِزةٌ، تَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ وللغَائِبِ، ولا تَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ.

وهناك ضَمائرُ أُخرى بَقِيَتْ، فَ(الياءُ) مثلاً ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ تَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ والمُتَكَلِّمِ فقط، فَتَكُونُ لِلْمُخَاطَبَةِ مَرْفُوعَةً، مِثْلُ: (تَقُومِينَ) وَتَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ مَنصُوبَةً، مِثْلُ: (أَكْرَمَنِي) وَمَجْرُورَةً، مِثْلُ: (مَرَّ بِي).

وَالْيَاءُ فِي (أَكْرَمَنِي) وَ(مَرَّ بِي) غَيْرُ الْيَاءِ فِي (تَقُومِينَ)؛ لِأَنَّ الْيَاءَ فِي (تَقُومِينَ) مَرْفُوعَةٌ، وَفِي (أَكْرَمَنِي) مَنصُوبَةٌ، وَفِي (مَرَّ بِي) مَجْرُورَةٌ، فَالْيَاءُ إِذَنْ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، سِوَاءٌ لِلرَّفْعِ، أَمِ النَّصْبِ، أَمِ الْجَرِّ.

وإِعْرَابُ الضَّمائرِ حَقِيقَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَمَرِّينَ بَعْضُ الشَّيْءِ، وَمِنْ ذَلِكَ مِثْلًا: إِذَا قُلْتَ: (هُم قَائِمُونَ) تَقُولُ فِي إِعْرَابِهِ:

(هم) ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ مُبْتَدَأٌ.

(قَائِمُونَ) خبرُ المَبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ،
وَالنُّونُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ.

وَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ (إِنَّهُمْ قَائِمُونَ)

(إِنَّ) حَرْفٌ تَوْكِيدٌ يَنْصَبُ الْاسْمَ، وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ
لَهُ، وَ(الهاءُ) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلٍّ نَصَبِ اسْمِ (إِنَّ) وَالْمِيمُ لَجَمْعِ
الذُّكُورِ، وَلَا نَقُولُ: (هُمْ) بِخِلَافِ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، فَالْمَثَالُ الْأَوَّلُ: (هُمْ قَائِمُونَ)
نَقُولُ: (هُمْ) مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلٍّ رَفَعَ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، وَالْإِعْرَابُ
حِينَئِذٍ عَلَى كُلِّ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي: (إِنَّهُمْ قَائِمُونَ) الْإِعْرَابُ عَلَى الْهَاءِ
وَحَدَّهَا؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ إِذَا وَقَعَ مَنْصُوبًا، فإِعْرَابُهُ عَلَى الْحَرْفِ الْأَوَّلِ.

(قَائِمُونَ) خبرُ (إِنَّ) مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفَعِهِ الْوَاوُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ
جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ، وَالنُّونُ عِوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ.

وَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ (مَرَّ بِهِم)

(مَرَّ) فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ).

(بِهِم) (الباءُ) حَرْفٌ جَرٌّ، وَ(الهاءُ) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلٍّ
جَرٍّ، وَالْمِيمُ لِلْجَمْعِ، وَقَدْ جَاءَ الضَّمِيرُ هُنَا مُتَّصِلًا؛ وَلِهَذَا وَقَعَ الْإِعْرَابُ عَلَى
الْحَرْفِ الْأَوَّلِ، وَهَكَذَا يَكُونُ إِعْرَابُ الضَّمَائِرِ.

٦٠- وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَ: (افْعَلْ أَوْافِقْ، نَعْتَبِطْ إِذْ تُشْكِرْ)

الشرح

قوله: «مِنْ»: للتبعية، والجار والمجرور خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَا) في قوله: (مَا يَسْتَتِرُ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والاسْتِتَارُ: الاختفاء.

قوله: «كَافَعَلٌ.. إلخ» يدلُّ على أنَّ المرادَ بكلام المؤلف ما يَسْتَتِرُ وجوباً؛ لأنَّ المُسْتَتِرَ يَسْتَتِرُ تَارَةً وجوباً، وتارةً جَوَازاً، فقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ) أي: وجوباً.

وقوله: «كَ: افْعَلْ» هذا فيه إشكال؛ إذ كيف دَخَلَتِ الكافُ، وهي من حُرُوفِ الجَرِّ على الفِعْلِ، ونحنُ نقولُ: كُلُّ كَلِمَةٍ دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ الجَرِّ فهي اسمٌ؟

الجواب: لهم في ذلك وجهان:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ المرادَ بها لَفْظُهَا، أي: (كَهَذَا اللَّفْظِ).

الوجهُ الثَّاني: أنَّ الكافَ داخِلَةٌ على مَحذُوفٍ، والتَّقديرُ: (كَقَوْلِكَ افْعَلْ).

مثالُه الأوَّلُ: (افْعَلْ) فعلٌ أمرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وفاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وجوباً تقديرُهُ: (أَنْتَ).

الثَّاني: (أَوْافِقْ) فعلٌ مُضَارِعٌ مجزومٌ على أَنَّهُ جوابٌ فِعْلِ الأَمْرِ، (افْعَلْ أَوْافِقْ) وفاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وجوباً تقديرُهُ: (أَنَا) وهذا الصَّحِيحُ.

وقيل: إِنَّهُ مَجْزُومٌ جَوَابًا لَشَرْطِ مُقَدَّرٍ، تَقْدِيرُهُ: (إِنْ تَفَعَّلَ أَوْافِقُ) وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِهَذَا التَّقْدِيرِ مَا دَامَتِ الْجُمْلَةُ تَامَّةً بِدُونِهِ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ يُطِيلُ الْكَلَامَ.

الثَّالِثُ: (نَغْتَبِطُ) وَهَذَا جَوَابُ آخَرٍ لِلأَمْرِ، وَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (نَحْنُ).

الرَّابِعُ: (تَشْكُرُ) أَوْ (تَشْكُرُ) يَجُوزُ الِوَجْهَانِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمُخَاطَبُ، فَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا كَرَّرَ الضَّمِيرَ الَّذِي تَقْدِيرُهُ (أَنْتَ) فِي قَوْلِهِ: (أَفْعَلْ) وَفِي قَوْلِهِ: (تَشْكُرُ)؟ قُلْنَا: كَرَّرَهُ؛ لِيَشْمَلَ مَا كَانَ فِعْلٌ أَمْرٌ، أَوْ فِعْلًا مُضَارِعًا، مَعَ أَنْ (تَشْكُرُ) أَحْيَانًا يَكُونُ ضَمِيرُهُ مُسْتَتِرًا جَوَازًا، كَمَا إِذَا كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْ امْرَأَةٍ، فَيَقُولُ: (الْمَرْأَةُ تَشْكُرُ اللَّهَ) فَهَذَا نَقُولُ: (تَشْكُرُ) فِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هِيَ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الضَّابِطُ لِلْمُسْتَتِرِ وَجُوبًا وَالضَّابِطُ لِلْمُسْتَتِرِ جَوَازًا؟

قُلْنَا: هُنَا ضَابِطَانِ:

الضَّابِطُ الْأَوَّلُ: ضَابِطٌ يَسِيرُ سَهْلٌ يَعْلَمُهُ كُلُّ أَحَدٍ، وَهُوَ مَا كَانَ تَقْدِيرُهُ: (أَنَا) أَوْ (نَحْنُ) أَوْ (أَنْتَ) فَهُوَ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، وَمَا كَانَ تَقْدِيرُهُ (هُوَ) أَوْ (هِيَ) فَهُوَ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، وَهَذَا سَهْلٌ، كُلُّ يَذْكُرُهُ وَيَعْرِفُهُ، فَمَثَلًا: (أَفْعَلْ) تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ) وَ(أَوْافِقُ) تَقْدِيرُهُ: (أَنَا) وَ(نَغْتَبِطُ) تَقْدِيرُهُ: (نَحْنُ) وَ(تَشْكُرُ) تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

إِذَنْ: ما كان تقديرُهُ: (أنا) أو (نَحْنُ) أو (أَنْتَ) فهو مُسْتَتِرٌ وَجوبًا، وما كان تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) أو (هِيَ) فهو مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، إِلَّا أَنَّ الْأَخِيرَ يُسْتَتَى مِنْهُ بَعْضُ الضَّائِرِ الَّتِي تُقَدَّرُ بِ(هُوَ) أو (هِيَ) وَيَكُونُ مُسْتَتِرًا وَجوبًا، كَأَفْعَالِ التَّفْضِيلِ مِثْلًا، كَقَوْلِنَا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) يَقُولُونَ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْجُمْلَةِ: (شَيْءٌ عَظِيمٌ أَحْسَنَ زَيْدًا) فـ(أَحْسَنَ) يَعُودُ عَلَى (مَا) وَالتَّقْدِيرُ: (أَحْسَنَ هُوَ) لَكِنَّهُ مُسْتَتِرٌ وَجوبًا، قَالُوا: لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّرْكِيبِ يَجْرِي مَجْرَى الْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لَا تُغَيَّرُ، بَلْ تَبْقَى عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، حَتَّى إِنَّكَ تَقُولُ لِرَجُلٍ فَوَتْ الْفُرْصَةَ ثُمَّ أَرَادَ اسْتِذْرَاكَهَا، تَقُولُ لَهُ -وَهُوَ رَجُلٌ-: (الصَّيْفَ صَبَّغْتَ اللَّبَنَ) ^(١)؛ لِأَنَّ الْمَثَلَ لَا يُغَيَّرُ.

الضَّابِطُ الثَّانِي: عَلَى رَأْيِ آخَرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، يَقُولُونَ: مَا صَحَّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلُّهُ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، وَمَا لَا فَهُوَ مُسْتَتِرٌ وَجوبًا، مِثْلُ: (اسْكُنْ) فَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ هُنَا لَا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرَ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (اسْكُنْ زَيْدًا) عَلَى أَنَّ زَيْدًا فَاعِلٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾

[البقرة: ٣٥]؟

قُلْنَا: ﴿أَنْتَ﴾ هُنَا لَيْسَتْ هِيَ الْفَاعِلُ، بَلْ هِيَ ضَمِيرٌ فَضَّلِ تَأْكِيدًا لِلْفَاعِلِ الْمُسْتَتِرِ، وَحَسُنَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ عَطْفِ الظَّاهِرِ عَلَيْهِ ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ وَجوبًا.

(١) الْأَمْثَالُ لِلْمِيدَانِي (٢/ ٦٨، رَقْم ٢٧٢٥).

إِذَنْ: مَا صَحَّ أَنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، وَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَحُلَّ
 مَحَلَّهُ الظَّاهِرُ فَهُوَ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، هَذَا هُوَ الضَّابِطُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَهَذَا
 يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُلٍ، وَرَبِّمَا نَجْعَلُ هَذَا ضَابِطًا لِلْمُرْتَقِينَ قَلِيلًا، وَالْأَوَّلَ لِلْمُبْتَدِئِينَ، مَعَ
 أَنَّ الْأَوَّلَ أَسْهَلُ، وَهُوَ مَا كَانَ تَقْدِيرُهُ: (أَنَا) وَ(أَنْتَ) وَ(نَحْنُ) فَهُوَ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا،
 وَمَا كَانَ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) أَوْ (هِيَ) فَهُوَ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، إِلَّا مَا اسْتُثْنِيَ.



٦١- وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوَ) وَ(أَنْتَ) وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

الشرح

قوله: «ذُو» يجوزُ فيها وَجْهَانِ: أَنْ تَجْعَلَ (ذُو) خَبَرًا مُقَدِّمًا، وَ(أَنَا هُوَ، وَأَنْتَ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، وَالْمَهْمُ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ضِمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلَةَ؛ وَلِذَا قَالَ: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ).

قوله: «أَنَا» لِلْمُتَكَلِّمِ.

«هُوَ»: لِلْغَائِبِ.

«أَنْتَ» لِلْمُخَاطَبِ، وَهِيَ ضِمَائِرُ مُتَفَصِّلَةٍ بَارِزَةٌ، يَعْنِي: غَيْرُ مُسْتَتِرَةٍ.

قوله: «وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ» يَعْنِي: أَنَّهَا وَاضِحَةٌ، فَفُرُوعُ (أَنَا) (نَحْنُ) وَهَذَا فَرْعٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، وَالْمَجْمُوعُ اثْنَانِ.

وَفُرُوعُ (أَنْتَ) أَرْبَعَةٌ: (أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ) وَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةٌ.

وَفُرُوعُ (هُوَ) أَرْبَعَةٌ أَيْضًا: (هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ) وَالْمَجْمُوعُ خَمْسَةٌ.

فَتَكُونُ ضِمَائِرُ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلَةُ اثْنَيْ عَشَرَ ضَمِيرًا، وَهِيَ: (أَنَا وَنَحْنُ، وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ، وَهُوَ وَهِيَ وَهُمَا وَهُمْ وَهُنَّ).

وَهَذِهِ الضَّمَائِرُ الَّتِي لِلرَّفْعِ تُسْتَعَارُ أحيانًا لِلجَرِّ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهَا الْكَافُ، وَتَكُونُ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، فَتَقُولُ: (أَنَا كَأَنْتَ) فـ(أَنَا) صَمِيرُ رَفْعٍ، وَ(أَنْتَ) فِي مَحَلِّ جَرٍّ، لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ لَا عَلَى سَبِيلِ الْأَصَالَةِ، وَكَذَلِكَ رَبِّمَا تُسْتَعَارُ ضِمَائِرُ

الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلُ لِلنَّصْبِ أَيْضًا، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ زَيْنًا وَهِيَ) بَدَلٌ (وَإِيَّاهَا) وَلَكِنْ
هَذَا الْآخِرُ أَقْلُ مِنَ الْأَوَّلِ، أَيْ: أَنَّ اسْتِعَارَتَهَا لِلجَرِّ كَثِيرَةٌ، وَاسْتِعَارَتَهَا لِلنَّصْبِ
قَلِيلَةٌ، وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهَا ضَمَائِرُ لِلرَّفْعِ.



٦٢- وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (إِيَّايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

الشرح

قوله: «ذُو» مُبْتَدَأٌ، وَهنا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا مُقَدَّمًا؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي هَذَا جُمْلَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (جُعِلَا إِيَّايَ) وَقَوْلُهُ: (جُعِلَا) بِالْأَلِفِ، وَالْأَلِفُ هُنَا لِلإِطْلَاقِ، وَ(إِيَّايَ) الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، لَكِنْ كَيْفَ نَقُولُ: إِنَّ (إِيَّايَ) نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَهِيَ ضَمِيرٌ نَضْبٌ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ لَفْظُهَا، أَيُّ: جُعِلَ هَذَا اللَّفْظُ.

وَهنا يَرِدُ سَوَالٌ: لِمَاذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الضَّمَائِرِ: (وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ) وَهناكَ قَالَ: (وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ) مَعَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ هُنَا: (وَذُو انْتِصَابٍ وَانْفِصَالٍ) لَاسْتَقَامَ الْبَيْتُ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي أَنَّ هُنَاكَ سَبَبًا إِلَّا الْاِخْتِلَافُ فِي التَّعْبِيرِ فَقَطْ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هُنَاكَ فَرْقًا، وَهُوَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (إِيَّايَ) وَمَا يَتَفَرَّعُ مِنْهُ هُوَ كَلِمَةُ (إِيَّا) فَقَطْ، وَأَمَّا ضَمَائِرُ الرَّفْعِ، فَالضَّمِيرُ كُلُّ الْكَلِمَةِ، لَكِنْ فِي النَّفْسِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّ ضَمَائِرَ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلَةَ أَيْضًا يَقُولُونَ فِيهَا: إِنَّ الضَّمِيرَ هُوَ (أَنْ) فَقَطْ، وَ(النَّاءُ) حَرْفُ خِطَابٍ، أَمَّا (هُوَ) وَ(هِيَ) فَكُلُّهُمَا ضَمِيرٌ.

فَالظَّاهِرُ لِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ هَذَا لِمُجَرَّدِ تَغَايُرٍ، أَوْ تَغْيِيرِ الْعِبَارَةِ، وَيُسَمَّى التَّفَنُّنُ فِي الْعِبَارَةِ.

إِذْنًا: مِنْ ضَمَائِرِ النَّصْبِ الْمُتَفَصِّلَةِ (إِيَّايَ).

قوله: «والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا» يعني: أنَّ التَّفْرِيعَ لا إشكالَ فيه، وَتَفَرَّعُ مِنْ (إِيَّايَ) (إِيَّانَا، وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُنَّ، وَإِيَّاهُ، وَإِيَّاهَا، وَإِيَّاهُم، وَإِيَّاهُنَّ) فالجميعُ اثنا عشرَ ضميرًا، وهذه الضمائرُ للنَّصبِ، وهي ضمائرُ مُنْفَصِلَةٌ، ومنها قولُ الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقوله تعالى: ﴿فَايْتِنِي فَأَعْبُدُونِي﴾ [العنكبوت: ٥٦] وقوله تعالى: ﴿وَلِنَّا أَوْ لِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].



ثُمَّ انْتَقَلَ الْمُؤَلَّفُ رَحْمَةً اللَّهِ إِلَى حُكْمِ التَّبَادُلِ بَيْنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، وَالضَّمَائِرِ الْمُتَفَصِّلَةِ، هَلْ يَحُلُّ أَحَدُهُمَا مَحَلَّ الْآخَرِ أَوْ لَا؟ فَقَالَ:

٦٣- وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

الشرح

قوله: «فِي اخْتِيَارٍ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (يَجِيءُ) يَعْنِي: وَلَا يَجِيءُ فِي الْاِخْتِيَارِ، وَ(الْمُتَفَصِّلُ) أَي: الضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ.

قوله: «إِذَا تَأْتَى» أَي: إِذَا أُمْكِنَ أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ.

وقوله: «فِي اخْتِيَارٍ» ضِدُّهُ الْاضْطِرَارُّ، وَالْاضْطِرَارُّ هُوَ صَرُورَةُ الشَّعْرِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فِي اخْتِيَارٍ) أَي: فِي حَالِ النَّشْرِ، فَفِي حَالِ النَّشْرِ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا أُمْكِنَ أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

الأول: لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ أَخْصَرَ.

الثاني: لِأَنَّهُ أَبَيَّنُّ فِي الْمَعْنَى.

فَإِذَا قُلْتَ: (ضَرَبْتُكَ) فَهُوَ أَبَيَّنُّ مِنْ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُ إِيَّاكَ) وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمْتُكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ) فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ أَيُّهَا الرَّجُلُ)؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمُتَّصِلِ، وَإِذَا أُمْكِنَ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمُتَّصِلِ وَجَبَ، وَلِأَنَّهُ أَخْصَرُ، وَالْأَخْصَرُ أَدْلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ مِنَ الْأَعَمِّ، فَالضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ أَخْصَرُ وَأَلْصَقُ بِالْفِعْلِ مِنْ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ، فَيَكُونُ أَدْلُّ عَلَى الْمَقْصُودِ.

فَصَارَ التَّعْلِيلُ لَامْتِنَاعِ مَجِيءِ الْمُتَفَصِّلِ - فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ - إِذَا أُمْكِنَ أَنْ يَجِيءَ

الْمُتَّصِلُ هُوَ أَنَّ الْمُتَّصِلَ أَخْصَرُ وَأَبْيَنُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَوْضُوعِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ كَحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِهِ.

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمُتَّصِلِ أَتَيْنَا بِالْمُنْفَصِلِ، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى قَوَاعِدِ النَّحْوِ فِي مَوْضِعٍ: مَتَى يُمَكِّنُ أَنْ نَأْتِيَ بِهِ؟ وَمَتَى لَا يُمَكِّنُ؟ فَمَثَلًا فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمُتَّصِلِ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ (مُتَّصِلٍ) مَعْنَاهَا أَنْ يَكُونَ عَامِلٌ وَالضَّمِيرُ مُتَّصِلًا بِهِ، فَإِذَا ابْتَدَأْنَا بِالضَّمِيرِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ عَامِلٌ يَتَّصِلُ بِهِ هَذَا الضَّمِيرُ، وَحِينَئِذٍ لَا يَتَأْتَى الْمُتَّصِلُ، فَيَجِبُ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمُنْفَصِلِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فَكَلِمَةُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ أَتَى بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ فِيهَا لِعَدَمِ إِمْكَانِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ، فَلَوْ قُلْتَ: (كَ نَعْبُدُ) لَمْ يَصِحَّ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُمْ: (إِيَّاكَ أَغْنِي وَأَسْمِعِي يَا جَارَةَ) ^(١) فَهَنَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ الْمُتَّصِلُ؛ لِأَنَّ الْمُتَّصِلَ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ أَبَدًا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: (كَ أَغْنِي) بَلْ نَقُولَ: (إِيَّاكَ أَغْنِي).

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: يُمَكِّنُ أَنْ نَأْتِيَ بِالْمُتَّصِلِ، فَأَقُولُ: (أَغْنِيكَ) وَيَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ؟

نَقُولُ: هَذَا صَحِيحٌ، وَهَذَا يُمَكِّنُ، لَكِنْ إِذَا أَتَيْنَا بِالْمُتَّصِلِ عَلَى هَذِهِ الصِّيغَةِ فَاتَّانَا الْمَقْصُودُ بِالتَّقْدِيمِ، وَهُوَ الْحَضَرُ، وَالْحَصْرُ مَقْصُودٌ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَلَوْ قُلْتَ: (أَغْنِيكَ وَأَسْمِعِي يَا جَارَةَ) اسْتِقَامَ الْكَلَامُ بَلَا شَكٍّ، وَلَكِنْ يَفُوتُ مَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، وَهُوَ الْحَضَرُ، وَلَوْ قُلْتَ: (نَعْبُدُكَ يَا رَبَّنَا) اسْتِقَامَ الْكَلَامُ، وَلَكِنْ يَفُوتُ مَا يُرِيدُهُ الْمُتَكَلِّمُ مِنَ الْحَضَرِ.

(١) الأمثال للميداني (١/ ٤٩، رقم ١٨٧).

إِذَنْ: ليس معنى الضَّرورة أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ النُّطْقُ إِلَّا بِذَلِكَ، بل الضَّرورةُ هي التي إذا ارتكبتها فأتى مَقْصودُ المتكلم، وليست كضَّرورة أَكْلِ المَيْتَةِ، وهي التي لو لم يَأْكُلْ منها ماتَ، هذا إذا قُلْنَا في الضَّرورةِ هنا أو في الاختيارِ: هو الذي إذا ارتكبتها فأتى مَقْصودُ المتكلم، فنَقَدُّمُ مَقْصودِ المتكلم، وَتَرْتَكِبُ الانفصالَ محلَّ الاتِّصالِ، ومن ذلك قولُه تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [المتحنة: ١] فهنا ضميرُ فصلٍ، ولو كان في غيرِ القرآنِ لقلنا: (يُخْرِجُونَكُمْ وَالرَّسُولَ) واستقامَ الكلامُ.

لكن لماذا قال: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ فَقَصَلَ الضَّمِيرَ مع إمكانِ الاتِّصالِ؟ والجوابُ: مِنْ أَجْلِ تَقْدِيمِ الرَّسُولِ؛ لَأَنَّ إِخْرَاجَ الرَّسُولِ أَعْظَمُ مُنْكَرًا مِنْ إِخْرَاجِهِمْ، فبدأ بالأعْظَمِ نكارةً، وهو إِخْرَاجُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولو قال قائلٌ: لماذا لا يُقَالُ: (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَكُمُ)؟

لقلنا: الضَّمِيرُ المتَّصِلُ لا بدَّ أَنْ يَتَّصَلَ بِعَامِلِهِ، وهنا واوُ عطفٍ، والعطفُ يَفْتَضِي انفصالَ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه، ولا يُمَكِّنُ أَنْ يَلِيَ الضَّمِيرُ المتَّصِلُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ العطفِ أَبَدًا؛ لَأَنَّ حَرْفَ العطفِ يَفْتَضِي الفَصْلَ، والضَّمِيرُ المتَّصِلُ لا بدَّ أَنْ يَتَّصَلَ بِعَامِلِهِ، ولا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْصَلَ عنه.

وخلاصةُ البَيِّنَةِ: أَنَّهُ متى أمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بالضَّمِيرِ المتَّصِلِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بالضَّمِيرِ المتَّفَصِّلِ، ونعني بالإمكانِ هنا ما يَفُوتُ به مَقْصودُ المتكلم، فمتى أمْكَنَ أَنْ نَأْتِيَ بالضَّمِيرِ المتَّصِلِ -دونَ أَنْ يَفُوتَ مَقْصودُ المتكلم- وَجَبَ الاتِّصالُ، وإنْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا بِفَوَاتِ مَقْصودِ المتكلمِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الانفصالُ.



ثُمَّ قَالَ عَلَى وَجْهِ الاستِثْنَاءِ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْتَى
بِالْمُنْفَصِلِ مَعَ إِمْكَانِ الْمُتَّصِلِ، قَالَ مُسْتَشْنِيًا ثَلَاثَ مَسَائِلَ:

٦٤- وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي (كُتُبِهِ) الْخُلْفُ انْتَمَى

٦٥- كَذَلِكَ (خِلْتَنِيهِ) وَاتَّصَالًا اخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفَصَالَ

الشرح

قَوْلُهُ: «أَوْ» هُنَا لِلتَّخْيِيرِ، يَعْنِي: يَجُوزُ الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ فِي الْهَاءِ مِنْ (سَلْنِيهِ)
لَا فِي الْيَاءِ، وَ(سَلْنِي) بِمَعْنَى: (اسْأَلْ) أَي: سَلْنِي عَطَاءً، وَلَيْسَ الْمَعْنَى سَلْنِي عَنْ
خَبَرٍ، بَلِ السُّؤَالُ هُنَا مِنْ سُؤَالِ الْعَطِيَّةِ، وَفِعْلُهَا الْمَاضِي (سَأَلَ) فَإِذَا قُلْتَ:
(سَأَلْنِيهِ) يَجُوزُ فِي (الْهَاءِ) مِنْ (سَأَلْنِيهِ) الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (صِلْ
أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ) فَتَقُولُ: (سَلْنِيهِ) بِالْوَصْلِ، وَتَقُولُ: (سَلْنِي إِيَّاهُ)
بِالْفَصْلِ، فَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (سَأَلْنِيهِ) وَيَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (سَأَلْنِي
إِيَّاهُ).

وَقَوْلُهُ: «سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ» نَقُولُ: مَا الَّذِي يُشَبِّهُ (سَلْنِي)؟

الْجَوَابُ: يُشَبِّهُ (سَلْنِي) كُلُّ فِعْلٍ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَضْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ،
مِثْلُ: (الثَّوبُ كَسَانِيهِ) وَيَجُوزُ: (الثَّوبُ كَسَانِي إِيَّاهُ)؛ لِأَنَّ (كَسَا) مِنْ شَبِّهِ (سَلْنِي)
فَهِ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَضْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، كَذَلِكَ تَقُولُ: (الدَّرْهُمُ
أَعْطَانِيهِ) وَيَجُوزُ (الدَّرْهُمُ أَعْطَانِي إِيَّاهُ) وَهَذِهِ مِنْ مُشَابِهَاتِ (سَلْنِيهِ)؛ لِأَنَّهَا نَصَبَتْ
مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَضْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وَهَكَذَا.

وقوله: «صِلْ أَوْ أَفْصِلْ» قلنا: إِنَّ (أَوْ) لِلتَّخْيِيرِ، فَأَيُّهُمَا أَفْصَحُ وَأَسَدُّ، الوصلُ أَوْ الفصلُ؟

والجواب: الوصلُ أَفْصَحُ وَأَسَدُّ، وَأَخَذْنَا هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: (لَفْظِيٌّ) وهو: أَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدَّمَ (صِلْ) عَلَى (أَفْصِلْ) وَالتَّقْدِيمُ يُشْعِرُ بِأَنَّ الْوَصْلَ أَوْلَى.

الوجهُ الثَّانِي: (مَعْنَوِيٌّ) وهو: أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْإِتِّصَالُ، وَالْإِنْفِصَالُ فِي هَذَا مُسْتَشْنَى؛ فَلِهَذَا نُرَجِّحُ - مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ - أَنَّ الْوَصْلَ أَوْلَى.

قوله: «انْتَمَى» يعني: انْتَسَبَ لِلنَّحْوِيِّينَ، كَمَا يُقَالُ: (انْتَمَى إِلَى أَبِيهِ) أَي: انْتَسَبَ إِلَى أَبِيهِ، وَ(الْخُلْفُ) أَي: الْخِلَافُ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (انْتَمَى) خَبَرُهُ.

وقوله: «فِي كُنْتَهُ» يعني: (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ أَفْعَالٌ تَرْفَعُ الْأِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَاسْمُ (كَانَ) هُنَا الضَّمِيرُ (النَّاءُ) فِي (كُنْتُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَخَبَرُهَا الضَّمِيرُ (الهَاءُ) فِي (كُنْتَهُ) مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

والمعنى هنا: أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي الْهَاءِ مِنْ (كُنْتَهُ) هَلِ الْأَوَّلَى الْوَصْلُ، أَوِ الْأَوَّلَى الْفَصْلُ؟ بَلْ قَدْ نَقُولُ: هَلِ يَجُوزُ الْفَصْلُ أَوْ لَا يَجُوزُ؟

قوله: «كَذَاكَ خِلَتْنِيهِ» الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي (كَذَاكَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(خِلَتْنِيهِ) كُلُّهَا مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، مَعَ أَنَّهَا مَكُونَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولَيْنِ، فَكَيْفَ تَكُونُ مُبْتَدَأً؟!

نقول: لِأَنَّ الْمَرَادَ لَفْظُهَا، وَلَمَّا كَانَ الْمَرَادُ لَفْظُهَا صَحَّ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلَوْ كَانَتْ جُمْلَةً؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُعَرِّبُونَ لِلْأَلْفِيَّةِ: إِنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

(قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) كُلُّ الْأَلْفِيَّةِ، فَكُلُّ الْأَلْفِيَّةِ مَقُولُ الْقَوْلِ مِنْ قَوْلِهِ: (أَخَذُ رَبِّيَ اللَّهَ خَيْرَ مَالِكٍ) إِلَى قَوْلِهِ فِي آخِرِ شَطْرِ مِنَ الْأَلْفِيَّةِ، كُلُّ هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَ(خِلْتَنِيهِ) مُبْتَدَأٌ، وَ(كَذَاكَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، يَعْنِي: كَذَاكَ أَنْتَمَى الْخِلَافَ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي (خِلْتَنِيهِ).

قَوْلُهُ: «اتِّصَالًا» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (أَخْتَارُ) يَعْنِي: (أَرْجَحُ الْإِتِّصَالَ) وَوَجْهُ تَرْجِيحِهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّهُ أَخْصَرُ، وَخَيْرُ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، وَمَا دَامَ كَذَلِكَ فَاخْتِيَارُهُ وَجِبَةٌ، لَكِنَّهُ قَالَ: (غَيْرِي اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ) وَالْمَغَايِرُ عَادَةٌ لِلْإِنْسَانِ كُلِّ النَّاسِ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَنَا وَغَيْرِي أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) فَغَيْرُكَ كُلُّ النَّاسِ، فَهَلْ ابْنُ مَالِكٍ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ وَغَيْرِي اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ يَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ؟

نَقُولُ: لَا؛ لِأَنَّ هَذَا عُمُومٌ يُقْصَدُ بِهِ الْخُصُوصُ، أَوْ عَامٌّ يُقْصَدُ بِهِ الْخَاصُّ، قَالُوا: يُرِيدُ بِالْغَيْرِ سَيِّوِيَهُ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَغَايِرَةُ هُنَا خَاصَّةٌ وَلَيْسَتْ لَجَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ، بَلْ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْعَامِّ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ، حَتَّى فِي الْقُرْآنِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣] فَهَلْ يُتَصَوَّرُ أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا جَاءُوا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَقُولُونَ: النَّاسُ جَمَعُوا لَكُمْ؟!

وَالْجَوَابُ: لَا، بَلْ هُوَ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ أَبُو سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذَنْ: قَوْلُهُ: (غَيْرِي) الْمَرَادُ وَاحِدٌ، وَهُوَ (سَيِّوِيَهُ) الَّذِي اخْتَارَ الْإِتِّصَالَ،

ومثال ذلك على الرَّأَيْنِ - على رأي ابن مالك وسيبويه - قولنا: (المُجْتَهَدُ كُنْتُه) أو (المُجْتَهَدُ كُنْتُ إِتَاهُ) فالأوّل لابن مالك، والثاني لسيبويه، كذلك: (العالم خِلْتِيه) أو (العالم خِلْتِي إِتَاهُ) يعني: ظننتني عالماً، ولستُ بعالم، فالأوّل لابن مالك، والثاني لسيبويه، رحمهما الله.

إِذَنْ: عَرَفْنَا أَنَّ سِيبَوَيْهٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (افْصِلْ) وابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (صِلْ) ومن الوصل قول النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا اسْتَنْدَنَ فِي قَتْلِ ابْنِ صَيَّادٍ، قَالَ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»^(١).

فابنُ مالكٍ على هذا المذهب، وليس الرسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على مذهبِ ابنِ مالك!

ومن الطرائف في هذا أن رجلاً عامياً جاء يسأل فقال: أَحَسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ: هل الرسولُ حَنْبَلِيٌّ أو شافِعِيٌّ؟ نقول: كيف ذلك والرسولُ ﷺ قَبْلَ الْمَذَاهِبِ؟ فنحنُ الآن نقول: ابنُ مالكٍ تابعٌ لهذا الحديث.

والخلاصة: أَنَّ ابنَ مالكٍ اسْتَشْنَى مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ - وهي أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْتَى بِالْمُنْفَصِلِ مع إمكانِ الْمُتَّصِلِ - اسْتَشْنَى مِنْهَا ثَلَاثَةَ ضَمَائِرَ مَنْصُوبَةٍ مُتَّصِلَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الْإِنْفِصَالُ وَالْإِتِّصَالُ، وذلك في ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

المسألة الأولى: إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ مَفْعُولًا بِهِ ثَانِيًا لـ (سَأَلَ وَأَعْطَى) وَأَخَوَاتِهَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصَلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد، رقم (٢٩٣٠).

المسألة الثانية: إذا كان الضمير الثاني خبراً له (كَانَ) أو إحدى أخواتها.

المسألة الثالثة: إذا كان الضمير مفعولاً ثانياً له (ظَنَّ) أو إحدى أخواتها.



٦٦- وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

الشرح

عَرَفْنَا الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ وَالضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ مَنْصُوبَانِ فَأَيُّهُمَا يُقَدَّمُ؟ يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: فِي حَالِ الْإِتِّصَالِ قَدِّمِ الْأَخْصَّ، وَفِي حَالِ الْإِنْفِصَالِ قَدِّمِ مَا شِئْتَ: الْأَخْصَّ أَوْ غَيْرَ الْأَخْصَّ، وَحِينَئِذٍ نَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَخْصِّ مِنْ غَيْرِ الْأَخْصِّ، فَأَخْصُّ الضَّمَائِرِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ -وَلَا شَكَّ- لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، فَ(أَنَا) مَثَلًا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرِي، وَ(الْبَاءُ) فِي (أَكْرَمَنِي) لَا يَحْتَمِلُ غَيْرِي، فَأَخْصُّ الضَّمَائِرِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، وَمِنْ بَعْدِهِ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَدِّدًا، فَهُوَ أَوْسَعُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَلِيهِ ضَمِيرُ الْغَائِبِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ رُتَبٍ: الْمُتَكَلِّمُ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ، ثُمَّ الْغَائِبُ، وَالْغَائِبُ أَعْمُّهَا.

فَإِذَا اجْتَمَعَتِ ضَمَائِرُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ -يعني: فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ- فَإِنَّهُ سَيَأْتِينَا كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ عَنْهَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الرُّتْبَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْصَّ؛ لِقَوْلِهِ: (وَقَدِّمِ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالٍ).

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا قُلْتَ: (اللَّهُمَّ أَعْطِنِيهِ) فَعِنْدَنَا الْآنَ ضَمِيرَانِ كِلَاهُمَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَهُمَا: (الْيَاءُ) وَ(الْهَاءُ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَعْطِنِيْهُوِي) بَلْ تَقُولَ: (أَعْطِنِيْهِ)؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ أَخْصُّ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ (الْهَاءِ) فَيَجِبُ أَنْ تُقَدِّمَ الْأَخْصَّ فِي الْإِتِّصَالِ، وَوَجْهُ الْوُجُوبِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: (أَعْطِنِيْهُوِي) كَلَامٌ ثَقِيلٌ، وَ(أَعْطِنِيْهِ) كَلَامٌ خَفِيفٌ، وَكُلَّمَا كَانَ الْكَلَامُ أَخْفَ عَلَى اللِّسَانِ فَهُوَ أَوْلَى.

ومثلها أيضًا: (أَعْطَيْتُكَه) فنُقِدمُ ضميرُ المُخاطَبِ (الكاف)؛ لأنه أخصُّ من (الهاء) التي هي ضميرُ غيبيَّة، فيجب أن تقول: (أَعْطَيْتُكَه) ولا يجوزُ أن تقول: (أَعْطَيْتُهُوْكَ) لأنَّك لو قلت: (أَعْطَيْتُهُوْكَ) لَقَدِّمْتَ غيرَ الأخصِّ على الأخصِّ في حالِ الاتِّصالِ.

أمَّا في حالِ الانفصالِ فيقول: (وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ) أي: إذا كان الضَّميرُ مُنْفَصِلًا فَقَدِّمَ ما شِئْتَ: الأخصَّ أو غيرَ الأخصِّ^(١) فإذا فَصَلْتَ الضَّميرَ الأخصَّ من (أَعْطَيْتَنِيهِ) وقلت: (أَعْطَيْتَنِي إِيَّايَ) جاز؛ لأنَّ الأخصَّ كان ضَميرًا مُنْفَصِلًا، فيخفُّ على اللسان، ويجوزُ (أَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ) بتقديمِ الأخصِّ.

فالْحاصلُ: أنَّه إذا كان الضَّميرُ مُنْفَصِلًا وَجِبَ تقديمُ الأخصِّ، وإذا انفصلَ جازَ تأخيرُهُ، ولو كان هو الأخصَّ.



(١) وهذا عند أَمَنِ اللَّبْسِ، فإن حصل لبسٌ لم يَجُزْ تقديمُ غيرِ الأخصِّ على الأخصِّ، فإن قلت: (زيدُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ) لم يَجُزْ تقديمُ ضميرِ الغائب، فلا تقول: (زيدُ أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ)، لأنه لا يُعَلَمُ هل زيدٌ مأخوذٌ أو آخذٌ. انظر: شرح ابن عقيل (١/١٠٣).

٦٧- وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلًا وَقَدْ يُسَبِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا

الشرح

قوله: «فِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلًا» يعني: إذا كان الضميران المنصوبان في رتبة واحدة - كالتكلم أو الخطاب أو الغيبة - فيجب الفصل؛ لئلا يجتمع ضميران متصلان رتبتهما واحدة في كلمة واحدة؛ لأن الضميرين المتصلين يتصلان بالعامل، وهذا مستقبح لفظًا، فيجب أن تفصل.

مثال ذلك: إذا قال العبد لسيده: (مَلَكْتَنِي إِيَّايَ) فهذا صحيح؛ لأن الرتبة واحدة، فكلاهما ضمير مُكَلِّم، فيجب أن يفصل ويقول: (مَلَكْتَنِي إِيَّايَ) لكن لو قال: (مَلَكْتَنِي) قلنا: هذا ممنوع؛ لأنه إذا قال: (مَلَكْتَنِي) فمعناه أنه اجتمع ضميران متصلان في كلمة واحدة مع اتحاد الرتبة.

وكذلك أيضًا لو كانا لمخاطب، مثل أن يقول السيد لعبده: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ) أي: (مَلَكْتُكَ نَفْسَكَ) فهنا لا يجوز أن أقول: (مَلَكْتُكَ)؛ لأنه ثقیل، ويجب أن أفصل وأقول: (مَلَكْتُكَ إِيَّاكَ).

وكذلك في الغائب أقول: (أَعْطَيْتَهُ إِيَّاهُ) ولا يجوز أن أقول: (أَعْطَيْتُهُ).

قوله: «وَقَدْ يُسَبِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا» يعني: قد يجتمع ضميران للغائب في رتبة واحدة، ويكونان متصلين^(١) فنقول مثلًا في حال الفصل: (الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمُ

(١) بشرط أن يختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد، والثاني للمثنى، أو بأن كان أحدهما مذكرًا والثاني مؤنثًا.

أَعْطَيْتُهُمَا إِيَّاهُ) وفي حالِ الاتِّصَالِ نقولُ: (الزَّيْدَانِ الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَا)؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ:
(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا).

وَمُخْلَصَةٌ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ: أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ فِي رُتْبَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ،
فِيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَخْصَصِ، وَإِنْ كَانَا مُنْفَصِلَيْنِ جَازَ تَقْدِيمُ الْأَخْصَصِ، أَوْ تَأْخِيرُهُ،
وَإِذَا كَانَا فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَجَبَ الْفَصْلُ، وَامْتَنَعَ الْوَصْلُ، وَلَمْ يَجْزِ الْإِتِّصَالُ إِلَّا إِذَا
كَانَا لِلْغَائِبِ، فَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا، فَيَجُوزُ الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ.



٦٨- وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونٌ وَقَايَةٌ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

الشرح

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ إِلَى حُكْمِ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْفِعْلِ، وما يجبُ فيه، فقال:
(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمِ نُونٌ وَقَايَةٌ).

قوله: «التَّزِمِ» أي: مِنْ قِبَلِ أَهْلِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

والمعنى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ - وهو (الياء) - مَتَّصِلًا بِالْفِعْلِ، فَإِنَّهُ
يَجِبُ أَنْ تَقْتَرِنَ بِهِ نُونٌ الْوَقَايَةِ، مثال ذلك: تقول: (أَكْرَمَنِي) ولا يجوزُ أَنْ تقول:
(أَكْرَمِي) بل يجبُ أَنْ تقول: (أَكْرَمَنِي).

قوله: «مَعَ الْفِعْلِ» يَشْمَلُ الْمَاضِيَ كَمَا مَثَّلْنَا، وَالْمُضَارِعَ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: (فُلَانٌ
يُكْرِمُنِي) وَالْأَمْرَ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: (أَكْرِمْنِي) فَتَتَعَيَّنُ نُونُ الْوَقَايَةِ.

وَسُمِّيَتْ نُونُ الْوَقَايَةِ بِهَذَا؛ لِأَنَّهَا تَقِي الْفِعْلَ الْكَسْرَ، فَإِنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ يَكُونُ
مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا، وَالْفِعْلُ لَا يُكْسَرُ، فَيُؤْتَى بِنُونِ الْوَقَايَةِ؛ لِيَكُونَ الْكَسْرُ فِي
النُّونِ، فَتَقُولُ: (أَكْرَمَنِي) لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ذَلِكَ بِدُونِ (نُونِ) لَكَانَتِ الْعِبَارَةُ
(أَكْرَمِي، وَيُكْرِمِي، وَأَكْرِمِي) وَهَذَا لَا يَصِحُّ فِي الْأَفْعَالِ.

قوله: «وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ» يعني: أَنْ (لَيْسَ) فَعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ، لَكِنَّهَا مِنْ
الْأَفْعَالِ الْجَامِدَةِ، وَالْجَامِدَةُ عِنْدَهُمْ هِيَ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ، وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ
الْجُمُودِ، وَهُوَ الرُّكُودُ، وَعَدَمُ الْإِنْسِيَابِ، بِخِلَافِ الْمَائِعِ، فَهُوَ الَّذِي يَنْسَابُ،

ولا يَرْكُدُ، فـ(لَيْسَ) لا تتصَرَّفُ؛ إذ ليس منها فعلٌ مضارعٌ ولا أمرٌ، ولكنها من الأفعالِ، فإذا اتَّصَلَتْ بها ياءُ المتكلمِ، فهل يجبُ أن تَقْتَرِنَ بها نونُ الوقايةِ؟

نقولُ: كلامُ المؤلِّفِ يدلُّ على وجوبِ ذلك، لكنها قد جاءت في النظمِ غيرَ مقرونةِ بنونِ الوقايةِ؛ ولهذا قال: (ولَيْسِي قَدْ نَظَّم) يعني: جاء في الشعرِ (لَيْسِي) بدونِ نونٍ، وهو قولُ الشاعرِ:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّنِيسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي^(١)

ولم يقل: (لَيْسِنِي) أو (لَيْسَ إِنِّي) بل قال: (لَيْسِي) فأتى بالضَّميرِ المتَّصلِ بدونِ نونِ الوقايةِ، لكنَّ هذا لضرورةِ الشعرِ، والشعرُ يجوزُ فيه ما لا يجوزُ في النثرِ؛ لأنَّه يُجِبُّ الشاعرَ على أن يَرْتَكِبَ ما يَرْتَكِبُ من أجلِ الوزنِ، وذكرنا سابقاً قولَ صاحبِ (الملحة):

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشَّعْرِ الصَّلِيفُ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

فالشعرُ صَلِيفٌ يُجِبُّ صاحبهُ على أن يَرْتَكِبَ ما لا يجوزُ في النثرِ.



(١) هذا الرجز لِرُؤْبَةِ في مُلَحَقِ دِيوانِهِ (ص: ١٧٥)، وخزانة الأدب: (٥/ ٣٢٤)، والدَّرَر اللوامع:

(١/ ١٠٥)، والمقاصد التَّحْوِيَّة: (١/ ٣٤٤) وغيرها.

(٢) البيت في مُلَحَّة الإعراب للحريري (ص: ٦١).

- ٦٩- وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتَنِي نَدَرَا وَمَعَ لَعَلَّ اغْكِسْ، وَكُنْ مُحَبَّرَا
٧٠- فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا (مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

الشرح

قوله: «وَلَيْتَنِي فَشَا، وَلَيْتَنِي نَدَرَا» هنا انتقل المؤلف إلى نون الوقاية في الحروف، فهل تَقْتَرِنُ نون الوقاية بالحروف إذا اتصلت الحروف بياء المتكلم؟

الجواب: من الحروف ما يَقْتَرِنُ بنون الوقاية، ومنها ما لا يَقْتَرِنُ، فمثلاً: (إِلَى) تقول فيها مضافةً إلى ياء المتكلم: (إِلَيَّ) ولا تقول: (إِلَيْنِي) كذلك (عَلَى) تقول: (عَلَيَّ) ولا تقول: (عَلَيْنِي) وبعض الحروف تدخلها نون الوقاية؛ ولهذا قال المؤلف: (وَلَيْتَنِي فَشَا) ف(لَيْتَ) هنا حرف دخلت عليها نون الوقاية بكثرة، قال الله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣].

قوله: «وَلَيْتَنِي نَدَرَا» يعني: أَنَّهُ يَنْدُرُ -أي: يَقِلُّ- حذف نون الوقاية من (لَيْتَ) فتقول: (لَيْنِي قَائِمٌ) بدل (لَيْنِي قَائِمٌ) ولا يُغْلَطُ مَنْ قال: (لَيْنِي قَائِمٌ) ولكن يُقَالُ: الأكثر (لَيْنِي) وهو الأَفْصَحُ أيضاً.

قوله: «وَمَعَ لَعَلَّ اغْكِسْ» يعني: ونون الوقاية مع (لَعَلَّ) بالعكس، فإذا عَكَسْنَا يكون الفاشي فيها حذف النون، والقليل إثبات النون، قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠] فقال: ﴿لَعَلِّي﴾ ولم يقل: (لَعَلْنِي) وقال عن فِرْعَوْنَ: ﴿لَعَلَّيْ﴾ أَتَجَلَّعَ الْأَسْبَبُ ﴿٣٦﴾ أَتَسَبَّبَ السَّمَوَاتِ فَاطَّلَعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُؤْمِنٍ ﴿٣٦﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] ولم

يقول: (لَعَلَّنِي) ومع ذلك لو قال أحد: (لَعَلَّنِي قَائِمٌ) أو (لَعَلَّنِي فَاهِمٌ) لم يُنكَرْ عليه؛ لأنه جائز لغة، لكنه قليل.

قوله: «وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَّاتِ» يعني: كُنْ أَتَمًّا الْمُخَاطَبُ مُخَيَّرًا بَيْنَ النَّونِ وَعَدَمِهَا فِي الْبَاقِيَّاتِ، يعني: اسْتَعْمَلَهَا بِحَذْفِ نَوْنِ الْوَقَايَةِ، وَيَثْبَاتِ نَوْنِ الْوَقَايَةِ.

وهنا قد يقول قائل: إِنَّ قَوْلَ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (الْبَاقِيَّاتِ) ليس بواضح؛ لَأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا مَرَادُهُ بِ(الْبَاقِيَّاتِ)؟ فَيَقَالُ: بَلْ هُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) مِنْ أَصْلِ حُرُوفٍ مَعْرُوفَةٍ، تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، فَهِيَ مِنْ أَخَوَاتِ (إِنَّ) فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِ(الْبَاقِيَّاتِ) مَا بَقِيَ مِنْ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَهِيَ سِتَّةُ حُرُوفٍ: (إِنَّ، وَأَنْ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ) فَإِذَا أَخَذْنَا مِنْهَا اثْنَيْنِ، وَهِيَ: (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) بَقِيَ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: (إِنَّ، وَأَنْ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ) وَهَذِهِ جَمِيعُهَا يَجُوزُ فِيهَا عَلَى السَّوَاءِ إِثْبَاتُ النَّونِ، وَحَذْفُ النَّونِ.

فَمِثَالُ (إِنَّ) تَقُولُ: (إِنِّي) وَ(إِنِّي) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤] فَأُثْبِتَ النَّونَ، وَقَالَ عَنْ نُوحٍ مُخَاطَبًا قَوْمَهُ: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] فَحَذَفَ النَّونَ.

و(لَكِنَّ) كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: (لَكِنِّي فَاهِمٌ) وَتَقُولُ: (لَكِنِّي فَاهِمٌ) عَلَى السَّوَاءِ.

وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْكَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ ﴿لَيْكَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ أَصْلُهَا: (لَكِنَّ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)؛ وَلِهَذَا كُتِبَتْ بِالْأَلِفِ ﴿لَيْكَا﴾.

و(كَأَنَّ) مِثْلَ سَابِقِهَا، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ، تَقُولُ: (كَأَنَّنِي فَاهِمٌ) وتَقُولُ: (كَأَنِّي فَاهِمٌ).

والأخيرُ (أَنَّ) تَقُولُ: (أَعْلَمُ أَنِّي فَاهِمٌ) و(أَعْلَمُ أَنَّنِي فَاهِمٌ) قال تعالى: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥] فحذف النون.

إِذَنْ: هذه الحروفُ قَسَمَهَا ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ تَكْثُرُ فِيهِ نُونُ الْوَقَايَةِ، وَهِيَ (لَيْتَ) وَقِسْمٌ يَكْثُرُ فِيهِ حَذْفُهَا، وَهُوَ (لَعَلَّ) وَالْبَاقِي غَيْرٌ فِيهِ، يَعْنِي: يَتَسَاوَى الْأُمْرَانِ، الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ.

قَوْلُهُ: «اضْطَرَّارًا» مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ.

قَوْلُهُ: «مِنِّي وَعَنِّي» مَفْعُولٌ (خَفَّفَ) بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَتَسَلَّطُ عَلَى الْحَرْفِ، لَكِنَّ هَذَا بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، يَعْنِي: اضْطَرَّارًا خَفَّفَ هَذَا اللَّفْظَ، لَكِنَّ مَنْ الَّذِي خَفَّفَ (مِنِّي) و(عَنِّي)؟ قَالَ: (بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) أَي: بَعْضُ مَنْ مَضَى، يَعْنِي: أَنَّ الْعَرَبَ يُخَفِّفُونَ (مِنِّي) و(عَنِّي) فَيَقُولُونَ: (مِنِّي) و(عَنِّي) وَلَكِنْ مَتَى؟ نَقُولُ: فِي حَالِ الضَّرُورَةِ فَقَطْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا الضَّرُورَةُ فِي الْكَلَامِ؟ قُلْنَا: الضَّرُورَةُ فِي الْكَلَامِ هِيَ الشُّعْرُ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ يُضْطَرُّ إِلَيْهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ^(١) وَلَا قَيْسُ مِنْي^(٢)

(١) (قَيْس) هُنَا غَيْرُ مَنْصَرِفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّأْنِيثِ عَلَى إِرَادَةِ الْقَبِيلَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا عَلَى إِرَادَةِ أَبِي الْقَبِيلَةِ.

(٢) هَذَا الْبَيْتُ مِنَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ قَائِلُهَا، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ، ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِهِ (١/ ١١٤) وَغَيْرِهِ.

ولو قال:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

لو قال ذلك لطال البيت، والعرب يريدون أن يكون للنظم قافية معينة، ووزن معين ليصح، وبه نعرف أن الشعر الحديث الذي يسمى الشعر المُرسل - وهو المُرسل المَهمل المتعَب - ليس بشعر في الحقيقة.

وقد رأيت بعض القصائد يكون فيها الشطر على كلمتين، ويأتي شطر ثانٍ في عشر كلمات، ويكون البيت على قافية، والبيت الآخر على قافية أخرى، وكأنه يُشبه كلامَ العجائز عندنا! ومع ذلك يقولون: هذا الشعر هو الموافق لذوق العصر!! ولكن يُقال: مَنْ لم يستطع الصعود هَتَفَ بسبِّ الجبل! وعندنا مثل، يقولون: إِنَّ الثَّعلبَ - وَكُنَيْتُهُ أَبُو الحُصَيْنِ - حَاوَلَ أَنْ يَقْطِفَ عُقُودًا مِنْ شَجَرَةِ عَنَبٍ، فَلَمَّا لَمْ يَقْدِرْ تَقَلَّ عَلَيْهَا، وَقَالَ: حَامِضَةٌ؛ لَأَنَّهُ عَجَزَ عَنْهَا، فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَحَدَثُوا هَذَا الشَّعْرَ الْغَرِيبَ نَقُولُ: لَمَّا عَجَزُوا عَنِ الشَّعْرِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي يَأْخُذُ بِالشُّعُورِ وَبِاللُّبِّ جَاؤُوا بِهَذَا الشَّعْرِ الْمُرْسَلِ الْمَهْمَلِ.



٧١- وَفِي (لَدُنِّي) (لَدُنِّي) قَلَّ، وَفِي

(قَدْنِي) وَ(قَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

الشرح

قوله: «لَدُنِّي»: أصلها: (لَدَى) يُقَالُ فِيهَا: (لَدَى) وَيُقَالُ فِيهَا: (لَدُنْ) قال الله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] فإذا اتَّصَلَتْ بِهَا ياءُ المتكلمِ يُقَالُ: (لَدُنِّي) بِإِثْبَاتِ نونِ الوقاية، وَيُقَالُ: (لَدُنِّي) لَكِنَّ هَذَا قَلِيلٌ، إِلَّا أَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ.

قوله: «قَدْنِي» أَي: حَسْبِي.

و«قَطْنِي»: أَي: حَسْبِي.

و«الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي»: أَي: قد يكونُ جائزًا، وهو قليلٌ.

وبهذا عَرَفْنَا أَنَّ نونَ الوقاية مع الكَلِمَاتِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَوَّلًا: مع الأفعالِ، فَالْحُكْمُ الْوُجُوبُ؛ لِقَوْلِهِ: (وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزِمُ نُونُ وَقَايَةٍ) وَيُسْتَشْنَى مِنْ هَذَا (لَيْسَ) فَقَدْ جَاءَتْ فِي النَّظْمِ بِحَذْفِهَا.

ثَانِيًا: مع الحُرُوفِ، أَكْثَرُ الْحُرُوفِ يَمْتَنِعُ دُخُولُ نونِ الوقاية عليها، وَبَعْضُهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بِكَثْرَةٍ، وَيَجُوزُ الْحَذْفُ، وَبَعْضُهَا مُحَذَفٌ مِنْهَا بِكَثْرَةٍ، وَيَجُوزُ دُخُولُهَا، وَبَعْضُهَا يُجَيَّرُ فِيهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، وَأَمَّا (مِنْ) وَ(عَنْ) فَالْأَغْلَبُ بُتُوثُ نونِ الوقاية، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا، وَلَا سِيَّامَا فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (وَاضْطَرَّارًا خَفَفًا مِنِّي وَعَنِّي).

ثالثاً: مع الأسماء، وإن كان الأصل عَدَم الدُّخُولِ، لكنَّ الاسمَ قد يُشْبِهُ الحرفَ من بعضِ الوجوه، فتَدْخُلُ عليه نونُ الوقايةِ، مثلُ: (لَدُنْ) و(قَطُّ) و(قَدْ)^(١) وإلا فالأصلُ عَدَمُ الدُّخُولِ، فلا تقولُ: (هذا غُلامُنِي) بل تقولُ: (هذا غُلامِي) ولا تقولُ: (هذا بَيْتُنِي) فهذا لا يصحُّ، بل تقولُ: (هذا بَيْتِي).

والحقيقةُ أنَّك إذا تَأَمَّلْتَ النُّونَ وَجَدْتَها سَهْلَةً تُسَهِّلُ الأُمُورَ، وَسَهْلَةً أَيْضاً مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ وَتُؤَخَّرُها عَنْ مَحَلِّها -وهو ثباتُ لها- وَتَرْضَى بِذلك، وَلَا تَمْتَنِعُ خَاصَّةً مَعَ الأَمْثَلَةِ الخَمْسَةِ، فتقولُ: (يُكْرِمُونَنِي) وتقولُ: (يُكْرِمُونِي) وهذا يَصَحُّ، فَتَحْذِفُ إمَّا النُّونَ أَوْ نونَ الفَعْلِ على اخْتِلَافٍ فِيها، لكنَّ هِيَ مِنْ أَسْهَلِ الحُرُوفِ وَجُوداً وَعَدَمًا، إِنْ دَعَوْتَهَا جَاءَتْ مُسْرِعَةً، وَإِنْ طَرَدْتَها وَلَّتْ رَاضِيَةً، وهذا إِذَا وُصِفَ العَبْدُ بِهِ كَانَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْهِ.



(١) (قَدْ)، و(قَطُّ) هنا اسميتان، كما هو واضحٌ من تقسيم الشارح، رحمه الله تعالى.

العلم

العلمُ في المرتبة الثانية بعد الصَّائِرِ، إِلَّا عَلَمًا على مُسَمًى واحدٍ، وهو (الله) عَزَّجَلْ فهذا أَعْرَفُ المعارِفِ بالاتِّفَاقِ، فهو أَعْرَفُ حَتَّى مِنَ الضَّمِيرِ، فإذا قُلْتَ: (اللهُ رَبُّنَا) فلا يُمكنُ أَبَدًا أَنْ يَتَخَيَّلَ الإنسانُ سوى اللهِ عَزَّجَلْ ولهذا قالوا: إِنَّ الْعَلَمَ الذي هو اسْمُ (الله) عَزَّجَلْ هو أَعْرَفُ المعارِفِ، وَأَمَّا عَلَمٌ غَيْرُهُ فَيَأْتِي في المَرْتَبَةِ الثانيةِ؛ ولهذا أتى به المَوْلَفُ رَحِمَهُ اللهُ بعد ذِكْرِ الضَّمِيرِ.

والأصلُ في العلمِ: الشَّيْءُ الظَّاهِرُ البَيِّنُ، كالجبالِ مثلاً، قال اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: ٣٢] أي: كالجبالِ، وسُمِّيَ الْعَلَمُ عَلَمًا؛ لَأَنَّ دَلَالَتَهُ ظَاهِرَةٌ على مُسَمَّاهُ، ولكنَّ معناه هنا غَيْرُ المعنى الذي جاءَ في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهُ يُوَافِقُهُ في أصلِ الاشتقاقِ والمعنى؛ ولذا قال المَوْلَفُ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -:

٧٢- اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَمُهُ كَ: (جَعْفَرِي، وَخَرْنَقَا)

٧٣- وَ(قَرْنٍ) وَ(عَدْنٍ) وَ(لَاحِقٍ) وَ(شَذَمٍ) وَ(هَيْلَةٍ) وَ(وَاشِقٍ)

الشرح

قوله: «اسمٌ مُبتدأ».

و«يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى»: صِفَتُهُ.

و«عَلَّمُهُ» أي: عَلَّمَ الاسم، وهو خَبَرُ المَبْتَدَأِ، فعَلَّمَ الأَسْمَاءَ هو الاسمُ الذي يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ، لكنَّ تَعْيِينَ مُطْلَقًا.

وخرَجَ بقوله: (يُعَيَّنُ المُسَمَّى) النِّكْرَةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعَيَّنُ مُسَمَّاهَا، مثل: (رَجُلٌ) في قَوْلِنَا: (قَامَ رَجُلٌ) فهذا لم يُعَيَّنْ شَيْئًا.

قوله: «مُطْلَقًا» أي: بدون حاجةٍ إلى واسطةٍ، فالاسمُ الذي يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ مُطْلَقًا هذا هو العَلَمُ.

وقوله: «مُطْلَقًا» خَرَجَ به ما يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بواسطةٍ، كاسمِ الإشارةِ مثلاً، فإنه يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بواسطةِ الإشارةِ؛ لِأَنِّي إِذَا قُلْتُ: (هَذَا مُحَمَّدٌ) فالأصلُ أنْ أقولَ: (هَذَا) وَأُشِيرُ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا قِيلَ: اسمُ إشارةٍ، وَخَرَجَ به الاسمُ المَوْصُولُ؛ لِأَنَّهُ يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بِالصِّلَةِ، فَلَوْ قُلْتُ: (جَاءَ الَّذِي) وَسَكَتَ، لَمْ تَعْرِفْ مَنْ (الَّذِي)؟ فَإِذَا قُلْتُ: (الَّذِي قَامَ) فَقَدْ تَعَيَّنَ الْآنَ وَلَكِنَّهُ بِصِلَتِهِ، وَكَذَلِكَ خَرَجَ المِضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ، فَهَذَا يُعَيَّنُ مَدْلُولُهُ بواسطةِ الإِضَافَةِ، وَكَذَلِكَ خَرَجَ الضَّمِيرُ، فَهَذَا يُعَيَّنُ مَدْلُولُهُ بواسطةِ الغَيْبَةِ أوِ الحُضُورِ، وَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ المَعَارِفِ، وَالْمَهْمُ أَنَّ الَّذِي يُعَيَّنُ المُسَمَّى مُطْلَقًا هو العَلَمُ.

قوله: «كَجَعْفَرٍ وَخِرْنَقَا وَقَرْنٍ... وَوَاشِقٍ»: أَكْثَرَ المَوْلاَفُ رَحْمَةُ اللهِ مِنَ الأمثلةِ، وَلَا دَاعِيَ لَهَا، فَلَوْ أَتَى بِمِثَالٍ أَوْ مِثَالَيْنِ لَكَفَى، لَكِنَّ الإنسانَ أحيانًا تَكُونُ لَهُ انْطِلَاقَةٌ فِي بَعْضِ الأُمُورِ.

قوله: «جَعْفَرٍ»: اسمُ رَجُلٍ.

قوله: «خَرْنَقًا» اسمُ امرأةٍ، لكنَّهُ غيرُ مألوفٍ عندنا، ولا معروفٍ، وما سَمِعْتُ
بامرأة تُسمَّى خَرْنَقَ.

قوله: «قَرْنٍ» اسمُ قبيلةٍ يَتَسَبَّبُ إليها أُوَيْسُ الْقَرْنِيُّ الذي أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ
عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١).

قوله: «وَعَدَنٍ» اسمُ بليدٍ معروفٍ.

قوله: «وَلَا حِقِّ» اسمُ فَرَسٍ، وهل يعني هذا أَنَّ كُلَّ فَرَسٍ يَسْبِقُ نقولُ له:
(لَا حِقِّ)؟

الجواب: لا، بل هو مُسمًى مُعَيَّنٌ، كالْعَضْبَاءِ والقَضْوَاءِ لناقتي رسولِ الله
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قوله: «وَشَذَقِمٍ» اسمُ جملٍ لرجلٍ إذا ناداهُ فقال: (شَذَقِمُ) رَعَا أو جَاءَ.

قوله: «وَهَيْلَةٍ» وهو عندنا اسمُ امرأةٍ؛ لأنَّنا نُسَمِّي باسمِ (هَيْلَةٍ) لكنَّهُ هنا
اسمٌ لشيءٍ.

قوله: «وَأَشِيقِ» اسمُ كلبٍ.

ومن ذلك أيضًا: (صَخْرٌ) عَلِمَ على أخي الخنساءِ (صَخْرٍ) تقولُ الخنساءُ:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارُ^(٢)

(١) أخرجه مسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، رقم (٢٥٤٢)، ونصه:

«إِنَّ رَجُلًا بِأَيْتِكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ، لَا يَدْعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمَّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللَّهَ
فَأَذْهَبَهُ عَنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ الدُّبْنَارِ، أَوِ الثَّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

(٢) البيت في ديوان الخنساء (ص: ٤٩).

والمهمُّ أنَّ هذه أمثلةٌ مثَّلَ بها المؤلِّفُ لأشياءَ مألوفةٍ، إمَّا مِنْ بني آدمَ، أو مِنْ
قُرى بني آدمَ، أو ممَّا يطوفُ على بني آدمَ، ولكنْ مع ذلك رُبَّما تُوضَعُ أعلامٌ لأشياءَ
غيرِ مألوفةٍ، كما سيأتي في آخرِ البابِ، إن شاء اللهُ تعالى.



٧٤- وَأَسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً، وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا

الشرح

قوله: «اسمًا» حالٌ مُقدِّمة، يعني: وأتى العلمُ اسمًا.

«وَكُنْيَةً» مَعْطُوفَةٌ عَلَى (اسْمًا) يعني: وأتى كُنْيَةً.

و«لَقَبًا» مَعْطُوفٌ عَلَى (اسْمًا) أي: وأتى لَقَبًا.

يَبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الشَّطْرِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: اسْمٍ، وَكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ.

فَالِاسْمُ: مَا جُعِلَ عَلَامَةً عَلَى الْمُسَمَّى، بِدُونِ إِشْعَارٍ بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، مِثْلُ: (زَيْدٌ، وَبَكْرٌ، وَخَالِدٌ) وَغَالِبُ الْأَعْلَامِ أَسْمَاءٌ.

وَاللَّقَبُ: مَا جُعِلَ عَلَمًا مُشْعِرًا بِمَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ، مِثْلُ: (قُفَّةٌ) اسْمُ رَجُلٍ، فَهَذَا مُشْعِرٌ بِذَمٍّ، فَهُوَ لَقَبٌ، وَ(زَيْنُ الْعَابِدِينَ) لَقَبٌ؛ لِأَنَّهُ أَشْعَرَ بِمَدْحٍ.

وَالْكُنْيَةُ: مَا صُدِّرَ بِـ(أَبٍ) أَوْ (أُمٍّ) عَلَى الْمَشْهُورِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوْ ابْنِ، أَوْ ابْنَةٍ، أَوْ أَخٍ، أَوْ أُخْتٍ، أَوْ عَمٍّ، أَوْ عَمَّةٍ، أَوْ خَالَ، أَوْ خَالَةٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، فَكُلُّ مَا صُدِّرَ بِهَذَا فَهُوَ كُنْيَةٌ، مِثْلُ: (أَبِي بَكْرٍ) وَ(أَبِي هُرَيْرَةَ) وَ(أُمُّ الْفَضْلِ) -لِزَوْجَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ- وَ(ابْنُ عَبَّاسٍ) -رَضِيَ اللَّهُ عَنْ الْجَمِيعِ- فَهَذَا يُسَمَّى كُنْيَةً.

وَقَدْ تَكُونُ الْكُنْيَةُ كُنْيَةً وَلَقَبًا إِذَا كُنِّيَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ، مِثْلُ: (أَبِي الْجُودِ)

فهذا يكون كُنْيَةً باعتبار أَنَّهُ صُدِّرَ بـ (أَبٍ) وَلَقَبًا باعتبار أَنَّهُ يُشْعَرُ بمدح، وإذا أَسْعَرَ بَذَمٌ كذلك، نقول: يكون كُنْيَةً وَلَقَبًا، مثل: (أَبِي لَهَبٍ) فهذا لا شك أَنَّهُ يُشْعَرُ بَذَمٌ، فيكون كُنْيَةً من وَجْهِه، وَلَقَبًا من وَجْهِ آخَرَ.

وهل يُمكنُ أن يَجْتَمَعَ الاسمُ واللقبُ في كلمةٍ واحدةٍ؟

الجواب: لا، يعني: لا تكون الكلمة اسمًا لَقَبًا في آنٍ واحدٍ؛ لأنَّ الاسمَ إذا أَسْعَرَ بمدحٍ أو ذمٍّ انتقلَ من الاسمِيَّةِ إلى اللَّقَبِ.

قوله: «وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا» المشارُ إليه بـ (ذَا) هو أَقْرَبُ شيءٍ، وهو اللَّقَبُ، يعني: إذا اجْتَمَعَتِ هذه الثلاثة: الاسمُ والْكُنْيَةُ واللَّقَبُ فأَيُّها يُقَدَّمُ؟ المؤلَّفُ يَبَيِّنُ أَنَّهُ يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ عن أَخَوَيْهِ: عن الاسمِ وعن الكُنْيَةِ، فتقولُ مثلاً: (جَاءَ مُحَمَّدٌ زَيْنُ الْعَابِدِينَ) فتَقَدِّمُ الاسمَ على اللَّقَبِ، وهذا جائزٌ وصحيحٌ، لكن لو قلتَ: (جَاءَ زَيْنُ الْعَابِدِينَ مُحَمَّدٌ) فعلى كلامِ المؤلَّفِ لا يجوزُ؛ لأنَّه قال: (أَخْرَنَ ذَا) فجاءَ بِفِعْلِ أمرٍ، والأمرُ ليس فيه استِخْبَابٌ، بل كُلُّهُ للوَجوبِ، ولكنَّهم اسْتَشْنَوْا مِنْ ذَلِكَ ما إذا كان الإنسانُ مشهورًا بلَقْبِهِ، فَإِنَّهُ يجوزُ تقديمُ اللَّقَبِ، مثلُ: (المسيحُ عيسى ابن مريمَ) قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٧١] فهنا قُدِّمَ اللَّقَبُ ﴿الْمَسِيحُ﴾ على الاسمِ ﴿عِيسَى﴾؛ لأنَّه كان مشهورًا به.

وإنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ عن الاسمِ؛ لأنَّ اللَّقَبَ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ، والصِّفَةُ لا تكونُ إلَّا بعدَ مَعْرِفَةِ المَوْصُوفِ، وحينئذٍ يُلْزَمُ تقديمُ الاسمِ؛ لِإِنَّا نَتَى بِاللَّقَبِ ليكونَ كالوَصْفِ له؛ ولهذا كان اللَّقَبُ إذا كان المُسَمَّى مشهورًا به يجوزُ تقديمُهُ،

مثل: الإمام أحمد، والإمام الشافعي - رحمهما الله - وما أشبه ذلك، فنقول: (قال الإمام أحمد) ولا نقول: (قال أحمد الإمام)؛ لأنَّ الأوَّل هو المألوف؛ لأنَّه اشتَهَرَ بهذا اللَّقبِ فَقَدَّمَ.

لكن لو قال قائل: هل الإمام عَلِمَ؟ أفلا يُمكنُ أن نجعلَ الإمامَ صِفَةً؟

قلنا: بلى، لكنَّ (الإمام) عند أصحابه إذا أُطلقَ فهو عَلِمَ لإمامهم؛ ولهذا في كُتُبِ الشَّافعية إذا قالوا: (قال الإمام) فهو (الشافعي) وفي الحنابلة (أحمد) وفي الحنفية (أبو حنيفة) وفي المالكية (مالك) رحمهم الله جميعًا.

وظاهرُ قولِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: (وَأَخَّرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا) أَنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ، فَتَوَخَّرُ اللَّقَبُ، فلا يجوزُ على كلامِ المؤلِّفِ أن تقولَ: (قَالَ الصَّدِّيقُ أَبُو بَكْرٍ) بل يجبُ أن تقولَ: (قال أبو بكرٍ الصَّدِّيقُ) ولكن في هذا نظرٌ، والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ؛ لأنَّ الْكُنْيَةَ تُشَبِّهُ عَطْفَ الْبَيَانِ، فَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْ مَعْنَى الصِّفَةِ، فيجوزُ أن يَتَقَدَّمَ اللَّقَبُ، ويجوزُ أن يَتَأَخَّرَ.

إِذَنْ: قولُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: (إِنْ سِوَاهُ صَحَابًا) ليس على إطلاقِهِ، هكذا قال الشُّرَاحُ، ولكن قد نقولُ: إنَّ هذا رأيٌ للمؤلِّفِ، وأنَّه يَرَى أن اللَّقَبَ يجبُ أن يكونَ مُؤَخَّرًا بَكُلِّ حَالٍ.

وعلى تَرْتِيبِ المؤلِّفِ نَبْدًا أَوَّلًا بِالْأَسْمِ، ثُمَّ الْكُنْيَةِ، ثُمَّ اللَّقَبِ، فنقولُ: (قال عبدُ اللهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ) رَحِمَهُ اللهُ عَنَّهُ ولكنَّ الواقعَ أنَّ أبا بكرٍ رَحِمَهُ اللهُ عَنَّهُ قد اشتَهَرَ بِالصَّدِّيقِ، فبناءً على الاستِثْنَاءِ الَّذِي ذَكَرْنَا، يجوزُ أن نقولَ: (قال الصَّدِّيقُ أَبُو بَكْرٍ عبدُ اللهِ) أو (عبدُ اللهِ أَبُو بَكْرٍ)؛ لأنَّه مُشْتَهَرٌ بِهِ.

كذلك الفاروقُ عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَقُولُ: (قالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْفَارُوقُ) وَإِذَا اشْتَهَرَ بِهِ قُلْنَا: (قالَ الْفَارُوقُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ) وهذا هو الذي عليه الْعَمَلُ، فَكُلُّ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ أَبَا بَكْرٍ أَوْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُونَ: (قالَ الصَّدِيقُ أَبُو بَكْرٍ) و(قالَ الْفَارُوقُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ).



٧٥- وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

الشرح

قوله: «وَإِنْ يَكُونَا»: الضمير يعود على الاسم واللقب، وإنما حملنا ذلك على الاسم واللقب؛ لأن الكنية لا بُدَّ أن تكون مضافة، ولا تأتي مفردة؛ لأنها تُصَدَّرُ بـ (أب) أو (أُم) أو (ابن) أو (عم) أو (خال) وما أشبه ذلك.

قوله: «مُفْرَدَيْنِ» المفرد هنا: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، أي: ما ليس بمركَّب، وليس المراد بالمفرد ما يُقَابِلُ المثنى والجمع، وما ألحق بهما؛ لأن المثنى والجمع لا يكونان علمًا، وإذا قُدِّرَ أنه جُعِلَ علمًا صار مُلْحَقًا بالجمع، وصار له حُكْمُ الْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ الْأَحْكَامُ، وحكم الجمع من حيث الإعراب.

قوله: «وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا» يعني: إذا كان الاسم واللقب مُفْرَدَيْنِ فوجب أن يُضَافَ الأولُ إلى الثاني^(١) مثاله: (جاء عليُّ قُفَّةً) فـ (عليُّ) اسم، و (قُفَّةً) لقب، و (عليُّ) مفرد، و (قُفَّةً) مفرد، إذن يجب -على كلام المؤلف- أن أقول: (جاء عليُّ قُفَّةً) بإضافة الأول إلى الثاني، لكن الصحيح خلاف ذلك، وأن الإضافة هنا جائزة وليست بواجبة، بل وسيأتينا في باب الإضافة أنه لا يُضَافُ اسمٌ لهما به اتِّحَدَ معنى؛ ولذا قال رحمه الله كما سيأتي:

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ

(١) القول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع، كوجود (أل) في العلم الأول منها نحو: (الحارث كرز)، أو يكون اللقب في الأصل وصفًا مقرونًا بـ (أل) نحو: (هارون الرشيد).

فهنا لا نُوجِبُ أَنْ يُضَافَ الْأَوَّلُ إِلَى الثَّانِي، بَلْ أَعْلَى مَا نَقُولُ: إِنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مُضَافٌ، وَالثَّانِي: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا التَّغَايُرُ، فَلَا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ، لَكِنْ إِذَا أَضَفْنَا وَقُلْنَا: (جَاءَ عَلِيٌّ قُفَّةً) فَكَيْفَ صَحَّ ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: يَقُولُونَ: هَذَا عَلَى تَأْوِيلٍ، فَيُؤَوَّلُ الْاسْمُ الْأَوَّلُ بِمَعْنَى (مُسَمًّى) وَالثَّانِي بِمَعْنَى (الْاسْمِ) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا: (جَاءَ مُسَمًّى هَذَا الْاسْمِ) حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى، إِذَنْ: إِذَا أَضَفْنَا لَا بُدَّ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ.

قَوْلُهُ: «وَالَا أَتَّبِعِ الَّذِي رَدَفَ» يَعْنِي: وَلَا يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَاتَّبِعِ الَّذِي تَأَخَّرَ لَهَا قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُ: «أَتَّبِعِ» فَعَلَ أَمْرٌ يَقْتَضِي الْإِلْزَامَ، أَيِ: أَتَّبِعِ الثَّانِي الْأَوَّلَ، يَعْنِي: اجْعَلْهُ تَابِعًا لَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ نَوْعَ التَّابِعِ، وَلَكِنَّهُ يُعْرَبُ عَطْفَ بَيَانٍ مِمَّا قَبْلَهُ، أَوْ بَدَلًا مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَالَا»: يَشْمَلُ ثَلَاثَ صُورٍ، وَهِيَ:

الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُفْرَدًا وَالثَّانِي مُرَكَّبًا.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُرَكَّبًا وَالثَّانِي مُفْرَدًا، يَعْنِي: عَكْسَ الصُّورَةِ الْأُولَى.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَا مُرَكَّبَيْنِ.

فَإِنْ كَانَا مُرَكَّبَيْنِ، أَوْ كَانَ الْأَوَّلُ مُرَكَّبًا وَالثَّانِي مُفْرَدًا، فَالْقَطْعُ وَالِإِتْبَاعُ -كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ- وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ إِضَافَةُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي حِينَئِذٍ؛ إِذْ إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُضَافَ الشَّيْءُ مَرَّتَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مُفْرَدًا وَالثَّانِي مُرَكَّبًا،

فالصَّحِيحُ جوازُ الإضافة^(١)؛ لأنَّه في هذه الصُّورة لا مانعٌ من إضافةِ الأوَّلِ إلى الثاني، مثلهُ مثلُ المُفْرَدَيْنِ، ويجوزُ كذلكُ الإِتِّباعُ، أي: إِتِّباعُ الثاني للأوَّلِ.

وعلى هذا: فالقياسُ أَنَّهُ يجوزُ أنْ تقولَ: (جاءَ عَلِيُّ زَيْنِ العَابِدِينَ) ويكونُ التَّقْدِيرُ: (جاءَ مُسَمًّى هذا اللَّقْبِ) وذلكُ لأنَّ إضافةَ الأوَّلِ إذا كان مُفْرَدًا إلى الثاني جائزةٌ، ليس فيها مَحْظُورٌ، أمَّا لو قلتَ: (جاءَ عبدُ اللَّهِ زَيْنُ العَابِدِينَ) فَإِنَّ الإِضافةَ تَعَذَّرُ وَيَتَعَيَّنُ الإِتِّباعُ؛ لأنَّ كُلاًَّ منهما مُرَكَّبٌ، ولو قلتَ: (جاءَ عبدُ اللَّهِ قُفَّةً) فالإِتِّباعُ أيضًا؛ لأنَّ الأوَّلَ تَعَذَّرَتْ إِضافتهُ إلى الثاني.

فصارَتِ الصُّورُ أَرْبَعًا:

الأولى: أنْ يكونا مُفْرَدَيْنِ.

الثَّانية: أنْ يكونَ الأوَّلُ مُفْرَدًا والثَّاني مُرَكَّبًا.

الثَّالثة: أنْ يكونا مُرَكَّبَيْنِ.

الرَّابعة: أنْ يكونَ الأوَّلُ مُرَكَّبًا والثَّاني مُفْرَدًا.

فإذا كانا مُفْرَدَيْنِ، أو كان الأوَّلُ مُفْرَدًا والثَّاني مُرَكَّبًا فَإِنَّهُ يجوزُ الِوَجْهَانِ: الإِتِّباعُ والإِضافةُ، وإذا كان الأوَّلُ مُرَكَّبًا والثَّاني مُفْرَدًا، أو كانا مُرَكَّبَيْنِ فهنا يَتَعَيَّنُ الإِتِّباعُ؛ لِتَعَذُّرِ الإِضافةِ.



(١) انظر حاشية الخضري: (١/ ١٣٥).

٧٦- وَمِنْهُ مَنَقُولٌ كَذ: (فَضْلٍ) وَ(أَسَدٌ) وَذُو اِرْتِجَالٍ، كَذ: (سُعَادٌ) وَ(أَدَدٌ)

الشرح

قوله: «وَمِنْهُ»: أي: من العلم، وهو خبرٌ مُقَدَّمٌ.

وقوله: «مَنَقُولٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

قوله: «وَذُو اِرْتِجَالٍ» يعني: ومنه ذو اِرْتِجَالٍ، فالواو حَرْفُ عَطْفٍ.

و«ذُو» يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ؛ لِأَنَّهُ قَسِيمٌ لِلأَوَّلِ، فَإِذَا كَانَ قَسِيمًا لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ عَطْفُهُ عَلَيْهِ لَكَانَ قَرِينًا لَهُ، وَلَهُ مِثَالٌ فِي الْقُرْآنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥] إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ ﴿سَعِيدٌ﴾ مَعْطُوفَةً عَلَى ﴿شَقِيٌّ﴾؛ لِأَنَّ الشَّقِيَّ يَقَابِلُ السَّعِيدَ، بَلْ نَقُولُ: ﴿سَعِيدٌ﴾ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَمِنْهُمْ سَعِيدٌ) هَكَذَا يَقْتَضِي التَّقْسِيمُ، وَالْمَعْنَى: وَمِنْهُ ذُو اِرْتِجَالٍ، وَالْعَطْفُ هُنَا عَطْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ.

أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: الْعِلْمُ الْمَنْقُولُ؛ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: (وَمِنْهُ مَنَقُولٌ) أي: مَنْقُولٌ مِنْ شَيْءٍ سَابِقٍ كـ(فَضْلٍ) وَأَصْلُ (فَضْلٍ) مَصْدَرٌ (فَضْلٌ يَفْضُلُ فَضْلًا) مِثْلُ: الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَهُوَ مَنَقُولٌ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَ(أَسَدٌ) مَنَقُولٌ مِنْ اسْمِ جَنْسٍ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ الْمُفْتَرَسُّ الْمَعْرُوفُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَيُسَمَّى بِهِ الْبَشَرُ، فَيُقَالُ: (أَسَدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ).

وكذلك أيضًا من المنقول: ما نُقِلَ عن اسمِ المفعول، مثل: (منصُور،
ومسعود) وما نُقِلَ عن اسمِ الفاعل، مثل: (صالح وحامد) وما نُقِلَ عن صيغة
المبالغة، مثل: (حماد وعباس).

ولو سَمَّينا شخصًا بـ (حجر) لكان منقولًا من اسم جنس، وكذلك (صخر)
مثل: (أبي سفيان صخر بن حرب) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهو منقول أيضًا.

القسم الثاني: العلمُ المُرتَجَل؛ وهو الذي أشار إليه بقوله: (وذو ازئجال)
ومعنى مُرتَجَلٍ يعني: هو الذي لم يُسمَّ به شيءٌ قبله، فهو غيرُ منقول، كـ (سعاد)
اسمُ امرأة، و (أدد) اسمُ رجلٍ معروف، ويصحُّ أن يكونَ اسمُ امرأة.

وأما (عبدُ الله) وإن كان مركَّبًا من (عبد) وهو منقولٌ من اسم جنس،
ومن لفظِ الجلالة (الله) وهو علمٌ سابق، إلا أنَّ هذا القول لا يصحُّ؛ لأنَّ الاسمَ
للجميع، فيكونُ هذا وأمثاله من بابِ المُرتَجَل.



٧٧- وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَنْزِجٍ رُكْبًا ذَا إِنِّ بَغَيْرِ (وَيْهِ) نَمَّ أُعْرِبَا

الشرح

قوله: «وَجُمْلَةٌ» الواو حرف عطف، و(جُمْلَةٌ) مُبْتَدَأُ خبرُهُ مَحذُوفٌ، والتَّقديرُ: (وَمِنْهُ جُمْلَةٌ) والمقصودُ أَنَّ مِنَ الأعلامِ ما يكونُ جُمْلَةً^(١).

وهل العَلَمُ الذي يكونُ جُمْلَةً يُعْتَبَرُ مَنْقُولًا؟ نقولُ: نعم، منقولٌ مِنْ جُمْلَةٍ، والجُمْلَةُ قد تكونُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وقد تكونُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً، فمنَ الفِعْلِيَّةِ قولُهم: (شَابَ قَرْنَاهَا) علمٌ على امرأة، ومنه أيضًا (تَأْبَطَ شَرًّا) اسمُ رجلٍ، فنقولُ: (قَامَ تَأْبَطَ شَرًّا) و(ضَرَبْتُ تَأْبَطَ شَرًّا) و(مَرَزْتُ تَأْبَطَ شَرًّا).

قيل: ومنه (شَمَرٌ) اسمُ قبيلةٍ، وأصلُ (شَمَرٌ) فعلٌ ماضٍ، وخالفَ بعضهم فقال: (شَمَرٌ) ليس من بابِ المَرْكَبِ بِجُمْلَةٍ؛ لأنَّه لم يَذْكُرْ فيها المُسْنَدُ إليه، وهو الفاعلُ، فلا يكونُ مَرْكَبًا، وإنَّما المَرْكَبُ ما وُجِدَ فيه المُسْنَدُ والمُسْنَدُ إليه.

والمَرْكَبُ من جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ كما لو سَمَّيْتَ شخصًا فقلتُ: (الشَّغَرُ بِاسْمٍ) تقولُ: (جَاءَ الشَّغَرُ بِاسْمٍ، وضَرَبْتُ الشَّغَرُ بِاسْمٍ، ومَرَزْتُ الشَّغَرُ بِاسْمٍ).

والمَرْكَبُ مِنْ جُمْلَةٍ يَبْقَى عَحْكِيًا بِالْجُمْلَةِ، يعني: تَبْقَى الْجُمْلَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَيُقَدَّرُ الإِعْرَابُ تَقْدِيرًا عَلَى آخِرِهَا، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ شَابَ قَرْنَاهَا) فـ: (جَاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(شَابَ قَرْنَاهَا) فاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ

(١) المراد بقوله: (جُمْلَةٌ) ما رُكِبَ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

على آخره، منع من ظهورها الحكاية؛ لأننا نحكي الجملة كما هي.

وكذلك (ضَرَبْتُ الثَّغْرَ بِاسْمٍ) نقول في إعرابه: (ضَرَبْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(الثَّغْرَ بِاسْمٍ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية.

كذلك (مَرَزْتُ بِتَأْبَطَ شَرًّا) نقول في إعرابه: (مَرَزْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(الباء) حرفُ جرٍّ، و(تَأْبَطَ شَرًّا) اسمٌ مجرورٌ، وعلامةُ جَرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، منع من ظهورها الحكاية، وهَلَمْ جَرًّا.

قوله: «مَا» اسمٌ موصولٌ مُبتدأ، خبرُهُ محذوفٌ، والتَّقْدِيرُ: (مِنَهُ مَا رُكِبَ بِمَزَجٍ) يعني: والذي رُكِبَ بِمَزَجٍ، أي: بِخَلْطٍ، بحيث تَخْلُطُ الْكَلِمَتَانِ حَتَّى تَكُونَا كَلِمَةً وَاحِدَةً، والمقصودُ مَا رُكِبَ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا.

ومثالُ مَا رُكِبَ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا قولُهُم: (بَعْلَبَكْ) اسمٌ مكانٍ، و(حَضَرَ مَوْتُ) اسمٌ مكانٍ أيضًا، و(مَعْدِيكَرَب) اسمٌ رجلٍ، وهذا المركَّبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى آخِرِهِ، لَكِنَّهُ يُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فتقول مثلًا: (هذه بَعْلَبَكْ) و(سَكَنْتُ بَعْلَبَكْ) و(مَرَزْتُ بِبَعْلَبَكْ).

وتقول في إعراب: (هذه بَعْلَبَكْ) (هذه) مُبتدأ، و(بَعْلَبَكْ) خبرُ المُبتدأ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وفي (سَكَنْتُ بَعْلَبَكْ) (بَعْلَبَكْ) مفعولٌ به مَنْصُوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظَاهِرَةٌ، وفي (مَرَزْتُ بِبَعْلَبَكْ) (بَعْلَبَكْ) مجرورٌ بالباء، وعلامةُ جَرِّهِ الفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ، والمانعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ.

إِذَنْ: المركَّبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْاسْمِ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، فَيُعْرَبُ بِحَرَكَاتٍ عَلَى آخِرِهِ، إِلَّا أَنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ.

قَوْلُهُ: «ذَا» الْإِشَارَةُ تَعَوُّدٌ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ الْمَرْكَبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا، وَعَمَلُهَا مِنَ الْإِعْرَابِ مُبْتَدَأٌ.

و«إِنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَفَعْلُ الشَّرْطِ (تَمَّ).

و«بِغَيْرِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بِ(تَمَّ).

و«وَيْهِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«أُعْرِبَا» فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لَهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ (إِنْ) وَالتَّقْدِيرُ: (ذَا إِنْ تَمَّ بِغَيْرِ وََيْهِ أُعْرِبَا).

وقَوْلُهُ: «ذَا إِنْ بِغَيْرِ وََيْهِ تَمَّ أُعْرِبَا» يَعْنِي: وَإِنْ خُتِمَ الْمَرْكَبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا بِـ(وَيْهِ) بُنِيَ، وَعَرَفْنَا هَذَا مِنْ حُكْمِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خُتِمَ بِغَيْرِ (وَيْهِ) أُعْرِبَ، فَمَفْهُومُهُ وَإِنْ خُتِمَ بِـ(وَيْهِ) بُنِيَ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ يَثْبُتُ لَهُ نَقِيضُ الْحُكْمِ الْمَنْطُوقِ، فَإِنْ تَمَّ بِـ(وَيْهِ) فَإِنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ -وَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ- أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا عَلَى الْكُسْرِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (وَيْهِ) اسْمٌ فَعْلٍ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، مِثَالُهُ: (سَيِّوَيْهِ) وَمَعْنَاهُ بِالْفَارْسِيَّةِ: رَائِحَةُ الثَّقَاحِ، وَهُوَ اسْمٌ مَرْكَبٌ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ، فَتَقُولُ: (هَذَا سَيِّوَيْهِ، وَأَكْرَمْتُ سَيِّوَيْهِ، وَمَرَزْتُ بِسَيِّوَيْهِ) فَالْأَوَّلَى مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكُسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالثَّانِيَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكُسْرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالثَّالِثَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكُسْرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ.

فالإخلاصة: أَنَّ الاسمَ إِذَا خُتِمَ بِهِ (وَيْهِ) فَإِنَّهُ يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ ك: (سَيَّوِيهِ) ومثله: (خَالَوِيهِ) اسمُ رجلٍ، مُرَكَّبٌ مِنْ (خَالَ) وَمِنْ (وَيْهِ) كذلك (نِفْطَوِيهِ) مُرَكَّبٌ مِنْ (نِفْطَ) وَ(وَيْهِ) وهو مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ^(١) وقد هجأه بعضهم فقال:

أَفْ عَلَى النَّحْوِ وَأَرْبَابِهِ مُذْ صَارَ مِنْ أَرْبَابِهِ نِفْطَوِيهِ
أَحْرَقَهُ اللَّهُ بِنِصْفِ اسْمِهِ وَصَبَّرَ الْبَاقِي صُرَاخًا عَلَيْهِ^(٢)

قوله: (نِصْفِ اسْمِهِ) أي: (نِفْطَ) وقوله: (الباقِي) أي: (وَيْهِ) يعني: يَتَوَجَّعُ.

وختلاصة التَّقْسِيَمَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

أولاً: قَسَمَ الْعِلْمَ إِلَى مَنَقُولٍ وَمُرْتَجَلٍ؛ والمنقولُ يكونُ مِنْ مَصْدَرٍ، واسمِ جنسٍ، واسمِ مَفْعُولٍ، واسمِ فاعِلٍ، وصيغة مُبَالِغَةٍ، ومنه المنقولُ مِنَ الْفِعْلِ، مثل: (شَمَّرَ) و(يَزِيدُ).

والمُرْتَجَلُ: هو الَّذِي لَمْ يُسَمَّ بِهِ قَبْلَ الْعِلْمِ، مثل: (سُعَادَ) و(أَدَدَ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ مِثْلَهُ (زَيْنَبُ) و(مَرْيَمُ) وما أشبه ذلك.

ولا فائدةٌ مِنْ حَيْثُ الإِعْرَابُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنَقُولِ وَالْمُرْتَجَلِ، وَإِنَّمَا الْفَائِدَةُ أَنَّ تَعْرِفَ أَنَّهُ مَنَقُولٌ وَمُرْتَجَلٌ، لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنَقُولِ إِذَا نُقِلَ مِنْ اسْمِ فاعِلٍ، فَقَدْ يَكُونُ

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة الأزدي العتكي، أبو عبد الله، إمام في النحو، وكان فقيهاً، رأساً في مذهب داود، وُلِدَ بِوَأَسْطِ، وَمَاتَ بِبَغْدَادَ، وَكَانَ يُؤَيِّدُ مَذْهَبَ سَيَّوِيهِ فِي النَّحْوِ فَلَقِبُوهُ (نِفْطَوِيهِ)، تُوُفِيَ سَنَةَ (٣٢٣هـ)، انظر الأعلام للزركلي (١/ ٦١).

(٢) هذان البيتان لابن دريد الأزدي صاحب الجمهرة مع بيتين آخرين في ملحقات ديوانه (ص: ١٤٠).

فيه فائدةٌ بالنسبةٍ لأسماءِ الله تعالى وأسماءِ الرّسول ﷺ وهو أنّه دالٌّ على المعنى الذي اشتقَّ منه.

ثانيًا: فَسَمَهُ إِلَى جُمْلَةٍ، وَإِلَى مُرَكَّبٍ؛ وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِلَى مُرَكَّبٍ تَرْكِيبَ جُمْلَةٍ، وَمُرَكَّبٍ تَرْكِيبَ مَرْجٍ، وَالْأَوَّلُ يُسَمَّى تَرْكِيبَ الْإِسْنَادِ، وَالثَّانِي يُسَمَّى تَرْكِيبَ الْمَرْجِ، وَالْمُرَكَّبُ مِنْ جُمْلَةٍ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةٍ اِسْمِيَّةٍ، وَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، وَكَيْفِيَّةٍ إِعْرَابُهَا أَنْ تُبْقِيَ الْجُمْلَةَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ مُحْكِيَّةً، وَتُقَدَّرَ عَلَامَاتُ الْإِعْرَابِ عَلَيْهَا تَقْدِيرًا، وَتَقُولُ: مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا الْحِكَايَةُ.

أَمَّا التَّرْكِيبُ الْمَرْجِيُّ فَذَكَرَ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

■ الْأَوَّلُ: مَا خُتِمَ بِـ(وَيْهِ).

■ الثَّانِي: مَا لَمْ يُخْتَمَ بِهَا.

فَمَا خُتِمَ بِـ(وَيْهِ) فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكُسْرِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَمَا لَمْ يُخْتَمَ بِهَا فَهُوَ مُعَرَّبٌ، إِلَّا أَنَّهُ يُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ.



٧٨- وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَذ: (عَبْدُ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَةَ)

الشرح

قوله: «شَاعَ» بمعنى كَثُرَ.

وقوله: «الأعلام» جمع عَلَمٍ.

وقوله: «ذُو الْإِضَافَةِ» أي: صاحبُ الإضافة، وهو المركَّبُ الإضافيُّ، كَذ: (عَبْدُ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ).

وهذا الذي قاله المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ واضحٌ لا يحتاجُ إلى بيانٍ، ف(عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ شَمْسٍ، وَأَبُو قُحَافَةَ) وما أشبه ذلك كثيرٌ، ولكنه أرادَ من هذينِ المثالينِ أَنْ يُبَيَّنَ أَنَّ الْعَلَمَ ذا الإضافةِ يكونُ إعرابهُ على الجزءِ الأوَّلِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، وَجُزْؤُهُ الثَّانِي يُعَرَّبُ تَجَرُّوْرًا بِالْإِضَافَةِ، هَذَا مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ.

وقوله: «كَعَبْدِ شَمْسٍ» هو ابنُ مَنَافٍ؛ لِأَنَّ مَنَافًا لَهُ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ: هَاشِمٌ، وَالْمُطَلِّبُ، وَنُوفَلٌ، وَعَبْدُ شَمْسٍ، هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ إِخْوَةٌ، لَكِنَّ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَلِّبِ مُتَنَاصِرُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ وَلِهَذَا انْضَمَّ بَنُو الْمُطَلِّبِ إِلَى بَنِي هَاشِمٍ حِينَ حَاصَرَتْ قُرَيْشُ بَنِي هَاشِمٍ فِي الشَّعْبِ حِينَ دَعَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وفي ذلك يقولُ أَبُو طَالِبٍ فِي لَامِيَّتِهِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي قَالَ عَنْهَا ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّهَا أَبْلَغُ مِنَ الْمُعَلَّقَاتِ السَّبْعِ الَّتِي عَلَّقَهَا الْعَرَبُ فِي الْكَعْبَةِ، قَالَ فِيهَا:

جَزَى اللهُ عَنَّا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوَفَّلَا عُقُوبَةَ شَرِّ عَاجِلًا غَيْرَ آجِلٍ^(١)

لأنهم بنو عمهم، ومع ذلك صاروا مع قرينهم عليهم.

لكن لو قال قائل: هل يجوز أن ننسب إلى عبد شمس من كان من ذريته بهذا التركيب فنقول: فلان من بني عبد شمس، أو لا يجوز؟

الجواب: يجوز؛ لأن هذا من باب الخير، وليس من باب الإنشاء، وفرق بين الخير وبين الإنشاء، لكن لو كان عبد شمس أمامنا الآن لقُلنا: غير الاسم، أما وقد مات فلا؛ لأنه لا يمكن التغيير، ولكن يجوز النسب إليه؛ ولهذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام يرنجز يوم حنين، ويقول:

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٢)

فينسب إلى جدّه مع أنّه يُقال عنه: عبدُ الْمُطَّلِبِ.

قوله: «وَأَبِي قُحَافَةَ» هو والد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهنا قال: (كعبد شمس وأبي قحافة) لأن المثال الأول: الجزء الأول منه يُعرب بالحركات، والجزء الثاني منه مُعرب مُنصرف.

وأما المثال الثاني: فالجزء الأول منه يُعرب بالحروف، والجزء الثاني منه مُعرب غير مُنصرف.



(١) انظر البيت في البداية والنهاية (٢/ ٢٥٤)، والسيرة الحلبية (٢/ ٢٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من قاد دابة غيره في الحرب، رقم (٢٨٦٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين، رقم (١٧٧٦).

- ٧٩- وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمٌ
٨٠- مِنْ ذَلِكَ: (أُمٌّ عَزِيزٌ) لِلْعَرَبِ، وَهَكَذَا (تُعَالِي) لِلثَّغَلِيبِ

الشرح

قوله: «وَوَضَعُوا» الضمير يعودُ على العربِ؛ لأنهم هم أهلُ الكلام، وأهلُ الصياغة، وليس عائداً على النحاة؛ لأنَّ النحاةَ غالبُهم مؤلِّدون، لا يملكون أن يَضَعُوا شيئاً في اللُّغة العربيَّة، والذي يَمْلِكُ ذلك هم العربُ.

و«عِلْمٌ»: أصلُها: (عِلْمًا) لكن حُذِفَتِ الألفُ، إمَّا على لغةٍ رَبيعةٍ الذين يقفونَ على المنصوبِ بدونِ ألفٍ، وإمَّا لضرورةِ الشعرِ.

وقوله: «وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ» يعني: وضع العربُ لبعضِ الأجناسِ عِلْمًا، فالعِلْمُ الذي تَكَلَّمْنَا عليه أوَّلَ هذا البابِ هو العِلْمُ الشَّخْصِيُّ، والذي يَتَكَلَّمُ عليه المؤلِّفُ الآنَ هو العِلْمُ الجِنْسِيُّ.

قوله: «كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌ» أي: كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ فِي اللَّفْظِ، يعني: في الأحكامِ اللَّفْظِيَّةِ يُعْطَى حُكْمُ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ، لكن في المعنى يَعُمُّ، لكن ما الأحكامُ اللَّفْظِيَّةُ التي تَرْتَبُ على هذا؟

الجواب: كُلُّ ما يُؤَثِّرُ فِيهِ الْعِلْمُ الشَّخْصِيُّ فَهُوَ يُؤَثِّرُ فِيهِ الْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ، من ذلك أنَّ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ، مثل: (فَتَادَة) فَإِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ، فإذا جَاءَنَا عِلْمٌ جِنْسٍ فِيهِ تَاءُ التَّائِيثِ، فَإِنَّا

نَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ اللَّفْظِيَّ كَحُكْمِ عِلْمِ الشَّخْصِ، وَكَذَلِكَ يَصِحُّ
مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ ^(١) أَي: مِنْ عِلْمِ الْجِنْسِ كَمَا يَصِحُّ مِنْ عِلْمِ الشَّخْصِ، كَذَلِكَ
يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ ^(٢) كَمَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِعِلْمِ الشَّخْصِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

فَجَمِيعُ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي تَثْبُتُ لِعِلْمِ الشَّخْصِ تَثْبُتُ لِعِلْمِ الْجِنْسِ،
لَكِنَّهُ فِي الْمَعْنَى لَيْسَ كَعِلْمِ الشَّخْصِ؛ لِأَنَّ عِلْمَ الشَّخْصِ يُعَيِّنُ شَخْصًا بَعِيْنَهُ، أَمَّا
عِلْمُ الْجِنْسِ فَهُوَ أَعَمُّ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (وَهُوَ عَمٌّ).

و«عَمٌّ» أَصْلُهَا: (أَعَمُّ) اسْمُ تَفْضِيلٍ، لَكِنْ حُذِفَتْ مِنْهَا الْهَمْزَةُ لِلتَّخْفِيفِ
كَ(خَيْرٍ) وَ(شَرٍّ) أَصْلُهَا: (أَخَيْرٌ) وَ(أَشَرٌّ) وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (عَمٌّ) هُنَا فِعْلًا
مَاضِيًّا، يَعْنِي: لَيْسَتْ اسْمُ تَفْضِيلٍ، أَي: وَهُوَ عَمٌّ الْأَفْرَادَ بِخِلَافِ الْعِلْمِ
الشَّخْصِيِّ.

إِذْنِ: الْعِلْمُ الشَّخْصِيُّ لَهُ حُكْمَانِ: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ.

فَاللَّفْظِيُّ: مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ أَوَّلًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّفْظِ كَعَدَمِ الْإِنْصِرَافِ ^(٣)
وَجَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِهِ، وَمَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالْمَعْنَوِيٌّ: أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ، فَهُوَ (اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ).
وَالْعِلْمُ الْجِنْسِيُّ أَيْضًا لَهُ حُكْمَانِ: حُكْمٌ لَفْظِيٌّ كَحُكْمِ عِلْمِ الشَّخْصِ تَمَامًا،
وَمَعْنَوِيٌّ: كَالنَّكِرَةِ، فَهُوَ فِي الْمَعْنَى كَالنَّكِرَةِ؛ لِأَنَّهُ يَعُمُّ جَمِيعَ الْأَفْرَادِ، وَلَا يَخْتَصُّ
بِفَرْدٍ وَاحِدٍ.

(١) يَعْنِي: مُتَأَخِّرَةً عَنْهُ، كَقَوْلِكَ: (هَذَا أَسَاءَةٌ مُقْبَلًا).

(٢) أَي: بِلَا احتِجَاجٍ إِلَى مَسْوُوعٍ، تَقُولُ: (أَسَاءَةٌ مُقْبَلٌ).

(٣) وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَ سَبَبٌ آخَرُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ.

قوله: «مِنْ ذَاكَ» أي: مِنْ عِلْمِ الْأَجْناسِ.

قوله: «أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ» الْعَقْرَبُ مَعْرُوفَةٌ، وَكَلِمَةُ (عَقْرَبٍ) اسْمُ جِنْسٍ، لَكِنْ (أُمُّ عَرِيْطٍ) هَذِهِ عِلْمٌ جِنْسٍ، وَلَيْسَتْ اسْمَ جِنْسٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (لَدَغْتَنِيْ عَقْرَبٌ) فَهَذَا اسْمُ جِنْسٍ.

وَإِذَا سَأَلْتَ سَائِلٌ: مَا الَّذِي أَصَابَكَ؟

قُلْتَ: (أَصَابَتَنِيْ أُمُّ عَرِيْطٍ) فَهَذَا عِلْمٌ جِنْسٍ.

لَكِنْ (أُمُّ عَرِيْطٍ) مِنْ أَيِّ الْعَقَارِبِ؟ تَقُولُ: هَذَا عِلْمٌ عَلَى الْجِنْسِ عُمُومًا، يَعْنِي: كَأَنَّا نَحْيَلُنَا أَنَّ الْجِنْسَ شَيْءٌ قَائِمٌ، وَوَضَعْنَا لَهُ عَلَمًا هُوَ (أُمُّ عَرِيْطٍ) لَكِنْ النِّكَرَةُ أَوْ اسْمُ الْجِنْسِ هُوَ (عَقْرَبٌ) وَلَا تَتَخَيَّلُ أَنَّ هُنَاكَ مَجْمُوعَةً أَوْ الْجِنْسَ كُلَّهُ سَمَّيْنَاهُ بِهَذَا الْاسْمِ، فَإِذَا قُلْنَا: (عَقْرَبٌ) فَيَعْنِي: وَاحِدَةً مِنَ الْعَقَارِبِ، هَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ، وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ.

قوله: «وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتُّعَلَبِ» التُّعَلَبُ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ بِالْمَكْرِ وَالْخِدَاعِ وَالرَّوْغَانِ، فَإِذَا لَحِقَتْهُ وَأَذْرَكَتُهُ انْحَرَفَ بِسُرْعَةٍ، وَإِذَا هُوَ وَرَاءَكَ بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، فَ(تُعَالَةُ) عِلْمٌ عَلَى جِنْسِ التُّعَالِبِ، كَأَنَّ هَذَا الْجِنْسَ شَيْءٌ مُتَشَخِّصٌ وَضَعْنَا لَهُ عَلَمًا هُوَ (تُعَالَةُ) وَحِينَئِذٍ تَقُولُ مِثْلًا: (جَاءَ تُعَالَةُ مُقْبِلًا) بِضَمَّةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، وَلَا تَقُلْ: (تُعَالَةُ) بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ عِلْمِ الشَّخْصِ، فِيهِ الْآنَ عِلْمِيَّةٌ وَتَأْنِيْتُ، فَيُمنَعُ مِنَ الصَّرْفِ كَعِلْمِ الشَّخْصِ، وَ(مُقْبِلًا) حَالٌ، وَصَحَّتِ الْحَالُ مِنْ (تُعَالَةُ) لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَكَأَنَّهُ عِلْمٌ شَخْصٍ، وَلَا أَقُولُ: (جَاءَ تُعَلَبٌ مُقْبِلًا)؛ لِأَنَّ هَذَا خَطَأٌ، بَلْ أَقُولُ: (تُعَلَبٌ) بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ، لَا عِلْمُ جِنْسٍ.

ولا أقول: (مُقْبِلًا) بل أقول: (مُقْبِلٌ)؛ لأنَّ (تُعْلَبُ) ليس عَلَمًا، بل هو اسمُ جنسٍ،
واسمُ الجنسِ حُكْمُهُ حُكْمُ النِّكَرَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

وهل (دَجَاجَةٌ) عَلَمٌ جنسٍ أو أَنَّهَا اسمُ جنسٍ؟

الجواب: هي اسمُ جنسٍ؛ ولهذا تقول: (عِنْدِي دَجَاجَةٌ كَبِيرَةٌ) ولا تقول:
(عِنْدِي دَجَاجَةٌ كَبِيرَةٌ) واسمُ الجنسِ - كما سَبَقَ - حُكْمُهُ حُكْمُ النِّكَرَةِ لَفْظًا
وَمَعْنَى.



٨١- وَمِثْلُهُ: (بَرَّةٌ) لِلْمَبْرَةِ كَذَا (فَجَارٍ) عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ

الشرح

عَلَمُ الْجَنَسِ السَّابِقِ عَلَمٌ جَنَسٍ لِلْمَخْسُوسِ، كَالْحَيَوَانِ مَثَلًا، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَخِيرُ فِي قَوْلِهِ: (وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ) عَلَمٌ جَنَسٍ لِلْمَعْقُولِ، أَيِ: (لِلْمَعَانِي) وَ(الْمَبْرَةِ) مُصَدَّرٌ مِيمِيٌّ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مُطْلَقَةٌ نَكِرَةٌ، لَكِنْ وَضَعُوا لِهَذَا الْمَعْنَى عَلَمًا سَمَّوْهُ (بَرَّةً) تَقُولُ مَثَلًا: (شَمَلْتَنِي بَرَّةٌ زَيْدٍ وَاسِعَةً) وَقُلْنَا: (بَرَّةٌ زَيْدٍ وَاسِعَةً)؛ لِأَنَّ (بَرَّةً) عَلَمٌ عَلَى هَذَا الْجَنَسِ مِنَ الْمَعْنَى؛ وَلِهَذَا جَاءَتْ مِنْهَا الْحَالُ.

فَالْمَهْمُ: أَنَّ عَلَمَ الْجَنَسِ يَكُونُ لِلْمَخْسُوسَاتِ ذَاتِ الْأَجْسَامِ، وَيَكُونُ أَيْضًا لِلْمَعْقُولَاتِ ذَاتِ الْمَعَانِي.

قَوْلُهُ: «فَجَارٍ» أَيِ: كَذَلِكَ هِيَ أَيْضًا عَلَمٌ، لَكِنَّهَا لِلْفَجْرَةِ لَا لِلْفَجْرَةِ؛ لِأَنَّ (الْفَجْرَةَ) جَمْعٌ: (فَاجِرٍ) مِثْلُ: (كَمَلَةٍ) جَمْعُ (كَامِلٍ) لَكِنَّ الْفَجْرَةَ الَّتِي هِيَ الْمَعْنَى، يَعْنِي: الْفُجُورَ، وَضَعُوا لِهَذَا (فَجَارٍ) كَأَنَّ الْمَعْنَى شَيْءٌ قَائِمٌ، وَضَعْنَا لَهُ اسْمَ (فَجَارٍ) عَلَمًا عَلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْفَجْرَةِ.

وَهَذَا النَّوعُ -أَعْنِي: عَلَمَ الْجَنَسِ- فِي الْمَعَانِي أَغْمَضُ مِنْهُ فِي ذَوَاتِ الْأَجْسَامِ؛ لِأَنَّ ذَوَاتِ الْأَجْسَامِ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ، وَأَمَّا هَذِهِ فَلَا يَكَادُ الْإِنْسَانُ يُفَرِّقُ بَيْنَ (الْفَجَارِ) وَ(الْفَجْرَةِ) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّ عُلَمَاءَ النَّحْوِ يَسْتَدِلُّونَ لِذَلِكَ بِأَنَّ (فَجَارٍ) تَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْعَلَمِ اللَّفْظِيَّةِ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ عَلَمٍ لَمْ تَجْرَ عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ لِلْعَلَمِ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلَهُمْ يَجْعَلُونَ مِثْلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَمًا لَجَنَسِ الْمَعْنَى.

وعلى كُلِّ حالٍ: أهُمُّ ما عندنا نحن مَعْرِفَةُ ما هُوَ العَلَمُ؟ وما إعرابُهُ؟
وما أنواعُهُ؟ وهل يكونُ في المألوفاتِ أو في المألوفاتِ وغيرِها؟ هذا أهُمُّ شيءٍ،
وكذلك معرفةُ العَلَمِ الجِنْسِيِّ الحِسِّيِّ، والعَلَمِ الجِنْسِيِّ المعنويِّ؛ من أجلِ أن يُعطى
هذا العَلَمُ أحكامَ العَلَمِ الشَّخْصِيِّ في اللَّفْظِ.



اسم الإشارة

قوله: «اسم الإشارة» اسم الإشارة هو أحد أنواع المعارف؛ لأن المعارف ستة: الضمير، والعلم، والإشارة، والاسم الموصول، والمحلى بـ(أل) والسادس: دائر بينهما، وهو ما أضيف إلى واحد من هذه الأنواع الخمسة.

واسم الإشارة يكون في المرتبة الثالثة في التعريف؛ لأن أعرف المعارف هو الضمير، إلا اسم (الله) فهو أعرف المعارف، يليه العلم، يليه اسم الإشارة.

واسم الإشارة هو ما دلّ على مُشارٍ إليه، والمُشار إليه هو المعين عن طريق الإشارة، فالعلم يُعينُ مُسمّاهُ عن طريق التسمية، وهذا عن طريق الإشارة، أقول لك مثلاً: (هذا المصباح) فأنا عيّنته لك بالإشارة، فصار (المصباح) الآن معرفة؛ لأنني عيّنته بالإشارة، وهو دون العلم، ودون الضمير.

ثم إن اسم الإشارة يختلف باختلاف المُشار إليه، فقد يكون المُشار إليه مفرداً مؤنثاً أو مذكراً، وقد يكون مثنى مؤنثاً أو مذكراً، وقد يكون جمعاً مؤنثاً أو مذكراً، فالأقسام إذن ستة: مفرد مذكر، ومفرد مؤنث، ومثنى مذكر، ومثنى مؤنث، وجمع مذكر، وجمع مؤنث، وكل هذه الأقسام بينها المؤلف رحمه الله ولذا قال:

٨٢- بِ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ

بِ(ذِي) وَ(ذِهِ) (ي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

الشرح

قوله: «بِ(ذَا)» مُتَعَلِّقٌ بِ(أَشِيرُ) يعني: أَشِيرُ بهذا اللَّفْظِ (ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ،
فَالْمُفْرَدُ الْمَذْكُورُ يُشَارُ إِلَيْهِ بِ(ذَا) فَيُقَالُ: (هَذَا رَجُلٌ) وَ(هَذَا قَلَمٌ) وَ(هَذَا مَسْحَدٌ)
وَ(هَذَا جِلْمٌ) وَ(هَذَا خَيْرٌ) فَكُلُّ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ، سواءً أكان أعياناً أم أوصافاً جَمَاداً
أم حيواناً أم غير ذلك، فَإِنَّهُ يُشَارُ إِلَيْهِ بِ(ذَا) وتأتي (ها) التَّنْبِيهُ مع (ذَا) فَيُقَالُ:
(هَذَا) لَكِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ هُوَ (ذَا) فَقَطْ.

قوله: «بِ(ذِي) وَ(ذِهِ) (ي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ» أَكْثَرُوا مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ لِلْأُنْثَى،
وما أدري لِمَ؟ لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَكْثَرُوا مِنْ ذَلِكَ؛ لِبِلَادَتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فاسمُ الإشارةِ لِلْمُؤَنَّثِ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ:

الأولى: (ذِي) تقول: (هَذِي هِنْدُ).

الثانية: (ذِهِ) تقول: (هَذِهِ هِنْدُ) وَ(هَذِهِ عَائِشَةُ) وَفِي (ذِهِ) ثَلَاثُ لُغَاتٍ،
يُقَالُ: (ذِهِ، وَذِهِ، وَذِهِ) فتكون الهاءُ على هذا سَاكِئَةً، وَمَكْسُورَةً، وَمَكْسُورَةً
بِأَشْبَاعٍ.

الثالثة: (ي) اسمُ إشارةٍ لِلْمُؤَنَّثِ أَيْضًا، تقول: (تِيكَ الْمَرْأَةُ امْرَأَةٌ ذَاتُ
دِينٍ) فَتُشِيرُ إِلَيْهَا بِ(ي) أَوْ تقول: (يِ امْرَأَةٌ دِينَةٌ).

الرَّابِعَةُ: (تَا) بِالْأَلِفِ بدلًا عن الياء اسمُ إشارة، تقولُ: (تَا هِنْدُ) يعني: هذه هِنْدُ.

وقوله: «عَلَى الْأَنْثَى اقْتَصِرَ» يعني: ولا تُشَرِّ لِمَذَكَّرٍ بهذه الألفاظ الأربعة، فصارت أسماء الإشارة للأنثى أربعة، وهي: (ذِي، وَذِي، وَتَا) وأكثرها استعمالًا (ذِي) و(تَا) فما أكثر: ﴿تِلْكَ أَيْمَنُ﴾ [البقرة: ٢٥٢] في القرآن، و﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] في القرآن، وتقولُ: (هذه امرأة) وما أشبه ذلك.



٨٢- (وَذَانٍ) (تَانٍ) لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ، وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اذْكَرُ تُطْعَمُ

الشرح

قوله: «ذَانٍ» لِلْمُثْنَى الْمُذَكَّرِ.

و«تَانٍ» لِلْمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ، فَالْمُثْنَى الْمُذَكَّرُ يُشَارُ إِلَيْهِ فِي حَالِ الرَّفْعِ بـ(ذَانٍ) وَفِي سِوَاهُ بـ(ذَيْنِ).

قوله: «فِي سِوَاهُ» أَي: سِوَى الْمُرْتَفِعِ، وَهُوَ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ، يُقَالُ فِيهِ: (ذَيْنِ) فَيُقَالُ: (هَذَيْنِ) تَقُولُ: (هَذَانِ رَجُلَانِ) وَتَقُولُ: (إِنَّ هَذَيْنِ رَجُلَانِ) وَتَقُولُ: (مَرَرْتُ بِهِذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ) فَالْأَوَّلَى مَرْفُوعَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مَنْصُوبَةٌ، وَالثَّلَاثَةُ مَجْرُورَةٌ.

لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَا تَقُلْ: مَرْفُوعَةٌ وَمَنْصُوبَةٌ وَمَجْرُورَةٌ، بَلْ قُلْ: مَبْنِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَمَبْنِيَّةٌ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَمَبْنِيَّةٌ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، وَتُبْنَى عَلَى الْأَلْفِ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَتُبْنَى عَلَى الْيَاءِ فِي حَالِ النَّصَبِ وَالْجَرِّ.

فَتَقُولُ فِي إِعْرَابِ (هَذَانِ) مِنْ قَوْلِكَ: (هَذَانِ رَجُلَانِ) (هَآ) لِلتَّنْبِيهِ، وَ(ذَانٍ) مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَلْفِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالتَّوْنُ تُشْبِهُ التَّوْنَ الْوَاقِعَةَ عَوَضًا عَنْ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ، وَلَا تَقُلْ هُنَا: إِنَّهَا عَوَاضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ الْمُفْرَدَ مِنْ أَسْمِ الْإِشَارَةِ لَا يُنَوَّنُ.

وَتَقُولُ فِي (ذَيْنِ) فِي الْمَثَالَيْنِ السَّابِقَيْنِ: (ذَيْنِ) أَسْمُ إِشَارَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْيَاءِ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ إِنْ كَانَ مَنْصُوبًا، أَوْ فِي مَحَلِّ جَرٍّ إِنْ كَانَ مَجْرُورًا.

قوله: «تَانِ» أي: ويُشار إلى المثنى المؤنث بـ(تَانِ) في حال الرفع، وفي النصب والجر بـ(تَيْنِ) ويدخل عليه هاء التنبيه، فيقال: (هَاتَانِ) و(هَاتَيْنِ) مثاله: تقول: (هَاتَانِ امرأتَانِ) وتقول: (إِنَّ هَاتَيْنِ امرأتَانِ) وتقول: (مَرَرْتُ بِهِاتَيْنِ المرأتَيْنِ) مبنية على الألف في محل رفع في المثال الأول، وعلى الياء في محل نصب في المثال الثاني، وعلى الياء أيضا في محل جر في المثال الثالث.

والخلاصة: أَنَّ المثنى له في حال الرفع لفظان، هما: (ذَانِ) للمذكر، و(تَانِ) للمؤنث، وفي حال النصب والجر أيضا لفظان، هما: (ذَيْنِ) للمذكر، و(تَيْنِ) للمؤنث.



٨٤- وَبِ(أُولَى) أَشْرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى،.....

الشرح

قوله: «وَبِأُولَى أَشْرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا» معنى الإطلاق هنا يعني: للمذكرِ والمؤنثِ، أي: يُشارُ للمذكرِ الجمعِ بـ(أُولَى) وللمؤنثِ الجمعِ بـ(أُولَى) أيضًا، فصار (أُولَى) للجمع: المذكرِ والمؤنثِ.

قوله: «وَالْمَدُّ أُولَى» أي: المدُّ أُولَى مِنَ الْقَصْرِ، وأفادنا أَنَّ (أُولَى) فيها لُغَتَانِ: (أُولَاءِ) و(أُولَى) و(أُولَاءِ) أُولَى مِنْ (أُولَى) فتقولُ مثلاً: (هُؤُلَى قَوْمٌ صَالِحُونَ) بالقصر، وتقولُ: (هُؤُلَاءِ قَوْمٌ صَالِحُونَ) بالمدِّ، والمقصورة مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، والممدودة مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ، قال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءِ لَضَالُّونَ﴾ [المطففين: ٣٢] فقال: ﴿هُؤُلَاءِ﴾ بالمدِّ، ولم تأتِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَمْدُودَةً؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ أَتَى بِاللُّغَةِ الْفُصْحَى.

وبهذا نَعْرِفُ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ تَكُونُ لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ وَلِلْمُفْرَدِ الْمُؤنَّثِ، وَلِلْمُثْنَى الْمَذْكَرِ، وَلِلْمُثْنَى الْمُؤنَّثِ، والخامسُ: الجمعُ، والجمعُ ليس له إِلَّا لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ، وهي: (أُولَى) وفيها لُغَتَانِ: الْقَصْرُ وَالْمَدُّ، وَالْمَدُّ أُولَى.



٨٤- وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا

٨٥- بِ(الْكَافِ) حَرْفًا دُونَ لَامٍ، أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ (هَآ)- مُتَمَتِّعَةً

الشرح

قوله: «وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا بِالْكَافِ حَرْفًا» يعني: عند البُعْدِ، أي: بُعْدِ الْمَشَارِ إليه، سواءً كان بُعْدُهُ حِسِّيًّا، أم بُعْدُهُ مَعْنَوِيًّا، فَإِنَّهُ يُؤْتَى بِالْكَافِ، فتقول: (ذَاكَ الْكِتَابُ) و(ذَاكَ الرَّجُلُ).

وقوله: «حَرْفًا» يُبَيِّنُ أَنَّ الْكَافَ هُنَا لَيْسَتْ ضَمِيرًا، وَلَكِنَّهَا حَرْفٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (ذَاكَ الرَّجُلُ بَعِيدٌ) فَإِنَّ (ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالْكَافُ حَرْفُ خِطَابٍ، وَلَا تَقُلْ: (ذَا) مُضَافٌ، و(الْكَافُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْكَافَ هُنَا كَمَا يَقُولُ الْمُؤَلِّفُ: حَرْفٌ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ.

قوله: «دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ» يعني: يُؤْتَى بِالْكَافِ بِدُونِ لَامٍ (أَوْ مَعَهُ) أَي: مَعَ اللَّامِ، فتقول: (ذَاكَ رَجُلٌ) بِدُونِ لَامٍ، وتقول: (ذَلِكَ رَجُلٌ) بِاللَّامِ.

قوله: «وَاللَّامُ -إِنْ قَدَّمْتَ هَآ- مُتَمَتِّعَةً» يعني: أَنَّ اللَّامَ تَمْتَنِعُ إِذَا قَدَّمْتَ (هَآ) الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَالَّتِي تَأْتِي قَبْلَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَإِذَا قَدَّمْتَهَا امْتَنَعَتِ اللَّامُ، فَلَا تَقُلْ: (هَذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ) بَلْ قُلْ: (ذَلِكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ) أَوْ قُلْ: (هَذَاكَ الرَّجُلُ قَائِمٌ).

إِذْنِ الصُّورِ ثَلَاثُ: صُورَتَانِ جَائِزَتَانِ، وَصُورَةٌ مُتَمَتِّعَةٌ، فَ(هَذَاكَ، وَذَلِكَ) جَائِزَتَانِ، وَ(هَذَاكَ) لَا تَجُوزُ.

فإن قيل: لماذا؟ قلنا: لأنك إذا أتيت باللام مع (ها) التنبيه فقد يلتبس علينا أن تكون اللام جارة، فتكون وما بعدها خبراً، فكأنك قلت: (هذا لك) فيستبه أن تكون اللام جارة، خصوصاً إذا لم تُشكّل، وقالوا أيضاً: لكثرة الروائد؛ لأنه إذا جاءت اللام والكاف وها التنبيه صار عندنا ثلاث زوائد؛ ولهذا قالوا: إنه لا يجوز أن تأتي اللام مع (ها) التنبيه.

ونحن نرى أن مثل هذه التعليقات التي يُعلّل بها علماء النحو بعضها يكون واضحاً، وبعضها لا يكون واضحاً؛ ولذا يُكتفى بأن يُقال: هكذا نطقت العرب.

قال بعض العلماء: المُشار إليه إما أن يكون قريباً، أو متوسطاً، أو بعيداً، فإن كان قريباً لم تأت باللام ولا بالكاف، فنقول: (هذا رجل) أو (ذا رجل) وإن كان متوسطاً أتيت بالكاف فقط، فنقول: (ذاك رجل) وإن كان بعيداً أتيت بالكاف واللام، فنقول: (ذلك رجل).

ولكن ظاهر كلام ابن مالك رحمه الله أن البعد مرتبة واحدة فقط، وأنه يُؤتى فيه بالكاف وحدها فقط، أو بالكاف واللام ما لم تتقدم (ها) اسم الإشارة، فإن تقدمت (ها) فلا يجوز أن يُؤتى باللام.

بقي أن نقول: إن الكاف هنا للمخاطب - كما عرفنا - فهل يُراعى فيها المخاطب، أو تكون على صورة واحدة؟ نقول: في هذا ثلاث لغات:

اللغة الأولى: أن يُراعى فيها المخاطب، وتتغير بتغيره.

اللغة الثانية: أن تكون بالفتح مفردة دائماً.

اللُّغَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ تَكُونَ بِالْفَتْحِ لِلْمُذَكَّرِ مُفْرَدَةً دَائِمًا، وَبِالْكَسْرِ لِلْمُؤَنَّثِ مُفْرَدَةً دَائِمًا.

اللُّغَةُ الْأُولَى -وهي الْأَفْصَحُ وَالْأَكْثَرُ-: أَنْ يُرَاعَى فِيهَا الْمُخَاطَبُ دَائِمًا، فَإِذَا كُنْتَ تَخَاطَبُ رَجُلًا فَقُلْ: (ذَلِكَ) وَإِنْ كُنْتَ تَخَاطَبُ أُنْثَى فَقُلْ: (ذَلِكَ) وَإِنْ كُنْتَ تَخَاطَبُ مُنْثَى فَقُلْ: (ذَلِكُمَا) وَإِنْ كُنْتَ تَخَاطَبُ جَمَاعَةً ذَكَوْرٍ فَقُلْ: (ذَلِكُمْ) وَإِنْ كُنْتَ تُخَاطَبُ جَمَاعَةً نِسَاءً فَقُلْ: (ذَلِكُنَّ) وَهَذَا هُوَ الْأَفْصَحُ، وَهُوَ الَّذِي جَاءَ فِي الْقُرْآنِ.

قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي خُطَابِ الْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ -وهو كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ-: ﴿ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٩] يُخَاطَبُ الرَّسُولَ ﷺ فِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ بِالْكَسْرِ يَقُولُ فِي قِصَّةِ امْرَأَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٣٠] وَفِي قِصَّةِ مَرْيَمَ: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ﴾ [مَرْيَمَ: ٢١] وَفِي الْمُنْثَى قَالَ: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يُوسُفَ: ٣٧] وَفِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ يَقُولُ: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَجُوكُمُ الْحَقُّ﴾ [يُوسُفَ: ٣٢] وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ قَالَ: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يُوسُفَ: ٣٢].

وَمِنَ الْأَمْثَلِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ أَنْ تُشِيرَ إِلَى مُنْثَى مُؤَنَّثٍ مُخَاطَبًا مُفْرَدًا مُذَكَّرًا، فَتَقُولُ: (تَانِكَ امْرَأَتَانِ) وَالْعَكْسُ، فَتُخَاطَبُ مُنْثَى مُؤَنَّثًا مُشِيرًا إِلَى مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ، فَتَقُولُ: (ذَلِكُمَا رَجُلٌ) وَتُشِيرُ إِلَى جَمَاعَةٍ إِمَّا نِثٍ مُخَاطَبًا جَمَاعَةً إِمَّا نِثٍ فَتَقُولُ: (أُولَئِكُنَّ قَاتِلَاتٌ) وَتُشِيرُ إِلَى جَمَاعَةٍ إِمَّا نِثٍ مُخَاطَبًا جَمَاعَةً ذَكَوْرٍ فَتَقُولُ: (أُولَئِكُمْ قَاتِلَاتٌ) فَ(أُولَاءُ) لِلْجَمَاعَةِ الْإِمَّا نِثِ، وَالْكَافُ وَالْمِيمُ لِلْجَمَاعَةِ الذَّكَوْرِ، وَتُشِيرُ إِلَى اثْنَيْنِ مُخَاطَبًا وَاحِدًا فَتَقُولُ: (ذَانِكَ رَجُلَانِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَذَلِكِ بَرُّهَنَانِ مِنْ

رَبِّكَ ﴿ [القصص: ٣٢] وتُشيرُ إلى اثنتينِ مُحاطَبًا ثلاثةَ ذُكورٍ فتقولُ: (تَايَكُمُ امْرَأَتَانِ) وتُشيرُ إلى ثلاثةَ مُحاطَبًا ثلاثًا، فتقولُ: (أُولَئِكَنَّ رِجَالٌ) وتُشيرُ إلى أربعةَ مُحاطَبًا اثنتينِ أو اثنتينِ، فتقولُ: (أُولَئِكُمَا رِجَالٌ) وتُشيرُ إلى اثنتينِ مُحاطَبًا اثنتينِ تقولُ: (ذَانِكُمَا) وبالعكسِ تُشيرُ إلى اثنتينِ مُحاطَبًا اثنتينِ تقولُ: (تَايَكُمَا)... وهكذا، وهذا هو الأفصح.

اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّهَا بِالْإِفْرَادِ وَالْفَتْحِ دَائِمًا.

اللُّغَةُ الثَّلَاثَةُ: أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً مَفْتُوحَةً لْجَمِيعِ الْمَذَكَّرِ دَائِمًا، سِوَاءِ أَكَانَ وَاحِدًا أَمْ اثْنَيْنِ أَمْ جَمَاعَةً، فتقولُ: (ذَلِكَ الرَّجُلُ) مُحاطَبٌ وَاحِدًا، وتقولُ: (ذَلِكَ الرَّجُلَانِ) مُحاطَبٌ اثْنَيْنِ، وتقولُ: (ذَلِكَ الرَّجَالُ) مُحاطَبٌ جَمَاعَةً، وَفِي الْمَوْثِقِ مُفْرَدَةٌ مَكْسُورَةٌ دَائِمًا، سِوَاءِ أَكَانَ الْمُحَاظَبُ وَاحِدَةً أَمْ اثْنَيْنِ أَمْ أَكْثَرَ.



٨٦- وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

٨٧- فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِـ(ثُمَّ) فُهُ، أَوْ (هَنَا) أَوْ بِـ(هُنَالِكَ) انْطِقَنْ، أَوْ (هَنَا)

الشرح

قوله: «وَبِـ(هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ» يعني: أَنْ (هَنَا) أَوْ (هَاهُنَا) يُشَارُ بِهِمَا إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ، فَتَقُولُ: (اجْلِسْ هُنَا) لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، وَتَقُولُ: (اجْلِسْ هَا هُنَا) كَذَلِكَ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ، فَلِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ إِشَارَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: (هَنَا) وَالثَّانِيَةُ: (هَاهُنَا).

قوله: «وَبِهِ الْكَافَ صِلَا فِي الْبُعْدِ» أَي: إِذَا كَانَ بَعِيدًا فَصِلْ بِهِ الْكَافَ، فَتَقُولُ: (اجْلِسْ هُنَاكَ) يَعْنِي: بَعِيدًا، وَ(اجْلِسْ هَا هُنَاكَ) يَعْنِي: بَعِيدًا.

ثُمَّ إِنَّ الْبُعْدَ قَدْ يَكُونُ بُعْدًا حِسِّيًّا، وَقَدْ يَكُونُ بُعْدًا مَعْنَوِيًّا حَسَبَ السِّيَاقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الاحزاب: ١١] وَهَذَا لِلْبَعِيدِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (وَبِهِ الْكَافَ صِلَا فِي الْبُعْدِ).

قوله: «بِثَمَّ فُهُ» يَعْنِي: انْطِقْ بِـ(ثُمَّ) لِلْبَعِيدِ، فَيُقَالُ: (اجْلِسْ ثُمَّ) أَي: فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نِعَمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان: ٢٠] وَمِنَ الْخَطَأِ الشَّائِعِ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ يَضْمُوا الثَّاءَ مِنْ (ثُمَّ) فَيَقُولُونَ: (وَمِنْ ثُمَّ حَصَلَ كَذَا وَكَذَا) وَهَذَا خَطَأٌ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: (وَمِنْ ثُمَّ) صَارَتْ (ثُمَّ) حَرْفَ عَطْفٍ، وَظَرَفُ الْمَكَانِ أَنْ يُقَالَ: (ثُمَّ).

وقوله: «فُه»: فِعْلُ أَمْرٍ، ومضارعُه: (يُفُوهُ) وماضيهِ: (فَاة) أي: تَكَلَّمَ.

قوله: «أَوْ هُنَّا» يعني: أو قُلْ في الإشارةِ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ: (هَنَّا).

والفرقُ بين (هَنَّا) و(هَنَّا) أَنْ (هَنَّا) أَكْثَرُ حُرُوفًا مِنْ (هَنَّا) فهي تَزِيدُ حَرْفًا واحدًا، وهو التَّضْعِيفُ فِي النُّونِ، قال العلماءُ: وزيادةُ الْمَبْنِيِّ تَدُلُّ على زيادةِ المعنى، وهذا في الغالبِ.

وقولنا: (في الغالبِ) لِيَخْرُجَ به غيرُ الغالبِ، مثلُ: (شَجَرَةٌ) فهي أَكْثَرُ مَبْنًى مِنْ (شَجَرٍ) ومع ذلك فـ(شَجَرٌ) أَكْثَرُ مَعْنًى مِنْ (شَجَرَةٌ).

قوله: «أَوْ هُنَالِكَ انْطَقَنْ» يعني: انْطَقْ بِـ(هُنَالِكَ) -بِالْلامِ وَالْكَافِ- للإشارةِ إلى المكانِ الْبَعِيدِ بَدَل (هَنَّا).

قوله: «هَنَّا... أَوْ هَنَّا» الأولى بفتحِ الهاءِ، والثَّانِيَةُ بِكسْرِها، فصار (هَنَّا) فيها لُغَتَانِ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وكِلَاهُمَا للإشارةِ إلى المكانِ الْبَعِيدِ.

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ أو مُعَرَّبٌ؟

والجوابُ: أَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ: (وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مَتْنِي وَفِي هُنَّا).

المسألة الثانية: على أَيِّ شَيْءٍ يُبْنَى؟

والجوابُ: يُبْنَى على الحركَةِ الْمَسْمُوعَةِ عندِ الْعَرَبِ، فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ يَاءً، أَوْ أَلْفًا، فعلى السُّكُونِ، فإذا قلت: (هَـذِي هِنْدُ) فهو مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ، وإذا قلت: (هَـذِهِ هِنْدُ) فهو مَبْنِيٌّ على الْكَسْرِ.

وإذا قلتَ: (ذَانِ قَاتِمَانِ) فَمَبْنِيٌّ عَلَى الْأَلِفِ، وإذا قلتَ: (مَرَزْتُ بِذَيْنِ) فعلى الياءِ، إِذَنْ (ذَانِ) و(تَانِ) مَبْنِيَّانِ عَلَى الْأَلِفِ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَعَلَى الْيَاءِ فِي حَالِ الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَالتَّوْنُ حَرْفٌ جِيءَ بِهِ لِتَرْيِيزِ اللَّفْظِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ عَوَضَ عَنْ التَّنْوِينِ فِي الْاسْمِ الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ غَيْرُ مُعَرَّبٍ، وَأَمَّا (هَؤُلَاءِ) فَمَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ، وَ(هُنَا) مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَ(ثُمَّ) مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، إِذَنْ: اسْمُ الْإِشَارَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ لَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ، وَإِنَّمَا يَتَغَيَّرُ بِاخْتِلَافِ اللُّغَاتِ.



المَوْصُولُ

قوله: «المَوْصُولُ» المَوْصُولُ: اسمٌ مفعولٍ وسُمِّيَ مَوْصُولًا؛ لأنه لا يَتِمُّ معناه إلا بصليته، فهو أَصْلًا مَكْسُورٌ يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ، أَوْ مَبْتُورٌ يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ؛ ولهذا سُمِّيَ مَوْصُولًا، والمَوْصُولُ مِنَ المَعَارِفِ كَمَا سَبَقَ، وَمَرْبُوتُهُ فِي المَعَارِفِ الرَّابِعَةُ.
قال -رحمة الله تعالى-:

٨٨- مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: (الَّذِي)، (الَّتِي): (الَّتِي)

وَالْيَا إِذَا مَا تُبَيَّنَّا لَا تُثْبِتِ

٨٩- بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ

وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

الشرح

قوله: «مَوْصُولُ» يجوزُ في إعرابها أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ(الَّذِي) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ حِينَمَا تُرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ مَوْصُولِ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالْمُبْتَدَأُ (الَّذِي) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَهَذَا إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُبَيِّنَ أَنَّ (الَّذِي) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ، فَيَجُوزُ لَكَ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ (الَّذِي) وَتَوَابِعِهَا بِأَنَّهَا مَوْصُولٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ مَوْصُولِ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ فَتَقُولُ: هُوَ (الَّذِي) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ.

قوله: «مَوْصُولُ الاسْمَاءِ: الَّذِي...» هنا لم يُعرَفْهُ بالحدِّ، لكنَّهُ عَرَفَهُ بِالْعَدِّ، وهذا لا بأس به، فالعَدُّ لِلْمُبْتَدِئِ أَحْسَنُ مِنَ الْحَدِّ، وَيُعرَفُ بِالْحَدِّ بَأَنَّهُ الْاسْمُ الَّذِي يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ بِوَاسِطَةِ الصَّلَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي) مَا عَيَّنَ شَيْئًا، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي اجْتَهِدَ فِي دُرُوسِهِ) هُنَا عَيَّنَ.

وقوله: «مَوْصُولُ الاسْمَاءِ» احترازٌ مِنْ مَوْصُولِ الْحُرُوفِ، وَمِنْ مَوْصُولِ الْأَفْعَالِ، لَكِنَّ مَوْصُولَ الْأَفْعَالِ لَا وُجُودَ لَهُ، وَإِنَّمَا يُوْجَدُ مَوْصُولُ الْحُرُوفِ، وَمَوْصُولُ الْحُرُوفِ كُلُّ حَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ، أَي: كُلُّ حَرْفٍ يُسَبِّكُ وَمَا بَعْدَهُ بِمَصْدَرٍ فَهُوَ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، وَهُوَ خَمْسَةُ حُرُوفٍ: (أَنَّ) و(أَنْ) و(لَوْ) و(كَيْ) و(مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ مَوْصُولَاتٌ حَرْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تُسَبِّكُ وَمَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ، وَهَذَا الْفِعْلُ الَّذِي يُسَبِّكُ بِمَصْدَرٍ -يعني: يُحَوِّلُ إِلَى مَصْدَرٍ- هُوَ صَلَّتْهَا، فَإِذَا قُلْتَ: (تَبَّتْ عِنْدِي أَنَّ فُلَانًا قَدِيمٌ) فَ(أَنَّ) هُنَا مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يُحَوِّلُ إِلَى مَصْدَرٍ؛ حَيْثُ تَقُولُ: (تَبَّتْ عِنْدِي قُدُومُ فُلَانٍ).

وَكَذَلِكَ (يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ) فَ(أَنْ) مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يُسَبِّكُ وَمَا بَعْدَهُ بِمَصْدَرٍ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي قِيَامُكَ).

وَكَذَلِكَ (لَوْ) يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [الْقَلَمُ: ٩] أَي: (وَدُّوا إِذْهَانَكَ) فَتَكُونُ (لَوْ) هُنَا مَوْصُولًا حَرْفِيًّا.

وَكَذَلِكَ (كَيْ) مِثْلُ: (جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ) أَي: جِئْتُ لِلتَّعَلُّمِ، فَتَكُونُ مَوْصُولًا حَرْفِيًّا.

(وَمَا) الْمَصْدَرِيَّةُ مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (يُعْجِبُنِي مَا تَفْعَلُ) إِذَا جَعَلْتَهَا مَصْدَرِيَّةً،

ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَهَا مَوْصُولَةً، لكنْ إِذَا جَعَلْتَهَا مَصْدَرِيَّةً - وهو جائزٌ - فَإِنَّهَا حَرْفُ مَصْدَرِيٍّ، وَالتَّقْدِيرُ: (يُعْجِبُنِي فِعْلُكَ).

إِذَنْ: قَوْلُهُ: «مَوْصُولُ الاسْمَاءِ» اخْتَرَزَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَوْصُولِ الْحُرُوفِ، لَا عَنْ مَوْصُولِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا وُجُودَ لَهُ، وَالْمَوْصُولَاتُ الْأَسْمِيَّةُ عَدَدُهَا ثَابِتٌ، وَالْمَوْصُولَاتُ الْحَرْفِيَّةُ هِيَ خَمْسَةٌ.

قَوْلُهُ: «الَّذِي» لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ، مِثَالُ (الَّذِي) لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٣] وَإِذَا كَانَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَلَا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ: لِمُذَكَّرٍ، بَلْ نَقُولَ: لِلَّهِ، يَعْنِي: نَقُولُ: هَذَا الْاسْمُ الْمَوْصُولُ يُرَادُ بِهِ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَكَذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ بِجَانِبِ اللَّهِ: لِلْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ مَا جُعِلَ مُفْرَدًا، وَاللَّهُ تَعَالَى فَرْدٌ لَمْ يُجْعَلْ مُفْرَدًا، إِذَنْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا نَقُولُ: (مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ) بَلْ نَقُولُ: (الَّذِي) اسْمٌ مَوْصُولٌ يَعُودُ عَلَى الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِثَالُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١].

قَوْلُهُ: «الْأُنْثَى الْأَنثَى» هَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى (الَّذِي) لَكِنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يُكْثِرُ إِسْقَاطَ حَرْفِ الْعَطْفِ مِنْ أَجْلِ ضَرُورَةِ الشُّعْرِ وَالِاخْتِصَارِ، وَإِلَّا فَإِنَّ التَّقْدِيرَ (الَّذِي، وَالْأُنْثَى الْأَنثَى) يَعْنِي: وَمَوْصُولُ الْأُنْثَى (الَّتِي) مِثَالُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتَ فَرَحَهَا فَفَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٢١] وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَخْتَ غَزْلَهَا﴾ [النحل: ٩٢].

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَنْتُمْ قُلْتُمْ: إِنَّ (الَّذِي) مَوْصُولٌ لِلْمُذَكَّرِ، فَمِنْ أَيْنَ عَرَفْتُمْ أَنَّهُ مَوْصُولٌ لِلْمُذَكَّرِ؟

قُلْنَا: عَرَفْنَا ذَلِكَ بِقَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: (الْأَنْثَى الَّتِي) فَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّ (الَّذِي) السَّابِقَ لِلْمَذَكَّرِ.

قَوْلُهُ: «الْيَا» مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ: (لَا تُثْبِتِ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَجُمْلَةُ (إِذَا مَا تُثْبِتُ لَا تُثْبِتِ) جُمْلَةُ شَرْطِيَّةٌ، وَ(مَا) فِي قَوْلِهِ: (إِذَا مَا تُثْبِتُ) زَائِدَةٌ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ مِنَ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ أَنْشَدُوا قَوْلَ الرَّاجِزِ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَائِدَةً بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَةً^(١)

وَهَذِهِ فَائِدَةٌ سَهْلَةٌ، فَكَلَّمَا جَاءَتْكَ (مَا) بَعْدَ (إِذَا) فَهِيَ زَائِدَةٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا مَا عَصِيتُوا هُمْ يَقْفُرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] أَي: وَإِذَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَقَّقْ إِذَا مَا جَاءَكُمَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَمْعَلُونَ﴾ [نصفت: ٢٠] أَي: إِذَا جَاؤُوهَا.

قَوْلُهُ: «لَا تُثْبِتِ»: (لَا) هُنَا نَاهِيَةٌ، فَهِيَ جَازِمَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ قَالَ: (لَا تُثْبِتِ) بِالْكَسْرِ، وَلَمْ يَقُلْ: (لَا تُثْبِتِ) مِنْ أَجْلِ مُرَاعَاةِ الرَّوِيِّ.

وَهُنَا يَقُولُ: «إِذَا مَا تُثْبِتُ» بِعَنْي: إِذَا تُثْبِتَ (الَّذِي وَالَّتِي) فَلَا تُثْبِتِ الْيَاءَ، بَلْ اخْذِفْهَا، فَمِثْلًا إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُثْنِيَ (الَّذِي) فَلَا تَقُلْ: (الَّذَيْنِ) بَلْ اخْذِفِ الْيَاءَ، وَقُلْ: (الَّذَانِ) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذُوبُهُمَا﴾ [النساء: ١٦] وَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُثْنِيَ (الَّتِي) فَلَا تَقُلْ: (الَّتَيْنِ) بَلْ اخْذِفِ الْيَاءَ، وَقُلْ: (الَّتَانِ) كَمَا فِي قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ اللَّتَيْنِ اجْتَهَدَتَا).

فَالْمُرَادُ بِالْيَاءِ الْيَاءُ الَّتِي بَعْدَ الذَّالِ فِي (الَّذِي) وَالْيَاءُ الَّتِي بَعْدَ التَّاءِ فِي (الَّتِي)

(١) ذكره في فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (ص: ١٧٢) بلون قاتل.

فَإِذَا تَنَبَّتَ فَاحْذِفِ الْيَاءَ؛ لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّنْبِيَةِ سَاكِنَةٌ، وَالْيَاءُ هُنَا سَاكِنَةٌ، وَالْقَاعِدَةُ فِي السَّاكِنَيْنِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اخْسِرْ مَا سَبَقُ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَذْفُهُ اسْتَحِقُّ^(١)

فَقَوْلُهُ: (إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا اخْسِرْ مَا سَبَقُ) إِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا (وَإِنْ يَكُنْ) أَيِ: السَّابِقُ (لَيْنًا) يَعْنِي: مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ، وَهِيَ: (الْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالْيَاءُ) (فَحَذْفُهُ اسْتَحِقُّ) يَعْنِي: فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْحَذْفَ.

تَقُولُ مَثَلًا فِي الْاسْمِ الْمَوْصُولِ: (أَخْبَرَنِي الَّذِي أَتَيْتُ بِهِ) وَتَقُولُ: (قَرَأْتُ عَلَى الَّذِي أَتَيْتُ بِهِ) وَ(أَكْرَمْتُ الَّذِي أَتَيْتُ بِهِ) فَالْيَاءُ لَمْ تَتَغَيَّرْ، لَا فِي الرَّفْعِ، وَلَا فِي الْجَرِّ، وَلَا فِي النَّصْبِ؛ لِأَنَّهَا مُبَيَّنَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي (الَّتِي).

وَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (إِذَا مَا تُنْبِئَا) أَنَّهُ يَرَى أَنَّهَا مُنْبِئَانِ حَقِيقَةً، بَحِثْ يُعْرَبَانِ بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا.

قَوْلُهُ: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعِلَامَةُ» يَعْنِي: اجْعَلْ عِلَامَةَ الْمُتَنَبِّيِّ بَعْدَ الذَّالِ فِي (الَّذِي) وَبَعْدَ التَّاءِ فِي (الَّتِي) مُبَاشَرَةً، وَعِلَامَةُ التَّنْبِيَةِ الْأَلِفُ بَعْدَهَا نُونٌ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَالْيَاءُ بَعْدَهَا نُونٌ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ.

إِذَنْ: تَأْتِي الْعِلَامَةُ فِي مَكَانِ الْيَاءِ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ مِنْ (الَّذِي) تَقُولُ: (الَّذِي) فَإِذَا وَضَعْتَ عِلَامَةَ التَّنْبِيَةِ بَعْدَ الذَّالِ تَقُولُ: (الَّذَانِ) فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَ(الَّذَيْنِ) فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَإِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ مِنْ (الَّتِي) تَقُولُ: (الَّتِي) فَإِذَا وَضَعْتَ عِلَامَةَ التَّنْبِيَةِ تَقُولُ فِيهَا: (الَّتَانِ) فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَ(الَّتَيْنِ) فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ.

(١) البيت في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٣٤).

قوله: «وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ» يعني: في حالِ التَّشْنِيعِ إِذَا شَدَّدْتَ النُّونَ التي تلي العلامة - يعني: النُّونَ التي تلي الألفَ في حالِ الرَّفْعِ، أو الياءِ في حالِ النَّصْبِ والجَرِّ - فلا ملامَةَ عليك؛ لأنَّ هذا جائزٌ؛ وذلك لأنَّ تشديدَ النُّونِ لُغَةٌ عَرَبِيَّةٌ، والذي يَنْطِقُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَلَامُ، تقولُ مثلاً: (أَكْرَمْتُ اللَّذَيْنِ أَكْرَمَانِي) وتقولُ: (جَاءَ اللَّذَانِ أَكْرَمُهُمَا) فتشددُ النُّونَ في حالِ الرَّفْعِ، وفي حالِ النَّصْبِ، وفي حالِ الجَرِّ، ويُلاحَظُ بذلك النُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) شُدَّدَا أَيْضًا.

مثال ذلك من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَكَادُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦] بتشديد النُّونِ فِي «الَّذَانِ» عَلَى قِرَاءَةٍ، إِذْ فِيهَا لُغَتَانِ: تَشْدِيدُ النُّونِ وَتَخْفِيفُهَا.

وكذلك في (اللَّتَانِ) و(اللَّتَيْنِ) النُّونُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ، تقولُ: (اللَّتَانِ) و(اللَّتَيْنِ).



٩٠- وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدَّدَا أَيُّضًا، وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قُصْدًا

الشرح

قوله: «وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدَّدَا أَيُّضًا»: (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ، وَلَيْسَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُمَا هُنَا اسْتِطْرَادًا، يَعْنِي: لَمَّا ذَكَرَ حُكْمَ نُونِ الْمُشْتَى فِي الْمَوْصُولِ ذَكَرَ حُكْمَ نُونِ الْمُشْتَى فِي اسْمِ الإِشَارَةِ، لَكِنَّهُ قَالَ فِي اسْمِ الإِشَارَةِ: (وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدَّدَا) فَهَلْ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: (مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ) بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا، فَلَا تُشَدَّدُ النُّونُ فِي (ذَانِ) وَ(تَانِ) أَوْ أَنَّهُ جَرَّهُمَا؛ لِأَنَّ (مِنْ) دَخَلَتْ عَلَيْهِمَا، فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِهِ: (ذَيْنِ وَتَيْنِ) اسْمُ الإِشَارَةِ فِي الْمُشْتَى؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي، فَ(ذَيْنِ) تُشِيرُ إِلَى اثْنَيْنِ، وَ(تَيْنِ) تُشِيرُ إِلَى اثْنَتَيْنِ، تَقُولُ فِي كُلِّ مِنْهُمَا: (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) وَتَقُولُ فِي (ذَانِ) وَ(تَانِ) وَ(ذَانَّ) وَ(تَانَّ).

فَالْمُؤَلِّفُ ذَكَرَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَوْصُولِ أَرْبَعَةً: مَا لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ، وَمَا لِلْمُفْرَدِ الْمَوْثَّ، وَمَا لِلْمُشْتَى الْمَذْكَرِ، وَمَا لِلْمُشْتَى الْمَوْثَّ، فَ(الَّذِي) لِلْمُفْرَدِ الْمَذْكَرِ دَائِمًا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَ(الَّتِي) لِلْمُفْرَدَةِ الْمَوْثَّةِ دَائِمًا فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَهُمَا مَبْنِيَّانِ عَلَى السُّكُونِ، وَلِلْمُشْتَى الْمَذْكَرِ: (الَّذَانِ) فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْإِلْفِ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى الْيَاءِ (اللَّذَيْنِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذَوْهُمَا﴾ [النساء: ١٦] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩] فَالْأُولَى فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَالثَّانِيَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَلِلْمُشْتَى الْمَوْثَّ: (اللَّتَانِ) رَفْعًا، وَ(اللَّتَيْنِ) نَصْبًا وَجَرًّا.

فصار الاسم الموصول إذا كان مفردًا يُبنى على سكون الياء، وإذا كان مُثنًى، فالصحيح أنه يُبنى على الألف في حال الرفع، وعلى الياء في حال النصب والجر، كما يُبنى اسم الإشارة، وتكون النون زائدة لتحسين اللفظ.

فإن قال قائل: لماذا لا نجعل المثنى من (ذَيْن) و(تَيْن) و(اللَّذَيْنِ) و(اللَّتَيْنِ) لماذا لا نجعلها مُعرَّبين؛ لأن الإعراب ينطبق عليهما تمامًا، فهما يتغيران باختلاف العوامل، وأيضًا التثنية تُبعدُ مُشابهتهما للحرف الذي هو من أسباب البناء؟

فالجواب أن نقول: القول بهذا قد قيل، وليس ببعيد عن الصواب؛ لأنَّ المُعرَّب هو الذي يتغير آخره باختلاف العوامل، وهذا يتغير آخره باختلاف العوامل، فنقول: (جاء اللذان) و(رأيت اللذين) كما تقول: (جاء زيد) و(رأيت زيدًا)؛ ولهذا قال بعض النحويين: إنهما مُعرَّبان، وقال: إن تثنيتهما تُبعدُ مُشابهتهما للحرف الذي هو سبب البناء.

قوله: «تعويض بذلك قصدا» المُشار إليه تشديد النون، يعني: كأن قائلًا قال: لماذا تُشدد النون في التثنية في: (ذَيْن وتَيْن) و(اللَّذان واللَّتان)؟ فقال: تُشدد؛ لأن المقصود بذلك التعويض عما حُذف من (الذي) و(التي) و(ذا) و(تا) فـ(الذي) حُذفت منه الياء، و(التي) حُذفت منها الياء، و(هذا) إذا قلنا: (هذان) و(هذين) فقد حذفنا الألف التي قبل ألف التثنية، وكذلك حذفنا الألف التي قبل ياء التثنية.

فيقول: إنه قصد بهذا التشديد التعويض، ولكن هذا التعليل في الواقع عليل لأمرين:

الأوّل: لأنّه لو كان المقصودُ التعويضُ لكان التّشديدُ واجباً؛ لأنّه إذا وُجِدَ السّببُ وَجِبَ وجودُ المسبّبِ، فلو قلنا: إنّ هذا تعويضٌ عن الياءِ المحذوفةِ في: (الَّذِي وَالَّتِي) أو الألفِ المحذوفةِ في: (ذَا وَتَا) لكان التّشديدُ واجباً، ومع ذلك فليس بواجبٍ؛ إذ لو كان التّشديدُ عوضاً لَنَطَقَ به كُلُّ الْعَرَبِ.

الثّاني: أن نقول: إنّ التّعليلَ الصّحيحَ أنّ العربَ نَطَقُوا بهذا وبهذا، فالعلّةُ هي نطقُ العربِ، أمّا كونه لأجلِ التعويضِ فهذا مُتَقَضٌّ؛ ولذا فلا يُعوّلُ عليه، ولا أَظُنُّ أنّ العربيَّ حينما تكلمَ وقال: (ذَا وَتَانٌ) و(اللّذَانِ واللّتَانِ) أنّه يَعْرِفُ هذا التعويضَ، فالعربيُّ نَطَقَ به هكذا.

لكنّ هذا تعليلُ النّحاة؛ ولذا يُقالُ عن النّحويِّ: إنّهُ كاليزْبُوع^(١) له نَافِقَاءُ، إذا حَجَرْتُهُ مِنْ بَابٍ خَرَجَ مِنْ بَابٍ آخَرَ وَتَرَكَكَ؛ ولذلك يقولون: إنّ نَحْوِيّاً له أبٌ، وكان أبوه يُدْعَى بالشّيوخِ، وليس بشيخٍ، فقال لابنِهِ: النَّاسُ يَسْأَلُونَنِي وَأَنَا مَا عِنْدِي شَيْءٌ، فقال له ابْنُهُ: إِذَا سُئِلْتَ عَنْ شَيْءٍ فَقُلْ: فِيهِ قَوْلَانِ، وَاجْعَلْهُم يَبْحَثُونَ عَنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، فجاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُّمَا الشّيوخِ، أَيْ اللهُ شَكٌّ؟ فقال له: فِيهَا قَوْلَانِ، فقال له: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قال: أَخْرُجْ إِلَى ابْنِي هَذَا فَاسْأَلْهُ، فَخَرَجَ إِلَى ابْنِهِ فَسَأَلْهُ، فقال: نَعَمْ، فِيهَا قَوْلَانِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (شَكٌّ) مُبْتَدَأٌ، وَ(فِي اللهُ) خَبَرٌ مُقَدَّمًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (شَكٌّ) فَاعِلاً أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ؛ لأنّه مَسْبُوقٌ بِالْهَمْزَةِ، أَيْ: (أَحَاصِلُ فِي اللهُ شَكٌّ) وَإِذَا سُبِقَتْ بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ أَغْنَى الْفَاعِلُ عَنِ الْخَبَرِ، فَهنا قولانِ في: (أَيُّ اللهُ شَكٌّ) أي: قولانِ في إعرابها، وهذه القصة تُحْكِي في تراجم الأدباءِ، والله أعلمُ بصحّتها.

إِذَنْ: الصَّوَابُ أَنْ نَقُولَ: مَا قُصِدَ التَّعْوِيْضُ، بَلْ نَقُولُ: هَذِهِ لُغَةٌ عَرَبِيَّةٌ،
وَالْعَرَبُ نَطَقُوا بِهَذَا، وَنَطَقُوا بِهَذَا.



ثُمَّ شَرَعَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يُبَيِّنُ اسْمَ الْمُؤَصُولِ لَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَاسْمَ الْمُؤَصُولِ
لَجَمَاعَةِ الإِنَاثِ فَقَالَ:

٩١- جَمْعُ الَّذِي: (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَيَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَظْقًا

٩٢- بِ(الْلَّاتِ) وَ(الْلَّاءِ) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا وَ(الْلَّاءِ) ك(الَّذِينَ) نَزَرًا وَقَعَا

الشرح

قوله: «الَّذِي» لنا أن نُعْرِبَهَا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهَا: (جَمْعُ) وَلَنَا أَنْ نُعْرِبَ
(جَمْعُ) عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ (الَّذِي) وَأَمَّا قَوْلُهُ: (الَّذِينَ) فَهُوَ مَغْطُوفٌ عَلَى (الَّذِي)
لَكِنْ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ، وَالْأَصْلُ: جَمْعُ (الَّذِي) (الَّذِي) وَ(الَّذِينَ).

يُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ اسْمَ الْمُؤَصُولِ لَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ لَهُ صِيغَتَانِ:
الصَّيْغَةُ الْأُولَى: (الَّذِي).

وَالصَّيْغَةُ الثَّانِيَّةُ: (الَّذِينَ) أَمَّا (الَّذِي) فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ؛ لِأَنَّ آخِرَهَا
أَلِفٌ، وَأَمَّا (الَّذِينَ) فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ آخِرَهَا مَفْتُوحٌ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلْيَاءِ
فِي كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: (جَاءَ الَّذِينَ) (وَرَأَيْتُ الَّذِينَ) (وَمَرَزْتُ بِالَّذِينَ).

وَتَقُولُ مِثْلًا: (أَكْرَمْتُ الطَّلِبَةَ الْأُكُلَى اجْتَهِدُوا) فَ(الَّذِي) هُنَا بِمَعْنَى (الَّذِينَ)
وَتَقُولُ: (أَكْرَمْتُ الطَّلِبَةَ الَّذِينَ اجْتَهِدُوا) وَهِيَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ، يَعْنِي: إِنْ شِئْتَ
قُلْ: (الَّذِي) وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: (الَّذِينَ) قَالَ الشَّاعِرُ:

وَتِلْكَ خُطُوبٌ قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا قَدِيمًا، فَتَبْلِيْنَا الْمَنُونُ وَمَا نُبْلِي

ف(الخطوب) نوائب الدهر، و(قَدْ تَمَلَّتْ شَبَابَنَا) يعني: أَفْتَتَهُ، و(قَتَلِينَا
الْمَنُونُ وَمَا تُبْلِي) يعني: تُبْلِينَا، ولا تُبْلِيهَا، إلى أن قال:

وَتُبْلِي الْأَكْلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَكْلِ تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ^(١)

فقوله: (تُبْلِي الْأَكْلَى) يعني: تُفْنِيهِمْ، و(الأكلى) بمعنى (الذين) و(يَسْتَلْتُمُونَ)
يعني: يَلْبَسُونَ لَأَمَّةَ الْحَرْبِ، والمقصود الشُّجْعَانُ، فهم مُسْتَعِدُّونَ لِلْقِتَالِ تَمَامًا،
و(عَلَى الْأَكْلِ تَرَاهُنَّ) يعني: على الخيل اللَّاتِي تَرَاهُنَّ، (يَوْمَ الرَّوْعِ) أي: الحَوَفِ
(كَالْحِدَا) جمع: (حِدَاةٌ) وهو طائرٌ مَعْرُوفٌ مُغْرَمٌ بِأَكْلِ اللَّحْمِ، (الْقُبْلِ) يعني:
التي مَالٌ سَوَادٌ أَعْيُنُهَا، و(الْقُبْلِ) مَيْلٌ سَوَادِ الْعَيْنِ إِلَى الْأَنْفِ، وهو نَوْعٌ مِنَ
الْحَوَلِ، فإذا مَالَ سَوَادُ الْأَعْيُنِ مِنَ الْحِدَا إِلَى اللَّحْمِ فِي الْأَرْضِ انْقَضَتْ بِسُرْعَةٍ.

فهو يقول: إِنَّ الْخَطُوبَ تُبْلِي هَؤُلَاءِ الشُّجْعَانَ الَّذِينَ يَلْبَسُونَ لَأَمَاتِ
الْحَرْبِ، وَيَرْكَبُونَ هَذِهِ الْخَيْلَ السَّرِيعَةَ الَّتِي تَرَاهَا يَوْمَ الرَّوْعِ مِثْلَ الْحِدَاةِ الَّتِي
أَضَعْتَ بِنَظَرِهَا إِلَى اللَّحْمِ، فَانْقَضَتْ عَلَيْهِ بِسُرْعَةٍ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (تُبْلِي الْأَكْلَى يَسْتَلْتُمُونَ) أي: تُبْلِي الَّذِينَ يَسْتَلْتُمُونَ، (عَلَى
الْأَكْلِ تَرَاهُنَّ) أي: عَلَى اللَّاتِي تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَا الْقُبْلِ.

فصَارَ اسْمُ الْمَوْصُولِ فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ لَهُ صِيغَتَانِ:

الْأُولَى: (الْأَكْلَى) وَالثَّانِيَةُ: (الَّذِينَ).

قَوْلُهُ: «وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا» يعني: بَعْضُ الْعَرَبِ نَطَقَ (الَّذِينَ) بِالْوَاوِ

(١) البیتان من الطویل، وهما لأبي ذؤيب الهذلي في تلخیص الشواهد (ص: ١٣٩)، وخزانة الأدب:
(١٤٩/١١).

في حالِ الرَّفْعِ، فتقولُ: (قَدِمَ اللَّذُونُ جَاؤُوا مِنَ السَّفَرِ) (وَأَكْرَمْتُ الَّذِينَ جَاؤُوا مِنَ السَّفَرِ) (وَمَرَزْتُ بِالَّذِينَ جَاؤُوا مِنَ السَّفَرِ) وعلى هذه اللُّغة تكونُ مُعَرَّبَةً؛ لِأَنَّهُ يَتَغَيَّرُ آخِرُهَا بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ.

فصار (الَّذِينَ) فيها لُغَتَانِ عَنِ الْعَرَبِ: لُغَةُ (الَّذِينَ) مُطْلَقًا، وَلُغَةُ أُخْرَى أَنَّهَا تَكُونُ فِي حَالِ الرَّفْعِ بِالْوَاوِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةٌ مِلْحَا^(١)

ولو مَشَى الشَّاعِرُ عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى لَقَالَ: (نَحْنُ الَّذِينَ) كَمَا قَالَ الصَّحَابَةُ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِيَْنَا أَبَدًا^(٢)

قَوْلُهُ: «بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا» هَذَا جَمْعُ اسْمِ الْمُوصُولِ الْمُؤَنَّثِ، وَلَهُ صِيغَتَانِ: (اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) فتقولُ: (جَاءَ النِّسَاءُ اللَّاتِ قُمْنَ) (وَرَأَيْتُ النِّسَاءَ اللَّاءِ قُمْنَ) وَفِي الْقُرْآنِ الْإِنْبَاءُ بِاللُّغَتَيْنِ، (اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكَ الْفَتْحَةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾ [النساء: ١٥] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي لَدَى بَحْصَنَ﴾ [الطلاق: ٤].

وقَوْلُهُ: «اللَّاءِ وَاللَّاتِ» يَجُوزُ فِيهِمَا الْإِشْبَاعُ، وَالْإِشْبَاعُ يَعْنِي: أَنْ تَمُدَّ الْهَمْزَةَ

(١) هَذَا الرَّجَزُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ فِي مُلَحَقِ دِيوانِهِ (ص: ١٧٢)، وَمِلْحَاح: أَيِ دَائِمَةٍ. انْظُرِ اللِّسَانَ لِحَج.

(٢) هَذَا الرَّجَزُ قَالَهُ الصَّحَابَةُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ التَّحْرِيطِ عَلَى الْقِتَالِ، رَقْمُ (٢٨٣٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ غَزْوَةِ الْأَحْزَابِ، وَهِيَ الْخَنْدَقُ، رَقْمُ (١٨٠٥).

في (اللاء) أو تُمَدَّ التَاءُ في (اللات) وهذا تَغْيِيرُ صِفَةٍ لِلأَدَاةِ، وليس تَغْيِيرًا جَوْهَرِيًّا، بل هو تَغْيِيرُ صِفَةٍ، إمَّا أَنْ تُمَدَّ الهمزة حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا يَاءٌ فَتَقُولَ: (اللائي) أو تُمَدَّ التَاءُ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا يَاءٌ فَتَقُولَ: (اللائي) وحيثُ تَكُونُ أَرْبَعُ صِيَغٍ.

قوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرَا وَقَعًا»: (نَزَرَا) يعني: قَلِيلًا، وَالْأَلِفُ فِي (وَقَعًا) لِإِطْلَاقِ الرَّوِيِّ، وَلَيْسَتْ لِلتَّشْبِيهِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ (اللاءِ) قَدْ تَحَلَّلَ تَحَلُّ (الَّذِينَ) - صِيغَةُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ - أَي: تَأْتِي لَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، فَقَوْلُهُ: (كَالَّذِينَ) يعني: أَنَّهُ وَقَعَ اسْتِغْمَالُ (اللاءِ) مَوْضِعَ (الَّذِينَ) وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ يَكُونُ لَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ ثَلَاثُ صِيَغٍ: (الْأَلِفُ، وَالَّذِينَ، وَاللَّاءِ) لَكِنَّ هَذَا الْأَخِيرَ قَلِيلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (اللاءِ قَدْ مَهَّدُوا) أَي: الَّذِينَ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَ.

وقوله: «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرَا وَقَعًا» قَوْلُهُ هَذَا لَهُ تَفْسِيرٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنَّ (اللاءِ) تَأْتِي بِالْيَاءِ وَالنُّونِ كَمَا أَتَتْ (الَّذِينَ) يعني: تُسْتَعْمَلُ لِلْمُذَكَّرِ، لَكِنْ بِالْيَاءِ وَالنُّونِ، لَا عَلَى صِيغَتِهَا الْأَصْلِيَّةِ، فَيُقَالُ: (اللائينِ) كَمَا يُقَالُ: (الَّذِينَ) وَعَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا، وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَوْا^(٢)
فـ(اللائينِ) بِمَعْنَى (الَّذِينَ).

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تلخيص الشواهد (ص: ١٣٧)، والدرر: (٢١٣/١)، والحجور جمع حجر، وحجّر الإنسان وحجّره، بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ: حِضَّهُ. انظر اللسان: حجر.

(٢) هذا الرّجز بلا نسبة في الدرر: (٢٨٣/١)، ومع الهوامع: (٨٧/١).

فَقَوْلُهُ: (إِنْ قَدَرُوا عَفَّوْا) يعني: عَفَّوْا عَمَّنْ ظَلَمَهُمْ بعد القُدْرَةِ، وهذا هو العَفْوُ الذي يُحْمَدُ.

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا) أَتَرَبُّوا: يعني اغْتَنَوْا حَتَّى كَانَتْ أَمْوَالُهُمْ كَالْتُّرَابِ مِنْ كَثَرَتِهَا، وَ(جَادُوا) يعني: تَكَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ بِالْجُودِ.

وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ تَرَبُّوا) يعني: افْتَقَرُوا، وَ(عَفَّوْا) يعني: فَلَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ شَيْئًا، وَهَذَا فَخْرٌ عَظِيمٌ، فَالشَّاعِرُ يَفْتَخِرُ بِنَفْسِهِ، فيقولُ: أَنَا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَّوْا، وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا، وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَّوْا، وَهَذِهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ كُلُّهَا كَرِيمَةٌ.

فَصَارَ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ) تَفْسِيرَانِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ (اللَّاءِ) تُسْتَعْمَلُ، أَوْ تَحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) بِصِيغَتِهَا الْحَالِيَّةِ.

الثَّانِي: أَنَّ (اللَّاءِ) تُسْتَعْمَلُ، أَوْ تَحُلُّ مَحَلَّ (الَّذِينَ) بِتَغْيِيرِ صِيغَتِهَا إِلَى صِيغَةِ تُشْبِهُ صِيغَةَ (الَّذِينَ) فيقالُ: (اللَّائِينَ) وَكِلَاهُمَا وَرَدَتْ بِهِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الشُّوَاهِدُ.



٩٣- وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَل) تُسَاوِي مَا ذَكَرَ،

وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَبِيِّ شَهْرٍ

٩٤- وَكَـ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)

وَمَوْضِعَ (الَّتِي) أَيْ (ذَوَاتُ)

الشرح

قوله: «أَيْضًا» مَصْدَرٌ (أَصْرٌ يَبْيُضُ) إِذَا رَجَعَ، وَهِيَ مَنْصُوبَةٌ دَائِمًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَعَامِلُهَا مَحْذُوفٌ، فَأَنْتَ -مَثَلًا- إِذَا قُلْتَ: (عِنْدِي لَكَ عَشْرَةُ رِيَالَاتٍ، وَأَيْضًا خَمْسَةُ رِيَالَاتٍ) يَعْنِي: وَرُجُوعًا إِلَى إِقْرَارِي عِنْدِي لَكَ خَمْسَةُ رِيَالَاتٍ؛ وَلِهَذَا تَجِدُونَهَا تَأْتِي لِبِنَاءٍ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَهِيَ بِمَعْنَى الرُّجُوعِ، وَمِنْهُ أَحَدُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ: «فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ، وَقَدْ أَصَبَ الشَّمْسُ»^(١) يَعْنِي: رَجَعَتْ إِلَى حَالِهَا قَبْلَ الْكُسُوفِ.

قوله: «مَوْضِعَ» مَنْصُوبَةٌ عَلَى أَنَّهَا ظَرْفٌ، عَامِلُهُ (أَتَى) يَعْنِي: وَأَتَى مَوْضِعَ اللَّاتِي (ذَوَاتُ)، وَ(ذَوَاتُ) فَاعِلٌ (أَتَى) يَعْنِي: أَتَى ذَوَاتُ مَوْضِعَ اللَّاتِي، وَ(اللَّاتِي) مَعْرُوفَةٌ أَنَّهَا لَجْمَاعَةُ الْإِنَاثِ.

مَا سَبَقَ مِنَ الْمَوْصُولِ يُسَمَّى الْمَوْصُولَ الْخَاصَّ؛ لِأَنَّهُ خُصَّصَ لِكُلِّ شَيْءٍ صِغَةً،

(١) أخرجه مسلم: كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر اللجنة والنار، رقم (٩٠٤).

المُفْرَدُ الْمَذَكَّرُ، والمُفْرَدَةُ الْمُؤَنَّثَةُ، والمُثَنَّى الْمَذَكَّرُ، والمُثَنَّى الْمُؤَنَّثُ، وجماعة الذكور، وجماعة الإناث، كُلٌّ واحدٍ له صيغةٌ مُعَيَّنَةٌ، وهذا يُسَمَّى المَوْصُولَ الْخَاصَّ.

ثُمَّ شَرَعَ فِي ذِكْرِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ أَقْسَامِ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ الْمَوْصُولُ الْعَامُّ، وَالْمَوْصُولُ الْعَامُّ يَصْلُحُ لِكُلِّ نَوْعٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي قَوْلِهِ: (وَمَنْ وَمَا وَآلٌ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ) أَي: مِنَ الصَّبِغِ السَّابِقَةِ، وَالصَّبِغُ السَّابِقَةُ هِيَ: (الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَالَّذَيْنِ، وَاللَّائِ، وَاللَّاتِ) فَتَسَاوِي كُلُّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ، فَتَأْتِي لِلْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ، وَلِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَلِلْمُثَنَّى الْمَذَكَّرِ، وَلِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ، وَلِجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَلِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يُعْلِمُنَا أَنَّ (مَنْ) لِلْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ دُونَ الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَاللَّفْظُ وَاحِدٌ؟ قُلْنَا: الصَّلَةُ هِيَ الَّتِي تُعَيَّنُ ذَلِكَ، فَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَ) فَهِيَ لِلْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَتْ) فَهِيَ لِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَا) فَهِيَ لِلْمُثَنَّى الْمَذَكَّرِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَتَا) فَهِيَ لِلْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قَامُوا) فَهِيَ لِجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَإِذَا قُلْتَ: (يُعْجِبُنِي مَنْ قُمْنَ) فَهِيَ لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ.

إِذَنْ: (مَنْ) صَوْرَتُهَا وَصِيغَتُهَا وَاحِدَةٌ مَهْمَا كَانَ الْمُرَادُ بِهَا، وَالَّذِي يُعَيَّنُ الْمُرَادَ بِهَا هُوَ الصَّلَةُ.

وَقَوْلُهُ: «مَا» نَقُولُ فِيهَا مِثْلَ مَا قُلْنَا فِي (مَنْ) فَهِيَ تَصْلُحُ لِلْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ، وَالْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَالْمُثَنَّى الْمَذَكَّرِ، وَالْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ، وَجَمَاعَةِ الذُّكُورِ، وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ، وَالَّذِي يُعَيَّنُ وَاحِدًا مِنْهَا هُوَ الصَّلَةُ.

فإذا قيل: هل تأتي (مَنْ) في محَلٍّ (مَا) و(مَا) في محَلٍّ (مَنْ) أو لكل واحدٍ منهما محَلٌّ لا تأتي في محَلِّه الأخرى؟

فالجواب: أن لكل واحدٍ منهما محَلًّا لا تأتي فيه الأخرى، وهذا هو الأصل، لكن قد يُخْرِجُ عن هذا الأصل لسبب، فما هو الأصل في (مَنْ)؟ الأصل في (مَنْ) أن تكون للعاقل، هكذا عبَّرَ أكثر النحويين، مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ [النور: ٤٥].

ولكن ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ قال: ينبغي أن نقول: إنَّها للعالم؛ لأنَّ (مَنْ) تأتي ويُرادُ بها الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ والرَّبُّ لا يُقالُ له: عاقل، فقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] المرادُ بـ(مَنْ) هنا الله، فهل تكون: (مَنْ) في هذا المحَلِّ للعاقل؟ الجواب: لا، فالله عَزَّوَجَلَّ لا يُوصَفُ بالعقل؛ فلهذا اختار ابنُ هشام رَحِمَهُ اللهُ أن يُعبِّرَ بالعالم بدلا عن العاقل، والله يُوصَفُ بالعلم.

وعلى كُلِّ حالٍ: هي لا تكون إلا للعالم الذي يَعْلَمُ وَيَتَصَرَّفُ باختيار، فهذا الأصل في (مَنْ).

والأصل في (مَا) أن تكون لغير العالم على تعبير ابن هشام، أو لغير العاقل على تعبير أكثر النحويين، فهي تكون في الجمادات وتكون في المعاني؛ لأنَّ المعاني أوصاف لا أدوات عقلاء، فهذا هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] لكن قد يأتي هذا محَلٌّ هذا، ففي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥] جاءت ﴿مِنْ﴾ هنا لغير العالم؛ لأنَّ بني آدم لا يمشون على بطونهم، بل يمشون على أرجلهم، فجاءت ﴿مِنْ﴾ هنا في محَلِّ (مَا) لكن لماذا جاءت؟

يَقُولُ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا جَاءَتْ مِنْ أَجْلِ الْمُسَاكَلَةِ، وَرِفْعَةِ الْعَالَمِ عَلَى غَيْرِهِ،
 أَوْ تَغْلِيْبًا لِلْعَالَمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُنُّ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِ﴾
 [النور: ٤٥] وَجَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٠٩]
 وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] فَجَاءَتْ (مَنْ)
 وَجَاءَتْ (مَا) وَكُلُّهَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ، لَكِنْ انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ
 يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥] تَجِدُ أَنَّ (مَنْ) جَاءَتْ فِي آيَةٍ، وَفِي آيَةٍ
 أُخْرَى جَاءَتْ (مَا) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾
 [النحل: ٤٩].

إِذَنْ: فَهِنَا مِنْ هَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَأْتِي مَكَانَ الْأُخْرَى، لَكِنْ لِمَاذَا؟
 قَالُوا: لِلتَّغْلِيْبِ، أَيْ: تَغْلِيْبِ الْعَالَمِ عَلَى غَيْرِهِ، وَتَغْلِيْبِ الْأَكْثَرِ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِذَا
 عُبِّرَ بـ (مَا) وَأُرِيدَ بِهَا الْجَمِيعُ فَهُوَ تَغْلِيْبٌ لَغَيْرِ الْعَالَمِ عَلَى الْعَالَمِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ، هَذَا
 فِيمَا نَرَى، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ، فَقَدْ تَوَجَّدَ تَحْلُوقَاتُ أُخْرَى ذَاتُ عِلْمٍ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا،
 وَإِذَا عُبِّرَ بـ (مَنْ) لِلْعُمُومِ فَهُوَ مِنْ بَابِ تَغْلِيْبِ الْعَالَمِ عَلَى غَيْرِهِ لِشَرْفِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنكِسُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

فَهَلْ نَحْنُ نُنَكِّحُ الْعَالِيَاتِ أَوْ غَيْرَ الْعَالِيَاتِ؟

الْجَوَابُ: نُنَكِّحُ الْعَالِيَاتِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَكِنَّهُ قَالَ هُنَا: ﴿مَا طَابَ﴾ فَمَا الْجَوَابُ؟

الْجَوَابُ أَنَّ نَقُولَ: جَاءَتْ (مَا) فِي مَحَلٍّ (مَنْ) هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَرَأَةَ إِنَّمَا تُنَكِّحُ
 لِأَوْصَافِهَا، وَالْأَوْصَافُ مَعَانٍ غَيْرُ عَاقِلَةٍ.

فَهَلِ الْإِنْسَانُ يَنْكِحُ الْمَرْأَةَ لَهَاذِهِ الْمَرْأَةُ فَقَطْ؟

الجواب: لا، بل تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ^(١).

إِذَنْ: جَاءَتْ (مَا) فِي مَحَلِّ (مَنْ) مِنْ أَجْلِ هَذِهِ النُّكْتَةِ الْبَلَاغِيَّةِ، أَنَّ الْمَرْأَةَ إِنَّمَا تُنْكَحُ لِأَوْصَافِهَا، لَا لِأَنَّهَا بَشَرٌ مَخْلُوقٌ مِنْ لَحْمٍ وَعَظْمٍ وَعَصَبٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قوله: «آل»: هل (آل) تأتي اسماً موصولاً؟ يقولون: نعم، كُلُّ (آل) فِي اسْمِ الْفَاعِلِ أَوْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ فَهِيَ اسْمٌ مُوصُولٌ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] جَاءَتْ (آل) هُنَا فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] جَاءَتْ (آل) فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

أَمَّا إِذَا آتَتْ فِي جَامِدٍ، فَلَيْسَتْ مُوصُولَةً، فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ الرَّجُلُ) فـ(آل) هُنَا غَيْرُ مُوصُولَةٍ، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمْتُ الطَّالِبَ) فَهِيَ مُوصُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَذَا (نَصَرْتُ الْمَظْلُومَ) مُوصُولَةٌ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِي اسْمِ الْمَفْعُولِ.

وَلَكِنْ إِذَا جَعَلْنَا (آل) اسماً موصولاً، فَكَيْفَ نُغَرِّبُهَا وَهِيَ عَلَى صِيغَةِ الْحَرْفِ؟ قَالُوا: إِنَّهُ يُنْقَلُ إِغْرَابُهَا إِلَى صِلَتِهَا؛ لِتَعَدُّرِ ظُهُورِ الْإِعْرَابِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا بِصُورَةِ الْحَرْفِ، فَإِذَا قُلْتَ مَثَلًا: (نَصَرْتُ الْمَظْلُومَ) أَيِ: الَّذِي ظَلِمَ، فَإِنَّكَ تَقُولُ عِنْدَ الْإِعْرَابِ: (نَصَرْتُ) فَعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَ(آل) مَفْعُولٌ بِهِ، وَلَا تَقُولُ: (الْمَظْلُومَ) مَفْعُولٌ بِهِ، بَلِ (آل) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، لَكِنْ نُقَلَّ الْإِعْرَابُ إِلَى مَا بَعْدَهُ؛ لِتَعَدُّرِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْإِكْفَاءِ فِي الدِّينِ، رَقْمُ (٥٠٩٠)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ نِكَاحِ ذَاتِ الدِّينِ، رَقْمُ (١٤٦٦).

الإعراب عليه؛ لكونه بصورة الحرف، وهذا مذهب البصريين، ومذهب البصريين دائماً يكون مقعداً، بمعنى أنه أقرب للقواعد، لكن فيه صعوبة وتعقيد.

ولكن المذهب السهل الطيب اللين أن تقول: (نصرت) فعل وفاعل، و(المظلوم) مفعول به منصوب، وليس لنا أن نتنطع وتتعق.

وهذا الرأي هو الصواب، وهو أن (أل) هذه - وإن دلت على اسم موصول - فلا يكون عليها إعراب، ولا يمكن أن يطرأ عليها الإعراب، بل نقله رأساً إلى نفس اسم الفاعل، أو اسم المفعول.

وقوله: «...وَأَلْ تُساوي مَا ذُكِرَ» يعني: (أل) تأتي للمفرد المذكر، وللمفردة المؤنثة، وللمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث، ولجماعة الذكور وجماعة الإناث، تقول: (يُعْجِبُنِي الْفَاهِمُ زَيْدٌ) للمفرد المذكر، و(يُعْجِبُنِي الْعَابِدَةُ هِنْدٌ) للمفردة المؤنثة، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمَانِ) للمثنى المذكر، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمَتَانِ) للمثنى المؤنث، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمُونَ) لجماعة الذكور، و(يُعْجِبُنِي الْقَائِمَاتُ) لجماعة الإناث.

إذن: هذه الثلاث - (من) و(وما) و(أل) - موصولة عامة تصلح للواحد، والمثنى، والجمع من مذكر ومؤنث.

قوله: «وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيْيِّ شَهْرٍ» يعني: أن طيئاً - وهم قوم من العرب، ويسكنون في الغالب عند جبال (طيئ) في حائل وما حولها - يجعلون (ذو) عامة بمعنى (الذي) وبمعنى (الذين)... إلخ، وهذه لغة عند بعضهم، وعند آخرين يجعلون (ذات) للمفردة المؤنثة، و(ذوات) لجماعة النساء، فصار فيها لغتان لطيئ:

اللُّغَةُ الْأُولَى: (ذُو) تساوي (مَنْ) أو (مَا) أو (أَلْ) فتساوي ما ذُكِرَ، يعني: أَنَّهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْمَوْصُولِ الْعَامَّةِ، فَيَجْعَلُونَهَا بَلْفِظٍ وَاحِدٍ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ، مِنْ مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ، فتقولُ فِي الْمُفْرَدِ الْمَذَكَّرِ: (جَاءَنِي ذُو قَامَ) وَفِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ تقولُ: (جَاءَتْنِي ذُو قَامَتْ) أَي: الَّتِي قَامَتْ، وَفِي الْمُثَنَّى الْمَذَكَّرِ: (جَاءَنِي ذُو قَامَا) وَفِي الْمُثَنَّى الْمُؤَنَّثِ: (جَاءَنِي ذُو قَامَتَا) وَفِي جَمَاعَةِ الذُّكُورِ تقولُ: (جَاءَنِي ذُو قَامُوا) أَي: الَّذِينَ قَامُوا، وَفِي جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ: (جَاءَنِي ذُو قُمْنَ).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِثْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ^(١)

يعني: يَرِيدُ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ مَائِهِ الَّذِي يَسْقِي مِنْهُ إِبِلَهُ، فيقولُ: إِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي، وَرِثَتُهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ، وَ(بِثْرِي) يعني: وَإِنَّ الْبِثْرَ بِثْرِي، وَ(ذُو حَفَرْتُ، وَذُو طَوَيْتُ) يعني: أَنَا الَّذِي حَفَرْتُهَا، وَأَنَا الَّذِي طَوَيْتُهَا، فَ(ذُو) هُنَا بِمَعْنَى (الَّتِي) عِنْدَ طَبِيِّ.

اللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: يَجْعَلُونَ (ذُو) عَامَّةً إِلَّا فِي الْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، فَيَجْعَلُونَ لَهَا (ذَاتُ) وَجَمَاعَةُ الْإِنَاثِ يَجْعَلُونَ لَهُنَّ (ذَوَاتُ) يقولون: (تُعْجِبُنِي ذَاتُ قَامَتْ) وَلَا يَقُولُونَ: (ذُو قَامَتْ) وَفِي جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ يَقُولُونَ: (تُعْجِبُنِي ذَوَاتُ قُمْنَ).

فَهَاتَانِ لُغَتَانِ عِنْدَ طَبِيِّ، وَمَنْ سِوَاهُم مِنَ الْعَرَبِ لَا يَسْتَعْمَلُونَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثَ اسْتِعْمَالَ الْمَوْصُولِ.

وَعَلَى كُلِّ اللُّغَاتِ فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُعْرَبَةٌ، فَ(ذُو) بَلْفِظُ الْوَاحِدِ فِي حَالِ

(١) الْبَيْتُ مِنَ الرَّافِرِ، وَهُوَ لِسْتَانُ بْنُ الْفَحْلِ فِي الْإِنْصَافِ (ص: ٣٨٤)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٦/ ٣٥، ٣٤).

الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، تَقُولُ: (أَعْجَبَنِي ذُو أَكْرَمَنِي، وَأَكْرَمْتُ ذُو أَكْرَمَنِي،
وَمَرَزْتُ بِذُو أَكْرَمَنِي) بخلاف (ذُو) التي بمعنى صاحب، فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِالْوَاوِ،
وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ كَمَا سَبَقَ، أَمَّا هَذِهِ فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى سُكُونِ الْوَاوِ
دَائِمًا.

وَأَمَّا (ذَاتُ) فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ وَالرَّفْعِ، فَتَقُولُ:
(يُعْجِبُنِي ذَاتُ اجْتَهَدْتُ، وَأَكْرَمْتُ ذَاتُ اجْتَهَدْتُ، وَمَرَزْتُ بِذَاتُ اجْتَهَدْتُ)
أَمَّا (ذَوَاتُ) فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ أَيْضًا.

وَفِي بَقِيَّةِ الْمَوْصُولِ يَسْتَعْمِلُ أَهْلُ هَذِهِ اللُّغَةِ (ذُو).

إِذْنِ: الْخِلَافُ بَيْنَ طَبْعِيٍّ فِي الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَالْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فَقَطْ، وَفِي الْبَاقِي
يَتَّفَقُونَ.



ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الرَّابِعَ مِنْ صَيَغِ الْمَوْصُولِ الْعَامَّةِ، وَهُوَ (ذَا) فقال:

٩٥- وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ، أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُنْلَغْ فِي الْكَلَامِ

الشرح

قوله: «مِثْلُ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(ذَا) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَذَا مِثْلُ مَا) يَعْنِي: أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ عَامَّةٌ، لَكِنْ مَتَى؟ قَالَ: (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ) أَي: بَعْدَ (مَا) الَّتِي لِلْاسْتِفْهَامِ، يَعْنِي بَعْدَ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، فَإِذَا أَتَتْ (ذَا) بَعْدَ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فَهِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ.

قوله: «أَوْ مَنْ» يَعْنِي: أَوْ أَتَتْ بَعْدَ (مَنْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ أَيْضًا، فَهِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ.

و«إِذَا لَمْ تُنْلَغْ فِي الْكَلَامِ» الضَّمِيرُ فِي (تُنْلَغْ) يَعُودُ عَلَى (ذَا) يَعْنِي: إِذَا لَمْ تُنْلَغْ (ذَا) فِي الْكَلَامِ، وَمَعْنَى إِنْغَائِهَا أَنْ يَكُونَ وُجُودُهَا كَالْعَدَمِ، فَإِذَا أَنْ تُجْعَلَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مَعَ (مَا) أَوْ مَعَ (مَنْ) وَإِذَا أَنْ يُقَالَ: هِيَ زَائِدَةٌ، وَلَا تَحُلُّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَالْمَعْنَى أَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ الْعَامَّةِ كَلِمَةً (ذَا) لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ^(١)

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، أَوْ (مَنْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَعَلَى ذَلِكَ لَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ، أَوْ (مَنْ) الشَّرْطِيَّةِ، فَلَا تَكُونُ اسْمًا مَوْصُولًا.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَلَّا تُنْلَغَ (ذَا) فِي الْكَلَامِ.

(١) بَقِيَ شَرْطُ ثَلَاثٍ: وَهُوَ أَلَّا تَكُونَ (ذَا) لِلْإِشَارَةِ، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -.

لكن ما الذي يدلُّنا على أنَّها كانت مُلغاة، أو أنَّها اسمٌ موصولٌ؟

نقول: يدلُّنا على ذلك الجواب، فـ(مَنْ) اسمٌ استِفهام، و(مَا) اسمٌ استِفهام، والجواب هو الذي يدلُّنا على أنَّ (ذَا) اسمٌ موصولٌ، أو أنَّ (ذَا) مُلغاة، ولننظر في آية من القرآن فيها قراءتان، وهي قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] برفع (العفو) والقراءة الثانية: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بنصب (العفو) فعلى أيِّ القراءتين كانت مُلغاة؟ وعلى أيِّ القراءتين كانت موصولة؟

الجواب: على قراءة النَّصب تكون مُلغاة؛ لأنَّ (مَاذَا) مفعولٌ مُقدَّم لـ ﴿يُنْفِقُونَ﴾، فـ﴿مَاذَا﴾ كلمة واحدة، أو (مَا) اسمٌ استِفهام، و(ذَا) مُلغاة زائدة، و﴿يُنْفِقُونَ﴾ فعلٌ مُضارعٌ يحتاجُ إلى مفعولٍ، ولم يأخذ مفعوله، فيكون مفعوله الاستِفهام (مَاذَا).

إذن: إذا جعلنا (مَا) اسمَ استِفهام، و(ذَا) مُلغاة - سواءً جعلناها مُركبةً مع (مَا) أم جعلناها مُستقلةً وزائدة - صارت (مَا) مفعولاً مُقدِّماً لـ ﴿يُنْفِقُونَ﴾ كما لو قلت: (مَنْ رَأَيْتَ؟) فـ(مَنْ) مفعولٌ مُقدَّم لـ (رَأَيْتَ) وحينئذ يكون الجواب (العفو) يعني: (قُل: أَنْفِقُوا العفو).

وإذا قرئت (العفو) بالرفع صار تقديرُ الكلام: (مَا الَّذِي يُنْفِقُونَهُ؟) فصارت (مَا) مُبتدأ، و(الَّذي) اسماً موصولاً خبراً، وجملة ﴿يُنْفِقُونَ﴾ صلة الموصول، و(العفو) خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير: (الَّذِي يُنْفِقُونَ العفو) أو (هو العفو).

كذلك أيضًا في البدلِ تقول: (ماذا تُنفِقُ أذهبًا أم فِضَّةً؟) فـ(ذا) هنا مُلغاة؛ لأنَّ (مَآذَا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(تُنْفِقُ) وإذا قلت: (مَآذَا تُنفِقُ أذهبٌ أم فِضَّةً؟) فـ(ذا) هنا مَوْصُولَةٌ، يعني: (مَا الَّذِي تُنْفِقُهُ؟) الذي تُنْفِقُهُ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ.
إِذَنْ: مِنْ عِلَامَاتِ (ذَا) التي تكونُ مُلغاةً أو غيرَ مُلغاةٍ: الجوابُ والبدلُ، كما سبق.

والحاصلُ: أَنَّ (ذَا) التي تأتي بعد (مَا) أو (مَنْ) الاستِفْهَامِيَّتَيْنِ تكونُ اسمًا مَوْصُولًا، ويجوزُ إلغاؤها، فإذا جَعَلْنَاهَا اسمًا مَوْصُولًا صارت (مَا) الاستِفْهَامِيَّةُ مُبْتَدَأً، و(ذَا) اسمًا مَوْصُولًا خَبَرًا، فأقولُ لك مثلاً: (ماذا فَعَلْتَ؟) فإذا جَعَلْتَهَا اسمًا مَوْصُولًا، فيكونُ تَقْدِيرُ الْجُمْلَةِ: (مَا الَّذِي فَعَلْتَ؟) وإعرابُها: (ما) مُبْتَدَأٌ، و(الَّذِي) خَبَرٌ، و(فَعَلْتَ) صلةُ المَوْصُولِ، والعائدُ مَحذوفٌ، والتقديرُ: (ماذا فَعَلْتَهُ؟).

وإذا قلت: (ماذا فَعَلْتَ؟) أَسْأَلُكَ، يعني: كَأَنِّي قُلْتُ: ما فَعَلْتَ؟ فصارتِ الآنَ مُلغاةً، ومعنى مُلغاةٍ فيها قولانِ للعلماءِ، مُلغاةٌ أي: زائدةٌ، ومُلغاةٌ أي: مُركبةٌ مع (ما) أو (مَنْ) وحيثُ نَعَرِبُ (مَآذَا) اسمَ استِفْهَامٍ مَفْعُولًا مُقَدَّمًا، أو نقولُ: (مَا) اسمُ استِفْهَامٍ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، و(ذَا) زائدةٌ، و(فَعَلْتَ) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، والمفعولُ هو (مَا) المُقَدَّمَةُ، وسيُجِيبُكَ المسئولُ فيقولُ: (خيرًا) فإذا قال: (خيرًا) فقد حَمَلَ (ذَا) على أَنَّها مُلغاةٌ؛ لأنَّ الفِعْلَ تَسَلَّطَ عَلَيْهَا، والتقديرُ على جوابِهِ: (فَعَلْتُ خَيْرًا) وإذا قال: (خيرٌ) لَمَّا سَأَلْتَهُ ماذا فَعَلْتَ؟ عَرَفْنَا أَنَّهُ حَمَلَ (ذَا) على أَنَّها اسمُ مَوْصُولٍ، وأنَّ التَّقديرَ (ما الَّذِي فَعَلْتَ؟) فَنَعَرِبُ (مَا) مُبْتَدَأً، و(الَّذِي) خَبَرًا، و(فَعَلْتَ) صلةُ المَوْصُولِ، وتَقْدِيرُ الْكَلَامِ فِي جَوَابِهِ (خَيْرٌ) (هو خَيْرٌ) أو: (الَّذِي فَعَلْتَهُ خَيْرٌ).

وَيَتَعَيَّنُ الْإِلْغَاءُ إِذَا أَتَى بَعْدَهَا اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَإِذَا أُلْغِيَتْ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ اسْمًا مَوْصُولًا؛ لِأَنَّهَا سَوْفَ تَكُونُ تَابِعَةً لـ (مَا) أَوْ (مَنْ) وَتُجْعَلُ الْكَلِمَتَانِ كَلِمَةً وَاحِدَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَهَذَا تَجْعَلُ (مَنْ) وَ(ذَا) كَلِمَةً وَاحِدَةً؛ لِأَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَهَا بِمَعْنَى (الَّذِي) وَقُلْتَ: ﴿مَنْ الَّذِي الَّذِي يَشْفَعُ﴾ لَكَانَ الْكَلَامُ رَكِيكًا، وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ ﴿مَنْ ذَا﴾ كُلُّهَا اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (مَنْ) اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ، وَ(ذَا) مُلْغَاءٌ لَيْسَ لَهَا إِعْرَابٌ، وَلَيْسَ لَهَا مَحَلٌّ، وَهَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: (إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ).

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] فَهَذَا يَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ (ذَا) مُلْغَاءَةً؛ لِثَلَاثِ تَجَمُّعِ مَوْصُولَانِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ، وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ جَائِزٌ، وَنُعْرِبُ (الَّذِي) بَدَلًا مِنْ (ذَا) فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مَعْنَاهُ أَنَّا حَمَلْنَا الْكَلَامَ عَلَى أَمْرِ زَائِدٍ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (مَنْ ذَا الَّذِي قَامَ؟) أَعْرَبْتَ (ذَا) مُلْغَاءَةً، سَوَاءً أَكَانَتْ زَائِدَةً أَمْ مُرَكَّبَةً، وَإِذَا قُلْتَ: (مَنْ ذَا قَامَ؟) جَازَ أَنْ تُعْرِبَهَا اسْمًا مَوْصُولًا، وَجَازَ أَنْ تُلْغِيَهَا، فَتَجْعَلَهَا زَائِدَةً أَوْ مُرَكَّبَةً مَعَ (مَنْ) وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ بِدُونِهَا: (مَنْ قَامَ؟).

لَكِنْ أَحْيَانًا تَأْتِي (ذَا) اسْمَ إِشَارَةٍ، وَلَيْسَتْ اسْمًا مَوْصُولًا، وَهِيَ بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَنْ) مِثْلُ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلٌ يَقْرَعُ الْبَابَ فَتَقُولُ: (مَنْ ذَا؟) فـ(ذَا) اسْمٌ إِشَارَةٌ، وَلَيْسَتْ اسْمًا مَوْصُولًا، وَلَا مُلْغَاءَةً، وَهَذِهِ لَمْ يَذْكُرْهَا ابْنُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ،

فلا حاجة للتنبية عليها؛ لأنه لا يُوجد صلة ولا خبر، ولا شيء أبداً، فإذا قلت: (مَنْ ذَا؟) فـ(مَنْ) استيفهامٌ مُبتدأ، أو خبرٌ مُقدّم، و(ذَا) اسمٌ إشارة خبر، أو مُبتدأ مؤخر.

والخلاصة في (ذَا) أنَّها تأتي على أقسام:

القسم الأول: تأتي على أنَّها اسمٌ إشارة، مثل: (مَنْ ذَا؟) أي: (مَنْ هذا؟) و(هذا) اسمٌ إشارة، ولا أحد يقول: إنَّها اسمٌ موصول.

القسم الثاني: تأتي اسماً موصولاً، ويجوزُ إلغاؤها في مثل: (مَنْ ذَا قَامَ؟) أو (مَاذَا فَعَلْتَ؟).

القسم الثالث: تأتي مُلغاةً ولا بُدَّ، وذلك إذا وَقَعَ بَعْدَهَا اسمٌ موصول، فحيثُ تكونُ مُلغاةً، وتكونُ إمَّا زائدةً، وإمَّا مُركَّبةً مع (مَا) أو (مَنْ).



٩٦- وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَـةٌ عَلَى صَوِيرِ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

الشرح

قوله: «كُلُّهَا» أي: كُلُّ الأسماءِ الموصولةِ العشرة: ستةٌ خاصّةٌ، وأربعةٌ عامّةٌ، ثلاثةٌ منها عند العربِ كُلُّهم، وواحدٌ عند طيِّبٍ، (الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَالَّذِينَ، وَاللَّاتِ، وَمَنْ، وَمَا، وَأَلْ، وَذُو) فكلُّ العشرة يقول المؤلف: (يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَـةٌ) أي: بَعْدَهَا كُلُّهَا.

أفادنا المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مَوْصُولٍ مِنْ صَلَـةٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (يَلْزَمُ) وذلك لِأَنَّ المَوْصُولَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِصَلَاتِهِ، فلو قلت: (جاءَ الَّذِي) ما استفادَ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ معناه إِلَّا بِصَلَاتِهِ.

قوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَـةٌ» سواء كان ذلك لفظاً أم تقديرًا؛ لِأَنَّ الصَّلَـةَ قد تُحَذَفُ، وتكون مُقَدَّرَةً، كقولِ الشَّاعِرِ:

نَحْنُ الْأَلَى فَاَجْمَعْ جُجُو عَاكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا^(١)

وتقديرُ صَلَـةِ المَوْصُولِ في هذا البيتِ كما قال النَّحْوِيُّونَ: (عُرِفُوا بِالشَّجَاعَةِ) أو نحوها، كأن تقول: (نَحْنُ الَّذِينَ لَا نَخَافُ الْمَوْتَ، فَاَجْمَعْ جُجُو عَاكَ) ولكنَّ حَذْفَ الصَّلَـةِ قَلِيلٌ جَدًّا، ولا يجوزُ أَنْ تُحَذَفَ إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُحَذَفَةٌ.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص: ١٤٢).

وقوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ» أفادنا رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْمَوْصُولِ، فَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَ قَامَ الَّذِي) وَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ (قَامَ) صَلَاةً مُقَدِّمَةً لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ مُتَأَخِّرَةً؛ وَلِهَذَا هِيَ صَلَاةٌ وَالصَّلَاةُ تَأْتِي بَعْدَ الْمَوْصُولِ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ نَوْعِ هَذِهِ الصَّلَاةِ جُمْلَةً، أَوْ شَبْهَ جُمْلَةٍ، أَمْ مَاذَا.

وقوله: «يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَاةٌ» هُنَا أَتَى بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَوْصُولِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ تَلِي الْمَوْصُولَ؛ لِأَنَّهَا صَلَاتُهُ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا، فَلَوْ جِيءَ بِأَجْنَبِيٍّ لَمْ يَصَحَّ، فَلَوْ قُلْتَ مَثَلًا: (جَاءَ الَّذِي زَيْدٌ قَائِمٌ فِي الْبَيْتِ) وَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ (فِي الْبَيْتِ) صَلَاةً لـ (الَّذِي) فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُمَا، وَمِثْلُهَا لَوْ قُلْتَ: (جَاءَ النَّجَّارُ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ أَلْتَهُ فِي الْبَيْتِ) فَلَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ فُصِّلَ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَصَلَاتِهِ بِفَاصِلٍ أَجْنَبِيٍّ.

أَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ أَجْنَبِيٍّ، فَلَا بَأْسَ، مَثَلُهُ: (جَاءَ الَّذِي زَيْدًا أَكْرَمَ) يَعْنِي: جَاءَ الَّذِي أَكْرَمَ زَيْدًا، فَهَذَا لَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي وَقَعَ صَلَاةٌ، فَلَيْسَ أَجْنَبِيًّا مِنَ الصَّلَاةِ.

وَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي لَحْمًا أَكَلَ) أَوْ (جَاءَ الَّذِي ثَوْبًا لَبَسَ) أَوْ (جَاءَ اللَّذَنَانِ طَعَامًا أَكَلَا) يَصَحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفْصَلَ بِأَجْنَبِيٍّ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَصَلَاتِهِ، فَالْمَفْعُولُ بِهِ مَعْمُولٌ لَصَلَاةِ الْمَوْصُولِ، فَهُوَ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِيٍّ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ يَصِفُ الذُّئْبَ حِينَ لَقِيَهُ، وَلَمْ يَكُنْ حَوْلَهُ إِلَّا الذُّئْبُ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَذْتَنِي لَا تَحُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ بِضْطَحِبَانٍ^(١)
ففيه أنه فصلَ بالمنادى (يَا ذِئْبُ) وقالوا: هذا شاذ؛ لأنَّ المنادى أَجْنَبِيٌّ مِنَ
الصَّلَةِ، لكن سَهَّلْ شُدُوذَهُ أَنَّهُ يُحَاطَبُ الذِّئْبُ.

قوله: «عَلَى ضَمِيرٍ لَا تَقِي مُشْتَمَلَةً» أي: لا بُدَّ في الصَّلَةِ مِنْ ضَمِيرٍ، ولا بُدَّ
أَنْ يَكُونَ هَذَا الضَّمِيرُ لائِقًا، يعني: مُذَكَّرًا إِنْ كَانَ الْمَوْصُولُ مُذَكَّرًا، ومُفْرَدًا إِنْ
كَانَ الْمَوْصُولُ مُفْرَدًا، وذلك بِحَسَبِ الْمَوْصُولِ، فـ(الَّذِي) يَكُونُ ضَمِيرُهُ مُفْرَدًا
مُذَكَّرًا، و(الَّتِي) مُفْرَدًا مُؤَنَّثًا، و(الَّذَانِ) مُثْنَى مُذَكَّرًا، و(الَّتَانِ) مُثْنَى مُؤَنَّثًا،
و(الَّذَيْنِ) جَمَاعَةٌ ذُكُورٌ، و(الَّلَاتِي) جَمَاعَةٌ إِنَاثٌ، ولا بُدَّ إِذَا كَانَ الْمَوْصُولُ
خَاصًّا.

فتقول: (جَاءَ الَّذِي قَامَ) و(جَاءَتِ الَّتِي قَامَتْ) و(جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا)
و(جَاءَتِ اللَّتَانِ قَامَتَا) و(جَاءَ الَّذِينَ قَامُوا) و(جَاءَتِ اللَّاتِي قُمْنَ) ومنه في
القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ
الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [نصفت: ٣٠] فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَائِقًا؛ ولذا
لو قلت: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامُوا) قلنا: هذا خطأ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ هُنَا لَيْسَ بِلَائِقٍ،
ولو قلت: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ) فقط كذلك خطأ، فلا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ لَائِقٍ،
ولو قلت: (جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) لكانَ صَحِيحًا؛ لأنَّ فِيهِ ضَمِيرًا -وهو الهاء-
يَعُودُ عَلَى (الَّذِي) وَإِنْ قلت: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبٌ) فليس بصحيح؛ لأنَّ الصَّلَةَ
حَلَّتْ مِنَ الضَّمِيرِ، فلا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ، ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه: (٣٢٩/٢).

الضَّمِيرُ لائِقًا بِالْمَوْصُولِ، إِنَّ مُفْرَدًا فَمُفْرَدٌ، وَإِنْ جَمْعًا فَجَمْعٌ، وَإِنْ مُذَكَّرًا فَمُذَكَّرٌ، وَإِنْ مُؤَنَّثًا فَمُؤَنَّثٌ.

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْمَوْصُولِ الْعَامَّةُ مِثْلُ: (مَا) وَ(مَنْ)... فَإِنْ رَاعَيْتَ الْمَعْنَى فَأَتِ بِالضَّمِيرِ مُوَافِقًا، أَوْ مُطَابِقًا لِلْمَعْنَى الَّذِي تُرِيدُهُ، وَإِنْ رَاعَيْتَ اللَّفْظَ فَأَتِ بِالضَّمِيرِ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَتْ مَنْ أَكْرَمْتُهَا) رَاعَيْتَ الْمَعْنَى، وَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ) وَأَنْتَ تُرِيدُ جَمَاعَةً، فَقَدْ رَاعَيْتَ اللَّفْظَ، وَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ مَنْ أَكْرَمْتُهُ رَاكِبًا) فَقَدْ رَاعَيْتَ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى.

وَقَدْ يَتَعَيَّنُ الضَّمِيرُ بِحَسَبِ السِّيَاقِ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعَ) فَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا اعْتَبَرْنَا اللَّفْظَ، وَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَنِي مَنْ أَرْضَعْتَ) اعْتَبَرْنَا الْمَعْنَى، وَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي مَنْ قَامَ) -وَهُمَا اثْنَانِ- يَصِحُّ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ، وَإِذَا اعْتَبَرْتَ الْمَعْنَى تَقُولُ: (جَاءَنِي مَنْ قَامَا) فَتُبَيِّنُ.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ اللَّفْظُ مَعَ خَفَاءِ الْمَعْنَى؟

الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ، إِلَّا إِذَا قُصِدَ الْعُمُومُ؛ وَلِهَذَا إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُبَيِّنَ الْمَعْنَى فَلَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِضَمِيرٍ مُطَابِقٍ، فَلَوْ قُلْتَ: (أَكْرَمْتُ مَنْ أَرْضَعَ وَلَدَهُ) بِهَذَا اللَّفْظِ، لَقُلْنَا: هُنَا لَا يُنَاسِبُ، إِلَّا أَنْ تَقُولَ: (أَرْضَعْتَ) حَتَّى تُبَيِّنَ الْمَعْنَى.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الضَّمِيرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَائِقًا، وَهُوَ فِي أَسْمَاءِ الْمَوْصُولِ الْخَاصَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْفِظِ، وَالْفِظُ دَالٌّ عَلَى الْمَعْنَى، وَأَمَّا فِي أَسْمَاءِ الْمَوْصُولِ الْعَامَّةِ فَيَجُوزُ فِيهَا اعْتِبَارُ اللَّفْظِ، وَاعْتِبَارُ الْمَعْنَى.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ» يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ هُوَ مَعْمُولٌ

فِعْلِ الصَّلَاةِ، مَثَلُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ) فـ(الهاءُ) مَعْمُولٌ (أَكْرَمَ) -الذي هو الصَّلَاةُ- مُبَاشَرَةً، أَوْ لَهُ صَلَاةٌ بِمَعْمُولِ الصَّلَاةِ، مَثَلُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ) فَهِنَا (أَكْرَمَ) -الذي هو الصَّلَاةُ- لَمْ يُسَلِّطْ عَلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ مُبَاشَرَةً، لَكِنْ سَلِّطَ عَلَى مُلَاسِمِهِ؛ حَيْثُ اتَّصَلَ بِمَفْعُولِ الصَّلَاةِ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ شُرُوطٌ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ بَعْدَ الْمَوْصُولِ.

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً، أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ، كَمَا سَيَأْتِي.



٩٧- وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ كَ: (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ)

الشرح

قوله: «جُمْلَةٌ» خبرٌ مُقَدَّمٌ.

«أَوْ شِبْهَهَا» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

«الَّذِي» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

و«وُصِلَ بِهِ» صلة الموصول.

ومعنى البيت: الذي وُصِلَ بِهِ جُمْلَةٌ، أَوْ شِبْهُ جُمْلَةٍ، يعني: أَنَّ صِلَةَ الْمَوْصُولِ تَكُونُ جُمْلَةً، وَتَكُونُ شِبْهَ جُمْلَةٍ، وَالْجُمْلَةُ إمَّا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَإِمَّا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ، وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ إمَّا ظَرْفٌ، وَإِمَّا جَارٌّ وَجَرُورٌ، وَلَا تَكُونُ اِسْمًا مُفْرَدًا، أَوْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ اِسْمًا مُفْرَدًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ)؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَمْ تَتِمَّ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ جُمْلَةً، وَلَا شِبْهَ جُمْلَةٍ.

ولو قلتَ: (جَاءَ الَّذِي زَيْدٌ) فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَيْسَتْ جُمْلَةً، وَلَا شِبْهَ جُمْلَةٍ، وَلَوْ قلتَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ) فَلَا يَصِحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ هُنَا ضَمِيرٌ، وَلَيْسَتْ جُمْلَةً، وَلَا شِبْهَ جُمْلَةٍ، وَلَوْ قلتَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ زَيْدٌ) فَهِيَ الصِّلَةُ جُمْلَةٌ (قَامَ زَيْدٌ) لَكِنْ لَيْسَ فِيهَا عَائِدٌ؛ وَلِذَا فَلَا تَصِحُّ، أَمَّا لَوْ قلتَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ) فَيَصِحُّ.

وَضَرَبَ الْمُؤَلِّفُ مِثَالَيْنِ، فَقَالَ: (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ) ف(مَنْ)

بمعنى الذي مُبتدأ، و(عِنْدِي) ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ) صِلَةُ الْمَوْصُولِ، فَهِيَ شِبْهُ جُمْلَةٍ، (الَّذِي) اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ (مَنْ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: (الَّذِي عِنْدِي هُوَ الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ) و(ابْنُهُ) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (كُفِلَ) خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، فَالْمَثَالُ الثَّانِي (الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ) فِيهِ الصِّلَةُ جُمْلَةٌ، وَالْأَوَّلُ: (كَمَنْ عِنْدِي) شِبْهُ جُمْلَةٍ.

وَفِي الْمَثَالَيْنِ مَعَ مَا سَبَقَهُمَا لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ قَالَ: (جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا) فَبَدَأَ بِالْجُمْلَةِ، وَفِي التَّمثِيلِ بَدَأَ بِشِبْهِ الْجُمْلَةِ، وَهَذَا لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ، وَالبَلَاغِيُّونَ يَقُولُونَ: لَفٌّ وَنَشْرٌ مُشَوَّشٌ، لَكِنْ نَحْنُ نُبْعِدُ التَّشْوِيشَ، فَنَقُولُ: لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَبٍّ.

وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: (مَنْ عِنْدِي) بِمَعْنَى (الَّذِي عِنْدِي) وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْقَوَاعِدِ أَنَّ كُلَّ ظَرْفٍ، أَوْ جَارٍ وَجَرُورٍ لَا يَدْخُلُ بِهِ مِنْ مُتَعَلِّقٍ؛ وَلِهَذَا سَمَّيْنَاهُ شِبْهُ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ بِهِ مِنْ مُتَعَلِّقٍ، أَيُّ: مِنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ.

فَمَا هُوَ الْمُتَعَلِّقُ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ؟

الْجَوَابُ: الْمُتَعَلِّقُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، وَلَا يَدْخُلُ، وَالتَّقْدِيرُ: (مَنْ اسْتَقَرَّ عِنْدِي) وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُبَيِّنَ الْمُتَعَلِّقَ الْخَاصَّ، فَتَقُولُ: (جَاءَ الَّذِي سَكَنَ عِنْدِي)؛ لِأَنَّ الْاسْتِقْرَارَ مَعْنَى وَاسِعٌ، وَالسُّكُنَى مَعْنَى خَاصٌّ، فَلَمْ يَدْخُلْ تَقْدِيرُ الْمَعْنَى الْخَاصَّةِ، وَلَكِنْ أَنْ تُقَدِّرَ الْمَعْنَى الْعَامَّةَ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: فَالْمَحْذُوفُ فِي شِبْهِ الْجُمْلَةِ - إِذَا وَقَعَتْ صِلَةُ الْمَوْصُولِ - لَا يَدْخُلُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا.

فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ ابْنُ مَالِكٍ يَقُولُ:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنْ) أَوْ (اسْتَقَرَّ)

و(كَائِنْ) لَيْسَتْ فِعْلًا؟

قلنا: هناك فَرْقٌ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبْرِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جُمْلَةٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنْ) فَقَدَّمَ الْأِسْمَ، وَصَلَّةُ الْمَوْصُولِ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً، فَلَا يُوصَلُ الْمَوْصُولُ بِمُفْرَدٍ؛ فَلِهَذَا لَوْ قَالَ إِنْسَانٌ فِي جُمْلَةٍ: (جَاءَ الَّذِي عِنْدِي) أَنَا أَقْدَرُ: (جَاءَ الَّذِي مُسْتَقَرٌّ عِنْدِي) لَقُلْنَا: لَا يَجُوزُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدِي) لِتَسِمَ الْجُمْلَةَ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي مُسْتَقَرٌّ عِنْدِي) لَزِمَ أَنْ تُقَدِّرَ مُبْتَدَأً يَكُونُ (مُسْتَقَرٌّ) خَبَرُهُ، فَيَكُونُ عِنْدَنَا الْآنَ مَحذُوفَانِ، وَإِذَا قَدَرْنَا (اسْتَقَرَّ) صَارَ الْمَحذُوفُ وَاحِدًا، وَهَذَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ كُلَّمَا قَلَّ كَانَ أَوْلَى، إِذَنْ قَوْلُهُ: (مَنْ عِنْدِي) أَصْلُهَا: (الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدِي).

وعلى ذلك: هل شبه الجملة الذي يقع بعد الاسم الموصول هو نفسه الصلة أو غيرها؟

الجواب: هذا موضع خلاف، منهم من يرى أن الظرف والجار والمجرور هو نفسه الصلة، وهو ظاهر كلام ابن مالك؛ لأنه قال: (وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا) والمشهور عند النحويين أن صلة الموصول متعلق بمحذوف تقديره: (استقر).

والخلاصة: أن صلة الموصول يجب أن تكون جملة، أو شبه جملة، وشبه الجملة يجب أن يُقدَّرَ لها فعل تتعلَّقُ به، هذه هي القاعدة.

والمؤلف رحمه الله مثل لشبه الجملة بالظرف في قوله: (عندي) ومثل للجملة بالجملة الاسمية وهي جملة: (ابنه كُفِلَ)؛ لأن الجملة الاسمية تُبتدأُ باسم، والجملة

الفعلية تُبتدأ بفعل، و(ابن) هنا اسم، ونحتاج الآن إلى مثالٍ للجار والمجرور، وإلى مثالٍ للجملة الفعلية.

مثال الجار والمجرور قولك: (جاء الذي في البيت) ف(في البيت) جار ومجرور، صلة الموصول، متعلق بمحذوف، والتقدير: (جاء الذي سكن - أو استقر - في البيت) إذن: الظرف والجار والمجرور صلة الموصول^(١)، متعلق بمحذوف.

مثال الجملة الفعلية: قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣] ف﴿جاء﴾: فعل ماضٍ، وهو صلة الموصول، وهو جملة فعلية.

والجملة الآن في كلام المؤلف جملة خبرية، وليست طلبية، فهل تمثيله يدل على أنه يشترط في صلة الموصول ألا تكون جملة طلبية بناءً على أن التمثيل يُحدد الشروط؛ لأن الكتاب مختصر قد يذكر الأمثلة، وتؤخذ الشروط من الأمثلة؟

فهل نقول: إن هذين المثالين اللذين ذكرهما ابن مالك يدلان على أنه يشترط للجملة أن تكون جملة خبرية ولا تكون طلبية؟

الجواب: نعم، هذا هو المشهور عند النحويين، فلا يصح أن تقول: (جاء الذي اضربه) فإن وقع مثل هذا في كلام العرب - والعرب يحكمون علينا، ولا نحكم عليهم - فإنه يُقدَّر لهذه الجملة الطلبية جملة خبرية، فيكون التقدير

(١) يُشترط في وقوع الظرف والجار والمجرور يشترط في وقوعها صلة شرط آخر وهو أن يكونا تامين كما مثل الشارح رحمه الله ومعنى (تامين) أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام، وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقها، فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما، فلا تقول: (جاء الذي بك)، ولا (جاء الذي اليوم) لعدم الفائدة.

على هذا: (جاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّهِ: اضْرِبْهُ) وَجُمْلَةٌ (يُقَالُ) خَبَرِيَّةٌ، وكذلك أيضًا لا يَصِحُّ أَنْ أَقُولَ: (جاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟)؛ لأنَّ الجُمْلَةَ إنشائيَّةً، فهي استِفْهَامٌ، ونحنُ نقولُ: يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً.

فإذا اشْتَرَطَ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً، وجاءَ في كلامِ العربِ مِثْلُ هذا التَّعبيرِ: (جاءَ الَّذِي هَلْ قَامَ؟) أو (أَكْرَمَنِي الَّذِي هَلْ رَأَيْتَ الْبَحْرَ؟) فَإِنَّا لا بُدَّ أَنْ نُقَدِّرَ شَيْئًا يَصِحُّ بِهِ كَلَامُهُمْ، فنقولُ: (جاءَ الَّذِي يُقَالُ فِي حَقِّهِ: هَلْ قَامَ؟).

ومن ذلك ما إذا وَقَعَتِ الجُمْلَةُ الاستِفْهَامِيَّةُ نَعْتًا لِلنَّكِيرَةِ، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ لهذه الجُمْلَةِ جُمْلَةُ خَبَرِيَّةٌ تَكُونُ هِيَ النِّعَتَ؛ ولهذا قالوا في رجلٍ استَضَافَ قَوْمًا، فَتَرَكَهُ كُلَّ النَّهَارِ لم يُقَدِّمُوا له شَيْئًا، وَلَمَّا أَقْبَلَ اللَّيْلُ جَاؤُوا بَلْبَنٍ أَكْثَرُهُ مَاءً، ولم يَأْتُوا به في النَّهَارِ؛ لثَلَا يَرَاهُ، وقالوا: تَأْتِي به في اللَّيْلِ، ويكونُ طَعَامًا كافيًا له، فقال:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ؟^(١)

المَذْقُ: المَخْلُوطُ، و(مَذْقٍ) نَكْرَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ، وَالصِّفَةُ: (هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ) و(هَلِ) استِفْهَامٌ، فلا تَكُونُ صِفَةً لِحَبَرٍ، فقالوا التَّقْدِيرُ: (جَاؤُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ فِيهِ: هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُّ؟) فهذا اللَّبْنُ لَوْنُهُ أَشْهَبُ رَمَادِيٍّ، وَالشَّاعِرُ اخْتَارَ الذُّنْبَ؛ لِأَنَّهُ سَبْعُ اللَّيْلِ، وهو الَّذِي يَأْتِي فِي اللَّيْلِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: هذا اللَّبْنُ لَوْنُهُ لَوْنُ الذُّنْبِ، وَزَمَنُ حُضُورِهِ زَمَنُ حُضُورِ الذُّنْبِ.

فإذا جاءَ في كلامِ العربِ ما يُخَالِفُ قَوَاعِدَ النَّحْوِيِّينَ، فَإِنَّ قَوَاعِدَ النَّحْوِيِّينَ لا تَحْكُمُ على العربِ، بل يجبُ أَنْ نُقَدِّرَ ما يَصِحُّ به الكلامُ على القَوَاعِدِ.

(١) البيت لراجز لم يُعَيِّنْه أحد من الرواة، ذكره ابن عقيل في شرحه (٣/ ١٩٩).

وَرُبَّمَا يَأْتِي إِنْسَانٌ وَيَقُولُ: لِمَاذَا نَقَدَّرُ مَا دُمْنَا أَسَّسْنَا أَنَّنَا لَا نَحْكُمُ عَلَى الْعَرَبِ؟
لِمَاذَا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى فَلَا حَرَجَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ خَبَرِيَّةً أَوْ إِنشَائِيَّةً؟
ولهذا لو قال قائلٌ: (جَاءَ الَّذِي مَا أَظَرَفَهُ!) جُمْلَةٌ (مَا أَظَرَفَهُ) تَعَجُّبِيَّةٌ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ،
وَلَيْسَتْ خَبَرِيَّةً، فَهَلْ تَصِحُّ أَنْ تَقَعَ صِلَةٌ؟

فالجوابُ: أَمَّا عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا، فَلَا تَصِحُّ، فَإِذَا عَبَّرَ بِهَذَا التَّعْبِيرِ:
(جَاءَ الَّذِي مَا أَظَرَفَهُ!) قَدَّرْنَا: (جَاءَ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: مَا أَظَرَفَهُ!) وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ
التَّعْبِيرُ، فَيَصِحُّ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَإِذَا قُلْتَ: (حَضَرَ الطَّلَبَةُ الَّذِينَ مَا أَفْهَمَهُمُ لِلنَّحْوِ!)
صَحَّ التَّعْبِيرُ لَفْظًا وَمَعْنَى، وَلَكِنْ عَلَى الْقَوَاعِدِ يُصَحِّحُ فَيُقَالُ: (حَضَرَ الطَّلَبَةُ
الَّذِينَ يُقَالُ فِيهِمْ: مَا أَفْهَمَهُمُ لِلنَّحْوِ!).



٩٨- وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ (أَل) وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

الشرح

قوله: «صِفَةُ» خبرٌ مقدَّم، و(صِلَةٌ أَل) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وإِنَّمَا اخْتَرْنَا أَنْ تَكُونَ (صِلَةٌ أَل) هِيَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ، و(صِفَةُ) تَكْرَرٌ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ هِيَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، فَإِذَا جَاءَتْ كَلِمَتَانِ، كُلُّ وَاحِدَةٍ يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، فَاجْعَلِ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ؛ لِأَنَّهُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ.

وقوله: «وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ أَل» أَي: صِلَةٌ (أَل) صِفَةُ صَرِيحَةٍ، وَهَلْ (أَل) مِنَ الْمَوْصُولَاتِ؟ تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ فِيهَا خِلَافًا، وَأَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا حَرْفٌ تَعْرِيفٌ مُطْلَقًا، وَبَيْنَا -فِيمَا سَبَقَ- أَنَّهُ الصَّحِيحُ، وَقُلْنَا: لَا دَاعِيَ أَنْ نَقُولَ بِأَنَّ (أَل) اسْمٌ مَوْصُولٌ نُقَلَّ إِعْرَابُهُ لِصِلَتِهِ؛ لِتَعَذُّرِ ظُهُورِ إِعْرَابِ عَلَيْهِ، وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ أَنَّكَ تَقُولُ: (جَاءَ الْقَوْمُ الصَّالِحُونَ) وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الْقَوْمُ صَالِحُونَ).

لكن على القولِ بِأَنَّهَا اسْمٌ مَوْصُولٌ فَمَا صِلَتُهَا؟

الجوابُ: صِلَتُهَا لَيْسَ جُمْلَةً، وَلَا شِبْهَ جُمْلَةٍ، بَلْ صِلَتُهَا صِفَةُ صَرِيحَةٍ.

لكن ما الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ؟

الجوابُ: الصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ هِيَ الَّتِي لَا يَشُوِبُهَا تَأْوِيلٌ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

اسْمُ الْفَاعِلِ ك: (الضَّارِبِ) وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ك: (الْمَضْرُوبِ) وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ عَلَى خِلَافٍ.

وخرج بقوله: (صَرِيحَةٌ) الصِّفَةُ التي ليست بصَرِيحَةٍ، مثل أن يكونَ مُضَدَّرًا، والمصدرُ يُوصَفُ به، فيقال: (فُلَانٌ الرِّضَا) و(فُلَانٌ العَدْلُ) فهنا (الرِّضَا) و(العَدْلُ) ليسا صِفَتَيْنِ صَرِيحَتَيْنِ، وعلى هذا فلا تكونُ (أَل) مَوْصُولًا؛ لأنَّ (أَل) المَوْصُولِيَّةَ لا بُدَّ أن تكونَ صِلَتُهَا صِفَةً صَرِيحَةً، كذلك (الْأَسَدُ) قد يُوصَفُ به، ولكنه ليس بصفة صَرِيحَةٍ، ف(أَل) الدَّاخِلَةُ عليه -ولو في مقام الوَصْفِ- لا تكونُ مَوْصُولَةً؛ لأنَّ (أَل) المَوْصُولِيَّةَ لا تكونُ صِلَتُهَا إِلَّا صِفَةً صَرِيحَةً.

وقوله: «صَرِيحَةٌ» خَرَجَ به أيضًا اسمُ التَّفْضِيلِ، ف(أَل) في اسمِ التَّفْضِيلِ ليست مَوْصُولًا، بل هي مُعَرِّفَةٌ، مثاله: قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ [العلق: ٣] وكقولك: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْأَكْرَمِ) ف(الْأَكْرَمُ) في المَوْضِعَيْنِ اسمُ تَفْضِيلٍ، ولا يَرَوْنَهُ صِفَةً صَرِيحَةً، وأمَّا الصِّفَةُ المُشَبَّهَةٌ مثل: (جَاءَ الرَّجُلُ الْحَسَنُ وَجْهَهُ) أو (البَطْلُ) فمَوْضِعُ خِلَافٍ: منهم مَنْ يقول: (أَل) فيها ليست اسمًا مَوْصُولًا؛ لأنها ليست صِفَةً صَرِيحَةً، وبعضهم يقول: إنها مَوْصُولَةٌ.

وأقربُ من هذا أن نقول: (أَل) التي تَدْخُلُ على اسمِ الفاعِلِ، واسمِ المَفْعُولِ، والصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ -على خِلَافِ- مَوْصُولَةٌ، و(أَل) التي تَدْخُلُ على غير ذلك ليست مَوْصُولَةً.

نقولُ مثلاً: (جَاءَ الضَّارِبُ) ف(جَاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(الضَّارِبُ) فاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ، وهذا هو الصَّحِيحُ، لكن على رأيِ المؤلِّفِ هنا (جَاءَ) فعلٌ ماضٍ، و(أَل) فاعِلٌ نُقِلَ إعرابه لِصِلَتِهِ؛ لتَعَذُّرِ ظُهُورِ الإعرابِ عليه، و(ضَّارِبُ) صلةُ المَوْصُولِ.

قوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ» يعني: كَوْنُ (أَل) مَوْصُولَةٌ بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلِيلٌ، وَمُعَرَّبُ الْأَفْعَالِ هُوَ الْمُضَارِعُ؛ لِأَنَّ الْمَاضِيَ وَالْأَمْرَ كِلَاهُمَا مَبْنِيٌّ، فَأَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ (أَل) قَدْ تَوَصَّلَ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِذَا كَانَ قَلِيلًا عِنْدَ الْعَرَبِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عِنْدَنَا أَقَلٌّ.

تَقُولُ مِثْلًا: (جَاءَ الْيَحْكُمُ بِالْعَدْلِ) فـ (أَل) اتَّصَلَتْ بِهِ (بِجَحْكُم) وَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ، وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ، وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ^(١)

وقوله: (التُّرْضَى) نَظْمًا بِـ (أَل) الْقَمَرِيَّةِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ فِي (أَل) الشَّمْسِيَّةِ، وَ (أَل) الْقَمَرِيَّةِ أَنْ نَقُولَ: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى)؛ لِأَنَّ (أَل) الْمُقْتَرَنَةَ بِالتَّاءِ شَمْسِيَّةٌ، كَقَوْلِكَ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(٢) فَنَقُولُ: (التَّائِبُ) وَلَا تَقُولُ: (التَّائِبُ) وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] وَلَكِنْ هُنَا لَا نَجْعَلُهَا شَمْسِيَّةً، بَلْ نَجْعَلُهَا قَمَرِيَّةً، وَنَنْطِقُ بِهَا؛ لِأَنَّ (أَل) الْمَوْصُولَةَ فِي مَنَزِلَةِ الْمُتَفَصِّلِ؛ لِأَنَّهُ مَوْصُولٌ وَصَلَةٌ، فَيَقَالُ فِي الْبَيْتِ: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى) وَلَا نَقُولُ: (التُّرْضَى).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (التُّرْضَى) فَإِنَّ (تُرْضَى) فِعْلٌ مُضَارِعٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَل) الْمَوْصُولَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: (مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الَّذِي تُرْضَى حُكُومَتُهُ) وَهَذَا اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ (أَل) مَوْصُولَةٌ، وَلَيْسَتْ مُعَرَّفَةٌ، قَالُوا: لِأَنَّ (أَل) الْمَعْرُفَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ:

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي الْإِنْصَافِ: (٥٢١/٢)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: (٣٢/١)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الزَّهْدِ، بَابُ ذِكْرِ التَّوْبَةِ، رَقْمُ (٤٢٥٠).

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْ
وَمُسْنَدٍ لِلْأَنَسِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

ولكننا نقول: الحمد لله، هذه الحجة بسيطة، ويجب عنها بأن نقول: هذا شاذ أو نادر، والنادر لا يُقاس عليه، والشاذ - كذلك على اسمه - شاذ.

وتدخل أيضًا (أل) على الظرف، فتوصل به، لكنه أيضًا قليل، وعليه قول الشاعر:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ فَهُوَ حَرِيْبٌ بِعَيْشَةِ ذَاتِ سَعَةٍ^(١)

ومعنى: (عَلَى الْمَعَةِ) يعني: على الذي معه، والمعنى أن الإنسان الذي يصبر ويشكر على ما معه من النفقة والعيش، فهو حريْبٌ بعيشة ذات سعة؛ لأن الله تعالى قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً مَاتَهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧] والقناعة كثر لا ينقذ.

وتوصل أيضًا بالجملة الاسمية، مثل قول الشاعر:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(٢)



(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص: ٢٠٣)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٢).

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلم لها قائل، استشهد به بلا نسبة عدد من الشراح منهم ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك: (١/ ١٥٨)، والمرادي في توضيح المقاصد: (١/ ٤٤٦)، والسيوطي في البهجة (ص: ٢٢)، وابن هشام في المغني: (١/ ٤٨).

٩٩- (أَيُّ) كَ (مَا) وَأُعْرِبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَضَلِيلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

الشرح

قوله: «أَيُّ كَمَا» يريدُ ابنُ مالِكٍ بـ (مَا) التي سَبَقَتْ في قوله: (وَمَنْ وَمَا وَآلُ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ) فـ (أَيُّ) كَ (مَا) المَوْصُولَةُ في الدَّلَالَةِ على العُمومِ، وليست كـ (مَا) في الإغرابِ؛ ولهذا قال: (وَأُعْرِبْتَ...) إِذَنْ (أَيُّ) تُسْتَعْمَلُ اسْمًا مَوْصُولًا عَامًّا كَ (مَا) فَتُسْتَعْمَلُ لِلْمُفْرَدِ وَالْمُثَنَّى وَالْجَمْعِ.

ونحنُ نعلمُ أَنَّ (أَيَّا) لها استعمالاتٌ، فتأتي استِفْهَامِيَّةً كَثِيرًا، وتأتي شَرْطِيَّةً، تأتي استِفْهَامِيَّةً فتقولُ: (أَيُّ الرَّجُلَيْنِ قَامَ؟) وشَرْطِيَّةً كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

وهنا مسألتان:

المسألة الأولى: هل تأتي (أَيُّ) مَوْصُولَةً أو لا؟

الجوابُ: جمهورُ النُّحَوِيِّينَ على أَنَّهَا تأتي مَوْصُولَةً، وعلى هذا مشى ابنُ مالِكٍ في قوله: (أَيُّ كَمَا).

وقال بعضُ علماء النُّحو: إِنَّ (أَيَّا) لا تأتي مَوْصُولَةً، فلا تأتي إِلَّا شَرْطِيَّةً أو استِفْهَامِيَّةً، وإذا وُجِدَ ما ظاهرُهُ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ فَإِنَّهَا عندهم تُؤَوَّلُ حَتَّى تَكُونَ استِفْهَامِيَّةً.

المسألة الثانية: وإذا كانت مَوْصُولَةً فهل تكونُ مُعْرَبَةً أو تكونُ مَبْنِيَّةً؟

يعني: هل تكون مَبْنِيَّةٌ كسائر المَوَصُولَاتِ؛ لأنَّ المَوَصُولَاتِ التي مرَّت علينا كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، أو تكون مُعَرَّبَةٌ؟

الجواب: ذَكَرَ المؤلِّفُ أَنَّهَا تكون مُعَرَّبَةٌ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ، وكونُهُ يقولُ: (أُعْرِبْتُ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ) يَدُلُّ على أَنَّ الأكثرَ فيها الإعرابُ؛ لأنَّ البناءَ وارِدٌ على الإعرابِ.
قوله: «وَأُعْرِبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ» جملةٌ حَالِيَّةٌ، أو (مَا) مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، والتقديرُ: (وَأُعْرِبْتُ مُدَّةً عَدَمٍ إِصَافَتِهَا).

قوله: «وَصَدْرُ وَضَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ» الواوُ واوُ الحالِ، والجملةُ حَالِيَّةٌ، يعني: والحالُ أَنَّ صَدْرَ وَضَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ.
قوله: «وَصَدْرُ وَضَلِهَا» أي: صَدْرُ صَلَّتِهَا.

والمعنى: إذا جاءت (أي) المَوَصُولَةُ مُضَافَةً، وكانت صَلَّتُهَا اسْمِيَّةً، وَصَدْرُ الصَّلَةِ مَحْذُوفًا، فحينئذٍ تُبْنَى، وعلى هذا فنقولُ: (أَيُّ) تُبْنَى بِشَرْطَيْنِ:
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تكونَ مُضَافَةً.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ تكونَ صَلَّتُهَا اسْمِيَّةً حُذِفَ صَدْرُهَا.

وَصَدْرُهَا حينئذٍ لَا بُدَّ أَنْ يكونَ ضَمِيرًا؛ ولهذا قال: (وَصَدْرُ وَضَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ) وَلَا يكونَ ضَمِيرًا إِلَّا إذا كانتَ الجملةُ اسْمِيَّةً.

وفي حالِ البناءِ تكونُ مَبْنِيَّةٌ على الضَّمِّ، تقولُ مثلاً: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) وتقولُ: (رَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ) وتقولُ: (مَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ).

وأفادنا المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (مَا لَمْ تُضَفْ... إلخ) أَنَّهَا قد تَأْتِي غيرَ مُضَافَةٍ،

وأفادنا بقوله: (وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ) أَنَّهَا تَأْتِي وَيَكُونُ صَدْرُ وَصَلِهَا غَيْرَ ضَمِيرٍ، وذلك إذا كانت صَلَّتْهَا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وأفادنا بقوله: (ضَمِيرٌ انْحَدَفَ) أَنَّهُ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ موجودًا فَإِنَّهَا تُعَرَّبُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُبْنَى إِلَّا بِالشَّرْطَيْنِ: أَنْ تُضَافَ، وَأَنْ يَكُونَ صَدْرُ صَلَّتْهَا ضَمِيرًا مَحْذُوفًا.

فمثلاً لو قال قائلٌ: (أَيُّ) فِي قَوْلِنَا: (يُعْجِبُنِي أَيُّ هُوَ قَائِمٌ) هل هي مُعَرَّبَةٌ، أَوْ مَبْنِيَّةٌ؟ لَقُلْنَا: الْجَوَابُ أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ؛ لِغَوَاةِ الشَّرْطَيْنِ هُنَا، فَهِيَ لَيْسَتْ مُضَافَةً، وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ موجودٌ، وَكَذَلِكَ قَوْلُنَا: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ) (أَيُّ) هُنَا مُعَرَّبَةٌ؛ لِأَنَّ صَدْرَ الصَّلَةِ لَمْ يُحْدَفْ، بَلْ موجودٌ، وَكَذَلِكَ: (يُعْجِبُنِي أَيُّ قَائِمٌ) هِيَ مُعَرَّبَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُضَفْ، مَعَ أَنَّ صَدْرَ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ، لَكِنَّهَا لَمْ تُضَفْ.

وَأَمَّا قَوْلُنَا: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) فَهِيَ مَبْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ، وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ) بِخِلَافِ قَوْلِنَا: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَامَ) فَهَذِهِ مُعَرَّبَةٌ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مُضَافَةً الْآنَ لَكِنْ لَيْسَ صَدْرُ صَلَّتْهَا ضَمِيرًا مَحْذُوفًا، بَلْ صَلَّتْهَا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، وَإِذَا كَانَتْ صَلَّتْهَا جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُ صَلَّتْهَا ضَمِيرًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً.

فهذه الآنَ صَوْرُ أَرْبَعٍ تُعَرَّبُ فِيهَا (أَيُّ) وَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُضَافَةً أُعَرِّبَتْ مُبَاشَرَةً، وَمِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُنَا: (أَكْرَمَ أَيُّا هُوَ قَائِمٌ) ف(أَيُّ) هُنَا مُعَرَّبَةٌ، وَلِذَلِكَ هِيَ مَنْصُوبَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُضَفْ، وَمِثْلُهُ: (مَرَزْتُ بَأَيُّ هُوَ قَائِمٌ) مُعَرَّبَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُضَفْ، بِخِلَافِ: (مَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ قَائِمٌ) فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لِإِضَافَتِهَا، وَحَدَفِ صَدْرِ صَلَّتْهَا، وَهُوَ الضَّمِيرُ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ مَبْنِيَّةً عَلَى الضَّمِّ، وَلَا تَكُونُ مَبْنِيَّةً

على الضَّمِّ إِلَّا إِذَا أُضِيفَتْ، وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، وَهُوَ (الضَّمِيرُ) وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] فَالْأَسْمُ الْمَوْصُولُ: (أَيُّ) وَهُوَ مُضَافٌ، وَ﴿أَشَدُّ﴾ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (الَّذِي هُوَ أَشَدُّ) وَلِذَا فَإِنَّ (أَيَّا) هُنَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ، مَعَ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ عَلَيْهَا، وَلَوْ كَانَتْ مُعْرَبَةً لَقِيلَ: (ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) أَيُّ: لَكَانَتْ مَنْصُوبَةً، وَفِيهَا قِرَاءَةٌ شَادَّةٌ بِنَاءً عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي فِي (أَيُّ) فِي قَوْلِهِ: (وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا).

قَوْلُهُ: «وَبَعْضُهُمْ» أَيُّ: بَعْضُ الْعَرَبِ لَا النَّحَاةِ؛ لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَا يَتَصَرَّفُونَ فِي الْكَلَامِ، فَالنَّحْوِيُّ يَتَصَبَّدُ فَقَطْ، فَهُوَ يُوجِّهُ، لَكِنِ الَّذِي يَسْبِكُ الْكَلَامَ وَيَنْطِقُ هُمُ الْعَرَبُ.

قَوْلُهُ: «وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (أَيَّا) فِيهَا خِلَافٌ، حَتَّى فِي الْبِنَاءِ، وَلَوْ تَمَّ الشَّرْطَانِ، يَعْنِي: وَلَوْ كَانَتْ مُضَافَةً، وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا، فَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا، وَمَعْنَى (مُطْلَقًا) يَعْنِي: سِوَاءِ أُضِيفَتْ وَكَانَ صَدْرُ صَلَاتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا أَمْ لَا، يَعْنِي: يَرَى أَنَّهَا مُعْرَبَةٌ مُطْلَقًا، كَالِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ نَقُولُ: (مَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ أَخْرَصُ عَلَى الْعِلْمِ) بِجَرٍّ (أَيُّ) لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهَا مُعْرَبَةً، وَعَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا خَطَأً، وَالصَّوَابُ: (مَرَزْتُ بِأَيُّهُمْ أَخْرَصُ) وَعَلَى هَذَا فَقَسْ.

وَقَوْلُهُ: «وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا» هَذَا الْقَوْلُ أَسْهَلُ؛ إِذْ يَجْعَلُونَ (أَيَّا) دَائِمًا لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً، فَهِيَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ مُعْرَبَةٌ، فَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) وَ(رَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ) وَعَلَى الْمَشْهُورِ تَقُولُ: (رَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ)؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ، وَصَدْرُ الصَّلَةِ

مَحذُوفٌ، وَتَقُولُ (مَرَزْتُ بِأَيِّهِمْ قَائِمٌ) وَهَذَا عَلَى لُغَةِ الْإِغْرَابِ، وَتَقُولُ: (مَرَزْتُ بِأَيِّهِمْ قَامٌ) عَلَى اللَّغَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ فَعْلٌ، وَإِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ فِعْلًا فَلَيْسَ هُنَاكَ صَدْرُ صَلَاةٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَجُودٌ (أَيٌّ) فِي الْكَلَامِ مَوْصُولَةٌ قَلِيلٌ عَكْسَ مَا تَأْتِي اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ.



١٠٠- وَفِي ذَا الْحَذْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيٍّ) يَفْتَقِي

١٠١- إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلُّ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ قَالَ حَذْفُ نَزْرٍ،.....

الشرح

قوله: «ذَا» اسمُ إشارة، والمُشارُ إليه حَذْفُ صدرِ الصَّلَةِ، وهو الضَّميرُ، و(أَيًّا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(يَفْتَقِي) و(غَيْرُ) مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى (أَيٍّ) وَجُمْلَةُ (يَفْتَقِي) خَبَرُهُ، وتقديرُ هذا الشَّطْرِ: (وَغَيْرُ أَيٍّ يَفْتَقِي أَيًّا فِي هَذَا الْحَذْفِ).

قوله: «إِنْ يُسْتَطَلَّ وَضَلُّ» يعني: إِنْ كَانَ الْوَصْلُ طَوِيلًا.

قوله: «فَالْحَذْفُ نَزْرٌ» أي: قَلِيلٌ.

العائدُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا، وَهنا أَفَادَنَا الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْعَائِدَ الْمَرْفُوعَ لَا يُحَذَفُ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: (وَصَدْرُ وَضَلِّهَا) إمَّا إِذَا كَانَ فَاعِلًا فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَذَفَ، أَوْ نَائِبَ فَاعِلٍ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَذَفَ، أَوْ اسْمَ (كَانَ) فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَذَفَ، أَوْ خَبَرَ (إِنْ) إِنْ أُمَكِّنَ، فَلَا يُحَذَفُ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَةٍ، وَلَا يَكُونُ صَدْرَ صَلَةٍ إِلَّا وَهُوَ ضَمِيرٌ.

وعلى هذا إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ اللَّذَانِ قَامَا) وَحَذَفْتَ الْأَلِفَ (الفاعلُ) مِنْ (قَامَا) فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَةٍ، وَهنا الْأَلِفُ فِي (قَامَا) لَيْسَ صَدْرَ صَلَةٍ، فَالْأَلِفُ فَاعِلٌ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَةِ، يَعْنِي: فِي عَجْزِهَا، وَكَذَا لَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِينَ قَامُوا) وَحَذَفْتَ الْوَاوَ، فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ

صَدَرَ صَلَاةٍ، وَأَيْضًا لَوْ حُذِفَتْ لَمْ يَصَحَّ؛ إِذْ يَكُونُ عَوْدُ الصَّامِرِ -هنا- عَلَى جَمَاعَةٍ، وَهُوَ مُفْرَدٌ؛ إِذْ يَكُونُ: (جَاءَ الَّذِينَ قَامَ).

وعلى هذا إذا كان العائد فاعلاً كَالْفِ الاثْنَيْنِ، أَوْ وَاحِدِ الْجَمَاعَةِ، أَوْ نَوْنِ النِّسْوَةِ، أَوْ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ صَدَرَ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَلَامٍ الْمُؤَلَّفِ الْآنَ عَلَى حَذْفِ صَدَرَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَسْتَرُّ إِلَّا (هُوَ) أَوْ (هِيَ) أَوْ (أَنَا) أَوْ (نَحْنُ) أَوْ (أَنْتُمْ) فَلَا يَسْتَرُّ أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ، وَلَا وَاحِدُ الْجَمَاعَةِ، وَلَا نَوْنُ النِّسْوَةِ.. إلخ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَهَلْ يُحَذَفُ صَدَرُ الصَّلَاةِ الْمَرْفُوعُ فِي غَيْرِ (أَيٍّ)؟

فَالْجَوَابُ: يُحَذَفُ لَكِنْ بِشَرْطٍ (إِنْ يُسْتَطْلَ وَضُلَّ) يَعْنِي: إِنْ كَانَتِ الصَّلَاةُ طَوِيلَةً، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ طَوِيلَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُحَذَفُ.

فَعَرَفْنَا الْآنَ أَنَّ صَدَرَ صَلَاةٍ (أَيٍّ) يَجُوزُ أَنْ يُحَذَفَ بِكُلِّ حَالٍ، طَالَتْ الصَّلَاةُ، أَمْ لَمْ تَطُلْ، مِثَالُهُ: (يُعْجِبُنِي أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ) فَيَجُوزُ: (يُعْجِبُنِي أَنَّهُمْ قَائِمٌ) وَغَيْرُ (أَيٍّ) يُحَذَفُ صَدَرُ الصَّلَاةِ مِنْهُ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ طَوِيلَةً، مِثَالُ ذَلِكَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ رَاكِبٌ بَعِيرُهُ) فَالصَّلَاةُ هُنَا طَوِيلَةٌ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ كَلِمَةٍ، فَ(بَعِيرٌ) مَفْعُولٌ بِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الَّذِي رَاكِبٌ بَعِيرُهُ).

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ رَاكِبٌ سَيَّارَتُهُ) فَالصَّلَاةُ هُنَا طَوِيلَةٌ، فَيَجُوزُ الْحَذْفُ بِكَثْرَةِ، فَتَقُولُ: (جَاءَ الَّذِي رَاكِبٌ سَيَّارَتُهُ).

وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُكَ: (يُعْجِبُنِي الَّذِي هُوَ أَشَدُّ فَهْمًا) فَيَجُوزُ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ طَوِيلَةً، فَهِيَ زَادَتْ عَنْ رُكْنِي الْجُمْلَةِ.

فإن لم تكن طويلةً (فالحذف نَزْرًا) أي: قليل، ومن الأمثلة على ذلك: (جاءَ الَّذِي قَائِمٌ) فالَّذِي اسمٌ موصولٌ، و(قَائِمٌ) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (هُوَ قَائِمٌ) والصَّلَةُ هنا كلمةٌ واحدةٌ، إذن: لا حذف هنا؛ لأنَّ الصَّلَةَ غيرُ طويلةٍ، ويجبُ أن نقولَ: (جاءَ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ) ^(١).

ومنه أيضًا قولُك: (جاءَ الَّذِي هُوَ ذَكِيٌّ) فالصَّلَةُ هنا قصيرةٌ، فلا حذف، لكن عند ابن مالك أن الحذفَ يجوزُ، لكنَّهُ قليلٌ، فتقولُ: (جاءَ الَّذِي ذَكِيٌّ) قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] هذه قراءةٌ، وفيها قراءةٌ أخرى: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بالرفع، وهذه القراءةُ من القليل؛ لأنَّ الصَّلَةَ ليس فيها إلَّا كلمةٌ واحدةٌ، فهي قصيرةٌ، والتقديرُ: (تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ) وحُذِفَتْ (هو) لكن على وجهِ القلَّةِ، لكنَّ القراءةَ المشهورةَ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤].

إذن: صدرُ الصَّلَةِ مع غيرِ (أي) إن طالت الصَّلَةُ حُذِفَ، وإن لم تَطُلْ فهو قليلٌ.

والضَّابطُ في طولِ الصَّلَةِ أنَّها إذا كانت كلمةً لها مُتعلِّقٌ، فهي طويلةٌ، مثلُ: (جاءَ الَّذِي هُوَ جَالِسٌ عِنْدَكَ) فهذه طويلةٌ، فيجوزُ أن تقولَ: (جاءَ الَّذِي جَالِسٌ عِنْدَكَ) فتُحذفُ؛ لأنَّ الصَّلَةَ طويلةٌ، أو تقولَ: ما زادَ على رُكني الجملةِ فهو طويلٌ، لكن بشرطٍ أن يكونَ الرُّكنانِ موجودَيْنِ.



(١) وهذا على رأي البصريين، وأمَّا الكوفيون فيرون الجواز مطلقًا، وتبعهم على الجواز ابن مالك رحمه الله لكن أجازاه على قلَّة، كما بيَّن الشارحُ رحمه الله.

-١٠١

.....وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ

١٠٢- إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمَلِ

الشرح

قوله: «أَبَوْا» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْعَرَبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ النُّحَاةُ؛ إِذْ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ، وَالْأَقْرَبُ هُوَ هَذَا، أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي (أَبَوْا) يَعُودُ عَلَى النَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامِهِمْ فَقَطْ.

قوله: «أَنْ يُخْتَزِلَ» أَي: أَنْ يُحْذَفَ (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمَلِ) وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمَلِ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ صَالِحٌ، فَلَا دَلِيلَ عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَالَّذِي يَصْلُحُ لِأَنْ يَكُونَ صِلَةً هُوَ الَّذِي يَكُونُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً، أَوْ شِبْهَ جُمْلَةٍ.

مِثَالُ شِبْهِ الْجُمْلَةِ: قَوْلُكَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ) فَالآنَ صَدْرُ الصَّلَةِ فِي الْمِثَالِ الضَّمِيرُ (هُوَ) وَهُوَ مَوْجُودٌ، فَإِذَا حَذَفْتَ وَقُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ) لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ (فِي الْبَيْتِ) تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ صِلَةً، فَإِذَا كَانَ الْبَاقِي بَعْدَ الْحَذْفِ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِلَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ) أَوْ (جَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ)؟

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا التَّخْصِصُ، فـ(جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ) يَعْنِي: لَا غَيْرُهُ، (وَجَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ) يَعْنِي: قَدْ يَكُونُ مَعَهُ غَيْرُهُ.

فالفائدة إِذَنْ: التَّخْصِصُ؛ لَأَنَّ صَلَاةَ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِنَا: (جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ) هِيَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَرِيرِ: (هُوَ فِي الْبَيْتِ) فـ(هُوَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(فِي الْبَيْتِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فَالصَّلَاةُ الْآنَ جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ، وَأَمَّا قَوْلُنَا: (جَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ) فَالصَّلَاةُ هِيَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ الْمُتَعَلِّقُ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ) أَي: (اسْتَقَرَّ فِي الْبَيْتِ) فَالصَّلَاةُ الْآنَ شِبْهُ جُمْلَةٍ، وَلَيْسَتْ جُمْلَةً.

إِذَنْ إِذَا قَالَ قَائِلٌ: إِذَنْ أَحْذِفْ (هُوَ) وَأَبْقِ (فِي الْبَيْتِ) وَالْكَلَامُ يَتِمُّ بِذَلِكَ! قُلْنَا: صَحِيحٌ أَنَّ الْكَلَامَ يَتِمُّ بِذَلِكَ، لَكِنْ يَفُوتُ الْمَعْنَى الَّذِي يَحْصُلُ إِذَا أَتَيْنَا بـ(هُوَ) وَالْمَعْنَى: هُوَ الْحَصْرُ وَالتَّخْصِصُ، فـ(جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ) يَعْنِي: لَا غَيْرُهُ، أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ) فَيَحْتَمِلُ أَنْ مَعَهُ غَيْرُهُ؛ فَلهَذَا نَقُولُ: إِذَا صَلَّحَ الْبَاقِي بَعْدَ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَاةِ لِلصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ الصَّدْرِ؛ لِأَنَّهُ -وإنَّ صَلَّحَ إِعْرَابًا- لَكِنْ يَفُوتُ الْمَعْنَى الْمَقْصُودُ فِي إِثْبَاتِ صَدْرِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ لَا يَصْلُحُ لِلصَّلَاةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تُرِيدُهُ مَعَ بَقَاءِ صَدْرِ الصَّلَاةِ؛ حَيْثُ لَا يَدُلُّ الْبَاقِي عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ صَدْرُهَا مَوْجُودًا.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي فِي الْبَيْتِ) لَوْ قَالَ: أَنَا أُرِيدُ (بِالَّذِي هُوَ فِي الْبَيْتِ) لَقُلْنَا: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً.

وكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي عِنْدَكَ) بِحَذْفِ الْعَائِدِ، لَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّهُ يُرِيدُ (بِالَّذِي هُوَ عِنْدَكَ) لَقُلْنَا: لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً.

مِثَالُ الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ: (يُعْجِبُنِي الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) هُنَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مُسْتَعْنِيَةً عَنْهُ؛ لِأَنَّا لَوْ حَذَفْنَاهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، فَلَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) تَمَّتِ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ، فَوُجِدَ فِيهَا

مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَصَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَلَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَتِمُّ بِدُونِهِ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ أَمْحَذُوفٌ هُوَ فَتُقَدَّرُ أَمْ غَيْرُ مَحْذُوفٍ؟

مثالُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ قَامَ) لَا يَجُوزُ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ) فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّا إِذَا حَذَفْنَاهُ فَالْجُمْلَةُ تَسْتَغْنِي عَنْهُ، وَمَتَى كَانَتِ الْجُمْلَةُ تَسْتَغْنِي عَنْ صَدْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ، وَالْعِلَّةُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَلَأَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا كَانَتْ فِعْلًا فَهِيَ مُسْتَغْنِيَةٌ عَنِ الصَّادِرِ، يَعْنِي: فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا؛ وَلِذَا لَوْ قَالَ قَائِلٌ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ) وَادَّعَى أَنَّ هُنَاكَ صَمِيرًا مُقَدَّرًا، أَيْ: (هُوَ قَامَ) لَقُلْنَا: لَا، فَإِذَا كُنْتَ تُرِيدُ هَذَا الصَّمِيرَ فَلَا تَحْذِفْهُ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً.

وقوله: «وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ...»: يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ صَلَاةً لـ (أَيُّ) أَوْ لَهَا سِوَاهَا، مِثَالُهُ فِي (أَيُّ) (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ فِي الْبَيْتِ) هُنَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الصَّادِرِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَهُ لَصَلَحَ الْبَاقِي لِلْوَصْلِ.

وُخْلَاصَةُ الْكَلَامِ: أَنَّ الْعَائِدَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا فَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَدْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يُحْذَفْ، سِوَاءَ أَكَانَ فِي (أَيُّ) أَمْ فِي غَيْرِهَا، وَإِذَا كَانَ صَدْرَ صَلَاةٍ - وَصَدْرُ الصَّلَاةِ هُوَ الْمُبْتَدَأُ - فَإِنَّهُ يُحْذَفُ مَعَ (أَيُّ) مُطْلَقًا، سِوَاءَ طَالَتِ الصَّلَاةُ أَمْ قَصُرَتْ، إِلَّا إِذَا صَلَحَ مَا بَعْدَ حَذْفِهِ لِلصَّلَاةِ صَلَاةً، فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ.

أَمَّا فِي غَيْرِ (أَيُّ) فَإِنَّهُ يُخْتَلَفُ عَنْهَا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ إِلَّا إِذَا طَالَتِ الصَّلَاةُ، فَإِنْ لَمْ تَطُلْ فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ.



وبقينا الآن في العائد إذا كان منصوبًا فهل يُحذف؟ يقول: ابن مالك

رَحِمَهُ اللَّهُ:

١٠٢- وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجِلِي

١٠٣- فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ كَ: (مَنْ تَرَجَوْيَهَبْ)

الشرح

قوله: «الْحَذْفُ عِنْدَهُمْ» أي: عند العرب، و(كَثِيرٌ مُنْجِلِي) أي: واضح.

قوله: «إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصَفٍ» يعني: إذا كان العائد منصوبًا بفعلٍ، أو وَصَفٍ، وكان مُتَّصِلًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ.

وقوله: «إِنْ ائْتَصَبَ بِفِعْلٍ» يعني: قد يكون النَّاصِبُ لَهُ فِعْلًا^(١) مثل: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتَهُ) فالهاءُ مفعولٌ به منصوبٌ، وهي ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، فيجوزُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتَهُ) بحذفِ الهاءِ؛ لَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ، وَلِأَنَّهُ مُتَّصِلٌ.

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ) أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَّفَصِّلًا^(٢) لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ، فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ: (جَاءَ الَّذِي إِتَاهُ أَكْرَمْتَهُ)؛ لِأَنَّ (إِتَاهُ) ضَمِيرٌ مُتَّفَصِّلٌ، لَكِنْ لِمَاذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَّفَصِّلِ؟

(١) مرادُ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ الْعَائِدُ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ تَامٍ، يَعْنِي: غَيْرَ نَاقِصٍ، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ نَاقِصٍ لَمْ يَجُزِ الْحَذْفُ، وَابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَعْنَى بِالْمَثَالِ عَنْ ذِكْرِ شَرْطِ التَّامِّ فِي الْفِعْلِ.

(٢) (مُتَّفَصِّلًا) أَي: مُنْفَصِلًا وَجُوتًا، إِمَّا لِتَقْدِيمِهِ، أَوْ لِخَصَرِهِ كَمَا فِي مِثَالِي الشَّارِحِ، بِخِلَافِ الْمُتَّفَصِّلِ جَوَازًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ. انظر حاشية الخضرى (١/١٧٦)، ومنحة الجليل لمحمد محيي الدين عبد الحميد (١/١٦٢).

الجواب: لأنه يفوت به المعنى المقصود، وهو الحصر؛ لأنك لو قلت: (جاء الذي إياه أكرمت) فالمعنى أنك أكرمته، ولم تُكرِم غيره، فلو حذف قلت: (جاء الذي أكرمت) يحسن أن المحذوف هو العائد المتصل، وإذا كان متصلاً فليس فيه حصر.

وكذا لو قلت: (جاء الذي ما أكرمت إلا إياه) فلو حذف (إياه) وقلت: (جاء الذي أكرمت) اختلف المعنى، فإذا قال قائل: نقول: (جاء الذي أكرمت إلا)؟ نقول: لا يمكن؛ لأننا لا ندري هل التقدير: (ما أكرمت إلا إياه) أو (ما أكرمت إلا أباه) أو (ما أكرمت إلا صديقه) فلا دلالة على المحذوف.

وقوله: «إن انتصب... أو وُصف» يعني: قد يكون الناصب له وصفاً^(١) مثله: (الذرهَم الذي أنا مُعْطِيكُه جَيِّدٌ) فالمفعول الأول هو الكاف المجرورة بالإضافة، و(الهَاء) هي المفعول الثاني، فيجوز حذف (الهَاء) من (مُعْطِيكُه) فتقول: (الذرهَم الذي أنا مُعْطِيك جَيِّدٌ) فيجوز حذف (الهَاء)؛ لأنه منصوب بالوصف (مُعْطٍ) فهو اسم فاعل.

ومثله أيضاً: (الذي أنا مُعْطِيكُه ذِرْهَمٌ) يجوز حذف (الهَاء) فتقول: (الذي أنا مُعْطِيك ذِرْهَمٌ) ومثله أيضاً قول الشاعر:

مَا اللَّهُ مُوَلِّيكَ فَضْلٌ فَاخْذَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ^(٢)

(١) واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لـ(أل)، فإن كان الوصف صلة لـ(أل) كان الحذف شاذاً، كما هو مذهب الجمهور، وانظر شرح الأشموني (٨٣/١)، وحاشية الخضري (١٧٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة في شرح ابن عقيل (١٦٩/١)، وأوضح المسالك (١٦٩/١)، وشرح الأشموني (٧٩/١)، والمقاصد النحوية (٤٤٧/١) وغيرها.

فـ(مَا) هنا اسمٌ مَوْصُولٌ، وليست نافية؛ لأنها لو كانت نافيةً لقال: (مَا اللهُ مُوَلِّيكَ فَضْلاً) ولأنها لو كانت نافيةً لما استقام المعنى؛ ولذا فهي اسمٌ مَوْصُولٌ، والتقدير: (مَا اللهُ مُوَلِّيكَهُ فَضْلاً).

وعند الإغرابِ نقول: (مَا) اسمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٍ، لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللهُ) مُبْتَدَأٌ، (مُوَلِّيكَ) خَبَرُهُ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَالْمَفْعُولُ الثَّانِي مَحذُوفٌ، وَالتَّقديرُ: (مُوَلِّيكَهُ) وَجُمْلَةُ (اللهُ مُوَلِّيكَ) صِلَةُ الْمَوْصُولِ، (فَضْلاً) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (مَا).

قوله: «مَنْ تَرْجُو يَهَبْ» هذا مثالُ النَّازِمِ الَّذِي مَثَلُ بِهِ، فـ(مَنْ) هنا ليست شَرْطِيَّةً، بَلْ هِيَ اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) أَي: كـ(الَّذِي تَرْجُوهُ يَهَبْ لَنَا مَا تَرْجُوهُ) وهذا يدلُّ عَلَى أَنَّهُ كَرِيمٌ.
«مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ مُبْتَدَأٌ.

«تَرْجُو» فَعْلٌ مُضَارِعٌ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (نَحْنُ) وَ(الِهَاءُ) مَفْعُولٌ بِهِ مَحذُوفَةٌ، وَالتَّقديرُ: (مَنْ تَرْجُوهُ) وَجُمْلَةُ (يَهَبْ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (مَنْ) وَهِيَ مَرْفُوعَةٌ فِي الْأَصْلِ، لَكِنْ سَكَنْتِ لِلرَّوْيِ؛ لِأَنَّهَا آخِرُ الْبَيْتِ، وَأَصْلُهَا: (مَنْ تَرْجُوهُ يَهَبْ) أَي: يَهَبْ لَنَا، فَالضَّمِيرُ فِي (تَرْجُو) مُتَّصِلٌ، وَالنَّاصِبُ لَهُ فَعْلٌ، فَانْطَبَقَ عَلَيْهِ الشَّرْطَانِ.

وَلَوْ قُلْتُ: (الَّذِي إِيَّاهُ تَرْجُو يَهَبْ) لَمْ يَنْطَبِقْ عَلَيْهِ الشَّرْطَانِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ مُنْفَصِلٌ، فَإِذَا قَالَ الْمُتَكَلِّمُ: أَنَا أُرِيدُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، قُلْنَا: إِذَا أَرَدْتَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا فَاتِّبِ الْفَائِدَةُ فِي الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (كَالَّذِي إِيَّاهُ تَرْجُو)

ليس كقولك: (كَالَّذِي نَرْجُوهُ)؛ لَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأُولَى (إِيَّاهُ نَرْجُو) تُفِيدُ التَّخْصِصَ وَالْحَضَرَ، أَمَّا جُمْلَةُ (الَّذِي نَرْجُوهُ) فَلَا تُفِيدُ التَّخْصِصَ وَالْحَضَرَ؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: (كَالَّذِي إِيَّاهُ نَرْجُو) لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ الْعَائِدُ مِنْهَا؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْعَائِدَ مِنْهَا اخْتَلَّ الْمَقْصُودُ بِالْكَلَامِ، وَهُوَ الْحَضَرُ.

ومثله لو قلت: (الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا إِيَّاهُ يَهَبُ) فَحَذَفْتَ وَقُلْتَ: (الَّذِي لَا نَرْجُو إِلَّا يَهَبُ) فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ حِينَئِذٍ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ لِحَذْفِ الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ.

فَإِذَا قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ) وَحَذَفْتَ الْعَائِدَ، وَقُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي إِنَّ قَائِمٌ) لَمْ يَصَحَّ، مَعَ أَنَّ الْعَائِدَ مُتَّصِلٌ وَمَنْصُوبٌ، لَكِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِغَيْرِ الْفِعْلِ، أَوْ الْوَصْفِ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِالْحَرْفِ (إِنَّ) وَلِذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

إِذَا قَالَ قَائِلٌ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ) الْهَاءُ فِي (أَكْرَمْتُهُ) مَفْعُولٌ بِهِ، وَهِيَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ، وَمَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ، فَهَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ؟

الْجَوَابُ: لَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ (الضَّمِيرِ)؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْنَى عَنْهُ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ فِيمَا سَبَقَ: (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَضْعِ مُكْمَلٍ) هَذَا شَرْطٌ فِي الْعَائِدِ، سِوَاهُ أَكَانَ مَرْفُوعًا، أَمْ مَنْصُوبًا، أَمْ مَجْرُورًا، فَكُلُّ عَائِدٍ يُسْتَعْنَى عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَلِأَنَّ الْمَعْنَى يَقْتَضِي هَذَا أَيْضًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ) فَقَدْ حَصَلَ الْإِكْرَامُ لِهَذَا الشَّخْصِ، وَفِي دَارِ هَذَا الشَّخْصِ، لَكِنْ (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُ فِي دَارِهِ) قَدْ يُفْهَمُ مِنْهَا أَنِّي -مَثَلًا- أَكْرَمْتُ أَصْحَابِي فِي دَارِهِ، كَأَنْ أَكُونَ

أَضَفْتُ أَصْحَابِي فِي دَارِهِ؛ لِأَنَّ دَارَهُ أَحْسَنُ وَأَوْسَعُ مِنْ دَارِي فَأَكْرَمْتُهُمْ فِيهَا،
إِذَنْ: فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَّنُّ بِهِ الْمَعْنَى.

وعلى ذلك نقول: حذف العائد المنصوب يُشترط فيه ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً.

الشرط الثاني: أن يكون متصلاً.

الشرط الثالث: ألا يستغنى عنه، فلا يكون الباقي بعد الحذف صالحاً للصلة.

وابن مالك رحمه الله جاء بالمثال للمنصوب بالفعل فقط فقال: (كَ: مَنْ تَرْجُو يَهَبْ) ومثال الوصف أن نقول: (جاء الذي راجوه يَهَبْ) فـ(راجوه) بمعنى (ترجوه) فهنا يصح أن يُحذف؛ لأنه منصوب بوصف، وكما مثلنا سابقاً، فإذا نُصب بوصف أو فعل فإنه يجوز، أمّا إذا نُصب بغيره فلا يجوز.

والمؤلف رحمه الله يقول: (إنَّ الحذف كثير) ولذا قال: (والحذف عندهم كثير منجلى) ولكننا نقول: هو قال: (كثير) ولكنه ليس بأكثر، فالأكثر وجوده، لكن حذفه كثير^(١).



(١) وهذا إذا كان ناصبه فعلاً، أمّا إذا كان منصوباً بوصف، فإنَّ الحذف قليل، بل قال الفارسي: «لا يكاد يُسمع من العرب»، وقال ابن السراج: «أجازوه على قبح»، وقال المبرد: «رديء جداً». انظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري (١/١٨٨).

١٠٤- كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا كَذ: (أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)

الشرح

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ هنا إلى حذفِ العائدِ المجرورِ، والعائدُ المجرورُ قد يُجَرُّ بالإضافةِ، وقد يُجَرُّ بحرفٍ، ولكُلٍّ منهما شُرُوطٌ، فإذا جَرَّ بالإضافةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا يَوْصَفُ (اسم فاعِلٍ).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ.

مثالُه: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] وهو المرادُ بقولِ المؤلفِ: (أَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى) يُشِيرُ إِلَى الْآيَةِ، وَالْأَمْرُ مِنْ (قَضَى) (اقْضِ) وَ(مَا) فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَ﴿قَاضٍ﴾ وَصْفٌ، وَأَصْلُ الْكَلَامِ: (اقْضِ مَا أَنْتَ قَاضِيهِ) فَحَذَفَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ؛ لِأَنَّهُ مَجْرُورٌ يَوْصَفُ.

وَلَوْ قُلْتَ: (أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامُهُ فِي الْبَيْتِ) وَأَرَدْتَ أَنْ تَحْذِفَ الْهَاءَ فِي (غُلَامُهُ) وَتَقُولَ: (أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامٌ فِي الْبَيْتِ) لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ مَجْرُورًا بِالْإِضَافَةِ إِلَّا أَنَّ الْمُضَافَ وَهُوَ (غُلَامٌ) لَيْسَ وَصْفًا، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ حَيْثُذِ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَقُولُ: (كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا) أَيِ: مَا خُفِضَ يَوْصَفُ، وَالضَّمِيرُ فِي هَذَا الْمَثَالِ خُفِضَ بِإِضَافَةِ اسْمٍ جَامِدٍ إِلَيْهِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.

ولو قلت: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي الْبَيْتِ) وأردت أن تحذف (الهَاءَ) وتقول: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبٌ فِي الْبَيْتِ) لقُلْنَا: هذا لا يَسْتَقِيمُ مع أن كلمة (مَضْرُوبٌ) وصفٌ، لكنَّه وَصَفٌ بغير اسمِ الفاعلِ، فهو وَصَفٌ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ^(١) والمؤلَّفُ بالمثلِ: (كَأَنَّتَ قَاضٍ...) حَدَّدَ الوصفُ بأنَّه اسمُ فاعلٍ، وأن يكونَ بمعنى الحالِ والاستقبالِ.

وهنا قد يقول قائلٌ: أنا أريدُ (جَاءَ الَّذِي هُوَ مَضْرُوبٌ فِي الْبَيْتِ) نقولُ: يختلفُ المعنى اختلافاً كبيراً، فإذا قلتُ: (جَاءَ الَّذِي هُوَ مَضْرُوبٌ فِي الْبَيْتِ) صارَ الجائِي هُوَ الَّذِي ضُرِبَ فِي الْبَيْتِ، وإذا قلتُ: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي الْبَيْتِ) كانَ الَّذِي فِي الْبَيْتِ لَيْسَ الْجَائِي، وَلَكِنَّهُ مَنْ ضَرَبَهُ الْجَائِي.

ومثله أيضاً لو قلتُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَمْلُوكُهُ كَثِيرُ الثَّمَنِ) أي: غالي، هل يجوزُ أن أحذفَ الهَاءَ فأقولُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَمْلُوكُ كَثِيرُ الثَّمَنِ)؟ الجوابُ: لا يجوزُ؛ لأنَّه ليسَ مخفوضاً باسمِ فاعلٍ، هذا من جهةِ القاعدةِ، ولأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ به اختلافاً واضحاً، فلو قلتُ: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَمْلُوكُ كَثِيرُ الثَّمَنِ) وحذفتُ الهَاءَ، فالذي يتبادرُ الآنُ أنَّ العائدَ بالصِّلَةِ محذوفٌ تقديرُهُ: (هُوَ مَمْلُوكُ) فلذلكَ يَمْتَنِعُ الحذفُ.

وقوله: «كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ خُفْضًا» هنا خَرَجَ ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عن قاعدةِ البَصْرِيِّينَ فِي هَذَا الْبَيْتِ حَيْثُ عَبَّرَ بِالْحَقْفِ، وَهِيَ عِبَارَةُ الْكُوفِيِّينَ - مع أَنَّهُ بَصْرِيٌّ - بِذَلِكَ الْجَرِّ، وَهِيَ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّينَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ تُعْبَرَ

(١) ولأنَّه متعلِّقٌ لمفعولٍ واحدٍ، أمَّا المتعلِّقُ لاثنتين كقولك: (خُذِ الدَّرْهَمَ الَّذِي أَنَا مُعْطَاهُ)، فلا منع فيه. انظر حاشية الخضري (١/ ١٧٧).

بهذا وبهذا؛ لأنَّ المسألة ليست تَعْبُدِيَّةً.

فصارَ العائدُ المَجْرُورُ بالإضافةِ **إِنْ جُرَّ بِاسْمِ فاعِلٍ** بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ
جَازَ حَذْفُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضَ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢] **وَإِنْ جُرَّ بِاسْمِ جامِدٍ**
 كالمثالِ: (أَكْرِمِ الَّذِي غُلَامُهُ فِي الْبَيْتِ) أو **جُرَّ بِوَصْفٍ غيرِ اسمِ الفاعِلِ** كاسمِ
 المفعولِ مثلاً، كَقَوْلِنَا: (جَاءَ الَّذِي مَضْرُوبُهُ فِي الْبَيْتِ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ.



وَأَمَّا إِنْ جَرَّ الْعَائِدُ بِالْحَرْفِ، فَيَقُولُ الْمُؤَلِّفُ فِيهِ:

١٠٥- كَذَا الَّذِي جَرَّ بِـ (مَا) الْمُوْصُولَ جَرَّ ك: (مَرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرَّ)

الشرح

قوله: «كَذَا» يعني: الضمير.

قوله: «الَّذِي جَرَّ بِهَا الْمُوْصُولَ جَرَّ» أي: بحرفِ جَرَّ الْمُوْصُولِ، وعلى هذا فنُعَرِّبُ (الْمَوْصُولَ) على أَنَّهُ مَفْعُولُ (جَرَّ) مُقَدَّمًا، وتقديرُ البيتِ: (كَذَا الَّذِي جَرَّ بِهَا جَرَّ الْمُوْصُولَ) أي: بحرفِ جَرَّ الْمُوْصُولِ، بحيث يكون الْمُوْصُولُ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ وَالْعَائِدُ مَجْرُورًا بِالْبَاءِ أَيْضًا، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْجَارُ فَلَا حَذْفَ.

فَالْآنَ يُحَذَفُ الْعَائِدُ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ، بِشَرْطِ أَنْ يُجَرَّ بِالْحَرْفِ الَّذِي جَرَّ الْمُوْصُولَ، وَهَذَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ: (بِهَا الْمُوْصُولَ جَرَّ).

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ الدَّاخِلُ عَلَى الضَّمِيرِ مُطَابِقًا لَفْظًا وَمَعْنَى لِلْعَامِلِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ الدَّاخِلُ عَلَى الْمُوْصُولِ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَأْخُودٌ مِنْ مِثَالِ الْمُؤَلِّفِ: (مَرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ) فَصَارَ عِنْدَنَا الْآنَ شَرْطَانِ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: اتِّفَاقُ الْحَرْفَيْنِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: اتِّفَاقُ الْعَامِلَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى.

قوله: «مَرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ» أَصْلُهَا: (مَرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ بِهِ) فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ، وَحُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى حَرْفُ الْجَرِّ بَدُونِ

مَجْرُورٌ، ف: (مُرٌّ بِالَّذِي مَرَزْتُ بِهِ) هذا هو الأصل، و(مُرٌّ بِالَّذِي مَرَزْتُ) هذا بعد الحذف، وإنما جاز الحذف؛ لأنَّ العَامِلَيْنِ مُتَّفَقَانِ، وهما: (مَرٌّ) والحَرْفَانِ مُتَّفَقَانِ، وهما (الباء) والمعنى واحدٌ أيضًا، وأمَّا قوله: (فَهُوَ بَرٌّ) فهذا تكميلٌ للبيت.

مثال ذلك: قولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] وأصله: (مِمَّا تَشْرَبُونَ مِنْهُ) لكن حُذِفَ العائدُ، وهو الضَّمِيرُ المَجْرُورُ بـ(مِنْ) وحُذِفَ حَرْفُ الجرِّ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْقَى وَحْدَهُ، وصَارَتِ الْآيَةُ ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

فإن اختلفَ حَرْفُ الجرِّ فلا يُحَذَفُ المَجْرُورُ، فإذا قلتَ: (رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ) أي: (رَغِبْتُ أَنَا فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ أَنْتَ) فهل يُمَكِّنُ أَنْ نَحْذِفَ (الهَاءَ) في قوله: (عَنْهُ)؟ الجوابُ: لا، لاختلافِ الحَرْفِ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَوْجَدَ الحَرْفُ والجَارُ في قولنا: (فِيمَا رَغِبْتَ عَنْهُ) ولا يجوزُ الحذفُ.

ومثل ذلك أيضًا قولك وأنت داخلُ سفينةٍ: (رَكِبْتُ عَلَى مَا رَكِبْتَ فِيهِ) هنا لا يجوزُ حذفُ الهاءِ؛ لاختلافِ الحَرْفَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى، مع أَنَّ الرُّكُوبَ كُلَّهُ في السَّفِينَةِ، لكنَّ هذا جَعَلَ الرُّكُوبَ عَلَيْهَا، وهذا جَعَلَ الرُّكُوبَ فِيهَا؛ لَأَنَّهُ دَخَلَ فِي جَوْفِهَا.

وإن اختلفَ اللَّفْظُ في العَامِلَيْنِ امتنعَ الحذفُ أيضًا، فإن قلتَ: (وَقَفْتُ عَلَى مَا قُمْتَ عَلَيْهِ) أي: (وَقَفْتُ أَنَا عَلَى مَا قُمْتَ عَلَيْهِ أَنْتَ) أي: وَقَفْتُ، امتنعَ الحذفُ؛ لاختلافِ العَامِلَيْنِ لَفْظًا، وإن كان مَعْنَاهُمَا واحدًا وهو (الْوُقُوفُ).

ولو قلتَ: (وَقَفْتُ عَلَى مَنْ وَقَفْتَ عَلَيْهِ) تريدُ بالأوَّلِ القيامَ، وتريدُ بالثَّانِي

(الوقف) - الذي هو التَّحْيِيسُ والتَّسْيِيلُ - امتنع الحذف أيضًا؛ لاختلافِ العاملين في المعنى.

فصار الشرط في العائد المجرور بالحرف اتفاق الحرفين، واتفاق العاملين لفظًا ومعنى، والمثال في كتاب الله عزَّجَلَّ قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ وفي كلام المؤلف: (مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ).

والخلاصة: أنَّ العائد إمَّا أن يكون مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فالمرفوع إمَّا ضميرٌ هو صدرُ الصِّلة، فيجوزُ حذفُهُ، وسبقَ التفصيلُ فيه، هل هو كثيرٌ أو قليلٌ؟ وإمَّا غيرُ ضميرِ الصدر، فإنَّه لا يجوزُ حذفُهُ، مثل: (مَرَرْتُ بِاللَّذِينَ قَامَا) إذ لا يصحُّ أن أقول: (بِاللَّذِينَ قَامَ) أو (مَرَرْتُ بِاللَّذِينَ قَامُوا) إذ لا يصحُّ أن أقول: (بِاللَّذِينَ قَامَ)؛ لأنَّ الضميرَ المرفوعَ ليس صدرَ صِلةٍ.

والمُنصوبُ إمَّا أن يُنصبَ بفعلٍ أو بوصفٍ، وحذفُهُ جائزٌ بشرط أن يكون مُتَّصِلًا، فإن نُصبَ بحرفٍ لم يجزُ حذفُهُ، وإن كان مُتَفَصِّلًا^(١) لم يجزُ حذفُهُ أيضًا.

والمَجْرورُ إمَّا أن يكون مجرورًا بالإضافة، وإمَّا أن يكون مجرورًا بحرف الجرِّ، فالمَجْرورُ بالإضافة يُشترطُ أن يكون مجرورًا باسمِ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال، والمَجْرورُ بالحرفِ يُشترطُ اتفاقُ العاملين لفظًا ومعنى، واتفاق الحرفين لفظًا ومعنى.



(١) أي: منفصلًا وجوبًا كما تقدَّم.

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

قوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ» لله دَرُّ ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ حيثُ قال: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) ولم يقل: (المُعَرَّفُ بِأَلٍ)؛ لأنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعَرِّفُ بـ (أَمْ) وهي اللُّغَةُ الْحَمِيرِيَّةُ، وَحَمِيرُ قَبِيلَةٌ مِنْ قَبَائِلِ الْيَمَنِ؛ حيثُ يجعلونَ (أَمْ) بدلَ (أَلٍ) فيقولونَ: (انظُرْ إِلَى امْقَمَرِ) أي: انظُرْ إِلَى الْقَمَرِ، ويقولونَ: (امِرْ) بدلَ (اليرِ) وقيل: إِنَّ الرِّسُولَ ﷺ تَكَلَّمَ بِلُغَتِهِمْ فقال: «لَيْسَ مِنْ امِرٍّ امْصِيَامٌ فِي امْسَفَرٍ»^(١) والله أعلمُ هل هذا صحيحٌ، أو أنَّه مِنَ المَصْنُوعَاتِ.

على كُلِّ حالٍ: الرِّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قد يُخَاطَبُ بَعْضُ النَّاسِ بِلُغَتِهِمْ، لَكِنْ كَوْنُنَا نَقُولُ: صَحَّ الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ، فَاللهُ أَعْلَمُ.

فقوله: «المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ» لِيَشْمَلَ (أَلٍ) و (أَمْ) وليشْمَلَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَدَاةِ التَّعْرِيفِ (أَلٍ) كما سيأتي.

إِذْنِ: المَوْئَلَفُ بقوله: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) راعى في ذَلِكَ اللُّغَةَ، وَخِلَافَ الْعُلَمَاءِ.

وقولُ المَوْئَلَفِ: (المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) قال بَعْضُ الْمُحَشِّينَ: لا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ: (بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ) فلو قال: (المُعَرَّفُ بِالْأَدَاةِ) لكفى؛ لأنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا تُوجَدُ الْأَدَاةُ إِلَّا وَهِيَ مُعَرِّفَةٌ.

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٤٣٤)، رقم (٢٣٧٢٩).

لكننا نقول: الإضافة هنا بيانية، وليست اخترازية حتى نعتري على المؤلف،
إذن: لا بأس من قوله: (المعرّف بأداة التعريف).

والمعرّف بأداة التعريف هو الخامس من أنواع المعرفة؛ لأنّ أنواع المعرفة
هي: الضمير، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف بـ(أل) والمضاف إلى
واحد ممّا ذكر هو السادس، لكنّ المضاف إلى واحد ممّا ذكر كان معرفة بغيره،
وأما هذه الأنواع الخمسة فهي معرفة بذاتها ونفسها.



١٠٦- (أَل) حَرْفٌ تَعْرِيفِي، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ فَ(نَمَطٌ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَطُ)

الشرح

قوله: «أَوْ» هنا لتنويع الخلاف، يعني: أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اِخْتَلَفُوا هَلِ الْمَعْرِفُ (أَل) كُلُّهَا أَوْ اللَّامُ فَقَطْ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا (أَل) وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا (اللَّامُ) فَقَطْ، أَمَّا مَنْ قَالَوَا بِأَنَّهَا (أَل) فَقَالُوا: إِنَّ اللِّسَانَ يَنْطِقُ بِهَا (أَل) فَيَقُولُ: الْقَمَرُ، وَاللَّيْلُ، وَالشَّمْسُ، وَالنَّهَارُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَالَّذِينَ قَالُوا: (إِنَّهَا اللَّامُ فَقَطْ) قَالُوا: إِنَّ الْهَمْزَةَ هُنَا لَمْ يُؤْتَ بِهَا عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَصْلِ الْأَدَاةِ، لَكِنْ أُنِيبَ بِهَا لِإِمْكَانِ النُّطْقِ بِاللَّامِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهَا إِلَّا بِوَسْطَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَدْرَجْتَ وَقَلْتَ: (رَكِبْتُ الْبَعِيرَ) فَلَا تَأْتِي الْهَمْزَةُ، فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّامَ فَقَطْ هِيَ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، وَجِيءَ بِالْهَمْزَةِ؛ لِإِمْكَانِ النُّطْقِ بِالسَّكَنِ.

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَاذَا لَا تَجْعَلُونَهَا مَفْتُوحَةً، وَتَقُولُونَ: (لَبْعِيرٍ) بَدَلُ (الْبَعِيرِ)؟ قَالُوا: لِأَنَّهَا لَوْ فُتِحَتْ اشْتَبَهَتْ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَاذَا لَا تَجْعَلُونَهَا مَكْسُورَةً وَتَقُولُونَ: (لَبْعِيرٍ)؟ قَالُوا: حَتَّى لَا تُشْتَبِهَ بِلَامِ الْجَرِّ، وَلِمَاذَا لَا تَكُونُ مَضْمُومَةً فَتَقُولُونَ: (لُبْعِيرٍ)؟ قَالُوا: لَا نَظِيرَ لَهَا. إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِالْهَمْزَةِ، وَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ: (جِئْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ) فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْهَمْزَةَ حُذِفَتْ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟ أَوْ نَقُولُ: إِنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلًا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ الْآنَ؛ لِأَنَّا لَا نَأْتِي بِهَا إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، وَهُنَا لَا ضَّرُورَةَ، وَفِي الْكِتَابَةِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَكْتُبَ (مِنَ الْمَسْجِدِ)

فَإِنْ جَعَلْنَا الْهَمْزَةَ مِنَ الْأَدَاةِ فَكُتِبَ الْهَمْزَةُ، وَإِذَا قُلْنَا: الْهَمْزَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَدَاةِ وَأَنَّهَا تَسْقُطُ إِذَا لَمْ نَحْتَجْ إِلَيْهَا فَلَا تَكْتُبُهَا.

والخلاف في هذا - في الواقع - ليس فيه كبير فائدة؛ إذ لا يترتب عليه شيء، فهو كسؤالنا: هل البيضة هي الأصل أو الدجاجة هي الأصل؟! والمتبع الآن هو أن تأتي بالهمزة وتكتبها رسماً، وإن لم تكن محتاجاً إليها نطقاً وتعريفاً.
قوله: «عَرَفْتُ» يعني: أَرَدْتُ تعريفاً.

وقوله: «فَنَمَطُ عَرَفْتُ» هذا فيه إشكال من جهة الإعراب؛ لأنَّ (نَمَطُ) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةٌ (عَرَفْتُ) فِي مَحَلِّ نَعْتٍ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَسْتَوْفِ مَفْعُولُهُ، فَيَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: (فَنَمَطًا عَرَفْتُ) لِأَنِّي لَوْ قُلْتُ: (رَجُلًا أَكْرَمْتُ) فَهَذَا صَحِيحٌ وَجُوبًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ أَقُولَ: (رَجُلٌ أَكْرَمْتُ)؛ لِأَنَّ (رَجُلًا) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ مُقَدَّمٌ، فَمَا الْجَوَابُ؟ لَكِنَّهُمْ أَجَابُوا عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ بِأَنْ مَعْنَى (عَرَفْتُ) أَي: أَرَدْتُ تَعْرِيفَهُ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالتَّعْرِيفِ هُنَا الْإِرَادَةُ، وَمَفْعُولُهَا مَحْذُوفٌ، فَالْفِعْلُ هُنَا لَيْسَ وَاقِعًا عَلَى (نَمَطُ)؛ لِأَنَّ (نَمَطُ) هُنَا لَمْ يُعَرَّفْ بِخِلَافِ مَا إِذَا قُلْتُ: (رَجُلًا أَكْرَمْتُ) فَإِنَّ (رَجُلًا) مُكْرَّمٌ، أَمَّا هُنَا (نَمَطُ) لَمْ يُعَرَّفْ، وَلَكِنْ يُرَادُ تَعْرِيفُهُ، هَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ كَوْنِ الْمُؤَلَّفِ رَفْعُهُ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ ذِكَايِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: (فَنَمَطًا عَرَفْتُ) قُلْنَا: لَا يَصِحُّ هَذَا الْكَلَامُ؛ لِأَنَّكَ تُعَرِّفُهُ، فَقَدْ ذَكَرْتَهُ نَكْرَةً، أَمَّا لَوْ قَالَ: (فَالنَّمَطُ عَرَفْتُ) فَيَصِحُّ.

والمعنى: إِذَا أَرَدْتُ أَنْ تُعَرِّفَ كَلِمَةً (نَمَطُ) فَقُلْ: (النَّمَطُ) وَالنَّمَطُ: نَوْعٌ مِنَ الْبُسْطِ، وَجَمْعُهُ: (أَنْمَاطُ) كـ (سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ) وَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ تُعَرِّفَ (بَعِيرٌ)

فقل: (البَعِيرُ) وإذا أردت أن تُعرِّفَ (رَجُلٌ) فقل: (الرَّجُلُ)؛ ولهذا تجدُ الفرقَ بين قولِكَ لابْنِكَ: (أَعْطِنِي نَمَطًا) و(أَعْطِنِي النَّمَطَ) فإذا قلتَ: (أَعْطِنِي نَمَطًا) أعطاك أيَّ نمطٍ، وإذا قلتَ: (النَّمَطَ) أعطاك النَّمَطَ المعروف، وإذا قلتَ: (أَعْطِنِي سَجَّادَةً) للصَّلَاةِ، وفي البيتِ عِدَّةُ سَجَّادَاتٍ، فيُعطيك أيَّ سَجَّادَةٍ، وإذا قلتَ: (أَعْطِنِي السَّجَّادَةَ) أتى إليك بالسَّجَّادَةِ التي كنتَ تَعْتَادُ أن تُصَلِّيَ عليها، والفرقُ أنَّ (أَل) تُعرِّفُ المرادَ وتُعيِّنُهُ.



١٠٧- وَقَدْ تَزَادُ لَا زِمًا كَ: (اللَّاتِ) وَ(الْآنَ) وَ(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)

١٠٨- وَلَا ضَطْرَّارٍ كَ: (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا، (وَطِئْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) السَّرِيِّ

الشرح

قوله: «قَدْ تَزَادُ لَا زِمًا» يعني: قد تَزَادُ أداة التعريف، ولا يَحْصُلُ بها التعريف، ويكون التعريف بغيرها، لكن لا بُدَّ من الإتيان بها فتكون زيادتها لازمة.

لكن لماذا زيادتها لازمة؟

الجواب: لأنه لا يُمكنُ لهذه الكلمات أَنْ تَنْفَكَ عنها، فهي هكذا سُمِعَتْ من العرب، إِذَنْ: هي زائدة؛ لأنها لم تُقَدْ تعريفًا، ولازمة؛ لأنها صَارَتْ مِنْ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ.

قوله: «كَاللَّاتِ» (اللَّاتِي) اسمٌ مَوْصُولٌ جَمْعُ (الَّتِي) وقد قال ابنُ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَ: (الَّذِينَ) نَزَرًا وَقَعَا

وَأَتِي بـ(أَل) فيها، مع أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بدونها؛ لأنها اسمٌ مَوْصُولٌ، والمَوْصُولُ يَتَعَرَّفُ بدونها، فهو يَتَعَرَّفُ بِالصِّلَةِ؛ فلذلك لم تكنْ فيه أداة تعريف، بل كانت زائدة.

قوله: «وَالْآنَ» (الْآنَ) ظَرَفُ زَمَانٍ لِلْحَاضِرِ، كما أَنَّ (عَدَا) لِلْمُسْتَقْبَلِ، و(أَمْسٍ) لِلْمَاضِي، فَتَقَاسَمَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الزَّمَانَ، فَ(الْآنَ) (أَل) فيها لازمة،

لكن على كلام المؤلف أن (أل) في (الآن) زائدة؛ لأن المعرفة حصلت بدونها، فهي عنده بمنزلة اسم الإشارة، وقال بعض النحويين: (أل) في (الآن) ليست زائدة، وأنها أفادته المعرفة، وأنها للعهد الحضورى، فهي مثل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] والخلاف في هذه المسألة شبه لفظي، لا ترتب عليه فائدة.

قوله: «الذين» اسم موصول لجماعة الذكور، وقد زيد فيه (أل) ولم نقل: إنها معرفة؛ لأن التعريف حصل بالصلة، إذن: كل ما فيه (أل) من الأسماء الموصولة (الذي، التي، اللاتي، الذين،...) فإن (أل) فيه زائدة لازمة، وليست حرف تعريف؛ لأن التعريف حصل بدونها.

قوله: «اللآت» هذه غير (اللآت) الأولى، فهذه اسم لصنم تعبده قريش، قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩].

فـ(اللآت) لما كان اسماً لصنم كان علماً، والعلم معرف بغير (أل)؛ لأن طريق تعريفه العلمية، إذن (أل) فيه زائدة؛ لأنه لم يستفد منها، فهي زائدة لازمة؛ لأنه لم يسمع من العرب إلا بهذا اللفظ.

وإذا قلنا: إنها اسم فاعل من (لَتَّ - يَلُتُّ) - كما قيل به - وإن أصلها: (اللآت) بالتشديد، وخففت لكثرة الاستعمال، فواضح أن (أل) فيها ليست من بنية الكلمة، وإذا قلنا: إنها من بنية الكلمة صارت زائدة؛ لأن العلمية أغنت عن التعريف عنها.

وقوله: «ثم اللآت»: أتى بـ(ثم) الدالة على التراخي؛ لتأخر رتبته؛ لأنه صنم ليس من حقه أن يساوي غيره، ولا أن يكون قبل غيره.

فـ(أَل) في هذه الأمثلة لا يمكنُ أَنْ تَسْقُطَ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّهَا مِنْ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ،
فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ فِي (الَلَّاتِ) -التي هي جمعُ اسمِ مَوْصُولٍ لْجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ-:
(جَاءَ لَاتٍ قُمْنَنَ) وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (حَضَرَ زَيْدٌ أَنْ) بِمَعْنَى الْآنَ، وَكَذَلِكَ
لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (جَاءَ لَذَيْنَ قَامُوا)؛ لِأَنَّ (أَل) هُنَا مِنْ بِنْيَةِ الْكَلِمَةِ، فزِيَادَتُهَا
لَازِمَةٌ^(١).

قَوْلُهُ: «وَلَا ضَطْرَّارٍ» أَي: وَتُرَادُ أَدَاءُ التَّعْرِيفِ لِلضَّرُورَةِ، وَالضَّرُورَةُ عِنْدَ
النَّحْوِيِّينَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا الْجُوعُ وَالْعَطَشُ وَالْعُرْيُ، لَكِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الشُّعْرُ؛ لِأَنَّ النَّظْمَ
يَضْطَرُّ النَّاطِمُ لِأَنَّهُ يَخْرُجُ عَنِ الْقَوَاعِدِ، وَالْحَرِيرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمُلْحَةِ يَقُولُ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشُّعْرِ الصَّلِيفُ أَنْ يَضْرِبَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ^(٢)

الشَّاهِدُ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ: (الصَّلِيفُ) فَالشُّعْرُ هُوَ الَّذِي يُرْغِمُكَ عَلَى أَنْ تَزِيدَ
كَلِمَةً، أَوْ تَحْدِفَ كَلِمَةً، أَوْ تُغَيِّرَ صِيغَةً، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ» بَنَاتُ الْأَوْبَرِ: أَصْلُهَا: (بَنَاتُ أَوْبَرٍ).

فَمَا هِيَ بَنَاتُ أَوْبَرٍ؟ هَلْ أَوْبَرٌ عَلَّمَ لِرَجُلٍ لَهُ بَنَاتٌ؟

الجوابُ: لَا، بَلْ هِيَ اسْمٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْكَمْنَةِ، وَالْكَمْنَةُ هِيَ الَّتِي يُسَمِّيَهَا
الْعَامَّةُ عِنْدَنَا (الْفَقْعَ) وَسُمِّيَتْ فَقْعًا؛ لِأَنَّهَا تَفْقَعُ الْأَرْضَ، وَهِيَ بَنَاتٌ مَعْرُوفٌ
يَخْرُجُ فِي أَيَّامِ الْأَمْطَارِ الْكَثِيرَةِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَرْدُوها بَنَاتُ أَوْبَرٍ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ
الشَّاعِرُ:

(١) وهذا هو القسم الأول من زيادتها.

(٢) البيت في مُلْحَةِ الإعراب للحريري (ص: ٦١).

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(١)

وبناتُ الأوبَرِ رديئةُ الطَّعم، وتُرابها كثيرٌ، وهي أيضًا صغيرةٌ، فهذه لا تُجنى، فهي تُتعبُ الإنسان، وفائدتها قليلةٌ.

الشَّاهدُ قوله: (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) وهي بدونُ ضرورةٍ (بَنَاتُ أَوْبَرٍ) لكن لضرورة الشعر زادها الشَّاعِرُ، لكن لو أرادَ إنسانٌ الآنَ أن يزيدها، فهل له ذلك؟ نقولُ: لا؛ لأنك لست بعربيٍّ، وهي ليست لغةً حتَّى نقولَ: لك ما شئتَ حتَّى تختارَ من لغاتِ العربِ، فهي للضرورة، والضرورة تُقدَّرُ بقدرها.

لكن لو قال هذا الشَّاعِرُ: أَلَيْسُوا رِجَالًا؟ قلنا: بلى، فيقولُ: وأنا رَجُلٌ، فإذا كان شِعْرُهُم يَضْطَرُّهُمْ إلى مُخَالَفَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - عند النَّاسِ - فكذلك أنا، فنقولُ: إن أرادَ أن يُجادِلَنَا قلنا له: اصْنَعْ مَا شِئْتَ.

قوله: «كَذَّا» أي: كمثل بناتِ الأوبَرِ.

قوله: «كَذَّا» جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ.

«وَطِيتَ النَّفْسَ» بمنزلةِ المُفْرَدِ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِنْتِدَاءِ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ، فهي بمنزلةِ قولِكَ: (كَذَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ) فَحَذَفَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ (قَوْلُ الشَّاعِرِ) وأتى بالمَقُولِ حَاكِيًا لِلْجُمْلَةِ، فهو قد أتى بها مُحْكِيَةً في بَيْتِ مَشْهُورٍ - وسيأتي - فالمؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أرادَ أن يحكيَ هذه الجملةَ بِرَمَتْهَا؛ ولهذا لولا أَنَّهُ أرادَ الْحِكَايَةَ ما استقامَ الكلامُ، وكان عليه أن يقولَ: (كَذَّا طِيتَ النَّفْسَ) لكن لما قالَ: (كَذَّا وَطِيتَ) فمعناه أَنَّهُ

(١) ابن عقيل في شرحه (١/ ١٨١).

أَرَادَ بِذَلِكَ حِكَايَةَ كَلَامِ الشَّاعِرِ.

قَوْلُهُ: «وَطِئْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي» يُشِيرُ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ، وَطِئْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو^(١)

وقول الشاعر: (وَطِئْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو) هل هذا ذمٌ له أو مدحٌ؟ الظاهر أن هذا الرجل رجلٌ شريفٌ، وأن هؤلاء يطلبون منه العُتْبَى، وأن يَرْضَى عنهم؛ لأن هذا الرجل رجلٌ له مكانته، إذا صدَّ عن أحدٍ فله مكانته، فالذي يظهر - والله أعلم - أن ابن مالك فهم هذا؛ ولهذا قال: (يا قَيْسُ السَّرِي) أي: الشريف، كما قال ابن مالك في بابِ المبتدأ: (كَهُمْ سَرَاةٌ شُعْرًا) أي: شرفاء.

الشاهدُ قَوْلُهُ: (النَّفْسُ) حيثُ زاد (أل) في التَّمْيِيزِ (النَّفْسُ) فـ(النَّفْسُ) هنا تَمْيِيزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعلِ، وأصلُهُ: (طَابَتْ نَفْسُكَ) والتَّمْيِيزُ عند البَصْرِيِّينَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، ولا مَخْرَجَ لَهُمْ إِذَا اسْتَدِلَّ بِهَذَا الْبَيْتِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، لا مَخْرَجَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ (أل) زائدةٌ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى كَلِمَةٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ مَعْرِفَةً، فَهِيَ لَا تَتَعَرَّفُ بِهَا، فَهِيَ إِذَنْ زائدةٌ؛ لِأَنَّ مَدْخُولَهَا لَمْ يَتَعَرَّفْ بِهَا، وَلَكِنَّ الْكُوفِيِّينَ يُجَالِفُونَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ التَّمْيِيزَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً.

(١) البيت لرشد بن شهاب الشكري في المقاصد النحوية (١/ ٥٠٢)، والذَرُّ اللوامع (١/ ١٣٨)، وشرح اختيارات الفضل (ص: ١٣٢٥).

وقولهم: هو الرَّاجِحُ بناءً على القاعدة أنَّ الرَّاجِحَ في النَّحْوِ ما كان أسهلَّ، وعلى ذلك نقول: الصَّوابُ أنَّ (أل) هنا ليست زائدة، بل مُعرِّفةٌ، ولا مانع، أو نقول: إنَّها مُعرِّفةٌ، لكن لا يبيحُ التَّمييزُ مَعْرِفَةً إِلَّا في الضَّرورة، أمَّا أن نقول: (زائدة) بناءً على قواعِدنا فلا؛ لأنَّنا لا نَحْكُمُ على العَرَبِ، بل العربُ هم الذين يَحْكُمُونَ بِلُغَتِهِمْ، أمَّا نحن فغايةُ ما هنالك أنَّنا نَسْتَبِطُ مِنْ كلامِهِمْ قواعدَ نُقَعِّدُها، أمَّا أن نَحْكُمَ على قولهم بالشُّذوذِ، أو بالزِّيادة، أو النِّقصِ؛ مِنْ أَجْلِ مُحالْفَةِ قواعِدنا، فمعنى ذلك أنَّ الفَرَعَ يَنْقَلِبُ أَصْلاً.

فإذا أُورِدَ عليهم هذا البيث قالوا: هذا ضَرورةٌ، فهي زائدةٌ؛ لأنَّها دَخَلَتْ على كَلِمَةٍ يَجِبُ أن تكونَ نَكِرَةً صِناعَةً لا لُغَةً، إِلَّا إذا تَأَكَّدنا أنَّ التَّمييزَ لم يَرِدْ عن العَرَبِ مُعَرِّفاً، فهي لُغَةٌ، والأصلُ في هذا البيث: (وَطِئْتَ نَفْسًا) فزادَ (أل) للضَّرورة.

إِذَنْ: علامةُ كونها زائدةً باضْطِرارٍ نقول: إذا دَخَلَتْ على ما يَجِبُ أن يكونَ خالِياً منها في الشُّعْرِ فهي زائدةٌ للضَّرورة^(١).

إِذَنْ (أل) المُعرِّفةُ قد تُزادُ زيادةً لازمةً، وقد مَثَّلَ المؤلِّفُ بثلاثةِ أمثلةٍ: (اللات، الآن، وما فيه (أل) مِنَ الأَسْماءِ المُوصولةِ) وقد تُزادُ للاضْطِرارِ، مثل: (بَنَاتِ الأَوْبَرِ، وَطِئْتَ النَفْسَ يا قَيْسُ).

(١) وهذا هو القسم الثاني من زيادتها.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقِسْمَ الثَّالِثَ مِنْ زِيَادَةِ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ فَقَالَ:

١٠٩- وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

١١٠- كَ: (الْفَضْلُ) وَ(الْحَارِثُ) وَ(النُّعْمَانُ) فَاذْكُرْ ذَا وَحْدُفُهُ سَيَّانِ

الشرح

قوله: «بَعْضُ الْأَعْلَامِ» يدلُّ على أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الْأَعْلَامِ بِلِ بَعْضُهَا.

قوله: «عَلَيْهِ» لِمَاذَا قَالَ: (عَلَيْهِ) وَلَمْ يَقُلْ: (عَلَيْهَا)؟ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ: (عَلَيْهِ) يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ، وَالْبَعْضُ مُفْرَدٌ.

قوله: «دَخَلَا» هَلِ الْأَلْفُ لِلتَّشْبِيهِ أَوْ لِلإِطْلَاقِ؟ نَقُولُ: إِذَا جَعَلْنَا الْأَلِفَ فِي قَوْلِهِ: (دَخَلَا) لِلتَّشْبِيهِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَإِنْ جَعَلْنَا الْأَلِفَ لِلإِطْلَاقِ - أَيُّ: إِطْلَاقِ الرَّوِيِّ - فَإِنَّ الْمُرَادَ (دَخَلَ) أَيُّ: أَدَاةِ التَّعْرِيفِ، يَعْنِي: بَعْضُ الْأَعْلَامِ تَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَل) وَنَقُولُ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُفَدْ تَعْرِيفًا؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عِلْمٍ، فَتَكُونُ زَائِدَةً. لَكِنْ لِمَاذَا تُزَادُ إِذَنْ؟

الْجَوَابُ: (لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا) هَكَذَا عَلَّلَ، وَالنَّحْوِيُّونَ قَدْ يُعَلِّلُونَ بِعِلَلٍ عَلَيْهِ أَوْ مَبْنِيَّةٍ، وَالْمَهْمُ أَنَّهُمْ يُدْخِلُونَهَا لِأَجْلِ أَنْ يَلْمَحَ السَّامِعُ مَا نُقِلَ عَنْهُ هَذَا الْعِلْمُ؛ وَلِذَا قَالَ: (عَنْهُ) أَيُّ: عَنْ هَذَا الْبَعْضِ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ، أَنَّهَا تُزَادُ لِلْمَحِ الْأَصْلِ.

مِثَالُهُ: (كَالْفَضْلِ) أَيُّ: الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِثْلًا، وَأَصْلُهُ لَوْ حُذِفَتْ (أَل) لَقِيلَ: (فَضْلٌ) وَيَصِحُّ الْكَلَامُ، وَلَمْ نَحْتَجْ إِلَى (أَل) لِأَنَّهُ عِلْمٌ حَصَلَتْ

مَعْرِفَتُهُ بِالْعِلْمِيَّةِ، فَلَا حَاجَةَ لـ (أَل).

إِذَنْ: تَكُونُ (أَل) فِي مِثْلِ هَذَا زَائِدَةٌ، لَكِنْ؛ لِأَجْلِ لَمَحِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ؛ لِأَنَّ (فَضْلًا) مَصْدَرٌ فَضْلٌ يَفْضُلُ فَضْلًا، فَإِذَا سَمِعَ السَّامِعُ (الْفَضْلَ) ذَهَبَ ذِهْنُهُ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى الَّذِي يُرْغَبُ فِيهِ، فَيَكُونُ تَفَاوُلًا بِأَنْ يَكُونَ هَذَا الرَّجُلُ الْمُسَمَّى بِالْفَضْلِ ذَا فَضْلٍ، وَذَا شَرَفٍ.

ومثله: (الْحَارِثُ) يُسَمَّى حَارِثًا، وَيُسَمَّى (الْحَارِثَ) وَ (أَل) زَائِدَةٌ، وَوَجْهُ زِيَادَتِهَا أَنَّهُ لَا يُجْتَنَاجُ إِلَيْهَا فِي تَعْرِيفٍ مَذْخُولِهَا؛ لِأَنَّ مَذْخُولَهَا مَعْرِفَةٌ بِكُونِهِ عِلْمًا، وَإِنَّمَا أُدْخِلَتْ لِللَّمَحِ الْأَصْلِ، وَهُوَ (الْحَارِثُ) الَّذِي هُوَ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنَ الْحَرِثِ، فَكَأَنَّ الَّذِي وَضَعَ هَذَا الْاسْمَ لَهُ أَرَادَ التَّفَاوُلَ بِأَنَّ هَذَا الْمُسَمَّى يَكْبُرُ، وَيَكُونُ حَارِثًا عَامِلًا، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَامٌ»^(١).

قَوْلُهُ: «النُّعْمَانُ»: ك: (النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَ (النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّرٍ) وَكَ (أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ) وَ (النُّعْمَانُ) فِي الْأَصْلِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الدَّمِّ، وَالْدَّمُّ أَحْمَرٌ، فَيُسَمَّى الْإِنْسَانُ وَلَدَهُ (النُّعْمَانُ) تَفَاوُلًا بِأَنْ يَظْهَرَ أَحْمَرٌ، وَالْغَالِبُ أَنَّ الْحُمْرَةَ تَدُلُّ عَلَى الصَّحَّةِ وَالنَّشَاطِ؛ وَلِهَذَا يَقَالُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا رُؤِيَ وَجْهُهُ أَصْفَرَ: (لَا بَأْسَ عَلَيْكَ) إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ مَرِيضٌ، فَيُسَمَّى وَلَدَهُ بِالنُّعْمَانِ لِللَّمَحِ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْحُمْرَةُ فِي الدَّمِّ، فَهُوَ إِذَنْ مَنقُولٌ مِنْ اسْمٍ جَامِدٍ، وَلَيْسَ مِنْ مُشْتَقٍّ، وَجُعِلَ عِلْمًا، مِثْلُ قَوْلِكَ: (أَسَدٌ) فَهُوَ عَلَمٌ لَكِنَّهُ مَنقُولٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِشَارَةً إِلَى الْأَصْلِ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده: (٣٤٥/٤)، رقم ١٩٠٥٤، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠).

فـ(أل) في هذه الأمثلة زائدة؛ للاستغناء عنها بالعلمية السابقة عليها، فهي داخلة على علم.

قوله: «فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانٍ» يعني: بـ(ذَا) أداة التعريف، أي: من حيث المعرفة، أمّا من حيث المعنى فيختلف؛ لأنّ الذي يَضَعُ (أل) لِلْمَحِ الأصل ليس كالذي لا يَضَعُهَا، لكن من حيث أنّه معرفة فذكره وحذفه سِيَّانٍ، أي: سواء، فهي لا تَجْعَلُهُ معرفة بعد أن كان نكرة، فلو حذفت (أل) وقلت: (فَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ) فإنه يَبْقَى على عِلْمِيَّتِهِ، وَيَبْقَى معرفة، ومثله لو قلت: (حَارِثُ) أو (هَمَامُ) من (الحَارِثُ والهَمَامُ) فيبقى على عِلْمِيَّتِهِ، وكذلك يبقى معرفة، والصحفيون الآن يُدْخِلُونَ (أل) على الأسماء المعظمة فيقولون مثلاً: (الفَيْضُ) (الحَالِدُ) (الفَهْدُ) وما أشبه ذلك؛ إشارة إلى لَمَحِ الأصل.

وبناء على استعمالنا نحن -ولا أدري هل العرب أيضاً يقصدون هذا- فإنّما يراودها -مع اللَّمَحِ- الزيادة في التعظيم.

والخلاصة أنّ اللام، أو (أل) التعريف تُزَادُ على أوجه ثلاثة:

الوجه الأول: أن تُزَادَ لازمة، بحيث تكون من بنية الكلمة، كالألّات، والذين، والآن... إلخ.

الوجه الثاني: أن تُزَادَ للضرورة، كما مرّ بنا من الشعر.

الوجه الثالث: أن تُزَادَ لِلْمَحِ الأصل، كالفضل، والحارث، والنعمان، وهذه الزيادة إن شئت فاذكرها، وإن شئت فلا، ولا يؤثر حذفها أو ذكرها بالنسبة لكون مدخولها معرفة.



١١١- وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ (أَل) كَ: (الْعَبَّة)

الشرح

قوله: «عَلَمًا» خبر (يَصِيرُ) مُقَدَّم.

و«مُضَافٌ» اسم (يَصِيرُ).

والمعنى: أنه قد يكون المضاف، أو المحل بـ (أَل) عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، يعني: بالأغلبية، وهنا قد يقول قائل: إِنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُذَكَّرَ هَذَا الْبَيْتُ وَمَا بَعْدَهُ فِي بَابِ الْعَلَمِ، لَا فِي بَابِ الْمَعْرِفِ بـ (أَل)؛ لَأَنَّهُ قَالَ: (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ) لَكِنْ كَأَنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا تَعَرَّضَ لِدُخُولِ (أَل) عَلَى بَعْضِ الْأَعْلَامِ لِلْمَحِ الْأَصْلِ اسْتَطْرَدَ، وَذَكَرَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ لَا يَكُونُ عَلَمًا فِي الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (أَل) إِذَنْ (أَل) قَدْ تَوَثَّرَ فِي شَيْءٍ لَيْسَ بِعَلَمٍ - فِي الْأَصْلِ - فَيَصِيرُ عَلَمًا بِوَاسِطَةِ (أَل).

وَذَكَرَ شَيْئًا يُسْتَخْدَمُ أَيْضًا، وَهُوَ الْمُضَافُ، فَقَدْ يَكُونُ الْمُضَافُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِهِ إِلَّا هَذَا الرَّجُلُ، مَعَ أَنَّهُ صَالِحٌ لَهُ وَلِغَيْرِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ: (ابْنُ عُمَرَ) فَإِذَا قِيلَ: (وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ) ذَهَبَ الدَّهْنُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَصَارَ (ابْنُ عُمَرَ) عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ لَا بِالتَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَبْنَاءِ عُمَرَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ابْنُ عُمَرَ، لَكِنْ غَلَبَ هَذَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَطْ.

كَذَلِكَ (ابْنُ عَبَّاسٍ) هُوَ عَلَمٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِالْغَلْبَةِ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ أَبْنَاءِ الْعَبَّاسِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمِثْلُهُ: ابْنُ الزُّبَيْرِ

لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ إِذَا قِيلَ: ابْنُ عَبَّاسٍ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ،
وَإِذَا قِيلَ: ابْنُ عُمَرَ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَإِذَا قِيلَ: ابْنُ الزُّبَيْرِ، فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ، وَهَلُمَّ
جَرًّا.

فمعنى الكلام: أَنَّ الْكَلِمَةَ قَدْ تَصِيرُ عَلَمًا لَا بِالْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ؛ لِأَنَّهَا وَضِعَتْ
عَلَمًا لِشَخْصٍ، وَلَكِنْ بِالْغَلْبَةِ، هَذَا الْمُضَافُ.

قوله: «أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ» الْعَقَبَةُ فِي الْأَصْلِ: اسْمٌ لِكُلِّ مَضْعِدٍ فِي
جَبَلٍ وَغَيْرِ، لَكِنْ مُرَادُهُ بِالْعَقَبَةِ هُنَا عَقَبَةٌ مَخْصُوصَةٌ، وَهِيَ الْعَقَبَةُ الَّتِي عِنْدَهَا الْجَمْرَةُ
فِي مَنَى.

ونحن - في الحقيقة - لَا نُوَافِقُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى هَذَا، فَصَحِيحٌ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ
تَتَحَدَّثُ عَنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَقُلْتَ: (الْعَقَبَةُ) فَاَلْمُرَادُ بِهَا الْجَمْرَةُ، لَكِنْ إِذَا كُنْتَ
تَتَحَدَّثُ عَنْ مَوْضُوعٍ آخَرَ - كَالْخُلُجَانِ مَثَلًا - أَوْ تَتَحَدَّثُ عَنْ مَوْضُوعٍ فِي السِّيَاسَةِ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ تَقُولُ: (سَافَرْتُ إِلَى الْعَقَبَةِ) فَإِنَّكَ لَا تَقْصِدُ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ، بَلْ
تَقْصِدُ الْعَقَبَةَ الَّتِي يَنْتَهِي خَلِيجُ عِنْدَهَا، وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: الْعَقَبَةُ فِي الْأَصْلِ: اسْمٌ
لِكُلِّ طَرِيقٍ فِي جَبَلٍ وَغَيْرِ، لَكِنَّهُ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى اسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْعَقَبَةُ الَّتِي
عِنْدَهَا الْجَمْرَةُ، وَالثَّانِي: الْعَقَبَةُ الَّتِي عِنْدَ مُنْتَهَى خَلِيجِ الْعَقَبَةِ.

كَذَلِكَ (الْمَدِينَةُ) عَلَمٌ عَلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -
بِالْغَلْبَةِ، وَإِلَّا فَهِيَ صَالِحَةٌ لِكُلِّ مَدِينَةٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ
يَسْتَعِيذُ﴾ [الفصل: ٢٠] فـ ﴿الْمَدِينَةِ﴾ هُنَا لَيْسَتْ مَدِينَةُ الرَّسُولِ ﷺ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَكَاكَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: ٤٨] فَاَلْمُرَادُ بِهَا هُنَا

مدينة صالح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرَضَ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المتافقون: ٨] فالمرادُ مدينةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

إِذِنْ: الْمَدِينَةُ أَصْلُهَا لَيْسَتْ عَلَمًا، بَلْ هِيَ اسْمُ الْبَلَدِ الَّذِي يَجْمَعُ النَّاسَ، لَكِنَّهَا صَارَتْ عَلَمًا عَلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بِالْغَلْبَةِ، فَكُلَّمَا قَرَأْتَ فِي الْكُتُبِ الْإِسْلَامِيَّةِ (الْمَدِينَةَ) انْصَرَفَ ذِهْنُكَ إِلَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَا نَقُولُ: الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ؛ لِأَنَّ الْمُنَوَّرَةَ لَا نَعْرِفُ لَهَا أَصْلًا، وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: إِنَّ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ لَهَا أَصْلٌ، وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَتَانَا مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ أَظْلَمَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ»^(١).

نَقُولُ: قَدْ يَكُونُ لَهَا أَصْلٌ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يُسَمَّهَا الصَّحَابَةُ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ، وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ السَّابِقُونَ فَيُسَمُّونها (الْمَدِينَةَ النَّبَوِيَّةَ) أَوْ يَقُولُونَ (الْمَدِينَةَ) وَيَسْكُتُونَ، وَكَذَلِكَ (مَكَّةُ الْمُكَرَّمَةُ) أَيْضًا مَا عَلِمْنَاها فِي السَّابِقِ تُوصَفُ بِهَذَا الْوَصْفِ.

وَمِثْلُهُ: (الْكِتَابُ) عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ، إِذَا قِيلَ: (الْكِتَابُ) فَالمرادُ كِتَابُ سَيِّدِنِهِ، مَعَ أَنَّ كَلِمَةَ (كِتَابٍ) صَالِحَةٌ لِكُلِّ كِتَابٍ، وَمُمْكِنٌ أَنْ نَقُولَ: (الْكِتَابُ الْمُبِينُ) يَعْنِي: الْقُرْآنَ، وَهُوَ عَلَمٌ بِالْغَلْبَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَمْدٌ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ ۝ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ [الدخان: ١-٣].



(١) أخرجه الترمذي: كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل النَّبِيِّ ﷺ، رقم (٣٦١٨)، وابن ماجه: كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ، رقم (١٦٣١).

١١٢- وَحَذَفَ (أَل) ذِي إِنْ تُنَادٍ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

الشرح

قوله: «ذِي» المُشَارُ إليه أَقْرَبُ مَذْكُورٍ، وَأَقْرَبُ مَذْكُورٍ مِنْ أَقْسَامِ (أَل) عِنْدَنَا هُوَ (الْعَقَبَةُ) وَالْمَقْصُودُ الَّذِي يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ.

وعلى ذلك نقول: يَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ: (ذِي) مَا كَانَ لِلْغَلْبَةِ ك: (الْعَقَبَةُ) وَقَدْ يَدْخُلُ مَا كَانَ لِلْغَلْبَةِ، وَلَمَحِ الْأَصْلُ.

وقوله: «وَحَذَفَ أَل ذِي إِنْ تُنَادٍ، أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ» يعني: إِذَا أَصْفَتْ مَدْخُولَ (أَل) وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تَحْذِفَ (أَل) فَتَقُولَ: (عَقَبَةُ مِنِّي) وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (الْعَقَبَةُ مِنِّي) كَذَلِكَ إِذَا نَادَيْتَ وَجَبَ عَلَيْكَ أَنْ تَحْذِفَ (أَل) مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (الصَّعِيقُ) وَ(الصَّعِيقُ) فِي الْأَصْلِ: صِفَةُ لِكُلِّ مَنْ مَاتَ بِصَاعِقَةٍ، لَكِنْ خُصَّ بِهِ أَحَدُ الْعَرَبِ، وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ مَضِيًّا، وَفِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ هَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، وَمَعَهَا رَعْدٌ، فَأَفْسَدَتِ الرَّمَالَ عَلَيْهِ الطَّعَامَ، فَجَعَلَ يَسُبُّ الرِّيْحَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ صَاعِقَةً فَأَخْرَقَتْهُ، فَسُمِّيَ بِذَلِكَ (الصَّعِيقُ) فَهُوَ صَارَ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ، فَعِنْدَمَا أَنَادِي مِثْلَ هَذَا أَقُولُ: (يَا صَعِيقُ) وَلَا أَقُولُ: (يَا الصَّعِيقُ) وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ اجْتِمَاعِ (أَل) مَعَ حَرْفِ النَّدَاءِ وَمَعَ الْإِضَافَةِ إِلَّا بِشُرُوطٍ مَعْرُوفَةٍ.

قوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ» يعني: فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ قَدْ تَنْحَذِفُ (أَل) فَتَقُولُ: (عَقَبَةُ) وَتَقُولُ: (صَعِيقُ) وَمَا أَشَبَّهُهُمَا.

لكنَّ قوله: (قَدْ تَنْحَذِفُ) يُفِيدُ التَّقْلِيلَ، وفي الحقيقة حَتَّى (المَدِينَةُ) ما أَظُنُّ أَحَدًا يَقُولُ: (مَدِينَةُ) بل يُقَالُ: (المَدِينَةُ) وإذا أُضِيفَتْ قِيلَ: مَدِينَةُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبهذا انْتَهَى الكلامُ على المُحَلِّ بِـ (أَل) لكنَّ المؤلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يبيِّنْ لنا (أَل) المَعْرِفَةَ مِنْ حَيْثُ المعنى، وهو مُهمٌّ، لكنَّ غَيْرَهُ تَكَلَّمَ عليها، يقولون: إِنَّ (أَل) جِنْسِيَّةٌ وَعَهْدِيَّةٌ، والجِنْسِيَّةُ إمَّا أَنْ تكونَ لبيانِ حَقِيقَةِ الجِنْسِ، أو لبيانِ اسْتِغْراقِ الجِنْسِ، والعَهْدِيَّةُ إمَّا: ذَكَرِيَّةٌ، أو ذَهْنِيَّةٌ، أو حُضُورِيَّةٌ.

فالأقسامُ الآنَ خَمْسَةٌ: اثنانِ للجِنْسِيَّةِ، وثلاثةٌ للعَهْدِيَّةِ، يعني: أَنَّ (أَل) المَعْرِفَةَ تكونُ تَارَةً لبيانِ حَقِيقَةِ الجِنْسِ، أو لبيانِ اسْتِغْراقِ الجِنْسِ، وهذه هي الجِنْسِيَّةُ، وتارةً تكونُ للعَهْدِ الذَّكَرِيِّ، أو الذَّهْنِيِّ، أو الحُضُورِيِّ؛ ولهذا أمثلةٌ.

فالتى لبيانِ حَقِيقَةِ الجِنْسِ هي التى يُقْصَدُ بها بَيَانُ حَقِيقَةِ الجِنْسِ، مثلُ: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ) يعني: جِنْسُ الرِّجَالِ خَيْرٌ مِنْ جِنْسِ النِّسَاءِ، ومنه قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] يعني: جِنْسُ الرِّجَالِ قَوَّامُونَ عَلَى جِنْسِ النِّسَاءِ، ومثلُ أَنْ تقولَ: (الإنسانُ مُكوَّنٌ مِنْ لَحْمٍ وَعَظْمٍ وَدَمٍ وَعَصَبٍ، وما أَشَبَّهُ ذلكَ) يعني: حَقِيقَةُ الإنسانِ.

فالتى لبيانِ الحَقِيقَةِ لا تَقْتَضِي الشُّمُولَ؛ لأنَّنا إذا قُلْنَا: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ) لا يَسْتَلْزِمُ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الرِّجَالِ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ امرأةٍ، ولا يَقْتَضِي قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الرِّجَالِ قَوَّامٌ عَلَى كُلِّ امرأةٍ مِنَ النِّسَاءِ، لكنَّ هذا الجِنْسُ على هذا الجِنْسِ.

وقد تكونُ لاستِغراقِ الجنسِ، وعلامتها أن يَحُلَّ محلُّها (كُلُّ) مثل: قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ١-٢] أي: إنَّ كُلَّ إنسانٍ، ومثْلُ قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] أي: خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ، وكقوله تعالى: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الانباء: ٢٧] أي: خُلِقَ كُلُّ إنسانٍ، إِذَنْ (أَل) التي للاستِغراقِ تُفيدُ أن هذا الحُكْمَ ثابتٌ لجميعِ أفرادِ مَدْخُولِ (أَل).

والتي للعَهْدِ تكونُ للعَهْدِ الذَّكْرِيِّ، والعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، والعَهْدِ الحَضُورِيِّ، فأَمَّا التي للعَهْدِ الذَّهْنِيِّ، فهو ما كان مَعْهُودًا بَيْنَ النَّاسِ فِي أَذْهَانِهِمْ، مِثْلُ: (قَالَ النَّبِيُّ) فَالْنَبِيُّ مَعْهُودٌ ذَهْنًا، وَهُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَتَقُولُ: (قَضَى الْقَاضِي بِكَذَا وَكَذَا) فَالْقَاضِي مَعْهُودٌ، وَهُوَ قَاضِي بِلَادِهِ؛ لِأَنَّ (أَل) لِلْعَهْدِ الذَّهْنِيِّ.

وَأَمَّا التي للعَهْدِ الذَّكْرِيِّ، فَهِيَ الَّتِي تَعُودُ إِلَى شَيْءٍ سَابِقٍ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَآزَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل: ١٥-١٦] وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشَّح: ٥-٦] فَالْعَهْدُ الذَّكْرِيُّ فِي ﴿الْعُسْرِ﴾ الثَّانِي لَا الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ (أَل) فِيهِ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ؛ وَلِهَذَا كَانَ ﴿الْعُسْرِ﴾ الثَّانِي هُوَ الْعُسْرَ الْأَوَّلَ، فَصَارَ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ عُسْرًا وَاحِدًا وَيُسْرَيْنِ.

وَأَمَّا التي للعَهْدِ الحَضُورِيِّ، فَيَكْثُرُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مُحَلٍّ بِـ (أَل) يَأْتِي بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَكُلُّ مُحَلٍّ بِـ (أَل) يَأْتِي بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَهُوَ لِلْعَهْدِ الحَضُورِيِّ، تَقُولُ: (ذَاكَ الرَّجُلُ) (ذَلِكَ الْكِتَابُ) وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ عَهْدٌ حَضُورِيٌّ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَكُونُ إِلَى شَيْءٍ حَاضِرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فَ﴿الْيَوْمَ﴾ يَعْنِي: هَذَا الْيَوْمَ الْحَاضِرَ، وَتَقُولُ: (قَلِيمٌ فَلَانُ الْيَوْمَ) يَعْنِي: الْيَوْمَ الْحَاضِرَ.

وبهذا انتهى الكلام على المفردات، ومن باب الابتداء فيما بعده نبتدئ
 بالمركبات، والفائدة من معرفة المفردات هو معرفة ما يُعَرَّب وما يُنَى، وما يتعلَّق
 بذلك، لا معرفة أن هذا مرفوع أو منصوب، إلا فيما سَبَقَ، وكما سيأتي - إن شاء
 الله تعالى - في إعراب الفعل، وما أشبه ذلك، والمهم أن ابن مالك رحمه الله لم يذكر
 فيما سَبَقَ إلا الكلام على المفردات.



الابتداء

قوله: «الابتداء» هذا العنوان ابتداء ابتداء، أمّا كونه (ابتداء) فمن حيث تركيب الجملة، وأمّا كونه (ابتداء) فمن هذا الباب تبدأ التراكيب، وفائدة النحو؛ لأن كل ما سبق في المفردات، ومن الآن فصاعداً في التراكيب.

وقال: (الابتداء) ولم يقل: (المبتدأ والخبر) - كما قاله غيره - اختصاراً؛ لأن الابتداء يستلزم المبتدأ، والمبتدأ يستلزم الخبر، فاستغنى بذكر الابتداء عن ذكر المبتدأ والخبر للتلازم.

١١٣- مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ) وَ(عَاذِرٌ) خَبَرٌ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ)

الشرح

ابن مالك رحمه الله هنا لم يعرف المبتدأ والخبر، بل أراد منك أن تعرفهما بالمثال فقال: (مبتدأ زيد...) متى؟ قال: (إن قلت: زيد عاذر من اعتذر) أمّا صاحب الأجرومية فقد عرف المبتدأ، فصارت الأجرومية في هذا أوسع من الألفية، ففي الأجرومية يقول: (المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية) وأخرج بقوله: (العاري عن العوامل اللفظية) الفاعل، ونائب الفاعل، واسم (كان) وخبر (إن) وما أشبه ذلك؛ لأن العوامل في هذه المرفوعات لفظية، لكن عامل المبتدأ ليس لفظياً، بل هو معنوي، وهو الابتداء؛ ولهذا قال ابن مالك رحمه الله في الكافية -وليته جاء بالبيت الذي في الكافية-:

الْمُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ مَعْنَى ذُو خَبَرٍ أَوْ وَصَفٌ اسْتَعْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ^(١)

فلو جاء بهذا البيت لأغنى عن بيته الذي ذكر هنا، مع الوضوح والجمع.

إِذَنْ: العامل في المبتدأ معنوي؛ لأنه لم يسبقه فعل، حتى يكون عاملاً به، لكن للابتداء به صار مرفوعاً، والابتداء أمر معنوي.

قوله: «زَيْدٌ» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ«عَازِرٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَفِيهِ فَاعِلٌ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، تَقْدِيرُهُ: (هُوَ).

و«مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ مَفْعُولٌ بِهِ.

و«اعْتَذَرَ» جُمْلَةٌ صِلَةُ الْمَوْصُولِ؛ وَلِذَا لَوْ قُلْتُ: (زَيْدًا عَازِرًا مَنْ اعْتَذَرَ) لَكَانَ خَطَأً، وَلَوْ قُلْتُ: (زَيْدٌ عَازِرًا مَنْ اعْتَذَرَ) لَكَانَ خَطَأً أَيْضًا، وَلَوْ قُلْتُ: (زَيْدًا عَازِرٌ مَنْ اعْتَذَرَ) لَكَانَ خَطَأً أَيْضًا.

إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: (زَيْدٌ عَازِرٌ مَنْ اعْتَذَرَ) فـ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(عَازِرٌ) خَبَرٌ، وَكُلُّ مَنِهَا مَرْفُوعٌ كَقَوْلِكَ: (اللَّهُ بَرٌّ) فَلَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(بَرٌّ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ؛ وَلِذَا لَوْ سَمِعْتَ أَحَدًا يَقُولُ: (اللَّهُ بَرٌّ) بَنَصْبٍ لَفِظِ الْجَلَالَةِ، وَجَبَ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا خَطَأً.

فَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ اسْتَعْنَى بِذِكْرِ الْمِثَالِ عَنِ التَّعْرِيفِ.

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية، لابن مالك (١/١٤٢).

وهنا بحثُ فقهيٍّ: هل يُخَمَدُ زَيْدٌ حَيْثُ عَذَرَ مَنْ اعْتَذَرَ؟

الجوابُ: فيه تَفْصِيلٌ، إِنْ كَانَ الَّذِي اعْتَذَرَ إِلَيْهِ قَدَّمَ عُذْرًا صَحِيحًا، فَكَوْنُهُ يَعْذِرُهُ فَمَحْمُودٌ، وَإِنْ قَدَّمَ عُذْرًا غَيْرَ صَحِيحٍ، فَهُوَ غَيْرُ مُحْمَدٍ.

والخلاصةُ: أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ كُلُّ اسْمٍ مَرْفُوعٍ عَارٍ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، إِذَنْ: هُوَ مَرْفُوعٌ بِأَمْرِ مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.



١١٤- وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى فِي: (أَسَارِ ذَانِ؟)

الشرح

قوله: «وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي فَاعِلٌ» هذا معنى قوله في الكافية: (أَوْ وَصَفُ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ).

قوله: «وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَغْنَى» أي: أَغْنَى عَنِ الْحَقِيرِ.

قوله: «فِي أَسَارِ ذَانِ؟» أي: فِي قَوْلِكَ: (أَسَارِ ذَانِ؟) وَ(سَارِ) مِنْ (السَّرَى) وَهُوَ السَّيْرُ لَيْلًا، وَأَصْلُهَا: (سَارِي) بِالْيَاءِ، مِثْلُ: (جَارِي) وَ(قَاضِي) وَ(ذَانِي) وَ(رَامِي) وَ(سَاعِي) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّخْفِيفِ، ثُمَّ عُوِّضَ عَنْهَا بِالتَّنْوِينِ؛ وَلِهَذَا فَإِنَّ هَذَا التَّنْوِينَ يُسَمَّى بِتَّنْوِينِ الْعِوَضِ عَنْ حَرْفٍ.

فَالْهَمْزَةُ فِي (أَسَارِ) لِلْإِسْتِفْهَامِ، وَ(سَارِ) اسْمُ فَاعِلٍ مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَأَصْلُهَا: (أَسَارِي) وَ(ذَانِ) لَا نَقُولُ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، بَلْ نَقُولُ: (ذَانِ) فَاعِلٌ (سَارِ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْآلِفِ - إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ - وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُعْرَبٌ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْآلِفُ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ إِشَارَةٌ لِلْمُتَنَّى؛ لِأَنَّ مَعْنَى: (أَسَارِ ذَانِ؟) (أَسَارَ هَذَانِ؟) وَالْفَاعِلُ سَدٌّ مَسَدَّ الْحَقِيرِ، أَوْ إِنْ شِئْتَ فَقُلْ: فَالْفَاعِلُ - وَهُوَ (ذَانِ) - أَغْنَى عَنِ الْحَقِيرِ.

ومثله: (أَقَائِمُ الرَّجُلَانِ) فَالْهَمْزَةُ اسْتِفْهَامٌ، وَ(قَائِمٌ) اسْمُ فَاعِلٍ مُبْتَدَأٌ، وَ(الرَّجُلَانِ) فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْحَقِيرِ، فَهِيَ تَسَاوِي (أَسَارِ ذَانِ؟).

ومثله: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟) ومعلوم أن (مَضْرُوبٌ) اسمٌ مفعول، واسمُ المفعول يَعْمَلُ كما يَعْمَلُ اسمُ الفاعل، وعلى هذا فيكون مثله.

ومن ثم قلنا: إن الكافية في هذا المكان أحسن من الخلاصة التي هي الألفية؛ لأنه قال في الكافية: (أَوْ وَصَفٌ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ) وكلمة (وَصَفٌ) يَشْمَلُ اسمَ الفاعل، واسمَ المفعول إذا اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعِهِ.

إذن: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟) مثل قول ابن مالك: (أَسَارِ ذَانِ؟) ولا يَخْتَلِفُ عنه إلا أن (سَارِ) اسمُ فاعلٍ، و(مَضْرُوبٌ) اسمُ مفعولٍ، لكن الحقيقة واحدة، أو المعنى واحد، فإذا قلت: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟) فالهمزة للاستفهام، و(مَضْرُوبٌ) مُبْتَدَأٌ، و(الرَّجُلَانِ) نائبُ فاعلٍ أغنى عن الخبر.

ولو قال قائل: (أَمْضَرُوبَا الرَّجُلَيْنِ) قلنا: هذا غلطٌ، فانت الآن لَحَنْتَ في المُبْتَدَأِ والخبر؛ لأنَّ المُبْتَدَأَ والخبرَ يجبُ أن يكونا مَرْفُوعَيْنِ.

ولو قال: (أَمْضَرُوبَا الرَّجُلَانِ؟) قلنا: أخطأت في شيء، وأصبت في شيء، ف(الرَّجُلَانِ) صحيح؛ لأنها نائبُ فاعلٍ، و(مَضْرُوبَا) غلطٌ؛ لأنها مُبْتَدَأٌ، والمُبتَدَأُ يجبُ أن يكونَ مَرْفُوعًا، ولو قال: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَيْنِ) قلنا: أصاب في الأول، وأخطأ في الثاني، والصواب: (أَمْضَرُوبُ الرَّجُلَانِ؟).

والخلاصة: أن المُبْتَدَأَ له خبرٌ، وقد يكونُ المُبْتَدَأُ وَصَفًا ك: (اسمِ الفاعلِ، أو اسمِ المفعولِ، أو الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ) فيُسْتَغْنَى بِمَرْفُوعِهِ عن الخبرِ، إن اعْتَمَدَ على استفهامٍ أو نفي.

ولو قال قائل: وهل يُسْتَغْنَى بِالْمَرْفُوعِ المُسْتَرِ - كالضَّميرِ - عن الخبرِ، كأن نقولَ - مثلاً - : (أَقَاتِمُ) فقط؟

نقول: لا يُسْتَغْنَى بِالْمَرْفُوعِ الْمُسْتَرِ عَنْ الْحَقِيرِ؛ لَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ فِي
 الكافية: (أَوْ وَصَفَ اسْتَغْنَى بِمَرْفُوعٍ ظَهَرَ) فقال: (ظَهَرَ) وهذا مَرْفُوعٌ مُسْتَرٌّ،
 وعلى هذا لا نقولُ في: (أَقَائِمٌ) (قَائِمٌ) مُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَرُّ فَاعِلٌ أَغْنَى عَنْ
 الْحَقِيرِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ.



١١٥- وَقِسْ، وَكَاسَتْفَهَامِ النَّفْسِ، وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ)

الشرح

قوله: «وَقِسْ»: فَعِلْ أَمْرٍ مِنْ (قَاسَ) (يَقِيسُ) وَرُبَّمَا نَقُولُ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ نَقِيسَ عَلَى مِثَالِ: (أَسَارِ ذَانِ؟) بِمَا يُوَازِنُهُ، وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ فَاعِلٍ اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامِ، فنَقُولُ: (أَسَارِ ذَانِ؟) وَ(أَدَاعِ ذَانِ؟) وَ(أَقَائِمُ الرَّجُلَانِ؟) وَ(أَرَاكِبُ الْعُمَرَانِ؟) وَ(أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟).

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ نَقِيسَ عَلَى الْهَمْزَةِ (هَلْ) فنَقُولُ بَدَلْ (أَسَارِ ذَانِ؟) (هَلْ سَارِ ذَانِ؟) وَنَقُولُ بَدَلْ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟) (هَلْ قَائِمُ الزَّيْدَانِ؟) وَنَقُولُ بَدَلْ (أَمْفُوهُمُ الدَّرْسُ؟) (هَلْ مَفْهُومُ الدَّرْسُ؟) وَنَقُولُ بَدَلْ: (أَجْمِيلُ خُلُقُهُ؟) (هَلْ بَجِيمٌ خُلُقُهُ؟) إِذَنْ قِسْنَاهَا هُنَا بِاعْتِبَارِ الْأَدَاةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ نَقِيسَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ كُلِّ وَصْفٍ، فَيَشْمَلُ اسْمَ الْمَفْعُولِ، مِثْلُ: (أَمْضُرُوبُ الرَّجُلَانِ؟) وَمِثْلُ: (أَمْفُوهُمُ الدَّرْسُ؟) فنَقُولُ: (الْهَمْزَةُ) لِلْاسْتِفْهَامِ، (مَفْهُومٌ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(الدَّرْسُ) نَائِبٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَهُوَ مُغْنٍ عَنِ الْخَبَرِ، فَنَحْنُ الْآنَ قِسْنَاهُ اسْمَ الْمَفْعُولِ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ.

وَكَذَلِكَ يَشْمَلُ مَا إِذَا قِسْنَا الصِّفَةَ الْمُسَبَّهَةَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِكَ: (أَحْسَنُ وَجْهُهُ؟) (أَجْمِيلُ خُلُقُهُ؟) وَفِي الْإِعْرَابِ نَقُولُ: الْهَمْزَةُ لِلْاسْتِفْهَامِ، (بَجِيمٌ) مُبْتَدَأٌ، (خُلُقُهُ) فَاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْخَبَرِ.

ولو قال قائل: وأيُّ الاحتمالات أولى؟

لقلنا: الأخير أولى؛ لأنه يَشْمَلُ الأوَّلَ والثَّانِي، ولا عَكْس، فقوله: (وقس)

يعني: قس على هذا الوصف ما أشبهه.

قوله: «وَكَاشِفُهُم النَّفْيُ» يعني: إذا اعتمدَ الوصف - سواءً أكان اسمَ

فاعلٍ، أم اسمَ مفعولٍ، أم صفةً مُشَبَّهَةً - على نفيٍ استغنى بمرفوعه عن الخبر،

كما لو اعتمدَ على استيفهام، سواءً كان هذا النفيُّ بالفعل، أم بالحرف، أم بالاسم،

فلو قلتَ بَدَلَ الهمزة: (مَا سَارِ ذَانٍ) لقلنا: صَحِيحٌ؛ لأنَّ (مَا) نافيةٌ، و(سَارِ)

مُبْتَدَأٌ، و(ذَانٍ) فاعِلٌ أَغْنَى عن الخبر، ولو قلتَ: (غَيْرُ سَارِ ذَانٍ) بَدَلَ (أَسَارِ

ذَانٍ؟) يَصِحُّ؛ لأنَّ (غَيْرُ) نفيٌّ، وهي اسمٌ، إِذَنْ (غَيْرُ سَارِ ذَانٍ) كقولهِ: (أَسَارِ

ذَانٍ) ولو قلتَ: (لَيْسَ سَارِ ذَانٍ) يَصِحُّ؛ لأنَّ (لَيْسَ) نفيٌّ، وهي فِعْلٌ، و(سَارِ)

اسمٌ (لَيْسَ) ^(١) و(ذَانٍ) فاعِلٌ أَغْنَى عن الخبر.

ومثلها: لو قلتَ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟) لو وَضَعْتَ (مَا) النافية مكانَ

الاستيفهام يَصِحُّ، فتقولُ: (مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ) وتقولُ: (مَا) نافيةٌ، و(قَائِمُ) مُبْتَدَأٌ

مَرْفُوعٌ بِالْإِنْدَاءِ، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ على آخِرِهِ، و(الزَّيْدَانِ) فاعِلٌ

مَرْفُوعٌ بِالْأَلِفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ؛ لَأنَّه مُشْتَبِهٌ، وهو مُغْنٍ عن الخبر؛ لَأنَّه مَرْفُوعٌ

وصِفٍ اعْتَمَدَ على نَفْيٍ، ومثله: (مَا سَيِّئُ طِبَاعُهُ) (مَا) نافيةٌ، (سَيِّئُ) مُبْتَدَأٌ،

(طِبَاعُهُ) فاعِلٌ أَغْنَى عن الخبر، و(طِبَاعُ) مُضَافٌ، والهاءُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وكذلك

لو قلتَ: (مَا مَجْهُولُ الدَّرْسِ) (مَا) نافيةٌ، و(مَجْهُولُ) مُبْتَدَأٌ، (الدَّرْسُ) نائبُ فاعِلٍ

أَغْنَى عن الخبر.

(١) (سَارِ): اسم (ليس)، وهو مبتدأ في الأصل.

فصار النَّفْيُ الآنَ إمَّا بـ(مَا) أو بـ(عَيَّرَ) أو بـ(لَيْسَ) والمؤلَّفُ يقولُ:
(وَكَاسْتَفْهَامَ النَّفْيِ) يعني: أَنَّ النَّفْيَ يَقُومُ مَقَامَ الِاسْتِفْهَامِ، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ تَمْحُو
الْهَمْزَةَ، وَنَاقِي بَدَلَهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ، وَالنَّفْيُ يَقُومُ مَقَامَ الِاسْتِفْهَامِ.

قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ» أراد ابنُ مالكٍ بهذا المثالِ: (فَائِزٌ
أَوْلُو الرِّشْدِ) أَنَّ الوَصْفَ قَدْ يَأْتِي مُسْتَعْنِيًا بِمَرْفُوعِهِ دُونَ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى نَفْيٍ
أَوْ اسْتِفْهَامٍ.

ولذا لو قال قائلٌ: ما الذي أخرجَ هذا عن القاعدةِ حتَّى يقولَ: (قَدْ يَجُوزُ)؟

الجوابُ: لِأَنَّ الوَصْفَ هُنَا -وهو (فَائِزٌ)- لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى اسْتِفْهَامٍ وَلَا نَفْيٍ،
وَمَعَ ذَلِكَ نَقُولُ فِي إِعْرَابِهَا: (فَائِزٌ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِتْدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ
ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(أَوْلُو) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَأُو؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ
بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، وَ(أَوْلُو) مُضَافٌ، وَ(الرِّشْدُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْفَاعِلُ هُنَا
أَغْنَى عَنِ الْحَقِيرِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى اسْتِفْهَامٍ وَلَا نَفْيٍ، لَكِنَّهُ قَالَ: (وَقَدْ يَجُوزُ)
يَعْنِي: عَلَى قِلَّةٍ، وَ(قَدْ) تَفِيدُ التَّقْلِيلَ كَمَا يَقُولُونَ: (قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ) وَ(قَدْ يَكُونُ
الْجَبَانُ شُجَاعًا)؛ وَلِهَذَا شَاهِدٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِيَا مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(١)

وَ(بَنُو لِهَبٍ) هَؤُلَاءِ مَشْهُورُونَ بِالتَّطَيَّرِ وَبِالطَّيْرَةِ، يَأْتِي إِلَيْهِمُ النَّاسُ لِيَزْجُرُوا
لَهُمُ الطَّيْرَ، وَيَرَوْا أَيْنَ يَذْهَبُ؟ فَإِذَا زَجَرُوهُ وَرَاحَ يَسَارًا، قَالُوا: لَا تُسَافِرْ،

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِرَجُلٍ مِنَ الطَّائِفِينَ، كَمَا فِي تَخْلِيسِ الشَّوَاهِدِ لِابْنِ هِشَامٍ ص (١٨٢)، وَشَرَحَ ابْنُ
النَّظَمِ ص (٧٥)، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ (١/ ٢٧٣)، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ (١/ ٥١٨).

سَفَرَكْ مَشْنُومْ، لَا تَتَزَوَّجْ، زَوَّجْكَ مَشْنُومْ، لَا تَنْزِلِ الْبَيْتَ، نُزُولُكَ مَشْنُومْ، وهكذا، أَمَّا إِنْ أَطْلَقُوهُ وَرَاحَ يَمِينًا، فَيَقُولُونَ لَهُ: سَافِرْ، تَزَوَّجْ... إلخ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ) فَـ(خَيْرٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(بَنُو) فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَيْرِ مَعَ أَنَّ (خَيْرٌ) لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى اسْتِفْهَامٍ وَلَا نَفْيٍ.

إِذَنْ: يَجُوزُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَنْ يُسْتَعْنَى بِمَرْفُوعِ الْمُبْتَدَأِ عَنِ الْخَيْرِ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، وَالدَّلِيلُ الْبَيْتُ السَّابِقُ.

وَكَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى بِمَرْفُوعِ الْمُبْتَدَأِ عَنِ الْخَيْرِ إِلَّا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، لَكِنْ قَدْ يَجُوزُ عَلَى وَجْهِ قَلِيلٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ وَسَطٌ بَيْنَ قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ فِي مَذْهَبِهِمْ يُسَرُّ وَشُهُولَةٌ، يَقُولُونَ: يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْنَى بِمَرْفُوعِ الْمُبْتَدَأِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدْ مُطْلَقًا، وَبَيْنَ الْمُتَشَدِّدِينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ أَبَدًا إِلَّا إِذَا اعْتَمَدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ.

وَكَيْفَ لَا يَجُوزُ وَالْعَرَبُ يَقُولُونَ: (خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ)؟ قَالُوا: (خَيْرٌ) خَيْرٌ مُقَدَّمٌ، فَسُبْحَانَ اللَّهِ! (خَيْرٌ) مُفْرَدٌ، وَ(بَنُو لِهَبٍ) جَمْعٌ، فَكَيْفَ يُجَبَّرُ بِالْمُفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ؟ قَالُوا: إِنَّ (خَيْرٌ) كَلِمَةٌ قَدْ يُجَبَّرُ بِهَا عَنِ الْجَمْعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَكُ كُتَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤] وَلَمْ يَقُلْ: (ظَاهِرُونَ).

وَهَذَا الَّذِي مَشَى عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ جَيِّدٌ وَهُوَ أَنَّهُ جَائِزٌ، لَكِنْ عَلَى قَلَّةٍ.

وَلَكِنَّ الصَّوَابَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الْعَرِيضَةِ عِنْدَنَا، وَهِيَ التَّسْهِيلُ، وَأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ النَّحَاةُ عَلَى قَوْلَيْنِ أَخَذْنَا بِالْأَسْهَلِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ عَلَيْنَا إِثْمٌ، وَمَا دَامَ لَيْسَ عَلَيْنَا إِثْمٌ، فَمَنْ يَسَّرَ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

والخلاصة: أنَّ المبتدأ يحتاجُ إلى خيرٍ، فكلُّ مُبتدأٍ لا بُدَّ له من خيرٍ، وقد
يُسْتغْنَى بِمَرْفُوعِ المبتدأِ عن الخيرِ إذا كان وصفاً مُعْتَمِداً على اسْتِفْهَامٍ أو نَفْيٍ،
وقدَّموا الاستِفْهَامَ؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ قدَّمه، وقد يجوزُ أنْ يَسْتغْنَى المبتدأُ بِمَرْفُوعِهِ،
وإن لم يَتَقَدِّمِ اسْتِفْهَامٌ ولا نَفْيٌ.



١١٦- وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

الشرح

قوله: «وَالثَّانِ» يعني به: (أُولُو) في قوله: (فَائِزٌ أُولُو الرَّشْدِ) أو (ذَانِ) في قوله: (أَسَارِ ذَانِ؟).

قوله: «ذَا الْوَصْفُ» أي: هذا الوصف الذي استغنى بمرفوعه عن الخبر، فـ(ذَا) اسمُ إشارة، و(الوصف) نعتٌ، أو بدلٌ، أو عطفُ بيانٍ.

قوله: «خَبَرٌ» أي: خبرُ (ذَا).

قوله: «إِنَّ»: حرفُ شرطٍ.

و«اسْتَقَرَّ» فعلُ الشرطِ مؤخرٌ.

و«سِوَى الْإِفْرَادِ» هو المثنى والجمع؛ لأنَّ الشيءَ قد يكون مفردًا، مثل: (زَيْدٌ) و(مُسْلِمٌ) ومثنى، مثل: (زَيْدَانِ) و(مُسْلِمَانِ) وجمعًا، مثل: (زَيْدُونَ) و(مُسْلِمُونَ)، و«طَبَقًا»: أي: مطابَقًا.

الوصفُ إمَّا أَنْ يكونَ مُفْرَدًا، وما بعده مُفْرَدًا، أو مُثْنًى، وما بعده مُثْنًى، أو جَمْعًا وما بعده جَمْعًا، مثل: (أَقَائِمُ زَيْدٌ؟) الوصفُ هنا مُفْرَدٌ، وما بعده مُفْرَدٌ، و(أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟) الوصفُ هنا مُثْنًى، وما بعده مُثْنًى، و(أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ؟) الوصفُ هنا جَمْعٌ، وما بعده جَمْعٌ.

فإذا كان الوصفُ مُفْرَدًا، وما بعده مُفْرَدًا جازَ في الوصفِ وجهان: أَنْ

يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مُبتدأً مؤخّراً، أو أن يكون الوصف مُبتدأً، وما بعده فاعلاً، أو نائب فاعل^(١) أغنى عن الخير، مثل: (أقائم زَيْدٌ؟) فلك أن تقول: الهمزة للاستفهام، و(قائم) خبرٌ مقدّمٌ مرفوعٌ بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، و(زَيْدٌ) مُبتدأٌ مؤخّرٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره، والأصل: (أزَيْدٌ قائمٌ؟) ولك أن تقول: الهمزة للاستفهام، و(قائمٌ) مُبتدأٌ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ أغنى عن الخير.

لكن إذا قال قائل: أي الوجهين أزجح؟

الجواب: الوجه الثاني، وهو أن نجعل (قائمٌ) مُبتدأً، و(زَيْدٌ) فاعلاً أغنى عن الخير؛ لأجل أن نحافظ على الترتيب، ولو قلنا: (قائمٌ) خبرٌ مقدّمٌ، لزم من ذلك ارتكاب خلاف الأصل، وهو الترتيب.

وإذا كان الوصف مُثنىً، وما بعده مُثنىً، وجب أن يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مُبتدأً مؤخّراً، فإذا قلت: (أقائمان الرَّجُلانِ؟) فالهمزة للاستفهام، و(قائمان) خبرٌ مقدّمٌ، و(الرَّجُلانِ) مُبتدأٌ مؤخّرٌ.

ولا يجوز أن تقول: (قائمان) مُبتدأً، و(الرَّجُلانِ) فاعلٌ أغنى عن الخير؛ لأن المؤلف أعطانا قاعدة؛ حيث قال: (والثانِ مُبتدأٌ وذا الوصف خبرٌ) إن تطابقا في غير الأفراد، وغير الأفراد هو التثنية والجمع.

وكذلك إذا كان الوصف جمعاً، وما بعده جمعاً، وجب أن يكون الوصف خبراً مقدّماً، وما بعده مُبتدأً مؤخّراً، فإذا قلت: (أقائمون المسلمون؟) فالهمزة

(١) يُعزَّبُ فاعلاً إذا كان الوصف اسمَ فاعلٍ، ونائب فاعلٍ إذا كان الوصف اسمَ مفعولٍ.

للاستفهام، و(قَائِمُونَ) خبرٌ مُقَدَّمٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمة؛ لَأَنَّهُ جُمِعَ مَذَكَّرٍ سَالِمٌ، و(المُسْلِمُونَ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمة، والأصلُ إِذَا رَدَدْتُهُ لِلتَّرْتِيبِ: (المُسْلِمُونَ قَائِمُونَ).

وحذف الاستفهام هنا لأجل الابتداء بهمزة الوصل، ولك أن تقول: (المُسْلِمُونَ قَائِمُونَ؟) وإن شئتَ حَذَفْتَهَا، ففيها سَعَةٌ.

إِذْنُ: يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمُونَ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(المُسْلِمُونَ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، ولا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (أَقَائِمُونَ) مُبْتَدَأٌ، و(المُسْلِمُونَ) فاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْحَبْرِ.

وَإِذَا كَانَ الْوَصْفُ مُفْرَدًا، وَمَا بَعْدَهُ مُشْتَرَكٌ تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فاعِلًا، أَوْ نَائِبَ فاعِلٍ أَغْنَى عَنِ الْحَبْرِ، مِثَالُهُ: (أَقَائِمُ الرَّجُلَانِ؟) فَالْهِمزة للاستفهام، و(قَائِمٌ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ، و(الرَّجُلَانِ) فاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْحَبْرِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلِمَاذَا لَا نَقُولُ: (قَائِمٌ) خبرٌ؟ قُلْنَا: لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (قَائِمٌ) خبرٌ لَأَخْبَرْتَ بِمُفْرَدٍ عَنِ مُشْتَرَكٍ، وَالْإِخْبَارُ بِمُفْرَدٍ عَنِ الْمُشْتَرَكِ لَا يَجُوزُ.

كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْوَصْفُ مُفْرَدًا، وَمَا بَعْدَهُ جَمْعًا، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فاعِلًا، أَوْ نَائِبَ فاعِلٍ أَغْنَى عَنِ الْحَبْرِ، مِثَالُهُ: (أَقَائِمُ الرَّجَالِ؟) فَهنا (قَائِمٌ) مُبْتَدَأٌ، و(الرَّجَالِ) فاعِلٌ أَغْنَى عَنِ الْحَبْرِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمٌ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(الرَّجَالِ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ذَلِكَ لَأَخْبَرْتَ بِالْمُفْرَدِ عَنِ الْجَمْعِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَلِهَذَا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ جَمْعًا يَصْلُحُ فِيهِ الْمُفْرَدُ وَالْجَمْعُ جَارَ الْوَجْهَانِ، مِثْلُ: (أَجُنُبُ الرَّجُلَانِ؟) يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (جُنُبٌ)

خَبَرًا مُقَدَّمًا، و(الرَّجُلَانِ) مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا، أو تقول: (جُنُبٌ) مُبْتَدَأُ، و(الرَّجُلَانِ) فاعِلٌ أَغْنَى عن الخبر، يَجُوزُ هذا وهذا.

ومثله: (أَجُنُبُ الرَّجَالَ) يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، أَنْ تَكُونَ (جُنُبٌ) مُبْتَدَأُ، و(الرَّجَالَ) فاعِلًا أَغْنَى عن الخبر، أو (جُنُبٌ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، و(الرَّجَالَ) مُبْتَدَأُ مُؤَخَّرًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦] فَأَخْبَرَ بِـ (جُنُبًا) عن الجماعة؛ لِأَنَّ (جُنُبًا) بِمَا يَصْلُحُ فِيهِ الْمَفْرَدُ وَغَيْرُهُ.

وهل يجوز أن يكون الوصف مُثْنًى، أو جَمْعًا، وما بعده مُفْرَدًا؟

الجواب: هذا التَّرَكِيبُ مُمْتَنِعٌ لُغَةً، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (أَقَائِمَانِ زَيْنُذٌ) لَعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ، فَهَنَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمَانِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ عَنْ (زَيْنُذٌ) وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ: (قَائِمَانِ) وَصَفٌ، و(زَيْنُذٌ) فاعِلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا فِيهِ عَلَامَةُ تَثْنِيَّةٍ، و(زَيْنُذٌ) مُفْرَدٌ، وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (أَقَائِمُونَ زَيْنُذٌ) فَهَذَا مُمْتَنِعٌ لُغَةً أَيْضًا.

وقوله: «إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ» وَالَّذِي سِوَى الْإِفْرَادِ هُوَ التَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ، يَعْنِي: إِنْ اسْتَقَرَّ مُطَابَقًا فِي سِوَى الْإِفْرَادِ، فَإِنَّ الثَّانِيَّ يَكُونُ مُبْتَدَأً، وَيَكُونُ الْوَصْفُ خَبَرًا، إِلَّا عَلَى لُغَةِ (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ) حَيْثُ يَقُولُونَ: إِذَا تَطَابَقَا فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ الْوَصْفَ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فاعِلًا، أَوْ نَائِبَ فاعِلٍ أَغْنَى عن الخبر، أَمَّا عَلَى لُغَةِ سَائِرِ الْعَرَبِ، فَيَقُولُونَ: هُنَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ مُبْتَدَأً، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ خَبَرًا مُقَدَّمًا كَمَا قَالَ النَّازِمُ: (وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ).

وعلى لغة: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) يقول الرجل: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) وأما على لغة سائر العرب يقول: (أَكَلْتَنِي الْبَرَاغِيثُ) يقولون: (أَقَائِمُونَ الرَّجَالَ؟) فيجعلون (الرَّجَالَ) فاعلاً، على لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) وأما بقية العرب فيقولون: لا، (قَائِمُونَ) وَصَفٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(الرَّجَالَ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

والفرق أن علامة التثنية والجمع تلحق العامل على لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) سواء كان العامل وَصَفًا، أم فِعَلًا، ولا تلحقه على اللغة الكثيرة المشهورة عند العرب، هذا هو الفرق، ويقولون: كما تُلْحِقُونَ تَاءَ التَّائِيثِ إذا كان مُؤَنَّثًا أَلْحَقُوا وَاوَ الْجَمَاعَةِ إذا كان جَمَاعَةً، ويقولون: (ضَرَبْنَ النِّسَاءَ) (ضَرَبْنَ) فعلٌ ماضٍ، والنُّونُ لِلنِّسَاءِ - علامة فقط - و(النِّسَاءُ) فاعِلٌ، و(قَامُوا الرَّجَالَ) (قَامُوا) فِعْلٌ، والواو علامة الجمع فقط، وليست فاعلاً عندهم، و(الرَّجَالَ) فاعِلٌ، فكما تقولون (ضَرَبَتْ هُنْدُ) قولوا: (ضَرَبْنَ النِّسَاءَ) فالتاء للتأنيث، والنون أيضًا للتأنيث، لكن هذه علامة الجمع، والأخرى علامة الأفراد، وهذا مأخذٌ في لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ).

والخلاصة أن نقول:

أولاً: إذا تطابقا - أي: الوصف مع مرفوعه - في الأفراد جاز الوجهان.

ثانياً: إذا تطابقا في التثنية وجب أن يكون الوصف خبراً مُقَدَّمًا، وما بعده مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا.

ثالثاً: إذا تطابقا في الجمع كذلك، يكون الأول خبراً مُقَدَّمًا، والثاني مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا.

رابعًا: إذا كان الأول مُفْرَدًا، والثاني مُثْنًى أو جَمْعًا، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الوَصْفُ مُبْتَدَأً، وما بعده فاعلًا، أو نائب فاعلٍ أغنى عن الخبر، إِلَّا إذا كان الوَصْفُ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ، فيجوزُ فِيهِ الِوَجْهَانِ.

خامسًا: أَنْ يَكُونَ الوَصْفُ غَيْرَ مُفْرَدٍ، وما بعده مُفْرَدًا، فهذا مُتَمَتِّعٌ لُغَةً.



١١٧- وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

الشرح

قوله: «وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً» الضمير يعودُ على العرب، فهم الذين رَفَعُوا المُبْتَدَأَ، وهم الذين رَفَعُوا الخبرَ أيضاً؛ ولذا قال: (كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ).

قوله: «بِالْإِبْتِدَاءِ» هذا هو الذي مِنْ عَمَلِ النُّحَوِيِّينَ.

يَبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَأَيِّ شَيْءٍ رُفِعَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّا لَا نَجِدُ عَامِلًا لَفْظِيًّا تَقَدَّمَهُ فَعْمَلٌ بِهِ، أَوْ عَامِلًا لَفْظِيًّا تَأَخَّرَ عَنْهُ فَعْمَلٌ بِهِ، فَمَثَلًا: (قَامَ زَيْدٌ) نَعْرِفُ أَنَّ زَيْدًا مَرْفُوعٌ بِـ(قَامَ) وَهُوَ وَاضِحٌ، لَكِنْ (زَيْدٌ قَائِمٌ) بَأَيِّ شَيْءٍ اِزْتَفَعَ زَيْدٌ؟ قَالَ: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، يَعْنِي: لَكُونِنَا ابْتَدَأْنَا بِهِ اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، فَالْعَامِلُ فِيهِ إِذَنْ مَعْنَوِيٌّ، وَلَيْسَ لَفْظِيًّا، فَالْمُبْتَدَأُ إِذَنْ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ، وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ.

قوله: «كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ» أَي: مِثْلَمَا رَفَعُوا الْمُبْتَدَأَ بِالْإِبْتِدَاءِ رَفَعُوا الْخَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ، فَالْخَبَرُ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ.

إِذَنْ: عَامِلُ الْمُبْتَدَأِ مَعْنَوِيٌّ، وَعَامِلُ الْخَبَرِ لَفْظِيٌّ؛ وَلِهَذَا تَقُولُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وَ(قَائِمٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وَقِيلَ: كِلَاهُمَا مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَقِيلَ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رَفَعَ الْآخَرَ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْكَافِيَةِ:

وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ: الْجُزْآنِ قَدْ تَرَفَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنْدِ^(١)

فأهل الكوفة يقولون: الجزآن قد ترفعا، فكل واحد رفع الآخر، ثم قال: (وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنْدِ) والأحسن أن يقال: المبتدأ مرفوع بالابتداء؛ لأنه ما سبق بشيء يتغير من أجله، والخبر مرفوع بالمبتدأ؛ لاعتماده عليه كاعتماد الفاعل على الفعل.

والخلاف في الواقع لا فائدة منه، والمهم أن نعرف أن المبتدأ مرفوع، وأن الخبر مرفوع، وأنه لو جاء إنسان وقال: (زَيْدًا قَائِمًا) قلنا: خطأ، أو قال: (زَيْدًا قَائِمًا) قلنا: خطأ، ويجب رفعهما، أما بماذا ارتفع، فما الفائدة؟! وهل العربي حين قال: (زَيْدًا قَائِمًا) هل يخطر بذهنه أن زيدا ارتفع؛ لأنه ابتدئ به؟! لا نظن هذا، والله أعلم.

ولهذا نقول: هذا الخلاف لا طائل تحته؛ ولهذا لما ذكر الشارح - رحمه الله - تعالى - الخلاف قال: (وَهَذَا الْخِلَافُ يَمَّا لَا طَائِلَ فِيهِ)^(٢) ولكن يفعل العلماء لتمرين العقول، فيقولون: لماذا ارتفع هذا؟ ولماذا ارتفع هذا؟ وهكذا.

ونحن نقول: العرب نطقت بالمبتدأ مرفوعا، وبالخبر مرفوعا، المهم أن نعرف أنهما مرفوعان، سواء رفع أحدهما الآخر، أم ارتفع بالابتداء، أو هذا بالابتداء وهذا بالمبتدأ، وألا ننطق بهما منصوبين أو مجرورين.

(١) انظر البيت في شرح الكافية الشافية لابن مالك (١/١٤٣).

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/١٨٩).

١١٨- وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ كَذ: (اللَّهُ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ)

الشرح

قوله: «اللَّهُ» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

و«بَرٌّ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

قوله: «الْأَيَادِي» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْبَاءِ، أَوْ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا الثَّقُلُ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الْمَنْقُوصَ تُقَدَّرُ عَلَيْهِ الْحَرَكَاتُ كَمَا سَبَقَ.

و«شَاهِدَةٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

سَبَقَ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَمْ يُعَرِّفِ الْمُبْتَدَأَ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الْاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَقَدْ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ: (الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ) فَمَتَى تَمَّتِ الْفَائِدَةُ بِكَلِمَةٍ مِنَ الْجُمْلَةِ، فَهَذَا الَّذِي تَمَّتْ بِهِ الْفَائِدَةُ هُوَ الْخَبَرُ.

والتعريفُ هنا غيرُ مانعٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُ الْمَعْرِفِ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ) فَزَيْدٌ مُتِمٌّ لِلْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ، وَالْفَاعِلُ جُزْءٌ مِنَ الْجُمْلَةِ تَمَّتْ بِهِ الْفَائِدَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ بِخَيْرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) تَيَمَّنْ بِهِ الْفَائِدَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ خَبَرًا، فَالتَّعْرِيفُ هُنَا قَاصِرٌ.

لَكِنْ رَبَّمَا يُعْتَذَرُ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ بِأَنَّهُ أَتَى بِمِثَالٍ، وَقَيَّدَ بِهِ هَذَا الْمُطْلَقَ:

ك: (اللهُ بَرٌّ) فيكونُ قوله: (كَاللهُ بَرٌّ) من تمامِ التعريفِ، أي: كأنَّهُ قال: الخبرُ الجزءُ المتِمُّ الفائدةَ كإتمام (بَرٌّ) في قولك: (اللهُ بَرٌّ) و(شَاهِدَةٌ) في قولك: (الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) ويكونُ هذا التَّمثِيلُ قَبْلَ تَمَامِ التعريفِ، فيكونُ من جُمْلَةِ التعريفِ، وبهذا يزولُ الإشكالُ الذي أوردناه على التعريفِ الأولِ، فكأنَّهُ قال: الخبرُ الجزءُ المتِمُّ الفائدةَ، أي: الذي تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأ.

إِذَنْ: إِذَا قُلْتَ: تَتِمُّ به الفائدةُ مع المبتدأ، زال الإشكالُ نهائياً، وهذا الذي نحتاجُ أن نقوله في التعريفِ.

مثالُهُ: (مُحَمَّدٌ الْقُرْشِيُّ الْهَاشِمِيُّ رَسُولٌ) فكلمة (رَسُولٌ) خبرٌ، وَإِذَا حَذَقْتُهَا لَا تَصِيرُ (الْقُرْشِيُّ الْهَاشِمِيُّ) خبراً؛ لَأَنَّهُ لَمْ تَتِمَّ بِهِ الْفَائِدَةُ.

قوله: «كَاللَّهُ بَرٌّ» إني والله! الله بَرٌّ، أي: كثيرُ الخيراتِ والعطايا، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨] وقال: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ نِّعَمٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] وقال تعالى: ﴿وَلِإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] فاللهُ بَرٌّ، وهذا - لا شك - متفقٌ عليه، وله شاهدٌ، فـ(الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) و(الْأَيَادِي) جَمْعُ: (أَيْدٍ) وهي النعمة، و(أَيْدٍ) جَمْعُ (يَدٍ) فَإِذَنْ هي جَمْعُ الجمعِ، و(الْأَيَادِي) هي النعمُ، فهي شاهدةٌ بأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَرٌّ.

وهذا المثالُ من أحسنِ الأمثلةِ: (اللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) فنعمةُ الله عليك لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُحْصِيَها.

وَمِنْ أَكْبَرِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْكَ النَّفْسُ، فَكَمْ تَتَنَفَّسُ فِي الدَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ؟
فلو قُلْنَا مثلاً: خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً فِي الدَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ، فَإِذَا ضَرَبْتَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فِي سِتِّينَ دَقِيقَةً، ثُمَّ فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ سَاعَةً وَهَلُمَّ جَرًّا، فَلَنْ تُحْصِيَها،

مع أَنَّ النَّفْسَ مِنْ أَكْبَرِ النَّعَمِ، وَلَا يَعْرِفُ قَدْرَ نِعَمِ اللَّهِ بِالنَّفْسِ إِلَّا مَنْ ابْتَلَى بِحَبْسِ
النَّفْسِ - والعياذُ بالله - فهذا مثالُ ابنِ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْأَلْفِيَّةِ.

أَمَّا ابْنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَمَثَلٌ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (اللَّهُ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا) ^(١) وهو
إِجَابَةٌ لِسُؤَالَيْنِ مِنْ أَسْئَلَةِ الْقَبْرِ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟ ففِي أَمْثَلَةِ الْعُلَمَاءِ الْأَفْذَاذِ
خَيْرٌ وَفَائِدَةٌ، فَابْنُ مَالِكٍ أَعْطَانَا مَثَالًا فِيهِ كَثْرَةُ نِعَمِ اللَّهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهَا، وَابْنُ
هِشَامٍ أَعْطَانَا مَثَالًا فِيهِ فَائِدَةٌ أَيْضًا؛ حَيْثُ نَتَذَكَّرُ جَوَابَ الْمَلَكَيْنِ فِي الْقَبْرِ، وَكِلَاهُمَا
صَحِيحٌ.



(١) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/١٨٦)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،
(ص: ٢٣١)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (ص: ٥٨٨).

١١٩- وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

الشرح

قوله: «مُفْرَدًا» حَالٌ مِنْ فاعِلٍ (يَأْتِي) مُقَدِّمًا، أي: يَأْتِي حَالَهُ كَوْنِهِ مُفْرَدًا.

و«جُمْلَةً» حَالٌ أَيْضًا، أي: وَيَأْتِي كَذَلِكَ جُمْلَةً.

قوله: «حَاوِيَةً» صِفَةٌ لـ(جُمْلَةً).

و«مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ» أي: معنى المُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهَا مَسْوُوقَةٌ لَهُ.

الخبرُ يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: يَأْتِي مُفْرَدًا وَجُمْلَةً، وَهُوَ مَا قَرَّرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي هَذَا

الْبَيْتِ، وَيَأْتِي كَذَلِكَ شَبْهَ جُمْلَةٍ، وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي بَيْتٍ لَاحِقٍ بِقَوْلِهِ^(١)

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ، أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنْ) أَوْ (اسْتَقَرَّ)

وَقَدَّمْنَا هَذَا الْبَيْتَ الْآخِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ آيَاتٍ قَبْلَهُ؛ لِيَكُونَ مَعَ الْآيَاتِ الَّتِي

تَتَحَدَّثُ عَنْ أَنْوَاعِ الْخَبَرِ.

فَالْخَبَرُ إِذَنْ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: مُفْرَدٌ، وَالْمُفْرَدُ هُنَا غَيْرُ الْمُفْرَدِ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ، فَالْمُفْرَدُ فِي

بَابِ الْإِعْرَابِ مَا لَيْسَ مُشْتًى وَلَا جَمْعًا، وَلَا مُلْحَقًا بِهِمَا، وَالْمُفْرَدُ هُنَا مَا لَيْسَ جُمْلَةً،

وَلَا شَبْهَ جُمْلَةٍ، سِوَاءِ أَكَانَ مُفْرَدًا، أَمْ مُشْتًى، أَمْ جَمْعًا.

مِثَالُ الْخَبَرِ الْمُفْرَدِ: (الرَّجُلُ قَائِمٌ) الْخَبَرُ هُنَا مُفْرَدٌ، وَهُوَ (قَائِمٌ) وَكَذَلِكَ:

(١) سيأتي برقم (١٢٣).

(الرَّجُلُ فَاهِمٌ) الخبرُ مفردٌ، وهو (فَاهِمٌ) وكذلك: (الرَّجُلُ غَيْرُ فَاهِمٍ) الخبرُ مفردٌ، وهو (غَيْرُ) وسواءُ أكان مفردًا - كما سبق - أم مُثنًى، كقولك: (الرَّجُلَانِ قَائِمَانِ) أو جمعًا، كقولك: (الرَّجَالُ قَائِمُونَ) فالخبرُ في الأمثلة السابقة مفردٌ؛ لأنَّه ليس جُمْلَةً، ولا شِبْهَ جُمْلَةٍ.

الثاني: جُمْلَةً، والجُمْلَةُ تكونُ اسميَّةً مُكوَّنةً مِنْ مُبتدأ وخبر، وتكونُ فعليَّةً مُكوَّنةً مِنْ فِعْلٍ ومرفوعه، سواءً كان مرفوعه فاعِلًا أم نائبَ فاعِلٍ.

مثالٌ لخبرٍ وَقَعَ جُمْلَةً اسميَّةً: (الرَّجُلُ فَهْمُهُ جَيِّدٌ) فـ(الرَّجُلُ) مُبتدأٌ أوَّلُ، و(فَهْمُهُ) مُبتدأٌ ثانٍ، و(جَيِّدٌ) خبرُ المُبتدأ الثاني؛ لأنَّه يتحدَّثُ عن فَهْمِ الرَّجُلِ، لا عن الرَّجُلِ، والجُمْلَةُ مِنَ المُبتدأ الثاني وخبره في محَلِّ رفعِ خبرِ المُبتدأ الأوَّلِ.

مثالٌ آخرُ: (الرَّجُلُ عِبَاءُهُ صَفِيْقَةٌ) (الرَّجُلُ) مُبتدأٌ أوَّلُ، و(عِبَاءُهُ) مُبتدأٌ ثانٍ، و(صَفِيْقَةٌ) خبرُ المُبتدأ الثاني، والصَّفَاقَةُ هنا لعباءة الرَّجُلِ، وليست للرَّجُلِ، والجُمْلَةُ مِنَ المُبتدأ الثاني وخبره في محَلِّ رفعِ خبرِ المُبتدأ الأوَّلِ.

مثالٌ آخرُ: (الطَّالِبُ كِتَابُهُ نَظِيْفٌ) فـ(الطَّالِبُ) مُبتدأٌ أوَّلُ، و(كِتَابُهُ) مُبتدأٌ ثانٍ، و(نَظِيْفٌ) خبرُ المُبتدأ الثاني، والجُمْلَةُ مِنَ المُبتدأ الثاني وخبره في محَلِّ رفعِ خبرِ المُبتدأ الأوَّلِ، ولو قلتَ: (الطَّالِبُ كِتَابُهُ) لم تَتِمَّ الجُمْلَةُ؛ لأنَّ الخبرَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، وكذلك لو قلتَ: (الطَّالِبُ نَظِيْفٌ) وأنت تُريدُ (كِتَابَهُ) لا يَصِحُّ أيضًا، ومِثْلُهُ أيضًا: (الرَّجُلُ عِلْمُهُ قَلِيْلٌ) فالخبرُ هنا جُمْلَةُ (عِلْمُهُ قَلِيْلٌ).

مثالٌ لخبرٍ وَقَعَ جُمْلَةً فعليَّةً: (الطَّالِبُ اشْتَرَى كِتَابًا) فـ(الطَّالِبُ) مُبتدأٌ، و(اشْتَرَى) فِعْلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تقديرُهُ: (هُوَ) و(كِتَابًا) مَفْعُولٌ بِهِ،

والجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

ومثله أيضًا قولك: (الرَّجُلُ أَكْرَمَ ضَيْفَهُ) فـ(الرَّجُلُ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ،
وعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، و(أَكْرَمَ) فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَفَاعِلُهُ
مُسْتَتِرٌ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) وَ(ضَيْفَهُ) مَفْعُولٌ بِهِ، وَجُمْلَةُ (أَكْرَمَ ضَيْفَهُ) فِي
مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

ومثله أيضًا قولك: (الرَّجُلُ انْطَلَقَ أَبَوُهُ) فـ(الرَّجُلُ) مُبْتَدَأٌ، و(انْطَلَقَ) فِعْلٌ
ماضٍ، و(أَبَوُهُ) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَائِيَّةُ عَنْ الضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ
الْأَسْمَاءِ السَّتِّةِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

ومثله أيضًا قولك: (الطَّالِبُ سَرَقَ كِتَابَهُ) فـ(الطَّالِبُ) مُبْتَدَأٌ، و(سَرَقَ)
فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لَهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، و(كِتَابَهُ) نَائِبٌ فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ
الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبِ الْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ.

الثَّالِثُ: شِبْهُ الْجُمْلَةِ، مِثْلُ قَوْلِنَا: (الرَّجُلُ فِي الْبَيْتِ) الْخَبَرُ هُنَا شِبْهُ جُمْلَةٍ؛
لِأَنَّهُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَهُوَ (فِي الْبَيْتِ) وَ(الرَّجُلُ أَمَامَكَ) فَالْخَبَرُ شِبْهُ جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّهُ
ظَرْفٌ، وَهُوَ: (أَمَامَكَ).

قَوْلُهُ: «حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ» هَذَا فِي خَبَرِ الْجُمْلَةِ، أَي: لَا بُدَّ أَنْ
تَكُونَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبَرًا حَاوِيَةً مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ، وَقَوْلُهُ: (حَاوِيَةٌ) مَعْنَاهُ أَنْ
نَعْلَمَ أَنَّ لَهَا اتِّصَالَ بِهِ، وَذَلِكَ بِوُجُودِ رَابِطٍ بَيْنَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ وَالْمُبْتَدَأِ، فَلَا بُدَّ مِنْ
رَابِطٍ يَرِبُطُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ بِالْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهِ لَصَارَتْ أَجْنِبِيَّةً مِنْهُ،
وَلَأَصْبَحَ الْمُبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ.

ومن هذه الروابط:

أولاً: الضمير، مثاله: (الطَّالِبُ كِتَابُهُ نَظِيفٌ) الرَّابِطُ بين جُمْلَةٍ: (كِتَابُهُ نَظِيفٌ) والمُبْتَدَأِ هو الضَّمِيرُ (الهَاءُ) ومثله أيضاً لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ أَبَوُهُ) الرَّابِطُ بين جُمْلَةٍ الْخَبَرِ: (قَامَ أَبَوُهُ) والمُبْتَدَأِ هو الضَّمِيرُ في (أَبَوُهُ) أمَّا لو قلت: (الرَّجُلُ قَامَ زَيْدٌ) فلن يَصَحَّ أن تكونَ جُمْلَةٌ (قَامَ زَيْدٌ) خَبَرًا؛ لأنَّه ليس هناك رابطٌ.

ومثل ذلك أيضاً قولك: (الطَّالِبُ مَاتَ حِمَارُهُ) فَإِنَّه يَصَحُّ، أمَّا لو قلت: (الطَّالِبُ مَاتَ الْحِمَارُ) فَإِنَّه لا يَصَحُّ؛ لَعَدَمِ وُجُودِ الرَّابِطِ.

إِذَنْ: لا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ يَرِيبُ الْجُمْلَةَ بِالْمُبْتَدَأِ؛ حَتَّى نَعْرِفَ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ حَاطِيَةٌ لَهُ، وَأَنَّهَا وَصَفٌ لَهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ -كَمَا نَعْلَمُ- وَصَفٌ لِلْمُبْتَدَأِ، فَإِذَا لَمْ تَكُنْ مُشْتَمِلَةً عَلَى شَيْءٍ يَرِيبُهَا بِهِ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ وَصْفًا لَهُ.

ثَانِيًا: اسْمُ الْإِشَارَةِ، مثاله: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيَّاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] فـ﴿لِيَّاسُ﴾: مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، و﴿النَّقْوَى﴾: مُضَافٌ إِلَيْهِ، و﴿ذَلِكَ﴾ (ذَا) اسْمُ إِشَارَةٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَاللَّامُ لِلْبُعْدِ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ، و﴿خَيْرٌ﴾ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي (ذَا) وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ اسْمُ الْإِشَارَةِ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ ﴿ذَلِكَ﴾ يَعُودُ إِلَى ﴿وَلِيَّاسُ النَّقْوَى﴾؛ لِأَنَّ ﴿ذَلِكَ﴾ مِثْلُ: (هُوَ خَيْرٌ).

ثَالِثًا: إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ لَا بِضَمِيرِهِ، وَيَأْتِي هَذَا فِي الْغَالِبِ فِي مَقَامِ التَّفْخِيمِ، وَمِثْلُوا لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢] فـ﴿الْحَاقَّةُ﴾: مُبْتَدَأٌ، و﴿مَا﴾ اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و﴿الْحَاقَّةُ﴾ خَبَرٌ

المُبْتَدَأُ الثَّانِي، وَجُمْلَةُ ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، فَالرَّابِطُ هُنَا إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ؛ لِأَنَّ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الثَّانِيَةَ هِيَ ﴿الْحَاقَّةُ﴾ الْأُولَى.

مِثَالُهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْفَارِغَةُ ۝١﴾ مَا الْفَارِغَةُ ﴿[الفارقة: ١-٢]﴾ فـ ﴿الْفَارِغَةُ﴾: مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ ﴿مَا الْفَارِغَةُ﴾ خَبَرُهُ، وَالرَّابِطُ هُوَ إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ.

وَقَدْ بَاتِيَ فِي غَيْرِ مَقَامِ التَّفْخِيمِ، مِثْلُ قَوْلِكَ: (الطَّالِبُ مَا الطَّالِبُ؟) يَصِحُّ، لِإِعَادَةِ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ كَانَتْ إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ رَابِطًا؟ قُلْنَا: لِأَنَّ ارْتِبَاطَ الْجُمْلَةِ بِإِعَادَةِ لَفْظِ الْمُبْتَدَأِ بِالْمُبْتَدَأِ أَقْوَى مِنْ ارْتِبَاطِهَا بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَدُلُّ عَلَى الْمَرْجِعِ، وَلَيْسَ هُوَ الْمَرْجِعُ، أَلَسْنَا ذَكَرْنَا أَنَّ جُمْلَةَ (قَامَ أَبُوهُ) مِنْ قَوْلِنَا: (الرَّجُلُ قَامَ أَبُوهُ) فِيهَا رَابِطٌ، وَهُوَ الضَّمِيرُ، فَإِذَا كَانَ الضَّمِيرُ يَرْبِطُ، وَهُوَ مَعْنَى الْمُبْتَدَأِ، فَكَيْفَ إِذَا عَادَ الْمُبْتَدَأُ بِلَفْظِهِ؟!

رَابِعًا: أَنْ يَكُونَ الرَّابِطُ الْعُمُومَ، أَيْ: يَكُونُ لَفْظًا يَعُمُّ الْمُبْتَدَأَ، مِثَالُهُ: (عَلِيٌّ نَعَمْ الرَّجُلُ) فـ (عَلِيٌّ) مُبْتَدَأٌ، وَ(نَعَمْ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَ(الرَّجُلُ) فَاعِلٌ، فـ (نَعَمْ الرَّجُلُ) لَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ (عَلِيٌّ) بَلِ الرَّابِطُ هُوَ الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا مِنَ الرِّجَالِ، فَكَأَنِّي قُلْتُ: (عَلِيٌّ نَعَمْ هُوَ) فَالْعُمُومُ هُنَا قَائِمٌ مَقَامَ الضَّمِيرِ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ: (الْجَاهِلُ بِشَسِ الْعَشِيرِ) فـ (الْجَاهِلُ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِتْدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وَ(بِشَسِ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَ(الْعَشِيرِ) فَاعِلٌ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَالرَّابِطُ الْعُمُومُ.

وَمَثَلُ بَعْضِهِمْ ^(١) أَيْضًا بِقَوْلِهِ: (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ) لَكِنَّ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛
لَأَنَّ (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ) لَا يُعْطَى أَنَّ (مَاتَ النَّاسُ) مُرْتَبِطَةٌ بِ(زَيْدٌ) ثُمَّ إِنَّ هَذَا
التَّعْبِيرَ مُسْتَهْجَنٌ، وَلَا أَظُنُّهُ يَرُدُّ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

ومثله أيضًا لو قلت: (طَالِبُ الْعِلْمِ نَعَمْ الرَّجُلُ) فهل الجملة الثانية (نَعَمْ
الرَّجُلُ) لها ارتباطٌ بالمبتدأ؟

الجواب: نعم؛ لأنَّ (نَعَمْ الرَّجُلُ) هذا عامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ بِالْأَوَّلَوِيَّةِ الْمُبْتَدَأُ
الذي هو (طَالِبُ الْعِلْمِ) والرابط هو (نَعَمْ الرَّجُلُ) فلا يَشْكُ أَيُّ مُحَاطَبٍ أَنَّ
المُرَادَ بِقَوْلِكَ: (نَعَمْ الرَّجُلُ) هو (طَالِبُ الْعِلْمِ) وهذا رابطٌ ظَاهِرٌ.

فإن قال قائل: أفلا يُمكن أن ندَّعي أَنَّ الرّابط هنا هو إعادةُ المبتدأ بلفظه؟

فالجواب: لا؛ لأنَّ (الرَّجُلُ) غَيْرُ (طَالِبٍ) فلا يَصِحُّ أَنْ نقولَ: إِنَّ هَذَا إِعَادَةُ
المُبْتَدَأِ بلفظه؛ لأنَّه ليس إعادةُ المبتدأ بلفظه، لكن نقولَ: إعادةُ المبتدأ بمعناه؛
لعمومِ الأفرادِ في قولك: (نَعَمْ الرَّجُلُ).

فصارتِ الرّوابطُ الآنَ أربعةَ: الضَّميرُ، والإشارةُ، وإعادةُ المبتدأ بلفظه،
وبالعمومِ.

وهناك رَوَابِطٌ أُخْرَى، لكن لا حاجةَ إلى ذِكْرِهَا.



(١) انظر في ذلك: مُغْنِي اللَّيْسِبِ، (ص: ٦٥٠)، وشرح الأشموني على الألفية (١/ ١٨٦)، وشرح
التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (١/ ٢٠٥)، وفتح الهوامع للسيوطي (١/ ٢٧٣)،
وحاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٨٧).

١٢٠- وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَ: (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)

الشرح

قوله: «وَإِنْ تَكُنْ» الضمير يعودُ على الجملة التي أُخبرَ بها عن المُبتدأ.

و«إِيَّاهُ» أي: المُبتدأ.

و«مَعْنَى» أي: في المعنى.

و«اكتَفَى بِهَا» أي: اكتفى بالجملة فقط بدون رابط.

قوله: «وَكَفَى» هنا تَمَّةُ البيت، يعني: هو كافٍ، أي: كافيه، فَمَنْ يَتَوَكَّلْ

على الله فهو حَسْبُهُ.

ومعنى ذلك أنه إذا كانت الجملة هي معنى المُبتدأ، فإنه يُكتَفَى بها عن

الرَّابِط، مثاله:

«نُطْقِي: اللَّهَ حَسْبِي»: فـ(نُطْقِي) مُبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ

مُقدَّرةٌ على ما قبلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ.

و«نُطْقِي» مُضَافٌ، و(الياءُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلٍّ جَرٍّ.

و«اللَّهُ» مُبتدأ ثانٍ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ.

و«حَسْبِي» خبرُ المُبتدأ الثاني مرفوعٌ بالمبتداء، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على

ما قبلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ، و(حَسْبِ)

مُضافٌ، و(الباءُ) مُضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محلِّ جرٍّ، والجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
الثَّانِي وخبره في محلِّ رَفْعٍ خبرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

فإذا قال قائلٌ: أين الرابطة؟

قلنا: لا حاجةً لرابطةٍ هنا؛ لأنَّ هذه الجُمْلَةُ هي معنى الْمُبْتَدَأِ بذاته؛ لأنَّ أَصْلَ
الزَّامِنَا بِالرَّابِطِ لأجلِ أَنْ تَتَّصَلَ بِالْمُبْتَدَأِ، فإذا كانت هي نفسُ الْمُبْتَدَأِ فإنَّها لا تحتاجُ
إلى رابطةٍ.

فإذا قيل: هل هناك ضابطٌ يُقَرِّبُها؟

قلنا: نعم، الضَّابِطُ لذلك هو أن تَحُلَّ الجُمْلَةُ محلَّ اسمِ الإشارةِ، فإذا حُلَّتْ
محلَّ اسمِ الإشارةِ، صَارَتْ هي معنى الْمُبْتَدَأِ، فمثلاً: (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي) إذا
حَذَفْتَ: (اللَّهُ حَسْبِي) تقولُ: (نُطْقِي هَذَا) أي: هذا القولُ، فإذا حُلَّ محلُّها اسمُ
الإشارةِ، فهذا يعني أنَّ هذه الجُمْلَةُ هي معنى الْمُبْتَدَأِ، فلا تحتاجُ إلى رابطةٍ.

مثال ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ﴿هُوَ﴾:
مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، و﴿اللَّهُ﴾: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و﴿أَحَدٌ﴾: خبرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، والجُمْلَةُ مِنَ
الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وخبره في محلِّ رَفْعٍ خبرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، ولا تحتاجُ هنا إلى رابطةٍ؛ لأنَّ
﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو نفسُ الضَّمِيرِ ﴿هُوَ﴾ أي: اللهُ أَحَدٌ.

ومثل ذلك أيضًا قولك: (قُولِي: اللَّهُ أَكْبَرُ) ليس هناك رابطةٌ بَيْنَ جُمْلَةِ الْخَبَرِ:
(اللَّهُ أَكْبَرُ) وَبَيْنَ الْمُبْتَدَأِ (قُولِي) لَكِنَّهَا هي نفسُ (قُولِي) إذا سَأَلْتُكَ سَائِلٌ: ماذا تقولُ؟
تقولُ: أقولُ: (قُولِي: اللَّهُ أَكْبَرُ) وعلى ذلك إذا كانت جُمْلَةُ الْخَبَرِ هي نفسُ الْمُبْتَدَأِ في
المعنى، فإنه يُكْتَفَى بها عن الرابطةِ؛ لأنَّ كَوْنَهَا نفسَ الْمُبْتَدَأِ في المعنى أَشَدُّ مِنْ أَنْ نَأْتِيَ

بضمير، أو باسم إشارة، أو ما أشبه ذلك من الروابط.

على أن من المعربين من قال: ليس هذا من باب الإخبار بالجملة، بل هو من باب الإخبار بالمفرد، لماذا؟ لأن هذه الجملة هي معنى المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط؛ لأن هذه الجملة أريد لفظها، فلا حاجة أن نُعرب الثانية جملة مُستقلة، بل نقول: الثانية كلها هي خبر المبتدأ.

وبناءً على هذا القول نقول في قوله: (نُطْقِي الله حَسْبِي) (نُطْقِي) مُبْتَدَأٌ، و(الله حَسْبِي) كُلُّهَا خبرُ المبتدأ مَرْفُوعٌ، وعلامة رفعه ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخره، مَنَعَ من ظهورها الحكاية، وهذا هو الواقع؛ لأن قولك: (نُطْقِي الله حَسْبِي) يعني: أن (نُطْقِي) مُبْتَدَأٌ، و(الله حَسْبِي) الخبر، فهي جملة واحدة في الحقيقة، وهذا القول أسهل، ونظير ذلك ما سبق لنا عند أول الألفية، وهو قول المؤلف -رحمه الله تعالى-^(١):

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ: أَحْمَدُ رَبِّيَ اللهُ خَيْرٌ مَالِكٍ

قلنا: إن قوله: (أَحْمَدُ رَبِّيَ اللهُ خَيْرٌ مَالِكٍ) ليست مقول القول، بل مقول القول من قوله: (أَحْمَدُ) إلى آخر حرف في الألفية، كُلُّهُ في محل نصبٍ مقول القول.

وفي الحديث الصحيح قول النبي ﷺ: «خَيْرٌ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»^(٢) ف(خَيْرٌ) مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ إلى (مَا) الموصولة، أي: (خَيْرٌ الَّذِي قُلْتُ) و(لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) هي الخبر، فهل نُعربها بالتفصيل، ونقول: (لَا

(١) هو البيت رقم (١).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في دعاء يوم عرفة، رقم (٣٥٨٥).

نافية للجنس، و(إِلَهَ) اسمُها، وخَبَرُها مَحذوفٌ، والاسمُ الكريمُ بَدَلٌ منه،
أو نقولُ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) خبرٌ (خَيْرٌ) مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخِرِهِ،
مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها الحِكَايَةُ؟

وابنُ مالِكٍ، وأكثرُ النَحْوِيِّينَ على الأوَّلِ، وعلى الرَّأْيِ الثَّانِي لا حاجةٌ إلى
أنْ نُقَدِّرَ، ولا حاجةٌ إلى أنْ نُعَرِّبَ الثَّانِي جُمْلَةً، بل نقولُ: هو مَقُولُ القَوْلِ، وجُمْلَتُهُ
تُعَرِّبُ على أَنَّها حُكِيَتْ، ولكنها هي الخبرُ، وهذا لا شكَّ أَنَّهُ أَسهَلُ، والخَلْفُ
يُشَبِّهُ الخِلَافَ في مسألة: ما الذي رَفَعَ المُبْتَدَأَ، وما الذي رَفَعَ الخبرَ؟ لأنَّهُ لا طائلَ
تَحْتَهُ كَثِيرًا.

والخلاصةُ: إذا وَقَعَتِ الجُمْلَةُ خَبْرًا، فلا بُدَّ لها مِنْ رابطٍ يَرْبِطُها بالمُبْتَدَأِ،
والرَّوَابِطُ أَرْبَعَةٌ: الضَّمِيرُ، واسمُ الإِشارةِ، وإِعادةُ المُبْتَدَأِ بلفظِهِ، والعُموْمُ.

وإذا كانتِ الجُمْلَةُ هي معنى المُبْتَدَأِ فَإِنَّها لا تَحْتَاجُ إلى رابطٍ؛ لأنَّ المقصودَ
بالرَّابِطِ وَضَلَ الخبرِ بالمُبْتَدَأِ، وإذا كانَ الخبرُ هو نفسُ المُبْتَدَأِ فلا حاجةٌ إلى الرَّابِطِ،
ولكنْ هلْ تُعَرِّبُ هذه الجُمْلَةُ تَفْصِيلاً، ونقولُ: مُبْتَدَأٌ وخَبَرٌ، والجُمْلَةُ مِنَ المُبْتَدَأِ
والخبرِ خبرُ المُبْتَدَأِ الأوَّلِ، أو نقولُ: هي كُلُّها بِرُمَّتِها خَبَرٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِها
ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخِرِها، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِها الحِكَايَةُ؟

على قولينِ للعلماءِ: الأوَّلُ هو المشهورُ، والثَّانِي ذَهَبَ إِلَيْهِ بعضُ المُعَرِّبينَ،
وهو أَسهَلُ، وكما قَرَرْنَا سابقًا أَنَّ اتِّبَاعَ الأَسْهَلِ أَسهَلُ.



ثُمَّ انتقل المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ إلى الخَيْرِ المَفْرَدِ: هل يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا يَرْجِعُ على المَبْتَدَأِ، كما ذَكَرْنَا في الجُمْلَةِ إذا وَقَعَتْ خَبْرًا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَتَضَمَّنَ ضَمِيرًا، أو ما يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ، فهل مِثْلُ ذَلِكَ إذا كَانَ مُفْرَدًا؟ يَقُولُ المؤلفُ:

١٢١- وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

الشرح

قوله: «المُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ» الجَامِدُ هو ما ليس بِمُشْتَقٍّ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: (وَإِنْ يُشْتَقَّ) والمعنى: أَنَّ الخَبَرَ إذا كَانَ مُفْرَدًا جَامِدًا، فَهُوَ فَارِغٌ مِنَ الضَّمِيرِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ).

وقد أورد بعضهم إشكالًا على كلام ابن مالك في قوله: (فارغ) وقال: إِنَّ قَوْلَهُ: (فارغ) ليس فيه بيانٌ.

فنقول: بل فيه بيانٌ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا جَاءَ بِقَسِيمِهِ: (وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ) عَرَفْنَا أَنَّ المراد بقوله: (فارغ) أي: مِنَ الضَّمِيرِ، وَلَنَضْرِبَ لِهَذَا أَمثلةً:

لو قُلْتُ: (زَيْدٌ رَجُلٌ) الخَبَرُ: (رَجُلٌ) وهو مُفْرَدٌ جَامِدٌ، إِذَنْ: ليس فيه ضَمِيرٌ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُشْتَقٍّ، ومثله: (مُحَمَّدٌ رَسُولٌ) الخَبَرُ هُنَا جَامِدٌ، وليس بِمُشْتَقٍّ، ومثله: (زَيْدٌ أَخُوكَ) فـ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، و(أَخُوكَ) خَبَرُ المَبْتَدَأِ، وهو مُفْرَدٌ جَامِدٌ، وليس فيه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ؛ لَأَنَّهُ جَامِدٌ، وليس مُشْتَقًّا.

أَمَّا الكافُ هُنَا، فَهِيَ مُسْتَقْلَةٌ غَيْرُ مُسْتَتِرَةٍ، كَذَلِكَ: (زَيْدٌ أَسَدٌ) فـ(أَسَدٌ) خَبَرٌ مُفْرَدٌ، وهو جَامِدٌ، ولا يَحْتَاجُ إلى ضَمِيرٍ، ومثله: (زَيْدٌ بَحْرٌ) فـ(بَحْرٌ) خَبَرٌ مُفْرَدٌ، وهو جَامِدٌ، فلا يَحْتَاجُ إلى ضَمِيرٍ.

كذلك لو قلت: (زَيْدٌ مِفْتَاحُ كُلِّ خَيْرٍ) فـ(مِفْتَاحُ) خبرٌ مفردٌ، صحيحٌ أنه مُشتَقٌّ من الفتح، لكنه لا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ^(١) فهو اسمُ آلَةٍ، وأسماءُ الآلَةِ لا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا، ومثله المصدرُ أيضًا لا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا، ولأنَّهُ أصلًا مُشتَقٌّ منه، وليس هو المُشتَقُّ، إلَّا لو قَرَضْنَا أَنَّا جَعَلْنَا الْمَصْدَرَ بِمَنْزِلَةِ اسمِ الْفَاعِلِ، كأنْ نقولَ مثلاً: (زَيْدٌ عَدَلٌ) فهنا قد يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ.

قوله: «مُسْتَكِنٌ» أي: مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، والمعنى أن الخبرَ إذا كان مُفْرَدًا مُسْتَقًا، فلا بُدَّ له من ضَمِيرٍ يكونُ مُسْتَتِرًا وَجُوبًا، والمشتقُّ هو اسمُ الْفَاعِلِ مثل: (قَائِمٌ) واسمُ الْمَفْعُولِ مثل: (مَضْرُوبٌ) والصفةُ المُشَبَّهَةُ مثل: (حَسَنٌ) وبعضُهم ألحق اسمَ التَّفْضِيلِ مثل: (أَفْضَلُ) وأما صِيغُ الْمُبَالِغَةِ فهي داخلةٌ في اسمِ الْفَاعِلِ، وليس معنى المُشتَقِّ ما اشتقَّ من مَصْدَرٍ.

إِذْنُ: إذا كان الخبرُ مُسْتَقًا فلا بُدَّ أن يَتَحَمَّلَ الضَّمِيرَ، والضَّمِيرُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، فانت تَشْعُرُ أَنَّكَ إذا قلت: (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هو، والدليلُ أنَّ المعنى: (قَائِمٌ) أي: (هو) أَنَّكَ تقولُ مثلاً: (قَائِمٌ أَبُوهُ) فتأتي بِالظَّاهِرِ محلَّ الضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، و(زَيْدٌ مَضْرُوبٌ) أي: هو، والدليلُ أنَّ فيه ضَمِيرًا أَنَّكَ تقولُ مثلاً: (مَضْرُوبٌ أَخُوهُ) و(زَيْدٌ حَسَنٌ) أي: هو، والدليلُ أنَّ فيه ضَمِيرًا أَنَّكَ تقولُ: (حَسَنٌ أَخُوهُ) و(زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) أي: هو، فهذه الأخبارُ الْمَفْرَدَةُ الْمُسْتَقَّةُ تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا؛ ولذا لا يَصِحُّ أنْ تقولَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ) لو قلت: (قَائِمٌ هُوَ) قلنا: (هُوَ) ليس هو الْفَاعِلُ، بل (هُوَ) توكيدٌ للضَّمِيرِ المُسْتَتِرِ، كقوله تعالى: ﴿أَسْكَنْ أَتَنتَ

(١) لأنَّهُ ليس جاريًا مَجْرَى الْفِعْلِ من المشتقات، ومعنى (جاريًا مَجْرَى الْفِعْلِ)، أي: عاملاً عملَ الْفِعْلِ.

وَزَوَّجَكَ الْجَنَّةَ ﴿ [البقرة: ٣٥] فَالضَّمِيرُ ﴿أَنْتَ﴾ هُنَا لَيْسَ فَاعِلٌ ﴿أَشْكُرُ﴾؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا.

إِذَنْ: إِذَا وَجَدْنَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّهُ مُظْهَرٌ فَهُوَ تَوْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ.
وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(١): إِنَّهُ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا، وَأَنَّ قَوْلَكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ) أَي: زَيْدٌ مَنَسُوبٌ إِلَيْكَ، فَيُؤْوِلُونَ الْأُخُوَّةَ إِلَى مُشْتَقٍّ، وَ(زَيْدٌ أَسَدٌ) يَقُولُونَ: التَّقْدِيرُ: (زَيْدٌ شَجَاعٌ) وَالشُّجَاعُ مُشْتَقٌّ مِنَ الشَّجَاعَةِ.

لَكِنْ مَا سَارَ عَلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ التَّكْلُفِ.

وَعَلَى هَذَا نَقُولُ: إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا جَامِدًا فَإِنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا، وَإِذَا كَانَ مُشْتَقًّا فَإِنَّهُ يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا وَجُوبًا.



(١) وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، وَالرُّمَّانِيِّ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ. انْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ (٢٧٦/١)، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ (٤٧٨)، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ (١٨٧/١)، وَشَرْحَ التَّصْرِيحِ (١٩٩/١).

وهل يجب إخراج الضمير؟ يقول المؤلف:

١٢٢- وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

الشرح

قوله: «أَبْرَزْنَهُ» الضمير يعود على الضمير المستكن، أي: أظهر الضمير الذي تحمله الخبر المشتق.

قوله: «مُطْلَقًا» (الإطلاق) يفهم معناه من قيد سابق، أو قيد لاحق، كما يقول العلماء، فإذا قلت: (أَكْرِمَ زَيْدًا إِنْ اجْتَهِدَ، وَعَمْرًا) أي: مُطْلَقًا، أي: إِنْ اجْتَهِدَ، أو لم يجتهد، فالإطلاق في هذا المثال فهمناه من قيد سابق، وإذا قلت: (أَكْرِمَ عَمْرًا - أي: مُطْلَقًا - أي: إِنْ اجْتَهِدَ أو لم يجتهد، وَأَكْرِمَ زَيْدًا إِنْ اجْتَهِدَ) فالإطلاق في هذا المثال فهمناه من قيد لاحق.

وليس في هذا البيت قيد سابق ولا لاحق، لكن المراد بالإطلاق هنا يعني: أَبْرَزْنَهُ على كُلِّ حالٍ، وإذا عَرَفْتَ أَنَّهُ يُبْرَزُّ على كُلِّ حالٍ، أي: سواء أَمِنَ اللبس أم لم يؤمن.

قوله: «حَيْثُ تَلَا» الضمير يعود على الخبر، وهو الوصف المشتق.

و«تَلَا» أي: تَبَعَ.

قوله: «مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ» أي: معنى الخير.

و«لَهُ» أي: لِلْمُبْتَدَأِ.

و«مُحْصَلًا» أي: مُذَرَّكًا به.

وقوله: «مَا» تعودُ على المُبتدأ؛ ولهذا يُمكنُ ألا تُعربها مَوْصُولًا، بل تُعربها على أنَّها نكرة موصوفة.

والمعنى: أُبْرِزَ الضَّمِيرُ المُسْتَرِ في الخيرِ مُطلقًا حيث تلا الخبرُ مُبتدأً، ليس معنى الخيرِ للمُبتدأِ مُحْصَلًا، وفي هذا البيتِ تَشْتِيتُ للضَّائِرِ؛ ولهذا يُعْتَبَرُ هذا البيتُ بعيدًا عن البلاغة، بل هو من أعقَدِ أبياتِ الألفيَّةِ؛ ولذا فأحسنُ منه ما قاله في الكافية:

وَإِنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا بِهِ فَأَبْرَزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقًا

فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنٌ^(١)

وَسُبْحَانَ اللَّهِ! ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الَّذِي نَظَّمَ الْكَافِيَّةَ، وَنَظَّمَ الْأَلْفِيَّةَ، وَمَعَ ذَلِكَ جَاءَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْمُعْقَدِ.

معنى البيت أن الوصفَ المشتقَّ - وهو الخبرُ - إذا تلا المُبتدأَ، وهو لا يعودُ معناه على المُبتدأِ، فإنه يجبُ أن يُبْرَزَ الضَّمِيرُ، فإذا قُلْتَ مثلاً: (زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبٌ) فـ(زَيْدٌ) مُبتدأٌ أَوَّلٌ، و(عَمْرُو) مُبتدأٌ ثَانٍ، و(ضَارِبٌ) خبرُ المُبتدأِ الثَّانِي، و(ضَارِبٌ) فيها ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تقديرُهُ: (هو) وهنا (ضَارِبٌ) خبرٌ عن (عَمْرُو) فإذا اقْتَصَرْنَا على هذا تَمَّتِ الْجُمْلَةُ، ولا إشْكَالَ، والوصفُ الآنَ الذي هو الخبرُ (ضَارِبٌ) تَبَعَ ما هو له، فالضَّارِبُ في هذه الْجُمْلَةِ هو (عَمْرُو) و(زَيْدٌ) هو المضروبُ.

لكن إذا أردتَ أن تُخْبِرَ أَنَّ الضَّارِبَ (زَيْدٌ) فَيَجِبُ أن تُبْرَزَ الضَّمِيرَ فتقولُ:

(١) انظر البيتين في شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/١٤٤).

(زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ)؛ لَأَنَّ الْوَصْفَ الْآنَ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ، فَلَمَّا تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ وَجَبَ أَنْ يُبْرَزَ الضَّمِيرُ؛ لِأَنَّكَ لَوْ لَمْ تُبْرَزِ الضَّمِيرَ هُنَا لَفَهَمَ الْمُخَاطَبُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنَّ الضَّارِبَ (عَمَرُو) فَلَمَّا أُبْرِزَ الضَّمِيرُ عَلِمَ أَنَّهُ لِلْسَّابِقِ لَا لِلَّذِي يَلِيهِ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ الْوَصْفُ خَبْرًا لِمَا لَا يَعُودُ مَعْنَاهُ إِلَيْهِ وَجَبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا. وَعَلَيْهِ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا) يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ إِذَا كُنْتُ أُرِيدُ أَنَّ زَيْدًا هُوَ الضَّارِبُ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (مُطْلَقًا) وَنَحْنُ نُرِيدُ الْآنَ أَنْ نُقَرَّرَ مَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ، فَعَلَى رَأْيِهِ يَجِبُ أَنْ أَقُولَ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ)؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (أُبْرَزْنَاهُ مُطْلَقًا).

وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُهُ إِلَّا إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ، بِحَيْثُ لَا تَذَرِي مِنَ الضَّارِبِ، أَوْ إِذَا كَانَ يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ.

وَعَلَى هَذَا إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا) فَلَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي الَّذِي يُفَصِّلُ بَيْنَ احْتِمَالِ اللَّبْسِ وَعَدَمِهِ؛ لِأَنَّ (ضَارِبٌ) هُنَا لَا تَأْنِيثَ فِيهِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَأْنِيثٌ، وَ(هِنْدٌ) مُؤَنَّثَةٌ، وَ(زَيْدٌ) مُذَكَّرٌ، فَإِنَّهُ يَعُودُ عَلَى (زَيْدٍ) الْمَذَكَّرِ، فَهِنَا نَعْرِفُ أَنَّ الضَّارِبَ هُوَ (زَيْدٌ) مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ جَارٍ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ لَيْسَ وَاقِعًا مِنْ (هِنْدٍ) بَلْ وَاقِعٌ مِنْ (زَيْدٍ) لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَعْنَى وَاضِحًا لَمْ نَحْتَاجْ إِلَى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ الطَّعَامُ أَكَلُهُ) لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ (هُوَ) وَمِثْلُهُ: (زَيْدٌ الْمَاءُ شَارِبُهُ) فَلَا نَحْتَاجُ أَنْ نَقُولَ: (هُوَ)؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَشْرَبُ

الإنسان، بل الإنسانُ هو الذي يشربُ الماءَ، ومثله أيضًا: (زَيْدٌ كِتَابُهُ قَارِئُهُ).
 أمّا على قول ابن مالكٍ فَيَتَعَيَّنُ إِبْرَارُ الضَّمِيرِ، وعلى القولِ الثاني لا يجبُ؛
 لأنّه لا لبسَ؛ إذ الكتابُ لا يقرأ زَيْدًا، وإنّما زَيْدٌ يقرأ الكتابَ.
 وهذا هو مذهبُ الكوفيّين: أنّه إذا أُمِنَ اللَّبْسُ فإنّه لا يجبُ الإبرارُ،
 واستدلُّوا لقولهم بقولِ الشَّاعِرِ:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَذَنَانٌ وَقَحْطَانٌ^(١)

حيث قال الشَّاعِرُ: (بَانُوها) ولم يقل: (بَانُوها هُمْ) والسَّبَبُ أَنَّ (ذُرَا الْمَجْدِ)
 لا تَبْنِي، وإنّما تَبْنِي، فلَمَّا وُجِدَ ما يَدُلُّ على مَرَجِعِ الضَّمِيرِ لم يَجِبَ إظهارُهُ.

وهذا القولُ هو القولُ الرَّاجِحُ بناءً على القاعدة النحويّة القويّة، وهي:
 (مَتَى دَارَ الْأَمْرِ بَيْنَ التَّيْسِيرِ وَالتَّعْسِيرِ فَعَلَيْكَ بِالتَّيْسِيرِ) وهذا المذهبُ السَّهْلُ هو
 الصَّحِيحُ عندي؛ لأنّه ليس قُرْآنًا ولا سُنَّةً، وإنّما هو شَيْءٌ يَعْتَمِدُ على كلامِ العربِ،
 فإذا وُجِدَ في كلامِ العربِ سَعَةٌ في الموضوعِ فهو الْأَوَّلَى.

فَإِذَنْ: إذا قُلْتُ الْآنَ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا) فقط، فأنا مُخْطِئٌ على مذهبِ ابنِ
 مالكٍ؛ لأنَّ الواجبَ أن أقولَ: (ضَارِبُهَا هُوَ) وعلى القولِ الرَّاجِحِ لا؛ لأنَّ المعنى
 واضحٌ صريحٌ أَنَّ الضَّرْبَ واقعٌ مِنْ زَيْدٍ.

وإذا قُلْتُ: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبَتُهُ) فإنّه لا يُجْتَاجُ إلى إِبْرَارِ الضَّمِيرِ، فأقولُ:
 (ضَارِبَتُهُ هِيَ) لا على مذهبِ ابنِ مالكٍ، ولا على غيره؛ لأنَّ الخبرَ وقعَ وَصْفًا لِمَنْ

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩٦)، وشرح ابن النّاطم (ص: ٧٨)، وشرح ابن عقيل
 (٢٠٨/١)، وشرح التَّسْهِيلِ (١/٣٠٨)، وشرح الأَشْمُونِي (١/١٨٨)، وشرح التصريح
 (٢٠٠/١)، ومع الهوامع (١/٣٦٧).

هو له، فـ(ضَارِبَتُهُ) خبرٌ (هِنْدٌ) فوقَ وَصَفَا لها، فلا يُجْتَنَجُ إلى إبرازِ الضَّمِيرِ،
حتَّى على رأيِ ابنِ مالِكٍ.

إِذْنُ: على كلامِ المؤلِّفِ: الخبرُ المُشْتَقُّ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ، وهذا المُشْتَقُّ إذا تلا
ما ليس له بتعلُّقٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ إبرازُ هذا الضَّمِيرِ المُسْتَرِ، سواءً أَمِنَ اللَّبْسُ أم لم
يُؤْمَنَ.

هذا ما قرَّرَهُ في الخلاصةِ (الألفية) وأَمَّا في (الكافية) فقد حكى خلافَ
الكوفيَّينَ، وقال: (وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنٌ)^(١) وهو أَنَّهُ إذا أَمِنَ اللَّبْسُ لم يَجِبُ إبرازُ الضَّمِيرِ،
وإن لم يُؤْمَنِ اللَّبْسُ وَجِبَ إبرازُ الضَّمِيرِ، وهذا هو القولُ الصَّحِيحُ كما سَبَقَ.



(١) تمام البيت في الكافية: في المذهب الكوفي شَرَطُ ذَلِكَ أَن لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، ورَأَيْتُهُمْ حَسَنٌ انظر شرح
الكافية الشافعية (١/ ٣٣٨).

١٢٣- وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ نَاوِينَ مَعْنَى: (كَائِنْ) أَوْ (اسْتَقَرَّ) ^(١)

الشرح

قوله: «أَخْبَرُوا»: أي: العرب.

قوله: «بِظَرْفٍ» هذه على ظاهرها.

قوله: «بِحَرْفٍ جَرَّ» هذه ليست على ظاهرها؛ لأنَّ الحرف لا يَصِحُّ مُسْنَدًا، ولا مُسْنَدًا إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ حَرْفٌ، لكن يُرَادُ بِهِ مَدْخُولُ الحرفِ، وهو المَجْرُورُ المَصْدَرُ بِحَرْفِ الجَرِّ، أي: بحرفِ جَرٍّ مع مَجْرُورِهِ.

وهذا البيت الذي ذَكَرَهُ ابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ لابنِ مالِكٍ: أَنْتَ قَسَمْتَ الخَبَرَ إِلَى مُفْرَدٍ، وَإِلَى جُمْلَةٍ فَقَطْ، فَمَاذَا تَقُولُ فِيهَا إِذَا قَالَ قَائِلٌ: فِي قَوْلِكَ: (الْمَلِكُ لِلَّهِ) الخَبَرُ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَ(مُحَمَّدٌ فِي الْبَيْتِ) الخَبَرُ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، أَوْ قَالَ: (اللَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ) فَالْخَبَرُ: ظَرْفٌ، وَفِي: (مُحَمَّدٌ عِنْدَكَ) الْخَبَرُ ظَرْفٌ أَيْضًا، فَجَاءَ الْخَبَرُ فِي الْأَوَّلِ جَارًّا وَمَجْرُورًا، وَفِي الثَّانِي ظَرْفًا، وَهَذَا شَيْءٌ مُشْتَهَرٌ وَشَائِعٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَا أَحَدٌ يُنْكِرُهُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ يُجَبِّرُونَ بِالظَّرْفِ وَيُجَبِّرُونَ بِحَرْفِ الْجَرِّ، فَمَا الْجَوَابُ عَنْ تَقْسِيمِكَ الْخَبَرَ إِلَى مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ فَقَطْ؟ فَجَاءَ بِهَذَا الْبَيْتِ.

فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: حَتَّى الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ لَا يَخْرُجُ كُلُّ مَنُهَا عَنْ كَوْنِهِ مُفْرَدًا أَوْ جُمْلَةً، فَإِنْ قَدَرْنَا مَعْنَى (كَائِنْ) فَالْخَبَرُ مُفْرَدٌ، وَإِنْ قَدَرْنَا مَعْنَى (اسْتَقَرَّ)

(١) أشار الشارح رَحِمَهُ اللهُ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ الْبَيْتِ رَقْمَ (١١٩).

فالخبرُ جُمْلَةٌ؛ ولهذا نقولُ في (مُحَمَّدٌ فِي الْبَيْتِ) (فِي الْبَيْتِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (كَائِنْ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ نَقُولُ: (فِي الْبَيْتِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (اسْتَقَرَّ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فالخبرُ في الأوَّلِ مُفْرَدٌ، وفي الثَّانِي جُمْلَةٌ.

وأيُّهما أحسنُ: أَنْ نُقَدِّرَ: (كَائِنْ) أَوْ نُقَدِّرَ: (اسْتَقَرَّ)؟

الجوابُ: في المسألة قولان، و(أَوْ) في كلامِ المؤلِّفِ لتنويعِ الخلافِ، لكنَّ الأوَّلَى أَنْ نُقَدِّرَ (كَائِنْ)؛ لِأَنَّا إِذَا قَدَّرْنَا (كَائِنْ) صَارَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مُفْرَدًا، وَإِذَا قَدَّرْنَا (اسْتَقَرَّ) صَارَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ جُمْلَةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، بِخِلَافِ صَلَةِ الْمَوْصُولِ إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَإِنَّا نُقَدِّرُ: (اسْتَقَرَّ)؛ لِأَنَّهُا تَكُونُ جُمْلَةً، وَلِأَنَّا لَوْ قَدَّرْنَا الْخَبَرَ جُمْلَةً لَكَانَ مُرَكَّبًا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّرَكِيبِ، وَنَحْتَاجُ حِينَئِذٍ أَنْ نَقُولَ: الْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ، وَالرَّابِطُ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَإِذَا قَدَّرْتَهُ مُفْرَدًا لَمْ نَحْتَاجَ إِلَى هَذَا؛ وَلِهَذَا قَدَّمَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (كَائِنْ) عَلَى (اسْتَقَرَّ).

إِذَنْ: عَلَى هَذَا الْقَوْلِ هُمْ لَا يَجْعَلُونَ الظَّرْفَ وَالْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ هُوَ الْخَبَرُ، لَكِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ هَذَا الْمَنْوِيَّ هُوَ الْخَبَرُ؛ وَلِذَا قَالَ: (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنْ أَوْ اسْتَقَرَّ).

وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ^(١): إِنَّ الْخَبَرَ هُوَ نَفْسُ الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، فَيَقُولُونَ فِي: (زَيْدٌ فِي الْبَيْتِ) (فِي الْبَيْتِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّقْدِيرِ.

(١) من هؤلاء العلماء أبو بكر بن السراج، حيث ذهب إلى أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد، ولا من قبيل الجملة، وقد نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٢١٠).

وعلى هذا فيكون الخبر ثلاثة أقسام وهي: مُفَرَّدٌ، وَجُمْلَةٌ، وَشِبْهُ جُمْلَةٍ، وهذا القول هو الرَّاجِعُ، بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الرَّاجِحَةِ الصَّحِيحَةِ الْوَاضِحَةِ، وَهِيَ (أَنَّ الْأَصْلَ التَّسْهِيلُ وَالتَّيْسِيرُ، وَعَدَمُ التَّقْدِيرِ)؛ لِأَنَّا مَا دُمْنَا لَمْ يُطْلَبْ مِنَّا التَّعَبُّدُ لِلَّهِ بِذَلِكَ فَمَا كَانَ أَيْسَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَنَّهُ «مَا خَيْرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»^(١).

وعلى هذا نقول: الجارُّ والمجرورُ نفسُهُ هو الخبرُ، والظَّرْفُ هو الخبرُ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، رقم (٣٥٦٠)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب مباحثته ﷺ للأثام، رقم (٢٣٢٧).

لكن لو سأل سائل، وقال: هل يقع الظرف خبراً عن كل شيء، أو في ذلك تفصيل؟ فالجواب: إن في ذلك تفصيلاً بينه المؤلف في قوله:

١٢٤- وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفْذَ فَأَخْبَرًا

الشرح

قوله: «جُثَّةٌ» أي: ذات؛ لأن الأشياء إما معانٍ وإما أجسام، وتسمى الأجسام جُثَّةً؛ ولهذا عبرَ ابنُ هشامٍ رَحِمَهُ اللهُ عن الجُثَّةِ بالذاتِ فقال: (وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ) ^(١) إِذِنَ: الأجسام هي الذوات، وهي الجُثَّتُ.

وقوله أَلْطَفَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ - رَحِمَهُمَا اللهُ - لَأَنَّ لَفْظَ (جُثَّةٍ) يَتَصَوَّرُ مِنْهُ الْقَارِئُ أَوِ السَّامِعُ أَنَّ مِثْلَهُ حَوْلَهُ، ثُمَّ هُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ اللَّفْظِ الَّذِي تَرْتَاخُ إِلَيْهِ النَّفْسُ.

والمعنى: لا يُمكنُ أَنْ يَقَعَ ظَرْفُ الزَّمَانِ خَبَرًا عَنْ جِسْمٍ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مُحَمَّدٌ الْيَوْمَ) أَوْ (مُحَمَّدٌ غَدًا) أَوْ (مُحَمَّدٌ اللَّيْلَةَ) وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (الْبَعِيرُ غَدًا)؛ لَأَنَّ (الْبَعِيرَ) جُثَّةٌ، وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (السَّيَّارَةُ بَعْدَ الْعَصْرِ)؛ لَأَنَّ السَّيَّارَةَ جُثَّةٌ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: (مَوْعِدُكَ الْيَوْمَ) فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لَأَنَّ الْمَوْعِدَ لَيْسَ بِجُثَّةٍ، وَلَوْ قُلْتَ: (طُلُوعُ الشَّمْسِ غَدًا) فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لَأَنَّ الطُّلُوعَ مَعْنَى، وَلَوْ قُلْتَ: (دُخُولُ الشِّتَاءِ يَوْمَ السَّبْتِ) فَيَجُوزُ أَيْضًا؛ لَأَنَّ الدُّخُولَ مَعْنَى، وَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (الْقِتَالُ الْيَوْمَ) وَ(الْحَجُّ الْيَوْمَ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) متن قطر الندى وبل الصدى، (ص: ١٠)، وشرح قطر الندى، (ص: ١٢٠).

بخلاف ظرف المكان، فإنه يكون خبراً عن الجئة، وعن الفعل، وعن كل شيء، مثال ذلك: (زَيْدٌ عِنْدَكَ) فالخبر هنا ظرف مكان، وليس ظرف زمان، والمبتدأ جئة، وكقولك: (الْعِلْمُ عِنْدَكَ) فالخبر ظرف مكان، والمبتدأ معنى.

إذن: ظرف المكان يقع خبراً عن الجئة، وعن المعنى، ولا إشكال فيه، وظرف الزمان يقع خبراً عن المعنى، ولا يقع خبراً عن الجئة.

قوله: «وإن يُفدَ فأخيراً» يعني: ولو كان ظرف زمان، عن جئة أو ذات، فابن مالك رحمه الله يرى أنه إذا أفاد فلا بأس أن يُخبر بالزمان عن الجئة بدون تأويل؛ لأن المقصود فهم المعنى، وإذا أفاد السياق فلا حاجة إلى تقدير، وهذا مذهب سهل.

أما ابن هشام رحمه الله فيقول: لا يمكن أن يُخبر بالزمان عن الذات، فإن وقع شيء من ذلك في كلام العرب، فإنه يكون مؤوَّلاً، مثال ذلك: قولهم: (اللَّيْلَةُ الْهِلَالُ) أو (الهِلَالُ لَيْلَةُ الْاِثْنَيْنِ) أو (الهِلَالُ لَيْلَةُ أَمْسٍ) (الهِلَالُ) جئة، و(لَيْلَةُ) ظرف زمان، فهذا يكون مؤوَّلاً بـ(اللَّيْلَةُ طُلُوعُ الْهِلَالِ) ^(١).

وعلى هذا القول لو سألك سائل: متى تَشْتَرِي الْمُسْجَلَ؟ فقلت: (اللَّيْلَةُ الْمُسْجَلُ) لا يصح إلا أن يكون مؤوَّلاً، والتقدير: (اللَّيْلَةُ شِرَاءُ الْمُسْجَلِ).

أما على رأي ابن مالك فإنه يجوز بدون تأويل، والصواب مع السهل؛ لأنه لا يحتاج إلى تأويل، ولأنه كلام أفاد، وما دام أنه أفاد فما المقصود من الكلام

(١) انظر أوضح المسالك (١/٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص: ٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص: ١٢٠).

إِلَّا الْإِفَادَةُ؟! وَلِهَذَا يُقَالُ: إِنَّ الْأَلْفَاظَ ثِيَابُ الْمَعَانِي، فَمَتَى دَلَّ الثَّوْبُ عَلَى الْمَعْنَى فَهُوَ ثَوْبٌ، وَإِلَّا فَلَا.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: هُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّهُ مَتَى أَفَادَ، سَوَاءٌ بِتَأْوِيلٍ أَمْ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ، فَإِنَّهُ يَقَعُ خَبَرًا عَنِ الذَّاتِ.

إِذَنْ نَأْخُذُ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ وَمَنْ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ الْقَوَاعِدُ الْآتِيَّةُ:

القاعدة الأولى: يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ.

القاعدة الثانية: يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِكُلِّ ظَرْفٍ عَنِ الْمَعْنَى؛ لِقَوْلِهِ: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ...).

القاعدة الثالثة: يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِظَرْفِ الْمَكَانِ عَنْ كُلِّ جُثَّةٍ؛ لِقَوْلِهِ: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ...).

القاعدة الرابعة: لَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُمُثِ إِلَّا أَنْ يُفِيدَ.



١٢٥- وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ مَا لَمْ تُفْذَكْ: (عِنْدَ زَيْدٍ نِمْرَةٌ)

الشرح

هذا من أحكام المبتدأ، فمن أحكام المبتدأ أنه لا يجوز الابتداء به إذا كان نكرة، فالنكرة لا يُبتدأ بها؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، ولا بدُّ أن يكون المحكوم عليه معروفاً؛ ولهذا يُقال: الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوُّره، والنكرة غيرُ معروفة، فكيف يُحكم على غير معروفٍ؟! فلا تقل: (رَجُلٌ في البيت)؛ لأنَّه لا يجوز، كذلك (رَجُلٌ قائمٌ) لا يجوز، وكذلك (رَجُلٌ فاهمٌ) لا يجوز؛ لأنَّ المبتدأ محكوم عليه، ولا يُحكم على نكرة، بل لا يُحكم إلا على معرفة، لكن لو قلت: (الرَّجُلُ قائمٌ) صحَّ، وكذلك (الرَّجُلُ فاهمٌ) صحَّ؛ لأنَّ (أل) في (الرَّجُلُ) للعهد، فهناك معرفةٌ به؛ فلذلك صحَّ.

قوله: «مَا لَمْ تُفْذَكْ» أي: فائدة زائدة عن مطلق الحقيقة والماهية؛ لأنَّ النكرة مثل: (رَجُلٍ) تدلُّ على مطلق الحقيقة والماهية، فإذا وُجدت زيادةٌ على هذه الفائدة، فقد أفادت، سواءً بالعموم، أم بالخصوص، أم بالعمل، أم بأي شيء، فإن أفادت جازَّ الابتداء بها؛ إذ لا يصحُّ الابتداء بها؛ لأنها إخبارٌ عن مجهول، والإخبار عن مجهول لا يُفيد؛ لأنَّ الإخبار عن مجهولٍ مجهولٌ، فإذا أفاد صار معلوماً، واستقام الكلام.

وهذا الذي ذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ وكذلك البيت السابق وهو:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفْذَقَ أَخْبَرًا

هذا دليل على أن المقصود من الكلام هو الإفادة.

مثالُهُ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ) فـ(عِنْدَ) ظَرْفٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وهو مُضَافٌ، و(زَيْدٍ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(نَمْرَةٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَالنَّمْرَةُ نَوْعٌ مِنَ الثِّيَابِ، أَوِ اللَّبَاسِ، وَهِيَ نَكِيرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ، فَقَدْ اسْتَفَدْنَا أَنَّ النَّمْرَةَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ، وَهُوَ (زَيْدٌ).

فما القاعدة التي نأخذها من هذا المثال؟

والجواب: أَنَّ الْقَاعِدَةَ هِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِيرَةِ إِذَا وَقَعَتْ مُتَأَخِّرَةً، وَكَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا كـ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ) وَمِثْلُهُ: (عِنْدِي كِتَابٌ، عِنْدِي عِلْمٌ، عِنْدِي مَالٌ) أَوْ كَانَ الْخَبَرُ جَازًا وَمَجْرُورًا، مِثْلُ: (فِي الْبَيْتِ رَجُلٌ) وَلَوْ قُلْتُ: (رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ) لَمْ يَصَحَّ.



١٢٦- (وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟) فَ(مَا خِلُّ لَنَا) وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

الشرح

قوله: «وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟» المبتدأ (فَتَى) وهو في موضعه مُقَدَّمٌ، و(فِيكُمْ) جازٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، تقديرُهُ: «كَأَيُّنْ» خبرُ المبتدأ، وهو في موضعه، مُؤَخَّرٌ.

فلماذا جازَّ الابتداء به، وهو نكرة لم تتأخر؟

الجواب: لأنه سَبَقَهَا أداة استِفْهَامٍ، ومثله قولنا: (هَلْ رَجُلٌ فِي السُّوقِ؟).

ونأخذُ منه قاعدةٌ وهي: إذا سَبَقَ النِّكْرَةُ أداة استِفْهَامٍ جازَّ الابتداء بها؛ لأنَّ حَقِيقَةَ الأمرِ أَنَّهَا ليست كالابتداء من كُلِّ وجه؛ إذ إِنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بأداة استِفْهَامٍ جَعَلَتْ هذه النِّكْرَةَ عامَّةً، والعمومُ معنَى زائدٌ على الذاتِ، فَ(فَتَى) يَدُلُّ على الفُتُوَّةِ، لكنَّ (هَلْ فَتَى؟) عُمُومٌ؛ لأنَّ المعنى: أَيُّ فَتَى فِيكُمْ؟ والعمومُ معنَى زائدٌ على المعنى المفهومِ مِنْ كَلِمَةِ (فَتَى) فَجازَّ الابتداء بالنِّكْرَةِ؛ لأنه أفادَ معنَى، وهو العمومُ.

قوله: «فَمَا خِلُّ لَنَا» فَ(خِلُّ) نِكْرَةٌ وَقَعَتْ مُبْتَدَأً، وابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ صَرَبَ هذا المثالَ على لُغَةِ بني تَمِيمٍ؛ لأنه لو أَرَادَ لُغَةَ الْحِجَازِيِّينَ لَصَارَتْ (خِلُّ) اسْمًا لِـ(مَا) الْحِجَازِيَّةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) وَلَمَّا صَارَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَلَصَرَ مِنْ بَابِ النَّوَاسِخِ، لَكِنَّهُ أَرَادَ بِهَذَا الْمَثَالِ لُغَةَ بني تَمِيمٍ.

يقول الشاعر:

وَمُهَفِّهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: ائْتَسِبَ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبُّ حَرَامًا^(١)

فلما أجابت بقولها: (مَا قَتَلَ الْمُحِبُّ حَرَامًا) عرفنا أنها انتسبت إلى تميم، وأن هذه المرأة المخاطبة تميمية؛ لأن لغتها إهمال (مَا) والذين يُهْمِلُونَ (مَا) هم بنو تميم، ولو قالت: (مَا قَتَلَ الْمُحِبُّ حَرَامًا) لكانت حجازية؛ لأن الحجازيين يُعْمِلُونَ (مَا) عمل (لَيْسَ).

فابن مالك رَحِمَهُ اللهُ الآنَ في قوله: (مَا خِلْ لَنَا تَمِيمِي، وَالْخِلُّ هُوَ الْمُحِبُّ، وَالْخَلَّةُ أَعْلَى أَنْوَاعِ الْمَحَبَّةِ، وَقَدْ شَرَحَهَا الشَّاعِرُ بِأَكْمَلِ شَرْحٍ، فَقَالَ يُخَاطَبُ مَعْشُوقَتُهُ:

قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسَلَكَ الرُّوحِ مِنِّي وَبِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا^(٢)

وَمَسَلَكَ الرُّوحِ، أَي: مجاري الدَّمِ التي تَصِلُ إِلَى أَعْمَاقِ الْقَلْبِ؛ وَلِهَذَا ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ -رَحِمَهُ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فِي كِتَابِ (رَوْضَةِ الْمُحِبِّينَ) -الذي شَكَّكَ بَعْضُ النَّاسِ فِي نِسْبَتِهِ إِلَيْهِ^(٣)- ذَكَرَ أَنَّ الْمَحَبَّةَ عَشْرَةُ أَنْوَاعٍ،

(١) البيت غير معروف القائل، وهو في الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين بن الخطيب (١٣٨/٢)، ونفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (٢٢٧/٥).

(٢) البيت في ديوان بشار بن برد (ص: ١٩٠)، ونسب لغيره، كالبحري، وأبي بكر الشبلي وغير واحد.

(٣) كتاب (الروح) و(روضة المحبين) لابن القيم، فيها كلامٌ يُسْتَعْرَبُ مِنْهُ رَحِمَهُ اللهُ لَكُنْهُمَا فِي سِيَاقِهَا وَلَفْظُهَا وَأَسْلُوبُهَا هُمَا كَلَامُ ابْنِ الْقَيْمِ، وَابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ مَرَّاحِلٌ فِي حَيَاتِهِ، فَكَانَ فِي أَوَّلِهَا صُوفِيًّا يَتِمَلَّلُ دَائِمًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

عَوَى الذَّنْبُ فَاسْتَأْنَسْتُ بِالذَّنْبِ إِذْ عَوَى وَصَوَّتَ إِنْسَانٌ فَكِدْتُ أَطْبِرُ

أغلاها الحُلَّةُ^(١).

أقول: ولهذا لم تثبت - فيما نعلم - إلا للخَلِيلَيْن: مُحَمَّد وإبراهيم - عليهما الصَّلَاة والسلام - بخلاف المحبة، فإنها ثابتة للمؤمنين وللمؤمنين وللمؤمنين، وغير ذلك.

وبهذا نقول للذين يُعَظِّمُونَ الرَّسُولَ ﷺ فيقولون: إبراهيم خليل الله، ومحمد حبيب الله، نقول: ويلكم! انتقصتم مرتبة الرسول عليه الصَّلَاة والسلام لأنهم نزلوه، ف(محمد) خليل الله، كما أن إبراهيم خليل الله؛ ولهذا لم يتخذ الرسول صلى الله عليه وسلم أحدًا خليلًا له، واتخذ حبيبًا له، يحب عائشة، ويحب أباهما، ويحب أسامة وغيرهم - رضي الله عنهم أجمعين -^(٢) لكن لم يتخذ خليلًا، بل جعل ربه سبحانه وتعالى خليلًا، وقال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ

وكان يحب الانفراد والوَخْدَةَ، وعنده ما عند الصوفية، حتى من الله عليه بهذا النور العظيم الذي ساقه الله إليه على يد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله على الجميع - فأنقذه، وقال ابن القيم عنه:

حَتَّى أَتَاكَ الْإِلَهَ بِفَضْلِهِ مَنْ لَيْسَ تَجْزِيهِ يَدِي وَلِسَانِي
حَبْرٌ أَتَى مِنْ أَرْضِ حَرَّانَ قَبَا أَهْلًا بِمَنْ قَدْ جَاءَ مِنْ حَرَّانِي

فهو قال ذلك من فضله عليه، حتى استقام رحمه الله فربما يكون قد كتب كتاب (الروح) في أول طلبه، وكذلك روضة المحبين. [الشارح]

(١) انظر روضة المحبين (ص: ١٦، ٤٧).

(٢) أخرج البخاري عن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: «عَائِشَةُ». فَقُلْتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ فَقَالَ: «أَبُو هَا». قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». فَعَدَّ رِجَالًا. أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» رقم (٣٦٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رقم (٢٣٨٤).

أَبَا بَكْرٍ»^(١).

إِذَنْ: قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَمَا خِلْ لَنَا) أَرَادَ مَعْنَاهَا، وَجَعَلَ أَعْلَى الْمَحَبَّةِ لِلَّهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى الْمَرَادُ: (فَمَا خِلْ لَنَا سِوَى رَبِّنَا) وَلَمْ يُرْذِ ضَرْبَ الْمَثَالِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ بِإِمْكَانِهِ أَنْ يُبَدِّلَ الْكَلِمَةَ بِكَلِمَةٍ أُخْرَى لَا يَحْتَلُّ بِهَا الْوِزْنُ، فَلَوْ قَالَ: (فَمَا حَبُّ لَنَا) لَاسْتَقَامَ الْوِزْنُ، لَكِنْ يَبْدُو - وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَنَسَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ - أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: لَا خِلْ لَنَا إِلَّا رَبَّنَا، أَيْ: فَمَا خِلْ لَنَا مِنَ النَّاسِ.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (خِلْ) فَهِيَ نَكْرَةٌ، وَابْتِدَئَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا سُبِقَتْ بِحَرْفِ نَفْيٍ، وَهُوَ (مَا) وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا سُبِقَتْ النُّكْرَةُ بِحَرْفِ نَفْيٍ جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا الْمَعْنَى الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا، وَنَحْنُ قُلْنَا: النُّكْرَةُ مَجْهُولَةٌ، لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا؟

قُلْنَا: الْعُمُومُ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ يُفِيدُ الْعُمُومَ، وَالنُّكْرَةُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ مِنْ صِيغِ الْعُمُومِ، فَالْعُمُومُ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الذَّاتِ؛ فَلِهَذَا جَازَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ. قَوْلُهُ: «وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا» فَ(عِنْدَنَا) هِيَ الْخَبَرُ، وَ(رَجُلٌ) نَكْرَةٌ، لَكِنَّهَا وَصِفَتْ بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (مِنَ الْكِرَامِ) فَلَمَّا وَصِفَتْ تَخَصَّصَتْ، فَاسْتَفَدْنَا مَعْنَى زَائِدًا عَلَى مُجَرَّدِ الذَّاتِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ) خَرَجَ بِهِ الرَّجُلُ الَّذِي مِنَ اللَّثَامِ، أَوِ الرَّجُلُ الَّذِي لَيْسَ بِلَيْثِمٍ وَلَا كَرِيمٍ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (رَجُلٌ كَرِيمٌ عِنْدَنَا) فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ تُوصَفَ حَتَّى تَكُونَ مُحْصُورَةً، أَمَّا لَوْ قُلْتَ: (رَجُلٌ عِنْدَنَا) فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُوصَفَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد، رقم (٤٦٦)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر، رقم (٢٣٨٢).

وقد ذَكَرَ بعضُ الْمُحَشِّينَ: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنشَدَ هَذَا الْبَيْتَ وَكَانَ عِنْدَهُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ مَالِكٍ فَقَالَ: (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) وَيَعْنِي بِهِ: النَّوَوِيُّ^(١) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ابْنَ مَالِكٍ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى حُكْمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ شَيْخُهُ الَّذِي انْتَهَتْ إِلَيْهِ فِي عَظَرِهِ الْإِمَامَةُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَأَتْنَى عَلَيْهِ كَثِيرًا، وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنَ النَّوَوِيِّ لِابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى^(٢).

وَسِوَاءَ صَحَّ هَذَا أَمْ لَمْ يَصَحَّ، فَالْمَهْمُ أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ وَقَعَتْ فِيهِ التَّكْرَةُ مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهَا وَصِفَتْ، فَتَخَصَّصَتْ بِالْوَصْفِ، فَاسْتَفَدْنَا مَعْنَى زَائِدًا عَلَى مُجَرَّدِ الدَّاتِ.



(١) انظر حاشية الخضري (١/ ٢١١).

(٢) ويُلمَح تبجِيل الإمام النووي لابن مالك أيضًا في شرح النووي على صحيح مسلم، فهو لا يذكره إلا قائلًا: «شيخنا أبو عبد الله بن مالك»، كما في باب النهي عن البول في الماء الراكد (٣/ ١٨٧)، وكذلك في (١٨/ ٦٤)، وقد تقدم ترجمة النووي في المقدمة.

١٢٧- (وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) وَ(عَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ) وَلَيَقْسَ مَا لَمْ يُقَلِّ

الشرح

قوله: «رَغْبَةٌ مُبْتَدَأٌ».

و«فِي الْخَيْرِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(رَغْبَةٍ) فِي عَمَلٍ نَصَبٍ مَفْعُولٍ (رَغْبَةٍ) وَ(خَيْرٌ) خبرُهُ، أَي: وَأَنْ تَرُغِبَ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ لَكَ.

ولو قلت: (رَغْبَةٌ خَيْرٌ) لَمْ يَصَحَّ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّا لَا نَذَرِي أَيَّ رَغْبَةٍ يُرِيدُ، فَإِذَا قَالَ: (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ) فَقَدْ خَصَّصَهَا بِأَنَّهَا رَغْبَةٌ مُعَيَّنَةٌ خَيْرٌ مِنْ رَغْبَةٍ فِي الشَّرِّ، أَوْ رَغْبَةٍ فِيهَا لَا خَيْرَ فِيهِ وَلَا شَرَّ.

كَذَلِكَ لَوْ عَمِلْتَ النُّكْرَةَ، مِثْلُ قَوْلِنَا: (ضَارِبٌ رَجُلًا قَائِمٌ) يَصَحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا عَمِلْتُ، فَإِذَا عَمِلْتُ فَقَدْ خَصَّصْتُهَا عَمَلُهَا، فَيَجُوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا.

إِذَنْ: إِذَا كَانَتِ النُّكْرَةُ عَامِلَةً صَحَّ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً.

قوله: «عَمَلٌ» فِي قَوْلِهِ: (وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ) مُبْتَدَأٌ، وَجَمْلَةٌ (يَزِينُ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فَ(عَمَلٌ) هُنَا نَكْرَةٌ، وَإِنْ كَانَ مُضَافًا؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى النُّكْرَةِ لَا يَتَعَرَّفُ، وَ(عَمَلٌ) هُنَا مُضَافَةٌ إِلَى نَكْرَةٍ، فَبَقِيََتْ عَلَى نَكَارَتِهَا، لَكِنَّهَا خُصِّصَتْ بِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ عَمَلٍ هُوَ الْمُرَادُّ، بَلِ الْمُرَادُّ عَمَلُ الْبِرِّ، فِيهِذَا أَفَادَتْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ الْإِضَافَةُ فِيهَا عَمَلُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ؟!

قلنا: بلى، فَهَلْ هَذَا يَقْتَضِي مِنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنْ يَكُونَ الْمَثَالُ مُكَرَّرًا مَعَ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهُ: (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ) وَهَذَا عَمَلٌ، وَ(عَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ) هَذَا عَمَلٌ أَيْضًا؟

فَيُقَالُ: أَوَّلًا: إِنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفُونَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ: هَلِ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ الْمُضَافُ، أَوِ الَّذِي عَمِلَ فِيهِ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ (اللَّامِ) وَعَلَى تَقْدِيرِ (فِي) وَعَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ) فَإِنْ أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى نَوْعِهِ فَالتَّقْدِيرُ: (مِنْ) وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى ظَرْفِهِ فَالتَّقْدِيرُ (فِي) وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَالتَّقْدِيرُ: (اللَّامُ).

فَمَثَلًا إِذَا قُلْتَ: (خَاتَمُ فَضَّةٍ) فَالتَّقْدِيرُ: (مِنْ)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ أُضِيفَ إِلَى نَوْعِهِ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ مَكْرُ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سَبَأ: ٢٣] التَّقْدِيرُ: (فِي)؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى زَمْنِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَاللَّامُ.

فَمَنْ الْعُلَمَاءُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ^(١). وَإِذَا قُلْنَا بِالْقَوْلِ الْآخَرِ: إِنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُضَافُ، فَإِنَّ عَمَلَ الْمُضَافِ لَيْسَ كَعَمَلِ الْمُقْطُوعِ عَنِ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: (رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ)؛ لِأَنَّ (رَغْبَةً) عَمِلَتْ فِي قَوْلِهِ: (فِي الْخَيْرِ) عَمَلَ الْعَامِلِ النَّاصِبِ.

وَقَوْلُهُ: «وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلُ بَرٍّ يَزِينُ» صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَالرَّغْبَةُ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلُ الْبَرِّ يَزِينُ الْمَرْءَ.

قَوْلُهُ: «وَلْيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ» اللَّامُ فِي: (وَلْيُقَسَّ) هُنَا لِلْأَمْرِ، فَهَذَا كَقَوْلِهِ: (وَقَسَّ وَكَاسَتْفَهُامَ). وَ(يُقَلَّ) هُنَا مَبْنِيَّةٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَي: مَا لَمْ يُمَثَّلْ بِهِ، يَعْنِي كَأَنَّهُ قَالَ: وَقَسَّ مَا لَمْ أَقُلْ مِنْ مُسَوِّغَاتِ الْإِنْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ عَلَى مَا قُلْتُ.

مِنْ ذَلِكَ مَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصَّافَات: ١٨١] ف﴿سَلَامٌ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ نِكَرَةٌ، وَ﴿عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ خَبَرُهُ، وَجَازَ مَجِيءُ ﴿سَلَامٌ﴾ مُبْتَدَأً مَعَ

(١) هَذَا هُوَ قَوْلُ الزَّجَّاجِ، انْظُرْ شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ (٢/ ٢٣٧)، وَشَذُورُ الذَّهَبِ (٢/ ٥٤٤).

أَنَّهُ نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُفِيدٌ؛ لَكُونَ كَلِمَةٍ «سَلَامٌ» أَفَادَتِ الدُّعَاءَ، وَهَكَذَا.

وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ^(١) أَوْصَلَ الْمُسَوِّغَاتِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِينَ مُسَوِّغًا، لَكِنْ كُلُّهَا تَنْطَبِقُ تَحْتَ قَوْلِهِ: (مَا لَمْ يُفْهَدْ) وَابْنُ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ) ^(٢) فَجَعَلَ مَنَاطَ الْحُكْمِ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ، لَكِنَّ كَلَامَ ابْنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْفَائِدَةَ إِلَّا بِالْعُمُومِ أَوِ الْخُصُوصِ.

إِذِنْ: الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ نُلْحَقَ بِهَا الْفَرْعَ بِالْأَصْلِ هِيَ الْإِفَادَةُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (مَا لَمْ يُفْهَدْ) فَإِذَا أَعْطَانَا عِلَّةً -وهي الفائدة- فنقول: كُلُّ مَا خَصَلَتْ بِهِ الْفَائِدَةُ فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَقَعَ مُبْتَدَأٌ، وَفِي هَذَا إِبْتِاثُ الْقِيَاسِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، وَهُوَ دَلِيلٌ مِنَ الْأَدِلَّةِ النَّحْوِيَّةِ لَا الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ.



(١) هو بهاء الدين بن النَّحَّاس. انظر حاشية الخضري (١/٢١٨).

(٢) انظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص: ١٢٥).

١٢٨- وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَ

الشرح

هذا البيت اقتبس منه الطالب ما يتعلق بدراسته، فقال حين تخلف أستاذه عن الحضور:

وَالْأَصْلُ فِي التَّذْرِيسِ أَنْ يُؤَبَّدَا وَجَوَّزُوا قَطْعًا إِذَا شُغِلَ بَدَا

ويمكن أن تفتبس منه أشياء أخرى؛ لأنَّ النَّظْمَ على هذا النمط سهل.

ومعنى قوله: (وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَخْبَارِ التَّأْخِيرُ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْحُكْمِ؛ لِيَكُونَ مَحَلًّا لَهُ، فَانْتَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) فَقَدْ حَكَمْتَ عَلَى (زَيْدٍ) بِالْقِيَامِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُبْتَدَأُ -الذي هو الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ- عَلَى الْخَبَرِ -الذي هو الْمَحْكُومُ بِهِ- لِيَكُونَ مَحَلًّا لَهُ؛ إِذْ كَيْفَ تَحْكُمُ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَوْجَدْ؟! وَلَئِنْكَ لَوْ قُلْتَ: (قَائِمٌ زَيْدٌ) -بتقديم الحكم على المحكوم عليه- فَهَذَا خِلَافُ الْأَصْلِ؛ لِأَنِّي أَتَصَوَّرُ الشَّيْءَ أَوَّلًا، ثُمَّ أَحْكُمُ عَلَيْهِ ثَانِيًا.

إِذَنْ: الْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ، فَالْأَصْلُ فِي الْمُبْتَدَأَاتِ أَنْ تُقَدَّمَ.

قوله: «إِذَا» فِي «وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا لَا ضَرَرَ» بِمَعْنَى (حِينَ) وَالْمَعْنَى: جَوَّزُوا تَقْدِيمَ الْخَبَرِ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ هُنَاكَ ضَرَرٌ، وَالْمَرَادُ بِالضَّرَرِ مُخَالَفَةُ الْقَوَاعِدِ، أَوِ اللَّبْسِ.

والضَّمِيرُ فِي (جَوَزُوا) يَعُودُ عَلَى الْعَرَبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ يَعُودُ عَلَى النَّحْوِيِّينَ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ جَائِزٌ وَهَذَا مَمْنُوعٌ، قَالَ: هَذَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّحْوِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَنْطِقُ فَقَطْ، وَلَا يَقُولُ: هَذَا جَائِزٌ، وَهَذَا مَمْنُوعٌ.

وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَوَازِ التَّسْوِيعُ، أَيْ: أَنَّ يَسُوعَ أَنْ يَتَقَدَّمَ هَذَا، أَوْ يَتَأَخَّرَ هَذَا، قَالَ: الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْعَرَبِ، وَأَيَّا مَا كَانَ الْأَمْرُ فَلِمَسْأَلَةٍ بَسِيطَةٍ.

وَالْمَهْمُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ ضَرَرًا مِنْ مُخَالَفَةِ قَوَاعِدِ، أَوْ إِيقَاعٍ فِي لَبْسٍ وَإِشْكَالٍ.

إِذَنْ: الْقَاعِدَةُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَيْرِ التَّأْخِيرُ، وَالتَّعْلِيلُ أَنَّ الْخَيْرَ حُكْمٌ، وَالْمُبْتَدَأُ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ يَتَقَدَّمَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ؛ لِيَكُونَ الْحُكْمُ مُحَلًّا لَهُ.



١٢٩- فَاُمنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا، وَنُكْرًا، عَادِمِي بَيَانِ

الشرح

قوله: «فَاُمنَعُهُ» الضَّمِيرُ (الهَاءُ) يَعُودُ عَلَى التَّقْدِيمِ، أَي: فَاُمنَعُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ.

قوله: «حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ» أَي: إِذَا اسْتَوَى الْجُزْآنِ، وَالْمُرَادُ بِالْجُزْأَيْنِ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ.

قوله: «عُرْفًا وَنُكْرًا» يَعْنِي: صَارَا مَعْرِفَتَيْنِ، أَوْ صَارَا نِكِرَتَيْنِ.

الْمَعْنَى: إِذَا اسْتَوَى - الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ - فِي النِّكَرَةِ، أَوْ اسْتَوَى فِي الْمَعْرِفَةِ، وَلَمْ يَتَّبِعْ - مِنْ قَرِينَةٍ حَالٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ - أَثِمَا الْمُبْتَدَأُ، فَهَذَا يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُتَأَخِّرًا، وَالْمُبْتَدَأُ مُتَقَدِّمًا؛ لِأَجْلِ أَنْ نَحْكُمَ أَنَّ الثَّانِيَ حُكْمٌ عَلَى الْأَوَّلِ بِمُقْتَضَى التَّرْتِيبِ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ.

مِثَالُ اسْتَوَائِهِمَا عُرْفًا: أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ) فـ (زَيْدٌ) مَعْرِفَةٌ، وَ (أَخُوكَ) مَعْرِفَةٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى ضَمِيرِ كَالْعَلَمِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا تُخْبِرُ بِأَنَّ زَيْدًا هُوَ أَخُوهُ، فَلَوْ قَدَّمْتَ وَقُلْتَ: (أَخُوكَ زَيْدٌ) أَلْتَبَسَ الْمَعْنَى، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرَ هُنَا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَدَّمْتَهُ أَلْتَبَسَ، هَلْ أَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْبِرَ عَنْ زَيْدٍ بِأَنَّهُ أَخُوهُ، أَوْ عَنْ أَخِيهِ بِأَنَّهُ زَيْدٌ؟ فَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ.

فَإِذَا قُلْتَ: (أَخُوكَ زَيْدٌ) أَي: لَا غَيْرُهُ، فَلَيْسَ لَكَ أَخٌ إِلَّا زَيْدًا، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعَيِّنَ مَنْ هُوَ أَخُوكَ.

وإذا قلت: (زَيْدٌ أَخُوكَ) فيحتمل أن يكون هناك أَخٌ ثَانٍ وَثَالِثٌ وَرَابِعٌ.

فيلْتَبَسُ المعنى، فحينما أقول: (زَيْدٌ أَخُوكَ) أريدُ أن أُبينَ نِسْبَةَ زَيْدٍ إلى المُخَاطَبِ، فحينئذٍ لا بُدَّ أن يَبْقَى كُلُّ جُزْءٍ في محلِّه.

مثال آخر: (زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو) فهنا الخبرُ والمبتدأ كلاهما معرفة، فإذا قلتُ لك: (مَنْ زَيْدٌ؟) تقول: (أَخُو عَمْرٍو) إِذَنْ (زَيْدٌ) مَعْلُومٌ لك، لكن نِسْبَتُهُ مَجْهُولَةٌ؛ ولذا أَخْبِرْكَ وأقول: (أَخُو عَمْرٍو) أمّا لو قلتُ: (أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ) فالمجهولُ هنا الاسمُ، فأنا أعلمُ أن هؤلاء الجماعةَ فيهم (أَخُو عَمْرٍو) لكنني لا أدري: هل هو زَيْدٌ، أو عبدُ الله، أو عليٌّ، أو مُحَمَّدٌ، أو خَالِدٌ؟ فالنِسْبَةُ ليست مَجْهُولَةٌ عندك؛ ولهذا نقول: إذا كنتَ تُريدُ أن تُخْبِرَ عَن زَيْدٍ بأنَّه أَخُو عَمْرٍو، فيجبُ أن تقولَ: (زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو) وإن كنتَ تُريدُ أن تُعَيِّنَ مَنْ أَخُو عَمْرٍو، فيجبُ أن تقولَ: (أَخُو عَمْرٍو زَيْدٌ) إِذَنْ: لا بُدَّ أن يَبْقَى كُلُّ جُزْءٍ في محلِّه.

أمّا لو قلتُ: (ابنُ القِيَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ) فكلاهما معرفة، وهذا تَرْتِيبٌ صَحِيحٌ، ولكن هل يجوزُ أن نقولَ هنا: إِنَّ ابنَ القِيَمِ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وابنُ تَيْمِيَّةَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؟ هل يُمكنُ هذا؟

الجوابُ: لا، لا يُمكنُ هذا؛ لأننا نعلمُ أننا لا نُريدُ أن نُلْحِقَ ابنَ تَيْمِيَّةَ بابنِ القِيَمِ، وإنما نريدُ العكسَ، فالترتيبُ الأوَّلُ لمثلِ هذا التركيبِ أن تقولَ: (ابنُ القِيَمِ ابنُ تَيْمِيَّةَ) وهذا تَرْتِيبٌ صَحِيحٌ، ولو قلتُ: (ابنُ تَيْمِيَّةَ ابنُ القِيَمِ) يصحُّ أيضًا؛ لأننا نعلمُ أن ابنَ تَيْمِيَّةَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وابنُ القِيَمِ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لأننا إنما نُريدُ أن نُشَبِّهَ ابنَ القِيَمِ بابنِ تَيْمِيَّةَ - رحمهما الله - ولا نريدُ العكسَ؛ لأنَّ المُشَبَّهَ هو المبتدأ،

والمُشَبَّه به هو الخبرُ دائماً، تقولُ مثلاً: (فُلَانٌ كَالْبَذْرِ) وتقولُ: (كَالْبَذْرِ فُلَانٌ) فـ(فُلَانٌ) مُبْتَدَأٌ فِي الْمَثَالَيْنِ.

ومثل ذلك ما يَضْرِبُ به النَّحْوِيُّونَ المَثَلَ: (أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ) وهذا التَّرْتِيبُ طَبِيعِيٌّ، ولو قلتَ: (أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ) لَصَحَّ، وهنا جازَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَفْهُومٌ، وهو إلحاقُ أَبِي يُوسُفَ بِأَبِي حَنِيفَةَ، وَلَا عَكْسَ. ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرِ:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَيَنَائِنَا بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْآبَاعِدِ^(١)

فإنَّه قَدَّمَ الْخَبَرَ (بَنُونَا) عَلَى الْمُبْتَدَأِ (بَنُو أَبْنَائِنَا) مع أنَّهما مُتساويان في المَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الشَّاعِرَ يُرِيدُ أَنْ يُشَبَّهَ بَنِي أَبْنَائِهِ بِأَبْنَائِهِ، لَا أَنْ يُشَبَّهَ أَبْنَاءُهُ بِبَنِي أَبْنَائِهِ، وَحِينَئِذٍ لَا نَقُولُ: إِنَّ الشَّاعِرَ ازْتَكَبَ شُدُودًا، بَلْ ازْتَكَبَ شَيْئًا جَائِزًا؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ الْبَيَانُ.

إِذَنْ: إِذَا اسْتَوَى الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَجَبَ أَنْ يَبْقَى الْمُبْتَدَأُ فِي مَكَانِهِ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ دَلِيلٌ يُبَيِّنُ الْخَبَرَ.

وَأَمَّا النِّكْرَةُ، فَمَثَلُوا لَهَا بِقَوْلِهِمْ: (أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ) فـ(أَفْضَلُ) نِكْرَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَكَمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ، فَإِذَا أَفَادَتْ، وَصَارَ الْمُبْتَدَأُ نِكْرَةً، وَالْخَبَرُ نِكْرَةً، وَتَسَاوَيَا، وَلَيْسَ عِنْدَنَا بَيَانٌ، فَإِنَّهُ يَجِبُ

(١) هذا بيت مشهور، والأكثرون على أنه لا يُعرف قائله، مع كثرة استشهاد العلماء به في كتب النحو والبلاغة والفرائض، وذكر البعض أنه للفرزدق همام بن غالب، وقد استشهد به الرضي في شرح الكافية (٨٧/١)، والأشموني في شرح الألفية رقم (١٥٣)، وابن هشام في أوضح المسالك رقم (٧١)، وفي مغني اللبيب رقم (٧٠٢).

الترتيب، فإذا كنت تريد أن تقول: كُلُّ مَنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ، فالترتيب: (أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ) وعلى ذلك فـ(عَمْرٍو) أَفْضَلُ مِنْ (بَكْرٍ) أمّا لو قَدَمْتَ لِالْتَبَسِ المعنى، وكان كُلُّ مَنْ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ بَكْرٍ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وحيثُذِ يَلْتَبَسُ، فنقول: إِذَنْ: يَجِبُ أَنْ يَبْقَى كُلُّ وَاحِدٍ فِي مَكَانِهِ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ.

فإن كان ثَمَّةَ بَيَانٍ، فلا بأسَ، فمثلاً لو عَرَفْنَا أَنَّ بَكْرًا أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، فيجوزُ أن نقول: (أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) وتكون (أَفْضَلُ مِنْ بَكْرٍ) خَبَرًا مُقَدِّمًا، و(أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا.

ومثل ذلك أيضًا: (أَكْبَرُ مِنْ عَمْرٍو أَكْبَرُ مِنْ زَيْدٍ) فاسمُ التَّفْصِيلِ الأوَّلُ مُبْتَدَأٌ، والثاني خبرٌ؛ لِأَنَّهُمَا اسْتَوَيَا مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ.

والخلاصة: أَنَّهُ يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذَا اسْتَوَى الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، مَعْرِفَةً أَوْ نَكِيرَةً بَدُونِ بَيَانٍ، وَيَتَعَيَّنُ التَّرْتِيبُ عَلَى الْأَصْلِ، أَوْ نَقُولُ: إِذَا كَانَ كُلُّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ مَعْرِفَةً، أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا نَكِيرَةً بَدُونِ أَنْ يُعْرَفَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَحْكُومِ بِهِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ التَّرْتِيبُ، أَي: تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ، وَتَأْخِيرُ الْخَبَرِ.



١٣٠- كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْحَبْرَا أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا

الشرح

قوله: «كَذَا» أي: كَذَا يمتنع تقديم الخبر.

قوله: «مَا» زائدة لوقوعها بعد (إِذَا) قال الرَّاجِزُ:

يَا طَالِبًا خُذْ فَايِدَهُ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَةٌ^(١)

قوله: «الْفِعْلُ» يجوز في إعرابه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ) الْمَخْذُوفَةُ الْمَفْسُورَةُ بِ(كَانَ) الْمَوْجُودَةِ، وهذا هو رأي البصريين المتشددين.

الوجه الثاني: أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ) مُقَدَّمٌ، وهذا هو قول الكوفيين؛ لأنهم يجوزون تقديم الفاعل.

الوجه الثالث: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وهو قول الكوفيين؛ لأنهم يجوزون أنْ تَدْخُلَ «إِذَا» عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ.

وقول الكوفيين أسهل، والأسهل في النحو هو الأصح.

ومعنى قوله: «كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْحَبْرَا» أي يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها لم يتصل به ضمير، ولم يرفع اسماً ظاهراً. وهذا هو الموضع الثاني.

(١) انظر فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (ص: ١٧٢).

مثال ذلك: (زَيْدٌ قَامَ) فـ(زَيْدٌ) هنا مُبْتَدَأٌ، و(قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هو) والجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وهذا هو التَّرتِيبُ، ولا يَجُوزُ أَنْ أَقْدَمَ (قَامَ) على أَنْ زَيْدًا مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، و(قَامَ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، ولو قَدَّمْتُ لانتَبَسَ الْمُبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ؛ ولذا يَمْتَنِعُ ذلك، لكن لو قَدَّمْتُ (قَامَ) على أَنَّهَا فِعْلٌ و(زَيْدٌ) فاعِلٌ لَجَازَ، لكنَّه ليس من هذا الباب.

فإذا قال قائلٌ: ما الفرقُ بين أَنْ أَقْدَمَ (قَامَ) على أَنَّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وبين أَنْ أَقْدَمَ (قَامَ) على أَنَّهَا فِعْلٌ، وفاعِلُها (زَيْدٌ)؟

قلنا: الفرقُ ظاهرٌ؛ لأنَّك إذا قَدَّمْتُ (قَامَ) على أَنَّهَا خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، فَإِنَّهَا تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا؛ لأنَّ زَيْدًا مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، و(قَامَ) فِعْلٌ ماضٍ، وفاعلهُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هو) والجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فيكونُ إسنادُ القيامِ إلى زَيْدٍ كَأَنَّهُ صارَ مَرَّتَيْنِ، أَسْنَدْنَا القيامَ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِهِ مُبْتَدَأً و(قَامَ) خَبَرًا، وأَسْنَدْنَا إِلَيْهِ القيامَ بِاعْتِبَارِهِ فاعِلًا، لكنْ إذا قُلْتُ: (قَامَ زَيْدٌ) بِاعْتِبَارِ أَنْ (قَامَ) فِعْلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعِلٌ، فقد أَسْنَدْتُ القيامَ إِلَيْهِ مَرَّةً واحدةً، وفَاتَتْ عَنَّا الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ.

وفرقُ بين أَنْ تُسْنِدَ القيامَ إِلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، وَأَنْ تُسْنِدَهُ إِلَيْهِ مَرَّةً واحدةً، ثُمَّ إِنَّكَ إذا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَامَ) صارتِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً تَدُلُّ على الثُّبُوتِ والاستِمْرَارِ، بخلافِ قولِكَ: (قَامَ زَيْدٌ) فالجُمْلَةُ ليست اسْمِيَّةً.

ومن هنا نَعْرِفُ أَنَّ قولَ ابنِ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ: (كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ) فيه تَسَامُحٌ، وَيُعْتَزَّضُ عليه بِأَنَّ الْفِعْلَ نَفْسَهُ لَا يَكُونُ خَبَرًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْخَبَرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مُكَوَّنَةً مِنْ (فِعْلٍ وَفَاعِلٍ) أَوْ (فِعْلٍ وَنَائِبِ فَاعِلٍ)

أو يكونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، فحينئذ نقولُ: (زَيْدٌ قَامَ) فهل نقولُ: (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، و(قَامَ) خبرُ المُبْتَدَأِ؟ الجوابُ: لا، بل نقولُ: (قَامَ) فِعْلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هو) والجُمْلَةُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ، إِذْنِ: الفِعْلُ يَكُونُ خَبَرًا صُورَةً، وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقَةً الْأَمْرِ أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ.

وعندي -والله أعلم- أَنَّ السَّرَّ فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَ) أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِنُكْتَةٍ، وَهِيَ: لِئَلَّا يَكُونَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فِيهَا الْمُسْنَدُ وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ التَّقْدِيمُ، أَوْ بعبارةٍ أُخْرَى: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُجَرَّدًا لَيْسَ مَعَهُ فَاعِلٌ فَلَيْسَ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرٌ، وَلَا اسْمٌ ظَاهِرٌ، فَمَثَلًا حِينَما نقولُ: (زَيْدٌ قَامَ) لَيْسَ عِنْدَكَ ظَاهِرٌ فِي الْخَبَرِ غَيْرُ الْفِعْلِ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا) فَعِنْدَكَ شَيْءٌ ظَاهِرٌ غَيْرُ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْأَلِفُ، وَبِخِلَافِ قَوْلِكَ: (الرَّجُلُ قَامَ أَبَوَهُ) فَعِنْدَكَ شَيْءٌ ظَاهِرٌ غَيْرُ الْفِعْلِ، وَهُوَ (أَبَوَهُ).

أَمَّا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ رَافِعًا لَضَمِيرٍ جَازَ التَّقْدِيمُ، مِثْلُ: (الرَّجُلَانِ قَامَا) فـ(الرَّجُلَانِ) مُبْتَدَأٌ، و(قَامَا) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ أُقَدِّمَ (قَامَا) فَأَقُولُ: (قَامَا الرَّجُلَانِ)؛ لِأَنَّهُ لَنْ يَلْتَبَسَ المُبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ، فَأَقُولُ: (قَامَا) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(الرَّجُلَانِ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى (لُغَةِ الْبَرَاغِيثِ) ^(١) أَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى (لُغَةِ الْبَرَاغِيثِ) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَرِّبُونَ (الرَّجُلَانِ) فَاعِلًا، وَالْأَلِفُ فِي (قَامَا) عَلَامَةُ التَّشْنِيَةِ، وَحَيْثُ يَكُونُ كَقَوْلِنَا: (قَامَ زَيْدٌ) فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ، لَكِنْ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ

(١) يقصد الشارح لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة بني الحارث بن كعب وأزد شتوة، وتُسَبِّت لطيء. ينظر شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٨١)، والمغني (ص: ٤٧٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٧).

لُغَةِ الْعَرَبِ، اللُّغَةُ غَيْرِ الْبَرْغوثِيَّةِ، وَحَيْثُ لَا يَهْمُ.

ومثل ذلك أيضًا إذا قلتَ: (الْمُسْلِمُونَ انْتَصَرُوا) الخبرُ هنا فِعْلٌ مُتَّصِلٌ بِهِ الْفَاعِلُ، وَلَيْسَ فِعْلًا مُجَرَّدًا، فَيَجُوزُ هُنَا أَنْ أَقْدَمَ (انْتَصَرُوا) فَأَقُولُ: (انْتَصَرُوا الْمُسْلِمُونَ) فَجُمْلَةٌ (انْتَصَرُوا) فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(الْمُسْلِمُونَ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَهَذَا الْإِعْرَابُ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ لِلْعَرَبِ، أَمَّا عَلَى لُغَةِ (الْبَرْغِيثِ) فَيَقُولُونَ: (انْتَصَرُوا) (انْتَصَرَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْوَاوُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَ(الْمُسْلِمُونَ) فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ بِـ(انْتَصَرُوا).

وكذلك أيضًا لو رَفَعَ الْفِعْلُ اسْمًا ظَاهِرًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ، مِثْلُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبَوُهُ) فَهَذَا صُورَةُ الْخَبَرِ مُكَوَّنَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ظَاهِرٍ، وَمُضَافٍ إِلَيْهِ، فَلَوْ قَدَّمَهُ وَقَالَ: (قَامَ أَبَوُهُ زَيْدٌ) لَصَحَّ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ هُنَا لَا يَلْتَبِسُ بِالْفَاعِلِ.

قَوْلُهُ: «مُنْحَصِرًا» يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ: (مُنْحَصِرًا) أَي: مَوْضِعَ انْحِصَارٍ، فَإِذَا قُصِدَ الْحَضَرُ أَي: إِذَا أَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ الْحَضَرَ، فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّرْتِيبُ، مِثَالُهُ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) أَوْ (إِنَّمَا زَيْدٌ الْقَائِمُ) فَـ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(قَائِمٌ) خَبَرٌ، وَالَّذِي حُصِرَ الْآنَ (زَيْدٌ) حُصِرَ فِي الْقِيَامِ، كَأَنِّي قُلْتُ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ) فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ أَقْدَمَ الْخَبَرَ (قَائِمٌ) وَأَقُولُ: (إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ) أَوْ (إِنَّمَا الْقَائِمُ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَخْتَلِفُ، وَالْفَرْقُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فَهَذَا يَقْتَضِي انْحِصَارَ (زَيْدٍ) فِي حَالِ الْقِيَامِ، وَلَمْ تَحْصِرِ الْقِيَامَ فِيهِ، وَلَا يَمْنَعُ مُشَارَكَةَ غَيْرِهِ مَعَهُ، فَيُمْكِنُ أَنْ تَقُولَ: وَعَمَرُو وَخَالِدٌ وَبَكْرٌ... إلخ، لَكِنْ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ رَاكِعًا، أَوْ سَاجِدًا، قَاعِدًا، أَوْ مُضْطَجِعًا؛ لِأَنِّي حَصَرْتُهُ بِأَنَّهُ قَائِمٌ، وَإِذَا قُلْتَ: (إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ) أَوْ (إِنَّمَا الْقَائِمُ زَيْدٌ) فَمَعْنَاهُ: لَا قَائِمَ غَيْرُهُ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ كَمَا سَبَقَ.

ومثل ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] فَلَفِظَ الْجَلَالَةَ ﴿اللَّهُ﴾ هو المَحْصُورُ هنا، و﴿إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ هو المَحْصُورُ فيه، فالمُبْتَدَأُ هنا مَحْصُورٌ في الخبر، يعني: لا يُمكنُ أَنْ يَتَعَدَّدَ، فالله ليس إلهَيْنِ، بل هو إلهٌ واحدٌ؛ ولذا يجب التَّرتيبُ.

ومثل ذلك أيضًا إذا قلت: (إِنَّمَا زَيْدٌ فِي الْبَيْتِ) هل يجوزُ أَنْ تقولَ: (إِنَّمَا فِي الْبَيْتِ زَيْدٌ)؟ الجوابُ: لا، لا يجوزُ؛ لأنَّ قولك: (إِنَّمَا زَيْدٌ فِي الْبَيْتِ) أي: ليس في الشُّوقِ، ولا في المَسْجِدِ... إلخ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ مُتَمَلِّكًا بِالنَّاسِ، أمَّا قولك: (إِنَّمَا فِي الْبَيْتِ زَيْدٌ) فمعناه أَنَّهُ ليس في الْبَيْتِ غَيْرُ زَيْدٍ.

وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْمَحْصُورَ يَلِي (إِنَّمَا) دَائِمًا، والذي وراءَهُ هو المَحْصُورُ فيه، أمَّا لو كان الحَصْرُ بـ(إِلَّا) فَيُمْكِنُ أَنْ تُقَدَّمَ؛ لأنَّ الْمَحْصُورَ فيه هو الذي يلي (إِلَّا) دَائِمًا، سواء تَقَدَّمتْ أو تَأَخَّرتْ، فإذا قلتَ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا فِي الْبَيْتِ) مثل قولك: (مَا إِلَّا فِي الْبَيْتِ زَيْدٌ) لا فَرْقَ، ومَعْلُومٌ أَنَّ هُنَاكَ فَرْقًا بَيْنَ الْمَحْصُورِ وَالْمَحْصُورِ فِيهِ، وَأَنْتَ إِذَا قَدَّمْتَ الْمَحْصُورَ فِيهِ عَلَى الْمَحْصُورِ انْقَلَبَ الْحُكْمُ، وَصَارَ الْمَحْصُورُ فِيهِ مَحْصُورًا، وَصَارَ الْمَحْصُورُ مَحْصُورًا فِيهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا).

إِذَنْ: إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَحْصُورًا بـ(إِنَّمَا) أو بـ(إِلَّا) فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ؛ حَتَّى لَا يَخْتَلِفَ الْمَعْنَى، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّالِثُ.



١٣١- أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَازِمٍ الصَّنَدِ، كَذَا (مَنْ لِي مُنْجِدًا)

الشرح

قوله: «أَوْ كَانَ» أي: الخبر.

«مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً» أي: لمُبتدأ فيه لَامُ الابتداء، فإنه لا يجوزُ أَنْ يُقَدَّمَ الخبرُ، والمعنى: إذا كان الخبرُ مُسْنَدًا لمُبتدأ فيه لَامُ الابتداء فإنه لا يجوزُ تَقْدِيمُهُ، وهذا هو الموضعُ الرَّابِعُ.

مثاله: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) فاللَامُ هذه لَامُ الابتداء، فلا يجوزُ أَنْ أَقُولَ: (قَائِمٌ لَزَيْدٌ)؛ لأنَّ هذا تناقضٌ، فاللَامُ لَامُ الابتداء، وأنا الآنَ جَعَلْتُهَا مُتَأَخِّرَةً، وهذا لا يجوزُ صِنَاعَةً؛ لأنَّ لَامَ الابتداء يجبُ أَنْ تكونَ في صَدْرِ الجُمْلَةِ. ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعِرَةِ:

لَبِيتُ تَخْفِئُ الْأَزْوَاحُ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَضَرٍ مُنِيفٍ^(١)

فهنا لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَضَرٍ مُنِيفٍ لَبِيتُ) لماذا؟ الجوابُ: لأنَّ لَامَ الابتداء لها الصَّدَارَةُ، لكنَّها أحيانًا تُزَحَلُّ إِذَا جَاءَتْ (إِنَّ) كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ فِي ذَلِكَ لَئِيمَةً﴾ [آل عمران: ١٣].

لكن لماذا زَحَلَتْ؟

(١) البيت ليسون بنت بحدل الكلابية، كما في ارتشاف الضرب (٢/ ٤٢٢)، وبلاغات النساء (ص: ١٦١)، والحماسة البصرية (٢/ ٧٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٣).

الجواب: لأنه لا يجتمع عندنا حرفان مؤكّدان متواليان وهما: (إنَّ) و(اللَّامُ) و(إنَّ) أقوى منها؛ ولذلك طردتها عن مكانها، وجلست هي في مكانها، وربما تَزَلَّخَتْ شذوذًا كقول الشاعر:

أُمُّ الْحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَةِ^(١)

وقد ورد في كلام العرب تأخير المبتدأ مع أنه مقرون بلام الابتداء كقول الشاعر:

خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَخْوََالَ^(٢)

قوله: «أَوْ لَا زِمِ الصَّدْرِ، كَ: مَنْ لِي مُنْجِدًا» أي: إذا كان الخبر مُسْنَدًا كذلك لمبتدأ لازم الصدر - أي: له الصدارة - فإنه لا يجوز تقديمه، مثاله: (مَنْ لِي مُنْجِدًا).

ف«مَنْ» مُبْتَدَأٌ.

و«لِي» جَارٌ وَجَرَّوْرٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، خبرُ المبتدأ.

و«مُنْجِدًا» حَالٌ مَنْ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي الْخَبَرِ، أي: مَنْ كَائِنٌ لِي مُنْجِدًا، والمعنى: إذا كان المبتدأ له الصدارة، فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر عليه، وهذا هو

(١) البيت لرؤية بن العجاج في ديوانه (ص: ١٧٠)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٠)، وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (٣٢٣/ ١٠)، والدرر اللوامع (١/ ٢٩٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٥).

(٢) البيت من الشواهد غير معروفة القائل، وهو في سر صناعة الإعراب (٢/ ٥٦)، وتوضيح المقاصد (١/ ٤٣٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٣٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢١٠)، وشرح التصريح (١/ ٢١٧)، وحاشية الصبان (١/ ٣١٠).

الموضع الخامس.

وقوله: «لَا زِمَ الصَّدْرُ» مثل: الاستفهام، فالاستفهام له الصدارة، فإذا كان المبتدأ له الصدارة، فإنه لا يجوز تقديم الخبر عليه، مثال ذلك: (مَنْ زَيْدٌ؟) فلا يجوز أن أقول: (زَيْدٌ مَنْ؟)؛ لأنَّ المبتدأ له الصدارة، ومثل ذلك أيضًا قولك: (أَيْنَ الرَّجُلُ؟) فلا يصحُّ أن تقول: (الرَّجُلُ أَيْنَ؟)؛ لأنَّ الاستفهام له الصدارة.

ومثله قولك: (مَا هَذَا؟) فلا يصحُّ أن تُقدِّمه فتقول: (هَذَا مَا؟).

ومثله قولك: (مَنْ فِي الْبَيْتِ؟) لا يصحُّ أن تقول: (فِي الْبَيْتِ مَنْ؟)؛ لأنَّ (مَنْ) اسم استفهام، والاستفهام يجب أن يكون في الصدر، وإذا كان له الصدارة فإنه لا يمكن أن يتقدم الخبر، فيكون في محله؛ لئلا يفوت المحل الأصلي، وهو الصدارة.

ومثله أيضًا مما له الصدارة: اسم الشرط، وكم الخبرية، و(ما) التعجبية، وغيرها، فكلُّ منهم له الصدارة، مثال: اسم الشرط قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] فلا يصحُّ أن تقول: (يَعْمَلُ سُوءًا مَنْ) إذن: متى أُسند الخبر لما له الصدارة فإنه لا يجوز تقديمه عليه؛ لئلا تفوت الصدارة للمبتدأ.

فأصبحت المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ خمسة:

أولاً: إذا استوى المبتدأ والخبر في المعرفة والنكرة بدون بيان.

ثانياً: إذا كان الخبر جملة فعلية لم يُذكر فاعلها.

- ثالثًا: إذا كان الخبرُ محصورًا بـ (إنَّها) أو بـ (إلاَّ).
- رابعًا: إذا كان الخبرُ مُسندًا مُبتدأً فيه لامُ الابتداء.
- خامسًا: إذا كان مُسندًا لهما له الصِّدارةُ.



ثُمَّ انتَقَلَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا يَجِبُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ، بَعْدَمَا ذَكَرَ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَيْرِ، أَي: عَكْسُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى، فَقَالَ:

١٣٢- وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ) وَلِي وَطَرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَيْرِ

الشرح

هَذَا الْبَيْتُ خِلَاصَتُهُ: إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَكِيرَةً لَا مُسَوِّغَ لَهُ إِلَّا التَّأْخِيرُ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ، وَوَجِبَ تَأْخِيرُهُ؛ لِأَنَّا لَوْ قَدَّمْنَاهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ خَالَفْنَا الْقَاعِدَةَ، وَلَا يَجُوزُ مُخَالَفَةُ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النَكِيرَةِ لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، فَإِذَا كَانَ يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِذِهِ النَكِيرَةِ؛ لِتَأْخِيرِهَا، ثُمَّ قَدَّمْنَاهَا ارْتَكَبْنَا الْمَمْنُوعَ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ) فَدِرْهَمٌ نَكِيرَةٌ، لَا مُسَوِّغَ لَهُ إِلَّا التَّأْخِيرُ؛ فَلِذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ يُقَدَّمَ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (دِرْهَمٌ عِنْدِي).

وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ فِيهَا سَبَقَ كَقَوْلِهِ: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ) مِثْلُ هَذَا، فَ(نَمْرَةٌ) مُبْتَدَأٌ لَا مُسَوِّغَ لَهُ إِلَّا التَّأْخِيرُ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تُقَدَّمَ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ أَقُولَ: (نَمْرَةٌ عِنْدَ زَيْدٍ) وَنَظِيرُهَا هُنَا: (عِنْدِي دِرْهَمٌ).

قَوْلُهُ: «لِي وَطَرٌ» مِثْلُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ) فَ(وَطَرٌ) بِمَعْنَى حَاجَةٍ، وَهُوَ نَكِيرَةٌ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَلَا مُسَوِّغَ لَهُ إِلَّا التَّأْخِيرُ؛ وَلِذَا لَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (وَطَرٌ لِي) وَمِثْلُهَا: (لِي سَبَّارَةٌ) وَ(لِي بَيْتٌ).

فَابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ جَعَلَ لِذَلِكَ مِثَالَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ ظَرَفٌ، وَالثَّانِي جَارٌ وَمَجْرُورٌ.

وهذا هو الموضع الأول الذي يجب فيه تقديم الخبر، وتأخير المبتدأ وهو إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوغ له إلا التأخير، فهنا يمتنع تقديمه.

فإن كان المبتدأ نكرة له مسوغ سوى التأخير جاز تقديمه، مثل قوله: (رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) فـ (رَجُلٌ) نكرة وهو مُقَدَّمُ الْآنَ، لكنَّ الْمُسَوِّغَ لِتَقْدِيمِهِ أَنَّهُ وُصِفَ، ومثله: (عِنْدِي دِرْهَمٌ صَحِيحٌ) يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (دِرْهَمٌ صَحِيحٌ عِنْدِي)؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ وُصِفَ.



١٣٣- كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبَرُ

الشرح

قوله: «كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ» أي: على الخير؛ لأنَّ الكلامَ الآنَ في الخير،
و(مُضْمَرٌ) أي: ضميرٌ.

قوله: «مِمَّا» أي: مِنَ الْمُبْتَدَأِ.

و«بِهِ» أي: بالخير.

«عَنْهُ» أي: عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

«مُبَيَّنًا يُخْبَرُ» أي: مِمَّا يُخْبَرُ عَنْهُ بِهِ، والذي يُخْبَرُ عَنْهُ بِهِ هو الْمُبْتَدَأُ، وفي هذا
البيت تعقيدٌ لفظيٌّ، وتشتيتٌ للضمائر.

والمعنى: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْخَيْرِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ،
وهذا هو الموضع الثاني.

وقد ذَكَرَ الْخَضْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَاشِيَتِهِ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ وَمَا بَعْدَهُ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُ
بَعْضِهِمْ:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَمَالَهُ التَّصَدُّرُ^(١)

وهذا البيت - بلا شك - أوضح وأحسن من بيت ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ حيث
جَمَعَ صَاحِبُهُ بَيْنَ بَيْتَيْ ابْنِ مَالِكٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، فَصَارَ أَخْصَرَ وَأَبْيَنَ؛ لِأَنَّهُ

(١) انظر حاشية الخضري (ص: ٢٤١).

لا تَعْقِيدَ فِيهِ، فَقَوْلُهُ: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْخَبْرِ، (مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ) أَي: ضَمِيرٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، (وَمَا لَهُ التَّصَدُّرُ) أَي: مَا لَهُ الصَّدَارَةُ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ تَأْخِيرُهُ كَمَا سَيَأْتِي.

وَحُلَاصَةُ بَيْتِ ابْنِ مَالِكٍ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْخَبْرِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ - أَوْ يَتَعَيَّنُ - تَقْدِيمُ الْخَبْرِ، وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ، مِثْلُ: (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا) (صَاحِبٌ) هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَالضَّمِيرُ (هَا) يَعُودُ عَلَى (الدَّارِ) وَ(فِي الدَّارِ) الَّذِي قَدَّمَاهُ هُوَ الْخَبْرُ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ نُقَدِّمَهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ هُنَا يَعُودُ عَلَى مُتَقَدِّمٍ لَفْظًا، مُتَأَخِّرٍ رُتْبَةً؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ) لَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَرْجِعٌ سَابِقٌ؛ إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ مُتَقَدِّمًا إِمَّا لَفْظًا أَوْ رُتْبَةً، أَوْ هُمَا، فَإِذَا كَانَ مَرْجِعُهُ مُتَأَخِّرًا لَفْظًا وَرُتْبَةً امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُكَ: (عِنْدَ الرَّجُلِ كِتَابُهُ) يَجِبُ تَقْدِيمُ الْخَبْرِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ: (عَلَى الدَّابَّةِ رَاكِبُهَا) وَلَهُ شَاهِدٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَهَابُكَ إِجْلَالًا، وَمَا بِكَ قُدْرَةً عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا^(١)

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا) وَلَوْ قَالَ هُنَا: (وَلَكِنْ حَبِيبُهَا مِلْءُ عَيْنٍ) لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

(١) البيت لمجنون ليلي في ديوانه (ص: ٧١).

ومن الأمثلة على عَوْدِ الضَّمِيرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَسْلَمَ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤] فالضَّمِيرُ هنا في ﴿رَبُّهُ﴾ عائدٌ على مُتَقَدِّمٍ لَفْظًا لا رُتْبَةً؛ لأنَّ المَفْعُولَ بِهِ رُتْبَتُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاعِلِ، وَقَدَّمَ هُنَا، فَصَارَ عَائِدًا عَلَى مُتَقَدِّمٍ لَفْظًا لا رُتْبَةً.

وَأَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: ٦٧] فالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا مُتَقَدِّمٍ رُتْبَةً.

وَإِذَا قُلْتَ: (أَكْرَمَ الرَّجُلُ أَبَاهُ) فَهَذَا الضَّمِيرُ عائدٌ على (الرَّجُلِ) المُتَقَدِّمِ لَفْظًا وَرُتْبَةً؛ لأنَّ الْفَاعِلَ قَبْلَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِذَا قُلْتَ: (سَكَنَ الدَّارَ صَاحِبُهَا) فَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (سَكَنَ صَاحِبُهَا الدَّارَ)؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَائِدًا عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً.

المُهْمُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمُبْتَدَأِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ، فَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ، وَتَقْدِيمُ الْخَبَرِ.

وهنا نقول: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بَدِيلًا عَنْ بَيْتِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْضَحُ مِنْهُ وَأَحْسَنُ بَلَا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعْقِيدَ فِيهِ، وَهَذَا عَمَّا يُسْتَغْرَبُ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي بَابٍ وَاحِدٍ بَيِّنَتَيْنِ مُعَقَّدَتَيْنِ تَعْقِيدًا بِالْعَا؛ حَيْثُ أَتَى بِهَذَا الْبَيْتِ، وَالْبَيْتُ الْأَوَّلُ سَبَقَ وَهُوَ قَوْلُهُ:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ نَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا^(١)



(١) انظر البيت رقم (١٢٢).

١٣٤- كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْدِيرَا ك: (أَيَّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)

الشرح

قوله: «كَذَا» يعني: كما قلنا في وجوب تقديم الخبر، فيجب تقديم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْدِيرَا) و(إِذَا) هنا بمعنى (حين) وليست شرطية. و«يَسْتَوْجِبُ» أي: يكون واجبا.

و«التضدير» معناه التقديم، مأخوذ من قولهم: (صَدُرَ الْمَجْلِسُ) أي: مُقَدِّمَةُ الْمَجْلِسِ، أي: حين يكون الخبرُ ثَمَّا له صَدْرُ الْكَلَامِ، مثل: الاستفهام، كقولك: (أَيَّنَ زَيْدٌ؟) فهنا يجب أن تُقَدِّمَ (أَيَّنَ) وهي الخبر، ولا يجوز أن نقول: (زَيْدٌ أَيَّنَ؟) وإن كان بعض العلماء يستعمل التأخير في مثل هذا، يمر بنا كثيرا في (المحلى) لابن حزم^(١) وكذلك في مؤلفات ابن القيم -رحمهما الله- يقول: (ثُمَّ كَانَ مَاذَا؟) يُرِيدُ: (ثُمَّ مَاذَا كَانَ؟) وهذا حسب القواعد العربية لا يصح؛ لأنه إذا كان للخبر الصدارة وجب أن يتقدم، وهذا هو الموضع الثالث.

ف(أَيَّنَ زَيْدٌ) الخبر: (أَيَّنَ) وله الصدارة؛ لأنه اسم استفهام؛ ولهذا يقولون:

(١) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، أبو محمد، عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير يتسبون إلى مذهبه، يقال لهم الحزمية، ولد بقرطبة، وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة، وتبدير المملكة، فزهد بها، وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان من صدور الباحثين فقيها حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، بعيدا عن المصانعة، وانتقد كثيرا من العلماء والفقهاء، فتهاذوا على بغضه، وأجمعوا على تفضيله، وحذروا سلاطينهم من فتنه، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، فأقصته الملوك وطاردته، فرحل إلى بادية (لبلة) من بلاد الأندلس، فتوفي فيها سنة (٤٥٦هـ). انظر الأعلام (٤/ ٢٥٤).

إِنَّ اسْمَ الاسْتِفْهَامِ مَلِكٌ، لَا يَسْبِقُهُ أَحَدٌ، فَلَهُ الصَّدَارَةُ، وَمِثْلُهُ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ،
وَمَا شَابَهَاهَا؛ وَلِذَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ أَيْنَ؟) وَمِنْ ذَلِكَ مِثَالُ الْمُؤَلَّفِ: (أَيْنَ
مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا) أَي: (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ يَنْصُرُكَ؟) فـ(أَيْنَ) ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ
بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (كَائِنٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مُقَدَّمٌ إِلَّا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذِي
يَقُولُ: (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزَ نَاوِيْنٍ مَعْنَى كَائِنٍ) وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى
هَذَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا هِيَ الْخَبَرُ أَنَّهُ يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ، وَالْمَكَانُ خَبَرٌ.

و«مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٍ مُؤَخَّرٍ.

و«عَلِمْتَهُ» فَعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ أَوَّلٌ.

و«نَصِيرًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَجُمْلَةُ (عَلِمْتَهُ) صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالْعَائِدُ عَلَى
الْمَوْصُولِ هُوَ الْهَاءُ فِي (عَلِمْتَهُ).



١٣٥- وَخَبَرَ الْمَحْضُورَ قَدَّمَ أَبَدًا كَ: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ)

الشرح

قوله: «خَبَرَ» مَفْعُولٌ بِهِ مُقَدَّمٌ عامِلُهُ: (قَدَّمَ) و(خَبَرَ) هنا ليست مُبْتَدَأً، وليست من بابِ الاشتغال؛ لَعَدَمِ وُجُودِ الضَّمِيرِ فِي الْعَامِلِ (قَدَّمَ) وَالتَّقْدِيرُ: قَدَّمَ خَبَرَ الْمَحْضُورَ، و(خَبَرَ) مُضَافٌ.

و«الْمَحْضُورُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«أَبَدًا» مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (قَدَّمَ).

يعني: إِذَا حُصِرَ الْخَبَرُ فِي الْمُبْتَدَأِ وَجَبَ تَأْخِيرُ الْمُبْتَدَأِ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ، مِثَالُهُ: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ) أَي: مَا لَنَا فِي الْعَمَلِ إِلَّا اتِّبَاعُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ.

ف«مَا» نَافِيَةٌ.

و«لَنَا» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«إِلَّا» أَدَاءَةٌ حَظِيرٍ.

و«اتِّبَاعُ» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِيتِدَاءِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

و«اتِّبَاعُ» مُضَافٌ.

و«أَحْمَدُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْفَتْحَةُ نِيَابَةً عَنِ الْكُسْرَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَا يَنْصَرَفُ، وَالْمَانِعُ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْعِلْمِيَّةُ وَوزُنُ الْفِعْلِ.

فهنا يقول: يجب أن تُقدّم الخبر هنا وتؤخّر المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ محصور فيه، والمحصور فيه مرتبته التأخير، والمحصور مرتبته التقديم؛ لأنك لو أخّرت الخبر، وجعلته في مكانه لاختلّف المعنى اختلافاً كبيراً، وعلى هذا لو قلت: (ما اتّباع أحمد إلا لنا) لم يصحّ.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

وَمَا لِي إِلَّا آلُ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ^(١)

فهنا يتعيّن تقديم الخبر (لي) على المبتدأ (شيعّة) وسواء كان المحصر بـ (إلا) أو بغيرها من طرق المحصر، حتّى لو قلت: (إنما لنا اتّباع أحمد) وجب تأخير المبتدأ، وتقديم الخبر؛ لأنّ المحصور هو الذي يلي (إنما) بخلاف المحصور فيه، فهو الذي يلي (إلا) دائماً؛ ولذا لو قال المؤلف: (وخبر المحصور فيه قدّم أبداً) لكان أحسن من قوله: (وخبر المحصور قدّم أبداً) وإن كان هذا مراده، بل وأحسن من هذا أن يقول: (والخبر المحصور قدّم) فلو قال ذلك لزال الإشكال نهائياً؛ لأنّ حقيقة الأمر أن المحصور هنا هو الخبر.

وبذلك يكون المؤلف رحمه الله قد انتهى من الترتيب بين المبتدأ والخبر.

إذن: خلاصة ما سبق أن نقول: الأصل في المبتدأ والخبر تأخير الخبر، وجواز تقديم الخبر على المبتدأ، وقد يمتنع تقديم الخبر، وقد يمتنع تقديم المبتدأ، وكلّها مذكورة في كلام المؤلف رحمه الله تعالى.



(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي في ديوانه (ص: ١٤٠)، ولكن بلفظ (مَشَعَبَ الْحَقِّ مَشَعَبٌ).

بقي الآن بحثٌ جديدٌ، وهو حذفُ المبتدأ والخبر، فهل يجوزُ أن نحذفَ المبتدأ، أو أن نحذفَ الخبر؟ وهل يجوزُ أن نحذفَهما جميعاً؟ المؤلفُ رحمه الله يبيِّن هذا فقال:

١٣٦- وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)

١٣٧- وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (كَيْفَ) فَـ(زَيْدٌ) اسْتَغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

الشرح

قوله: «ما يُعْلَمُ» أي: من المبتدأ والخبر، أي: المعلوم من المبتدأ يجوزُ حذفه، والمعلوم من الخبر يجوزُ حذفه أيضاً.

وهل المرادُ حذفُ ما يُعْلَمُ من المبتدأ والخبر خاصةً، أو المرادُ حذفُ كُلِّ ما يُعْلَمُ من المبتدأ، أو الخبر، أو الفعل، أو الفاعل، أو المفعول به، أو الحال، وغير ذلك؟ الجوابُ: إذا نظرنا إلى أنَّ هذا البيتَ الأوَّلَ مذكورٌ في بابِ المبتدأ والخبر خصَّصناه بالمبتدأ والخبر، وإذا نظرنا إلى أنَّ هذا جملةٌ - في الحقيقة - كقاعدة، وأيضاً أنَّه سيُمرُّ علينا عدَّةُ أبوابٍ يجوزُ فيها حذفُ ما يُعْلَمُ من فاعلٍ، ومفعولٍ، وفعلٍ، وغير ذلك، قلنا: إنَّ العبارةَ عامَّةٌ.

وكان شيخنا عبدُ الرحمن بنُ سَعْدِيَّ رحمه الله يَسْتَدِلُّ بها دائماً على جوازِ الحذفِ في أبوابٍ كثيرة، فيجعلُها قاعدةً في كُلِّ أبوابِ النحو.

وهذا لا بأس به؛ ولهذا يُعتبرُ هذا البيتُ قاعدةً، فحذفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ في كُلِّ مكانٍ، وبِهْ نَعْرِفُ أنَّ مَبْنَى الكلامِ على العلمِ والفائدة.

وقد سبق لنا أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة (مَا لَمْ تُفَدِّ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً) وسبق لنا أنه إذا اشتبه المبتدأ بالخبر، فإنه لا يجوز تقديم الخبر.

إِذَنْ: فَمَبْنَى الكلام كُله على الفائدة والعلم، فإذا كان ما يُحذف من المعلوم جازَ حذفه، ثُمَّ صَرَبَ المؤلفُ أمثلةً فقال: كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بعد (مَنْ عِنْدَكُمَا).

إذا سأل سائل فقال: (مَنْ عِنْدَكُمَا؟) - يُخاطَبُ اثنَيْنِ - فقل: (زَيْدٌ) فالذي حُذِفَ الآن هو الخبرُ (عِنْدَنَا)؛ لأنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ لا يكونُ إِلَّا خبرًا، إِلَّا إذا لم يُقصدَ به المفعولُ فيه، والتقديرُ: (زَيْدٌ عِنْدَنَا) ففي هذا حُذِفَ الخبرُ؛ للعلم به.

قوله: «وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ) قُلْ: دَيْفٌ» أي: مَرِيضٌ، فكأنَّ سائلاً سأل فقال: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) فقلت: (دَيْفٌ) أي: مَرِيضٌ، فـ (كَيْفَ) اسمُ استِفْهَامٍ مَبْنِيٌّ على الفتح في محلِّ رَفْعِ خَيْرٍ مُقَدَّم، و(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فهنا نقول: إِنَّ (دَيْفٌ) خبرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، فالمحذوفُ الآن المبتدأ؛ لأنَّ (كَيْفَ) يُسْتَفْهَمُ بها عن الحال، والتقديرُ: (زَيْدٌ دَيْفٌ) أو (هو دَيْفٌ) يجوزُ هذا وهذا، والمهمُّ أَنَّ المبتدأ حُذِفَ.

إِذَنْ: المَحذُوفُ في المثالِ الأوَّلِ الخبرُ، والمَحذُوفُ في المثالِ الثاني المبتدأ.

قوله: «إِذْ» هنا للتعليل، أي: لِأَنَّهُ عُرِفَ.

فإن قال قائل: وهل يُحذفُ المبتدأ والخبر معاً؟

قلنا: الجواب: نعم، إذا عَلِمَ المبتدأ والخبر حُذُفًا، ولا مانعَ، فلو قال لك قائل: (أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟) فقلت: (نَعَمْ) فقد حَذَفْتَ الآن المبتدأ والخبر، والتقديرُ: (نعم، زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ لأنَّ (نَعَمْ) لا تَصِحُّ أَنْ تكونَ اسمًا حتَّى نقولَ: هي المبتدأ أو الخبرُ،

فهي حَرْفٌ، لكنَّها حَرْفٌ دَالٌّ على الجواب؛ ولهذا إذا اسْتَفْهَمْتَ بفعلٍ صارَ المحذوفُ فعلاً، مثل: (أَجَاءَ زَيْدٌ؟) فيَقَالُ: (نَعَمْ) أي: (جَاءَ زَيْدٌ) فالمحذوفُ هنا جُمْلَةٌ فعليَّةٌ، وإذا قُلْتَ: (أَزَيْدٌ فِي الْبَيْتِ؟) فيَقَالُ: (نَعَمْ) والتَّقْدِيرُ: (زَيْدٌ فِي الْبَيْتِ) فيكونُ المحذوفُ هنا جُمْلَةٌ اسميَّةٌ.

وأما ما مَثَّلَ به بعضهم، وهو قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ يَبْسُتُ مِنَ الْمَجِيزِ مِنْ نَسَائِكُزٍ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤] فَإِنَّ مَنْ مَثَّلَ بهذه الآية لِحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ والخبرِ، فَإِنَّ تَمَثِيلَهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ التَّقْدِيرَ: (وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ) وهذا غَيْرُ صَحِيحٍ لَوْجَهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ المحذوفَ جُمْلَةٌ؛ إِذْ مِنْ الْمُمْكِنِ أَنْ تُقَدَّرَ الخبرُ: (كَذَلِكَ) أي: ﴿وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ﴾ كذلك) وهذا الخبرُ مُفْرَدٌ، وَلَيْسَ جُمْلَةٌ، إِذَنْ: لَمْ يُحْذَفْ فِيهَا الْمُبْتَدَأُ والخبرُ جَمِيعًا، ومعلومٌ أَنَّهُ كُلَّمَا قَلَّ التَّقْدِيرُ كَانَ أَوْلَى وَأَحْسَنَ.

الوجهُ الثَّانِي: لو سَلَّمْنَا جَدْلًا أَنَّ المحذوفَ هو الْمُبْتَدَأُ والخبرُ، لَكِنَّ هذا الْمُبْتَدَأُ والخبرَ هو في الْحَقِيقَةِ خَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ والخبرَ هُنَا نَائِبٌ عَنْ خَيْرٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّ ﴿وَاللَّيْلِ لَمْ يَحْضَنْ﴾ مُبْتَدَأٌ، و(عِدَّتُهُنَّ) مُبْتَدَأٌ ثَانِي، و﴿ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، والجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وخبرِهِ في حَكْلٍ رَفَعَ خَيْرَ الْمُبْتَدَأِ الأوَّلِ، فالمحذوفُ حَقِيقَةٌ هو الخبرُ، وَلَكِنَّهُ صَارَ جُمْلَةً، فَالْتَّمِثِلُ بِالْآيَةِ لَا يَصِحُّ لِلْوَجْهَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

فالمَثَالُ الصَّحِيحُ الآنَ هو أَنْ يُقَالَ: (أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟) فيَقَالُ: نعم، أي: (زَيْدٌ قَائِمٌ).

إِذْنِ: ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَعْطَانَا قَاعِدَةً، وَمَثَلٌ بِمِثَالَيْنِ فَقَطْ: مَثَلٌ بِحَذْفِ الْخَيْرِ، وَمَثَلٌ بِحَذْفِ الْمُبْتَدَأِ، وَلَمْ يُمَثَّلْ بِحَذْفِهَا، فَهَلْ يُقَالُ: إِنَّهُ -أَي: ابْنُ مَالِكٍ- قَصَّرَ فِي ذَلِكَ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ الْمِثَالَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ بَيَانُ الْقَاعِدَةِ، وَالْقَاعِدَةُ سَبَقَتْ، وَهِيَ: (حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ) وَهَذَا يَشْمَلُ مَا يُعْلَمُ مِنْ مُبْتَدَأٍ، أَوْ خَيْرٍ، أَوْ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَيْرٍ.



١٣٨- وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِيًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

الشرح

«لَوْلَا» تُسْتَعْمَلُ لِلتَّخْضِيفِ، وَهِيَ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣] وَتُسْتَعْمَلُ شَرْطِيَّةً، وَالْمُرَادُ هُنَا (لَوْلَا) الشَّرْطِيَّةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ.

و«حَتْمٌ» أَي: وَاجِبٌ.

لَمَّا تَكَلَّمَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ جَوَازِ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ذَكَرَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا حَذْفُ الْخَبَرِ، أَي: كَالْإِسْتِنَاءِ مِمَّا سَبَقَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ) فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَّا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَيَجِبُ الْحَذْفُ:

الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ: بَعْدَ (لَوْلَا) فَبَعْدَ (لَوْلَا) يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ كَقَوْلِكَ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَفَرِقْتُ) فـ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(لَفَرِقْتُ) جَوَابُ (لَوْلَا) الشَّرْطِيَّةِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ) أَوْ (لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ).

وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [البقرة: ٦٤] فـ﴿فَضْلٌ﴾ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (مَوْجُودَانِ) وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فَهَذِهِ جُمْلَةٌ جَوَابُ الشَّرْطِ (لَوْلَا).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ

لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴿ [البقرة: ٢٥١] فـ ﴿دَفْعُ﴾ مُبْتَدَأٌ، خَبَرُهُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (مَوْجُودٌ).

ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفُتَّتِ صَوَائِعُ﴾ [الحج: ٤٠] وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [العنكبوت: ٥٣].

إِذَنْ: (لَوْلَا) يَكُونُ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَهُوَ مَحذُوفٌ، وَكُلُّ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ خَبَرٌ (لَوْلَا) فِيهَا مَحذُوفٌ غَيْرُ مَذْكُورٍ.

قوله: «غَالِبًا» يَعْنِي: فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَ الْغَالِبِ أَلَّا يُحَذَفَ الْخَبَرُ بَعْدَ (لَوْلَا) فَيَكُونُ إِنْقَاؤُهُ عَلَى هَذَا قَلِيلًا، فَإِذَا كَانَ حَذْفُهُ غَالِبًا فَيُنْقَاؤُهُ قَلِيلٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ يَكْفُرُ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ...»^(١) فـ (قَوْمٌ) مُبْتَدَأٌ، وَ(حَدِيثٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَ«لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ...» إِنْخِ جَوَابٌ (لَوْلَا) فَهَذَا ذِكْرُ الْخَبَرِ بَعْدَ (لَوْلَا).

وَمِثْلُوا ذَلِكَ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدًّا بِالْمَقَالِيدِ^(٢)

فـ (عُمَرُ) مُبْتَدَأٌ، وَ(قَبْلَهُ) خَبَرٌ، فَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ لَمْ يُحَذَفْ.

وَعِنْدِي أَنَّ فِي الْاسْتِشْهَادِ بِهَذَا الْبَيْتِ نَظْرًا؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يَرِيدُ مَا ذَكَرُوا: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ) وَإِنَّمَا يُرِيدُ: (وَلَوْلَا عُمَرُ قَبْلَهُ مَوْجُودٌ أَيْضًا).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب نقض الكعبة وبنائها، رقم (١٣٣٣).

(٢) البيت لأبي عطاء السندي، واسمه أفلح بن يسار في ديوانه (ص: ٢٣).

فالمهمُّ أَنَّ الخبرَ مَحذُوفٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: (لَوْلَا أَبُوكَ) أَي: مَوْجُودٌ، (وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ) أَي: مَوْجُودٌ، (وَقَبْلَهُ) هَذِهِ لَيْسَتْ خَبْرًا، وَلَكِنَّهَا حَالٌ مُقَدِّمَةٌ مِنْ (عُمَرُ) وَعَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي الْبَيْتِ شَاهِدٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ يَمْدَحُ سَيْفَهُ:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالًا^(١)

الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: (يُنْسِكُهُ)؛ لِأَنَّ (الْغِمْدُ) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ (يُنْسِكُهُ) خَبْرٌ، وَ(لَسَالًا) جَوَابُ (لَوْلَا) يَعْنِي: لَوْلَا الْغِمْدُ تُنْسِكُ لَهُ لَسَالًا.

وَهَذِهِ أَيْضًا مَنَعَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا، وَقَالَ: إِنَّهَا بَدَلُ اشْتِيَالٍ، وَالْمَعْنَى: فَلَوْلَا الْغِمْدُ إِمْسَاكُهُ، أَي: لَوْلَا إِمْسَاكُ الْغِمْدِ لَهُ لَسَالًا.

فَأَنْتَ تَرَى الْآنَ أَنَّ الْخَبَرَ وَجَدَ بَعْدَ (لَوْلَا) فِي كَلَامِ أَفْصَحِ الْعَرَبِ وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ عَلَى خِلَافٍ كَمَا سَبَقَ.

وَهَذَا -حَسَبَ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ- مِنَ الْقَلِيلِ الَّذِي لَا يُحْذَفُ فِيهِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ مَعَ (لَوْلَا).

وَإِذَا سَلَكْنَا هَذَا الْمَسْلَكَ صَارَ الْأَمْرُ سَهْلًا، فَكُلَّمَا جَاءَكَ الْخَبَرُ مَعَ وَجُودِ (لَوْلَا) فَقُلْ: هَذَا مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ، وَاسْتَرَحْ.

لَكِنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ يَقُولُ: إِنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ (لَوْلَا) إِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنًا عَامًّا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنًا خَاصًّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ كَوْنًا خَاصًّا عَلَيْهِ دَلِيلٌ،

(١) الْبَيْتُ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ (٢/٣١)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ (١/٢٢١)، وَالْجَنَى الدَّانِي (ص: ٦٠٠)، وَرَصَفَ الْمُبَانِي (ص: ٢٩٥)، وَالدَّرَرُ اللُّوَامِعُ (١/١٩٦).

فإن كان كَوْنًا عَامًّا وَجَبَ الحذفُ، وإن كان كَوْنًا خَاصًّا وَجَبَ الذِّكْرُ إذا لم يكن عليه دَلِيلٌ، وإذا كان كَوْنًا خَاصًّا لَكُنْ في الكلام ما يَدُلُّ عليه، فحذفه جائزٌ، ووجوده قَلِيلٌ.

وهذا جيّدٌ، لكن ما الفرقُ بين الكَوْنِ العامِّ، والكَوْنِ الخاصِّ؟

الجوابُ: أن المعنى في الكَوْنِ الخاصِّ يتعلّقُ بأمرٍ خاصٍّ، وإذا كان عامًّا فهو كَوْنٌ عامٌّ.

إِذَنْ: إذا كان الخبرُ كَوْنًا خَاصًّا، ولكنه لا يُعْلَمُ فلا بُدَّ من ذِكرِهِ، فالحديثُ: «لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكُفْرٍ»^(١) فلو حذفنا منه: «حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكُفْرٍ» فلا يُمكنُ أن نُقدِّرَ: (لَوْ لَا قَوْمُكَ مَوْجُودُونَ) يعني: لا يُمكنُ أن نُقدِّرَهُ كَوْنًا عامًّا؛ لأنّه ليس المانعُ وُجُودَ قَوْمِهَا، بل المانعُ هو كونُهم حَدِيثِي عَهْدٍ بِكُفْرٍ، فمُجردُ وُجُودِهِم لا يُغني شيئا، أو لا يَمْنَعُ هذا الذي أرادَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لذلك كان لا بُدَّ من ذِكرِهِ.

ومثله أيضًا أن تقولَ: (لَوْ لَا زَيْدٌ مَا بَلَغْتُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ) هل المعنى: (لَوْ لَا زَيْدٌ تَوَسَّطَ لِي) أو (لَوْ لَا زَيْدٌ عَلَّمَنِي فَتَعَلَّمْتُ حَتَّى وَصَلْتُ إِلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ) أو (لَوْ لَا وُجُودَ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ لِي فَهَابَنِي النَّاسُ، وَوَصَلْتُ إِلَى مَا وَصَلْتُ).

إِذَنْ: الكونُ هنا خَاصٌّ، فلا بُدَّ أن تذكُرَ العَلاقَةَ التي أوصلتَكَ -بسبب زَيْدٍ- إلى ما ذَكَرْتَ (لَوْ لَا زَيْدٌ عَلَّمَنِي مَا بَلَغْتُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةَ) وهذا إذا صار المقصودُ: (لَوْ لَا زَيْدٌ عَلَّمَنِي) فيجبُ أن تذكُرَ الخبرَ: (عَلَّمَنِي)؛ لأنك لو لم تذكُرَهُ،

(١) تقدّم تحريره (ص: ٤٥٥).

فلن ندرى ما علاقةٌ وُصُولِكَ إلى هذا المَوْصِلِ بسبب زيد.

وإذا كان خاصًّا، لكن يدُلُّ عليه الدليل، مثل: (لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ) فهنا لا يُمكنُ أن تُقدَّرَ كَوْنًا عامًّا، وما هو الكونُ العامُّ؟ (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لَهَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ)؛ لأنَّ وُجُودَ زَيْدٍ ليس سببًا لكَوْنِكَ تَسَلُّمٍ مِنَ الْمَوْتِ بِالْجُوعِ، لكنَّ المعنى: (لَوْلَا زَيْدٌ أَطْعَمَنِي لَهَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ) فكَلِمَةُ (أَطْعَمَنِي) خاصٌّ، لكنَّ عليه دليلٌ هو: (لَهَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ).

إِذَنْ: في هذه الحالِ يَجُوزُ أن يُذَكَّرَ الحَبْرُ، وَيَجُوزُ أن يُحَذَفَ، فَيَجُوزُ أن تقولَ: (لَوْلَا زَيْدٌ أَطْعَمَنِي لَهَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ) وَيَجُوزُ أن تقولَ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكْتُ مِنَ الْجُوعِ).

ومثل ذلك أيضًا قولُكَ: (سَقَطْتُ فِي مَاءٍ، وَكَانَ زَيْدٌ عِنْدِي، فَلَوْلَا زَيْدٌ لَغَرِقْتُ) أي: (لَوْلَا زَيْدٌ أَنْقَذَنِي، أَوْ أَخْرَجَنِي) فهذا كَوْنٌ خاصٌّ، لكن دَلَّ عليه السِّيَاقُ.

إِذَنْ: يَجُوزُ ذِكْرُ الحَبْرِ وَيَجُوزُ حَذْفُهُ.

ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ: (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا) فلو قال: (لَوْلَا الْغَمْدُ لَسَالَا) لجاز؛ لأنَّ المعنى مَفْهُومٌ، فإذا كان في الْغَمْدِ فَسَيُمنِسِكُهُ الْغَمْدُ، فلا يُمكنُ أن يَسِيلَ، فَصَارَ ذِكْرُ (يُنْسِكُهُ) وَحَذْفُهَا على حَدِّ سَوَاءٍ؛ لِأَنَّهَا مَعْلُومَةٌ مِنَ السِّيَاقِ، وَهَذَا تَفْصِيلٌ لَا بَأْسَ بِهِ.

فَالأَوَّلُ: هو حَذْفُ الحَبْرِ مع (لَوْلَا) غَالِبًا، وَإِنْ وُجِدَ فهو مِنَ الْقَلِيلِ، يَحْتَجُّ بِهِ الطَّالِبُ الْمُبتَدِئُ.

فإذا قال قائل مثلاً: كيف تقول في قول الرسول ﷺ: «لَوْ لَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكُفْرٍ»^(١)؟ يقول: (وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ) وليس دائماً، وهذا من القليل، فهل يكفيه هذا أو لا يكفيه؟

نقول: يكفيه على رأي ابن مالك، وإذا كان طالب علم، فسُجِّيك ويقول: الخبر هنا ليس كوناً عاماً، بل هو كونٌ خاصٌّ، لا دليل عليه، فلا بُدَّ من ذكره؛ لأنه لا يجوز -مثلاً- أن يكون المعنى: (لَوْلَا قَوْمُكَ مَنَعُوا لِنَقَضْتُ الْكُفْبَةَ) أو (لَوْلَا قَوْمُكَ حَاضِرُونَ لِنَقَضْتُ الْكُفْبَةَ).

إذن: لا بُدَّ أن يقول: (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ) حتى تزول هذه الاحتمالات.

وإذا قال لك: ما تقول في قول الشاعر: (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا)؟ أمّا المبتدئ فيقول: الحمد لله، ابنُ مالك يقول: (وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ) وهذا من غير الغالب.

وأما طالب العلم فيقول: كان مُقْتَضَى القاعدة -بعد (لَوْلَا) غَالِبًا- أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ، لكن لما كان خاصاً كان لا بُدَّ من ذكره، إلا أن وجوب الذكر عَارِضُ الْعِلْمِ به من حيث السِّيَاق؛ لأنَّ قوله: (لَسَالَا) يَدُلُّ على أن المعنى: (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ) فلذلك نقول في: (فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ) إِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ، ويجوزُ ذكرُهُ.

ومثل ذلك: «لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ» [سبا: ٣١] الحذف هنا جائز، والتقدير:

(١) تقدّم تخرجه (ص: ٤٥٥).

(لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا) فهذا كَوْنٌ خاصٌّ، بدليل قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ صَدَدْتُمْ كُرْ﴾
عَنِ الْهَدْيِ بَعْدَ إِذْ جَاءَ كُرْ ﴿[سبأ: ٣٢] فصارَ هذا معلوماً مِنَ السِّيَاقِ.

وأما الحديث: «لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ» فيَجِبُ ذِكْرُهُ.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتِ صَوَامِعُ﴾ [الحج: ٤٠]
فلا يَجُوزُ ذِكْرُهُ؛ لأنَّ المقصودَ مُجَرَّدُ وجودِ الدَّفْعِ، والتَّقْدِيرُ: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ
النَّاسَ مَوْجُودٌ لَهْدَمَتِ صَوَامِعُ) فالكونُ هنا عامٌّ.

والحقيقة أن كَوْنَ الحذفِ واجباً هو المطابقُ للبلاغة؛ لأنَّ الخبرَ لو ذُكِرَ هنا
لكانَ الكلامُ ركيكاً جداً.

ولذلك أنا أقول: لو ذَهَبَ ذاهِبٌ إلى أَنَّهُ في مِثْلِ هذا التَّرْكِيبِ لا نَحْتَاجُ
إلى الخبرِ إطلاقاً، فلو قال قائلٌ بهذا لكانَ قَوْلُهُ وَجِيباً بلا شكٍّ.

وختلاصةُ القولِ: أن ابنَ مالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتابِ سَلَكَ مَسْلَكاً يَكُونُ
به مَخْرَجٌ لِلْمُبْتَدِئِ، فإذا أُورِدَ عليه ذِكْرُ الخبرِ بعد (لَوْلَا) قال: الحمدُ لله، ابنُ مالِكٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرِ) وهذا مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ.

وأما التَّفْصِيلُ الَّذِي قِيلَ فَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وهو أن يُقَالَ:
الخبرُ بعد (لَوْلَا) ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الأوَّلُ: كَوْنٌ عامٌّ.

والثَّانِي: خاصٌّ لا دليلَ عليه.

والثَّالِثُ: كَوْنٌ خاصٌّ عليه دليلٌ.

فالأوّل يجب فيه الحذف، والثاني يجب فيه الذّكر، والثالث: يجوز فيه الوجهان.
وهذا التفصيل المذكور هو ما ذهب إليه المؤلف في بعض كتبه.

وعلى هذا: يُمكن أن نحمل كلام المؤلف في قوله: (غالبًا) بأنّ الغالب في خبر المبتدأ بعد (لولا) أن يكون -أي: الخبر- كونا عامًا، ويكون قوله: (غالبًا) ليس محمولًا على القلة والكثرة، أي: ليس على الذّكر وعدم الذّكر، بل يُحمل على الأحوال، أي: في أغلب الأحوال -وهو الكون العام- يجب الحذف، وفي قليل من الأحوال -وهو الكون الخاص- لا يجب الحذف، فإمّا أن يكون جائزًا، وإمّا أن يكون واجب الذّكر.

قوله: «في نصّ» جارٌّ ومجرورٌ متعلّق بـ(استقرّ).

و«ذا» اسم إشارة مُبتدأ، وجُملة (استقرّ) خبره، يعني: واستقرّ هذا -وهو الحذف الواجب- في نصّ يمين، يعني: إذا كان المبتدأ نصّ يمين في القسم، فإنّ الخبر يُحذف وجوبًا، وهذا هو الموضع الثاني ممّا يجب فيه حذف الخبر.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]
فـ(عمر) مُبتدأ خبره مخذوف، والتقدير: (لَعَمْرُكَ قَسَمِي).

فنحن الآن عندنا جُملة مُقسّم بها، وجُملة مُقسّم عليها، والمُقسّم عليها هي قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ﴾ والمُقسّم بها قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ ونحن نعرف أنّ (عمر) مُبتدأ؛ إذ لم يسبقها عاملٌ حتّى نقول: إنّها فاعلٌ، أو نائب فاعل، وكلُّ مُبتدأ يحتاج إلى خير، فلا يمكن أن تكون الجملة المُقسّم عليها خبرًا؛ لأنّ الجملة المُقسّم بها ضدّ المُقسّم عليها.

وإذا قلنا: (إنَّ الجملةَ المُقسَمَ عليها هي الخبرُ) لم يصحَّ، إذن: لا بُدَّ أن يكونَ هناك رُكنٌ مَحذوفٌ مِنَ الجملةِ، فإنَّ كان المبتدأُ معنا، فإنَّ الذي حُذِفَ هو الخبرُ، وهذا وَجْهٌ كَوْنِهِ واجبُ الحذفِ؛ لأنَّ كَوْنَهُ نصًّا في اليمينِ، ثُمَّ يأتي جوابُ القَسَمِ يكفي عن ذِكرِ الخبرِ.

ومثل ذلك أيضًا قولُك: (لَعَمْرُ اللَّهِ لَا فَعَلَنَّ) فهنا (عَمْرٌ) مُبتدأٌ، وهو نصٌّ في اليمينِ، و(العَمْرُ) هنا بمعنى الحياة، فيُحذفُ الخبرُ وجوبًا، ولا يجوزُ أن تقولَ: (لَعَمْرُ اللَّهِ قَسَمِي) بل يجبُ عليك حذفُ الخبرِ لأمرين:

الأمرُ الأوَّلُ: أنَّ هذا هو المعروفُ مِن لُغَةِ الْعَرَبِ، والقواعدُ النَّحْوِيَّةُ مَبْنِيَّةٌ على كلامِ الْعَرَبِ، وليس كلامُ الْعَرَبِ مَبْنِيًّا على القواعدِ؛ ولهذا كلامُ الْعَرَبِ يَحْكُمُ على قواعدِ النَّحْوِيِّينَ، ولا عكسَ.

الأمرُ الثاني: أنَّ كَوْنَهُ نصًّا في اليمينِ، ثُمَّ يأتي الجوابُ، جوابُ القَسَمِ، دليلٌ على أَنَّهُ قَسَمٌ، وليس جوابُ القَسَمِ هو الخبرُ.

وقوله (فِي نَصِّ يَمِينٍ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إذا كان دالًّا على اليمينِ، ولكن ليس نصًّا فيه، فَإِنَّهُ يجوزُ الحذفُ وَعَدَمُهُ، مثل أن تقولَ: (عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنَّ) فهنا (عَهْدُ) يَحْتَمِلُ أن تكونَ يَمِينًا، وَيَحْتَمِلُ أن تكونَ مِيثَاقًا، وليست نصًّا في اليمينِ؛ ولهذا يجوزُ أن تقولَ: (عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ لَا فَعَلَنَّ) أو تقولَ: (عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لَا فَعَلَنَّ) ولا يجبُ حذفُ الخبرِ هنا؛ لأنَّ المبتدأَ ليس نصًّا في اليمينِ.

وهنا مسألة، وهي: هل يجوزُ أن يَخْلِفَ بقوله: (لَعَمْرِي لَا فَعَلَنَّ) إذ كيف يَخْلِفُ بِحَيَاتِهِ؟

الجواب: الأصل ألاَّ يَحْلِفَ، لكنَّ الحَلِفَ هنا ليس بصيغة القَسَمِ، والمنوعُ أن يكونَ بصيغة القَسَمِ، مثلُ أن يقولَ: (وَعَمْرِي لَا فَعَلَنْ) فهذا لا يجوزُ.

أمَّا قوله: (لَعَمْرِي) فيجوزُ، وقد جاء ذلك عن الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهذا ليس قَسَمًا، بل بمعنى القَسَمِ، وحتىَّ التَّحْرِيمُ المُجَرَّدُ يكونُ حُكْمُهُ حُكْمَ القَسَمِ.



١٣٩- وَبَعْدَ وَإِوَعَيْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

الشرح

قوله: «وَبَعْدَ وَإِوَعَيْتَ مَفْهُومَ» هذا هو الموضع الثالثُ مما يجبُ فيه حذفُ الخبرِ، فيجبُ حذفُ الخبرِ بَعْدَ وَإِوَعَيْتَ مَفْهُومَ (مَعَ) أي: بعدَ وإِوَعَيْتَ التي لا يصحُّ أن تكونَ عاطفةً، بل هي بمعنى (مَعَ) فإذا كانت بمعنى (مَعَ) دالةٌ على المصاحبةِ، فإنه لا يمكنُ أن يُذكرَ الخبرُ؛ لأنَّ الخبرَ معلومٌ الآنَ؛ إذ إنَّ هذه الواوَ معناها الاقترانُ والملازمةُ مثل: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ) فالخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ مُقْتَرِنَانِ).

و«كُلُّ» مُبتدأٌ.

و«صَانِعٍ» مُضافٌ إليه.

و«الواوُ» للمعيةِ.

و«مَا صَنَعَ» يحتملُ أن تكونَ (مَا) موصولةً، أي: والذي صَنَعَهُ، وأن تكونَ مَصْدَرِيَّةً، أي: وصَنَعَتُهُ، وهذا أقربُ، فنقولُ: (كُلُّ صَانِعٍ وصَنَعَتُهُ) أي: مُقْتَرِنَانِ.

وهنا هل أنت تُريدُ الصَّنْعَةَ التي هي وَصْفُهُ وَفِعْلُهُ، أو تُريدُ بالصَّنْعَةِ مَصْنُوعَهُ؟

الجوابُ: وَصْفُهُ وَفِعْلُهُ؛ لأنَّه يجوزُ أن ينفردَ عن مَصْنُوعِهِ، فقد يجوزُ أن يأتيَ الرَّجُلُ الصَّانِعُ، والمصنوعُ في مكانٍ آخرَ، كما ينفردُ زيدٌ عن عَمِرٍ، ومثلُ

ذلك: (كُلُّ رَجُلٍ وَطُولُهُ) و(كُلُّ رَجُلٍ وَقِصْرُهُ) و(كُلُّ رَجُلٍ وَبَيَاضُهُ) و(كُلُّ رَجُلٍ وَسَوَادُهُ) أي: مُتَلَاذِمَانِ، أَوْ مُقْتَرِنَانِ.

فإذا جاءت الواو والذي قبلها مُتَلَاذِمٌ لهما بعدها صارت نصًّا في المعية؛ ولهذا لو قلت: (كُلُّ رَجُلٍ وَطُولُهُ مُقْتَرِنَانِ) لَضَحِكَ عَلَيْكَ النَّاسُ، هَلِ الطُّوْلُ يَنْفَصِلُ عَنِ الرَّجُلِ؟ هَلِ الصَّنْعَةُ تَنْفَصِلُ عَنِ الرَّجُلِ؟! الجواب: لا تَنْفَصِلُ.

فلهذا لما كان ذِكْرُهُ قَبِيحًا كَانَ حَذْفُهُ وَاجِبًا، وَمِثْلُهُ: (كُلُّ إِنْسَانٍ وَخُلُقُهُ) و(كُلُّ رَجُلٍ وَضَبْعَتُهُ)؛ لِأَنَّ الضَّيْعَةَ مُتَلَاذِمَةٌ لَهُ دَائِمًا.

فإذا كانت الواو بمعنى (مَعَ) -وهي نصٌّ في المعية- فَإِنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ مَحْذُوفًا وَجُوبًا.

ولو قال قائلٌ: إِنَّ (الْوَاوَ) هُنَا بِمَعْنَى (مَعَ) فَتَكُونُ ظَرْفًا، وَيَكُونُ الظَّرْفُ هُوَ الْخَبَرُ، وَالتَّقْدِيرُ: (كُلُّ صَانِعٍ كَائِنٌ مَعَ صَنْعَتِهِ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَوْ قِيلَ بِهَذَا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَيَّنَتْ أَنْ تَكُونَ (الْوَاوُ) بِمَعْنَى (مَعَ) فَإِنَّ (مَعَ) ظَرْفٌ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا.

وقوله: «عَيَّنْتُ مَفْهُومَ (مَعَ)» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ (الْوَاوُ) صَالِحَةً لِأَنْ تَكُونَ عَاطِفَةً، وَلَمْ تَكُنْ مُتَعَيَّنَةً لِلْمَعِيَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو مُضْطَحِبَانِ).

وَحَيْثُذِ نَقُولُ: إِنَّ كَانَ الْخَبَرُ مَعْلُومًا جَازَ حَذْفُهُ وَذِكْرُهُ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ خَاصًّا لَا يُعْلَمُ مِمَّا تُفِيدُهُ (الْوَاوُ) وَجَبَ ذِكْرُهُ، فَـ(الْوَاوُ) فِي: (زَيْدٌ وَعَمْرٌو) عَاطِفَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْمَعِيَةِ، لَكِنَّهَا لَا تَتَعَيَّنُ، فَتَكُونُ عَاطِفَةً، فَإِذَا قُلْتَ:

(زَيْدٌ وَعَمْرُو) فَإِنَّ (الوَأَوْ) تُفِيدُ اقْتِرَاءَهُمَا فِي الْمَجِيءِ، فَتَقُولُ: (مُقْتَرِنَانِ) وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْخَبَرَ.

أَمَّا لَوْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ وَعَمْرُو مُقْتَتِلَانِ) فَهَذَا لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ وَعَمْرُو) وَأَنْتَ تُرِيدُ (مُقْتَتِلَانِ) فَمَنْ يَفْهَمُ هَذَا؟ بِخِلَافِ (زَيْدٌ وَعَمْرُو مُقْتَرِنَانِ)؛ لِأَنَّ (الوَأَوْ) تَقْتَضِي الْإِشْرَاقَ وَالْإِقْتِرَانَ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ: (كُلُّ رَجُلٍ وَزَوْجَتُهُ) إِذَا كَانَتْ (الوَأَوْ) نَصًّا فِي الْمَعْنَى، فَيَجِبُ الْحَذْفُ، أَمَّا إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ كُلُّ رَجُلٍ وَزَوْجَتُهُ مُحْتَصِمَانِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَتَضَحُّ، فَيَجِبُ الذِّكْرُ.

إِذَنْ: صَارَتِ الْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَائِدَةِ وَعَدَمِهَا، أَوْ عَلَى الْعِلْمِ وَعَدَمِهِ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا: (كُلُّ رَجُلٍ وَعِمَامَتُهُ) فَلَوْ أُتِيَتْ بِالْخَبَرِ (مُقْتَرِنَانِ) لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ قَبِيحًا؛ لِجَوَازِ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ بِدُونِ عِمَامَتِهِ، إِذَنْ: فَهَذَا قَدْ يَفْتَرِقَانِ، وَمِثْلُهَا: (كُلُّ رَجُلٍ وَعَصَاهُ) قَدْ يَفْتَرِقَانِ، وَأَمَّا قَوْلُنَا: (كُلُّ أَحَدٍ وَعَصَاهُ) فَهَذَا وَإِنْ كَانَا يَفْتَرِقَانِ، فَالْغَالِبُ أَنَّ الْأَحَدَ يَشُقُّ عَلَيْهِ الْمِثْلُ إِلَّا بَعْضًا.

وَعَلَى ذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ تَفْهَمَ أَنَّهُ قَدْ يَتَعَيَّنُ الْإِقْتِرَانُ، وَقَدْ لَا يَتَعَيَّنُ، وَقَدْ يَتَرَجَّحُ، فَإِنْ تَعَيَّنَ الْإِقْتِرَانُ، فَالْحَذْفُ وَاجِبٌ، وَإِنْ تَرَجَّحَ، فَالْحَذْفُ أَحْسَنُ، وَإِنْ لَمْ يَتَرَجَّحْ تَسَاوَى.

فَصَارَتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ (الوَأَوْ) بِمَعْنَى (مَعَ) وَلَا تُحْتَمَلُ الْعِطْفُ، فَهَذَا يَكُونُ الْخَبَرُ مُحَذُوفًا وَجُوبًا؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهُ بِوَأَوْ الْمَعْنَى.

القِسْمُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعَطْفُ بِوَإٍ لَا تَتَعَيَّنُ لِلْمَعْيَةِ، فَهَذَا نَقُولُ: إِنَّ
 دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْخَيْرِ الْمَحْذُوفِ جَازَ ذِكْرُهُ وَحَذْفُهُ، وَإِنْ لَمْ يَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَجَبَ
 ذِكْرُهُ.



- ١٤٠- وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ
 ١٤١- كَ: (ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا) وَ(أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مُنَوِّطًا بِالْحُكْمِ)

الشرح

قوله: «وَقَبْلَ حَالٍ» يعني: وَيُحَذَفُ الْخَبَرُ قَبْلَ حَالٍ.

«لَا يَكُونُ خَبَرًا» أي: لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا.

وقوله: «عَنِ الَّذِي» أي: عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

«خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ» ومعنى: (أَضْمَرَ) أي: حَذَفَ.

والمعنى: إِذَا أَتَى الْمُبْتَدَأُ وَبَعْدَهُ حَالٌ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ
 الموجود، فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيرُ الْخَبَرِ، وَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَحْذُوفًا. وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ
 الرَّابِعُ.

مثال ذلك: لو قلت: (شِرَائِي السَّيَّارَةَ خَاطِئًا) ف(شِرَائِي) مُبْتَدَأٌ، وَ(خَاطِئًا)
 حَالٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (شِرَائِي السَّيَّارَةَ خَاطِئِي)؛ لِأَنَّهُ
 لَا يَصِحُّ وَضْعُ الشَّرَاءِ بِأَنَّهُ خَاطِئٌ؛ فَلِذَلِكَ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا عَنِ (شِرَاءِ)
 كَمَا لَوْ قُلْتُ مَثَلًا: (شِرَائِي السَّيَّارَةَ مَغْبُوءٌ) فَهَذَا لَا يَصِحُّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ أَقُولَ:
 (مَغْبُوءًا) وَأَجْعَلَ الْخَبَرَ مَحْذُوفًا.

أَمَّا لَوْ قُلْتُ: (شِرَائِي السَّيَّارَةَ خَطَأً) فَالْخَبَرُ هُنَا مَوْجُودٌ، وَهُوَ (خَطَأً)
 وَ(شِرَائِي) مُبْتَدَأٌ.

ومثال ذلك أيضًا لو قلت: (قَرَأَتِ الْكِتَابَ مَفْتُوحًا) فـ(مَفْتُوحًا) لا يصحُّ أن تكونَ خبرًا لـ(قَرَأَتِ)؛ لأنَّ فيها مانِعَيْنِ، لفظيًّا ومعنويًّا، اللَّفْظِيُّ أنَّ (قَرَأَتِ) مُؤَنَّثٌ، و(مَفْتُوحًا) مُذَكَّرٌ، فلا يُمكنُ أن يصيرَ خبرًا لها، والمعنويُّ أنَّ القِراءةَ ليست مَفْتُوحَةً، بل الذي يُفْتَحُ هو الكتابُ.

إِذَنْ: هنا تُوجَدُ حالٌ لا تصحُّ أن تكونَ خبرًا، والمانعُ أمران: الأمرُ الأوَّلُ: عَدَمُ المُطَابَقَةِ؛ لأنَّ المُبتَدَأَ مُؤَنَّثٌ، والحالُ مُذَكَّرٌ هنا.

الأمرُ الثاني: أَنَّهُ لا يصحُّ أن تكونَ خبرًا؛ لأنَّ المَفْتُوحَ ليس القِراءةَ، بل المَفْتُوحُ الْكِتَابُ، لكن أين الخبرُ؟ يقولون: الخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ: (إِذَا كَانَ) إِذَا أَرَدْتَ الْمَاضِي، أَوْ (إِذَا كَانَ) إِذَا أَرَدْتَ الْمُسْتَقْبَلَ، وهنا في هذا المثالِ يجوزُ الأمرانِ.

ومَثَلُ الْمُؤَلَّفِ هنا بمَثَالَيْنِ: المثالُ الأوَّلُ:

قوله: «ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا»: فـ(ضَرَبَ) مُبتَدَأٌ مرفوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على ما قَبْلَ ياءِ المُتَكَلِّمِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسِبَةِ، وَهُوَ مُضَافٌ، و(الياءُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، وَالضَّرْبُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، و(العَبْدَ) مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ وَقَعَ عَلَيْهِ، و(مُسِيئًا) حَالٌ مِنَ الْعَبْدِ، يَعْنِي: (أَضْرَبُهُ حَالَ إِسَاءَتِهِ).

لكن هل يصحُّ أن يكونَ (مُسِيئًا) خبرًا لـ(ضَرَبَ) فأقول: (ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا؟).

الجوابُ: لا يصحُّ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ لا يُوصَفُ بِالْإِسَاءَةِ، بل الذي يُوصَفُ بِالْإِسَاءَةِ هو الْمَضْرُوبُ.

لكن لو أقول: (ضَرَبَ الْعَبْدَ شَدِيدًا) يَنْضَبِ (شَدِيدًا) فهذا لا نجعله حالًا، بل نجعله خبرًا، ونقول: (ضَرَبَ الْعَبْدَ شَدِيدًا) وتكون (ضَرَبَ) مُبْتَدَأً و(شَدِيدًا) خَبَرُهَا؛ لأنَّ الضَّرْبَ يُوصَفُ بِالشَّدَّةِ، والخبر - كما نعلم - وَصَفٌ لِلْمُبْتَدَأِ، وحيثُ فلا إشكال في الجملة.

أمَّا في قولك: (ضَرَبَ الْعَبْدَ مُسِيئًا) فالذي يُوصَفُ بِالْإِسَاءَةِ هو المَضْرُوبُ؛ لأنَّ الإِسَاءَةَ لا تكونُ إلَّا مِنْ ذِي شعورٍ، والضَّرْبُ ليس له شعورٌ، وحيثُ يجبُ أن نجعلَ (مُسيئًا) حالًا مِنْ (العَبْدِ) ولا ترفعُها، ونقول: (ضَرَبَ الْعَبْدَ حَالَةً كَوْنُهُ مُسِيئًا) والخبرُ محذوفٌ، فالمُسَمَّى هو (العَبْدُ) وكلمة (مُسيئًا) لا يُمكنُ أن نجعلَها صفةً للعبد؛ لأنَّ (العَبْدَ) مَعْرِفَةٌ، و(مُسيئًا) نَكْرَةٌ، إِذَنْ: نجعلُها حالًا منه.

لكن ماذا نُقدِّرُ في الخبرِ المحذوفِ؟

قالوا: نُقدِّرُ (إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إِنْ كَانَ تَهْدِيدًا، أو (إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إِنْ كَانَ عُقُوبَةً فِي الْمَاضِي، يعني: إِنْ كَانَ الضَّرْبُ وَقَعَ مِنْ أَجْلِ إِسَاءَتِهِ فَقَدَّرْ: (إِذَا كَانَ مُسِيئًا) يعني: ضَرَبْتُهُ؛ لَأَنَّهُ مُسِيءٌ، وإذا كان الضَّرْبُ وَعِيدًا لَهُ إِنْ أَسَاءَ فَقَدَّرْ: (إِذَا كَانَ مُسِيئًا).

أو نُقدِّرُ (كَائِنْ) خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، والتَّقديرُ: (ضَرَبَ الْعَبْدَ كَائِنْ إِذَا كَانَ مُسِيئًا) أو (ضَرَبَ الْعَبْدَ كَائِنْ إِذَا كَانَ مُسِيئًا)؛ لَأَنَّ (إِذَا) أو (إِذَا) كلاهما ظَرْفٌ، والظَّرْفُ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ والخبرِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ هو الخبرُ، وفائدةُ تقديرِ الظَّرْفِ اسْتِقَامَةُ الْكَلَامِ.

فإن قيل: كيف نجعل (مُسيئًا) حالًا، ألا نجعلها خبرًا لـ (كَانَ) المحذوفة؟
يقولون في الجواب عن ذلك: إنَّ (كَانَ) هنا تامَّةٌ، وعِلَّةُ قولهم أنَّها تامَّةٌ أنَّ
(كَانَ) لا تُحذفُ هي واسمُها إلَّا في مواضع مُعيَّنة، مثل قول النبي ﷺ: «التَّمَسَّ
وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١) وهذا الموضع ليس من مواضع حذف (كَانَ) واسمِها؛
فلهذا قالوا: نُقدِّرُها تامَّةً، ونجعل (مُسيئًا) حالًا من فاعِلِ (كَانَ) وليس خبرًا
لـ (كَانَ).

وقال بعضُ المُعَرِّبين: لا نُقدِّرُ (إِذَا كَانَ) ولا (إِذَا كَانَ) بل نُقدِّرُ (ضَرْبُ)
يعني: (ضَرْبِ الْعَبْدِ ضَرْبُهُ مُسيئًا) أي: ضَرْبِ الْعَبْدِ ضَرْبُهُ حَالُ كَوْنِهِ مُسيئًا،
لا ضَرْبُهُ حَالُ كَوْنِهِ مُحْسِنًا، أو لا مُسيئًا ولا مُحْسِنًا.

وهذا التَّقديرُ أسهلُّ من حيث الإعراب؛ لأنَّه ليس فيه إلَّا حذفُ الخبرِ،
بينما في الأوَّلِ سنحذفُ الخبرَ مُكوَّنًا من (إِذَا) الظرفية، أو (إِذَا) ومن (كَانَ)
واسمِها المُستترِ، أمَّا هذا فلا يحتاجُ إلى هذا التَّقديرِ، والمعنى يَسْتَقِيمُ به، وهو
صالحٌ للاستقبالِ وللحالِ.

ولنا أن نقول قولًا ثالثًا أسهلَّ، وهو: أنَّ الحالَ هنا أغنت عن الخبرِ؛ لأنَّك
إذا قلتَ للمُخاطَبِ: (ضَرْبِ الْعَبْدِ مُسيئًا) أو (رُكُوبِ الْفَرَسِ مُسرَّجًا) يَفْهَمُ أنَّ
المعنى أَنِّي (لَا أَضْرِبُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مُسيئًا) وأنَّ رُكُوبَكَ حَصَلَ في حالِ كَوْنِهِ
مُسرَّجًا، فلا حاجةَ إلى الخبرِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب السلطان ولي، رقم (٥١٣٥)، ومسلم: كتاب النكاح،
باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، رقم (١٤٢٥).

إِذَنْ: فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْفَائِدَةُ؛
وَلِذَا نَجَدُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُرَكِّزُونَ فِي كُلِّ الْأَبْيَاتِ السَّابِقَةِ عَلَى الْفَائِدَةِ.

وَهَذَا قَوْلٌ ثَالِثٌ فِي الْمَسْأَلَةِ إِنْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ بِهِ، وَإِلَّا فَهُوَ قَوْلٌ أَقْوَمُهُ، وَإِنْ
لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ؛ لِأَنَّ مُخَالَفَةَ الْإِجْمَاعِ فِي بَابِ النَّحْوِ جَائِزَةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَتَبَيَّنَ أَنَّ اللَّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ سَحِيحَةٌ كَرِيمَةٌ، إِذَا كَانَ يَقْبَحُ الذِّكْرُ قَالَتْ:
لَا تَذْكُرُهُ، وَإِذَا كَانَ يَقْبَحُ الْحَذْفُ قَالَتْ: لَا تَحْذِفْ، وَإِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ فَهْمُ الْكَلَامِ
إِلَّا بِذِكْرِ قَالَتْ: إِنَّ الذِّكْرَ وَاجِبٌ.

قَوْلُهُ: «وَأَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ» هَذَا كَالْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ صِيغَ اسْمٍ
تَفْصِيلٍ قَبْلَ الْمَصْدَرِ، وَأَصْلُهَا: (تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ) لَكِنْ (تَبَيَّنِي الْحَقَّ
مَنُوطًا بِالْحَكَمِ) قَدْ لَا يَكُونُ هُوَ أَحْسَنَ تَبَيَّنٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ نَأْتِيَ بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّي
بَيَّنْتُ الْحَقَّ أَنْتُمْ تَبَيَّنِينَ.

وَقَوْلُهُ: «مَنُوطًا» أَي: مُعَلَّقًا بِالْحَكَمِ، يَعْنِي: أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي بَيَانِ الْحَقِّ أَنْ
تُبَيَّنَهُ، وَتُبَيَّنَ الْحِكْمَةُ مِنْهُ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ الدَّلِيلُ، وَإِنْ كُنْتَ إِذَا بَيَّنْتَ الْحَقَّ، وَلَمْ تُبَيِّنْ
لَنَا الْحِكْمَةَ، فَهَذَا بَيَانٌ بِلَا شَيْءٍ، لَكِنَّ الْأَكْمَلَ أَنْ تُبَيِّنَ الْحَقَّ، وَتُبَيِّنَ الْحِكْمَةَ مِنْهُ.

وَهَذَا الشَّطْرُ جَيِّدٌ مِنَ الْمُؤَلَّفِ؛ وَلِذَا نَقُولُ لَهُ: (جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، وَغَفَرَ اللَّهُ
لَكَ)؛ لِأَنَّ كُلَّ أَمْثَلِهِ حِكْمَةٌ غَالِبًا.

وَالشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحَكَمِ) إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ نَجْعَلَ
(مَنُوطًا) خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ (أَنْتُمْ)؛ لِأَنَّ (مَنُوطًا) مِنْ وَضْفِ الْحَقِّ، لَا مِنْ وَضْفِ
التَّبَيَّنِينَ.

إِدْنُ: لَا يَصَحُّ أَنْ تَرْفَعَهَا عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ (أَنْتُمْ) لِفَسَادِ الْمَعْنَى، فَمَاذَا نَعْمَلُ؟
 الْجَوَابُ: نَجْعَلُهَا حَالًا مِنْ (الْحَقِّ) وَالْخَبْرُ يَكُونُ مَحْذُوفًا، لَكِنْ مَاذَا نُقَدِّرُ
 هُنَا؟ هَلْ نُقَدِّرُ (إِذَا كَانَ) أَوْ نُقَدِّرُ: (إِذَا كَانَ)؟ الْجَوَابُ: هَذِهِ لَا نُقَدِّرُ فِيهَا إِلَّا (إِذَا
 كَانَ)؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ، وَعَلَى ذَلِكَ نَقُولُ: (أَنْتُمْ تَبَيَّنِي الْحَقَّ إِذَا كَانَ مَنُوطًا بِالْحُكْمِ)
 فَهَذَا أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي بَيَانِ الْحَقِّ.

وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي: نُعِيدُ الْمُبْتَدَأَ مُضَافًا إِلَى صَاحِبِ الْحَالِ، فَتَقُولُ: (أَنْتُمْ تَبَيَّنِي
 الْحَقَّ تَبَيَّنْتُهُ مَنُوطًا بِالْحُكْمِ) وَهَذَا - كَمَا نَعْلَمُ - أَسهَلُ، وَرُبَّمَا يَكُونُ أَوْضَحَ أَيْضًا.
 وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ - وَهُوَ أَنَّ الْحَالَ أَغْنَتْ عَنِ الْخَبْرِ - فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ
 الْخَبْرِ إِطْلَاقًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْفَائِدَةُ كَمَا سَبَقَ.

وَتُمَثِّلُ الْمُؤَلَّفَ بِمِثَالَيْنِ يُوحِي بِأَنَّ الْحُكْمَ وَاحِدٌ سِوَاءَ كَانَ الْمَصْدَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ
 أَمْ الْمَصْدَرُ مُضَافًا إِلَيْهِ اسْمُ التَّفْضِيلِ.

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (فِي هَذَا الْبَيْتِ الْآخِرِ بَرَاعَةُ اخْتِتامٍ) لَوْ قِيلَ ذَلِكَ
 لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: تَمَّ بَابُ الْإِبْتِدَاءِ، وَإِنْ كَانَ بَقِيَ الْبَيْتُ الْآخِرُ الَّذِي
 سِيَأْتِي.



١٤٢- وَأَخْبَرُوا بِأَمْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَذ: (هُم سَرَاءُ شَعْرًا)

الشرح

قوله: «وَأَخْبَرُوا» الضمير يعود على العرب.

قوله: «هُمْ» مُبْتَدَأٌ.

و«سَرَاءُ» خبرٌ.

و«شَعْرًا» خبرٌ ثانٍ، والسَرَاءُ هم الشرفاء، والشُعْرَاءُ معروفٌ، يعني: أنَّ العرب أَخْبَرُوا بخبرين فأكثر عن مُبْتَدَأٍ واحدٍ.

وَجَوَازُ تَعَدُّدِ الْخَيْرِ هُوَ الْقِيَاسُ، كَمَا يَجُوزُ تَعَدُّدُ الصِّفَةِ، أَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ: (أَنَا زَيْنُ الْعَالَمِ الْغَنِيِّ الْكَرِيمِ)؟

الجواب: بلى، فهذا يَجُوزُ، والخبرُ وَصْفٌ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْوَاقِعِ، فَإِذَا جَازَ تَعَدُّدُ الصِّفَةِ جَازَ تَعَدُّدُ الْخَيْرِ.

لَكِنْ هَلْ يَجُوزُ أَنْ أَفْصَلَ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ بِوَاوِ الْعَطْفِ، فَأَقُولَ: (هُمْ سَرَاءُ وَشُعْرَاءُ)؟

الجواب: نعم، يَجُوزُ، كَمَا يَجُوزُ فَضْلُ الصِّفَتَيْنِ بِالْعَطْفِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ [الأعلى: ١-٤] فكما يَجُوزُ تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ بِالْعَطْفِ يَجُوزُ تَعَدُّدُ الْخَيْرِ بِالْعَطْفِ.

وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ هُنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: مَنَعَ الْعَطْفِ.

الوجه الثاني: وجوب العطف.

الوجه الثالث: جواز العطف.

فإذا كان الخبران بمعنى خيرٍ واحدٍ، فإنه لا يجوزُ العطفُ؛ لأنَّ ذلك يُخلُّ بالمعنى؛ لأنَّك إذا عطفْتَ جَعَلْتَ كُلَّ خَيْرٍ مُسْتَقِلًّا عن الخَيْرِ الآخِرِ مع أنَّ اجتماعَهما عبارةٌ عن صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، مثاله: (بُرْتَقَالِي حُلُوٌّ حَامِضٌ) فهذا فيه خبران الآن هما: (حُلُوٌّ) و(حَامِضٌ) فهنا لا يجوزُ أن أقولَ (حُلُوٌّ وَحَامِضٌ) لأنِّي لو قلتُ: (حُلُوٌّ وَحَامِضٌ) فَسَدَ المعنى، وصار المعنى حينئذٍ أن عندك نوعينِ مِنَ البُرْتَقَالِ: واحدٌ حُلُوٌّ، وواحدٌ حَامِضٌ، وأنا أريدُ أن أقولَ: (حُلُوٌّ حَامِضٌ) يعني: طَعْمُهُ مُرَكَّبٌ مِنْ حَامِضٍ وَحُلُوٍّ، ويكون المعنى: (مُرٌّ) أي: بدلاً مِنْ أن تقولَ: (بُرْتَقَالِي مُرٌّ) تقولُ: (بُرْتَقَالِي حُلُوٌّ حَامِضٌ) فهذا لا يجوزُ فيه العطفُ؛ لأنَّ المعنى يَخْتَلِفُ.

وإذا كان المبتدأ مُتَعَدِّدًا، وكان كُلُّ خَيْرٍ مِنَ الْأَخْبَارِ يَخْتَصُّ بِوَصْفٍ مُعَيَّنٍ، فإنه يَجِبُ العطفُ، مثاله: (بَنُوكَ شَاعِرٌ، وَمُهَنْدِسٌ، وَنَحْوِيٌّ، وَفَقِيهٌ) ف(بَنُوهُ) الآن أَرْبَعَةٌ، فهنا لو تَرَكْنَا العطفَ، لصَارَتْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، يعني: كُلُّ وَاحِدٍ شَاعِرٌ وَمُهَنْدِسٌ وَنَحْوِيٌّ وَفَقِيهٌ، لكنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، بل الْأَمْرُ أَنَّ أَحَدَ الْأَبْنَاءِ شَاعِرٌ، وَالثَّانِي: مُهَنْدِسٌ، وَالثَّلَاثُ: نَحْوِيٌّ، وَالرَّابِعُ: فَقِيهٌ، إِذَنْ: لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِالْعَطْفِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ، فَإِذَا حُذِفَ صَارَ مُتَّحِدًا.

وإذا كان المبتدأ واحدًا ووصفَ بأوصافٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فيَجُوزُ الْأَمْرَانِ: إِنْ شِئْتَ اعْطِفْ، وَإِنْ شِئْتَ لَا تَعْطِفْ، مثاله: (ابْنِي شَاعِرٌ، كَاتِبٌ، فَقِيهٌ، سَلَفِيٌّ) فهذا يَجُوزُ

فيه الأمران، فيجوزُ أن أعطفَ بالواو، ويجوزُ أن أبقىَ كُلَّ خبرٍ مُنفردًا، فأقول:
 (شاعِرٌ) خبرُ المبتدأ، (كاتبٌ) خبرُ ثانٍ، (فقيهٌ) خبرُ ثالث، (سَلَفِيٌّ) خبرُ رابع،
 قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ﴿١١﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٥] فهنا لا يجوزُ
 أن نَجْعَلَ ﴿الْوَدُودُ﴾ صِفَةً لـ ﴿الْغَفُورِ﴾؛ لأنها لا تعودُ على ﴿الْغَفُورِ﴾ بل تعودُ على
 الموصوف الذي هو الله عَزَّجَلَّ يعني: على الضمير ﴿هُوَ﴾.



(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا

سَبَقَ الْكَلَامُ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَذَكَرْنَا أَنَّ بَابَ الْإِبْتِدَاءِ هُوَ أَوَّلُ الْأَبْوَابِ الَّتِي يُبْحَثُ فِيهَا عَنِ الْجُمْلِ، وَكُلُّ مَا سَبَقَهُ يُبْحَثُ فِيهِ عَنِ الْمَفْرَدَاتِ، فَالْجُمْلُ إِذْنُ أَوَّلُ بَحْثٍ فِيهَا هُوَ بَابُ الْإِبْتِدَاءِ.

وَالْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ، يَدْخُلُ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْعَوَامِلِ، وَهَذِهِ الْعَوَامِلُ مِنْهَا مَا يُغَيِّرُ الْخَبَرَ دُونَ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْهَا مَا يُغَيِّرُ الْمُبْتَدَأَ دُونَ الْخَبَرِ، وَمِنْهَا مَا يُغَيِّرُهُمَا جَمِيعًا.

وَهَذَا التَّغْيِيرُ يُسَمَّى نَسْخًا، وَهُوَ مَعْنَى مُطَابِقٍ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ رَفْعُ الشَّيْءِ، فَمَثَلًا: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَسَخَتْ الْخَبَرَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) بَدَلُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ).

و(إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا) بِالْعَكْسِ، تَنْسَخُ لَفْظَ الْمُبْتَدَأِ دُونَ الْخَبَرِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) ثُمَّ أَدَخَلْتَ (إِنَّ) عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ تَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فَنَجِدُ زَيْدًا تَغْيِيرَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ.

و(ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا) تَنْسَخُ الْجُزْأَيْنِ، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) ثُمَّ قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) وَجَدْتَ أَنَّهَا نَسَخَتْ الْجُزْأَيْنِ، وَأَنَّ الْجُزْأَيْنِ صَارَا الْآنَ مَنْصُوبَيْنِ بَعْدَ أَنْ كَانَا مَرْفُوعَيْنِ.

وَبَدَأَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِ(كَانَ وَأَخَوَاتِهَا)؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْسَخُ إِلَّا أَحَدَ الْجُزْأَيْنِ، وَقَدَّمَهَا عَلَى (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا)؛ لِأَنَّ (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) حُرُوفٌ، وَ(كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) أَفْعَالٌ؛

لأنَّ علاماتِ الأفعالِ تنطَبِّقُ عليها؛ ولذا قال ابنُ مالك:

بِتَا (فَعَلْتَ) وَ(أَتَتْ) وَيَا (أَفْعَلِي) وَنُونِ (أَقْبَلَنْ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
فإذا أَدَخَلْنَا تَاءَ (فَعَلْتَ) فنَقُولُ: (كُنْتَ) وإذا أَدَخَلْنَا تَاءَ (أَتَتْ) فنَقُولُ:
(كَانَتْ) وَ(لَيْسَتْ) وهكذا.

إِذَنْ: هي أفعالٌ، والأفعالُ أشرفُ مِنَ الحُرُوفِ؛ لأنَّها تَدُلُّ على مَعْنَى في ذاتِها، والحروفُ تَدُلُّ على مَعْنَى في غَيْرِها.

وأيضًا (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) لَا تُغَيِّرُ الجُزْءَ الأوَّلَ مِنَ المَبْتَدَأِ والخبرِ، بخلاف (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) ومَعْلُومٌ أَنَّ الذي يُبْقِي على الجُزْءِ الأوَّلِ -وهو المُجاوِزُ له- أولى بالتَّقديمِ مِنَ الذي يُبْقِي على الجُزْءِ الثَّاني دونَ الجُزْءِ الأوَّلِ، وأخَرُ (ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا)؛ لأنَّها لَا تُبْقِي على الجُزْأَيْنِ جَمِيعًا.

قوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا» ليس البَحْثُ هنا في معناها؛ لأنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَبْحَثُ في معاني هذه الأدواتِ البَيَّانِيَّونَ (أَهْلُ البَلَاغَةِ) أمَّا النَّحْوِيُّونَ إِنَّمَا يُعْنَوْنَ بِعَمَلِ هذه الأدواتِ، أمَّا معناها، فليس إليهم، ولكنَّهم مع ذلك يذكرونها اسْتِطْرَافًا.



وقوله: «(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا» المراد بالأخوات هنا النظائر، يعني: التي تُشبهها في العمل، فما عملها؟ قال:

١٤٣- تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ، كَ: (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)

الشرح

قوله: «تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ» أي: (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا) تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، مِثَالُهُ: قوله تعالى: ﴿وَكَاثَ اللَّهُ عَقُورًا رَحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤].

وإن شئت مثلت بمثال المؤلف، لكن مثال المؤلف فيه تقديم وتأخير، وأصله: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا) فـ(عُمَرُ) هنا مرفوع بـ(كَانَ) فهو اسم مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره.

ولكن هل ترفع (كَانَ) المبتدأ رفعًا طارئًا على رفعه الأول، أو أنها تبقى بحاله؟ عند البصريين أن هذا رفع طارئ اجتلبته (كَانَ) وعند الكوفيين أن هذا هو الرفع الأول؛ لأن اسمها هو المبتدأ، فيكون رفعه بالعامل الأول، فهي لم تجدد له رفعًا جديدًا، ولكن قول البصريين أقبس في هذا الباب؛ لأننا لو قلنا: إن (كَانَ) ليست هي التي رفعت المبتدأ لزم أن يكون لهذا الفعل معمول منصوب، وليس له معمول مرفوع، وهذا لا يوجد في اللغة العربية، فلا يوجد أبدًا في اللغة العربية فعل ينصب ولا يرفع.

وعلى هذا فيكون رفع (كَانَ) للمبتدأ رفعًا طارئًا.

مِثَالُ ذَلِكَ تَقُولُ: (عُمَرُ سَيِّدٌ) فهذا ليس فيه عَامِلٌ؛ فلهذا نقولُ: (عُمَرُ) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ (سَيِّدٌ) مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَمِثْلُهَا: (الرَّجُلُ قَائِمٌ) فَـ (الرَّجُلُ) هُنَا مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ (قَائِمٌ) مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ.

فَإِذَا أَذْخَلْتَ (كَانَ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: (كَانَ الرَّجُلُ قَائِمًا) وَلَا شَكَّ أَنَّ (كَانَ) أَثَرَتْ فِي الْخَبَرِ، فَتَقْلَبُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، لَكِنْ (الرَّجُلُ) لَمْ تُؤَثِّرْ فِيهِ، فَلَمْ يَزَلْ مَرْفُوعًا، لَكِنْ عَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ، فَإِنَّ الرَّفْعَ الَّذِي كَانَ عَلَى (الرَّجُلِ) حِينَئِذٍ كَانَ مُبْتَدَأً غَيْرُ الرَّفْعِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الْآنَ، فَالرَّفْعُ الَّذِي عَلَيْهِ الْآنَ هُوَ مِنْ (كَانَ) أَمَّا الرَّفْعُ الْأَوَّلُ فَمِنْ الْإِبْتِدَاءِ. إِذَنْ: فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ نَقُولُ: (الرَّجُلُ) اسْمٌ (كَانَ) مَرْفُوعٌ بِهَا.

قَوْلُهُ: «تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا» يَعْنِي: يُقَالُ: إِنَّهُ اسْمٌ (كَانَ).

قَوْلُهُ: «وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ» هَذَا مِنْ بَابِ الْأَشْتِغَالِ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي قَوْلِهِ: (وَالْخَبَرُ)؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فَتَقُولُ: (وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ) يَعْنِي: وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا.

يَعْنِي: أَنَّ (كَانَ) تَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَكَوْنُهَا تَنْصِبُ الْخَبَرَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ كَانَ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعًا فَأَثَرَتْ فِيهِ، فَغَيَّرَتْهُ إِلَى النَّصْبِ، وَيُسَمَّى خَبْرًا لَهَا، فَتَقُولُ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا) فَـ (سَيِّدًا) خَبَرُ (كَانَ) مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةُ ظَاهِرَةٍ عَلَى آخِرِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ (كَانَ) الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ لَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ، وَإِنَّمَا فِيهَا تَأْكِيدُ اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذَا الْوَصْفِ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤] فَـ ﴿كَانَ﴾ هُنَا فِعْلٌ مَاضٍ، لَكِنْ

ليست تَدُلُّ على زَمَنِ مَضَى؛ لَأَنَّكَ لو قُلْتَ: إِنَّهَا تَدُلُّ على زَمَنِ مَضَى لَكَانَتْ
الْمَغْفِرَةُ وَالرَّحْمَةُ الْآنَ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ، وَلَكِنَّهَا تَدُلُّ على أَنَّ هَذَا الشَّيْءَ كَائِنْ وَلَا مَحَالَةَ،
فَيَكُونُ فِيهَا تَوْكِيدُ اتِّصَافِ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا كَانَ اسْمًا وَخَبْرًا لَهَا، لَكِنْ لو قُلْتَ: (كَانَ
زَيْدٌ قَاتِلًا) فَهَلْ نَقُولُ: إِنَّ (كَانَ) مَسْلُوبَةُ الزَّمَانِ؟

الجواب: لا؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنَّهُ كَانَ قَاتِلًا، وَالْآنَ هُوَ قَاعِدٌ.

قَوْلُهُ: «كَ: (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)» احتِجَاجُ الْمُؤَلِّفِ إِلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ هُنَا

لِسَبَبَيْنِ:

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: لِضَّرُورَةِ رَوِيِّ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّ الرُّوْيَّ سَاكِنٌ، وَالتَّرْتِيبُ الْأَصْلِيُّ
أَنْ يُقَالَ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا).

السَّبَبُ الثَّانِي: لِأَنَّ ظُهُورَ عَمَلِهَا فِي الْخَبَرِ أَثْبَتُ مِنْ ظُهُورِ عَمَلِهَا فِي الْاسْمِ،
فَقَدَّمَ مَا كَانَ ظُهُورُ أَثَرِهَا فِيهِ أَكْثَرَ.

و«عُمَرُ» هُنَا هُوَ ابْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقَوْلُهُ: «سَيِّدًا» أَي: مِنَ السَّادَاتِ، وَلَيْسَ هُوَ السَّيِّدُ الْمُطْلَقُ؛ لِأَنَّ سَيِّدَ الْخَلْقِ
مُحَمَّدٌ ﷺ وَسَيِّدُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُ الْأُمَّةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ عُمَرُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُهَا بَعْدَ عُمَرَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُهَا بَعْدَ عُثْمَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَيِّدُهَا بَعْدَ عَلِيِّ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَقُّ
بِالْخِلَافَةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ
بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاحِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ».
رَقْمُ (٢٧٠٤).

فالشَّاهِدُ أَنَّ (عُمَرَ) سَيِّدٌ مِنَ السَّادَاتِ، وَنِعَمَ السَّيِّدُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى فَتَحَ عَلَى يَدَيْهِ فُتُوحَاتٍ كَثِيرَةً عَظِيمَةً، وَانْتَشَرَ فِي عَهْدِهِ الْعَدْلُ، وَصَلَحَتِ
الْأُمَّةُ، حَتَّى كَانَ عَهْدُهُ مَضْرِبَ الْمَثَلِ فِي الْعَدْلِ وَالْإِطْمِئْنَانِ وَالْحَزْمِ، وَعَدَمِ الْغَفْلَةِ؛
فَلِذَلِكَ اسْتَحَقَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ سَيِّدًا.

فَالْمَوْلُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَفَادَنَا الْآنَ أَنَّ عَمَلَ (كَانَ) هُوَ رَفْعُ الْمُبْتَدَأِ اسْمًا لَهَا، وَنَصْبُ
الْخَبَرِ خَبْرًا لَهَا، وَأَفَادَنَا أَنَّ الصَّمَّةَ الَّتِي كَانَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ دُخُولِ (كَانَ) لَيْسَتْ
مِنْ أَجْلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ (كَانَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَجْلِ
الْإِبْتِدَاءِ.

الْمَهْمُ أَنَّ هَذَا الْبَيْتَ اشْتَمَلَ عَلَى حُكْمِ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) وَعَلَى مَثَالِ الْحُكْمِ:
تَرْفَعُ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا لَهَا، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهَا، وَالْمَثَالُ: (كَانَ عُمَرُ سَيِّدًا).



١٤٤- كَـ (كَانَ) (ظَلَّ) (أَضْحَى) (أَضْبَحَا)

(أَمْسَى) وَ (صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)

١٤٥- (فَتَى) وَ (انْفَكَّ) وَ هَذِي الْأَرْبَعَةُ

لِثَنِيهِ نَفْسِي أَوْ لِنَفْسِي مُتَبَعَةٌ

الشرح

قوله: «كَـ (كَانَ) (ظَلَّ)» هذا تركيب عجيب غريب، فقد يقول القائل: أنتم ذكرتم أن من علامات الاسم دخول حرف الجر، وأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء، وهنا دخلت (الكاف) - وهي حرف جر - على (كَانَ) وهي فعل، فكيف المخرج؟

نقول: لأنه أريد لفظها، ومتى أريد اللفظ جاز دخول حرف الجر عليها، سواء أكان فعلاً، أم جملة فعلية، أم جملة اسمية.

وأما «ظَلَّ» فهي مبتدأ.

و«كَانَ» جازٌ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوف، تقديره: (كائنٌ) خبرٌ المبتدأ

مقدم.

و«ظَلَّ» مبتدأ مؤخر مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية؛ لأن المقصود هنا اللفظ، أو الكلمة يعني: «كهذه الكلمة، أو: كتلك الكلمة».

وَأَمَّا «أَضْحَى، وَأَضْبَحَا، وَأَمْسَى... إلخ» فهي معطوفة على (ظَلَّ) بإسقاطِ حَرْفِ العطفِ للضرورة، ومن الضرورة الشعرُ.

وقوله: «ظَلَّ» هنا بالطَّاءِ أُخْتِ الطَّاءِ، وتُسَمَّى الطَّاءُ المُشَالَّةُ؛ لأنَّها بالألفِ يعني: شَيْلَتْ بالألفِ، و(ظَلَّ) بمعنى صارَ.

وهناك (ضَلَّ) بالضَّادِ مِنَ الضَّلَالِ، وليست من هذا البابِ، فإذا قلت: (ضَلَّ الرَّجُلُ نَائِيَهَا) فهي مِنَ الضَّلَالِ، وليست من هذا البابِ؛ ولهذا نقولُ في الإعرابِ (الرَّجُلُ) فاعِلٌ، و(نَائِيَهَا) حَالٌ، ولا نقولُ: إنَّها من بابِ أخواتِ (كَانَ).

ولا تدلُّ على ما تدلُّ عليه (ظَلَّ)؛ لأنَّ (ظَلَّ) تدلُّ على الصَّيرورةِ، وعلى نوعٍ من الاستمرارِ، مثالها: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨] أي: صار واستمرَّ إلى حينٍ ما مُسْوَدًّا.

فـ ﴿ظَلَّ﴾ فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، ﴿وَجْهُهُ﴾ اسمٌ ﴿ظَلَّ﴾ مرفوعٌ بها، وعلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، و(وَجْهُ) مضافٌ، والهاءُ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جرٍّ مضافٍ إليه، و﴿مُسْوَدًّا﴾: خبرٌ ﴿ظَلَّ﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ.

قوله: «بَاتَ» مِنَ الْبَيْتُوتَةِ، وهي النَّوْمُ في الليلِ، هذا هو الأصلُ، وتُطْلَقُ على مُجَرَّدِ الْبَيْتُوتَةِ، فتقول: (بَاتَ الرَّجُلُ نَائِيًا) وتقول: (بَاتَ الطَّالِبُ سَاهِرًا على دُرُوسِهِ) وكلاهما صحيحٌ.

تقول: (بَاتَ) فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(الطَّالِبُ) اسمُها مرفوعٌ بها، وعلامةُ

رَفَعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(سَاهَرًا) خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: «أَضْحَى» مِنَ الضَّحَى، وَهُوَ ارْتِفَاعُ النَّهَارِ، مِثَالُهُ: (أَضْحَى الرَّجُلُ صَبَاتًا) بِمَعْنَى صَارَ صَبَاتًا، لَكِنَّكَ خَصَّصْتَهُ فِي زَمَنِ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ الضَّحَى.

وَتَقُولُ: (أَضْحَى الْبَرْدُ شَدِيدًا) فَ(أَضْحَى) فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ يَرْفَعُ الْاسْمَ، وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَ(الْبَرْدُ) اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(شَدِيدًا) خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: «أَضْبَحَ» مِثْلُهَا، وَ(أَضْبَحَ) مِنَ الصَّبَاحِ، مِثَالُهَا مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَضْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَرِيْعًا﴾ [الْقَصَصُ: ١٠] وَتَقُولُ: (أَضْبَحَ الرَّجُلُ نَشِيطًا) وَالْإِعْرَابُ كَمَا سَبَقَ.

قَوْلُهُ: «أَمَسَى» مِثْلُهَا أَيْضًا، تَقُولُ: (أَمَسَى الرَّجُلُ جَائِعًا) يَعْنِي: صَارَ فِي الْمَسَاءِ جَائِعًا، وَتَقُولُ: (أَمَسَى الرَّجُلُ نَشِيطًا) وَإِعْرَابُهَا كَمَا سَبَقَ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّا نَقُولُ هُنَا: (أَمَسَى) فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَلٌّ.

قَوْلُهُ: «صَارَ» مِنَ الصَّيْرُورَةِ، لَا مِنَ الصَّيْرِ؛ لِأَنَّ (صَارَ) لَهَا مَعَانٍ كَثِيرَةٌ، فَتَأْتِي مِنَ (الصَّيْرِ) وَتَأْتِي مِنَ (الصَّيْرُورَةِ) يَعْنِي: الْإِنْقِلَابَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَالْمُرَادُ هُنَا الصَّيْرُورَةُ، تَقُولُ: (صَارَ الْخَزَفُ إِبْرِيْقًا) فَ(صَارَ) فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، (الْخَزَفُ) اسْمُهَا، (إِبْرِيْقًا) خَبَرُهَا.

وَتَقُولُ: (صَارَ الصَّدِيقُ عَدُوًّا) وَ(صَارَ الْعَدُوُّ صَدِيقًا) وَ(صَارَ الرَّاکِبُ رَاجِلًا) وَ(صَارَ الرَّاجِلُ رَاكِبًا) وَهَلُمَّ جَرًّا.

وَأَمَّا مِنَ (الصَّيْرِ) الَّذِي بِمَعْنَى (الضَّمِّ) فَلَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُمْ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أَي: ضَمَّهُنَّ إِلَيْكَ.

قَوْلُهُ: «لَيْسَ» فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى النَّقْيِ، وَهُوَ بِذَلِكَ عَكْسُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ فِعْلًا، بَلْ هِيَ حَرْفٌ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْحَرْفَ فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ مَعَ الْعَمَلِ، فَالْحُرُوفُ الْعَامِلَةُ لَا تَتَصَرَّفُ، وَهَذِهِ كَلِمَةٌ عَامِلَةٌ، وَلَا تَتَصَرَّفُ، فَتَكُونُ حَرْفًا.

لَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِلَا شَكٍّ، وَالذَّلِيلُ لَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَيْسَتْ لِتَوْبَةِ الَّذِينَ يَصْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ [النساء: ١٨] فَدَخَلَتْ عَلَيْهَا تَاءُ التَّائِيثِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ مَاضٍ.

مِثَالُهَا: (لَيْسَ الْكُشُولُ مُحْصَلًا) فَ(لَيْسَ) فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، وَ(الْكُشُولُ) اسْمُهَا، وَ(مُحْصَلًا) خَبَرُهَا، وَمِثَالُهَا مِنَ الْقُرْآنِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١] فَ(لَيْسَ): فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، ﴿عَلَى الْأَعْمَى﴾ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، ﴿حَرَجٌ﴾ اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ.

قَوْلُهُ: «زَالَ» وَهِيَ الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ) لَا الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزُولُ) وَلَا الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزِيلُ)؛ لِأَنَّ (زَالَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَهِيَ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، وَشَكْلٍ وَاحِدٍ، لَكِنْ مُضَارِعُهَا يَخْتَلِفُ، فَيَأْتِي عَلَى: (يَزَالُ) وَ(يَزُولُ) وَ(يَزِيلُ) وَالَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ) هُوَ (زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾ [هود: ١١٨] فَ(يَزَالُونَ) فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، تَرَفُّعُ الْاسْمِ وَتَنْصِبُ الْخَبَرِ، وَلَكِنَّ اسْمَهَا هُنَا ضَمِيرٌ مُبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَ(يُخْلِفُونَ) خَبَرُهَا.

أَمَّا (زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزُولُ) فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ) بَلْ هِيَ تَامَّةٌ،
تَقُولُ: (زَالَتِ الشَّمْسُ) وَالْمُضَارِعُ (تَزُولُ الشَّمْسُ).

كَذَلِكَ (زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزِيلُ) فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)
وَهَذِهِ - يَعْنِي: (زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزِيلُ) - بِمَعْنَى تَمَيِّزٍ، تَقُولُ: (زِلْ مَالَكَ
عَنْ مَالِي) يَعْنِي: مَيِّزُهُ.

فَصَارَتْ (زَالَ) لَهَا ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ مُضَارِعَةٍ: الْأَوَّلُ: (يَزَالُ) وَالثَّانِي: (يَزُولُ)
وَالثَّالِثُ: (يَزِيلُ) وَالَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ (كَانَ) هِيَ الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ).

قَوْلُهُ: «بِرَحٍّ» أَصْلُ (بِرَحٍّ) مَأْخُودٌ مِنَ الْبَرَّاحِ، وَهُوَ السَّعَةُ، لَكِنَّهَا تُفِيدُ
الِاسْتِمْرَارَ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ) كَمَا سَيَأْتِي.

قَوْلُهُ: «فَتَيَّ» يَعْنِي: عَمِلَ هَذَا الشَّيْءَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنَّهَا تَكُونُ
لِلِاسْتِمْرَارِ - كَمَا سَيَأْتِي - مَعَ (انْفَكَ).

قَوْلُهُ: «انْفَكَ» يَعْنِي: تَخَلَّصَ مِنَ الشَّيْءِ، لَكِنَّهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ)
فَلَا تَكُونُ بِهَذَا الْمَعْنَى، كَمَا سَيَأْتِي أَيْضًا؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ
نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ).

قَوْلُهُ: «هَذِي الْأَرْبَعَةُ» اسْمُ الْإِشَارَةِ (هَذِي) يَعُودُ إِلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ،
فَمَا أَقْرَبُ مَذْكُورٍ هُنَا؟

نَبْدَأُ بـ(انْفَكَ) فَهِيَ أَقْرَبُ شَيْءٍ، وَ(فَتَيَّ) وَ(بِرَحٍّ) وَ(زَالَ) فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ
لَا تَكُونُ مِنْ أَخَوَاتِ (كَانَ) إِلَّا إِذَا اقْتَرَنْتْ بِنَفْيٍ، أَوْ شِبْهِ نَفْيٍ، وَشِبْهُ النَّفْيِ:
النَّهْيُ.

ولا فرق بين أن يكون النفي بـ(مَا) أو (لَا) أو (عَئِزَّ) أو ما أشبه ذلك.

المهم أن تكون مقترنة بما يُفيد النفي، أو شبهه، وهو النهي، قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ فهنا سُبِقَتْ بنفي، وهو (لَا) ونقول في إعرابها: ﴿يَزَالُونَ﴾ فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، والواو: اسمها مبني على السكون في محل رفع، و﴿مُخْلِيفِينَ﴾ خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين. ومثاله أيضًا قول الشاعر:

صَاحِ شَمْرٌ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ب، فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ^(١)

الشاهد في قوله: (وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ) فَإِنَّ هُنَا نَاهِيَةً، وَ(تَزَلْ) فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لَا) الناهية، يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمها مُسْتَرْتَضٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتِ) وَ(ذَاكِرَ) خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره.

ومن شبه النفي أيضًا الدعاء، تقول: (يَا رَبَّ لَا تَزَلْ غَافِرًا لِي).

وَأَمَّا (بِرَح) فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠] أي: لَا أَبْرَحُ سَائِرًا، فَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ.

وتقول أيضًا: (مَا بَرَحْتُ مُجْتَهِدًا) فـ(مَا) نافية، (بَرَحَ) فعل ماضٍ ناقص، والتاء: اسمها، وَ(مُجْتَهِدًا) خبرها.

(١) هذا من الأبيات التي لَا يُعْلَمُ قائلها، وهو بلا نسبة في مصادر عدة منها: أوضح المسالك (٣٣٤/١)، والدرر اللوامع (٢٠٥/١)، وشرح ابن عقيل (٢٦٥/١)، وشرح عمدة الحفاظ (ص: ١٩٩)، والمقاصد النحوية (١٤/٢)، وفتح الهوامع (١١١/١)، وغيرها.

مثال (فتي) قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥] هذه مسبوقَةٌ بِنَفْيٍ، لكنَّ النَّفْيَ هنا مَحْذُوفٌ، وَأَصْلُهَا: (تَاللَّهِ لَا تَفْتَأُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ) يعني: (لَا تَزَالُ تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا).

لكن النَّفْيَ يُحْذَفُ مِنْ (تَفْتَأُ) إِذَا سَبَقَهَا قَسَمٌ، وَكَانَ مُضَارِعًا، وَأَدَاءُ النَّفْيِ تَكُونُ (لَا) إِذَا تَمَّتِ الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ، فَإِنَّ النَّافِيَ يُحْذَفُ، وَنَظَمَ بَعْضُهُمْ هَذَا فَقَالَ:

وَيُحْذَفُ نَافٍ مَعَ شُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ إِذَا كَانَ (لَا) قَبْلَ الْمُضَارِعِ فِي الْقَسَمِ^(١)
وهذه الشُّرُوطُ مُنْطَبِقَةٌ فِي الْآيَةِ، فَالْآيَةُ تَمَّتْ فِيهَا الشُّرُوطُ، فَحَرَفُ النَّفْيِ هُوَ (لَا) وَقَبْلَهَا قَسَمٌ، وَالْفِعْلُ مُضَارِعٌ.

ومثال: (انْفَكَّ) تقول: (مَا انْفَكَ الْبَرْدُ شَدِيدًا) يعني: لَمْ يَزَلِ الْبَرْدُ شَدِيدًا، وتقول: (مَا انْفَكَ الْمَطَرُ نَازِلًا) يعني: لَمْ يَزَلْ يَنْزِلُ، فـ(مَا) نَافِيَةٌ، وَ(انْفَكَ) فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَ(الْمَطَرُ) اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، (نَازِلًا) خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَّبَعَةٍ).

لكن لماذا قَدَّمَ الْمُؤَلِّفُ شِبْهَ النَّفْيِ عَلَى النَّفْيِ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُسَبَّبَ بِهِ أَقْوَى مِنَ الْمُسَبِّبِ؟

قِيلَ: لِمَنْزُورَةِ النَّظْمِ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَقَالَ: بَعْضُ الْمُحَشِّينَ: «قَدَّمَ شِبْهَ النَّفْيِ جَبْرًا لِنَقْصِهِ؛ لِأَنَّ شِبْهَ النَّفْيِ أَنْقَضَ مِنَ النَّفْيِ».

(١) انظر حاشية الأجرومية، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدى، (ص: ٧٤).

وابن مالك رَحِمَهُ اللهُ الآنَ ليس أَمَامَنَا حتَّى نقولَ له: هل هذا صَحِيحٌ؟
 فلا ندرى هل هذه نِيَّتُهُ أو لا؟ لكنْ إنْ قُلْنَا: لَظَرُورَةُ النَّظْمِ، فَرُبَّمَا يَقُولُ قَائِلٌ:
 يُمَكِّنُ أَنْ يَنْجَبِرَ الْبَيْتُ بِغَيْرِ هَذَا فيقولَ مثلاً: (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ لِنَفْيِ أَوْ لِشِبْهِ نَفْيِ
 مُتَّبَعَةٍ).

فالظَّاهِرُ - والله أعلم - أَنَّهُ تيسَّرَ له في ذلك الوقتِ أَنْ يَنْظِمَهُ على هذا.
 وعلى كُلِّ حالٍ: هذه الأربعة لا بُدَّ أَنْ تكونَ مَسْبُوقَةً بنَفْيٍ، أو شِبْهِهِ.
 ويُقالُ لهذه الأفعالِ الأربعة: أفعالُ الاستِمْرارِ؛ لأنها تدلُّ على استِمْرارِ
 اتِّصَالِ اسْمِهَا بخبرِها، فـ (ما زالَ الرَّجُلُ قَائِماً) أي: إنَّ قِيَامَهُ مُسْتَمِرٌّ، و (ما برحَ
 قَائِماً) أي: أَنَّهُ بَقِيَ قَائِماً على وَجْهِ الاستِمْرارِ، ومثلُها: (ما انفكَّ) ومثلُها أيضاً:
 (ما برحَ).



١٤٦- وَمِثْلُ (كَانَ) (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) كـ: (أَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)

الشرح

قوله: «وَمِثْلُ (كَانَ) (دَامَ)» (مِثْلُ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَ(مِثْلُ) مُضَافٌ.

و«كَانَ» قَصِدَ لَفْظُهُ، مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«دَامَ» قَصِدَ لَفْظُهُ، مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

قوله: «دَامَ» فَصَلَهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا ضَيِّقٌ، وَذَلِكَ لِمَا يَلِي:

أَوَّلًا: لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ حَتَّى تُسَبِّقَ بِـ(مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ الظَّرْفِيَّةَ.

ثَانِيًا: لِأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي، بِخِلَافِ غَيْرِهَا، فَإِنَّ فِيهَا تَفْصِيلًا؛ فَلِذَلِكَ قَالَ: (وَمِثْلُ كَانَ دَامَ).

بِعَنِي: (دَامَ) مِثْلُ (كَانَ) فِي الْعَمَلِ، وَهَذَا مَشْرُوطٌ بِشَرْطِ أَنْ تَسْبِقَهُ (مَا).

قوله: «مَسْبُوقًا بِمَا» لَمْ يُبَيِّنِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا الْمُرَادُ بِـ(مَا)؛ لِأَنَّا نَعْرِفُ أَنَّ (مَا) تَأْتِي لِعَشْرَةِ مَعَانٍ ذُكِرَتْ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرُ إِذَا رُمَتْ عَدَّهَا فَحَافِظٌ عَلَى بَيْتِ سَلِيمٍ مِنَ الشُّعْرِ
 سَتَفَهُمْ شَرْطَ الْوَصْلِ، فَأَعْجَبَ لِنَكْرِهَا بِكَفٍّ، وَنَفْيٍ، زَيْدٌ تَعْظِيمُ مَصْدَرٍ
 وهذا يُعْتَبَرُ إِبْهَامًا مِنَ الْمُؤَلَّفِ، وَلَكِنَّ الْجَوَابَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: بَيَّنَّ الْمُرَادَ
 بـ(مَا) بِالمَثَالِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا) فَيَكُونُ الْمُرَادُ بـ(مَا)
 -التي في مِثْلِ هَذَا الْمَثَالِ- (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ الظَّرْفِيَّةَ، وَالتَّقْدِيرُ: (أَعْطَى مُدَّةَ دَوَامِكَ
 مُصِيبًا) وَأَخَذْنَا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ مِنْ تَحْوِيلِهِ الْفِعْلَ إِلَى مَصْدَرٍ (دَوَامٍ) وَأَخَذْنَا أَنَّهَا
 ظَرْفِيَّةٌ مِنْ أَنَّنَا قَدَرْنَا: (مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا).

وَنَقُولُ فِي إِعْرَابِ «مَا دُمْتَ مُصِيبًا» «مَا» مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ.

«دَامَ»: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، يَرْفَعُ الْاسْمَ، وَيَنْصَبُ الْحَبَرَ، وَالتَّاءُ: اسْمُهَا
 مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«مُصِيبًا»: خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ ظَاهِرَةٍ عَلَى آخِرِهِ.

وَمِثْلُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتَ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]
 أَي: (مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا) وَمِثْلُهَا: (صَاحِبِ الرَّجُلِ مَا دَامَ صَالِحًا) أَي: (مُدَّةَ دَوَامِهِ
 صَالِحًا) لَكِنْ اسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ.

وَقَوْلُهُ: «مُصِيبًا» هَلْ هِيَ مِنَ الْإِصَابَةِ أَوْ مِنَ الصَّوَابِ؟ أَوْ مِنْهُمَا؟

الْجَوَابُ: يَخْتَلِفُ، إِذَا قُلْنَا: (مَا دُمْتَ مُصِيبًا) مِنَ الْإِصَابَةِ، فَالْمَعْنَى: (مَا دُمْتَ
 قَادِرًا وَوَاجِدًا) وَإِذَا قُلْنَا: مِنَ الصَّوَابِ، فَالْمَعْنَى: (إِذَا كَانَ فِي عَطَائِكَ خَيْرٌ)؛ لِأَنَّ
 الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ غَنِيًّا، وَيُعْطَى لَكِنْ يُعْطَى فِي مَحَلٍّ خَطِئًا، فَإِذَا كَانَ الْمَثَالُ (مُصِيبًا دِرْهَمًا)

صالحٌ لهذا ولهذا، يعني: (إِذَا كُنْتَ قَادِرًا فَأَعْطِ الْعَطَاءَ مَا دَامَ وَاقِعًا فِي مَحَلِّهِ وَلَكِنَّا نَنْظُرُنَا إِلَى الْعَطَاءِ، فَإِذَا هُوَ قَلِيلٌ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا).

لَكِنَّا نَقُولُ: إِنَّ الدَّرْهَمَ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ قَدْ يُسَاوِي أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَقَدْ حَدَّثَنِي مَنْ أَتَى بِهِ فِي زَمَنِ قَبْلَ وُجُودِنَا، لَكِنَّهُ قَرِيبٌ، يَقُولُ: لَقَدْ نَزَلَ بِهِ ضُيُوفٌ، فَاشْتَرَى شَاةَ بُرْبُعِ رِيَالٍ، وَاشْتَرَى بِنِصْفِ رِيَالٍ حِنْطَةً مِنَ الْبُرِّ، وَجَرَّشَهُ بُرْبُعِ رِيَالٍ، فَصَارَتِ الدَّيْبِيحَةُ وَالطَّعَامُ بِرِيَالٍ وَاحِدٍ، وَالْآنَ رُبَّمَا تَكُونُ تَكْلِفَةُ الدَّيْبِيحَةِ خَمْسَ مِثْقَةِ رِيَالٍ، أَوْ أَكْثَرَ.

لَكِنْ لَعَلَّ ابْنَ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ كَانَتِ الدَّرَاهِمُ فِيهِ قَلِيلَةً، وَإِذَا أُعْطِيَ الْإِنْسَانُ دِرْهَمًا، فَهُوَ عَطَاءٌ كَثِيرٌ.

مِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَا يَعْمَلُ بِدُونِ شَرْطٍ، وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَفْعَالٍ: (كَانَ، ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَ، أَمْسَى، صَارَ، لَيْسَ).

الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا يَعْمَلُ بِشَرْطٍ تَقْدِمِهِ بَنَفِيٍّ، أَوْ شِبْهِهِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ: (زَالَ، انْفَلَكَ، بَرِحَ، فَتَحَ).

الْقِسْمُ الثَّالِثُ: وَهُوَ مَا يَعْمَلُ بِشَرْطٍ أَنْ تَقْدِمَهُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، وَهُوَ (دَامَ) إِذْ ذَاكَ يَكُونُ الْجَمِيعُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ.



١٤٧- وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

الشرح

قوله: «غَيْرُ» مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى (مَاضٍ) أَي: إِلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي.

و«مِثْلُ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (عَمِلَا).

و«قَدْ» لِلتَّحْقِيقِ.

و«عَمِلَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ:

(هُوَ) وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ (غَيْرُ).

قوله: «إِنْ» شَرْطِيَّةٌ.

و«كَانَ» فِعْلُ الشَّرْطِ.

و«غَيْرُ» اسْمٌ (كَانَ) وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْمَاضِي).

و«مِنْهُ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (اسْتُعْمِلَا) أَوْ بِمَحذُوفٍ حَالٍ مِنْ (غَيْرِ الْمَاضِي).

و«اسْتُعْمِلَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلإِطْلَاقِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُسْتَتِرٌ، وَالْجُمْلَةُ

خَبَرُ (كَانَ).

يَقُولُ رَحْمَةُ اللَّهِ: إِنْ غَيْرَ الْمَاضِي يَعْمَلُ عَمَلِ الْمَاضِي إِنْ اسْتُعْمِلَ، وَإِنَّمَا قَالَ:

(غَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) بِصِيغَةِ الْمَاضِي، فَيَقُولُ:

غَيْرُ الْمَاضِي كَالْمَاضِي فِي الْعَمَلِ، فَإِذَا قُلْتَ: (كَانَ) فَإِنَّ الْمَضَارِعَ (يَكُونُ) يَعْمَلُ

عَمَلَهَا، فَقَوْلُكَ: (يَكُونُ الْمَطَرُ شَدِيدًا) مِثْلُ قَوْلِكَ: (كَانَ الْمَطَرُ شَدِيدًا) فَاَلْمَضَارِعُ

(يَكُونُ) يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَاضِي (كَانَ) وَتَقُولُ: (كُنْ مُطِيعًا لِلَّهِ) فَ(كُنْ) فِعْلٌ أَمْرٌ يَعْمَلُ عَمَلُ الْمَاضِي، وَتَقُولُ: (يُعْجِبُنِي كَوْنُكَ فَاهِمًا) فَالْمَصْدَرُ (كَوْنُ) هُنَا عَمِلَ أَيْضًا.
وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَبْذُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ^(١)

فـ(كَوْنُ) مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وَهَذَا الضَّمِيرُ اسْمُ (كَوْنُ) الْمَصْدَرِ.

(إِيَّاهُ) (إِيَّا) خَبَرُ (كَوْنُ) مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَالْهَاءُ: ضَمِيرٌ دَالٌّ عَلَى الْغَيْبَةِ.

وَمِنْهُ أَيْضًا عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُنْذِي الْبَشَاشَةَ كَاثِنًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا^(٢)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (كَاثِنًا أَخَاكَ) يَعْنِي: كَاثِنًا هُوَ أَخَاكَ، فـ(كَاثِنًا) عَمِلَ وَهُوَ

اسْمُ فَاعِلٍ.

وَمِنْ عَمَلِ اسْمِ الْمَفْعُولِ قَوْلُكَ: (الْبَيْتُ مَكُونٌ فِيهِ).

إِذَنْ: غَيْرُ الْمَاضِي كَالْمَاضِي فِي الْعَمَلِ، إِلَّا أَنَّهُ احْتَرَزَ وَقَالَ: (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي

مِنْهُ اسْتُعْمِلَا).

قَوْلُهُ: «إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا» يَشْمَلُ مَا لَا يَتَصَرَّفُ مُطْلَقًا،

مِثْلُ: (لَيْسَ) فَلَا تَقَعُ إِلَّا مَاضِيًا بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ جَامِدٌ، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ

(١) هَذَا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ قَائِلُهَا، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ التَّصْرِيحِ (١/١٨٧)، وَالْأَشْمُونِي

(١/١١٢)، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ (١/١١٤)، وَالْدَّرَرُ اللَّوَامِعِ (١/٨٣).

(٢) هَذَا مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ قَائِلُهَا، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ التَّصْرِيحِ (١/١٨٧)، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ

(١/١١٤)، وَالْدَّرَرُ اللَّوَامِعِ (١/٨٤).

إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ (دَامَ) فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ، لَكِنَّ الْأَكْثَرَ وَالْمَشْهُورَ أَنَّهَا بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَمَا لَا يَتَصَرَّفُ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ، لَكِنَّ يَتَصَرَّفُ كَثِيرًا، وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي يُشْتَرَطُ فِيهَا تَقَدُّمُ النَّفْيِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْأَمْرُ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ، وَالْأَمْرُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ، قَالُوا: وَكَذَلِكَ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا الْمَصْدَرُ، وَبَقِيَّةُ التَّصَرُّفَاتِ تُسْتَعْمَلُ.

إِذَنْ: خَرَجَ بِقَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَلًا) مَا يُسْتَعْمَلُ مِنَ الْمَاضِي وَغَيْرُهُ عَلَى وَجْهِ التَّصَرُّفِ الْمُطْلَقِ، وَهُوَ الْبَقِيَّةُ.

وَقَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتِعْمَلًا) هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ شَرْطٌ يُسْتَعْرَبُ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: (وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلًا) أَي: إِذَا أَمَكَّنْ، فَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ -فِيمَا نَرَى- أَنَّهُ شَبِيهُ بِالْحَشْوِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ دَفْعَ تَوْهَمِ الطَّالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْهَا يَأْتِي مِنْهُ غَيْرُ الْمَاضِي، وَحِينَئِذٍ لَا تَكُونُ حَشْوًا.

إِذَنْ: تَنْقَسِمُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مِنْ حَيْثُ التَّصَرُّفُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: مَا لَا يَتَصَرَّفُ مُطْلَقًا، وَهُوَ (لَيْسَ).

الثَّانِي: مَا يَتَصَرَّفُ مُطْلَقًا بِكُلِّ وَجْهِ التَّصَرُّفِ، وَهُوَ السَّبْعَةُ^(١) فَتَقُولُ مَثَلًا: (كُنْ أَدِييَا) فـ(كُنْ) فِعْلٌ أَمْرٍ مِنْ (كَانَ) لَكِنْ هَلْ تُعَرِّبُ (أَدِييَا) خَبْرًا لـ(كَانَ) أَوْ حَالًا؟

(١) وهي: (كان، ظل، بات، أضحي، أصبح، أمسى، صار).

الجواب: خَبَرًا لـ (كَانَ)؛ لِأَنَّ (كَانَ) تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا كَامِلًا، وَأَيْضًا إِذَا قُلْتُ: (فُلَانٌ غَيْرُ كَائِنٍ قَاتِمًا) يَصَحُّ؛ لِأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا كَامِلًا، فَيَأْتِي مِنْهَا اسْمُ الْفَاعِلِ، وَيَأْتِي مِنْهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ، فَتَقُولُ: (الْبَيْتُ مَكُونٌ فِيهِ) فَـ(مَكُونٌ) اسْمُ مَفْعُولٍ، فَالاسْمُ مُسْتَتِرٌ، وَ(فِيهِ) جَارٌّ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ.

الثَّالِثُ: مَا يَتَصَرَّفُ قَلِيلًا إِلَى الْمُضَارِعِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ، وَهُوَ (دَامَ).

لَكِنْ هَلْ يَصَحُّ أَنْ أَقُولَ: (دُمُ قَاتِمًا)؟

الجواب: يَصَحُّ، لَكِنْ لَا عَلَى أَنَّهَا نَاسِخَةٌ، بَلْ عَلَى أَنَّ فَاعِلَهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، وَ(قَاتِمًا) حَالٌ، فَلَوْ وَرَدَ مِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ، فَلَا تَقُلْ: هَذَا التَّعْبِيرُ خَطَأٌ، بَلْ قُلْ: هَذَا تَعْبِيرٌ صَحِيحٌ، لَكِنْ لَيْسَتْ مِنْ بَابِ (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا).

الرَّابِعُ: مَا يَتَصَرَّفُ قَلِيلًا، بَلْ أَكْثَرَ مِنَ الْقَلِيلِ، وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي مِنْ شَرْطِهَا سَبْقُ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ، فَهَذِهِ تَتَصَرَّفُ، فَتَكُونُ مَاضِيًا وَمُضَارِعًا، مِثَالُهُ: (زَالَ) فَتَتَصَرَّفُ إِلَى الْمُضَارِعِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١٣٨﴾ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٨-١١٩] وَلَا تَكُونُ أَمْرًا، فَلَا تَتَصَرَّفُ إِلَى أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرِطُ سَبْقُ النَّفْيِ أَوْ شِبْهِهِ، وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ مَعَ الْأَمْرِ، وَلَا تَكُونُ مُصَدَّرًا، وَلَكِنْ تَكُونُ اسْمَ فَاعِلٍ، تَقُولُ: (هَذَا غَيْرُ زَائِلٍ قَاتِمًا) فَالنَّفْيُ: (غَيْرٌ) وَ(زَائِلٍ) اسْمُ فَاعِلٍ، وَاسْمُهَا مُسْتَتِرٌ، وَ(قَاتِمًا) خَبَرُهُ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (لَا يَزَالُ قَاتِمًا) وَلِذَا يَعْمَلُ عَمَلَهَا.



١٤٨- وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجَزُ، وَكُلُّ سَبْقَةٍ (دَامَ) حَظَرُ

الشرح

قوله: «فِي جَمِيعِهَا» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ (أَجَزُ).

و«تَوْسُطَ» مَفْعُولٌ بِهِ، وَعَامِلُهُ (أَجَزُ) وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْخَبَرِ).

و«أَجَزُ» فَعْلٌ أَمْرٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجَوَابًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

وقوله: «كُلُّ» مُبْتَدَأٌ.

و«سَبْقَةٍ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (حَظَرُ) وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ، وَالضَّمِيرُ هُنَا فَاعِلُ الْمَصْدَرِ.

و«دَامَ» مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ.

و«حَظَرُ» خَبَرٌ (كُلُّ) وَالتَّقْدِيرُ: (كُلُّ حَظَرٍ سَبْقَةٍ دَامَ) يَعْنِي: كُلُّ حَظَرٍ سَبَقَ الْخَبَرَ (دَامَ).

وقوله: «وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَبَرِ أَجَزُ» هَذِهِ الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ: ثَمَانِيَّةٌ، وَأَرْبَعَةٌ، وَوَاحِدٌ، كُلُّهَا يَجُوزُ فِيهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ بَيْنَ الْأَدَاةِ وَاسِمِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فَالشَّاهِدُ هُنَا كَلِمَةُ: ﴿حَقًّا﴾، فَإِنَّهُ قَدَّمَهَا، وَهِيَ الْخَبَرُ، فَوَسَطَهُ بَيْنَ الْأَدَاةِ وَاسِمِهَا وَ«نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ» اسْمٌ (كَانَ) مُؤَخَّرٌ.

وَتَقُولُ (لَا يَزَالُ شَدِيدًا الْمَطَرُ) فَـ (لَا) نَافِيَةٌ، وَ(يَزَالُ) فِعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ،

و(شديدًا) خَبَرُهَا مُقَدَّمٌ، و(المطرُ) اسمُهَا مُؤَخَّرٌ، وتقولُ: (كَانَ قَاتِمًا زَيْدٌ) و(ظَلَّ شَدِيدًا المَطَرُ) و(مَا فَتَحَ قَاتِمًا خَالِدٌ) و(مَا دَامَ حَيًّا فُلَانٌ) و(ليس ناجحًا الكَسُولُ).

إِذَنْ: جميعُ هذه الثلاثة عشرَ يجوزُ فيها أن يتوسَّطَ الخبرُ.

ولكن هل يجوزُ أن يتقدَّمَ الخبرُ على الأداة؟ يقولُ: (وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرَ).

«كُلُّ» أي: مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ (حَظَرَ) أي: مَنَعَ سَبْقُهُ لـ(دَامَ)؛ لِأَنَّ (سَبْقُهُ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(حَظَرَ).

و«حَظَرَ» بمعنى: مَنَعَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠] فهل المرادُ سَبْقُهُ لـ(دَامَ) بحيث يتوسَّطُ بينها وبين (مَا) أو بحيث يتقدَّمُ على (مَا)؟ مثال ذلك: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَاتِمًا) هذا على التَّرتيبِ، ولو قلتُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ قَاتِمًا زَيْدٌ) فصحيحٌ؛ لِأَنَّ الخبرَ يتوسَّطُ، ولو قلتُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَاتِمًا دَامَ زَيْدٌ) ففي هذا احتمالٌ أَنَّهُ لا يجوزُ بالإجماعِ، أمَّا (لَا أَصْحَبُكَ قَاتِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ) فهذا لا يجوزُ بالإجماعِ.

الإشكالُ الآنَ في نَقْلِ الإجماعِ فيما إذا كان الخبرُ بين (مَا) و(دَامَ).

فإِذَنْ: أَمَكِنَةُ الخبرِ في (دَامَ) أربعةٌ، وهي:

الأوَّلُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ قَاتِمًا).

الثَّاني: (لَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ قَاتِمًا زَيْدٌ).

الثالث: (لَا أَصْحَبُكَ قَاتِيًا مَا دَامَ زَيْدٌ).

الرابع: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَاتِيًا دَامَ زَيْدٌ).

إِذْنِ: اثنان جائزان بالاتِّفَاقِ، وهما: (مَا دَامَ زَيْدٌ قَاتِيًا) و(مَا دَامَ قَاتِيًا زَيْدٌ) وواحدٌ بالاتِّفَاقِ مُتَمَنِّعٌ، وهو تَقَدُّمُ الْخَيْرِ عَلَى (مَا دَامَ) كُلُّهَا (قَاتِيًا مَا دَامَ زَيْدٌ) الرَّابِعُ: أَنْ يَتَوَسَّطَ الْخَبَرُ بَيْنَ (مَا) وَ(دَامَ) فَكَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِ خِلَافٌ.



وقوله: «وَكُلُّ سَبْقَةٍ دَامَ حَظْرُ» ظاهرُ كلامه أنَّ ما عداها يجوزُ فيه تقدُّمُ الخبرِ على الأداة، ولكنه قال:

١٤٩- كَذَاكَ سَبْقُ خَيْرٍ (مَا) النَّافِيَةُ فَجِئَ بِهَا مَتْلُوءَةٌ لَا تَالِيَةَ

الشرح

قوله: «كَذَاكَ» خبرٌ مقدَّم، أي: كالذي سَبَقَ.

و«ذَا» اسمٌ إشارةٌ لما سَبَقَ، يعني: مثل ذاك الذي ذكرنا في المنع.

و«سَبْقٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ (خَيْرٍ).

و«مَا» مَفْعُولٌ (سَبْقٌ) و(مَا) مُضَافٌ.

و«النَّافِيَةُ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويجوزُ أَنْ تَكُونَ (النَّافِيَةُ) صِفَةً لـ(مَا).

يعني: يَمْتَنِعُ أَنْ يَسْبِقَ الْخَبْرُ (مَا) النَّافِيَةَ، سواءً كانت الأداة مَّا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَقَدُّمُ النَّفْيِ وَشِبْهِهِ أَوْ لَا.

قوله: «جِئَ» فعلٌ أمرٌ.

و«بِهَا» جَارٌّ وَجَرُّورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ.

و«مَتْلُوءَةٌ» حَالٌ مِنْ (هَا) فِي قَوْلِهِ: (بِهَا).

و«لَا» عاطفةٌ.

و«تَالِيَةُ» مَعْطُوفَةٌ عَلَى (مَتْلُوءَةٌ) فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، أي: اثتَبَدَ (مَا)

النَّافِيَةُ مَتْلُوءَةٌ، أي: هي سَابِقَةٌ، وَمَا بَعْدَهَا تَالٍ لَهَا.

يعني: إذا جاءت (مَا) النَّافِيَةُ في واحدةٍ من الأدوات، فإنه يمتنع أن يتقدّم عليها الخبر، فـ(مَا) النَّافِيَةُ لا يتقدّم عليها شيء، فلو قلت: (مَا كَانَ زَيْدٌ ظَلُومًا) ثُمَّ قُلْتَ: (ظَلُومًا مَا كَانَ زَيْدٌ) فلا يجوز؛ لأنّ الخبر لا يتقدّم على (مَا) النَّافِيَةِ، أمّا لو قلت: (مَا ظَلُومًا كَانَ زَيْدٌ) فجائز، و(مَا كَانَ ظَلُومًا زَيْدٌ) جائز أيضًا؛ ولهذا يقول: (كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ (مَا) النَّافِيَةِ)؛ لأنه يجوز أن يتوسّط الخبر بين الأداة والاسم بالاتفاق.

وظاهر كلام المؤلف رحمه الله أنه يمتنع أن يتقدّم الخبر على (مَا) النَّافِيَةِ سواء كانت الأداة مما يشترط فيها أن يسبقها نفي أو شبهة أم لا، وعلى ذلك لو قلت في: (مَا زَالَ المطرُ شديدًا) لو قلت: (شديدًا مَا زَالَ المطرُ) فلا يجوز على كلام المؤلف؛ لأنه يقول: (مَا) النَّافِيَةُ لا يمكن أن تسبق.

وفي هذه المسألة خلاف؛ لأنّ بعضهم يقول: إنّ الذي نفيه إثبات يجوز أن يتقدّم؛ لأنّ (شديدًا مَا زَالَ المطرُ) مثل (شديدًا استمرّ المطرُ) فيجوز، لكنّ كلام المؤلف الآن أنه لا يجوز مطلقًا تقدّم الخبر على (مَا) النَّافِيَةِ.

ولو قلت: (مَا انفكّ التلميذُ حريصًا) فهذا صحيح، ولو قلت: (مَا انفكّ حريصًا التلميذُ) فصحيح أيضًا؛ لأنه توسّط، ولو قلت: (حريصًا مَا انفكّ التلميذُ) فهذا غير جائز؛ لأنّ الخبر تقدّم على (مَا).

قوله: «فجئ بها متلوّة لا تالية» أي: جئ بـ(مَا) النَّافِيَةِ دائمًا متلوّة لا تالية؛ لأنّ (مَا) النَّافِيَةَ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ ولهذا لا يصحّ أن تقول: (زَيْدًا مَا ضَرَبْتُ) لكنّ يصحّ أن تقول: (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا) وكذلك يصحّ: (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ).

وقوله: (فَجِئَ بِهَا مَثْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ) قد يقول قائل: إنَّ هذا الشَّطْرَ لا فائدة منه؛ لأنَّه إذا مُنِعَ تقدُّمُ الخيرِ على (مَا) النَّافِيَةِ لَزِمَ أَنْ تَكُونَ مَثْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ، فيَقَالُ: بل له فائدتان:

الفائدة الأولى: الإشارةُ إلى أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ لَهَا صَدْرُ الكلامِ، فلا تأتي إِلَّا مَثْلُوءَةً، وإذا كانت لا تأتي إِلَّا مَثْلُوءَةً صَارَ لَهَا صَدْرُ الكلامِ، فلا يجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عليها غيرُها ممَّا هو في ضَمَنِ جُمْلَتِهَا.

الفائدة الثانية: تَقْرِيرُ الْحُكْمِ السَّابِقِ، ولا مانعَ أَنْ يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بِجُمْلَةٍ بَعْدَ ذِكْرِ حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ لِتَقْرِيرِ ذَلِكَ الْحُكْمِ وَتَثْبِيْتِهِ.

وهل يجوزُ تقدُّمُ الخيرِ في (زَالَ) وَأَخَوَاتِهَا الَّتِي مِنْ شَرْطِهَا تَقَدُّمُ النَّفْيِ أَوْ شِبْهِهِ؟

نقول: الذي شَرْطُهُ تَقَدُّمُ النَّفْيِ، إِنْ كَانَ النَّفْيُ بِـ(مَا) لَمْ يَجْزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى (مَا) لَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَامِلِ، وَإِنْ كَانَ النَّفْيُ بغيرِ (مَا) كـ: (لَا) و(لَمْ) جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ، وَعَلَى أَدَاةِ النَّفْيِ، فنقولُ مثلاً: (قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمَرُو) و(قَاتِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ) و(قَاتِمًا لَا يَزَالُ زَيْدٌ) وَلَا تَقُولُ: (قَاتِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ)؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرِ (مَا) النَّافِيَةِ) وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ إِلَّا (مَا).

إِذَنْ: خُلَاصَةُ مَا سَبَقَ مِنْ قَوَاعِدَ:

القاعدة الأولى: الْأَصْلُ تَقَدُّمُ الْأِسْمِ، وَتَأَخُّرُ الْخَيْرِ.

القاعدة الثانية: يَجُوزُ تَوَسُّطُ الْخَيْرِ بَيْنَ الْأَدَاةِ وَاسْمِهَا بِالِاتِّفَاقِ.

القاعدةُ الثالثةُ: يَمْتَنِعُ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ عَلَى (دَامَ).

القاعدةُ الرَّابِعَةُ: يَمْتَنِعُ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ مُطْلَقًا، وَلَا يَجُوزُ تَقَدُّمُهُ عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ مُطْلَقًا، سِوَاءَ مَا كَانَ مِمَّا يُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهِ تَقَدُّمُ النَّفْيِ وَشَبْهِهِ أَمْ لَا، أَوْ مِمَّا يُشْتَرَطُ لِعَمَلِهِ تَقَدُّمُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ أَمْ لَا.

القاعدةُ الْخَامِسَةُ: جَوَازُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْأَدَاةِ مَا عدا (دَامَ) وظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ جَائِزٌ إِنْ تَوَسَّطَ الْخَبَرُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (دَامَ) وَأَنَّ الْمَمْنُوعَ هُوَ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ عَلَى (مَا) فَقَطْ.

القاعدةُ السَّادِسَةُ: أَنَّ النَّفْيَ إِذَا كَانَ بَغِيرَ (مَا) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْأَدَاةِ، وَعَلَى حَرْفِ النَّفْيِ مُطْلَقًا.



١٥٠- وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ (لَيْسَ) اضْطِفِي

الشرح

قوله: «مَنْعُ» مُبْتَدَأٌ، وهي مُضَافٌ.

و«سَبَقِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(سَبَقِ) مُضَافٌ.

و«خَيْرٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، ف(سَبَقِ) مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ.

و«لَيْسَ» مَفْعُولٌ بِهِ لـ(سَبَقِ) وعلامة نصبيه فَتَحَةٌ مَقْدَرَةٌ عَلَى آخِرِهِ مَنْعٌ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«اضْطِفِي» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرٍ (مَنْعٌ) وَالتَّقْدِيرُ: اضْطِفِي مَنْعُ سَبَقِ الْخَيْرِ لـ(لَيْسَ) هَذَا مَعْنَى الشَّطْرِ.

وَفِي هَذَا الشَّطْرِ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَيْرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا، وَاخْتَارَ هُوَ الْمَنْعَ؛ لِأَنَّ (اضْطِفِي) بِمَعْنَى (اخْتَرِ) فَهُوَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: اضْطِفِي مَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ نَضُمُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ مَنْعِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ عَلَى (دَامَ) وَمَا اقْتَرَنَ بِ(مَا) النَّافِيَةِ أَيْضًا، فَنَقُولُ: وَخَيْرُ (لَيْسَ) أَي: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ خَيْرُ (لَيْسَ) عَلَيْهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ: مَنْعُهُ (اضْطِفِي) يَعْنِي: اخْتَرِ.

إِذَنْ عِنْدَنَا ثَلَاثُ صُورٍ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: تَقْدُمُ الْأِسْمِ، وَتَأْخُرُ الْخَيْرِ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

الصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: تَوْسُطُ الْخَيْرِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْأَدَاةِ، وَهَذَا جَائِزٌ فِي الْجَمِيعِ.

الصُّورَةُ الثَّالِثَةُ: تَقْدُمُ الْخَيْرِ عَلَى الْأَدَاةِ، وَهَذَا جَائِزٌ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

الأولى: إِذَا كَانَتِ الْأَدَاةُ (دَامَ).

الثَّانِيَّةُ: إِذَا سُبِقَتْ بِ(مَا) النَّافِيَةِ.

الثَّالِثَةُ: خَيْرُ (لَيْسَ).

وَقَوْلُهُ: «اضْطَفِي» إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا، وَالصَّحِيحُ: جَوَازُ تَقْدُمِ

خَيْرِ (لَيْسَ) عَلَيْهَا خِلَافًا لِابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَكِنْ مَعَ هَذَا الْبَلَاغَةُ تَقْتَضِي
أَلَّا يَتَقَدَّمَ.

وَلَا مَانِعَ أَنْ تُخَالِفَهُ، وَإِنْ كُنَّا نَدْرُسُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ فِي الْقُرْآنِ مَا يُشِيرُ إِلَى

جَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فَهِنَا

﴿لَيْسَ﴾ اسْمُهَا مُسْتَرْتَفٌ تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) وَ﴿مَصْرُوفًا﴾ خَبَرُهَا، وَ﴿يَوْمَ﴾ ظَرْفٌ،

وَعَامِلُهَا: (مَصْرُوفٌ) أَي: (لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) أَي: لَا يُصْرَفُ

عَنْهُمْ الْعَذَابُ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، فَ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ مَعْمُولٌ لـ﴿مَصْرُوفًا﴾، وَ﴿مَصْرُوفًا﴾

هُوَ الْخَيْرُ.

وَإِذَا جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَيْرِ - وَهُوَ فَرَعٌ لِعَامِلِهِ - فَتَقْدُمُ عَامِلِهِ مِنْ

بَابِ أُولَى.

ولهذا كان القولُ الرَّاجِحُ جوازُ تقدُّمِ خَيْرِ (لَيْسَ) عليها، وشاهدُهُ من القرآنِ الكريمِ كما سَبَقَ.

وعلى هذا تقولُ: (قَاتِمًا لَيْسَ زَيْدٌ) ولا يُغْلَطُك أحدٌ، ولكنْ على رأيِ ابنِ مالكٍ تُغْلَطُ، فلا يجوزُ أن تقولَ: (قَاتِمًا لَيْسَ زَيْدٌ) بل تقولُ: (لَيْسَ زَيْدٌ قَاتِمًا) أو (لَيْسَ قَاتِمًا زَيْدٌ).

والقائلونَ بالمنعِ قاسوا قياسًا فاسدًا، ولا مانعَ أن تُفْسِدَ القياسَ ولو في النحوِ، فالقياسُ في الفقهِ معروفٌ: فاسدٌ وصحيحٌ، وفي النحوِ أيضًا: فاسدٌ وصحيحٌ، قالوا: لأنَّ (لَيْسَ) دالَّةٌ على النفيِّ، فيمتنعُ تقدُّمُ خَيْرِها عليها كما منعنا تقدُّمَ الخَيْرِ على (مَا) النافية.

فيقالُ: هذا قياسٌ غيرُ صحيحٍ من وجهين:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ نفيَّ (لَيْسَ) من ذاتِها، بمعنى أنَّها فعلٌ دالٌّ على النفيِّ، وأمَّا (مَا) فلا تدلُّ على النفيِّ إلَّا باقترانِها بما بعدها، فلا يصحُّ القياسُ.

الوجهُ الثاني: المعارضةُ، نقولُ: نقيسُها على جوازِ تقدُّمِ الخَيْرِ إذا كانتِ الأداةُ ليست (مَا) أليس يجوزُ أن نقولَ: (قَاتِمًا لا يَزَالُ زَيْدٌ)؟ الجوابُ: بلى، يجوزُ، فكيف نقولُ: نقيسُها على (مَا) دون (لَا)؟! فإذا منعَ التَّقَدُّمُ بالقياسِ عارضُناه بقياسٍ آخر.

وعلى هذا يكونُ هذا الدَّلِيلُ مَدْفُوعًا، ودليلُ الجوازِ مُثْبَتًا، ودليلُ الجوازِ هو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ودليلُ المنعِ قياسٌ فاسدٌ كما سَبَقَ.



١٥٠- وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

الشرح

قوله: «ذو» يجوز في إعرابها وجهان:

الوجه الأول: أن تكون خبراً مقدّماً لـ (مَا) و (مَا) مُبتدأ، وهذا هو الأولى؛ لأن (ذو تمام) نكرة، و (مَا) معرفة، وقد تقدّم أنّه إذا كانت الكلمتان إحداهما نكرة والأخرى معرفة، فإنّ المعرفة هي المبتدأ، ويكون المعنى هنا: وما يكتفي بمرفوعه فهو ذو تمام.

الوجه الثاني: أن تكون مُبتدأ، والخبر (مَا) ؛ لأن (مَا) اسمٌ موصول.

قوله: «يرفع» جازٌ ومجروقٌ متعلّقٌ بـ (يكتفي) أي: ذو التمام هو ما يكتفي بالرفع.

فأفادنا المؤلف رحمه الله أنّ هذه الأدوات تنقسم إلى قسمين: قسم تام، وقسم ناقص، فما هو التام؟ التام هو الذي يكتفي بمرفوعه، يعني: يتم الكلام بدون الخبر، ولا ينتظر المخاطب شيئاً، وعلامته أنّه لا يُرادُ به اتّصافُ شيءٍ بشيءٍ، مثال ذلك: (كَانَ زَيْدٌ قَمَاتٍ) لا ينتظرُ المخاطبُ شيئاً إذا قُلْتَ له: (كَانَ قَمَاتٍ) وأنت لا تريدُ أن تصفه بصفة، بل تريدُ أن تُخبرَ عن وجوده فقط، وحينئذٍ لا نحتاج إلى الخبر.

فصار ما يكتفي بمرفوعه هو التام، وله علامتان: الأولى: أنّ المخاطب لا ينتظر شيئاً سوى المرفوع، والثانية: أنّه لا يُرادُ به اتّصافُ شيءٍ بشيءٍ، وله

أمثلة، منها قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْنَا اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧] فـ﴿تُمْسُونَ﴾ من أخواتِ (كَانَ) وـ﴿تُصْبِحُونَ﴾ من أخواتِ (كَانَ) لكن هل هي هنا ناقصة أو تامة؟

الجواب: تامة، فمعنى قوله: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ أي: حين تَدْخُلُونَ في المساء، و﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي: حين تَدْخُلُونَ في الصُّبْحِ، فالمُخَاطَبُ لا يَنْتَظِرُ شيئاً الآن، وإذا قُلْتَ: (سَبِّحِ اللَّهَ إِذَا أَمْسَيْتَ) (وَسَبِّحِ اللَّهَ إِذَا أَصْبَحْتَ) لا يَنْتَظِرُ شيئاً.

لكن لو كان المعنى في غير القرآن مثل: (اسألِ اللَّهَ الشِّفَاءَ حِينَ تُمِسي مَرِيضًا) فالآن هي ناقصة؛ لأنَّ المقصود أن يوصفَ شيءٌ بشيءٍ.

وأيضاً إذا قُلْتَ: (سِرْنَا في الطَّرِيقِ وَكَانَ الْمَطَرُ) فـ(كَانَ) هنا تامة؛ لأنَّ المُخَاطَبَ لا يَنْتَظِرُ شيئاً، وأنت لا تُريدُ اتِّصافَ الْمَطَرِ بشيءٍ آخرَ إلَّا مُجَرَّدَ وُجُودِهِ، لكن لو أردتَ أن تُخْبِرَ عن الْمَطَرِ بأنَّه شَدِيدٌ، وتقول: (كَانَ الْمَطَرُ) فهل يتمُّ الكلام؟

الجواب: لا؛ لأنَّك تُريدُ أن تَصِفَ الْمَطَرُ بشيءٍ فتقول: (كَانَ الْمَطَرُ شَدِيدًا) علماً بأنَّ بعضَ النَحْوِيِّينَ يُقَدِّرُ (كَانَ) التَّامَّةَ بـ(وُجِدَ) وهو تَقْدِيرٌ تَقْرِيبِيٌّ، وليس على سبيلِ التَّخْدِيدِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ (وُجِدَ) فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، ولا يُمكنُ أنْ نُفَسِّرَ الْمَعْلُومَ بِالْمَبْنِيِّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، لكنَّهم يقولون ذلك على سبيلِ التَّقْرِيبِ، وإذا كان على سبيلِ التَّقْرِيبِ فلا بَأْسَ به، فمثلاً يقولون: (كَانَ زَيْدٌ قِمَاتٍ) أي: (وُجِدَ زَيْدٌ قِمَاتٍ) ومثله قوله تعالى أيضاً: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] أي: وَجِدَ ذُو عُسْرَةٍ، ومثله قوله تعالى:

﴿خَلِيدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أي: ما وُجِدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ، لكن هذا على سبيل التَّقْرِيبِ، و(دَامَ) هنا تَامَةً؛ لِأَنَّهَا اكْتَفَتْ بِمَرْفُوعِهَا ﴿السَّمَوَاتُ﴾ وليس المقصودُ ذِكْرَ صِفَةٍ فِي ﴿السَّمَوَاتُ﴾ بل المقصودُ مُجَرَّدُ دَوَامِ السَّمَوَاتِ.

ومثال التَّامَّةِ أَيْضًا: (تَضَحَّى) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى ﴿طه: ١١٨-١١٩﴾ فَقَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَضْحَى﴾ يعني: لَا تَدْخُلُ فِي الضَّحَى، عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي آيَتِي طه: إِنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ (ضَحَى) أَي: بَرَزَ لِلضَّخْوَةِ وَهِيَ الْحَرُّ؛ وَلِهَذَا فَالْآيَةُ قَدْ تُشْكِلُ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَكَيْفَ يَقُولُ: ﴿أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾، وَ﴿لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ كَانَ مُقْتَضَى الْحَالِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَظْمَأَ؟

لكن قالوا: إِنَّ الْحِكْمَةَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ السَّبْعَ كِسْوَةَ الْبَاطِنِ، وَالْكِسْوَةَ الظَّاهِرَةَ كِسْوَةَ الظَّاهِرِ، فَالْمُتَجَرَّدُ مِنْ كِسْوَةِ الظَّاهِرِ يُقَالُ عَنْهُ: عَارٍ، وَالْجَائِعُ أَيْضًا يُقَالُ: عَارٍ، لكن عُرُوًّا بَاطِنٍ، فَقَوْلُهُ: ﴿لَا تَظْمَأُ﴾ هَذِهِ حَرَارَةُ الْبَاطِنِ، وَقَوْلُهُ: ﴿تَضْحَى﴾ حَرَارَةُ الْخَارِجِ، وَهَذَا وَاضِحٌ.



١٥١- وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي (فَتَى) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

الشرح

قوله: «النَّقْصُ» مُبْتَدَأٌ.

و«قُفِي» يعني: اتَّبَعَ، خَبِرُ الْمُبْتَدَأِ.

و«فِي (فَتَى)» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ.

و«لَيْسَ» مَعْطُوفٌ عَلَى (فَتَى) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ لَظَرُورَةِ الشَّعْرِ.

و«زَالَ» كَذَلِكَ مَعْطُوفٌ عَلَى (فَتَى) بِإِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ لَظَرُورَةِ الشَّعْرِ.

وقوله: «دَائِمًا» يعني: أَنَّهَا نَاقِصَةٌ دَائِمًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ تَامَّةً، فَهِيَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي قَوْلِهِ: (قُفِي).

والمعنى: قُفِيَ دَائِمًا، أَي: اتَّبَعَ دَائِمًا النَّقْصُ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ: (فَتَى، لَيْسَ، زَالَ) لَكِنْ لِمَاذَا سُمِّيَتْ نَاقِصَةً؟

الجواب: لِأَنَّهَا لَا تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا، فَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَى مَنْصُوبٍ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ (فَتَى) الْمَسْبُوقَةُ بِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ تَامَّةً، وَكَذَلِكَ (لَيْسَ) لَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ تَامَّةً، وَكَذَلِكَ (زَالَ) لَا يُمْكِنُ أَنْ تَأْتِيَ تَامَّةً، وَالْمَرَادُ (زَالَ) الَّتِي مُضَارِعُهَا (يَزَالُ) أَمَّا الْمَسْبُوقَةُ بِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ، فَهَذِهِ دَائِمًا تَأْتِي نَاقِصَةً، وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنَ الْإِسْمِ وَالْخَبَرِ، فَإِنْ لَمْ يَحْذَ مَعَهَا إِلَّا اسْمًا فَإِنَّ الْخَبَرَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَحْذُوفًا.



١٥٢- وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَيْرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

الشرح

قوله: «الْعَامِلَ» بالنصب: مفعول به مُقَدَّم، والعامل فيه (يَلِي).

و«مَعْمُولُ» بالرفع: فاعل (يَلِي) يعني أَنَّ معمولَ الخيرِ لا يَلِي العاملَ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ.

وقوله: «إِلَّا» أداة استثناء.

و«إِذَا» حَرْفُ شَرْطٍ غَيْرُ جَازِمٍ.

و«أَتَى» فِعْلٌ مَاضٍ.

و«ظَرْفًا» حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (أَتَى) مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِلِ.

و«أَوْ» حَرْفُ عطفٍ.

و«حَرْفَ» مَعْطُوفٌ عَلَى (ظَرْفًا) و(حَرْفَ) مُضَافٌ، و(جَرٍّ) مُضَافٌ إِلَيْهِ.

والمعنى أَنَّهُ لَا يَلِي معمولُ الخيرِ العاملَ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا.

واكتفى المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: (حَرْفَ جَرٍّ) عَنْ ذِكْرِ الْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ

الجرِّ لَا يُمكنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِمَجْرُورٍ؛ إِذْ إِنَّ الْحَرْفَ لَا يُمكنُ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِنَفْسِهِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَصْحُوبٍ لَهُ.

فلا يَلِي العاملَ معمولُ الخيرِ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ: إِذَا أَتَى ظَرْفًا، أَوْ أَتَى

حَرْفَ جَرٍّ، مِثَالُ ذَلِكَ: تَقُولُ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلًا) الْعَامِلُ: (كَانَ) و(طَعَامُ)

مَعْمُولٌ لِلْخَيْرِ الَّذِي هُوَ (أَكِيلٌ) وَهنا وَلِيّ الْعَامِلِ، فَاَلْمَوْلُفُ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ؛
لأنَّ الطَّعَامَ لَيْسَ ظَرْفًا وَلَا جَارًا وَمَجْرورًا.

وَمِثْلُهَا أَيْضًا لَوْ قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ لَابِسًا ثَوْبَهُ) فـ(كَانَ) فِعْلٌ ماضٍ، وَ(زَيْدٌ) اسْمُهَا، وَ(لابِسًا) خَبَرُهَا، (ثَوْبٌ) مَفْعُولٌ بِهِ لـ(لابِسٍ) فـ(لابِسًا) هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ، وَ(ثَوْبٌ) مُضَافٌ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ جَرٍّ، فَإِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ لَابِسًا ثَوْبَهُ) فَإِنَّهُ يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْأَصْلِيِّ، وَإِذَا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ لَابِسًا) فَيَصَحُّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ تَوَسَّطَ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا، وَإِذَا قُلْتَ: (ثَوْبُهُ كَانَ زَيْدٌ لَابِسًا) فَيَصَحُّ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ جَائِزٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ مَعْمُولٌ ﴿مَصْرُوفًا﴾ وَمَعَ ذَلِكَ تَقَدَّمَ عَلَى الْعَامِلِ.

أَمَّا إِذَا قُلْتَ: (كَانَ ثَوْبُهُ زَيْدٌ لَابِسًا) فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (وَلَا يَلِيّ الْعَامِلِ مَعْمُولُ الْخَبَرِ).

إِذَنْ: الْمَحْظُورُ أَنْ يَلِيَّ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ (كَانَ) وَاسْمِهَا بِأَجْنَبِيٍّ، وَمَعْمُولُ الْخَبَرِ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْأِسْمِ، لَكِنْ لَوْ كَانَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْروراتِ مَا لَا يَتَوَسَّعُونَ فِي غَيْرِهَا.

مِثَالُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ: تَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ) فَهَذَا عَلَى الْأَصْلِ، وَتَقُولُ: (كَانَ زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ جَالِسًا) فَيَجُوزُ أَيْضًا، وَتَقُولُ: (كَانَ فِي الْمَسْجِدِ زَيْدٌ جَالِسًا) فَيَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ جَارٌ وَمَجْرورٌ، وَتَقُولُ: (فِي الْمَسْجِدِ كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا) فَيَجُوزُ أَيْضًا.

إِذَنْ هَذِهِ الصُّورُ الْأَرْبَعُ كُلُّهَا تَجُوزُ.

ومثال الظرف: تقول: (كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا عِنْدَكَ) فهذا على الأصل، وتقول: (كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ جَالِسًا) فجائز، وتقول: (كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ جَالِسًا) فجائز؛ لَأَنَّهُ ظَرْفٌ، وتقول: (عِنْدَكَ كَانَ زَيْدٌ جَالِسًا) فجائز أيضًا، فصار يجوزُ أَنْ يَقَعَ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ قَبْلَ الْأَدَاةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأِسْمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهُمْ جَمِيعًا.

وقال بعضُ العلماء، وهم الكوفيون: يجوزُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا، وَلَا جَارًا وَمَجْرُورًا.

وعلى هذا الرَّأْيِ يجوزُ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلًا) وَلَا فَرْقَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْأِسْمِ، أَوْ مُؤَخَّرًا عَنْهُ، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، وَلَوْ كَانَ الْخَبَرُ مُقَدِّمًا عَلَى الْأِسْمِ، أَيْ: لَوْ قُلْتَ: (كَانَ طَعَامُكَ أَكِيلًا زَيْدٌ) فَهُوَ مَمْنُوعٌ، كَمَا لَوْ قُلْتَ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلًا) فَلَا يَلِيَ الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، لَكِنْ لَوْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى الْأَدَاةِ فَيَجُوزُ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِ(مَا) النَّافِيَةِ أَوْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ كَمَا سَبَقَ.

وهذا مِنَ الْغَرَائِبِ أَنْ تُجَوِّزَ (طَعَامُكَ كَانَ زَيْدٌ أَكِيلًا) وَلَا تُجَوِّزَ (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلًا) مَعَ أَنَّ الثَّانِيَةَ قَدْ تَكُونُ أَوْلَى بِالْجَوَازِ؛ لِأَنَّهَا أَسْلَسُ مِنَ الْأُولَى الَّتِي فِيهَا ثِقَلٌ عَلَى اللِّسَانِ، وَعَلَى السَّمْعِ، لَكِنْ (كَانَ طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِيلًا) أَخْفُ بِلَا شَكٍّ، فَالَّذِي يُجَوِّزُ الصُّورَةَ الْأُولَى يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُجَوِّزَ الصُّورَةَ الثَّانِيَةَ؛ لِهَذَا نَحْنُ عَلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي أَصْلَنَاهَا فِي بَابِ النَّحْوِ أَنَّهُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ يُرْجَعُ إِلَى الْأَسْهَلِ،

فيجوز: (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكِيلًا) و(كَانَ زَيْدٌ طَعَامَكَ أَكِيلًا) و(كَانَ طَعَامَكَ أَكِيلًا زَيْدٌ) و(طَعَامَكَ كَانَ أَكِيلًا زَيْدٌ).

إِذَنْ: كُلُّ الصُّوَرِ لَيْسَ فِيهَا مَنَعٌ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا جَازَ جَازَ مَا كَانَ نَظِيرُهُ أَوْ أَوَّلَى مِنْهُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الظَّرْفِ وَالْجَازِ وَالْمَجْرُورِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] فِيهِ تَقَدُّمُ الْمَعْمُولِ عَلَى الْأَدَاةِ؛ لِأَنَّ ﴿وَأَنْفُسُهُمْ﴾ مَفْعُولٌ لـ ﴿يَظْلِمُونَ﴾ الَّتِي هِيَ الْخَبَرُ، وَقُدِّمَتْ عَلَى الْأَدَاةِ.



١٥٣- وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اِنْوٍ اِنْ وَقَعَ مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

الشرح

قوله: «مُضْمَرٌ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: (اِنْوٍ).

و«اِنْوٍ» فِعْلٌ أَمْرٌ.

و«اسْمًا» حَالٌ، يعني: اِنْوٍ ضَمِيرُ الشَّانِ اسْمًا لَهَا اِنْ وَقَعَ مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ.

يعني: اِنْ وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يُوهِمُ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ -حَسَبَ الْقَاعِدَةِ الَّتِي سَبَقَتْ- فَقَدَّرُ فِيهِ ضَمِيرَ الشَّانِ، وَضَمِيرُ الشَّانِ سَهْلٌ، فَكُلَّمَا وَجَدْتَ جُمْلَةً مُخَالِفَةً لِلْقَاعِدَةِ، فَانِوِ ضَمِيرَ الشَّانِ، يَهْوُنُ عَلَيْكَ الْمَوْضُوعُ.

إِذْنُ: فَمَا الْقَاعِدَةُ الَّتِي أَسَّسَهَا ابْنُ مَالِكٍ؟ أَسَّسَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلُ مَعْمُولَ الْخَيْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، فَإِنْ وَرَدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَعْمُولَ الْخَيْرِ وَلِيَ الْعَامِلُ فَمَاذَا نَقُولُ؟ هَلْ نَقُولُ: إِنَّ الْعَرَبَ خَرَجُوا عَنِ الْقَاعِدَةِ، فَهُمْ مُحْطُوتُونَ؟

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الْحُكَّامُ، لَكِنْ نَأْتِي بِحِيلَةٍ، فَتَقْدَّرُ ضَمِيرُ الشَّانِ، فَإِذَا قَدَّرْنَا ضَمِيرَ الشَّانِ اسْمًا فَإِنَّ الْمَعْمُولَ حَيْثُذُ لَمْ يَلِ الْعَامِلَ، مِثَالُهُ: قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ يَهْجُو رَهْطَ جَرِيرٍ بِأَنَّهُمْ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ، فَقَالَ:

قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ يُيُوتِهِمْ بَمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(١)

(١) البيت للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨١)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤).

قوله: (هَذَا جَوْنٌ) أي: يمشون مِشْيَةَ الشَّيْخِ الضَّعِيفِ لِلسَّرَقَةِ.
و(عَطِيَّةٌ) أَبُو جَرِيرٍ.

ليس الشَّاهِدُ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الشَّطْرُ الثَّانِي وَهُوَ: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ
عَطِيَّةٌ عَوْدًا) فَأَصْلُ الْكَلَامِ: (بِمَا كَانَ عَطِيَّةٌ عَوْدَهُمْ) وَلَوْ قَالَ: (بِمَا كَانَ عَطِيَّةٌ
إِيَّاهُمْ عَوْدًا) لَكَانَ جَائِزًا، وَلَوْ قَالَ: (بِمَا إِيَّاهُمْ كَانَ عَطِيَّةٌ عَوْدًا) لَكَانَ جَائِزًا
أَيْضًا، لَكِنَّهُ قَالَ: (بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا) وَهَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ (إِيَّاءَ) حَالَتُ بَيْنَ
(كَانَ) وَاسْمِهَا، وَهِيَ لَيْسَتْ ظَرْفًا وَلَا جَارًّا وَمَجْرُورًا، فَـ(إِيَّاءَ) ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ فِي
مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ لـ(عَوْدًا) وَوَلَيْتِ الْعَامِلَ الَّذِي هُوَ (كَانَ) وَهِيَ مَعْمُولٌ
الْخَيْرِ، فَمَاذَا نَصْنَعُ فِي كَلَامِ الشَّاعِرِ الْعَرَبِيِّ؟

قَالُوا: الْأَمْرُ بَسِيطٌ، نُقَدِّرُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ اسْمًا لـ(كَانَ) وَنَقُولُ: بِالَّذِي كَانَ
(هُوَ) أَيِ: الشَّأْنِ، وَ(إِيَّاءَ) مَفْعُولٌ (عَوْدًا) مُقَدَّمٌ، وَ(عَطِيَّةٌ) مُبْتَدَأٌ، وَلَيْسَ اسْمٌ
(كَانَ) وَ(عَوْدًا) فِعْلٌ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَتِرٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (عَطِيَّةٌ) وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ
وَالْخَيْرِ خَبَرٌ (كَانَ).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَأَضْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرِّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ^(١)
فـ(كُلُّ) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ(تُلْقِي) وَجُمْلَةُ (تُلْقِي) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ (لَيْسَ)
وَهَذَا مَعْمُولٌ الْخَيْرِ وَلِيَ الْأَدَاءَ، فَيُقَدَّرُونَ ضَمِيرَ الشَّأْنِ اسْمًا لـ(لَيْسَ).

(١) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ نَسَبُهُ سَبِيوِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ (١/ ٣٥) إِلَى حَمِيدِ الْأَرْقُطِ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ.

وهذا يُعْتَبَرُ تَحْرِيفًا لِلنَّصِّ مِنْ أَجْلِ الْمَذْهَبِ، كَقَوْلِ الْأَشَاعِرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أَي: (وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ) فَهَمِ أَدْخَلُوا (أَمْرُ) مِنْ أَجْلِ مَذْهَبِهِمْ أَنَّ الَّذِي يَأْتِي أَمْرُ اللَّهِ، وَلَيْسَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ، وَهَؤُلَاءِ أَدْخَلُوا ضَمِيرَ الشَّانِ مِنْ أَجْلِ تَصْحِيحِ مَذْهَبِهِمْ (إِنَّهُ بَيَّا كَانَ هُوَ) أَي: الشَّانُ.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِنَّ تَقْدِيرَ الْكَلَامِ هَكَذَا: (بَيَّا كَانَ هُوَ) - أَي: الشَّانُ - إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا، لِمَجَّةِ السَّمْعِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ أَسَدًا وَأَصَحَّ، فَالْأَصْلُ عَدَمُ الْحَذْفِ، وَالْأَمْرُ بَسِيطٌ، نَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ يَلِيَّ مَعْمُولُ الْخَبَرِ الْعَامِلَ، وَلَا بَأْسَ، وَأَنْتُمْ أَجَزْتُمُوهُ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، قَالُوا: نَعَمْ، وَهَذِهِ يُتَوَسَّعُ فِيهَا مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهَا، فَهَمِ الَّذِينَ أَصْلَوْا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ.

إِذَنْ: عَادَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ إِلَى مَذْهَبِهِمْ، فَالْصَّوَابُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (كَانَ طَعَامُكَ زَيْنْدًا أَكَلًا) عَلَى أَنَّهُ فِي هَذَا الْمَثَالِ لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيرُ ضَمِيرِ الشَّانِ؛ لِأَنَّ (أَكَلًا) مَنْصُوبَةٌ، وَلَا يَصَحُّ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا، وَعَلَى هَذَا لَا تَصَحُّ الْجُمْلَةُ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا لـ (كَانَ) فَلَيْسَ عِنْدَنَا جُمْلَةٌ يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَهَا خَبْرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ، فَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً كَالْيَتِ الَّذِي ذُكِرَ.



١٥٤- وَقَدْ تَزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوِ كَ: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ)

الشرح

قوله: «قَدْ»: للتقليل؛ لأنها دَخَلَتْ على فعلٍ مُضارعٍ، وهذه قاعدة، أنها إذا دَخَلَتْ على الفعلِ المُضارعِ فهي للتقليل، ومنه قولهم: (قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ) لكنها تَرُدُّ أحياناً للتحقيق، وهي داخلةٌ على المضارع، مثلُ قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨] فهنا لا شك أنها للتحقيق، وليست للتقليل قطعاً، ولا للتردد.

و«كَانَ» نائبُ فاعلٍ مَرْفُوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«فِي حَشْوِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(تَزَادُ).

وقوله: «كَ» (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) الكافُ: حَرْفُ جَرٍّ، وَجُمْلَةٌ (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) مَجْرُورٌ بِالْكَافِ، وعلامةُ جَرِّهِ كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ على آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

والدَّلِيلُ على ما قُلْنَا مِنْ هَذَا الْإِعْرَابِ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ نَائِبَةٌ مَتَابَ الْمَفْرَدِ؛ إِذْ إِنَّ الْمَعْنَى: (كَهَذَا الْمَثَالِ).

أَمَّا إِعْرَابُ الْجُمْلَةِ تَفْصِيلاً:

ف«مَا» تَعَجُّبِيَّةٌ، وَهِيَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ.

و«كَانَ» فِعْلٌ زَائِدٌ، وَلَا نَقُولُ: إِنَّهَا لِلْمَاضِي؛ لِأَنَّهَا مَسْلُوبَةٌ الْمَعْنَى وَالزَّمَانِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ.

و«أَصَحَّ» فِعْلٌ تَعَجُّبٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الْمُسْتَثْنَاةِ عَمَّا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ وَجُوبًا، وَإِنَّمَا كَانَ مُسْتَتِرًا وَجُوبًا فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ؛ لِأَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ.

و«عِلْمٌ» مَفْعُولٌ (أَصَحَّ) مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ ظَاهِرَةٌ، وَ(عِلْمٌ) مُضَافٌ.

و«مَنْ» مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ مُضَافٍ إِلَيْهِ.

و«تَقَدَّمَ»: (تَقَدَّمَ) فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) يَعُودُ عَلَى (مَنْ) وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ تُرَادُّ (كَانَ) فِي حَشْوٍ» فَمِنْ خَصَائِصِ (كَانَ) مَا ذَكَرَهُ هُنَا حَيْثُ قَالَ: (وَقَدْ تُرَادُّ (كَانَ) فِي حَشْوٍ) يَعْنِي: تُرَادُّ (كَانَ) فَقَطْ مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا، وَبِهَذَا اللَّفْظِ فَقَطْ دُونَ تَصَرُّفَاتِهَا، أَيْ: لَا يُرَادُّ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا، وَلَا اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَإِنَّمَا تُرَادُّ بِهَذَا اللَّفْظِ (كَانَ) وَهَذِهِ هِيَ الْخَاصِيَّةُ الْأُولَى لَهَا.

وَقَدْ تُرَادُّ قَلِيلًا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ كَقَوْلِ أُمِّ عَقِيلٍ وَهِيَ تُرْقِصُ وَلَدَهَا الصَّغِيرَ، تَقُولُ:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدُنَيْلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالُ بَلِيلُ^(١)

(١) الرَّجَزُ لَأُمِّ عَقِيلٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ (١/٢٥٥)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ (٩/٢٢٥)، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ (٢٩٢/١)، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: (٢/٣٩).

قَوْلُهَا: (شَمَالٌ) هِيَ رِيحٌ بَارِدَةٌ، وَ(بَلِيلٌ) يَعْنِي: مَعَهَا نَدَى، فَيَزِدَادُ الْبَرْدُ فِيهَا.

فَقَوْلُهَا: (مَاجِدٌ) هُنَا بِالرَّفْعِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ (تَكُونُ) زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ زَائِدَةً لَكَانَ الصَّوَابُ (مَاجِدًا نَبِيلاً) وَ(أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(مَاجِدٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، فَهِيَ زِيدَتْ فِي حَشْوِ بَيْنِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ.

وَقَوْلُهُ: «تُرَادُّ فِي حَشْوٍ» حَشْوُ الشَّيْءِ: مَا كَانَ فِي بَاطِنِهِ، أَيْ: بَيْنَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلِهِ، كَحَشْوِ الْفِرَاشِ، فَهُوَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ.

وَهَذَا يَعْنِي: أَنَّهَا تُرَادُّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ، كَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ، وَالصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، وَالْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَبَيْنَ (مَا) وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

وَإِذَا زِيدَتْ بَيْنَ (مَا) وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مَقْيَسَةً، يَعْنِي: لَكَ أَنْ تَزِيدَهَا مِنْ نَفْسِكَ، كَمَا مَثَلٌ فِي قَوْلِهِ: (مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ) فـ(كَانَ) هُنَا زِيدَتْ بَيْنَ (مَا) التَّعَجُّبِ وَبَيْنَ فِعْلِ التَّعَجُّبِ، وَزِيادَتُهَا مَقْيَسَةٌ، وَعَلَى ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا أَحْسَنَ هَذَا النُّورُ!) فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ هَذَا النُّورُ!) وَإِذَا قُلْتَ: (مَا أَقْبَحَ الْجَهْلُ!) فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (مَا كَانَ أَقْبَحَ الْجَهْلُ!).

إِذَنْ (كَانَ) تُرَادُّ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ، إِلَّا أَنَّهَا تُرَادُّ فِي ذَلِكَ سَاعًا، مَا عَدَا زِيادَتَهَا بَيْنَ (مَا) التَّعَجُّبِ وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ، فَإِنَّهَا تُرَادُّ قِيَاسًا، وَمَعْنَى (قِيَاسًا) أَيْ: يَجُوزُ أَنْ تُنْشِئَ كَلَامًا مِنْ عِنْدِكَ وَتَزِيدَهَا.

وَعِلْمٌ مِنْ قَوْلِهِ: (قَدْ تُرَادُّ...) أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَثِيرًا؛ لِأَنَّ (قَدْ) هُنَا لِلتَّقْلِيلِ.

وهل من زيادتها قولك: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الْفَاضِلُ؟) الجواب: لا؛ لأنَّ (كَانَ) هنا عاملةٌ و(الْفَاضِلُ) خبرٌها، واسمُها ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ.

أما قولك: (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ كَانَ الْفَاضِلُ) فـ(كَانَ) هنا زائدةٌ، و(الْفَاضِلُ) صفةٌ لـ(زَيْدٍ).

وقوله: «مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ» هذا مثالٌ طَيِّبٌ، فعِلْمُ الْمُتَقَدِّمِينَ هُوَ الصَّحِيحُ، أَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ، فَمَا أَكْثَرَ الْحُشَوَ فِي عِلْمِهِمْ، وَعَدَمَ الْفَائِدَةِ! فَإِنَّكَ قَدْ تَقْرَأُ عَشْرَ صَفَحَاتٍ مِنْ كِتَابٍ، وَلَا تَسْتَفِيدُ، وَإِذَا اسْتَفَدْتَ، فَالْفَائِدَةُ قَلِيلَةٌ، لَكِنْ كُتِبَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَعِلْمُهُمْ أَصَحُّ وَأَنْفَعُ؛ وَلِهَذَا أَنَا أَنْصَحُ طَلِبَةَ الْعِلْمِ أَلَّا يَقْرَؤُوا فِي كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَمَا فِيهَا إِلَّا الزَّخْرَفَةُ وَالتَّنْبُوِيعُ وَالتَّبْوِيبُ، لَكِنَّ الْعِلْمَ الْمَكْنُوزَ تَجِدُهُ فِي كُتُبِ الْأَوَّلِينَ.

هذا مع ما في كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ انْحِرَافٍ، وَعَدَمِ ثِقَةِ بِالْمُؤَلِّفِ، وَمَعَ ذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي يَسِيرُ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَوَّلِينَ فِي أَسْلُوبِهِ وَفِي عَرْضِهِ لِلْمَعَانِي تَجِدُ أَنَّهُ أَنْفَعُ.

إِذَنْ: هَذَا الْبَيْتُ فِيهِ بَيَانُ حُكْمٍ مِنْ أَحْكَامِ (كَانَ) وَهُوَ أَنَّهَا تُزَادُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ، وَإِذَا زِيدَتْ فَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ، وَلَيْسَ لَهَا مَعْنَى؛ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهَذَا مِنْ خَصَائِصِهَا، فَإِذَا أَضْفَتْ هَذِهِ الْحَالَ إِلَى حَالَيْنِ سَابِقَتَيْنِ لـ(كَانَ) وَهِيَ تَامَّةٌ وَنَاقِصَةٌ، إِذَنْ: تَقُولُ: (كَانَ) تَرِدُ نَاقِصَةً تَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَتَامَةً تَكْتَفِي بِمَرْفُوعِهَا، وَزَائِدَةً لَا عَمَلَ لَهَا.



١٥٥- وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ

الشرح

قوله: «وَيَحْذِفُونَهَا»: (الواو) فيها تَعَوُّدٌ عَلَى الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمَ الَّذِينَ يَصُوغُونَ الْكَلَامَ، أَمَّا النَّحْوِيُّونَ فَإِنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ الصَّيَادِلَةِ يَنْظُرُونَ تَرَائِبَ الْكَلَامِ، لَكِنْ لَا يَحْكُمُونَ عَلَى الْعَرَبِ.

قوله: «وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ» أي: خَبَرَهَا.

قوله: «وَبَعْدَ (إِنْ)» أي: الشَّرْطِيَّةِ.

«وَلَوْ» أي: الشَّرْطِيَّةِ.

قوله: «بَعْدَ» ظَرْفُ مَكَانٍ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحُ آخِرِهِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِـ(اشْتَهَرَ) الْمُتَأَخِّرِ، وَ(بَعْدَ) مُضَافٌ.

و«إِنْ» مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«لَوْ» مَغْطُوفَةٌ عَلَى (إِنْ).

و«كَثِيرًا» صِفَةٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، وَعَامِلُهُ قَوْلُهُ: (اشْتَهَرَ) يَعْنِي: اشْتَهَرَ اشْتِهَارًا كَثِيرًا.

و«ذَا» مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ إِشَارَةٌ.

و«اشْتَهَرَ» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْجُمْلَةُ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

يقول رحمه الله: إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ يَحْذِفُونَ (كَانَ) وَاسْمَهَا، وَيُبْقُونَ خَبَرَهَا، وهذه هي الخاصية الثانية، وهذا على قسمين: كثير وقليل، أما الكثير فيكون (بَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ)) الشَّرْطِيَّتَيْنِ، ومنه قول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في حديث الوَاهِبَةِ نَفْسَهَا لِلرَّجُلِ الَّذِي خَطَبَهَا: «التَّمَسُّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»^(١) يعني: (وَلَوْ كَانَ الْمُتَمَسُّ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ).

ومنه أيضًا قول بعض الحكماء: «النَّاسُ يُجْزَوْنَ بِأَعْمَالِهِمْ: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ». أي: إِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُمْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ.

وقوله: «وَيَحْذِفُونَهَا» فيه إيهام؛ لَأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنََّّهُمْ يَحْذِفُونَ (كَانَ) وَحَدَهَا. وقوله: «وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ» ظاهره: أَنََّّهُمْ يُبْقُونَ الْخَبَرَ وَحَدَّهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلِأَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ (كَانَ) مَعَ اسْمِهَا، فَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى أَوَّلِ كَلَامِهِ وَهُوَ (وَيَحْذِفُونَهَا) فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَحْذُوفُ (كَانَ) فَقَطْ، وَيَبْقَى الْاسْمُ وَالْخَبَرُ، وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ: (وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ) قُلْتَ: يَحْذِفُونَهَا مَعَ اسْمِهَا، وَأَيُّهَا الْمُرَادُ؟ الْجَوَابُ: الثَّانِي، أَيْ: يَحْذِفُونَهَا مَعَ اسْمِهَا، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ: (وَيَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ)) كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ وَمَعْرُوفٍ أَنَّهَا تُحْذَفُ هِيَ وَاسْمُهَا.

وعلم من قوله: (يَحْذِفُونَهَا) أَنََّّهُمْ لَا يَحْذِفُونَ الْمُضَارِعَ، وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَلَوْ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] وَالتَّقْدِيرُ: (يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ)

(١) تقدّم تحريجه (ص: ٤٧١).

ف(كَانَ) هنا بلفظ المضارع حُذِفَتْ مع اسمِها، وبَقِيَ خبرُها في أفصح كلامٍ على وجه الأرض، وهو كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَيْسَتْ كَالأُولَى؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ﴿خَيْرًا﴾ مَفْعُولًا بِهِ.



١٥٦- وَيَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا اِزْتِكِبَ

كَمِثْلٍ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبَ)

الشرح

قوله: «يَعْدَ» ظَرْفُ مَكَانٍ، وهو مضافٌ.

و«أَنْ» مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

«تَعْوِيضُ» مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ.

و«مَا» مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ كَسْرَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ مَنَعَ مِنْ ظَهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

و«عَنْهَا» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ(اِزْتِكِبَ) وَجَمْلَةٌ (اِزْتِكِبَ) خَبَرُ (تَعْوِيضُ).

قوله: «كَمِثْلٍ» (الكَافُ) حَرْفُ جَرٍّ، وَ(مِثْلٍ) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِالكَافِ، وهو مضافٌ.

و«أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبَ» مضافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ، وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْكَسْرَةُ الْمُقَدَّرَةُ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهُورِهَا الْحِكَايَةُ.

يقول: كذلك أيضًا تُحَذَفُ (كَانَ) وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَلَكِنْ يُعَوِّضُ عَنْهَا بـ(مَا) مَعَ بَقَاءِ الْاسْمِ وَالْخَبَرِ، وَهَذِهِ الْخَاصِيَّةُ الثَّلَاثَةُ لـ(كَانَ).

والفرق بين هذه المسألة وبين المسألة التي قَبَلَهَا أَنَّهُمْ هُنَاكَ يَحْذِفُونَهَا مَعَ اسْمِهَا، أَمَّا هُنَا فَيَحْذِفُونَهَا وَحْدَهَا، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ يُعَوِّضُونَ عَنْهَا (مَا) وَيُثَبِّتُونَ الْخَبَرَ.

مثال ذلك: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) يقول النحويون: إِنَّ أَصْلَهَا: (اقْتَرِبْ لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا) فيكون بذلك تقديم العلة قبل المعلول، فـ(اقْتَرِبْ) يعني: اقْتَرِبْ مِنِّي، فَأَنَا أَوْدُ أَنْ تَكُونَ صَاحِبِي، لِمَاذَا؟ (لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا) فَمَاذَا صَنَعْنَا؟ قَالُوا: قَدَّمْنَا الْعِلَّةَ فَصَارَ: (لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرِبْ) وَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ كَالشَّرْطِ فِي تَرْتُّبِ جَزَائِهِ عَلَيْهِ حَسُنَ أَنْ يَقْتَرِنَ بِالْفَاءِ، فَصَارَ (لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) قَالُوا: حَدَفْنَا لَامَ الْعِلَّةِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) ثُمَّ حَدَفْنَا (كَانَ) فَلَمَّا حَدَفْنَاها فَصَلْنَا الضَّمِيرَ فِي: (كُنْتَ)؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ وَحْدَهُ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: (أَنْ أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فَأَتَيْنَا بِـ(مَا) عَوِضًا عَنْ (كَانَ) فَصَارَتْ: (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) ثُمَّ أَدْعَمْنَا (أَنْ) بِـ(مَا) فَصَارَتْ (أَمَّا) وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(١)

كَأَنَّهُ قَالَ: أَبَا خُرَاشَةَ فَخَرْتُ عَلَيَّ وَتَعَالَيْتَ عَلَيَّ، (لِأَنَّ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) وَأَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ نَفَرًا، فَقَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ، يَعْنِي: السِّنِينَ وَالْجَذَبَ.
عَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا تَظُنُّوا أَنَّ قَوْلَهُ: (إِنَّ قَوْمِي) هِيَ مُتَعَلِّقٌ (أَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ) بَلْ مُتَعَلِّقٌهَا بِمَحْذُوفٍ، أَي: فَخَرْتُ بِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ.

(١) البيت لعباس بن مرداس في ديوانه (ص: ١٢٨)، والكتاب لسيبويه (١/ ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٥).

والآن تحليلُ هذا التَّركيبِ إلى هذا التحليلِ البعيدِ ما أظنُّ - والله أعلمُ -
أنَّ الشَّاعِرَ أرادَهُ، لكنَّ هكذا قال النُّحَوِيُّونَ.

المهمُّ أنَّ الشَّاهِدَ فيه قوله: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) حيثُ حَذَفَ الشَّاعِرُ الفعلَ
(فَخَرَزْتَ) ثُمَّ اللَّامَ وَ(كَانَ) فبقي اسمُها المتَّصِلُ مُنفَصِلًا، وهو الضَّمِيرُ: (أَنْتَ)
ف(أَنْ) ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ اسْمٍ (كَانَ) المَحذُوفَةِ،
فهم يقولون: الإعرابُ إِنَّمَا هو عَلَى (أَنْ) فقط، والتَّاءُ: حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى الخِطَابِ،
أو عَلَى المُشْنَى، أو عَلَى الجَمْعِ، والعاملُ مَحذُوفٌ؛ لِأَنَّهُ انفَصَلَ، وَعَوَضًا عَنْ (كَانَ)
ب(مَا).

لكنَّ لو قال قائلٌ: لماذا لا نجعلُ (أَمَّا) شرطيةً في مثالِ ابنِ مالِكِ
- رحمه الله تعالى -: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ) بدليلِ ربطِ الجوابِ بالفاءِ، وكذلك في
الشَّاهِدِ؟

فالجوابُ أَنَّ الظَّاهِرَ لي: أَنَّ السَّبَبَ في أنَّهم لم يَحْمِلوها على ذلك: أَنَّهُ
لا يُمكنُ حَذْفُ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ مع (كَانَ) وعلى هذا التَّقْدِيرِ إِذَا جَعَلْنَا (أَمَّا)
تَفْصِيلِيَّةً أو شَرْطِيَّةً لَزِمَ أَنْ نَقُولَ: (أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ) وَكَأَنَّ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةَ
لا تُحَذَفُ؛ فَلِذَلِكَ عَدَلُوا عَنْ هَذَا، وَإِلَّا لو أَمَكَنَّ هَذَا لَكَانَ أَسْهَلُ.

على كُلِّ حالٍ: إِذَا كَانَ أَحَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ ذَهَبَ إِلَى أَنَّها شَرْطِيَّةٌ، فهِذَا أَحْسَنُ
بِلا شَكٍّ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْ هَذِهِ العَمَلِيَّاتِ الأَرْبَعِ، والمهمُّ أَنَّ هَذِهِ عَمَلِيَّةٌ سَهْلَةٌ
(أَمَّا أَنْ كُنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ) والمُقَابِلُ وَ(أَمَّا أَنْ لَمْ تَكُنْ بَرًّا فَلَا تَقْتَرِبْ) وتكون
الفاءُ هُنَا واقِعَةً فِي جَوَابِ الشَّرْطِ.

أَمَّا عند الذين يقولون: إِنَّهَا مُعَوَّضَةٌ عَنْ (كَانَ) فيقولون: الفاءُ جاءتْ هنا لأنَّ العِلَّةَ تُشْبِهُ الشَّرْطَ، فَلَمَّا أَشْبَهَتِ الْعِلَّةُ الشَّرْطَ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي جَوَابِهَا الْفَاءُ، وَهَذِهِ أَيْضًا عِلَّةٌ تُضْعِفُ التَّقْدِيرَ الَّذِي ذَكَرُوهُ، وَهُوَ أَنَّ (مَا) عِوَضٌ عَنْ (كَانَ).



١٥٧- وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ (كَانَ) مُنْجَزِمٌ تُحَذَفُ نُونُ، وَهُوَ حَذَفُ مَا التَزِمَ

الشرح

قوله: «مِنْ مُضَارِعٍ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تُحَذَفُ).

قوله: «لِكَانَ» اللامُ حَرْفُ جَرٍّ، و (كَانَ) اسْمٌ مَجْرُورٌ بِاللَامِ لِقَصْدِ لَفْظِهِ، والمعنى: وَمِنْ مُضَارِعٍ لِهَذَا اللَّفْظِ.

قوله: «مُنْجَزِمٌ» صِفَةٌ لـ (مُضَارِعٍ) لَكِنَّهُ لَمْ يُحَرِّكْ بِالْكَسْرِ مِنْ أَجْلِ اسْتِقَامَةِ الْبَيْتِ، وَأَصْلُهَا: (وَمِنْ مُضَارِعٍ مُنْجَزِمٍ لِكَانَ تُحَذَفُ نُونُ).

وهذه هي الخاصيةُ الرَّابِعَةُ لـ (كَانَ) وهي جَوَازُ حَذْفِ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ.

ولَمَّا كَانَ قَوْلُهُ: (تُحَذَفُ نُونُ) يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ، اسْتَدْرَكَ فَقَالَ: (وَهُوَ حَذَفُ مَا التَزِمَ).

و«هُوَ» مُبْتَدَأٌ.

و«حَذَفُ» خَبَرُهُ.

و«مَا» نَافِيَةٌ.

و«التَزِمَ» فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَي: هَذَا الْحَذَفُ لَمْ يُلْتَزَمْ، لَكِنَّهُ مَوْجُودٌ.

وقوله: «مِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ» خرج به (كَانَ) التي بلفظ الماضي، وخرج به (كُنْ) الذي بلفظ الأمر، فلا يجوزُ أَنْ أقولَ مثلاً: (كُ زَيْدًا) وأعني: (كُنْ زَيْدًا) وبقي المضارعُ الذي أشار إليه ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ.

اشترطَ ابنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يكونَ مجزومًا، فلا تُحذفُ نونُ المرفوع، ولو بلفظِ المضارع، ويُسْتَرَطُ أيضًا أَلَّا يليها ساكنٌ، فإنَّ وِليها ساكنٌ لم تُحذفْ، بل لا بُدَّ أَنْ يليها مُتَحَرِّكٌ، مثالُ ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠] فقال: ﴿لَمْ يَكُ﴾ وقال زكريَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَاؤِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤] وقالت مريمُ: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] فلَمَّا جاءَ القرآنُ بحذفِ النونِ وإبقائها عُلِمَ أَنَّ حَذْفَهَا ليس بواجبٍ، ولكنَّهُ جائزٌ.

فإنَّ قال قائلٌ: وهل هو جائزٌ مع ترجيحِ أو على السَّواء؟ الظَّاهرُ أَنَّهُ جائزٌ على السَّواء، وأَنَّهُ لا يَتَرَجَّحُ الحذفُ على الإبقاء، ولا الإبقاء على الحذفِ. فصارتِ الآنَ إذا لم تكنْ مجزومةً لا تُحذفُ نونُها، فلا يُقالُ في قولك: (يكونُ زَيْدٌ قَانِتًا) (يَكُ زَيْدٌ قَانِتًا)؛ لأنَّها غيرُ مجزومة.

واشترَطْنَا أَلَّا يليها ساكنٌ، فإنَّ وِليها ساكنٌ لم تُحذفْ، مثل قولهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ [البينة: ١] فلو كان في غيرِ القرآن، وقال قائلٌ: (لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا) فَإِنَّهُ لا يجوزُ؛ لأنَّه وِليها ساكنٌ، وفي هذا الشَّرْطُ خلافٌ، ومنهم مَنْ أجازَهُ، وقال: إِنَّهُ يجوزُ أَنْ تقولَ: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَانِتًا).

وكذلك إذا وِليَ النونَ ضميرٌ نصبٍ متَّصلٌ، فإنَّ النونَ لا تُحذفُ، وذلك

مثل قول الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي ابْنِ صَيَّادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ»^(١).

قوله: «مُنْجَزِمٌ» هل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْجَزْمُ بِ(لَمْ) أَوْ بِ(لَمْ) وَغَيْرَهَا؟

الجواب: لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْجَزْمُ بِ(لَمْ) بَلْ يَكُونُ بِ(لَمْ) وَبِ(لَا) وَبِ(إِنْ) تَقُولُ مَثَلًا: (إِنْ يَكُنْ زَيْدٌ قَاتِلًا حَصَلَ كَذَا وَكَذَا) وَتَقُولُ: (إِنْ يَكُ زَيْدٌ قَاتِلًا حَصَلَ كَذَا وَكَذَا).

وكَذَلِكَ أَيْضًا بِ(لَا) النَّاهِيَّةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (لَا تَكُنْ مُهْمِلًا) يَجُوزُ، وَ(لَا تَكُ مُهْمِلًا) بِحَذْفِ النُّونِ؛ لِأَنَّهَا تَجْزِئُ بِ(لَا) فَلَا فَرْقَ بَيْنَ (لَمْ) وَغَيْرِهَا.

لَكِنْ لَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الْعِلَّةُ فِي حَذْفِ هَذِهِ النُّونِ؟

قُلْنَا: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ التَّخْفِيفُ، بِمَعْنَى أَنَّهَا تُحَذَفُ تَخْفِيفًا.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصَلَّى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام، رقم (١٣٥٤)، ومسلم: كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد، رقم (٢٩٣٠).

فصل

في (ما) و(لا) و(لات) و(إن) المشبهات بـ(ليس)

لما كانت هذه الأدوات - المشبهات بـ(ليس) - حروفاً، و(كَانَ) وأخواتها أفعالاً، بدأ بالأفعال؛ لأنَّ الفعل أشرفُ من الحرف؛ إذ إنَّ الفعل هو الأصلُ في العمل، والفعل يدلُّ على معنى في نفسه، والحرف لا يدلُّ إلا على معنى في غيره، فلهذا قدَّم رَحِمَهُ اللهُ النَّوَاسِخَ الفَعْلِيَّةَ على النَّوَاسِخِ الحَرْفِيَّةِ، وهي أَرْبَعُ أدواتٍ: (ما) و(لا) و(لات) و(إن) وكلُّ واحدةٍ تَخْتَلِفُ عن الأخرى في شَرْطِهَا.

لكن لماذا قال المؤلف: (المُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ) أو قال: (إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا) ولم يقل: (إِعْمَالُ كَانَ) مع أنَّ (كَانَ) هي الأصل؟

والجوابُ على هذا أنْ نقولَ: إنَّ هذه الحروفَ أَشَبَّهَتْ (لَيْسَ) في النَّفْيِ بخلاف (كَانَ)؛ لأنَّ (كَانَ) للإثباتِ؛ فلهذا قال: (المُشَبَّهَاتُ بِلَيْسَ) إشارةً إلى أنَّ هذه الحروفَ أُلْحِقَتْ بـ(لَيْسَ) لِمُشَارَكَتِهَا إِيَّاهَا في النَّفْيِ.

١٥٨- إِعْمَالَ (لَيْسَ) أَعْمَلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ)

مَعَ بَقَا النَّفْيِ، وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

الشرح

قوله: «إِعْمَالَ» مصدرٌ مُبَيَّنٌ للنَّوعِ، وعاملُهُ (أَعْمَلْتُ) وهو مُضَافٌ إِلَى (لَيْسَ).

وقوله: «أَعْمَلْتُ» (أَعْمَلَ) فِعْلٌ مَبْنِيٌّ لَهَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ.

و«مَا» نَائِبٌ فاعِلٍ لـ (أَعْمَلَ) وتقديرُ الكلامِ على التَّرتِيبِ الأَصْلِيِّ: (أَعْمَلْتُ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ) لَكِنْ مَنْ الذي أَعْمَلَهَا هذا الإِعْمَالُ؟

الجوابُ: الذي أَعْمَلَهَا العَرَبُ، وابنُ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يَصْنَعْ هذا الفِعْلَ صِيغَةً المُجْمَعِ عَلَيْهِ، بَلْ قَالَ: (أَعْمَلْتُ) يَعْنِي: أَعْمَلَهَا نَاسٌ، فَمَنْ الذين أَعْمَلُوهَا؟ أَعْمَلَهَا الحِجَازِيُّونَ دُونَ التَّمِيمِيِّينَ، فَالتَّمِيمِيُّونَ أَهْمَلُوهَا؛ لِأَنَّ الأَصْلَ عِنْدَهُمْ أَنَّ الحُرُوفَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا مَا كَانَ خَاصًّا، فَلَا يَعْمَلُ إِلَّا الحَرْفُ المُخْتَصُّ؛ وَلِهَذَا (هَلْ) حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ لَا يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ، لَكِنْ (إِلَى) (وَمِنْ) (وَعَلَى) (وَلَمْ) (وَأِنْ) الشَّرْطِيَّةُ تَعْمَلُ؛ لِأَنَّ (لَمْ) (وَأِنْ) الشَّرْطِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بِالأَفْعَالِ، (وَعَلَى) (وَأِنْ) مُخْتَصَّةٌ بِالأَسْمَاءِ، فَالقَاعِدَةُ أَنَّ الحَرْفَ إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ لَا يَعْمَلُ، وَهَذِهِ القَاعِدَةُ أَغْلَبِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ مُطَرَّدَةً فِي كُلِّ حَالٍ.

إِذْنِ: الَّذِينَ أَعْمَلُوا (مَا) إِعْمَالٍ (لَيْسَ) هُمُ الْحَاجِزُونَ، وَبُلَغَتْهُمْ جَاءَ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١] وَكَانَ بَنُو تَمِيمٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَّدَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ يَقْرَءُونَ (مَا هَذَا بَشَرًا) أَمَّا بَعْدَ تَوْحِيدِهِ فَيَجِبُ أَنْ يُقْرَأَ بِهَا وَحْدَهُ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال الشاعر:

وَمُهَفِّهِفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: انْتَسِبَ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبَّ حَرَامٌ^(١)

إِلَى أَيِّ قَبِيلَةٍ يَنْتَمِي هَذَا الْحَبِيبُ؟

الْجَوَابُ: إِلَى تَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (مَا قَتَلَ الْمُحِبَّ حَرَامٌ) وَهَذِهِ اللَّغَةُ خَاصَّةٌ بِتَمِيمٍ، وَلَوْ كَانَ حَاجِزِيًّا لَقَالَ: (مَا قَتَلَ الْمُحِبَّ حَرَامًا).

لَكِنْ يُشْتَرَطُ لِإِعْمَالِ (مَا) عَمَلٌ (لَيْسَ) شَرْطٌ:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُقَرَّنَةٍ بِـ(إِنْ)؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (دُونَ إِنْ) فَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِـ(إِنْ) لَمْ تَعْمَلْ، وَالْمَرَادُ بِـ(إِنْ) هُنَا (إِنْ) الزَّائِدَةُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: (مَا زَيْدٌ قَاتِلًا) فَهَذَا صَحِيحٌ، وَلَوْ قُلْتَ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَاتِلًا) فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا اقْتَرَنْتَ بِهَا (إِنْ) الزَّائِدَةَ، وَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِهَا (إِنْ) الزَّائِدَةُ بَطَلَ عَمَلُهَا؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (دُونَ إِنْ).

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) الْبَيْتُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ الْقَاتِلِ، وَهُوَ فِي الْإِحَاطَةِ فِي أَخْبَارِ غِرْنَاطَةَ، لِلْسَّانِ الدِّينِ بْنِ الْخَطِيبِ (١٣٨/٢)، وَنَفَحَ الطَّيِّبُ مِنْ غَصَنِ الْأَنْدَلُسِ الرُّطِيبَ، لَشَهَابِ الدِّينِ التَّلْمَسَانِيِّ (٥/٢٢٧).

بَنِي غَدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَزَفُ^(١)
هل هذا مدح أم هجاء؟

الجواب: هجاء، فالْحَزَفُ مِنَ الطِّينِ، وَالذَّهَبُ مَعْرُوفٌ، وَالصَّرِيفُ: الْفِضَّةُ،
فَيَقُولُ: أَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ أَصْلٌ، فَمَعْدِنُكُمْ رَدِيءٌ، فَهُوَ مِنَ الْحَزَفِ، وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ
يُبَيِّنَ أَنَّ أَصْلَ بَنِي آدَمَ مِنْ طِينٍ.

وَالشَّاهِدُ أَنَّ الشَّاعِرَ هُنَا لَمْ يُعْمَلْ (مَا)؛ لِأَنَّهَا اقْتَرَنْتْ بِ(إِنْ) الزَّائِدَةِ.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ يَبْقَى النَّفْيُ؛ وَلِذَا قَالَ: (مَعَ بَقَا النَّفْيِ) (مَعَ) ظَرَفَ مَكَانٍ
مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَرَبَّمَا قِيلَ فِيهِ: (مَعَ) لَكِنَّهُ قَلِيلٌ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلَ فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلِ

فَيَجُوزُ (مَعَ) وَ(مَعَ) لَكِنْ هُنَا لَا يَجُوزُ (مَعَ)؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ يَنْكَسِرُ، فَيُقَالُ:
(مَعَ).

وَقَوْلُهُ: «بَقَا» أَصْلُهَا: (بَقَاءٌ) بِالْهَمْزَةِ، لَكِنْ حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِاسْتِقَامَةِ مِيزَانِ
النَّظْمِ.

إِذِنْ: الشَّرْطُ أَنْ يَبْقَى النَّفْيُ، فَإِنْ انْتَقَضَ النَّفْيُ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ، مِثَالُهُ: (مَا زَيْدٌ
إِلَّا قَاتِمٌ) فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَاتِمًا)؛ لِأَنَّ النَّفْيَ انْتَقَضَ، وَابْنُ مَالِكٍ
يَقُولُ: (مَعَ بَقَا النَّفْيِ) وَقِيلَ: تَعْمَلُ، وَإِنْ انْتَقَضَ النَّفْيُ، تَقُولُ: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَاتِمًا)

(١) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ١١٩)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤١)، والجنى الداني (ص: ٣٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤).

لكنَّ هذا القولُ ضعيفٌ؛ لأنَّ القرآنَ يدلُّ على أنَّه إذا انتَقَضَ نَفْيُهَا بَطَلَ عَمَلُهَا، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] فَرَفَعَ ﴿بَشَرٌ﴾؛ لأنَّ النَّفْيَ انتَقَضَ بـ(إِلَّا) وعلى هذا كيف نُعَرِّبُ: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ﴾؟ نقولُ: ﴿مَا﴾ نافيةٌ مُلغاةٌ، و﴿هَذَا﴾: مُبْتَدَأٌ، و﴿إِلَّا﴾: أداةٌ حَصْرٍ، و﴿بَشَرٌ﴾: خبرُ المَبْتَدَأِ.

وهل يصحُّ أن نقولَ: (ما ما زيدٌ قائمٌ) أو نقولَ: (ما ما زيدٌ قائمًا)؟

نقولُ: في هذا تفصيلٌ: إذا كانت (ما) الأولى نافيةً، و(ما) الثانية نافيةً، فهنا يَتَعَيَّنُ الرَّفْعُ؛ لأنَّ النَّفْيَ انتَقَضَ، كيف انتَقَضَ؟ لأنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ، فقولُك: (ما ما زيدٌ قائمٌ) يعني: ليس الأمرُ انتفاءً قيامٍ (زيدٌ) وإنَّ جَعَلْنَا (ما) الثانيةَ توكيدًا للأولى غيرَ مُسْتَقِلَّةٍ عَمِلَتْ؛ لأنَّ النَّفْيَ باقٍ، بل أَكَّدَ، كما لو قلتَ: (ما زيدٌ قائمًا ما زيدٌ قائمًا) هنا كَرَّرْتَ الجُمْلَةَ كُلَّهَا، فإذا كَرَّرْتَ (ما) وَخَدَّهَا فهو توكيدٌ.

ولكن هل إذا عَبَّرْتَ ابتداءً فقلتَ: (ما ما زيدٌ قائمًا) فهل هذا صحيحٌ؟

نقولُ: لا، هذا خلافُ الأصلِ؛ لأنَّ الأصلَ في الكلامِ التَّأْسِيسُ لا التَّوَكِيدُ، وإذا كان الأصلُ في الكلامِ التَّأْسِيسَ صارَ النَّفْيُ هنا مَنفِيًّا فَيَنْتَقِضُ، لكن لو فَرَضَ أَنَّ (ما ما زيدٌ قائمًا) وَجِدَ في لُغَةِ الْعَرَبِ بالنَّصِّ؟ فنقولُ: أرادَ المتكلمُ أن (ما) الثانيةَ توكيدٌ.

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ: التَّرْتِيبُ بين الاسمِ والخبرِ؛ ولذا قال: (وَتَرْتِيبُ رُكْنٍ) يعني: ومع تَرْتِيبٍ، يعني: أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا على اسمِهَا، بل ولا عليها أيضًا، فلا بُدَّ أن يقعَ الاسمُ ثُمَّ الخبرُ، فلو قلتَ: (ما قائمًا زيدٌ) فالحُكْمُ أَنَّهُ خَطَأٌ،

فيجبُ أن أقول: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ) ولو قُلْتُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ) فهذا صحيح، لكن هل هي مُلغَاةٌ أو عاملةٌ؟ الجواب: هي مُلغَاةٌ؛ لأنَّ ابنَ مالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ يَشْتَرِطُ التَّرتِيبَ، فإذا قُلْتُ: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ) فهنا قَدِّمْتَ الخبرَ، فتقولُ: (زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، ولا تقولُ: (زَيْدٌ) اسمٌ (مَا)؛ لأنَّ التَّرتِيبَ اِخْتَلَفَ.



١٥٩- وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَـ (مَا) بِـ أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

الشرح

قوله: «سَبَقَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وعَامِلُهُ قَوْلُهُ: (أَجَازَ).

و«الْعُلَمَاءُ» فاعِلٌ، والتَّقديرُ في التَّرتيبِ: وأَجَازَ العلماءُ سَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ.

قوله: «وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ... أَجَازَ الْعُلَمَاءُ» هذا هو الشَّرْطُ الرَّابِعُ: وهو أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا، وعلى ذلك لا يَصَحُّ أَنْ تَنْصِبَ (أَكَلٌ) فِي قَوْلِكَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكَلُ) فلا يُقَالُ: (أَكَلًا) بِالنَّصْبِ، أمَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرورًا، فيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ.

مثال الجارِّ والمَجْرورِ: (مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَاتِمًا) أَوْ (مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ سَاكِنًا) فهنا تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ، ومثْلُ ذَلِكَ مَا مَثَّلَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ، حَيْثُ أَتَى بِمِثَالٍ يُحَدِّدُ مَرَادَهُ، فَقَالَ: (كَمَا بِـ أَنْتَ مَعْنِيًّا) فَالَّذِي تَقَدَّمَ الْآنَ هُوَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ (مَا) نَافِيَةٌ.

«وَبِـ» جَارٌ وَمَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ (مَعْنِيًّا) وَالتَّرتيبُ الْأَصْلِيُّ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ: (مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِـ) فَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ.

مثال لتَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ ظَرْفًا: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا) فَـ (عِنْدَ) ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ

بـ (مُقيماً) فيجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَيْرِ عَلَى الْاسْمِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَيْرُ عَلَى الْاسْمِ.

وهذا عجيب! فَرَعُهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وهو لَا يَجُوزُ، وهذا خلافُ الأصل، والواقعُ أَنَّهُ إِذَا جَازَ تَقَدُّمُ الْفَرْعِ جَازَ تَقَدُّمُ الْأَصْلِ، لكن يقولون: إِنَّهُ مُغْتَفَرٌ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا، وهذا مُنْتَقَضٌ أَيْضًا فِي قَوْلِنَا: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ) حيث قالوا: لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ (عِنْدَ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ: (وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ) أَنَّهُ لَوْ سَبَقَ مَعْمُولُ الْخَيْرِ، وَلَيْسَ بِظَرْفٍ، وَلَا جَارٌّ وَمَجْرُورٍ، فَإِنَّهُ لَا يَصَحُّ، فَلَوْ قُلْتَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِلًا) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا أَهْمَلْتَهَا، فَقُلْتَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِلٌ) فَلَا بَأْسَ، لكن إِذَا كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَيْرِ مَعَ بَقَاءِ الْعَمَلِ، وهو ليس بظرفٍ، وَلَا جَارٌّ وَمَجْرُورٍ، فهذا مَمْنُوعٌ.

قَوْلُهُ: «أَجَازَ الْعُلَمَاءُ» ظَاهِرُهُ الْإِجْمَاعُ، وَلَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا خِلَافٌ أَيْضًا، فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِلًا) وَاسْتَدَلَّ بِالْقِيَاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا جَازَ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ جَازَ تَقْدِيمُ الْعَامِلِ، وَأَنْتُمْ أَتَيْتُمُ النَّحْوِيَّيْنَ اسْتَدْلَلْتُمْ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ خَيْرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا بِتَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْخَيْرِ عَلَيْهَا، كَمَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسٌ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وَقُلْنَا: إِنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ، فَتَقُولُ هُنَا أَيْضًا: تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَيْرِ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ؛ لِأَنَّهُ مَعْمُولُهُ وَفَرَعُهُ؛ وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ الْجَوَازُ، وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُولَ: (مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا) وَأَنْ تَقُولَ: (مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ أَكِلًا) فَكِلَاهُمَا جَائِزٌ.

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ: هل يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى (مَا) فَأَقُولُ: (قَاتِمًا مَا زَيْدٌ)؟
الجواب: لا؛ لَأَنَّهُ سَبَقَ لَنَا أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ فِي (كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَذَلِكَ سَبَقُ خَبَرِ (مَا) النَّافِيَةِ فَجِئَ بِهَا مَثَلُوهَ لَا تَالِيَهُ

هذا مع أَنَّ الْعَامِلَ فِعْلٌ، وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ الْعَامِلِ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ
الْعَامِلُ حَرْفًا؟! وَهَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَهَا صُورٌ:

الصُّورَةُ الْأُولَى: (مَا زَيْدٌ أَكَلَا طَعَامَكَ) فَصَحِيحٌ قَوْلًا وَاحِدًا.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: (مَا زَيْدٌ طَعَامَكَ أَكَلَا) يَجُوزُ وَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ لَمْ يَتَقَدَّمَ
عَلَى الْأِسْمِ الْآنَ، بَلْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ عَلَى الْخَبَرِ، يَعْنِي: صَارَ مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْأِسْمِ
وَالْخَبَرِ.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَا) هَذَا عَلَى قَوْلَيْنِ، وَكَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ
يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ.

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ: (طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلَا) وَهَذَا لَا يَصَحُّ قَوْلًا وَاحِدًا.

الصُّورَةُ الْخَامِسَةُ: (مَا أَكَلَا طَعَامَكَ زَيْدٌ) فِيهِ خِلَافٌ، وَعِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ
لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: (وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ).

الصُّورَةُ السَّادِسَةُ: (مَا طَعَامَكَ أَكَلَا زَيْدٌ) فِيهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ.

إِذَنْ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا طَعَامَكَ أَكَلَا زَيْدٌ) وَلَا (مَا أَكَلَا طَعَامَكَ زَيْدٌ)؛
لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّرْتِيبِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَالْخَبَرِ، وَفِيهِ خِلَافٌ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ خِلَافٌ،

فَالصَّحِيحُ التَّسْهِيلُ، فَمَا خَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَحَدَ أُيَسَّرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ
إِثْمًا^(١) وهذا ليس قُرْآنًا، فلا إثم.



(١) متفق عليه: رواه البخاري في كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ برقم (٣٥٦٠)، ومسلم في كتاب الفضائل، باب مبادئه للأئمة برقم (٢٣٢٧)، كلاهما عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

١٦٠- وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنَّ) أَوْ بِـ(بَل)

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِـ(مَا) الزَّمْ حَيْثُ حَلَّ

الشرح

قوله: «رَفَعَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، والعاملُ فيه: (الزَّم).

و«رَفَعَ» مُضَافٌ.

و«مَعْطُوفٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَبِـ(لَكِنَّ) أَوْ بِـ(بَل) «مُتَعَلِّقَانِ بِـ(مَعْطُوفٍ).

قوله: «مِنْ بَعْدِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ(رَفَعَ).

و«مَنْصُوبٍ» مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«بِمَا» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ(مَنْصُوبٍ).

و«الزَّم» فَعْلٌ أَمْرٌ، وفاعله مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

«حَيْثُ» ظَرْفٌ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

و«حَلَّ» فَعْلٌ مَاضٍ، وفاعله مُسْتَتِرٌ، و(حَيْثُ) مُضَافٌ، والجملة مُضَافٌ

إِلَيْهِ.

ومعنى البيت: الزَّم رَفَعَ مَعْطُوفٍ بِـ(لَكِنَّ) أَوْ بِـ(بَل) إِذَا جَاءَتْ بَعْدَ

مَنْصُوبٍ بِـ(مَا).

وقوله: «حَيْثُ حَلَّ» يعني: في أيِّ أسلوبٍ، وفي أيِّ صيغةٍ كان فلا بُدَّ من الرفعِ.

معلومٌ أنَّ (بَل) من حُرُوفِ العطفِ، والمعطوفُ يَتَّبِعُ المَعطُوفَ عليه، تقولُ مثلاً: (مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو) وتقولُ: (مَا رَأَيْتُ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا) وتقولُ: (مَا مَرَزْتُ زَيْدَ بَلْ عَمْرُو) فما بعدها تابعٌ لما قبلها، أمَّا هنا فيجبُ رَفْعُ المَعطُوفِ إذا جاءت -ومثلها (لَكِنْ) - بعدَ خَيْرٍ (مَا).

مثال ذلك: (مَا زَيْدٌ قَاتِمًا بَلْ قَاعِدٌ) ولا يصحُّ أن تقولَ: (بَلْ قَاعِدًا)؛ لأنَّ النَّفْيَ انتَقَضَ، فإنَّكَ إذا قُلْتَ: (مَا زَيْدٌ قَاتِمًا) نَفَيْتَ قِيَامَهُ، و(بَلْ قَاعِدٌ) أَثَبَّتَ قَعُودَهُ، فانتَقَضَ النَّفْيُ، فَوَجَبَ الرَّفْعُ على أَنَّهُ خَيْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (بَلْ هُوَ قَاعِدٌ).

وكذلك (لَكِنْ) تقولُ: (مَا زَيْدٌ قَاتِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ) ولا يجوزُ أن تقولَ: (لَكِنْ قَاعِدًا) لما ذَكَرْنَا؛ لأنَّ النَّفْيَ العامَّ انتَقَضَ في المَعطُوفِ، ومن شُرُوطِ عَمَلِهَا أَلَّا يَتَنَقَّضَ النَّفْيُ، فـ(مَا) لا تَعْمَلُ إذا كان الشَّيْءُ مُثْبَتًا؛ لأنَّ من شُرُوطِهَا (مَعَ بَقَا النَّفْيِ) فَلَمَّا كان هذا الذي بعد (بَل) وبعد (لَكِنْ) مُثْبَتًا لم يصحَّ تَسْلُطُ (مَا) عليه، فحينئذٍ لم تَعْمَلْ فيه شيئًا، إِذَنْ: وَجَبَ الرَّفْعُ، وكيف نُعَرِّبُ (لَكِنْ قَاعِدٌ)؟ نقولُ: (قَاعِدٌ) خَيْرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، والتَّقْدِيرُ: (لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ).

فإنَّ عَطَفْتَ بغيرِ (لَكِنْ أَوْ بَل) فَإِنَّهُ يَبْقَى مَنْصُوبًا^(١) تقولُ: (مَا زَيْدٌ قَاتِمًا وَلَا قَاعِدًا)؛ لأنَّ النَّفْيَ باقٍ، وتقولُ: (مَا زَيْدٌ أَكِيلًا وَلَا شَارِبًا)؛ لأنَّ النَّفْيَ باقٍ.

(١) وهو المختارُ عطفًا على خبر (مَا)، وإلَّا فإنه يجوزُ أيضًا الرَّفْعُ على أَنَّهُ خَيْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

وجميع حُرُوفِ العطفِ كالوَاوِ، أي: إِنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ بِالوَاوِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ
 الحُرُوفِ - ما عدا (بَلْ وَلَكِنْ) - فَإِنَّ المَعْطُوفَ يَكُونُ مَنْصُوبًا، وَأَمَّا بـ(لَكِنْ)
 أَوْ بـ(بَلْ) فَإِنَّ المَعْطُوفَ يَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، وَوَجْهُ ذَلِكَ
 أَنَّ النَّفْيَ انْتَقَضَ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (لَكِنْ) أَوْ (بَلْ) مُخَالِفٌ لِمَا قَبْلَهَا فِي كَوْنِهِ لِلإِيجَابِ
 وَالْإِثْبَاتِ.



١٦١- وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرَ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ

الشرح

قوله: «بَعْدَ» ظَرْفٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى (مَا).

و«لَيْسَ» مَعْطُوفَةٌ عَلَى (مَا) يَعْنِي: بَعْدَ (مَا) وَبَعْدَ (لَيْسَ) وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بـ(جَرَّ).

و«جَرَّ» فِعْلٌ مَاضٍ.

و«الْبَاءُ» فاعِلٌ حُذِفَتْ مِنْهَا الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، أَوْ مِنْ أَجْلِ مُرَاعَاةِ وَزْنِ الشَّطْرِ.

و«الْخَبَرُ» مَفْعُولٌ بِهِ لـ(جَرَّ).

قوله: «وَبَعْدَ لَا» يَعْنِي: (لَا) النَّافِيَّةُ.

«وَنَفْيِ كَانَ» يَعْنِي: (كَانَ) الْمُنْفِيَّةُ.

و«قَدْ يُجَرُّ» أَي: قَدْ يُجَرُّ بِالْبَاءِ، وَتَرْتِيبُ الْبَيْتِ: وَجَرَّتِ الْبَاءُ الْخَبَرَ بَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) وَهَذِهِ أَيْضًا مَسْأَلَةٌ ثَانِيَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْعَطْفِ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّهُ وَرَدَ جَرُّ الْبَاءِ لِلْخَبَرِ، إِذَا كَانَ خَبَرًا لـ(مَا) أَوْ خَبَرًا لـ(لَيْسَ) وَهُوَ كَثِيرٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ خَبَرًا لـ(لَا) أَوْ خَبَرًا لـ(كَانَ) الْمُنْفِيَّةِ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ تَدْخُلُ الْبَاءُ عَلَى الْخَبَرِ، وَتَجَرُّهُ لَفْظًا لَا مَحَلًّا، تَقُولُ: (مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ) فَهِيَ تَقُولُ: (بِقَائِمٍ) وَلَا تَقُولُ: (بِقَائِمًا)؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ مَنْصُوبٌ، بَلْ تَقُولُ:

لأنَّ العاملَ - وهو الباءُ - عاملٌ ظاهرٌ، فيجبُ أنْ يعملَ في مَدْخُولِهِ ظاهراً، بخلافِ الخيرِ، فليسَ عاملُهُ ظاهراً.

أمَّا هذا لَمَّا كانَ العاملُ ظاهراً، وَجَبَ أنْ يُؤَثَّرَ في مَدْخُولِهِ، أو في مَعْمُولِهِ ظاهراً؛ ولهذا نقولُ: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ بحسبِ هذا العاملِ الذي دَخَلَ عليه ظاهراً، وعلى ذلك نقولُ: (مَا) نافيةٌ تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) و(زَيْدٌ) اسمُها، و(الْبَاءُ) حرفٌ جرٌّ زائدٌ، و(قَائِمٌ) خبرٌ (مَا) منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ.

مثالٌ دُخُولُهَا على (مَا) - وهو كثيرٌ - قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] فـ﴿مَا﴾ هنا حجازيةٌ تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) لتوفّرِ الشُّروطِ، فالترتيبُ موجودٌ، و﴿اللَّهُ﴾ اسمُها، و﴿بَغَفِيلٍ﴾ خبرُها، والنفيُّ باقٍ، ولأنَّه لم يُفصَلْ بينها وبين اسمِها بمَعْمُولِ الخيرِ، ولا زيدٌ بعدها (إِنْ) إِذَنْ ﴿مَا﴾ حِجَازِيَّةٌ تَرْفَعُ الْمُبتَدَأَ، وتَنْصِبُ الخبرَ، ﴿اللَّهُ﴾ اسمُها مَرْفُوعٌ، وعلامةُ الرَّفْعِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ، ﴿بَغَفِيلٍ﴾ (الْبَاءُ) حَرْفٌ جَرٌّ زائدٌ إعراباً لا معنى، فله فائدةٌ في المعنى وهي التَّوكِيدُ، و(غَافِلٌ) خبرٌ ﴿مَا﴾ منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ، ولولا (الْبَاءُ) لكانَ الكلامُ (وَمَا اللَّهُ غَافِلاً عَمَّا تَعْمَلُونَ).

ومثالٌ دُخُولُهَا على (لَيْسَ) وهو أيضاً كثيرٌ، مثاله: قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ [التين: ٨] وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ [الزمر: ٣٧] فالهَمْزَةُ للاستِفْهَامِ التَّقْرِيرِيِّ، و﴿لَيْسَ﴾ فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الاسمَ وَيَنْصِبُ الخبرَ، والاسمُ الكَرِيمُ ﴿اللَّهُ﴾ اسمُ (لَيْسَ) و(الْبَاءُ) حَرْفٌ جَرٌّ زائدٌ لَفْظاً لا معنى،

و﴿عَزِير﴾: خبرُ (لَيْسَ) منصوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ مُقلَّدةٌ على آخره، منعٌ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائد، و﴿ذِي﴾ صفةٌ لـ﴿عَزِير﴾، و﴿أَنْقَامٍ﴾ مُضافٌ إليه.

لكن كيف أعربنا ﴿ذِي﴾ صفةً، مع أنَّها اسمٌ جامدٌ، وابنُ مالكٍ يقولُ: (وَأَنْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبٍ)؟ نقولُ: لأنَّ ﴿ذِي﴾ وإن كانت اسمًا جامدًا، إلَّا أنَّها بمعنى مُشتَقٍّ، فهي بمعنى (صاحب).

وهنا في هذه الآية: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي أَنْقَامٍ﴾ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الآيةَ ليس فيها نفيٌّ، لكن فيها تقريرٌ وإثباتٌ، فنقول: نعم، فيها تقريرٌ وإثباتٌ، لكن ليس من شرطِ عملِ (لَيْسَ) بقاءُ النفيِّ.

إِذَنْ: تدخلُ الباءُ الزائدةُ على خيرٍ (مَا) وعلى خيرٍ (لَيْسَ) ونَجَرُهُ لفظًا، لكن إعرابهُ مَحَلًّا يكونُ خبرًا لـ (لَيْسَ) أو خبرًا لـ (مَا) ونَصَّ على (مَا) و(لَيْسَ)؛ لأنَّ ذلك كثيرٌ في لغةِ العربِ، وفي القرآنِ الكريمِ، وفائدةُ جرِّه بالباءِ التأكيدُ.

قوله: «وَبَعْدَ لَا وَنَفِي (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ» يعني: وكذلك قد يُجَرُّ خبرُ (لَا) النافيةُ بالباءِ الزائدة، فنقولُ: (لَا أَحَدٌ يُمْغِنُ عَنِ الْإِنْسَانِ شَيْئًا سِوَى اللَّهِ) ونقولُ: (لَا رَجُلٌ بِقَائِمٍ).

وقولُ المؤلفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- هنا «وَبَعْدَ (لَا)» الظاهرُ أنَّ مرادهُ (لَا) النافيةُ للجنسِ، وكذلك (لَا) التي من أخواتِ (مَا) الحجازية؛ لأنَّه أطلق، ومنه قولُ الشاعرِ:

فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ^(١)
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ).

قَوْلُهُ: «وَنَفِي (كَانَ)» يعني: قد يُجَرُّ الخبرُ بعد نفي (كَانَ) مثَالُهُ:
(مَا كَانَ الْبَلِيدُ بِفَاهِمٍ) فـ(مَا) نافية، و(كَانَ) فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ، يرفعُ الاسمَ،
وَيَنْصِبُ الخبرَ، و(الْبَلِيدُ) اسمُهَا مَرْفُوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ،
و(بِفَاهِمٍ) (الباءُ) حَرْفٌ جَرٌّ زائدٌ، (فَاهِمٍ) خبرٌ (كَانَ) مَنْصُوبٌ بها، وعلامةُ
نُصْبِهِ فتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ، مَنَعَ من ظُهورِهَا اشتِغَالُ المَحَلِّ بحركةِ حَرْفِ الجَرِّ
الزَّائِدِ.

وقَوْلُهُ: «وَنَفِي (كَانَ)» هل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بلفظِ الماضي (كَانَ) أو يَجُوزُ
حَتَّى بلفظِ المضارعِ؟ المرادُ الثَّانِي؛ لأنَّ المرادَ بنفي (كَانَ) نفيُ هذا الفِعْلِ، سواءَ
كانَ ماضِيًا أم مضارعًا.

مثالٌ وَقُوعِهِ بعد خيرٍ مُضارعٍ لـ(كَانَ) المنفِيةِ قولُ الشَّاعِرِ:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ؛ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَصْغَلُ^(٢)
الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (بِأَعْجَلِهِمْ) فالباءُ حَرْفٌ جَرٌّ زائدٌ، دَخَلَتْ على خَيْرٍ مُضارعٍ
(كَانَ) المنفِيةِ.

(١) البيت لسواد بن قارب رحمته الله في الجنى الداني (ص: ٥٤)، والدرر اللوامع (١/ ٢٥٧)،
وشرح التسهيل (١/ ٣٧٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص: ٢١٥)، والمقاصد النحوية
(١١٤/ ٢).

(٢) البيت للشنفرى الأزدي في ديوانه (ص: ٥٩) مِن لامية العرب له، وفي خزنة الأدب (٣/ ٣٤٠)،
والمقاصد النحوية (١١٧/ ٢).

ومثله أيضًا قولك: (لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ بِقَائِمٍ) فـ(الرَّجُلُ) اسمٌ (يَكُنُ) و(بِقَائِمٍ) (الباءُ) حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ، و(قَائِمٍ) خَبَرٌ (يَكُنُ) مَنْصُوبٌ، وعلامةُ نُضْبِهِ فَتْحَةُ مُقَدَّرَةٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ.

قوله: «قَدْ يُجْرُ» (قَدْ) هُنَا لِلتَّخْلِيلِ، وَلَكِنَّهُ التَّخْلِيلُ النَّسْبِيُّ، يَعْنِي: بِالنِّسْبَةِ لَجَرِّ الْخَبَرِ بَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرُّهُ بَعْدَ (لَا) وَنَفْيٍ (كَانَ) قَلِيلٌ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، لَكِنْ بِاعْتِبَارِ (مَا) وَ(لَيْسَ) قَلِيلٌ.

وهل يُجْرُ الْخَبَرُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ؟ الْجَوَابُ: ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، فَلَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (غَيْرُ الذَّكَاءِ بِقَائِمٍ) وَلَا يَصَحُّ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ بِقَائِمٍ) بِمَعْنَى: (زَيْدٌ قَائِمٌ) وَلَا تَقُولَ: (غَيْرُ زَيْدٍ بِقَائِمٍ) بِمَعْنَى: (غَيْرُ زَيْدٍ قَائِمٌ).



١٦٢- في النِّكَرَاتِ أُغْمِلْتُ -كَ(لَيْسَ) - (لَا)

وَقَدْ تَلِي (لَاتَ) و(إِنْ) ذَا الْعَمَلِ

الشرح

قوله: «في النِّكَرَاتِ» جازٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(أُغْمِلْتُ).

و«كَ(لَيْسَ)» الكاف: حَرْفُ جَرٍّ، لَكِنَّهَا اسْمٌ فِي الْوَاقِعِ بِمَعْنَى: (مِثْلِي) وَيَجُوزُ أَنْ نَسْتَعْمَلَ الْكَافَ اسْمًا كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

شَبَّهَ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ
وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا،.....

يعني: يَكُونُ اسْمًا مِثْلَ: (مِثْلِي).

وعلى كُلِّ حَالٍ: يَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا: أُغْمِلْتُ مِثْلَ: (لَيْسَ).

و«لَا» نَائِبُ فَاعِلٍ، يَعْنِي: أَنَّ (لَا) أُغْمِلْتُ فِي النِّكَرَاتِ كِإِعْمَالِ (لَيْسَ) أَي: مِثْلَ إِعْمَالِ (لَيْسَ) وَإِذَا كَانَتِ الْكَافُ بِمَعْنَى (مِثْلِي) صَارَتْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا فِي حِجْلٍ نَصَبٍ.

قوله: «قَدْ» لِلتَّقْلِيلِ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ.

و«تَلِي» فِعْلٌ مُضَارِعٌ.

و«لَاتَ» فَاعِلٌ.

و«إِنْ» مَغْطُوفٌ عَلَى (لَا تَ).

و«ذَا» اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٍ (تَلِي).

و«الْعَمَلَا» بَدَلٌ مِنْ (ذَا) أَي: هَذَا الْعَمَلُ، يَعْنِي: وَقَدْ تَلِي: (لَا تَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلِ.

فِي هَذَا الْبَيْتِ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - ثَلَاثَ أَدَوَاتٍ تَعْمَلُ عَمَلٌ (لَيْسَ) وَهِيَ: (لَا) وَالثَّانِيَةُ: (لَا تَ) وَالثَّالِثَةُ: (إِنْ) لَكِنْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ شُرُوطٍ.

اشْتَرَطَ فِي عَمَلِ (لَا) عَمَلٌ (لَيْسَ) أَنْ تَكُونَ فِي النِّكَرَاتِ - وَهَذَا الشَّرْطُ زِيَادَةٌ عَلَى مَا يُشْتَرَطُ فِي شُرُوطِ عَمَلِ (مَا) عَمَلِ (لَيْسَ) - يَعْنِي: فَلَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ، وَهَذَا الشَّرْطُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِ: (فِي النِّكَرَاتِ).

وأيضاً قَدَّمَ الْمَعْمُولَ لِيُقَيِّدَ الْحَضَرَ، فَتَقُولُ: (لَا رَجُلٌ قَاتِلًا) وَتَقُولُ: (لَا رَجُلٌ فِي الْبَيْتِ) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا) فَ(شَيْءٌ) نَكْرَةٌ، وَ(بَاقِيَا) نَكْرَةٌ، وَ(لَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا) مِثْلُهَا.

فَهَذَا الْبَيْتُ جَمَعَ شَاهِدَيْنِ: فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ شَاهِدٌ، وَفِي الشَّطْرِ الثَّانِي شَاهِدٌ.

(١) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الدَّرَجِ اللَّوَامِعِ (٢٤٧/١)، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ (١٠٢/٢)، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْخَافِظِ (ص: ٢١٦)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ (٣١٣/١).

وقوله: «في النكرات» يفهم منه أنها لا تعمل في غير النكرات، بل تُهمَلُ، فلو قلت: (لا زَيْدٌ قَاتِلًا) فإنه لا يصح؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، ومثلها: (لا الرِّجَالُ قَائِمِينَ) لا تعمل؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرات، ومثلها: (لا هو قَاتِلًا) لا يصح، بل نقول: (لا هو قَائِمٌ) ولكن أُورِدَ على هذا الشرط قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيًا^(١)
البيت للنابغة الجعدي، وورد أنه أنشد بين يدي الرسول ﷺ:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدًا وَجُودًا وَسُؤْدَدًا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا
فقال له النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-: «إِلَى أَيْنَ يَا أَبَا لَيْلَى؟» فَقَالَ: إِلَى الْجَنَّةِ بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «لَا فَضَّ اللَّهُ فَالَكَ»^(٢) فَعَاشَ مِثَّةً وَعِشْرِينَ سَنَةً مَا سَقَطَتْ لَهُ سِنَّةٌ.

المهم: أن وجه الاعتراض أنها عملت في معرفة؛ لأن (أنا) ضمير، وأجيب على ذلك بأن هذا شاذ، وقال آخرون: هذا مؤوَّلٌ بأنه نائب فاعل لفعل محذوف، والتقدير: (لا أرى أنا باغيًا) وأجاب آخرون بأن هذا قليل، وعلى هذا فيكون إعمالها في النكرات أكثر من إعمالها في المعارف، وهذا هو الصحيح، وأنه لا يُشترط أن يكون اسمها نكرة، وأنه يصح أن تعمل في المعرفة، والدليل

(١) البيت للنابغة الجعدي رحمه الله في ديوانه (ص: ١٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٧)، والدرر اللوامع (١/ ٢٤٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤١).

(٢) أخرجه أبو القاسم السمرقندي في حديثه (٢٦)، وابن البخاري في مشيخته (١٩٣)، وأبو بكر الرازي في مشيخته (ص: ١٠٤)، وابن ناصر الدين في الأحاديث الستة (٩).

هو البيت السابق، فهو كلام إنسان فصيح، بل كلام صحابي، وعلى ذلك يصح أن تقول: (لَا أَنَا رَافِعًا عَنْ دِرَاسَةِ النَّحْوِ) ومنه أيضًا قول الشاعر:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا^(١)

وهذا صحيح، فالإنسان الجواد إذا لم يكن جوده خالصًا من الأذى - يعني: لا يؤذي من جاد عليهم - فإنه لا الحمد مكسوبًا، ولا المال باقيا؛ لأن ماله ينفد، ولا يُحمد؛ لأنه يؤذي من جاد عليه، فيكون خاسرًا دينًا ودنيا، أو خاسرًا حسًا ومعنى.

وهذا البيت قد جمع شاهدَيْن: (فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلَا الْمَالُ بَاقِيًا).

لكن يَرِدُ علينا أنها لم تَعْمَلْ عَمَلَ (لَيْسَ) في الكلام الفصيح، قال الله تعالى: ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩] فلم يقل: (لَا إِلَهَ).

نقول: (لَا) تَشَابَهَتْ أَجْسَامُهَا، وَاخْتَلَفَتْ أَعْمَالُهَا، فَهِيَ تَنْصِبُ الْأَسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ إِذَا كَانَتْ نَافِيَةً لِلْجِنْسِ، أَمَّا إِذَا صَارَتْ نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ، فَإِنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) فَإِذَا قُلْتَ: (لَا كِتَابَ عِنْدِي) فَهِيَ هُنَا لِلْجِنْسِ، يَعْنِي: لَيْسَ عِنْدِي كِتَابٌ، وَلَا كِتَابَانِ، وَلَا ثَلَاثَةٌ، وَلَا عَشْرَةٌ؛ وَلِهَذَا بَعَدَ هَذَا التَّعْبِيرُ لَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (بَلْ كِتَابَانِ)؛ لِأَنَّكَ نَفَيْتَ، فَلَوْ قُلْتَ: (بَلْ كِتَابَانِ) لَقُلْنَا: أَنْتَ الْآنَ أَخْطَأْتَ، إِمَّا فِي النُّطْقِ، وَإِمَّا فِي الْمَعْنَى، إِنْ كَانَ نُطْقُكَ الْأَوَّلُ صَحِيحًا (لَا كِتَابَ عِنْدِي) فَالْمَعْنَى خَطَأً، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحًا، وَهُوَ (بَلْ كِتَابَانِ) يَعْنِي: (عِنْدَكَ كِتَابَانِ) فَقُلْ: (لَا كِتَابَ عِنْدِي).

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه (٤/ ٤١٩).

ومثل ذلك أيضًا لو قلت: (لا رَجُلٌ قَائِمٌ) فليس لك أن تقول: (بل رَجُلَانِ)؛ لأنَّ قولك: (لا رَجُلٌ قَائِمٌ) معناه أَنَّهُ لا يوجدُ أحدٌ من جنسِ الرِّجالِ قائمٌ؛ ولهذا سمَّوها نافيةً للجنسِ.

أمَّا (لَا) التي تعملُ عملَ (لَيْسَ) فمثلُ قولك: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا) ولذلك لك أن تقول: (بل رَجُلَانِ) فهذا هو الفرقُ بين (لَا) النّافية للجنسِ، وبين (لَا) العاملةِ عملَ (لَيْسَ).

قوله: «قَلِي» أي: تَتَوَلَّى، يعني: تأخذُ (لَات) و(إِنْ) هذا العملَ، فدَ (لَات) و(إِنْ) أداتانِ.

قوله: «قَدْ» هنا للتّقليلِ، والتّقليلُ بالنسبةِ لـ (لَا) وإلّا فإنَّ (لَات) تعملُ كثيرًا بشروطها.

قوله: «ذَا الْعَمَلَا» أي: عملَ (لَيْسَ) وهو رفعُ الاسمِ، ونصبُ الخبرِ، مثال ذلك قولُ الشّاعرِ:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُّبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)

قوله: «لَات» هي في الحقيقة (لَا) لكن زيدَ عليها تاءُ التّأنيثِ، ومن المعلوم أن تاءَ التّأنيثِ تتصلُّ بالأسماءِ مثل: (شَجَرَةٌ) وتتصلُّ بالأفعالِ مثل: (قَامَتْ) لكن هل تتصلُّ بالحروفِ؟

الجوابُ: نعم تتصلُّ تاءُ التّأنيثِ بالحروفِ أحيانًا، مثل: (لَات) و(ثُمَّت) قال ابنُ مالكٍ في جمعِ التّكسيرِ:

(١) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٢٠) غير منسوب.

أَفْعِلْ أَفْعُلْ ثُمَّ فَعَلْهُ ثُمَّتْ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

وقد يقول قائل: تاء التَّائِيثِ تكونُ ساكنةً، فلماذا كانت متحرِّكة؟ قلنا: لأنها اتَّصَلَتْ بحرفٍ، وإذا اتَّصَلَتْ بحرفٍ تكونُ مَفْتُوحَةً، كما يُقَالُ: (ثُمَّتْ) تَأْنِيثُ (ثُمَّ) وَعِلَّةٌ أُخْرَى: أَنَّ مَا قَبْلَهَا أَلِفٌ سَاكِنَةٌ، فَلَزِمَ أَنْ تُحَرِّكَ بِالْفَتْحِ، وعليه فتقول: (لَا تَ) (لَا) نافيةٌ، والتَّاءُ للتَّأْنِيثِ، وهنا نقول: (لَا) نافيةٌ، ولا نقول: (اللامُ) نافيةٌ؛ لأنَّ (لَا) مُكوَّنةٌ من حَرَفَيْنِ، وإذا كانت الكلمةُ من حَرَفَيْنِ فَإِنَّهُ يُنطَقُ بِلَفْظِهَا، وإذا كانت من حرفٍ واحدٍ، فَإِنَّهُ يُنطَقُ بِاسْمِهَا؛ ولهذا نقولُ في قوله تعالى: ﴿لَا مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٧٠] اللامُ: حرفٌ جرٌّ، ولا نقولُ: (لِ) حرفٌ جرٌّ.

قوله: «إِنْ» يعني: كذلك أيضًا تلي (إِنْ) ذا العمل، أي: عمل (لَيْسَ) فترفع الاسم، وتنصب الخبر، ومن ذلك قول الشاعر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بَانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُنْفَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا^(١)

يقول: المرء لا يموت بانقضاء حياته، فالحياة ستُنْقِضي إن عاجلاً وإن آجلاً، (وَلَكِنْ بِأَنْ يُنْفَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا) هذا هو الموت الحقيقي أَنْ يُنْفَى عَلَيْكَ بَاغٍ وَيُخَذَلَا.

وهل هناك فرق بين (مَيِّتٍ) و(مَيِّتٍ)؟ قالوا: إِنَّ (مَيِّتًا) لَمَنْ يَنْتَظَرُ الْمَوْتَ ولم يَمُتْ بَعْدُ، و(مَيِّتًا) لَمَنْ مَاتَ، واستدلُّوا لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ

(١) هذا من الأبيات التي لا يُعْلَمُ قائلُها، وهو غير منسوب في شرح ابن عقيل (١/٣١٨)، وتوضيح المقاصد (١/٥١٣)، وشرح الأشموني (١/١٢٦).

وَأَيُّهُمْ مَيِّتُونَ ﴿ [الزمر: ٣٠] واستدلوا للثاني بقوله تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ويقولُ تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَّيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١] ولا شكَّ أنَّ هذا هو الغالبُ، فالغالبُ أنَّ (المَيِّتَ) بالتَّشديد لمن ينتظرُ الموتَ، و(المَيِّتُ) لَمَن وقع به الموتُ.

والشَّاهدُ قولُه: (إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا) أي: ما المرءُ مَيِّتًا بانقضاءِ حياته، وعند الإعرابِ نقول: (إِنَّ) نافيةٌ تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) تَرْفَعُ الاسمَ، وتَنْصِبُ الخبرَ، و(المرءُ) اسمُها مَرْفُوعٌ بها، وعلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظاهرةُ، و(مَيِّتًا) خبرُها مَنْصُوبٌ بها، وعلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخره.



١٦٢- وَمَا لِي (لَاتَ) فِي سَوَى (حِينَ) عَمَلٌ

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلَّ

الشرح

قوله: «مَا» نافية، وهي هنا غيرُ عاملةٍ لعدم الترتيب.

و«لِي (لَاتَ)» جازٌ ومَجْرُورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«فِي سَوَى» جازٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(عَمَلٌ).

و«سَوَى» مضافٌ.

و«حِينَ» مضافٌ إليه.

و«عَمَلٌ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِنْدَاءِ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا مُرَاعَاةُ الرَّوِيِّ، وَأَصْلُهُ: (عَمَلٌ) وَلَكِنْ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: بَلْ عَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، لَكِنَّهُ سَكَنَ مِنْ أَجْلِ الْوَقْفِ كَمَا تَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ) وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ لِأَنَّ (عَمَلٌ) الْآنَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحَرِّكَهَا، فَلَوْ وَصَلَتْ وَقُلْتُ:

وَمَا لِي (لَاتَ) فِي سَوَى حِينَ عَمَلٌ وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

فلن يستقيم، إِذَنْ: سَكُونُهُ هَذَا لَيْسَ مِنْ أَجْلِ الْوَقْفِ، لَكِنْ مِنْ أَجْلِ مُرَاعَاةِ الرَّوِيِّ.

قوله: «حَذَفُ» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (ذِي).

«وَذِي» مُضَافَةٌ إِلَى (الرَّفْعِ).

و«فَشَا» فَعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (حَذَفُ).

والمعنى: كَثُرَ حَذَفُ ذِي الرَّفْعِ، وَالْعَكْسُ - وَهُوَ حَذَفُ ذِي النِّصْبِ - قَلَّ، لَكِنْ مَا هُوَ ذُو الرَّفْعِ؟ وَمَا هُوَ ذُو النِّصْبِ؟ الْجَوَابُ: اسْمُهَا ذُو الرَّفْعِ، وَخَبَرُهَا ذُو النِّصْبِ.

إِذَنْ (لَاتَ) تَتَمَيَّزُ بِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ، وَهَذَا يُضَيِّقُ الْعَمَلَ فِيهَا، وَهَذَا الشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِهَا؛ لِقَوْلِهِ: (وَمَا لَ (لَاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ) هَذَا أَوَّلًا.

ثَانِيًا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَذْفِ أَحَدٍ مَعْمُولَيْهَا: إمَّا الْاسْمَ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - وَإِمَّا الْخَبَرَ - وَهُوَ الْأَقَلُّ - مِثَالُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] فَـ (لَا) نَافِيَةٌ تَرْفَعُ الْاسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَ(التَّاءُ) تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (وَلَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ) وَلَا نَقُولُ: مُسْتَتِرٌ؛ لِأَنَّ الْمُؤَلَّفَ يَقُولُ: (حَذَفُ ذِي الرَّفْعِ) فَلَا نَقُولُ: مُسْتَتِرٌ، فَلَوْ قُلْنَا: مُسْتَتِرٌ، لَكَانَ ذَلِكَ خَطَأً؛ لِأَنَّ (لَا) حَرْفٌ، وَالْحَرْفُ لَا يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ، فَلَا يُعْرِفُ مَعْنَاهُ إِلَّا بِغَيْرِهِ، فَالضَّمِيرُ اسْمٌ، وَالْاسْمُ أَقْوَى مِنَ الْحَرْفِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَتِرَ الْأَعْلَى وَهُوَ الْاسْمُ فِي الْأَدْنَى، وَ﴿حِينَ﴾ خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، وَ﴿حِينَ﴾ مُضَافٌ، وَ﴿مَنَاصٍ﴾ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

والمعنى: لَيْسَ ذَاكَ الْوَقْتُ حِينَ مَفَرٍّ، فَهَمَّ نَادَوْا، لَكِنْ لَا يَنْفَعُ، فَقَدْ نَزَلَ الْعَذَابُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقْتُ مَفَرٍّ.

لكن هل المراد بالحين الوقت، أو لفظ (حين)؟ قيل: إنَّ المراد لفظ (حين) وقيل: المراد الوقت، يعني: ما دلَّ على الحين، وهو الأصح، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ^(١)
قوله: (البُغَاةُ) جمع (بَاغٍ) و(وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ) أي: ليس السَّاعَةُ ساعة مَنَدَمٍ.

وقوله: (وَالْبَغْيُ مَرَّتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ) هذا الشَّطْرُ يُكْتَبُ بِهَاءِ الذَّهَبِ، والمعنى: أَنَّ مَرَّتَعٌ طَالِبُهُ وَخِيمٌ؛ لِأَنَّ الْمَصَارِعَ تَأْتِي دَائِمًا عَلَى الْبُغَاةِ، فَمَا أَقْرَبَ مَضْرَعِ الْبَاغِي!

الشَّاهِدُ الْآنَ أَنَّ (لَاتَ) عَمِلَتْ بِلَفْظٍ غَيْرِ لَفْظِ (الْحَيْنِ) لكن بلفظ يدلُّ على (الْحَيْنِ) والوقتِ، فعليه يكونُ المرادُ بقوله: (فِي سَوَى حَيْنٍ) أي: الوقتِ. قوله: «الْعَكْسُ» ما هو العكسُ؟

العكسُ هو: حذفُ الخبرِ، وبقاءُ الاسمِ، فلو قال الشاعرُ: (نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدَمٍ) قلنا: (سَاعَةً) اسمٌ، والخبرُ مَحذُوفٌ، وهذا جائزٌ، لكنَّهُ قَلِيلٌ، وتقولُ أيضًا: (وَلَاتَ حَيْنٌ مَقَرٌّ) فالخبرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: (مَوْجُودًا) يعني: (وليس حَيْنٌ مَقَرٌّ مَوْجُودًا).



(١) تقدَّم عَزَّوهِ (ص: ٥٥٥).

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

قوله: «أَفْعَالٌ» جَمْعُ فِعْلٍ، وَالْمُقَارَبَةُ ضِدُّ الْمُبَاعَدَةِ.

يعني: هذا البابُ بابٌ جُمِعَتْ فِيهِ الْأَفْعَالُ الدَّالَّةُ عَلَى الْمُقَارَبَةِ، أَي: مُقَارَبَةِ الشَّيْءِ.

وهذا البابُ - في الواقع - لم يَقْتَصِرْ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ، بَلْ ذَكَرَ مَعَهَا أَفْعَالُ الرَّجَاءِ، وَأَفْعَالُ الشُّرُوعِ، وَلَكِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْاِقْتِصَارِ، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْاِخْتِصَارِ، وَلَا مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ، فَتَسْمِيَتُهَا أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ ذِكْرِ الْبَعْضِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْكُلِّ، بِمَا سَيَذْكُرُهُ فِيهَا بَعْدُ، وَهِيَ تَعْمَلُ عَمَلٌ (كَانَ) أَي: تَرْفَعُ الْأِسْمَ، وَتَنْصَبُ الْخَبَرَ.

وكان على ابنِ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَبْدَأَ بِأَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ قَبْلَ (مَا) وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ إِلَى (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا أَقْرَبُ شَبَهًا مِنْ (مَا) وَأَخَوَاتِهَا؛ إِذْ إِنَّ (مَا) حُرُوفٌ، وَهَذِهِ أَفْعَالٌ.

فإن قال قائل: لعل ابنَ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَخَّرَهَا عَنْ (مَا) وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّ لَهَا شُرُوطًا، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَعِيْنَةٍ. قُلْنَا: وَأَيْضًا (مَا) وَأَخَوَاتُهَا لَهَا شُرُوطٌ؛ فَلِهَذَا كَانَ الَّذِي يَبْدُو أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ بَعْدَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا لَكَانَ أَنْسَبَ.

١٦٤- كَ (كَانَ) (كَادَ) وَ (عَسَى) لَكِنْ نَذَرٌ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ

الشرح

قوله: «كَ (كَانَ)» جازٌ ومجروزٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و«كَادَ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وأعرَبنا (كَادَ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَ (كَانَ) مجرورًا؛ لأنَّ المرادَ لَفْظُهَا، ومعلومٌ أَنَّهُ إذا كان المرادُ اللفظَ، فَرُبَّمَا تكونُ الجملةُ - سواءَ كانت اسميَّةً أم فعليةً - كُلُّهَا في محَلِّ جَرٍّ؛ ولهذا يقولُ بعضُ المُعَرِّبِينَ في أَلْفِيَةِ ابنِ مالِكٍ: (قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) (قَالَ) فعلٌ ماضٍ، وَ (مُحَمَّدٌ) فاعِلٌ، وَ (هُوَ ابْنُ مَالِكٍ) بيانٌ لـ (مُحَمَّدٌ) وَ (أَخَذَ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ) إلى آخِرِ كَلِمَةٍ في الألفيَّةِ، كُلُّهَا في محَلِّ نَصْبٍ على أَنَّهَا مَقُولُ القَوْلِ، وهذا ليس ببعيدٍ، بل هذا الواقعُ؛ لأنَّه قال كُلَّ الألفيَّةِ.

إِذَنْ: متى قُصِدَ اللفظُ فَإِنَّهُ لَا يَهْمُ أَنْ يَكُونَ فعلاً، أو حرفاً، أو اسمًا، أو جملةً اسميَّةً، أو جملةً فعليةً.

قوله: «وَعَسَى» مَعْطُوفَةٌ على (كَادَ) فهي في محَلِّ رَفْعٍ.

قوله: «لَكِنْ» بالتَّخْفِيفِ: حَرَفٌ اسْتِدْرَاكِيٌّ، وَلَا تَعْمَلُ، لَكِنَّهَا عاطِفَةٌ، بِخِلَافِ (لَكِنْ) فَإِنَّهَا عامِلَةٌ.

و«نَذَرٌ» أي: قَلٌّ.

و«غَيْرٌ» فاعِلٌ (نَذَرٌ) وهو مُضَافٌ إلى (مُضَارِعٍ).

و«لِهَذَيْنِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ (غَيْرٌ).

و«خَيْرٌ» مَنصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ، وَسَقَطَتِ الْإِلْفُ لِلرَّوِيِّ.

قوله: «كَ (كَانَ) (كَادَ) وَ (عَسَى)» يعني: (كَادَ) وَ (عَسَى) يُشْبِهَانِ (كَانَ) فِي الْعَمَلِ، فَيَرْفَعَانِ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لِهَمَا، وَيَنْصِبَانِ الْخَبَرَ خَبْرًا لِهَمَا، مِثَالُ ذَلِكَ فِي (كَادَ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] فَـ (كَادَ) فَعْلٌ مَاضٍ يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُ، وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُ، وَ (الْوَاوُ) اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، وَ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النُّونِ، وَ (الْوَاوُ) فَاعِلٌ، وَجُمْلَةُ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَيْرٍ (كَادَ).

مثاله في (عسى) قوله تعالى: ﴿فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨] فَـ ﴿عَسَى﴾ فَعْلٌ مَاضٍ يَدُلُّ عَلَى التَّرَجُّيِّ، وَفِي حَقِّ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى الْوَقْعِ، يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُ، وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُ، وَ ﴿أُولَئِكَ﴾ (أُولَاءِ) اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ إِشَارَةٌ مَبْنِيٌّ، وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ - كَمَا سَبَقَ - مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ؛ لِأَنَّهُ مُشَابِهٌ لِلْحَرْفِ، وَ (الْكَافُ) حَرْفٌ خِطَابٍ، وَ ﴿أَنْ﴾ حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ، وَ ﴿يَكُونُوا﴾ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَ (الْوَاوُ) اسْمٌ (يَكُونُ) وَ ﴿مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَيْرٍ (يَكُونُ) أَوْ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَيْرٍ (يَكُونُ) عَلَى الْخِلَافِ: هَلْ مُتَعَلِّقُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ هُوَ الْخَبَرُ، أَوْ نَفْسُ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ هُوَ الْخَبَرُ؟ وَ ﴿أَنْ﴾ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، خَيْرٌ ﴿عَسَى﴾ يعني: (عَسَى أُولَئِكَ اهْتِدَاءَهُمْ) أَوْ (عَسَى أُولَئِكَ كَائِنِينَ مُهْتَدِينَ) عَلَى خِلَافٍ فِي التَّقْدِيرِ.

قوله: «لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٍ» الاستدراك هنا؛ لأنه قال: «كَكَانَ كَادَ» وظاهر هذا التشبيه أنَّهما تُشَبَّهَانِ (كَانَ) من جميع الوجوه؛ فلذلك استدرك فقال: (لَكِنْ نَدَرُ...) أي: قلْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرًا، بينما (كَانَ) يكون خبرها اسمًا، ويكون ظرفًا، ويكون جازًا ومَجْرُورًا، ويكون فعلًا مُضَارِعًا، ويكون فعلًا ماضيًا.

المهمُّ أنَّ (كَانَ) لا يَتَقَيَّدُ خبرها بشيءٍ، أمَّا هاتانِ الأداتانِ فيكون خبرهما غالبًا فعلًا مُضَارِعًا، وهذا هو الكثير، ويندُرُ أن يكون الخبر من غير المضارع، ويُقصدُ بغير المضارع الماضي والأمر والاسم، وأمَّا الحرف فلا يَدْخُلُ، فلا يكون خبرًا وحده؛ إذ هو لا يدلُّ على معنى، لكن الظرف والجار والمجرور يَدْخُلَانِ في هذا.

مثال الكثير: قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] فالخبر: ﴿يَفْعَلُونَ﴾ وهو فعل مُضَارِعٌ.

وقد يأتي الخبر فعلًا غير مضارع، وهذا نادرٌ، مثاله: (كَادَ زَيْدٌ قَامَ) إن جازَ هذا التَّركيبُ، ومثله: (كَادَ زَيْدٌ قُمَ) إن صحَّ التَّركيبُ فهو نادرٌ أيضًا.

وقد يأتي اسمًا كما لو قلت: (كَادَ زَيْدٌ قَاتِمًا) و(عَسَى زَيْدٌ قَاتِمًا) وهذا نادرٌ، لكنَّه وَرَدَ عن العربِ.

والخلاصة: أنَّ (عَسَى) و(كَادَ) يُشَبَّهَانِ (كَانَ) في العملِ، فيَرْفَعَانِ المبتدأَ اسمًا لهما، وينصبان الخبرَ خبرًا لهما، لكنَّهما يَفْتَرِقَانِ في أنَّ خبرَ (كَادَ) و(عَسَى) لا يكون غالبًا إِلَّا فعلًا مُضَارِعًا، وقد يأتي غير فعلٍ مضارعٍ نادرًا، وهذه هي القاعدةُ الأولى.

وهل (كَادَ) و(عَسَى) مِنْ أفعالِ الْمُقَارَبَةِ؟ الجوابُ: لا، فـ(كَادَ) لِلْمُقَارَبَةِ، و(عَسَى) لِلرَّجَاءِ، يعني: يُمكنُ أَنْ يُقْبَلَ، وَيُمْكِنُ أَلَّا يُقْبَلَ، فحينما أقولُ: (كَادَ الطَّالِبُ يَفْهَمُ) فهذه لِلْمُقَارَبَةِ، أي: قَارَبَ عَلَى الْفَهْمِ، وَإِذَا وَجَدَ طَلَّابٌ أَبْعَدَ فَهْمًا مِنْ هَؤُلَاءِ، فتقولُ: (عَسَى الطَّالِبُ أَنْ يَفْهَمَ) وبين العبارتينِ فَرْقٌ.

إِذَنْ (عَسَى) لِلتَّرَجُّي، لكن هل تأتي لغير ذلك؟ الجوابُ: نعم، رُبَّمَا تأتي لغير التَّرَجُّي، ومن هذا إِذَا جَاءَتْ فِي كَلَامِ اللَّهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٩٨-٩٩) فهذا ليس بِتَرْجٍ، فكلُّ شيءٍ بِأَمْرِهِ؛ ولهذا قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو من أئِمَّةِ اللُّغَةِ بلا شك: «عَسَى مِنْ اللَّهِ وَاجِبَةٌ»^(١) يعني: أَنَّهَا لِلتَّحْقِيقِ، لكن ما الحكمةُ أَنَّهَا جَاءَتْ بِصِيغَةِ التَّرَجُّي؟ الجوابُ: لِثَلَا يُهْلِكَ الْإِنْسَانَ الْأَمْلُ، فلو تَابَ الْإِنْسَانُ، أَوْ كَانَ مَعْذُورًا، فعسى اللَّهُ أَنْ يَغْفِرَ عَنْهُ، ومثله أيضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ١٩) لِثَلَا يُهْلِكَكَ الْأَمْلُ، فَتَعْتَمِدَ عَلَى إِيحَابِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَكَ مَا وَعَدَكَ بِهِ.

اشْتَهَرَ عِنْدَ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ إِثْبَاتَ (كَادَ) نَفْيٌ، وَأَنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (كَادَ زَيْدٌ يَفْعَلُ) فَإِنَّ الْجُمْلَةَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ، قالوا: إِذَنْ: نَفَتْ الْفِعْلَ، وَهِيَ مُثَبِّتَةٌ، فَإِثْبَاتُهَا نَفْيٌ.

وقالوا: إِنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (لَمْ يَكَدْ زَيْدٌ يَفْعَلُ) فهو فاعِلٌ، فيكون نَفْيُهَا إِثْبَاتًا، واستدلُّوا على ذلك بقوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَخْرَجَ يَكْفُكُهُ لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ (النور: ٤٠)

(١) أورده أبو الحسن الواحدي، في الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٣/ ١٢٢).

فهو قد رآها، وبقروله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

ولكنَّ الصَّحِيحَ خلافُ ذلك، فالصَّحِيحُ أنَّها كغيرها من الأفعال، إثباتاً، إثبات، ونفيها نفي، ولا يُمكنُ أن يكون نفيها إثباتاً إلا بقرينة، والقرائنُ لها أحوال، وهذا الذي رجَّحه ابنُ هشام رَحِمَهُ اللهُ في (المغني) ^(١) وهو صحيح، فمثلاً إذا قلت: (كَادَ الطَّالِبُ يفهم) صَحِيحٌ أَنَّهُ لم يفهم، لكن هل (كَادَ) تدلُّ على أَنَّهُ فهِمَ، أو على أَنَّهُ قَارَبَ الفهم؟ الجواب: على أَنَّهُ قَارَبَ الفهم، وهذا هو مَذْلُوعُ كلمة (كَادَ).

وهل هذا إثباتٌ أو نفي؟ الجواب: هذا إثبات، إِذْ: إثباتها إثبات.

وأما قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قالوا: إِنَّهُمْ ذَبَحُوهَا، والله يقول: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وهم قد فَعَلُوا، نقول: سُبْحَانَ اللهِ! فَهِمْنَا أَنَّهُمْ فَعَلُوا، ليس من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ بل فَهِمْنَاهُ من قوله: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾ وأما جملة: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فهي على ما هي عليه، يعني: ما قَرَّبَ أن يَفْعَلُوا، لكن بَعْدَ الْأَخْذِ وَالرَّدِّ فَعَلُوا، إِذْ: قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ هذا تَشْنِيعٌ عليهم، يعني: أَنَّهُمْ فَعَلُوا بَعْدَ أن كَادُوا لم يَفْعَلُوا.

وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظَلُمْتُ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْدِ بِرِثْمَا﴾ [النور: ٤٠] فهل معناه أَنَّهُ رَآهَا؟

الجواب: على زَعْمِهِم أَنَّهُ رَآهَا، ولكنَّ الآيةَ لا تدلُّ على هذا؛ لأنَّ الله يقول:

(١) انظر مغني اللبيب (ص: ٨٦٨).

﴿أَوْ كَظُلُمَتِ فِي بَحْرِ لَيْحٍ﴾ أي: عميق، ﴿يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ﴾ سَحَابٌ ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴿فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَرَى يَدَهُ، وَلَا يُقَارِبُ أَنْ يَرَاهَا، فَظُلْمَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ تَجْعَلُهُ لَا يَرَاهَا، إِذَنْ: فَنَفِيهَا نَفْيً، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْإِنْسَانُ إِذَا قَالَ: (مَا كَادَ يَفْعَلُ) ظَنَّ أَنَّ (كَادَ) مُسَلِّطَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَمْ يَحْصُلْ.

يعني: ظنَّ هذا القائلُ أَنَّ نَفْيَهَا إِبْثَابٌ، وَإِبْثَابُهَا نَفْيٌ، ظَنَّ أَنَّ (كَادَ يَفْعَلُ) مُسَلِّطَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَقَالَ: إِنَّ الْفِعْلَ لَمْ يَقَعْ، فَتَقُولُ: لَا، هِيَ لَيْسَتْ مُسَلِّطَةٌ عَلَى الْفِعْلِ، فَاصْلُ (كَادَ) بِمَعْنَى (قَرَّبَ) وَلَيْسَتْ بِمَعْنَى (فَعَلَ) وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (قَرَّبَ) فَقَوْلُهُ: (كَادَ يَفْعَلُ) مُثَبِّتٌ، يَعْنِي: (قَرَّبَ أَنْ يَفْعَلَ).

وَأَمَّا إِذَا قُلْتُ لَكَ: (لَمْ يَكْذِبْ يَفْعَلُ) فَهَلِ الْمَعْنَى أَنَّهُ فَعَلَ؟ الْجَوَابُ: لَا، إِلَّا إِذَا قُلْتُ: (فَعَلَ وَلَمْ يَكْذِبْ يَفْعَلُ) لَكِنْ حِينَئِذٍ أَقُولُ: (عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ، ثُمَّ عَلَّمْتُهُ وَلَمْ يَكْذِبْ يَفْعَلُ) فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مَا فَهِمَ، لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْفَهْمِ.

وعلى ذلك فالرَّاجِحُ عِنْدِي كَلَامُ ابْنِ هِشَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَأَنَّهَا كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ، نَفْيُهَا نَفْيٌ، وَإِبْثَابُهَا إِبْثَابٌ إِلَّا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ.



ولما ذكر أن (كَادَ) و(عَسَى) اشتركا في أن خبرهما يكون فعلاً مضارعاً، وأنه يندُر ألا يكون فعلاً مضارعاً، ذكر اختلافهما من حيث اقتران (أَنْ) بالخبر وعدمه فقال:

١٦٥- وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَرٌ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

الشرح

قوله: «كَوْنُهُ» مُبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ، وَخَبْرُهُ (نَزَرٌ) وَهُوَ مَصْدَرٌ (كَانَ) فَيَعْمَلُ عَمَلَهَا، وَاسْمُ هَذَا الْمَصْدَرِ هُوَ الضَّمِيرُ (الهاء) فِي قَوْلِهِ: (وَكَوْنُهُ) فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْاسْمِ.

و«بِدُونِ أَنْ» هَذَا هُوَ الْخَبَرُ، أَي: خَبَرُ (كَوْنُ) وَهُوَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ خَبَرِ (كَوْنُ) وَ(دُونِ) مُضَافٌ، وَ(أَنْ) مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَصَحَّتِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ حَرْفٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ اللَّفْظِ.

و«بَعْدَ» ظَرْفٌ أَيْضًا مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ.

و«كَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى» أَي: وَاقْعًا، فَهُوَ حَالٌ، فَالْمَحذُوفُ يَكُونُ حَالًا.

و«بَعْدَ» مُضَافٌ.

و«عَسَى» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَصَحَّتِ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ وَهُوَ فِعْلٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ.

والمعنى أَنَّ (عَسَى) يَكْثُرُ فِي خَبَرِهِ أَنْ يَكُونَ مُقْتَرِنًا بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، مِثَالُ

ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ﴾ [المائدة: ٥٢].

قوله: «كَادَ» مُبْتَدَأٌ.

و«الْأَمْرُ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ.

و«فِيهِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ(عُكِسَا) وَجُمْلَةٌ (عُكِسَا) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ الضَّمِيرُ فِي (فِيهِ).

والمعنى أَنَّ (كَادَ) بِعَكْسِ (عَسَى) فَـ(عَسَى) يَكْثُرُ فِي خَيْرِهَا أَنْ يَقْتَرْنَ بِـ(أَنْ) أَمَّا (كَادَ) فَيَقِلُّ فِي خَيْرِهَا أَنْ يَقْتَرْنَ بِـ(أَنْ) وَيَكْثُرُ عَدَمُ الْاِقْتِرَانِ؛ وَلِهَذَا لَا تَجِدُ خَبَرَهَا فِي الْقُرْآنِ مُقْتَرَنًا بِـ(أَنْ) أَبَدًا.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فَـ(كَادَ) فَعْلٌ مَاضٍ نَاسِخٌ يَفْعَلُ عَمَلٌ (كَانَ) وَ(الْوَاوُ) ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ اسْمِهَا، وَ﴿يَفْعَلُونَ﴾ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ثُبُوتُ النَّوْنِ، وَالْوَاوُ: فَاعِلٌ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبَرُ (كَادَ).

ومثله أيضًا قوله تعالى: ﴿لَوْ يَكْدُ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠] فَالْخَبَرُ مُجَرَّدٌ مِنْ (أَنْ).

وظاهرُ كلامِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْتَرْنَ الْخَبَرُ بِـ(أَنْ) مَعَ (كَادَ) وَيَجُوزُ حَذْفُ (أَنْ) مَعَ (عَسَى) مِثَالُهُ فِي (عَسَى):

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ^(١)

فالْخَبَرُ هُنَا (يَكُونُ) وَالْأَفْصَحُ الْكَثِيرُ (أَنْ يَكُونُ).

(١) البيت لهذبة بن خشرم في ديوانه (ص: ٥٤)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٩)، وخزانة الأدب (٣٢٨/ ٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٤).

ومثاله في (كاد) قول الشاعر:

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودٍ^(١)

فهنا اقترن الخبر بـ(أَنْ) والأكثر أن يُقال: (كَادَتِ النَّفْسُ تَفِيضُ عَلَيْهِ).

ومثال ذلك ما يفعله كثير من المعبرين الآن حيث يأتون بـ(أَنْ) في خبر (كَادَ) ويقولون: (كَادَ أَنْ يَفْعَلَ) وما أشبه ذلك، وهذا وإن كان صحيحاً لغةً، لكنه قليل؛ ولذا فالأصح أن يقولوا: (كَادَ يَفْعَلُ).

فتبين لنا الآن من هذا البيت أن (عَسَى) و(كَادَ) بعد أن كانتا أُخْتَيْنِ مُضْطَجِعَتَيْنِ بخلاف (كَانَ) افترقنا مثل: (المُعَادَةُ)^(٢) في باب الجَدِّ والإخوة، فالإخوة للأب يجتمعون على الجدِّ، كُلُّ إِذَا أَخَذَ حَقَّهُ تَفَرَّقَ.

إِذْنِ: القاعدةُ الثَّانِيَةُ في هذا الباب: أَنَّهُ يَكْثُرُ اقْتِرَانُ خَيْرِ (عَسَى) بـ(أَنْ) ويقلُّ اقترانُ خَيْرِ (كَادَ) بـ(أَنْ).



(١) البيت لأبي زيد الطائي في الاقتضاب (ص: ٦١٤)، ولمحمد بن منذر في حاشية الدسوقي على المغني (٢/ ٢٨٧)، وفي بقية المصادر بلا نسبة.

(٢) المُعَادَةُ في الاصطلاح: هي الحالة التي يقاسم فيها الجد الإخوة في الميراث، فيعدّ أولاد الأبوين أولاد الأب على الجد لينقص نصيبه في الميراث، وذلك لاتحاد أولاد الأبوين مع أولاد الأب في الأخوة، ولأن جهة الأم في الشقيق محجوبة بالجد، فيدخل ولد الأب معه في حساب القسمة على الجد. انظر الموسوعة الفقهية الكويتية (١٦٢/ ٣٨).

١٦٦- وَكَ(عَسَى) (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِ(أَنْ) مُتَّصِلًا

الشرح

قوله: «وَكَ(عَسَى)» (الواو) حَرْفُ عَطْفٍ.

«كَ(عَسَى)» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و«حَرَى» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَهُوَ فِعْلٌ، لَكِنْ يُرَادُ بِهِ لَفْظُهُ.

«وَلَكِنْ» (الواو) حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(لَكِنْ) حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ، وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ عَاطِفَةً، فَالْعَطْفُ لِلْوَاوِ، وَلَكِنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْاسْتِدْرَاكِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا حَرْفُ عَطْفٍ صَارَتْ لِلْاسْتِدْرَاكِ وَالْعَطْفِ، كَمَا لَوْ قُلْتُ: (مَا زَيْدٌ قَاتِلًا لَكِنْ قَاعِدٌ) فـ(لَكِنْ) هُنَا حَرْفُ عَطْفٍ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، أَمَّا إِذَا جَاءَتِ الْوَاوُ مَعَهَا، فَهِيَ حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ فَقَطْ.

قوله: «جُعِلَا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، وَلَيْسَتْ لِلتَّنْيَةِ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

«وَخَبَرُهَا» نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ يَقُومُ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى هَاءِ.

«حَتْمًا» مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، أَي: جُعِلَ جَعْلًا حَتْمًا أَي: لَا زَمًا.

و«بِأَنْ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ(مُتَّصِلًا).

و«مُتَّصِلًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ(جُعِلَا).

وقوله: «وَكَـ(عَسَى) (حَرَى)» يعني: أَنَّ (حَرَى) كـ(عَسَى) أي: في العمل، وكذلك في المعنى، أي: في الدلالة على الرجاء، فتقول: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) فهذا ترجُّحٌ أَنْ يَقُومَ.

قوله: «وَلَكِنْ جُعِلَا خَيْرَهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلًا» يعني: أَنَّ خَيْرَ (عَسَى) ليس مُتَّصِلًا بِـ(أَنْ) حَتْمًا، لكن خبرُ (حَرَى) مُتَّصِلٌ بِـ(أَنْ) لُزُومًا، وعلى ذلك يجبُ أَنْ تقول: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) ولا يجوزُ أَنْ تقول: (حَرَى زَيْدٌ يَقُومُ) وتقولُ (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) و(عَسَى زَيْدٌ يَقُومُ) والأوَّلُ أَكْثَرُ.

إِذْنِ: الفرقُ بينهما أَنَّ (عَسَى) يكثرُ اقترانُ خَيْرِهَا بِـ(أَنْ) وَأَمَّا (حَرَى) فيجبُ اقترانُ خَيْرِهَا بِـ(أَنْ).



١٦٧- وَالزَّمُوا (اخْلَوْلَقْ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)

وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزَرَا

الشرح

قوله: «الزَّمُوا» (الزَمَ) فعلٌ ماضٍ، و(الواو) ضميرٌ مبنيٌّ على السكونِ في محلِّ رَفْعِ فاعِلٍ.

و«اخْلَوْلَقَ» مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لـ(الزَّمُوا) وهو مُرَادٌ لَفْظِهِ، يعني: الزَّمُوا هذه الكلمة.

و«أَنْ» مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ(الزَّمُوا) وهو أيضًا مُرَادٌ لَفْظِهِ.

و«مِثْلَ» إمَّا أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، أي: إلزامًا مِثْلَ (حَرَى) أو تَكُونَ حَالًا، يعني: حَالٌ كَوْنُهَا مِثْلَ حَرَى، و(مِثْلَ) مُضَافٌ.

و«حَرَى» مُضَافٌ إِلَيْهِ بِإِرَادَةِ اللَّفْظِ.

قوله: «بَعْدَ» ظَرْفُ مَكَانٍ مَنصُوبٌ، وعلامةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ، مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (نَزَرَا) أي: قَلَّ، وهو مُضَافٌ إِلَى (أَوْشَكَ).

و«انْتِفَا» مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ إِلَى (أَنْ).

و«نَزَرَا» فعلٌ ماضٍ، والجملةُ خبرٌ المُبْتَدَأِ (انْتِفَا) وتقديرُ البيتِ: (وانْتِفَاءً (أَنْ) قَلَّ بَعْدَ أَوْشَكَ).

وقوله: «الزُمُوا» الظاهرُ أنَّ المرادَ بذلك العربُ، فهم الزُمُوا - حَسَبَ لُغَتِهِمْ - (اخْلَوْلَقْ أَنْ) مِثْلَ: (حَرَى) يعني: أَنَّهُ يَجِبُ فِي خَيْرِ (اخْلَوْلَقْ) أَنْ يَقْتَرِنَ بِـ(أَنْ) فتقولُ: (اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ أَنْ تُمَطِّرَ) ولا يصحُّ أَنْ تقولَ: (اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ تُمَطِّرُ) وتقولُ في الإعرابِ: (اخْلَوْلَقْ) فعلٌ ماضٍ يرفعُ الاسمَ، وينصبُ الخبرَ، و(التَّاءُ) للتَّأْنِيثِ، و(السَّمَاءُ) اسمُها مَرْفُوعٌ بها، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، و(أَنْ) حَرْفٌ مَصْدَرٍ يَنْصَبُ الْفِعْلَ الْمَضارعَ، و(تُمَطِّرُ) فِعْلٌ مُضارعٌ مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى آخِرِهِ، وَهُوَ خَيْرُ (اخْلَوْلَقْ) يعني: (اخْلَوْلَقْتَ السَّمَاءَ إِمطَارَهَا)؛ لِأَنَّ (أَنْ) تُقَدَّرُ وَمَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ.

إِذَنْ: تَشْتَرِكُ (اخْلَوْلَقْ) و(حَرَى) فِي لَزُومِ (أَنْ) فِي خَيْرِهِمَا، فَـ(اخْلَوْلَقْ) مِثْلُ (حَرَى) فِي وُجُوبِ اقْتِرَانِ خَيْرِهَا بِـ(أَنْ) وَمِثْلُهَا أَيْضًا فِي الْمَعْنَى، فَكِلَاهُمَا لِلرَّجَاءِ.

وقوله: «بَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزْرًا» يعني: أَنْ خُلُوَ خَيْرِ (أَوْشَكَ) مِنْ (أَنْ) قَلِيلٌ، وَيَجُوزُ ذِكْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ، فَتَقُولُ مِثْلًا: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمَطِّرَ) وَهَذَا كَثِيرٌ، أَمَّا قَوْلُنَا: (أَوْشَكَتِ السَّمَاءُ تُمَطِّرُ) فَهَذَا قَلِيلٌ.

وَمِنَ الْكَثِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَاَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(١)

(١) البيت بلا نسبة في المقاصد التَّحْوِيَّة (٢/ ١٨٢)، وشرح عمدة الحفاظ (ص: ٨١٧)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٣٢)، والدرر اللوامع (١/ ٢٦٨).

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (أَوْشَكُوا أَنْ يَمَلُّوا) ويجوزُ في القليلِ أَنْ يُقَالَ: (أَوْشَكُوا يَمَلُّوا).

ومن القليل قول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا^(١)

الشَّاهِدُ قَوْلُهُ: (يُوَافِقُهَا) ولم يقل: (أَنْ يُوَافِقُهَا).

إِذَنْ: اضْمُمْ (أَوْشَكَ) إِلَى (عَسَى) فِي أَنَّ الْأَكْثَرَ أَنْ يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِـ(أَنْ) وَيَقْلُ أَنْ يَتَجَرَّدَ خَبَرُهَا مِنْهَا، وَأَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ الْمَعْنَى: فَـ(أَوْشَكَ) بِمَعْنَى (قَرُبَ) فَهِيَ مِثْلُ (كَادَ) فِي الْعَمَلِ.



(١) البيت لأمية بن أبي الصلت الثقفي في ديوانه (ص: ٤٢)، والكتاب لسيبويه (٣/ ١٦١)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٦).

١٦٨- وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ (كَرَبًا) وَتَرَكَ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

الشرح

قوله: «مِثْلُ» مُبْتَدَأٌ، وهو مضافٌ إلى (كَادَ) باعتبار اللفظ.

و«كَرَبَ» خبرُ المُبْتَدَأِ (مِثْلُ) ويجوزُ أن تقول:

«كَرَبَ» مُبْتَدَأٌ.

و«مِثْلُ» خبرٌ، فإن كنت تُريدُ أن تُخْبِرَ بَأَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ) فتكونُ (كَرَبَ) هي المُبْتَدَأُ، و(مِثْلُ) خبرًا، وإن أردتَ أن تُخْبِرَ عن مُثَائِلِ (كَادَ) فَإِنَّ (مِثْلُ) تكونُ مُبْتَدَأً و(كَرَبَ) خبرًا، لكنَّ المُتَبَادِرَ أَنَّكَ تُريدُ أن تُخْبِرَ أَنَّ (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ) وعلى هذا تكونُ (كَرَبَ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، و(مِثْلُ) خبرًا مُقَدَّمًا.

و«فِي الْأَصَحِّ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ حَالًا، أي: حال كونه في الأصحَّ، يعني: في الأصحَّ من أقوالِ النحويين.

قوله: «وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ (كَرَبًا)» يعني: (كَرَبَ) مِثْلُ (كَادَ) أي: يكونُ خبرُها خَالِيًا من (أَنْ) مثاله قولُ الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ: (هِنْدُ غَضُوبٌ)^(١)

(١) البيت للكلحية اليربوعي أو لرجل من طيء في الدرر اللوامع: (١/١٦٦)، والمقاصد النحوية: (٢/١٨٩).

وَيَقُلُّ اقْتِرَانُ خَيْرِهَا بـ(أَنْ) تَقُولُ: (كَرَبَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُصْفِي) بِمَعْنَى (قَارَبَتْ)؛ لِأَنَّ (كَادَ، وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الْمَقَارَبَةُ، وَفِيهَا جَمِيعًا حَرْفُ الْكَافِ، لَكِنْ يَخْتَلِفُ اقْتِرَانُ خَيْرِهَا بـ(أَنْ) فَعِنْدَنَا (أَوْشَكَ) مِثْلُ: (عَسَى) وَ(كَرَبَ) مِثْلُ: (كَادَ).

قَوْلُهُ: «تَرَكُّ» مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (أَنْ).

و«مَعَ» ظَرْفُ مَكَانٍ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (ذِي).

و«ذِي» مُضَافَةٌ إِلَى (الشُّرُوعِ).

و«وَجَبًا» فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالظَّرْفُ (مَعَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (تَرَكُّ) وَالتَّقْدِيرُ: (وَوَجَبَ تَرَكُّ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ) أَي: مَعَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهَا بَعْدُ.

وَقَوْلُهُ: «وَتَرَكُّ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا» يَعْنِي: يَجِبُ تَرَكُّ (أَنْ) مَعَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، عَكْسُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَقْتَرَنَ بـ(أَنْ) مِثْلُ: (حَرَى) وَ(اخْلَوْلَقَ).



لَمَّا أَشَارَ إِلَى أَفْعَالِ الشَّرُوعِ بَدَأَ يُبَيِّنُهَا، فَقَالَ:

١٦٩- كَ (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو) وَ (طَفِقَ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ (أَخَذْتُ) وَ (عَلِقَ)

الشرح

قوله: «ك» «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو» أي: ذلك مثل قولك: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو).

«الكاف» حَرَفُ جَرٍّ.

وجملة «أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو» في محلِّ جرٍّ بالكاف.

قوله: «السَّائِقُ» أي: سَائِقُ الإِبِلِ.

و«يَخْدُو» أي: يسوق الإِبِلَ بِالْغِنَاءِ؛ ولهذا قال النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَأَنْجَشَةَ:

«رِفْقًا بِالقَوَارِيرِ»^(١)؛ لَأَنَّهُ بَدَأَ يَخْدُو، فَبَدَأَتِ الإِبِلُ تَمْشِي مَشْيًا، وَلَا تَدْرِي كَيْفَ

تَمْشِي؟ ولهذا يقول لنا بعضُ أصحابِ الإِبِلِ: إِذَا جَعَلَ يَخْدُو بَدَأَتِ الإِبِلُ تَنْسَاقُ

إِلَيْهِ سِيَاقِ الْغَيْثِ إِذَا اسْتَدْبَرْتَهُ الرِّيحُ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهَا يَهْتَزُّ طَرَبًا، وَهَذَا غَرِيبٌ!

وذكرَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ خَمْسَةَ أَفْعَالٍ مِنْ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ، وَهِيَ (أَنْشَأَ، وَطَفِقَ،

وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ) وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ تَعْمَلُ عَمَلٌ (كَانَ) وَيَكُونُ خَبَرُهَا فِعْلًا

مُضَارِعًا غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِ(أَنْ) وَلِذَا فَإِنَّ الْمَثَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ يُعْتَبَرُ مُحَدِّدًا

لِلشَّرُوطِ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ فِي الْغَالِبِ إِلَّا عَلَى شَيْءٍ مُتَمَدٍّ، يَعْنِي: يُفْعَلُ شَيْئًا فَشَيْئًا،

أَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ يَنْتَهِي مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر والرَّجَز والحداء، رقم (٦١٤٩)،

ومسلم: كتاب الفضائل، باب رحمة النَّبِيِّ ﷺ للنساء، رقم (٢٣٢٣).

مثال (أَنْشَأَ) مَا مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وفي الإعراب نقول:

«أَنْشَأَ» فَعْلٌ مَاضٍ مِنْ أفعالِ الشُّرُوعِ يَعْمَلُ عَمَلٌ (كَانَ) يَرْفَعُ الاسمَ، وَيَنْصِبُ الخبرَ.

و«السَّائِقُ» اسمُهُ مَرْفُوعٌ بِهِ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ عَلَى آخِرِهِ.

و«يَحْدُو» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الواوِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوِهَا الثَّقُلُ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ: (هُوَ) وَجُمْلَةٌ (يَحْدُو) مِنَ الفِعْلِ والفاعلِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَيْرٌ (أَنْشَأَ).

قَوْلُهُ: «طَفِقَ» هَذَا الثَّانِي مِنْ أفعالِ الشُّرُوعِ، تَقُولُ: (طَفِقَ يَفْعَلُ كَذَا) أَي: شَرَعَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا-: «طَفِقَ يَطْرَحُ حَيْصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ»^(١).

قَوْلُهُ: «جَعَلْتُ» هَذَا الثَّالِثُ، تَقُولُ: (جَعَلَ يَفْعَلُ كَذَا) وَ(جَعَلَ يَخْطُو، وَجَعَلَ يَقُومُ، وَجَعَلَ يَتَوَضَّأُ، وَجَعَلَ يَأْكُلُ، وَجَعَلَ يَشْرَبُ) وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «أَخَذْتُ» هَذَا الرَّابِعُ، تَقُولُ: (أَخَذْتُ أَتَكَلَّمُ) أَوْ (أَخَذَ يَتَكَلَّمُ) أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «عَلِقَ» هَذَا الْخَامِسُ مِنْ أفعالِ الشُّرُوعِ، وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْكَرَهُ، وَلَكِنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ، تَقُولُ: (عَلِقَ يَفْعَلُ) بِمَعْنَى: (أَنْشَأَ يَفْعَلُ).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ، رَقْمُ (٤٣٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ، رَقْمُ (٥٣١).

ومن ذلك أيضًا (شَرَعَ) فلا يُمكنُ أن تُخْرِجَ (شَرَعَ) مِنْ أفعالِ الشُّروعِ،
تقولُ: (شَرَعَ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا) والضَّابطُ في أفعالِ الشُّروعِ: كُلُّ ما دَلَّ على الشُّروعِ،
وما قُصِدَ به الشُّروعُ، فهو داخلٌ فيها.

ثم نقولُ: كُلِّمًا وَجَدْنَا كَلِمَةً تَدُلُّ على الشُّروعِ، فهي تَعْمَلُ هذا العَمَلِ، إِلَّا أنْ
يَمْنَعَ مِنَ التَّرْكِيبِ ما تَقْتَضِيهِ اللُّغَةُ، يعني: إذا كان التَّرْكِيبُ لا يَصِحُّ لُغَةً، فَإِنَّا
لا نَقْبَلُ.

لكن لو أن قائلًا قال: (أَنْشَأَ السَّائِقُ أَنْ يَجْدُو) فهذا خطأ، وليس نادرًا؛
لأنه يقولُ: (وَتَرَكُ) (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّروعِ وَجَبًا.

والخلاصة: أَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - ذَكَرَ أَحَدَ عَشَرَ عَامِلًا، كُلُّهَا
تَتَّفَقُ في العَمَلِ، تَرْفَعُ الاسمَ، وَتَنْصِبُ الخبرَ، لَكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ثَلَاثَةُ
أقسام:

القسمُ الأوَّلُ: أفعالُ الرَّجَاءِ، وهي: (عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ).

القسمُ الثَّاني: أفعالُ المَقَارِبَةِ، وهي ما فيها حرفُ الكافِ، وهي: (كَادَ،
وَأَوْشَكَ، وَكَرَبَ).

القسمُ الثَّالثُ: أفعالُ الشُّروعِ، وذكر منها خَمْسَةٌ، وهي: (أَنْشَأَ، وَطَفِقَ،
وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ).

وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ اقْتِرَائُهَا بـ (أَنْ) فهي أَرْبَعَةُ أقسام:

الأوَّلُ: ما يَجِبُ اقْتِرَائُهُ بـ (أَنْ) وهو اثنانِ وهما: (حَرَى، وَاخْلَوْلَقَ).

الثاني: ما يمتنعُ اقترانهُ بـ(أَنْ) وهو أفعالُ الشُّروع الخمسةُ، وهي: (أَنشَأَ، وَطَفِقَ، وَجَعَلَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ).

الثالثُ: ما يَكْثُرُ اقترانهُ بـ(أَنْ) وهو اثنانِ، وهما: (عَسَى، وَأَوْشَكَ).

الرَّابِعُ: ما يَقِلُّ اقترانهُ بـ(أَنْ) وهو اثنانِ، وهما: (كَادَ، وَكَرَبَ).



ثُمَّ بَيَّنَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ: هَلْ هِيَ مُتَصَرِّفَةٌ، أَوْ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي؟ بَيَّنَّ ذَلِكَ فَقَالَ:

١٧٠- وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

الشرح

قوله: «استعملوا» أي: العرب، وهو فعلٌ وفاعلٌ.

و«مضارعًا» مفعولٌ به لـ (استعملوا).

و«لأوشكا» جازٌ ومجرورٌ متعلقٌ بـ (استعملوا) يعني: استعملوا لـ (أوشكا) فعلًا مضارعًا.

قوله: «وكاد» الواو حرفٌ عطفي، و (كادَ) مَغْطُوفَةٌ عَلَى (أَوْشَكَ) إِذَنْ: فاستعمالُ المضارعِ خاصٌّ بهذين الفعلين فقط، وهما (كادَ) و (أَوْشَكَ).
و«لَا» حرفٌ عطفي.

و«غَيْرُ» مَغْطُوفَةٌ عَلَى (أَوْشَكَ).

وعليه فيكون المعنى: (لَا لِغَيْرِهِمَا) أي: لِغَيْرِ (أَوْشَكَ) و (كَادَ).

إِذَنْ: نفهمُ أَنَّ (أَوْشَكَ) و (كَادَ) يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا الْمَضَارِعُ.

مثال (كَادَ) فِي الْمَاضِي: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ومثاله فِي الْمَضَارِعِ

قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ، لَمْ يَكْدِ بِرَبِّهَا﴾ [النور: ٤٠].

مثال (أَوْشَكَ) في الماضي قولُ الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا^(١)

ومثاله في المضارع قول النبي ﷺ: «يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»^(٢) وقول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَيْتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا^(٣)

قوله: «وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) لَا غَيْرُ» أي: لَا غَيْرُ (أَوْشَكَ) وَ (كَادَ) عَلَى أَنْ قَوْلُهُ: (لَا غَيْرُ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا غَيْرُ فِي الْمُضَارِعِ، فَلَا يُسْتَعْمَلُ الْأَمْرُ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: (أَوْشِكُ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا) فَهَذَا لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

قوله: «زَادُوا» أي: الْعَرَبُ.

و«يُوشِكُ» اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ (أَوْشَكَ) وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الْأَيْسِ وَخُوشَا يَبَابَا^(٤)

قوله: (يَبَابَا) أي: خَالِيَةً، لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ.

فَصَارَ (أَوْشَكَ) يُسْتَعْمَلُ لَهَا الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ.

(١) تقدم عَزَوْهُ (ص: ٥٧٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، ولفظ البخاري: «يوشك أن يواقع». ولفظ مسلم: «يوشك أن يرتع فيه».

(٣) تقدم عَزَوْهُ (ص: ٥٧٥).

(٤) البيت في شرح ابن عقيل (١/ ٣٣٨) غير منسوب.

وَأَمَّا (كَادَ) فَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا أَنَّ (كَادَ) لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا
اسْمُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (رَادُوا مُوشِكًا) لَكِنَّهُ صَرَّحَ فِي (الْكَافِيَةِ) الَّتِي هِيَ أَصْلُ
الْأَلْفِيَةِ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (أَوْشَكَ) وَمِنْ (كَادَ).

وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ (كَادَ) (كَائِدٌ) وَ (كَادَ يَكِيدُ هُوَ كَائِدٌ)
كَ (بَاعَ يَبِيعُ فَهُوَ بَائِعٌ) وَهَلْ يَأْتِي مِنْهَا الْأَمْرُ؟

الْجَوَابُ: لَا، فَلَا تَقُولُ: (كِذْ أَنْ تَقُومَ) فَهِيَ بِخِلَافِ (كَانَ) فَيَصِحُّ أَنْ تَقُولَ:
(كُنْ قَائِمًا) إِذَنْ: هِيَ لَا تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا كَامِلًا.



١٧١- بَعَدَ (عَسَى) (اِخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدُ

غِنَى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

الشرح

قوله: «بَعَدَ» ظرفُ مكانٍ متعلِّقٌ بـ (يَرِدُ) وهو مُضافٌ إلى (عَسَى).

و«اِخْلَوْلَقَ» معطوفةٌ على (عَسَى) بإسقاطِ حَرَفِ العطفِ للضرورة.

و«أَوْشَكَ» كذلك معطوفةٌ على (عَسَى) بإسقاطِ حَرَفِ العطفِ للضرورة،
وَسُكِّنَتِ الكافُ في (أَوْشَكَ) أيضًا لضرورة النظم.

و«يَرِدُ» فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ، وعلامةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ، منعٌ
من ظهورِها مُراعاةً رَوِيِّ البيتِ، وإلا فالأصلُ أُنْهَا: (قَدْ يَرِدُ).

و«غِنَى» فاعِلٌ (يَرِدُ).

قوله: «بِأَنْ يَفْعَلَ» الباءُ: حرفُ جرٍّ، و(أَنْ يَفْعَلَ) مجرورةٌ بالباءِ؛ لأنَّه مُرادٌ
لفظُها، فهي مجرورةٌ، وعلامةُ جَرِّها كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِها، منعٌ من ظهورِها
اشتغالُ المحلِّ بحركةِ الحكايةِ.

و«عَنْ ثَانٍ» جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ (غِنَى) أي: استغناءً عن (ثَانٍ فَقَدْ) والثَّانِي
هو الخبرُ، فَيُسْتَغْنَى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عن الخبرِ، ويكونُ في محلِّ رفعٍ فاعِلٍ.

أفادنا المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ هذه الأفعالَ تنقسمُ -من حيثِ التَّامُّ والنَّقْصُ-
إلى قسمين: قسمٌ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا ناقصًا، وقسمٌ يُسْتَعْمَلُ تَامًا وَيُسْتَعْمَلُ ناقصًا،

فالذي يُسْتَعْمَلُ تَامًّا وَيُسْتَعْمَلُ نَاقِصًا ثَلَاثَةُ أَفْعَالٍ، وَهِيَ: (عَسَى) وَالثَّانِي: (اخْلَوْلَقَ) وَالثَّلَاثُ: (أَوْشَكَ) فَأَمَّا (عَسَى) وَ(اخْلَوْلَقَ) فَوَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَهِيَ لِلرَّجَاءِ، وَأَمَّا (أَوْشَكَ) فَلِلْمُقَارَبَةِ.

قَوْلُهُ: «قَدْ يَرِذُّ غَنَى بِأَنْ يَفْعَلَ» أَي: هَذِهِ الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ قَدْ تَسْتَعْنِي بِ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنِ الْخَيْرِ، وَعَلَى هَذَا تَكُونُ تَامَّةً، مِثَالُ ذَلِكَ: (عَسَى أَنْ تَقُومَ) (عَسَى) فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(أَنْ) حَرْفٌ مُصَدِّرٌ يَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَ(تَقُومَ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) وَ(أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ، فَاعِلٌ لـ(عَسَى) وَعَلَى هَذَا تَكُونُ تَامَّةً، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَلِ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَ (أَنْ) اسْمٌ ظَاهِرٌ يَصِحُّ رَفْعُهُ بِهِ، فَإِنْ وَلِيَهُ نَحْوُ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) فَقِيلَ: إِنَّهَا تَامَّةٌ، وَقِيلَ: إِنَّهَا لَا تَكُونُ تَامَّةً، وَتَكُونُ: (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا سَدَّتْ مَسَدَّ الْأِسْمِ وَالْخَيْرِ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي التَّعْلِيقِ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَالْخِلَافُ قَرِيبٌ مِنَ اللَّفْظِيِّ فِي الْوَاقِعِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَإِنَّهُ يَتَبَيَّنُ الْخِلَافُ، كَمَا سَيَذْكُرُهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَأْتِي.

مِثَالُ ذَلِكَ: تَقُولُ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) فَهَذَا نَقُولُ: (عَسَى) فَعْلٌ مَاضٍ، وَهُوَ مِنْ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ، وَ(أَنْ) حَرْفٌ مُصَدِّرٌ يَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، وَ(يَقُومَ) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) وَ(زَيْدٌ) فَاعِلٌ، وَ(أَنْ) وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ فَاعِلٍ لـ(عَسَى) هَذَا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهَا تَامَّةٌ.

وَيَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ، وَأَنَّ (أَنْ يَقُومَ) سَدَّتْ مَسَدَّ الْأِسْمِ وَالْخَيْرِ، وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، فَمِثْلًا إِذَا قُلْتَ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)

فهنا لا يظهر أثر للخلاف؛ لأنَّ التَّركيبَ سيكونُ هكذا: (عَسَى أَنْ يَقومَ زيدٌ) لكنْ لو قُلْتَ: (عَسَى أَنْ يَقومَ الزَّيدانِ) فإذا قُلْنَا: إِنَّهَا تامَّةٌ، و(أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه في محلِّ رفعِ فاعِلٍ، فالتركيبُ هكذا: (عَسَى أَنْ يَقومَ الزَّيدانِ) وإذا قُلْنَا: إِنَّهَا ناقصةٌ، فهنا يُمكنُ أَنْ نجعلَ الفعلَ خبرًا مُقدِّمًا، و(الزَّيدانِ) مُبتدأً مُؤخَّرًا، وتكون (الزَّيدانِ) اسمًا مُؤخَّرًا، و(أَنْ يَقوما) خبرَها، ولكن هل هذا واردٌ عن العرب؟

الجواب: أمَّا على لُغة (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ) فهو واردٌ بلا شك، يقولون: (عَسَى أَنْ يَقوما الزَّيدانِ) و(عَسَى أَنْ يَقومُوا الزَّيدونَ) لكنْ على اللُغة الفُصحى لا ندري هل هذا التَّركيبُ واردٌ أم لا؟ لكنْ لو وَرَدَ، فَإِنَّهُ يُجَرِّجُ على هذه اللُغة على أَنَّ ما بعد الفعلِ اسمٌ مُؤخَّرٌ، و(أَنْ) والفعلُ بَعْدَها في محلِّ نَصْبٍ خيرٌ مُقدِّمٌ.

مثالٌ آخَرُ: (عَسَى أَنْ تقومَ هندٌ) نقولُ: (عَسَى) فعلٌ ماضٍ و(أَنْ) حرفٌ مصدرٍ، و(تقومَ) فعلٌ مُضارعٌ مَنْصوبٌ بـ(أَنْ) و(هندٌ) فاعِلُ (تقومَ) و(أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه في محلِّ رفعِ فاعِلٍ.

هذا إذا قُلْنَا بِأَنَّها تامَّةٌ، وإذا قُلْنَا بِأَنَّها ناقصةٌ نقولُ: (أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه سَدَّتْ مَسَدَّ الاسمِ والخيرِ.



١٧٢- وَجَرَّدَن (عَسَى) أَوْ اِزْفَعُ مُضْمَرًا بِهَا، إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

الشرح

قوله: «جَرَّدَن» فعلٌ أمرٌ متَّصلٌ بنون التوكيدِ الخفيفة، والثَّقلَةُ أن تقول: (جَرَّدَن) وعلى هذا فهو مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لائصاله بنون التوكيد، وهل نقول: في محلِّ جَزْمٍ، أو نقول: مَبْنِيٌّ على الفتح فقط؟

نقول: المشهورُ عند البصريين أَنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفتح فقط، ولا نقولُ في محلِّ جَزْمٍ، وأما مَنْ قال: إِنَّ فِعْلَ الأمرِ مجزومٌ بلامِ الأمرِ المحذوفة، والتَّقديرُ: (لُتَجَرَّدْ) فعلى هذا يكونُ مَبْنِيًّا في محلِّ جَزْمٍ، لكنَّ الصَّحيحَ والمشهورَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لائصاله بنون التوكيد، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وجوبًا تقديرُهُ: (أَنْتَ).

و«عَسَى» مفعولٌ (جَرَّدْ) باعتبار اللفظ.

و«أَوْ» حرفٌ عطفٍ للتخيير.

و«اِزْفَعُ» فعلٌ أمرٌ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ.

و«مُضْمَرًا» يعني: ضَمِيرًا، وهي مفعولٌ به.

و«بِهَا» جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بـ(اِزْفَعُ) وليس متعلِّقًا بـ(مُضْمَرًا).

قوله: «إِذَا» شرطيةٌ.

و«اسْمٌ» قيل: إنَّها نائبُ فاعلٍ لقوله (ذُكِرَ) وقيل: نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ يُفسَّرُهُ (ذُكِرَ) وقيل: مُبتدأٌ.

فالأقوال حينئذٍ ثلاثة، والأسهل أن نقول: إنها مُبتدأ؛ لأننا إذا قلنا: مُبتدأ، لم يَحْضُلْ تَقْدِيمٌ ولا تَأْخِيرٌ ولا تَقْدِيرٌ، وإذا قلنا: إنها نائِبُ فاعِلٍ لفعلٍ مَحْذُوفٍ، صارَ في ذلك تَقْدِيرٌ، وإذا قلنا: نائِبُ فاعِلٍ لـ (ذِكْرٍ) ولكنه مُقَدَّمٌ، صارَ فيه تَقْدِيمٌ وتأخيرٌ.

معنى البيت: اخْتَصَصْتُ (عَسَى) وَخَذَهَا بِأَتْنِهَا إِذَا سَبَقَهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ فَلَكَ فِي اسْتِعْمَالِهَا وَجْهَانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ تَرْفَعَ بِهَا ضَمِيرًا، وفي هذه الحالِ تكونُ (عَسَى) ناقصةً.

الوجهُ الثاني: أَنْ تُجَرِّدَهَا مِنَ الضَّمِيرِ، وفي هذه الحالِ تكونُ (عَسَى) تامةً.

مثال ذلك: (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ) فعلُ الوجهِ الأوَّلِ: (زَيْدٌ) مُبتدأ، و(عَسَى) فعلٌ ماضٍ، واسمُها ضَمِيرٌ مُسْتَرَجٌّ جَوَازًا، تَقْدِيرُهُ: (هو) و(أَنْ) مَصْدَرِيَّةٌ، و(يقومُ) فعلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بـ(أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ، و(أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه في محلِّ نَصْبٍ خَيْرِ (عَسَى) وعلى الوجهِ الثاني نقولُ: (أَنْ) والفعلُ في محلِّ رَفْعٍ فاعِلٍ.

وتظهرُ فائدةُ هذا الخلافِ إذا كان اسمُها غيرَ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ، مثاله: (هِنَّدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ) فعلٌ إِضْمَارٍ اسمُها نقولُ: (هِنَّدٌ عَسَتْ أَنْ يَقُومَ)؛ لأنَّ الفعلَ إذا كان فيه ضَمِيرٌ عائِدٌ على المؤنَّثِ وَجَبَ تَأْنِيثُهُ، وتكونُ (أَنْ) وما دَخَلَتْ عليه في محلِّ نَصْبٍ خَيْرِ (عَسَى) وعلى عدمِ إِضْمَارِ الاسمِ نقولُ: (هِنَّدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ) ونجعلُ (أَنْ يَقُومَ) هي الفاعلُ وتكونُ تامةً، وهذا ما نختاره.

وعلى القول الأول أيضًا - وهو أن ترفع بها ضميرًا - تقول: (الرَّجُلَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا) و(الرَّجَالُ عَسَوْا أَنْ يَقُومُوا) و(النِّسَاءُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ) وعلى القول الثاني - وهو التجريد من الضمير - تقول: (الرَّجُلَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا) و(الرَّجَالُ عَسَى أَنْ يَقُومُوا) و(النِّسَاءُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ).

وفي الإعراب في (الرَّجُلَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا) نقول: (الرَّجُلَانِ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، و(النُّونُ) عَوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ، و(عَسَى) فَعْلٌ مَاضٍ تَامٌ، بِنَاءٍ عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ، و(أَنْ) حَرْفٌ مُصَدِّرٌ يَنْصَبُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، و(يَقُومَا) فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه كما سبق في باب الإعراب أن الفعل المضارع الذي تتصل به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة يُرْفَعُ بِثَبُوتِ النُّونِ، وَيُنْصَبُ وَيُحْذَفُ بِحَذْفِهَا، والفعل هنا منصوب، و(الألف) فاعل، و(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، فاعل لـ(عَسَى)؛ لأننا استعملناها هنا تامة؛ لأنها مجرودة من الضمير، والتقدير: (الرَّجُلَانِ عَسَى قِيَامُهُمَا) وجملة (عَسَى) وما دخلت عليه في محل رفع خير المبتدأ.

أما إذا وضعنا الضمير فيها، تقول: (الرَّجُلَانِ عَسَيَا أَنْ يَقُومَا) فـ(الرَّجُلَانِ) مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى، و(النُّونُ) عَوَضٌ عَنِ التَّنْوِينِ فِي الْاسْمِ الْمَفْرَدِ، و(عَسَيَا) (عَسَى) فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، وَالْفُ الْمَثْنَى: اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، و(أَنْ يَقُومَا) فِي تَأْوِيلِ مُصَدِّرٍ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَيْرِهَا، مَنْصُوبٌ بِهَا، أَي: (عَسَيَا قِيَامُهُمَا) وجملة (عَسَى) وما دخلت عليه في محل رفع خير المبتدأ.

وَأَمَّا غَيْرُ (عَسَى) فَيَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ
 غَيْرُ (عَسَى) هُنَا نَاقِصًا، تَقُولُ: (السَّيِّئُ أَخْلَوَلَقْتُ أَنْ تُنْطِرَ) وَ(وَهَنَدُ حَرَتْ أَنْ
 تَفْهَمَ) وَتَقُولُ: (الرَّجَالُ كَاذُوا يَقُومُونَ) وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ: (الرَّجَالُ كَاذَ يَقُومُونَ)
 وَعَلَى هَذَا فَيَقْسُ.



١٧٣- وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَى فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكْنَ

الشرح

قوله: «الْفَتْحَ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ (أَجْزَى).

و«الْكَسْرَ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.

و«أَجْزَى» فَعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَالْفَاعِلُ مُسْتَرْتَضٍ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: (أَنْتَ).

و«فِي السَّيْنِ» جَارٌّ وَجَرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (أَجْزَى).

و«مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ)» يَعْنِي: مِنْ (عَسَى) إِذَا أَسْنَدْتَ إِلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ،

و(نَحْوِ) مُضَافٌ، وَ(عَسَيْتُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ.

قوله: «انْتِقَا» مُبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ ضَمَّةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ

لِضَرُورَةِ النَّظْمِ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى (الْفَتْحِ).

و«زُكْنَ» فَعْلٌ وَنَائِبُ فَاعِلٍ، وَهُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (انْتِقَا).

وَحُلَاصَةُ الْبَيْتِ: أَنَّهُ يَجُوزُ فِي (عَسَى) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى تَاءِ الْفَاعِلِ كَسْرُ

السَّيْنِ، وَفَتْحُ السَّيْنِ، وَالْأَرْجَحُ الْفَتْحُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: (وَانتِقَا الْفَتْحِ زُكْنَ).

و«انْتِقَا» أَي: اخْتِيَارٌ.

و«زُكْنَ» يَعْنِي: عَلِمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا

فِي الْأَرْضِ وَتَقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [عَمَد: ٢٢] وَتَقُولُ أَنْتَ: (عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ) وَيَجُوزُ

(عَسَيْتُ أَنْ أَقُومَ) وتقول: (عَسَيْتُ أَنْ أَفْهَمَ) ويجوزُ (عَسَيْتُ أَنْ أَفْهَمَ).
وعلى ذلك يكونُ المؤلَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ ذَكَرَ فِي (عَسَى) خَاصَّتَيْنِ وَهُمَا:
الخاصَّةُ الأولى: إِذَا تَقَدَّمَهَا اسْمٌ ظَاهِرٌ، جَازَ فِيهَا التَّامُّ وَالنَّقْصُ.
الخاصَّةُ الثانيةُ: يَجُوزُ فِي سِينِهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ رَافِعٌ.



انتهى بحمد الله تعالى المجلد الأول
ويليه بمشيئة الله - عزَّ وجلَّ - المجلد الثاني
وأولُه: (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا)



فهرس الآيات

الآية

الصفحة

- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ ١٦
- ﴿وَأَنْقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ١٦
- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ الْعَسَدُ فَوْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ٢٨
- ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ﴾ ٢٩
- ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ ٢٩
- ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ٢٩
- ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ ٣٠
- ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ ٣٠
- ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ٣١
- ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ ٣٦
- ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِإِخِي﴾ ٤٣
- ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَلَدَتِي﴾ ٤٣
- ﴿وَقُدُورٍ رَاسِبَتٍ﴾ ٤٤
- ﴿حَقٌّ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا﴾
- ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ مَرُّ قَالِهَا﴾ ٥٣
- ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ ٥٣

- ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ ٥٤
- ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْيَتْمَةُ﴾ ٥٥
- ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ٥٦
- ﴿وَيَهْدِيكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ ٥٦
- ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلَنا وَسْوَارًا﴾ ٥٦
- ﴿وَيَتَّبِعُونَ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ ٥٦
- ﴿وَبَلَّغْتَ قُوَّتِي يَعْلَمُونَ﴾ ٥٧
- ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ ٥٧
- ﴿مَهُمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ مَائِدَةٍ لَتَسْرِعَا بِهَا﴾ ٥٩
- ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ ﴿٥﴾ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْرًا أَحَدٌ﴾ ٦٥
- ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ ٦٦
- ﴿ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ ٩٥، ٦٨
- ﴿لَتَسْجُنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ ٩٤، ٦٨
- ﴿هَبْهَاتَ هَبْهَاتٍ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ٧١
- ﴿فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى﴾ ٧١
- ﴿وَرَحِمَنِي وَسِعَتْ كُلُّ شَيْءٍ﴾ ٧٢
- ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيقٌ وَسَعِيدٌ﴾ ٢٥٦، ٧٣
- ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٧٨
- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٧٩
- ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ ٨٣

- ٨٣..... ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾
- ٨٣..... ﴿سُحْنَانَ الَّذِي أَمْرِي بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾
- ٨٩..... ﴿يَمْرُسُ أَفْئِدِي لِرَبِّكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾
- ٨٩..... ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾
- ٩٠..... ﴿سَلَامٌ أَتَاهُمْ بِذَلِكَ رَعِيمٌ﴾
- ٩٠..... ﴿وَسَفَلَهُمْ عَنِ الْعَرْشَةِ﴾
- ٩١..... ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾
- ٩١..... ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَوَّامُونَ بِالْحَقِّ وَتَوَّاصُونَ بِالْصِّرِّ﴾
- ٩٤..... ﴿وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا ءَامَرُهُ لِيَسْتَجَنَّ﴾
- ٩٥..... ﴿وَلَا نَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾
- ٩٧..... ﴿وَالْتَسْتَمِعْ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
- ٩٨..... ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾
- ٩٩..... ﴿وَالنَّحْلَ بِاسْفَلْتِ﴾
- ١٠٧..... ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾
- ١٠٧..... ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾
- ١١٢..... ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾
- ١١٢..... ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾
- ١١٣..... ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
- ١١٨..... ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ﴾
- ١١٨..... ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾

- ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ ١١٨
- ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ ١١٨
- ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ ١٢٨، ١٢٥
- ﴿وَإِنْ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ١٢٨، ١٢٥
- ﴿أَرْجِعُوا إِلَيَّ أَيْبُكُمْ﴾ ١٢٨، ١٢٥
- ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ ١٣١
- ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً﴾ ١٣٢
- ﴿أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ﴾ ١٣٢
- ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا﴾ ١٣٣
- ﴿وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ ١٣٣
- ﴿وَرَبُّكُمْ رَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ ١٣٣
- ﴿فَاتُوا بِآبَائِنَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٣٣
- ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَمَّا أَتَى﴾ ١٣٧
- ﴿كِلَانَا الْبَغْنَيْنِ مَا لَمْ أَكُلْهَا وَلَمْ يَنْظُرْ مِنْهُ شَيْئًا﴾ ١٣٧
- ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ ١٣٩
- ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا﴾ ١٤٠
- ﴿سَخَّرْتَنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ ١٥٣
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَرَأُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾ ١٥٣
- ﴿بَلْ طَسَّيْتُمْ أَنْ لَنْ يَتَغَلَّبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَيَّ عَلَيْهِمْ أَبَدًا﴾ ١٥٣
- ﴿وَلَا يَأْتِلُ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ ١٥٣

- ١٥٤ ﴿الْحَسَنَةُ بِهٖ رَمَتْ الْمَسِيئَاتِ﴾
- ١٥٤ ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنْبَرِ لَفِي عِلِّيَّاتٍ ﴿٥٨﴾ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾
- ١٥٥ ﴿وَلَيْسَتْ فِي السِّجِّينِ بِضَعُ مِائِينَ﴾
- ١٥٦ ﴿وَلَيْسَتْ فِيهَا مِنْ عُمْرِكَ مِائِينَ﴾
- ١٥٧ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾
- ١٥٧ ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾
- ١٥٧ ﴿وَمَتَّعْنَاهُمُ إِلَىٰ حِينٍ﴾
- ١٥٨ ﴿وَلِيُثْبِتْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾
- ١٦٣ ﴿وَلِيُثْبِتْ عِنْدَنَا لِيَمَنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِرِينَ﴾
- ١٦٤ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾
- ١٦٦ ﴿إِن هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَّتُوهَا أَنْتُمْ وَمَا بَآذُرُكُمْ﴾
- ١٦٦ ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَوَّاتٍ تَنَبَّيْنَ بِغَايَاتِ سَبْعِينَ نَجِيَّةً﴾
- ١٦٨ ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾
- ١٦٨ ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾
- ١٦٨ ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيدُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾
- ١٦٨ ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾
- ١٦٩ ﴿فَإِنِ عَلِمْتُهِنَّ مُّؤْمِنَاتٍ﴾
- ١٧٠ ﴿وَلَإِنْ كُنَّ أُولَىٰ حِمْلٍ﴾
- ١٧٠ ﴿وَأُولَٰئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾
- ١٧٥ ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾

- ١٧٧ ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾
- ١٧٧ ﴿أُولَئِكَ أَجِبْتُمْ شَقِيًّا وَتِلْكَ وَرِثَةٌ
- ١٨٠ ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾
- ١٨٠ ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ﴾
- ١٨٠ ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِبْرَاهِيمَ﴾
- ١٨٣ ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿١﴾ تُوْكَلا سَيَعْلَمُونَ﴾
- ١٨٤ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا رَحِمْنَا بِكُمْ
- ١٨٤ ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾
- ١٨٤ ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾
- ١٩٤ ﴿وَدُرُوفٍ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ﴾
- ١٩٥ ﴿فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَوَسَّلُ إِلَيْهِ تَكْتُمُهُمْ﴾
- ١٩٧ ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾
- ٢٠٤ ﴿وَأَيُّ سَمِيئَتَا مَرْيَمَ﴾
- ٢١٢ ﴿وَلَا إِذْ بَاتَلَتْ إِبراهيمَ رَبَّهُ﴾
- ٢١٢ ﴿فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ﴾
- ٢١٣ ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي﴾
- ٢١٤ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾
- ٢١٤ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾
- ٤٠٣، ٢١٩ ﴿أَسْكَنْ أَنتَ زَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾
- ٢٢٤ ﴿وَيَاكَ سَيِّدُ وَبَاكَ تَسْتَعِثُّ﴾

- ﴿فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ﴾ ٢٢٤
 ٢٢٤ ﴿وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُم لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾
 ٢٣٠ ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾
 ٢٣٩ ﴿وَيَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾
 ٢٣٩ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٢٤﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا زُرْتُ﴾
 ٢٣٩ ﴿لَعَلِّي أَتْلُغَ الْأَسْبَابَ ﴿٢٥﴾ أَتَسْبَبُ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ﴾
 ٢٤٠ ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾
 ٢٤٠ ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾
 ٢٤٠ ﴿لَنُكَفِّرَنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾
 ٢٤١ ﴿وَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾
 ٢٤٣ ﴿مِن لَّدُن حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾
 ٢٤٥ ﴿وَمِن مَّا يَكُونُ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾
 ٢٥٠ ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾
 ٢٧٣ ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ﴾
 ٢٧٣ ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ﴾
 ٢٧٦ ﴿وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءَ لَضَالُونَ﴾
 ٢٧٩ ﴿ذَٰلِكَ مِنَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ﴾
 ٢٧٩ ﴿قَالُوا كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾
 ٢٧٩ ﴿قَالَ كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَىٰ هَيْئٍ﴾
 ٢٧٩ ﴿ذَٰلِكُمَا مِنَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾

- ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَجُومُ الْفُلُقِ﴾ ٢٧٩
- ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُتُمُتْنَ فِيهِ﴾ ٢٧٩
- ﴿فَذَلِكِ بَرَهَانٌ مِنْ رَبِّكِ﴾ ٢٧٩
- ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ٢٨١
- ﴿وَلِإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ نَمِيمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا﴾ ٢٨١
- ﴿وَوَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ ٢٨٥
- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ ٢٨٦
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ ٢٨٦
- ﴿وَالَّتِي أَحْصَلَتْ فَرْجَهَا فَنَفَعْنَا فِيهَا مِنْ زُرْعَانَا﴾ ٢٨٦
- ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ فَرْجَهَا﴾ ٢٨٦
- ﴿وَلِإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَقْفَرُونَ﴾ ٢٨٧
- ﴿حَقٌّ إِذَا مَا جَاءَ مَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَعُلُوْدُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ٢٨٧
- ﴿وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَهَا مِنْكُمْ فَتَأْذُوهُمْ﴾ ٢٨٩، ٢٨٧
- ﴿رَبَّنَا آتِنَا الَّذِينَ آذَوْا آلَنَا﴾ ٢٩١
- ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ فِسَائِكُمْ﴾ ٢٩٦
- ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ ٢٩٦
- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ ٣٠١
- ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ ٣٠١
- ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ ٣٠١
- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنَيْنِ﴾ ٣٠١

- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ عَلَىٰ أَرَبٍ﴾ ٣٠٢
- ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٣٠٢
- ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣٠٢
- ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَلِ﴾ ٣٠٢
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ ٣٠٨
- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٣١٠
- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ٣١٠
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَفْتَمُوا نَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ ٣١٤
- ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾ ٣٢٠
- ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ ٣٢٤
- ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً مَاتَمَهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ ٣٢٦
- ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَمْنَةُ طُفَّتِي﴾ ٣٢٧
- ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ ٣٣٠
- ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ ٣٣٤
- ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ ٣٣٤
- ﴿فَأَقْصِ مَا أَنْتَ قَاصٍ﴾ ٣٤٣
- ﴿بِأَكْلِ مِمَّا تَكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ ٣٤٧
- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٣٦٨، ٣٥٥
- ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُرَى﴾ ٣٥٥

- ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ ٣٦٤
- ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ شَعَّةٌ رَهْطٌ يَقْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ ٣٦٤
- ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَابُ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ٣٦٥
- ﴿حَمَّ ① وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ②﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿ ٣٦٥
- ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ٣٦٧
- ﴿وَالْعَصْرِ ①﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ ﴿ ٣٦٨
- ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ ٣٦٨
- ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ ٣٦٨
- ﴿كَأَنَّا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ⑤﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴿ ٣٦٨
- ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ⑥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿ ٣٦٨
- ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ٣٨٠
- ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا﴾ ٣٨٤
- ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ ٣٩٠
- ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يُضِلُّوا فَمِنْ أَلْفٍ﴾ ٣٩٠
- ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ ٣٩٠
- ﴿وَلِيَأْسَ الْتَقَوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ٣٩٥
- ﴿الْمَآثَةِ ①﴾ مَا الْآثَةِ ﴿ ٣٩٥
- ﴿الْقَارِعَةُ ①﴾ مَا الْقَارِعَةُ ﴿ ٣٩٦
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٣٩٩
- ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ ٤٢٤

- ٤٢٤ ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾
- ٤٣٦ ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾
- ٤٣٧ ﴿كَانَ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾
- ٤٣٩ ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾
- ٤٤٥ ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّؤْمِنٍ﴾
- ٤٥٢ ﴿وَالَّذِي يَشْنَنُ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرْتَبْتُمْ فَوَدَّعُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَا يَمِضُنَّ﴾
- ٤٥٤ ﴿لَوْلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾
- ٤٥٤ ﴿فَلَوْلَا فَعَضِلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَحِمَهُمْ لَكُنْتُمْ مِنَ الْفَاسِقِينَ﴾
- ٤٥٤ ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾
- ٤٦٠، ٤٥٥ ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَابُكُمْ﴾
- ٤٥٥ ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَجَاءَهُ مِنَ الْعَذَابِ﴾
- ٤٥٩ ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُّؤْمِنِينَ﴾
- ٤٦٠ ﴿أَتَحْسَبُ صَدَدَنَّاكَ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكَ﴾
- ٤٦١ ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْمَهُونَ﴾
- ٤٧٤ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ ۝ (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝ (٣) وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝ (٤)﴾
- ٤٧٦ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ ۝ (١١) ذُو الْمَرْثِ اللَّيِّدُ﴾
- ٤٧٩ ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾
- ٤٨٤ ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُّسْوَدًّا﴾
- ٤٨٥ ﴿وَأَصْبَحَ قُودًا أَمْرًا مُّؤْمِنًا قَرِيحًا﴾

- ﴿وَحُذِّرُوهَ مِنْ الظَّنِّ فَصَرُّهُنَّ إِلَيْكَ﴾ ٤٨٦
- ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ ٤٨٦
- ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ ٤٨٦
- ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخْلِفِينَ﴾ ٤٨٦
- ﴿لَا أَسْرِحُ حَقَّ أَنْبَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْنِي حُقْبًا﴾ ٤٨٨
- ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكَّرْ يُونُسَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا﴾ ٤٨٩
- ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ٤٩٢
- ﴿وَلَا يَزَالُونَ تُخْلِفِينَ ﴿١٣٨﴾ إِلَّا مَنْ رَجِمَ رَبُّكَ﴾ ٤٩٧
- ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٩٨
- ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ ٤٩٩
- ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ٥١٣، ٥٠٦
- ﴿فَسُبِّحْنَ اللَّهَ حِينَ تُسَبِّحُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ ٥٠٩
- ﴿وَلِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ٥٠٩
- ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١٣٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ ٥١٠
- ﴿وَأَنفُسُهُمْ كَانُوا بِظُلْمٍ﴾ ٥١٥
- ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ٥١٨
- ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّضَ مِنْكُمْ﴾ ٥١٩
- ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ نَلُّكُنَّ أَنْتَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ٥٢٤
- ﴿وَأَنفِقُوا خَيْرًا لَأَنفُسِكُمْ﴾ ٥٢٥
- ﴿إِنْ إِنْزِيلَهُ كَانَتْ أُتْمَةً فَابْتِغَاءً حِينًا وَلَتُنَبِّئَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٥٣١

- ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ ٥٣١
- ﴿وَلَمْ أَكُ يَغِيًّا﴾ ٥٣١
- ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ ٥٣١
- ﴿مَا هُنَا بَشَرًا إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ ٥٣٥
- ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ ٥٣٧
- ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٥٤٧
- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ لِلْغَافِينَ﴾ ٥٤٧
- ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ ٥٤٧
- ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ٥٥٤
- ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٥٥٦
- ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِلَهُم مَيِّتُونَ﴾ ٥٥٦
- ﴿أَوْمِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ﴾ ٥٥٧
- ﴿وَأُحْيَيْنَاهُ بِهِ إِلَهًا مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ ٥٥٧
- ﴿فَنَادُوا وَلَا تَجِئْ مِنْ مَنَامٍ﴾ ٥٥٩
- ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٥٦٣
- ﴿فَقَسَوْا أَزْلَمَكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ ٥٦٣
- ﴿فَدَبَّحُوا بِهَا مَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ٥٦٦، ٥٦٤
- ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (١٨)
- ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ ٥٦٥
- ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَسَجِّ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ ٥٦٥

- ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ بِهَا﴾ ٥٦٥
- ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَحَابُّ ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا
فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ بِهَا﴾ ٥٨٢، ٥٦٦
- ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ﴾ ٥٦٨
- ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ ٥٨٢
- ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ٥٩٢



فهرس الأحاديث

الحديث	الصفحة
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ.....	٤٣
اتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ.....	٩٩.....
أَحَبُّ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا حَارِثُ وَهَمَامٌ.....	٣٦١
اخْرِضْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَلَا تَعْجِزْ.....	٣٣.....
أَخْبُوا مَا خَلَقْتُمْ.....	٢٧.....
أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ.....	٥٤.....
إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.....	٤٨١
إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ.....	٢٣١، ٥٣٢.....
أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.....	٢٤.....
إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَزْتَ عَلَيْهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي أَمْرَاتِكَ.....	١٢٠
الْتِمَسْ وَلَوْ خَائِمًا مِنْ حَدِيدٍ.....	٤٧١، ٥٢٤.....
الْحَمُّ الْمَوْتُ.....	١٢١
خَيْرٌ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.....	٤٠٠
رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ.....	٥٧٨
طَفِيقٌ يَطْرُحُ خِمِصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ.....	٥٧٩
عَجَبًا لِأَمْرِ الْمُؤْمِنِ، إِنَّ أَمْرَهُ كُلَّهُ خَيْرٌ.....	٢٧.
عَقَدَ ثَلَاثَةَ وَخَمْسِينَ.....	٤٨.

- فَأَعِضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ ١٢٣
- فَانْصَرَفَ حِينَ انْصَرَفَ، وَقَدْ أَصَبَتِ الشَّمْسُ ٢٩٩
- لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ ١٢٢
- لَا فَضَّ اللَّهُ فَاكٌ ٥٥٣
- لَقَدْ تَحَجَّرَتْ وَإِسْعَا ٧٢
- لَمَّا كَانَ الْيَوْمَ الَّذِي قَدِمَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَتَارَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمَ
الَّذِي مَاتَ فِيهِ، أَظْلَمَ مِنْهَا كُلُّ شَيْءٍ ٣٦٥
- اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ ١٥٨
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ ٤٦
- اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي ٤٥
- اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ٤٥
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ٣١، ٢٩
- لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ٤٢٠
- لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْكُعْبَةَ ٤٥٥
- لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ امْضِيًا فِي امْسَفَرٍ ٣٤٩
- مَا خَيْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرُهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا ٤١٢، ٥٤٢
- مَنْ افْتَتَحَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ ١٥٤
- مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ ١٢٢
- مَنْ تَعَزَّى بِعِزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكُنُوا ١٢٢
- مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ ٤١

- مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا..... ٤١
- وَأَجَعَلْنَا هَذَاهُ مُهْتَدِينَ..... ١٦٨
- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا... ١٨٥
- وَجَبَتْ..... ٤٠
- وَنَحِ ابْنِ أُمِّ الْفَضْلِ، إِنَّهُ لَعَوَّاصٌ عَلَى الْهَنَاتِ..... ١٢٢
- يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ..... ٥٨٣



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم.....	أ، ب
نبذة مختصرة عن العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين.....	٥
مقدمة الشارح.....	١٥
مقدمة الناظم.....	٢٣
الكلام وما يتألف منه.....	٤٧
أقسام الكلمة: اسم، وفعل، وحرف،.....	٤٧
علامات الاسم.....	٥٥
علامات الفعل.....	٦٠
يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين.....	٦٢
أنواع الأفعال، وعلامة كل نوع.....	٦٢
إن دلت كلمة على معنى الفعل، ولم تقبل علامته، فهي اسم فعل.....	٧٠
المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ.....	٧٣
الاسم ضربان: مُعَرَّبٌ ومَبْنِيٌّ، ويبان كل منهما.....	٧٣
أنواع شبه الاسم بالحرف.....	٧٦
المُعَرَّبُ من الأسماء.....	٨٥
المُعَرَّبُ والمَبْنِيُّ من الأفعال.....	٨٨
بناء الحرف وعلامات البناء.....	١٠١

- أنواع الإعراب، وما يختص بنوع كُلِّ منها، وما يشترك فيه النّوعان ١٠٦
- إعرابُ الأسماءِ الستّة ١١٥
- إعرابُ المثنّى وما ألحقَ به ١٣٥
- إعرابُ جمعِ المذكرِ السّالم ١٤٢
- الملحقُ بجمعِ المذكرِ السّالم ١٥٢
- حركة نونِ المثنّى والجمع ١٦١
- إعرابُ جمعِ المؤنّثِ السّالم ١٦٥
- الملحقُ بجمعِ المؤنّثِ السّالم ١٧٠
- إعرابُ الاسمِ الذي لا يتصرف ١٧٣
- إعرابُ الأمثلة الخمسة ١٨٣
- إعرابُ المعتلِّ من الأسماء ١٨٧
- تعريفُ الفعلِ المعتلِّ وإعرابه ١٩١
- النكرةُ والمعرفة ١٩٥
- تعريفُ النكرة ١٩٦
- أقسامُ المعارف ٢٠٠
- الضمير ٢٠٤
- تعريفُ الضمير ٢٠٤
- الضميرُ المتصل ٢٠٧
- بناءُ الضمير ٢١١
- الموقعُ الإعرابيُّ للضميرِ المتصل ٢١١

٢١٧ الضَّميرُ المُستترُ
٢٢١ الضَّميرُ المنفصلُ
٢٢٣ اتصالُ الضَّميرِ وانفصالُهُ
٢٢٨ المواضعُ التي يجوزُ فيها وصلُ الضَّميرِ وفصلُهُ
٢٣٣ التقديمُ والتأخيرُ عند اجتماعِ ضميرينِ منصوبينِ
٢٣٥ حكمُ اجتماعِ ضميرينِ متَّحدينِ الرتبةِ مِن حيثُ الوصلُ والفصلُ
٢٤٣ أحكامُ نونِ الوقايةِ
٢٤٥ العَلَمُ
٢٤٥ تعريفُ العَلَمِ ومُسمَّاهُ
٢٤٩ أقسامُ العَلَمِ إلى اسمٍ وكُنيةٍ ولَقَبٍ
٢٥٣ أحوالُ إعرابِ الاسمِ واللَّقبِ
٢٥٦ العَلَمُ المنقولُ والعَلَمُ المُرَّجَّلُ
٢٦٥ العَلَمُ الشَّخصيُّ وعَلَمُ الجنسِ
٢٧١ اسمُ الإشارةِ
٢٧٣ ما يُشارُ بهِ إلى المفردِ مُذَكَّرًا ومُؤنَّثًا
٢٧٤ ما يُشارُ بهِ إلى المثنى
٢٧٦ ما يُشارُ إلى الجمعِ
٢٧٧ مراتبُ المُشارِ إليه
٢٨١ الإشارةُ إلى المكانِ
٢٨٢ هل اسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ أم مُعَرَّبٌ؟

- ٢٨٢ على أيّ شيء يُبنى؟
- ٢٨٤ المَوْصُولُ
- ٢٨٤ المَوْصُولُ الحَرْفِيُّ والاسميُّ
- ٢٩٤ ألفاظُ المَوْصُولِ الْمُخْتَصِّ
- ٢٩٩ المَوْصُولُ العامُّ
- ٣٠٧ (ذا) منَ الأسماءِ المَوْصُولَةِ العامَّةِ بِشُروطٍ
- ٣١٢ صِلَةُ المَوْصُولِ وَشَرْطُهَا
- ٣١٧ صِلَةُ المَوْصُولِ تَكُونُ جُمْلَةً وَتَكُونُ شِبْهَ جُمْلَةٍ
- ٣٢٣ يُشْتَرَطُ فِي صِلَةِ (أل) أَنْ تَكُونَ صِفَةً صَرِيحَةً
- ٣٢٧ (أيُّ) المَوْصُولَةُ وَمَتَى تُبْنَى؟ وَمَتَى تُعْرَبُ؟
- ٣٣٢ حَذَفُ العَائِدِ المَرْفُوعِ
- ٣٣٨ حَذَفُ العَائِدِ المَنْصُوبِ
- ٣٤٦ حَذَفُ العَائِدِ المَجْرُورِ
- ٣٤٩ المَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ
- ٣٥١ حَرْفُ التَّعْرِيفِ هُوَ (أل) أَوْ اللَّامُ وَحَدَاهَا؟
- ٣٥٤ (أل) الزَّائِدَةُ اللَّازِمَةُ وَ(أل) الزَّائِدَةُ اضْطِرَارًا
- ٣٦٠ (أل) الزَّائِدَةُ لِلْمَنْحِ الْأَصْلِ
- ٣٦٣ العِلْمُ بِالْعَلَيَّةِ
- ٣٧٠ الْإِبْتِدَاءُ
- ٣٧٠ ابْنُ مَالِكٍ عَرَّفَ الْمُبْتَدَأَ بِالمَثَالِ

- ٣٧٠ تعريفُ المبتدأ عند ابنِ أَجْرُومِ
- ٣٧٦ أحوالُ الوصفِ مع مَرْفُوعِهِ
- ٣٨٧ العاملُ في المبتدأ والخبر، واختلافُ العلماءِ في ذلك
- ٣٨٩ تعريفُ الخبرِ
- ٣٩٢ أنواعُ الخبرِ
- ٤٠٢ الخبرُ المفردُ
- ٤٠٥ إبرازُ الضميرِ في الخبرِ المفردِ المُستَقَّ
- ٤١٠ الخبرُ شبهُ الجملةِ
- ٤١٣ الإخبارُ باسمِ الزَّمانِ والمكانِ
- ٤١٦ مُسوِّغاتُ الابتداءِ بالنكرةِ
- ٤٢٦ الأصلُ في الخبرِ أن يتأخَّرَ عن المبتدأ، وقد يَتَقَدَّمُ عليه
- ٤٢٨ المواضعُ التي يجبُ فيها تأخيرُ الخبرِ
- ٤٤١ المواضعُ التي يجبُ فيها تقديمُ الخبرِ
- ٤٥٠ جوازُ حذفِ المبتدأ أو الخبرِ أو كليهما إن دَلَّ على المَحذوفِ دليلٌ
- ٤٥٤ المواضعُ التي يجبُ فيها حذفُ الخبرِ وجوبًا
- ٤٧٤ تعدُّدُ الخبرِ لمبتدأ واحدٍ
- ٤٧٧ كان وأخواتها
- ٤٧٩ عملُ (كان وأخواتها) وما يُشترَطُ لذلك
- ٤٩٤ أقسامُ هذه الأفعالِ من حيثِ التَّصَرُّفُ
- ٤٩٨ حكمُ توسُّطِ الخبرِ في هذا البابِ

- ٥٠١ تقديم الخير على الفعل المنفي بـ(مَا) أو غيرها من أدوات النفي
- ٥٠٥ اختلاف النحويين في جواز تقدم خبر (ليس) عليها
- ٥٠٨ أفعال هذا الباب منها ما يُستعمل تامًا وناقصًا، ومنها ما لا يُستعمل إلا ناقصًا
- ٥١٢ أحكام مَعْمُولِ الخير
- ٥١٦ تأويل ما خالف قاعدة المَعْمُولِ
- ٥١٩ من خصائص (كان) زيادتها
- ٥٢٣ من خصائص (كان) جَوَازُ حَذْفِهَا مع اسمها وبقاء خبرها
- ٥٢٣ من خصائص (كان) أَنَّهَا تُحَذَفُ ويبقى اسمها وخبرها
- ٥٣٠ من خصائص (كان) جَوَازُ حَذْفِ النُّونِ مِنْ مُضَارِعِهَا وذلك بشروط
- ٥٣٣ فَصْلٌ فِي (مَا) وَ(لَا) وَ(لَات) وَ(إِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بـ(لَيْسَ)
- ٥٣٤ شروط إعمال (ما) عَمَلِ (ليس)
- ٥٤٣ حكمُ الْمَعْطُوفِ عَلَى خَيْرِ (ما) النَّافِيَةِ
- ٥٤٦ زيادة الباء في خير (ما) و(ليس) وغيرها
- ٥٥١ بَقِيَّةُ الْأَحْرُفِ الْعَامِلَةِ عَمَلِ (ليس)
- ٥٦١ أفعالُ الْمُقَارَبَةِ
- ٥٦٢ (عسى) و(كاد) يُشَبَّهَانِ (كان) فِي الْعَمَلِ
- اشتهر عند بعض النحويين أَنَّ إثبات (كاد) نفْيٌ وَأَنَّ نَفْيَهَا إِبْثَاتٌ، وَالصَّحِيحُ
- ٥٦٥ خلاف ذلك
- ٥٦٨ حكمُ اقترانِ الخيرِ بـ(أَنَّ) بعد (عسى) و(كاد)
- ٥٧١ حكمُ اقترانِ الخيرِ بـ(أَنَّ) مع (حَرَى)

٥٧٣	حكم اقتران الخير بـ(أَنْ) مع (اخْلَوْلَقْ) (أَوْشَكَ)
٥٧٦	حكم اقتران الخير بـ(أَنْ) مع (كَرَبَ) وأفعال الشروع
٥٨٢	ما يتصرف من أفعال هذا الباب
	ما تختص به (عسى) و(اخْلَوْلَقْ) و(أَوْشَكَ) من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز
٥٨٥	أن تستعمل تامّة كما جاز استعمالها ناقصة
٥٨٨	تختص (عسى) وخدّها بأنّها إذا سبقها اسم ظاهر فلك في استعمالها وجهان
٥٩٢	حركة السين من (عسى) المستندة للضمير
٥٩٥	فهرس الآيات
٦٠٩	فهرس الأحاديث
٦١٣	فهرس الموضوعات

